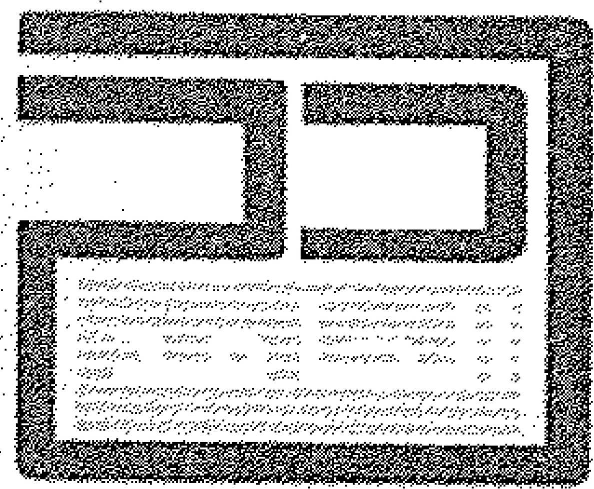
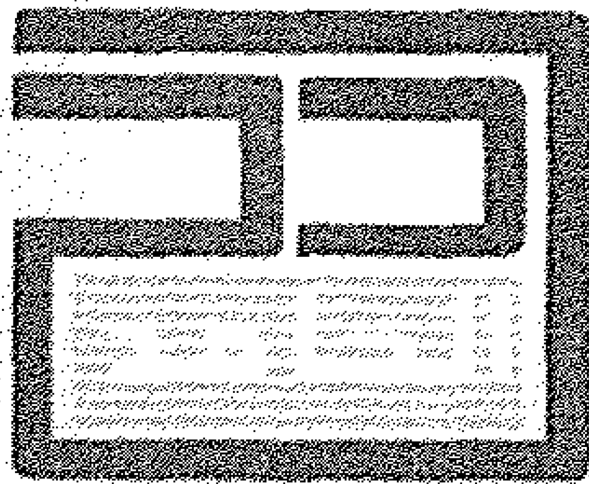
أوروبا والهجرة

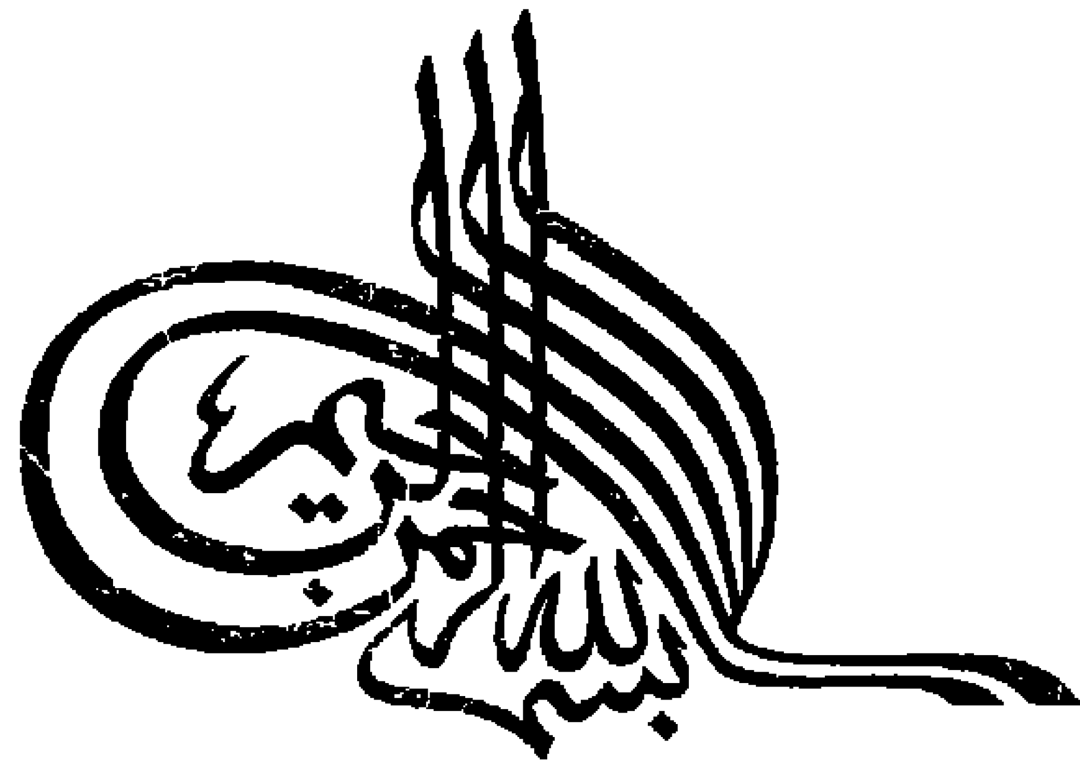
الإسلام في أوروبا

إدريس بوسكين









أوروبا والهجرة

((الإسلام في أوروبا))

أوروبا والهجرة

الإسلام في أوروبا

الأستاذ

إدريس بوسكين



المؤلف ومن هــو في حكمه : ادريس بو سكين
عنــوان الكتـــاب : اوروبا والهجرة : الإسلام في اوروبا
رقـــم الإيــداع : 2012/8/3081
بيـانــات الناشــر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
(ردمك) ISBN 978-9957-32-700-2
تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى 2013-1434هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس : 5235594 6 962+
ص.ب . (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن
www.daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com

المحتويات

مقدمة

إن الإسلام يلعب يوما بعد يوم دورا مهما في حياة أوروبا المعاصرة، فهو يؤثر وبقوة في السياسة والإقتصاد والعلاقات الدولية شاملا الإهتمامات السياسية لكل الدول الكبرى في القارة العجوز.

اليوم صار من غير الإمكان التنبؤ بأوروبا المستقبلية بل وحتى بالعالم أجمع من دون إدراج هذا العامل المهم ألا وهو الإسلام.

إن السؤال الذي يمكن طرحه حول مستقبل الإسلام في أوروبا هو: هل ستكون أسلمة أوروبا أم أوربة الإسلام؟

لربما هو تساؤل طرحه كثيرون من سياسيين ومؤرخين وإعلاميين ورجال الإجتماع، وجوابه طبعا لا ينحصر إلا في تنبؤات ستتوضح معالمها أكثر في المستقبل.

واضح جدا أن الصورة الأكثر بروزا والتي تشكلت وتوطدت في الوعي العام الغربي عن الإسلام هي صورة الإسلام كمصدر للشر والعداوة، وكتهديد كبير للغرب وقيمه، هذه التصورات السيئة صارت تأخذ مع الأيام بعدا أيديولوجيا بل وحتى مذهبيا.

في وقتنا الحالي وكما هو واضح منتشرة جدا التصورات عن الإسلام كالتهديد الأكبر الذي تواجهه الحضارة الغربية، هذه التصورات الراسخة في الوعي الجماعي الغربي نجمت بصورة أساسية عن السياسة السلبية التي تتبعها وسائل الإعلام في الغرب. في كل وسائل الإعلام الجماهيري هناك ما يسمى بـ "لغة العداوة"، رغم أن هذه اللغة تختلف من وسيلة إعلام لأخرى، فشتان بين وسائل الإعلام "المتطرفة" من وسائل الإعلام "المعتدلة" [1].

الإنطباعات الفكرية والثقافية التي وضعها المستشرقون الأوائل مازالت تؤثر إلى اليوم سلبيا في تصورات الإنسان الغربي عن الإسلام عموما والعرب على وجه الخصوص، بل هي أساس هذه التصورات عند بعض المؤرخين.

كبار الكتاب في أوروبا وحتى من غير المستشرقين منهم كدانتي وفولتير كان لهم دور بارز في ترسيخ هذه التصورات.

حركة الإستشراق ورغم وجود مستشرقين كبار فيها ممن أظهروا صورا حسنة عن الإسلام وحضارته كتوماس أرنولد وسغريد هونكه ومارسيل بوازار وإيتيان دينيه وغيرهم إلا أنها كانت مظللة ومجحفة إلى أبعد حد.

لقد انتقدت من قبل الكثير من المثقفين المسلمين وغير المسلمين من الذين اعتبروها ليس فقط كعامل مهم في الحركة الإستعمارية الغربية للعالم الإسلامي وإنما أيضا لكونها نقلت صورة مشوهة عن الإنسان العربي والمسلم.

من المهم أيضا أن نذكّر بما للتاريخ من دور فيما يخص العلاقة اليوم اتجاه الإسلام في الغرب، ففي إسبانيا مثلا، البلاد التي رزخت تحت حكم المسلمين لسبعمائة سنة، عادة ما يوصف المسلمون هناك، مواطنين كانوا أم مهاجرين، بعبارات ذات مدلولات تاريخية سلبية كأن يربطوهم بـ "المور"❖ مثلا.

الحركة الإستعمارية قامت على أساس عنصري بحت، فقد وصف المستعمِرون المستعمَرون بالتخلف والبربرية، كما نعتوهم بالملونين، وفي إطار استعبادها لهم ونهبها لثرواتهم وخيراتهم قامت أوروبا بسياسات كبيرة لأجل "تمسيح" –من المسيحية- و"تحضير" - من الحضارة- من أبقت منهم أحياء، مدعية كما قال الكاردينال لافيجري وجان جرجيس أن "الإسلام هو سبب تخلفهم الأكبر"، رغم أن بعض مثقفيها قد سموهم مباشرة بـ "الدونيين" و"المنحطين" لأنهم وببساطة لا ينتمون للعرق "الأبيض"، فهكذا مثلا رأى المفكر الفرنسي أرنست رينان، وبعضهم اعتقد حتى أنه ليس هناك أي جدوى من "أنسنتهم(Humanisation".

لما زار المصري سيد قطب الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1948- 1951 قام بانتقاد الحضارة الغربية حيث رآها "منحطة"، على الأقل "أخلاقيا"، ونفس النظرة تقريبا أسر بها رجل الدين الباكستاني وقدوة سيد قطب أبو الأعلى المودودي لدى زيارته لإنجلترا عام 1969، ولكن المسلمين في أغلبهم ومنذ نهاية العهد الإستعماري لم يروا في أوروبا والغرب إلا جنة يجب العيش فيها بدلا من جحيم بلدانهم المتخلفة والمتسلطة، على الأقل معيشيا، وهكذا تواصل قدوم هؤلاء إلى مستعمر الأمس رغم فتاوى "السلفية السعودية" التي حرمت "هجرة المسلمين إلى بلاد الكفر" إلى أن صاروا

اليوم يشكلون جاليات كبرى لها وزنها وتأثيرها في الواقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والثقافي للبلاد التي هم فيها، بل وحتى لبلدانهم الأصلية.

مع الوقت، برز بعض الكتاب المسلمين من الذين تربوا في الغرب أو من الذين هاجروا إليه فنقلوا تصوراتهم وآرائهم عن ثقافاتهم وبلدانهم الأصلية ولكن في إطار الفهم الغربي العام للأمور ولهذا فقد كانت المعارف التي قدموها عن الإسلام غير صادقة في مجملها.

ومع تطور حركة الهجرة إلى الغرب في فترة "ما بعد الإستعمار" Post-colonial واستيطان المسلمين والعرب للعواصم والمدن الغربية الكبرى صار بإمكان الشعوب الأوروبية الإحتكاك بهم مباشرة والتعرف عليهم عن قرب، ولكن الكثير من هؤلاء لم يقدموا ما يشرف حضارتهم وثقافاتهم الأصلية فازدادت بسبب ذلك نظرة الغرب للمسلمين سوداوية.

إن الغرب وإلى اليوم مازال ليس في استطاعته أن يدرك بأن القرآن لم يكتبه العرب، وبأن الإسلام كديانة لم يكن نتيجة هرطقة خرج بها واحد من هؤلاء، وبأن حضارته العالمية تخص شعوبا من مختلف الألوان والأعراق.

ومن الواضح اليوم أيضا أن الحضارة الإسلامية في علاقتها بالغرب تمثلها أساسا الثقافتان العربية والتركية، رغم أن باقي الثقافات الإسلامية الأخرى (من فارسية، وأندونيسية، وهندية، وماليزية، وإفريقية.. وغيرها) مازال وسيبقى لها دائما دور بارز في رسم هذه العلاقة.

ومنذ التسعينات بدأ الحديث عن "صدام الحضارات"، وهي الفكرة التي وضعها برنار لويس، واستغلت فيما بعد بعد أن نظّر لها صامويل هنتنغتون، وهكذا فقد صار الإسلام عدو الغرب الأول، أو لنقل الضحية الأهم والأضعف.

هجمات 11 سبتمبر 2001، تفجيرات لندن ومدريد، والعديد من الأحداث غيرها صارت نقاط الإثبات للتصورات والمفاهيم الأيديولوجية الغربية، وبالموازاة مع النمو الكبير لهذه التصورات عن المسلمين وعن العرب في السياسة والإعلام والأدب في البلدان الغربية على العموم وفي الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الكبرى على

وجه الخصوص يمكننا القول بأن صورة الإسلام كدين وكثقافة في هذه البلدان قد انحدرت وتدهورت بصورة رهيبة.

الإسلام الديانة العالمية ورائد السماحة والإنسانية صار اليوم يصور كتهديد حقيقي للحضارة الإنسانية والغربية منها على وجه الخصوص على اعتبار أن هذه الأخيرة هي "رائدة الحضارة العالمية".

في زمن العولمة، وسائل الإعلام والإتصال وخصوصا الأمريكية والأوربية منها صارت تلعب الدور الأهم في تشكيل الوعي الجماعي الغربي والعالمي، ومن هنا تكمن خطورة الإعلام الغربي في تشكيل التصورات السلبية عن الإسلام والمسلمين في العالم.

اليوم ولعدة عوامل اقتصادية وديمغرافية صار من غير الإمكان التنبؤ بمستقبل أوروبا المقبلة من دون إدراج عامل الهجرة Immigration.

هذا الكتاب سيقدم لقارئه صورة واضحة عن واقع الإسلام في أوروبا، وعلى الأخص في فرنسا، واستشراف لمستقبله هناك في ظل عالم هو فيه المقاوم والضحية في نفس الوقت، وأيضا عن واقع الهجرة الإسلامية إلى القارة العجوز، باعتبارها ظاهرة مستمرة ولكن معولمة، لربما سيكون لها أبرز الأثر في رسم العلاقة بين الحضارتين الغربية والإسلام.

الهوامش

1. أنظـر: إدريـس بوسـكين. عـرض لمشاكل المسلمين في أوروبـا مـن خـلال الـصحافة الجزائريـة والفرنـسية 2005 – 2007 (مـن خـلال مقـالات الـصحف الجزائريـة: الخـبر، الـوطن، البـصائر، ليبرتـي. ومـن خـلال المجلـة الفرنـسية Le Nouvel Observateur). مـذكرة تخـرج لنيـل شـهادة الماسـتر في الـصحافة (باللغـة الروسـية). جامعة الصداقة. موسـكو. 2008.

❖ المـور (الموريـسـكيون) أو moros إسـم أطلـق علـى المـسلمين في إسـبانيا الأنـدلـسية، وكـانوا في أغلبهم مـن بربـر شمـال إفريقيـا، والكلمـة في أصـولها ترجـع إلى إسـم "مملكتـان" بربريتـان كانتـا قـائمتين علـى الـساحل الأطلـسي لكـل مـن المغـرب الأقصى وموريتانيا الحالية.

ومن جملة ما يردده كثير من الإسبان اليوم ضـد مسلمي شمـال إفريقيـا المهاجرين إلى بلادهـم عبارة "لا مزيد من المور على هذه الأرض!" !

no mas moros en esta terra☐

الفصل الاول

أوروبا والهجرة.. معطيات وحقائق

الفصل الاول

أوروبا والهجرة.. معطيات وحقائق

.. العرق الأبيض سرطان في التاريخ الإنساني!

سوزان سونتاغ [1]

(كاتبة وناشطة نسوية يهودية أمريكية)

البيض؟.. كلهم عنصريون، كلهم قتلة!

جوليوس ماليما [2]

(الزعيم الحالي لرابطة الشبيبة الجنوب إفريقية Ancyl)

إن الإنسان ككائن حي لم يستطع يوما الإنفصال عن غريزته "غريزة التنقل"، وهكذا فإن تاريخ الإنسانية لطالما كان متصلا وبشكل كبير بهجرات البشر الحاصلة لعدة أسباب ولكن بهدف واحد هو "تغيير مكان الإقامة".

هذه الأسباب لم تتحدد لعدم بلورة ما يسميه الإقتصاديون وعلماء الديمغرافيا والإجتماع بـ"الأبعاد النظرية للهجرة"، إذ "لم يحدث أن وجدت نظريات للهجرة، وإن الهجرة لم تؤخذ بعين الإعتبار عند إعداد النظريات الإقتصادية.." يقول تابينوس (Tapinos, 1976)، كما أنه "لا يوجد تعريف نظري واحد يخص الهجرة الدولية أو إطار مفاهيمي واحد تحصل على الإجماع.." يقول هيسل (Heisel, 1981)، ثم إن "أدبيات الهجرة الدولية تتسم بغياب النماذج النظرية المعنية بتحليل أسباب الهجرة وانعكاساتها على مختلف الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية.." يقول تودارو (Todaro, 1986)، وأخيرا "كوننا لا زلنا بعيدين عن إيجاد الإطار المفاهيمي المناسب لدراسة حراك السكان.." يقول وود (Wood, 1982).

ولكن مقاربات عامة غربية عرفت في كل الأحوال الهجرة (الدولية) وخاصة على ضوء الدراسات الميدانية المنجزة التي عوضت غياب المقاربات النظرية، فوود (Wood, 1982) مثلا ينظر إليها على أنها "جزء لا يتجزء من شبكة العلاقات التي تربط بين المجالين الواقعين على طرفي خط سير الهجرة"، أما بيسار (Pessar, 1982)

فيراها من نظرة "فوقية" كـ "علاقة تاريخية للتبعية الإقتصادية المتبادلة بين -مجتمعات المركز - و -مجتمعات الأطراف -" [3].

اليوم أصبحت الهجرة وهجرة اليد العاملة على وجه الخصوص جزءا لا يتجزء من العلاقات الإقتصادية الدولية، وحاليا هناك أكثر من 175 مليون شخص يعيشون في البلد الذي لم يولدوا فيه أي ما يعادل 3٪ من مجموع سكان العالم [4].

في عام 2010 بلغ عدد المهاجرين (الهجرة الدولية) حول العالم 214 مليون شخص، أي 3,1٪ من عدد السكان في العالم، وقد مثل عام 2005 3,0٪، ومنه فهو لم يرتفع إلا بـ 0,1٪، وتتقدم الولايات المتحدة قائمة دول العالم بجذبها لأكبر عدد من هؤلاء (أكثر من 41 مليون مهاجر)، تتبعها روسيا الفيدرالية (بأكثر من 11 مليون مهاجر)، ثم ألمانيا من أوروبا الغربية (بأكثر من 10 مليون مهاجر)، وفي قائمة العشرة تدخل أيضا العربية السعودية، كندا، فرنسا، المملكة المتحدة، إسبانيا، الهند وأخيرا أوكرانيا، ولكن ومن بين الدول العشرة الأكثر جذبا للمهاجرين فقط العربية السعودية وروسيا الفيدرالية وفرنسا تجد بأن مستوى الهجرة إليها "مرتفع جدا"، وتشاركها في هذا الرأي 31 دولة عبر العالم، بينما باقي الدول الستة "راضية" عن مستوى الهجرة إليها ونفس الشيء مع 152 دولة عبر العالم، أما كندا ومعها ثماني دول عبر العالم فترى أن مستوى الهجرة إليها "ضعيف".

وبمقارنة عدد المهاجرين مع عدد السكان فإن العربية السعودية وحدها من بين الدول الأكثر جذبا للمهاجرين من تحتل مرتبة بين العشرة الأوائل، وجاءت قائمة العشرة لعام 2010 كما يلي - قطر، الإمارات، الكويت، الأردن، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سنغافورة، إسرائيل، هونغ كونغ، عمان وأخيرا العربية السعودية.

ومن جهة أخرى فإن من بين البلدان العشرة الأكثر جذبا للمهاجرين هناك من هي الأكبر من حيث مصدر هؤلاء أيضا كما هو الحال مع ألمانيا، روسيا الفيدرالية، الهند، المملكة المتحدة وأوكرانيا، وفي قائمة العشرة للدول الأكثر تصديرا للمهاجرين نجد – روسيا الفيدرالية، الميكسيك، الهند، بنغلاديش، أوكرانيا، الصين، المملكة المتحدة، ألمانيا، كازاخستان وأخيرا باكستان [5].

سكان العالم بحلول عام 2050 سيشكلون ما يقارب 8,919 مليار نسمة، وفي الوقت الذي سيرتفع فيه سكان آسيا إفريقيا وأمريكا اللاتينية سينخفض وبشدة سكان أوروبا وأمريكا الشمالية.

عدد سكان أورروبا سوف لن يتجاوز 632 مليون نسمة بحلول عام 2050 (7,1٪ من مجموع سكان العالم) [6].

علماء الديموغرافيا يقولون أنه بحلول عام 2050 سيصبح عدد سكان العالم 9 مليار نسمة، من بينهم 230 مليون مهاجر.

عدد الأشخاص الذين يهاجرون كل عام هو ما بين 5 و10 مليون مهاجر [7]، من بينهم 2,46 يهاجرون إلى أوروبا الغربية [8].

الجزء الأكبر من هذا العدد يهاجر إلى ألمانيا 601,800 عام 2003، وجاءت إسبانيا في المركز الثاني وبريطانيا ثالثا، وفقط إيطاليا عام 2002 وفرنسا عام 2001 عرفتا انخفاضا بـ 100 ألف، وفي سويسرا انخفض حجم المهاجرين لأول مرة منذ عام 2000 بـ 100 ألف.

حجم الهجرة إلى أوروبا الوسطى والشرقية هو أقل بكثير مما هو عليه في جزء القارة الغربي، هذا وتحتل روسيا الفيدرالية المرتبة الأولى، وقد عرفت جمهورية التشيك في المدة الأخيرة ارتفاعا كبيرا لأعداد المهاجرين (60 ألف عام 2003) [9].

اليوم صار من غير الإمكان التنبؤ بمستقبل أوروبا المقبلة من دون إدراج عامل الهجرة.

حاليا يبلغ عدد المسلمين في أوروبا ما بين 15 و20 مليون نسمة، وهم يمثلون 8٪ من عدد سكان فرنسا، 4٪ من عدد سكان ألمانيا، 3٪ من عدد سكان بريطانيا العظمى، هذا ويتنبؤ علماء الديموغرافيا بأن المسلمين سيشكلون 20٪ من سكان أوروبا بحلول عام 2050 رغم أنهم اليوم يشكلون هذه النسبة في العديد من مدن أوروبا الكبرى [10].

إن الهجرة نوعان رئيسيان - داخلية (تتركز خصوصا في الدول المتخلفة واتجاهها عادة من الأرياف إلى المدن) وخارجية (دولية - من دولة لأخرى).

مع نهاية عام 2008 وحسب "مركز متابعة التنقلات الداخلية" Centre de suivi des déplacements internes (IDMC) فقد بلغ حجم الهجرة الداخلية عبر العالم 26 مليون شخص مهاجر، أهمها في السودان وكولومبيا وزمبابوي وأثيوبيا وأفغانستان والكونغو الديمقراطية وباكستان وغيرها [11].

الهجرة الدولية اليوم وكما أنها جنوب -شمال هي أيضا جنوب -جنوب، وإن عامل القرب الجغرافي بين العالمين الأوروبي والإسلامي هو الذي جعل من أغلبية المهاجرين في أوروبا من المسلمين.

وعامل القرب الجغرافي هو عامل متكرر في كل مناطق العالم ومنذ القدم، وإن لم يعد اليوم حاسما (كندا، أستراليا..)، فأوروبا مثلا لا تبعد عن المغرب إلا بأربعة عشر كيلومترا، والأراضي الإسبانية يمكن رؤيتها نهارا من شواطيء طنجة، بل إن أوروبا نفسها متواجدة في المغرب -سبتة ومليلية -، أما في منطقة الخليج الغنية بالنفط فهناك جاليات مهاجرين أغلبهم من شبه الجزيرة الهندية القريبة والمرتبطة بها منطقة الخليج من زمان وخصوصا منذ عهد الإستعمار البريطاني، وبعد أن تم طردهم في سبعينيات القرن الماضي، فإنهم اليوم ونتيجة للنمو الإقتصادي الكبير بسبب عوائد النفط قد باتوا في أغلب دولها أكثر حتى من عدد سكانها أنفسهم "(فهم يمثلون 86,5٪ من سكان قطر، و70٪ من سكان الإمارات، و68,6٪ من سكان الكويت، بينما يشكلون ما بين 27,8 و40٪ في كل من السعودية والبحرين وسلطنة عمان)، أما في سنغافورة جنوب بحر الصين الجنوبي قبالة أندونيسيا فالأجانب يشكلون 40,7٪" [12].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد نشرت جريدة USA Today إحصاءا أجراه "مركز البحوث ريو" Center Rew Research، وجاء فيه أن "اللاتينوس" (سكان أمريكا اللاتينية) قد شكلوا 14٪ من عدد سكان أمريكا عام 2005 البالغ عددهم آنذاك 300 مليون نسمة، وسيتضاعف عددهم ثلاث مرات بحلول عام 2050 ليشكلوا 29٪ من عدد السكان الذي سيبلغ وقتها 438 مليون نسمة، بينما "البيض" الذين شكلوا 85٪ عام 1960 و67٪ عام 2005 سيشكلون عام 2050 47٪ فقط من إجمالي عدد السكان، أما السود والآسياويون فقد مثلوا على التوالي

13 ٪ و5٪ من عدد السكان عام 2005، وبينما سيمثل السود نفس النسبة عام 2050 سترتفع نسبة الآسياويين الى 9٪ [13].

وحتى في إفريقيا التي لا تقوم إلا على الحروب والإبادات والفقر والقمع والإنقلابات العسكرية فإن هناك الكثير من الدول النفطية التي تجذب إليها اليد العاملة من دول الجوار كما هو الحال في ليبيا، أو حتى في نيجيريا والغابون اللتان قامتا بداية ثمانينات القرن الماضي (1983 -1984 -1985) بطرد كل المهاجرين المقيمين على أراضيهما بطريقة غير شرعية بحجج أنهم "يصنعون المشاكل الإجتماعية والإقتصادية، ويهددون الأمن القومي".

والمهاجرون في أغلب دول الجنوب يعاملون دائما بازدراء، ويحشرون في ڤيتوهات حقيقية لا يمكن وصفها، ويشار إليهم باحتقار، ويعتدى عليهم، وتؤخذ حقوقهم دون أي رقيب أو حسيب، فلا نقابات تدافع عنهم، ولا جمعيات ترعاهم، ولا منظمات حقوق إنسان تتتبع أوضاعهم، ولا صحافة تعري واقعهم المزري، ولهذا فإن أحوال المهاجرين في دول الغرب هي أحسن بكثير، بل ولا يمكن المقارنة بينهما حتى، ويكفي أن أوروبا مازالت إلى اليوم تسوي وضعيات المهاجرين غير الشرعيين رغم أن أقل شيء يستحقونه هو الطرد.

وبالعودة إلى أوروبا فإن "الهجرة" إليها كما قال آلان مينك Alain Minc هي في كل الأحوال "حقيقة مؤكدة في الثلاثين سنة المقبلة، تقريبا أو كليا، مثل قانون الجاذبية، فبينما أوروبا تفيض بالإنخفاض الديمغرافي وبلدان جنوب المتوسط تفيض بسكانها فإن حدوث مصب هو ظاهرة لا يمكن تفاديها" [14].

أوروبا في حاجة ماسة للمهاجرين، ففي الفترة 2002 -2003 كان هناك في أوروبا الغربية 10,07 مليون عامل أجنبي، من بينهم 6,32 مليون يشتغلون في ألمانيا، فرنسا، إيطاليا وبريطانيا العظمى (62,8٪ من مجموع أعداد اليد العاملة في كل أوروبا)، وبحسب معطيات عام 2003 فقد ارتفع حجم اليد العاملة الأجنبية في كل من النمسا، اليونان، لوكسمبورغ، إسبانيا وبريطانيا العظمى مقارنة بعام 2002، وفي هذه الفترة لم يكن هناك نمو لها في ألمانيا، بينما انخفضت في نفس الفترة أيضا في سويسرا.

المعطيات حول حجم اليد العاملة الأجنبية في وسط وشرق أوروبا محدودة، هذا وبلغ حجم اليد العاملة الأجنبية في كل من ألبانيا، التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتفا، رومانيا، سلوفينيا وسلوفاكيا بلغ 372 ألف، وفقط المجر والتشيك رفعتا أعداد اليد العاملة الأجنبية [15].

هناك فرق كبير بين أوروبا الغربية المتطورة التي تحتاج وبقوة لليد العاملة الأجنبية وأوروبا الوسطى والشرقية الأقل تطورا أين نسبة عالية من البطالة والتي هي أصلا تصدر اليد العاملة إلى أوروبا الغربية.

ولهذه الأسباب وغيرها فإن المهاجرين من آسيا وإفريقيا عادة ما يتوجهون إلى أوروبا الغربية.

في الفترة 2003 -2004 بلغ عدد الأجانب في أوروبا 24,56 مليون شخص، أي ما يعادل 4,5٪ من مجموع سكان أوروبا الكلي، يعيش أغلبيتهم في أوروبا الغربية [16].

عموما، أولى موجات الهجرة نحو أوروبا وكما نعرفها اليوم بدأت بعد فترة الإستعمار.

بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حصلت على استقلالها السياسي، ولكنها وعدا عدم تحررها الثقافي فهي اقتصاديا واجتماعيا عانت وبشدة بعد هذه الفترة، وهذا لعدة أسباب ومنها أن الإستعمار حطم كليا بناها التحتية وثقافاتها، ولهذا فالكثير من سكان هذه الأخيرة بدأوا الهجرة إلى هذه البلدان المتطورة بحثا عن عمل وحياة سعيدة وخصوصا في أوروبا الثرية المجاورة.

أعوام السبعينات والثمانينات من القرن الماضي هي أعوام الإنبعاث الديني للإسلام في العالم الإسلامي، أكبر مصدّر للمهاجرين نحو أوروبا، وهذه الفترة بالذات وافقت ظهور الجيل الثاني للمهاجرين في القارة العجوز، هذا الجيل عاش كليا في أوروبا وعلى الطريقة الأوروبية وأصبح "جزءا" من المجتمع الأوروبي، ولكنه في نفس الوقت وجد نفسه منبوذا من هذا المجتمع (الميز العنصري، البطالة..).

ووافق هذا الإنبعاث الديني بروز صحوة سياسية صارت ترى أن التخلف الذي تعانيه المجتمعات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية نابع بشكل أساس من الأنظمة الحاكمة المتسلطة التي خلفتها الدول الإستعمارية خدمة لها وليس الإستعمار الذي ولّى

والذي كانت دائما ما تستغله هذه الأنظمة لتبرير فشلها، وقد قابلتها هذه الأخيرة بقمع كبير ما أدى بأعداد كبيرة من المعارضين السياسيين إلى الهروب إلى دول الغرب خوفا من القتل والسجن والتعذيب.

وهكذا فقد كانت الموجة الأولى للهجرة اقتصادية، ولكن الثانية كانت سياسية بحكم الأعداد الكبيرة للمنفيين والناشطين السياسيين المعارضين الذين فروا من أوطانهم الأصلية بسبب القمع.

وابتداءا من تسعينات القرن الماضي حصلت في أوروبا تغيرات سياسية واقتصادية وجغرافية جذرية، وكان هناك تحولات كبيرة في الحياة الإقتصادية والسياسية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية والتي ضمت الدول المستقلة الجديدة التي تأسست بعد انهيار الإتحاد السوفياتي كالبوسنة والهرسك أين أغلبية السكان هم من المسلمين.

وهكذا صارت هذه الأخيرة تحت جناح أوروبا الغربية، وصار ينظر إليها كمصدر أفضل وأأمن للهجرة بدلا عن إفريقيا أو آسيا أو حتى أمريكا اللاتينية، ولكن ومع نهاية التسعينات بدأت أوضاع أوروبا الإقتصادية تسوء، خصوصا وأن المثلث Triadic الذي مازال يقود اقتصاد العالم -شمال أمريكا، أوروبا الغربية، وجنوب شرقي آسيا - قد بدأ يفقد توازنه لصالح جنوب شرقي آسيا، أو لنقل بصفة أدق دول بريك Bric الأربعة (الصين، الهند، البرازيل، روسيا) زائد كل من تركيا، الميكسيك، وأندونيسيا، أي ما صار يطلق عليه حاليا الدول "الصاعدة السبعة" E 7.

إن هذا التغير الكبير وما نتج عنه من انخفاض في مستوى المعيشة للسكان وتشاؤم بالمستقبل جعل من المهاجرين وثقافاتهم السبب في كل شيء بنظر الشعوب الأوروبية، وبما أن هؤلاء هم في أغلبهم من العالم الإسلامي المجاور فقد بات ينظر إلى هذا الأخير على أنه خطر يتهدد ليس فقط اقتصاد أوروبا وإنما وجودها أيضا، وخصوصا في ظل "العولمة" و"صراع الحضارات" الذي أشعلته أمريكا رسميا بعد سقوط الشيوعية والإتحاد السوفياتي.

الكثير من الناس اليوم لا يعلمون أن مسلمي أوروبا ليسوا كلهم من المهاجرين وهذا لأن مسلمي بلدان كروسيا، أوكرانيا، كرواتيا، رومانيا، بولونيا، مقدونيا، اليونان وبلغاريا وهم في أغلبهم ينتمون للمجموعة "التوركية" Turkic هم سكان

أصليون مثلهم مثل الأجناس الأخرى الأصيلة للبلد (البلاد الممتدة من تركستان التي تحتلها الصين اليوم إلى هنغاريا الحالية كانت تاريخيا أرضا للشعوب التركية المختلفة)، وأما المسلمون في بلدان كالبوسنة والهرسك، ألبانيا، شمال قبرص التركي وكوسوفو فعدا كونهم أصليين فإنهم أيضا يشكلون أغلبية السكان.

اليوم صار واضحا أن مسلمي أوروبا سواء كانوا من السكان الأصليين أو من المهاجرين باتوا يعتبرون الإسلام ليس كديانة فقط وإنما أيضا كوسيلة للتعبير عن الذات (الهوية).

حسب Pan and Pfeil (2004) فإن هناك 87 شعبا مختلفا في أوروبا، من بينهم 33 شعب يشكلون أغلب السكان في دولة واحدة على الأقل لديها سيادة، أما 54 فيشكلون "أقليات إثنية" (مجموعة إثنية، شعب من دون دولة أمة، أقلية وطنية، أقلية لسانية وغيرها.. تستعمل غالبا كمترادفات)، وهذه الأقليات يبلغ عدد سكانها 150 مليون شخص أي 14٪ من عدد السكان الإجمالي البالغ 770 مليون أوروبي [17]. وقد تكون هذه الأقليات أصلية في بلادها على أرضها الأم كالباسكيين مثلا في شمال شرق إسبانيا وجنوب غرب فرنسا، أو الصّام (اللابون) شمال فينو - اسكندنافيا، أو الغجر في دول أوروبا الشرقية، وقد تكون غير أصلية كالجاليات الإسلامية المختلفة المتواجدة في دول أوروبا الغربية.

أوروبا تاريخيا أرض هجرات، وهي جغرافيا امتداد للقارة الآسيوية، وحتى سكانها وحسب أغلب الدراسات الأنتروبولوجية آتون أساسا من القارة الآسيوية (من آسيا الوسطى)، ويقسم علماء الأجناس الأوروبيون عادة المجموعات البشرية في أوروبا حسب لغاتها، وبهذا فهم يفترضون أن حوالي 80٪ من الأوروبيين -أي حوالي 600 مليون شخص - ينتمون للمجموعة "الهندو أوروبية"، أي "السلالة البيضاء" على حسب وصفهم لها، وهم يتشكلون أساسا من الفروع الثلاثة الكبرى: السلافية (الشرقية منها كالروس والأوكرانيين، والغربية كالبولونيين والتشيك، والجنوبية كالصرب والكروات) واللاتينية (كالإيطاليين والإسبان والبرتغاليين و"الفرنسيين") والجرمانية (كالجرمانيين الألمان والنمساويين، والإسكندنافيين كالسويديين والدانماركيين، بالإضافة إلى الإنجليز والهولنديين وغيرهم)، ولكن هناك أيضا شعوب أخرى هندو

أوروبية وذات تعداد كبير ولكنها لا تنتمي إلى هذه الفروع الثلاثة كاليونانيين مثلا وربما الألبان (مازال الاختلاف قائما إلى اليوم حول ما إذا كان الألبان هندو أوروبيين أم لا)، وأيضا شعوب أخرى صغرى كالغجر مثلا المنتمين —كما يعتقد هؤلاء العلماء - للقسم الفرعي "الهندو إيراني" (يُعتقد أن أصولهم الأولى هندية آرية ومن شمال الهند)، والليتفيين واللاتفيين المنتمين للقسم البلطيقي.

إن الباحثين الأوروبيين يصنفون سكان أوروبا "الهندو أوروبيين" إذا ما تجاوزنا أوروبا نفسها ضمن مجموعة "الشعوب الهندو آرية" ❖ والتي تتحد في أصولها الأولى مع الجماعات الآرية في آسيا (الفارسية مثلا ❖❖ والشمال هندية ولكن ليس السومرية - يُعتقد أن الحضارة السومرية هي أصل حضارات الشرق الأدنى).

وبجانب المجموعة الهندو أوروبية هناك أيضا مجموعتين أخريتين كبيرتين في أوروبا وهما المجموعة "التوركية" Turkic ويمثلها أساسا الأتراك Turks، بالإضافة إلى الشعوب التوركية في القوقاز وفي منطقة الأورال، وفي شرق أوروبا والبلقان، وأيضا المجموعة "الأورالية" Uralic ويمثلها أساسا المجريون والفنلنديون والإستونيون، وكلا المجموعتين تنتميان في الأصل لما يسميه الأنتروبولوجيون الأوروبيون "العرق الآسيوي الأصفر"، ويقول أغلب الباحثين أن المجموعتين التركية والأورالية قد تفرعتا من أصل واحد وهو المجموعة "الألطايو أورالية" Ural-Altaic (الطورانية).

وأما الباسك في إسبانيا وفرنسا فهم لا ينتمون لأي مجموعة سواء داخل أوروبا أو خارجها (تواجد الباسك في أوروبا قبل حضور العنصر الهندو أوروبي)، ونفس الشيء بالنسبة للكلت أو السلت Celtic في اسكتلندا وإيرلندا وويلز (بلاد الغال) وأيضا في فرنسا (الفرنسيون الأصليون —سكان "غاليا" La Gaule سابقا - هم أساسا كلت كما يصنفهم المؤرخون وعلماء الأنتروبولوجيا، ولكنهم صاروا لاتينيين romanisée بعد أن ماتت ثقافتهم الأصلية وحلت اللاتينية مكانها)، حيث يؤكد الباحثون المعاصرون أن الكلتية ليست مجوعة عرقية بحد ذاتها وإنما فقط مجموعة ثقافية (رغم ذلك فإنهم يُصنفون عادة ضمن المجموعة "الهندو أوروبية").

المجموعة القوقازية متواجدة أساسا في القوقاز، جنبا إلى جنب والمجموعتان التوركية والهندو أوروبية، فهي إذا مختلفة عن المجموعة الهندو أوروبية، ولكن بعض

الباحثين يزعمون أن كل الجماعات الهندو أوروبية قد خرجت في زمن ما من القوقاز (أي بعد خروجها الأول من آسيا الوسطى)، وعلى هذا الأساس تُدعى اليوم وفي كثير من الكتب الغربية الشعوب الأوروبية "البيضاء" بالجنس القوقازي، فالأبيض عندهم مرادف للقوقازي.

وأما المجموعة التي يسميها الغربيون "الآفرو آسيوية" Afroasiatic (تدعى أيضا الحامية -السامية Hamito-Semitic)، وهي على قول بعض الغربيين غير بيضاء، بل قريبة أكثر شيء من الجنس الحامي الأسود الأصلي فمتواجدة بقلة في جزيرة مالطا منذ التواجد الإسلامي هناك، وأيضا في عدد قليل من اليهود السفرديين -أصولهم السامية غير مؤكدة - والذين هم متواجدون أساسا في فرنسا وإيطاليا.

كما هناك أيضا في أوروبا الكالميكيين المغوليين، ويقول كثير من علماء الغرب أن المغول وكما الجماعات التوركية ينتمون إلى المجموعة الألطايية -نسبة لجبال ألطاي في سيبيريا الجنوبية - وبهذا فهم فرع من المجموعة الأم الألطايو أورالية (الطورانية)، والكالميكيين في أوروبا يقطنون أساسا جنوب روسيا على ضفة بحر قزوين الشمالية على الحدود مع كازاخستان.

ولكن هذه التقسيمات تبقى دائما مجرد تخمينات، أو لنقل تصنيفات وضعها الأوروبيون وفقا لأيديولوجياتهم أو كما يسمونها هم أبحاثهم، وهذا لأن التاريخ والواقع يناقض وفي عديد الجوانب هذه الآراء التي هي في النهاية من أعراض "اِلتمركز الأوروبي" Eurocentrism الغارق في السخافة، فالبلغار Bulgarians مثلا (دولتهم بلغاريا وعاصمتها صوفيا) شعب توركي الأصل turkic وإسمهم يدل على ذلك رغم أنهم اليوم صاروا سلافيي الثقافة والهوية، فهم ينحدرون من شعب البلغار Bulgars التوركي turkic التاريخي الذي استوطن حوض الأورال أحد المواطن الأم للشعوب التوركية turkic قادما من آسيا الوسطى وبالضبط من أراضي بحر آزوف، وفي حوض الأورال كانت مدينة بلغار Bolghar (في تاتارستان الحالية في روسيا) عاصمة له ولدولته التاريخية "فولغا بلغاريا" Volga Bulgaria التي أقامها على ضفاف نهر الفولغا في روسيا الحالية فيما بين القرنين الثامن والخامس عشر، ولكنها اندثرت مع الغزو المغولي، ومن هذه المنطقة هاجر قسم من هؤلاء البلغار Bulgars قبل إسلامهم إلى بلغاريا الحالية

في البلقان، وللعلم فإن للبلغار Bulgarians الحاليين أبناء عمومة أيضا وهم "البلكار" Balkar الذين انحدروا بدورهم من دولة "فولغا بلغاريا" واستقروا في القوقاز الروسي، ولكنهم وعلى عكسهم مسلمين، كما أنهم حافظوا على لغتهم التوركية، وهم اليوم يسكنون هناك في أعلى منطقة في جبال البروز.

وأما المجريين Magyar فترجع أصولهم وكما هو معروف لدى المؤرخين والأنتروبولوجيين إلى قبائل الهون Hun المنحدرة من آسيا الوسطى، وهم أبناء عمومة للأتراك، ومن إسمهم سميت البلاد هنغاريا، وقد كانت لغتهم الأم وإلى وقت زعيمهم التاريخي "آتيلا" عبارة عن لهجة توركية (لغتهم اليوم أقرب إلى الفنلندية).

ولا ننسى أن نذكر هنا شعب الصّام (شعب اللاّبون Lapon) الآسيوي الأصل (من المجموعة الأورالية)، وهم السكان الأصليون لما يسمى اليوم "فينو اسكندنافيا" Fenno-Scandinavia، ولكنهم مع قدوم الغزاة الجرمان تركزوا خصوصا في شمالها Sápmi (صاپمي) والذي يشمل حاليا شمال النرويج والسويد وفنلندا وشبه جزيرة كولا الروسية، وباستثناء اللاّبون والفنلنديين الذين يقطنون المنطقة منذ آلاف السنين فإن الشعوب الإسكندنافية الجرمانية الأصل –من سويديين ونرويجيين وغيرهم - ليست أصيلة في اسكندنافيا، بل هاجرت إليها من جرمانيا في الجنوب وهذا عبر البحر من خلال الأسلاف القراصنة، ورغم أن أعداد اللاّبون (الصّام) اليوم تقدر ببضعة آلاف إلا أن استمراريتهم كعرق وكثقافة متميزة مازال يؤكد على وجودهم وعراقة انتمائهم، وأصالة جنسهم على أرضهم الأم.

وبالنسبة لشعب القوزاق في شمال القوقاز في روسيا، وعددهم عبر كل روسيا كما يقدره القوزاق أنفسهم هو فيما بين 6 و7 ملايين، فإن المؤرخين الروس وحتى يدللوا على تواجد عرقهم تاريخيا في منطقة القوقاز فإنهم يزعمون أن هذا الشعب ينحدر من القبائل السلافية الشرقية -الروسية والأوكرانية - التي هاجرت إلى جنوب روسيا واستقرت فيه فيما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر، غير أن كثيرين يعتقدون غير ذلك، ومنهم القوزاق أنفسهم الذين لا ينظرون إلى أنفسهم أبدا على أنهم سلاف، بينما يرى آخرون أنهم ينحدرون من إحدى الجماعات التوركية التي سادت المنطقة آنذاك، خصوصا وأن لفظ قوزاق هو لفظ توركي الأصل.

الجماعة القوقازية بدورها مازال مختلفا في أصولها، وهذا لأن بعض شعوبها هي أقرب بيولوجيا وثقافيا إلى الجماعات التوركية منها إلى الجماعات القوقازية أو الهندو أوروبية مثلا، كما هو الحال مثلا مع شعب الآفار Avar في داغستان في روسيا، والذي يعتقد كثير من الباحثين أن أصوله الأولى توركية وتعود إلى آسيا الوسطى.

اليهود في أوروبا والمقدرون بحوالي المليونين سبعون بالمئة منهم هم يهود أشكناز Ashkenazim (أي 1,4 مليون يهودي) وهؤلاء الإشكناز "البيض البشرة" الذين يمثلون أغلبية يهود العالم هم وكما يؤكده التاريخ ينحدرون من شعب الخزر Khazar، وهو شعب توركي الأصل Turkic متهوّد، موطنه الأصلي الضفة الشمالية لبحر الخزر - قزوين حاليا - (أنظر مثلا: المؤرخ المجري آرثر كويستلر Arthur Koestler في كتابه "القبيلة الثالثة عشر" La Treizième Tribu المنشور عام 1976، أو المؤرخ الفرنسي المعروف أرنست رينان Ernest Renan في كتابه "اليهودية كعرق وديانة" Le Judaïsme comme race et religion المنشور عام 1883، أو تطلع على آراء المؤرخ الإسرائيلي المعاصر شلومو ساند Shlomo Sand)، ومن يكذب التاريخ فإن الأبحاث الجينية الحالية تؤكد هذا الأمر، وبهذا فهم ينتمون للمجموعة التوركية الألطايو أورالية ولا يمتون للسامية بصلة.

وعدا هذا فإن ما صدرته أوروبا ومنذ عصر الإكتشافات الجغرافية من مهاجرين émmigrés إلى العالم يتجاوز ما تحتضنه هي اليوم بكثير immigrés ❖❖❖، بل ولا يمكن المقارنة حتى، فإلى العالم الجديد ومنذ بداية الإكتشافات الجغرافية الكبرى هاجر عشرات الملايين منهم، رغم أنهم في أغلبهم كانوا من "الحثالة الإجتماعية" Social rubbish التي ألقت بها أوروبا في مستعمراتها.

وهناك ملايين أخرى في أستراليا ونيو زيلاندا، وفي زيمبابوي وجنوب إفريقيا وعديد الدول الإفريقية الأخرى، وأيضا في هونغ كونغ وماكاو، وفي عشرات الجزر المتناثرة عبر المحيطات، وقد جاء في "الموسوعة البريطانية" أنه فقط في الفترة 1820 - 1920 هاجر 55 مليون أوروبي إلى كل بقاع العالم، أغلبهم إنجليز وإيرالنديين، وأيضا ألمان وإيطاليين وسلاف ومجريين ويهود وغيرهم [18].

وأما في الدول المسلمة التي يتأفف الأوروبيون من تواجد مهاجريها لديهم فإننا نجد ملايين من الأوروبيين يقطنون كازخستان كمواطنين ومنذ عشرات السنين (روس وألمان وأكرانيين وبيلاروس وبولنديين وغيرهم) وفي أوزباكستان أيضا (ألمان وروس وأكرانيين وغيرهم)، وفي كل دول آسيا الوسطى التوركية turkic ونوعا ما في طاجيكستان الفارسي هناك تقريبا ألمان وروس وعشرات القوميات الأوروبية، وأيضا في القوقاز المسلم سواء في الجزء الروسي أو في أذربيجان (الآذر شعب تركي)، والذي يحتضن بدوره نفس القوميات الأوروبية تقريبا التي تحتضنها آسيا الوسطى، وفي جمهوريتي تتارستان وبشكيريا التوركيتين turkic المسلمتين في روسيا الفديرالية تتواجد تقريبا نفس هذه القوميات، وأما في تركيا فتتواجد مئات الجاليات المسيحية المهاجرة من البلقان (بلغار وصرب ومقدونيين وغيرهم) وأيضا من القوقاز الجنوبي (جورجيين وأبخاز وآرمن وغيرهم)، وتاريخيا لطالما كانت اسطمبول تجذب من المهاجرين إليها –مسلمين ومسيحيين - أكثر مما تجذبه عواصم أوروبية كبرى، وفي القرن السابع عشر مثلا كان حوالي 40٪ من سكانها من المسيحيين، وأما اليوم فيهاجر إليها آلاف منهم كل عام، وأما في دول الخليج فهناك أيضا آلاف من الأوروبيين، وهم موجودون أيضا في ماليزيا وأندونيسيا، وفي البلاد العربية الأخرى يتواجدون خصوصا في المغرب ومصر وتونس، كما يعيشون في كثير من دول إفريقيا السوداء المسلمة.

اليوم بات واضحا أن أغلبية المهاجرين في أوروبا هم من المسلمين ❖❖❖❖.

أوروبا الغربية

البلد	السكان	عدد المسلمين	نسبة المسلمين
فرنسا	56 576 000	5 500 000	9,72
ألمانيا	79 113 000	3 200 000	4,04
بريطانيا العظمى	57 236 000	1 700 000	2,97
إيطاليا	57 739 000	1 000 000	1,73
هولندا	14 805 000	900 000	6,08
بلجيكا	9 928 000	600 000	6,04
السويد	8 526 000	400 000	4,69
سويسرا	6 796 000	400 000	5,89
إسبانيا	38 869 000	380 000	0,98
النمسا	7 624 000	400 000	5,25
اليونان	10 140 000	700 000	6,90
الدانمارك	5 130 000	120 000	2,34
فنلندا	4 974 000	40 000	0,80
العدد الإجمالي	357 456 000	15 340 000	4,29

أوروبا الشرقية

البلد	السكان	عدد المسلمين	نسبة المسلمين
روسيا	142 386 000	21 000 000	14,75
أوكرانيا	51 704 000	2 000 000	3,87
رومانيا	23 152 000	120 000	0,52
بلغاريا	8 976 000	2 600 000	28,97
بولونيا	37 932 000	20 000	0,05
المجر	10 590 000	80 000	0,76
بيلاروسيا	10 200 000	80 000	0,78
مولدوفا	4 341 000	25 000	0,58
دويلات البلطيق	7 700 000	35 000	0,45
ألبانيا	3 200 000	2 400 000	75,00
البوسنة	4 479 000	2 200 000	49,12
كوسوفو	2 283 000	2 000 000	87,60
مقدونيا	2 111 000	500 000	23,69
كرواتيا	4 683 000	400 000	8,54
سلوفينيا	1 948 000	250 000	12,83
صربيا	9 830 000	800 000	8,14
العدد الإجمالي	325 515 000	34 510 000	10,60

المصدر: إسلام نيوز. إتحاد المنظمات الإسلامية الأوروبية. 2008/03/21. (islam.ru) [19]

إن الهجرة كما أشرنا إلى ذلك من قبل أصبحت حاجة اقتصادية، وإن كان هناك أزمات بسببها فإن الدول المستقبلة هي المذنبة الأكبر في ذلك، وفي هذا الإطار يذهب أحد صحفيي جريدة РБК Daily الروسية حين يقول في مقالته المعنونة "أوروبا نفسها مذنبة في غزو المهاجرين" بأن دول أوروبا تعيش على وقع قدوم أعداد هائلة من المهاجرين والذي يتوافق والأخطاء في سياسة الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالهجرة"،

ويردف هذا الصحفي في مقالته قائلا "خلال الأعوام الأخيرة قامت كل دول الإتحاد الأوروبي تقريبا بتصعيب إجراءات دخول وإقامة المهاجرين على أراضيها.. إن الأوروبيين صنعوا مشاكل لأنفسهم لما وفروا الشروط المريحة للقادمين دونما تفكير بالبرنامج الإجتماعي اللازم لدمجهم في المجتمع الأوروبي، والآن هم يعيشون نتائج أخطائهم تلك.. في الوقت الحالي تعيش دول الإتحاد الأوروبي صعوبات حقيقية فيما يتعلق ومسألة دمج المنحدرين من بلدان شمال إفريقيا، تركيا وآسيا" [20].

إذا يمكننا أن نقول أن إشكالية دمج المهاجرين والمسلمين منهم بصفة خاصة في مجتمعاتهم الأوروبية هي واحدة من أصعب مشاكل أوروبا في الوقت الحالي.

إن الغرب نفسه لم يتطور مرة واحدة وبقدم المساواة -يقول ألكسندر سابوف من جريدة "رسيسكايا كازييتا" Российская газета الروسية، ومشكلة اليد العاملة سابقا كانت تحل عبر الإستعانة بـ "الهجرات الداخلية"، فالإيطاليين كان بالإمكان رؤيتهم في المناجم وفي مواقع البناء عبر كل أوروبا، أما البرتغاليين فقد تواجدوا أكثر شيء في مجال الخدمات (عمال فنادق..)، والموارد البشرية هذه كانت كافية حتى للعالم الجديد الذي عرف انتقال موجات ضخمة للمهاجرين (الأوروبيين)، وجل ما كان يفرقهم عن البلد المضيف هو اللغة أو اللهجة أو المذهب الديني، ولكن الهجرات القديمة ذابت في المجتمع المضيف.. ولكن ومنذ نصف قرن صارت موجات اليد العاملة في المجتمع الصناعي الأوروبي والغربي بصفة عامة تأتي من الدول الإسلامية.. في المدارس أطفال المسلمين هم أكثر يوما بعد يوم، أما في أغلبية العواصم الأوروبية فقد تكونت ڤيتوهات حقيقية بشروط اجتماعية معيشية مزرية.. ثقافيا منعزلين، دينيا وحيدين، وديموغرافيا ارتفاع كبير في نسب المواليد، ودرجة اندماج المهاجرين المسلمين في المجتمع الأوربي تختلف بشدة بين دولة وأخرى [21].

مشكلة أخرى كبرى في هذا الإطار وهي "الهجرة غير الشرعية" والتي صارت إشكالية تعقد لها المؤتمرات واللقاءات وتقام لها الدراسات والإتفاقيات بين الدول الغربية والدول مصدر الهجرة لعلها تحد منها حتى لا نقول توقفها، فالمهاجرين غير الشرعيين (ليس فقط من دول إفريقيا، وإنما أيضا من دول آسيا، بل وحتى من دول أوروبا الشرقية) يقومون بالمستحيل من أجل الوصول إلى أي دولة من دول الإتحاد

الأوروبي، ونتيجة لهذا الأمر قامت دولة إسبانيا مثلا بطلب المساعدة من كل المجتمع الأوروبي باعتبارها غير قادرة على التعامل مع مشكلة تدفق المهاجرين غير الشرعيين، خاصة وأن إسبانيا وكما هي حلم للمهاجرين غير الشرعيين الآتين من إفريقيا هي أيضا منطقة عبور لهؤلاء نحو مختلف الدول الأوروبية، ومع موجات المهاجرين هذه أصبحت مدريد بحاجة ماسة للمقاومة وبكل الوسائل، وهذا أمر لا يتعلق فقط بإسبانيا القارية وإنما ايضا بالمحميتين الإسبانيتين على أرض المغرب سبتة ومليلية وبجزر الكناري أيضا [22].

أما إيطاليا القريبة أيضا من إفريقيا فهي وكإسبانيا تعاني وبشدة من هذه الظاهرة، هذا إن لم تكن الأكثر تضررا، فمئات المهاجرين غير الشرعيين والمدعوين بـ "الحراقة" يقصدونها في كل مرة، ولما انهار نظام بن علي في تونس تم الإمساك بخمسة آلاف مهاجر سري دفعة واحدة في جزيرة لامبيدوزا المتوسطية ما أدى بوزير الداخلية الإيطالي روبرتو ماروني إلى الإفصاح بأن "نشر الشرطة الإيطالية على الأراضي التونسية هو السبيل الوحيد لوقف جماح هؤلاء!" ولكن لا ماروني استمع إليه أحد ولا قوارب المهاجرين توقفت.

وأما اليونان فرغم فقرها والأزمات الإقتصادية التي تتخبط فيها (لولا دول أوروبا الغربية الكبرى لأصبحت اليوم دول أوروبية كثيرة مثل اليونان تعيش في نفس مستوى دول "العالم الثالث" أو ربما أسوء، وحاليا فإن دولا كبرى في الإتحاد الأوروبي مثل ألمانيا وفرنسا وخصوصا تحت ضغوطات شعوبها ماعادت راضية كونها دائما هي من تدفع في سبيل إنقاذ أو الحفاظ على استقرار دول الإتحاد الأخرى الضعيفة كاليونان مثلا) إلا أنها أيضا هدف للمهاجرين السريين الذين في أغلبهم يتخذونها كمنطقة عبور نحو دول أوروبا الغربية باعتبارها عضوا في الإتحاد الأوروبي وفي منطقة اليورو وفي فضاء شنقن، وهم في أغلبهم يتسللون إليها عبر تركيا (لأسباب سياسية واقتصادية وأخرى تتعلق بالهيمنة ألغت تركيا الفيزا عن مواطني عشرات الدول عبر العالم) وهذا عبر الشريط الحدودي الذي بينهما - رغم قصره والحراسة المطبقة عليه - أو حتى عبر البحر (أغلب المتسللين أكراد وسوريين وعراقيين وحتى شمال إفريقيين وأفغان

وباكستانيين)، ومؤخرا أعلنت اليونان عن نيتها "السياسية" في إقامة جدار على الحدود بينها وبين تركيا حتى -على رأيها - تقضي تماما على مشكلة المهاجرين السريين!

لقد أدت الهجرات الجماعية التي أحدثتها إنتفاضتي تونس وليبيا إلى أزمة بين إيطاليا التي استقطبت ولقربها الجغرافي جل هؤلاء المهاجرين الفارين وفرنسا التي أغلقت حدودها مع إيطاليا حتى لا يتسربوا إليها (ازدادت أعداد المهاجرين غير الشرعيين من تونس بسبب الإنتفاضة الداخلية وأمل هؤلاء في أن تسمح لهم أوروبا بالدخول تقديرا لتلك الأوضاع، وأما في ليبيا فقد فر بسبب الحرب مابين 3 و4 ملايين شخص من العمالة الأجنبية، وأغلب الفارين وهم مصريين وسودانيين وأفارقة عادوا إلى بلدانهم، ولكن كثيرين منهم أيضا قصدوا أوروبا وخصوصا الأفارقة الفرانكوفونيين)، وهو الأمر الذي أغضب إيطاليا، وجعلها تمنح لهم تأشيرات شنغن حتى لا يظلوا في بلادها ويرحلوا إلى فرنسا لأنهم في أغلبهم ينحدرون من بلدان فرانكوفونية، وهو ما أغضب فرنسا فيما بعد، ولكنهما اتفقا أخيرا على تعديل في اتفاقية شنغن أو "إصلاح" كما سمي يتضمن راقبة شديدة على الحدود المشتركة، ويصل إلى حد إغلاق هذه الحدود، ما جعل منظمة العفو الدولية تنتقد فيما بعد هذه السياسات.

حقيقة أصبحت الهجرة في العقود الأخيرة صفة مميزة في العلاقات بين دول جنوب المتوسط ودول شماله، ولكن الهجرة غير الشرعية أو "الحرقة" كما تسمى في المغرب العربي -سميت هكذا لكون الحراقة وقبل وصولهم أراضي أوروبا كانوا يحرقون أوراق هويتهم حتى لا يتعرف عليهم وأملا في هوية جديدة - هي بالتأكيد شئ آخر بعيد تماما عن الهجرة.

إنها وإن دلت على شئ دلت فقط على الإنحطاط الحضاري والإنساني الكبير للدول مصدر هذه الهجرة، هذا عدا أن الكثير من دول أوروبا المتوسطية صارت تتعامل مع هذا الملف بآليات أقل ما يقال عنها أنها محقرة ومنافية لحقوق الإنسان، ولما نقول منافية لحقوق الإنسان فإننا نضع الأمور في إطار معاييرها الأوروبية، لأن طريقة تعامل الدول المتخلفة مع المهاجرين غير الشرعيين هي أسوء بكثير مما هي عليه في البلدان

الأوروبية، ففي مصر مثلا يُرمى المهاجرون غير الشرعيون المتسللون إلى إسرائيل بالرصاص مباشرة.

الهجرة غير الشرعية في القوارب هي ليست وليدة اليوم، كما أنها ليست محصورة فقط على إفريقيا، وإنما عرفتها ومازالت تعرفها مجتمعات عديدة عبر العالم وخصوصا في آسيا (من العالم الهندي مثلا باتجاه أستراليا) وأمريكا (من منطقة الكراييب مثلا باتجاه الولايات المتحدة)، وقد نجمت بالأساس عن المشاكل الإقتصادية كالفقر والبطالة، وأيضا الأزمات والحروب، ولربما إسبانيا هي واحدة من دول أوروبية كثيرة عرفت هكذا نوع من الهجرات، فإلى غاية السبعينات من القرن الماضي كان اقتصاد هذه البلاد كاقتصاد أي دولة من العالم الثالث، وكان سكانها ولأزماتهم الداخلية يهاجرون سرا إلى مختلف الدول الغربية، وتاريخيا وفي فترة الإستعمار الفرنسي للجزائر كان الإسبان "يحرقون" في القوارب إلى سواحل وهران، تماما كما "يحرق" الجزائريون اليوم نحو إسبانيا، وأما في فترة حكم الدكتاتور فرانكو فقد كانت دولتا فرنسا وألمانيا أهم مقصد لهم، ولم يسترجع الإسبان أنفسهم إلا بعد إصلاحات شاملة وجذرية ساعدتهم عليها دول أوروبا الكبرى.

في عام 2000 تم التوقيع على بروتوكولات باليرمو (البروتوكول حول المتاجرة بالبشر وخصوصا النساء والأطفال، والبروتوكول حول مكافحة تهريب المهاجرين، والبروتوكول حول مكافحة الإتجار بالأسلحة) من طرف الأمم المتحدة والتي أضيفت في إطار سياسة الأمم المتحدة في محاربة الجريمة الدولية المنظمة، رغم أنها وصفت بأنها الأساس القانوني لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (عبر الوطنية)، وقد تبنته حتى الآن 137 دولة من أصل 192 دولة عضو في الأمم المتحدة، وفي أوروبا لم توقع عليه إلا أندورا واليونان وإيرلندا وجمهورية التشيك وسان مارينو [23].

مع بداية عام 2006 بلغ تعداد سكان أوروبا الغربية، أوروبا الوسطى، البلقان وتركيا 594 مليون نسمة. تعداد سكان الإتحاد الأوروبي بأعضائه الـ 25 (EU-25) بلغ 462 مليون نسمة، 389 مليون نسمة منها (84٪) تمثل سكان الإتحاد الأوروبي بأعضائه الـ 15 (EU-15) بمن فيهم الأجانب، أما الـ 73 مليون نسمة الباقية فتمثل تعداد سكان الدول العشر الجديدة في عضوية الإتحاد الأوروبي بمن فيهم الأجانب.

الأعضاء الجدد في الإتحاد الأوربي بلغاريا ورومانيا يبلغ عدد سكانهما 29,3 مليون نسمة، أما تركيا التي بدأت رسميا إجراءات الدخول في عضوية الإتحاد الأوروبي عام 2005 فإن عدد سكانها يبلغ 72,5 مليون نسمة. تعداد سكان إسلندا، لشتنشتاين، النرويج وسويسرا يبلغ معا 12 مليون نسمة. في منطقة بلقان الغربية والتي تضم ألبانيا، البوسنة والهرسك، مقدونيا، صربيا، الجبل الأسود وكوسوفو يبلغ عدد سكانها 17 مليون نسمة.

دول الإتحاد الأوروبي بأعضائه الـ 15 هي: النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد وبريطانيا العظمى.

في عام 2004 انضمت عشر دول جديدة لعضوية الإتحاد الأوروبي ليصبح عدد أعضائه 25 وهي: "قبرص" (الجزء اليوناني فقط)، جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتفا، مالطا، بولندا (بولونيا)، سلوفاكيا وسلوفينيا، وفي عام 2007 انضمت كل من بلغاريا ورومانيا، وبذلك أصبح الإتحاد الأوروبي الحالي يتكون من 27 دولة. الدول الجديدة المرشحة لعضوية الإتحاد الأوروبي هي كرواتيا (ستصبح رسميا في 1 جويلية 2013 العضو 28 في الإتحاد الأوروبي)، وأيضا تركيا ومقدونيا، بالإضافة إلى إيسلندا وصربيا، أما الدول المحتمل ترشحها أيضا فهي ألبانيا، البوسنة والهرسك، كوسوفو، والجبل الأسود.

المنطقة الإقتصادية الأوربية European Economic Community تضم كل من دول الإتحاد الأوربي الـ 27 بالإضافة إلى إسلندا، لشتنشتاين والنرويج، هذا وتعتبر السويد كشريك.

في ديسمبر 2007 إلى منطقة شنڤن انضمت كل من إستونيا، لاتفيا، ليتفا، المجر، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا ومالطا.

إتفاقية شنڤن Schengen Agreement التي وقعت في مدينة شنڤن في لوكسمبورغ عام 1985 بين خمسة بلدان من بين عشرة عضوة في المجموعة الإقتصادية الأوروبية هي فرنسا، ألمانيا (الغربية آنذاك)، بلجيكا، لوكسمبورغ وهولندا، تبعها الميثاق المكمل لها Convention implementing the Schengen Agreement عام 1990 وهو الذي

كان الأساس في إقامة منطقة شنغن، حيث أبطل الرقابة على الحدود بين دول هذه المنطقة، كما اتبع قوانين مشتركة تخص التأشيرة، وكذا التعاون الأمني والقضائي. دخلت إتفاقية شنغن حيز التنفيذ عام 1995، وقد أزالت الرقابة عن أغلبية الحدود الداخلية المشتركة لدول الإتحاد الأوروبي، وأما بالنسبة للحدود الخارجية والتي أصبحت هكذا حدودا "مشتركة" فقد تم تبني قواعد مشتركة تخص التأشيرات، حق اللجوء، وكذا الرقابة على هذه الحدود الخارجية، وهذا دون التشويش على النظام العام.

في عام 1999 أصبحت إتفاقية شنغن جزءا من الإطار القضائي للإتحاد الأوروبي وفقا لمعاهدة أمستردام الموقعة عام 1997 (هذه المعاهدة التي دخلت حيز التنفيذ عام 1999 وضعت كهدف لها جعل أوروبا "فضاءا للحرية والأمن والعدالة") إذ قام المجلس الأوروبي لتمبير Consseil européen de Tampere بتوضيح التوجهات السياسية وتحديد سياسة أوروبية مشتركة فيما يخص اللجوء والهجرة، وخصوصا مراقبة الحدود.

اليوم تعداد سكان منطقة شنغن زاد بـ 75 مليون نسمة ليبلغ 400 مليون نسمة. خارج منطقة شنغن من دول الإتحاد الأوروبي تبقى فقط بريطانيا العظمى، إيرلندا، رومانيا، بلغاريا و"قبرص"، وفي نفس الوقت انضمت إلى منطقة شنغن دول غير عضوة في الإتحاد الأوربي وهي إمارة موناكو، إسلندا والنرويج موقعة اتفاقيات خاصة، وأيضا سويسرا كشريك، ولشتنشتاين ❖❖❖❖❖ [24].

في ديسمبر 2009 سمح الإتحاد الأوروبي لمواطني دول صربيا والجبل الأسود ومقدونيا من دخول الإتحاد من دون تأشيرة (دخلوا منطقة شنغن)، ومع نهاية عام 2010 دخلت فضاء شنغن كل من البوسنة وألبانيا، ولم تبقى في يوغسلافيا السابقة إلا دولة كوسوفو خارج هذا الفضاء [25].

منطقة اليورو تضم بدورها 17 دولة هي بلجيكا، ألمانيا، إستونيا، إيرلندا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، "قبرص"، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، النمسا، البرتغال، سلوفينيا، سلوفاكيا وفنلندا. وخارج هذا الفضاء من دول الإتحاد الأوروبي تبقى فقط إسلندا، بلغاريا، جمهورية التشيك، الدانمارك، ليتفا، لاتفيا، المجر،

بولونيا، رومانيا، السويد، والمملكة المتحدة [26]. ولكن بعض هذه الدول وبسبب أزمات أوروبا الإقتصادية المتوالية وما صاحبها من تهديد حقيقي لعملة اليورو ولاقتصاد القارة العجوز ككل صارت مترددة في تبني مجازفة الإنضمام لمنطقة اليورو (بلغاريا والتشيك مثلا).

إن أوروبا الموحدة ترتبط إذا فيما بينها بسلسلة اتفاقيات اقتصادية كالمجموعة الإقتصادية الأوروبية وفضاء شنقن، وسياسية كالإتحاد الأوروبي، وعسكرية كحلف الناتو، تجعل منها قارة مترابطة بشكل كبير وأيضا معقد، وهذا ما يجعل من الهجرة أمرا يخصها كلها وليس دولا معنية بحد ذاتها، فما يمكن أن تقرره فرنسا مثلا أو إيطاليا أو ألمانيا فيما يخص استقبالها للمهاجرين أو اتباعها لسياسات معينة ناحيتهم يخضع في كل الأحوال إلى معاييره الأوروبية.

إن السبب الرئيسي وراء ظاهرة الهجرة إلى أوروبا هو الإنخفاض الكبير في نسبة المواليد لسكان أوروبا الأصليين والذي يهدد على رأي بعض الديموغرافيين الأوروبيين بقاء هذه الشعوب الأوروبية نفسه.

في الفترة 2000 -2004 نسبة النمو السنوي لسكان الإتحاد الأوروبي بلغت 0,1٪، وفي البلدان ذات العضوية الجديدة في الإتحاد الأوروبي في أوروبا الوسطى وفي بعض بلدان جنوب أوروبا هي نسبة منخفضة أيضا، وفي دول الإتحاد الأوروبي الـ 25 (EU-25) هي بمعدل 0,7٪ في كل 1000 ساكن. ونتيجة لهذا الأمر ارتفع عدد سكان أوروبا بأكثر من 2 مليون نسمة في الفترة من جانفي 2005 إلى جانفي 2006 والهجرة شغلت الجزء الأكبر من هذه الزيادة (أنظر الجدول1)

الجدول 1: المعطيات حول السكان في أوروبا (من عام 2005)

	عدد السكان جانفي 2005 (ألف نسمة)	عدد المواليد في الألف نسمة	عدد الوفيات في الألف نسمة	نمو السكان في الألف نسمة	الهجرة في الألف نسمة	التغير الكلي في السكان في الألف نسمة	عدد السكان جانفي 2006 (ألف نسمة)
EU-25	459,488	10.5	9.7	0.7	3.7	4.4	461,507
ألمانيا	82,501	8.4	10.1	-1.7	1.2	-0.5	82,456
فرنسا	60,561	12.6	8.8	3.7	1.7	5.4	60,892
بريطانيا العظمى	60,035	11.9	9.9	2.0	3.3	5.3	60,354

إيطاليا	58,462	9.9	10.4	-0.5	5.8	5.3	58,772
إسبانيا	43,038	10.9	8.8	2.1	15.0	17.1	43,781
بولونيا	38,174	9.4	9.7	-0.3	-0.3	-0.7	38,148
هولندا	16,306	11.6	8.4	3.1	-1.2	2.0	16,338
اليونان	11,076	9.4	9.2	0.2	3.1	3.3	11,112
البرتغال	10,529	10.5	9.7	0.8	3.9	4.7	10,579
بلجيكا	10,446	11.4	10.0	1.4	3.2	4.6	10,494
التشيك	10,221	10.0	10.5	-0.5	3.5	2.9	10,251
المجر	10,098	9.6	13.5	-3.9	1.8	-2.1	10,076
السويد	9,011	10.4	9.9	0.5	2.7	3.2	9,040
النمسا	8,207	9.4	9.0	0.4	7.4	7.8	8,270
الدانمارك	5,411	11.8	10.3	1.6	1.4	3.0	5,428
سلوفاكيا	5,385	10.0	9.8	0.2	0.8	0.9	5,390
فنلندا	5,237	11.0	9.2	1.8	1.7	3.5	5,255
إيرلندا	4,109	15.3	6.5	8.8	11.4	20.2	4,193
ليتفا	3,425	8.9	12.9	-4.0	-3.0	-7.0	3,401
لاتفيا	2,306	9.3	14.2	-4.9	-0.5	-5.4	2,294
سلوفينيا	1,998	8.8	9.2	-0.5	3.6	3.1	2,004
إستونيا	1,347	10.6	13.1	-2.5	-0.3	-2.8	1,343
قبرص❖	749	10.9	6.7	4.1	27.2	31.3	773
لوكسمبورغ	455	11.5	7.6	3.9	3.4	7.3	458
مالطا	403	9.9	7.2	2.7	5.0	7.8	406
باقي دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية							
إسلندا	294	14.2	6.2	7.9	2.0	10.0	297
لشنشتاين	35	10.8	6.4	4.5	3.8	8.3	35
النرويج	4,606	12.4	8.8	3.7	4.7	8.4	4,645
م.إ.إ	464,423	10.5	9.7	0.7	3.7	4.4	466,484
سويسرا	7,415	9.6	8.3	1.3	4.7	6.0	7,460
الدول المقبولة والمرشحة ❖❖	105,472	16.0	8.3	7.6	-4.1	7.5	106,276
كرواتيا	4,444	9.4	11.1	-1.7	2.6	0.9	4,448
بلغاريا	7,761	9.0	14.6	-5.6	-1.8	-7.4	7,704
رومانيا	21,659	10.2	12.3	-2.1	-0.5	-2.5	21,604
تركيا❖❖❖	71,609	18.9	6.2	12.6	-5.9	12.6	72,520

تنبيه: ❖ فقط القسم الأوروبي من قبرص. ❖❖ بدون مقدونيا. ❖❖❖ المعطيات حول الهجرة المتعلقة بتركيا هي من عام 2003.

المصدر: EUROSTAT, Chronos Database.

في أغلبية بلدان أوروبا الغربية نسبة السكان المولودين خارج حدود أوروبا (الأجانب) هي من 7 إلى 15٪ من مجموع السكان الكلي، وفي بلدان أوروبا الوسطى العضوة في الإتحاد الأوروبي (باستثناء دويلات البلطيق وسلوفينيا) نسبة السكان المولودين خارج حدودها (الأجانب) هي بأقل من 5٪ (أنظر الجدول 2) [27]

الجدول 2: السكان المولودين خارج حدود أوروبا (الإتحاد الأوروبي/ المجموعة الإقتصادية الأوروبية + سويسرا)، 2005

البلد	تعداد السكان المولودين خارج حدود أوروبا 2005 في الألف نسمة	نسبة السكان المولودين خارج حدود أوروبا من التعداد الإجمالي للسكان 2005 (٪)	نسبة السكان المولودين خارج حدود أوروبا الحاصلين على جنسية البلد الذي يعيشون فيه 2004/2000 (٪)❖
EU-25			
النمسا	1,234	15.1	41
بلجيكا	719	6.9	41
قبرص❖❖	116	13.9	
التشيك	453	4.4	80
الدانمارك	388	7.2	40
إستونيا	202	15.2	
فنلندا	156	3.0	42
فرنسا	6,471	10.7	53
ألمانيا	10,144	12.3	46
اليونان	974	8.8	42
المجر	316	3.1	71
إيرلندا	585	14.1	45
إيطاليا	2,519	4.3	
لاتفيا	449	19.5	
ليتفا	165	4.8	
لوكسمبورغ	177	37.4	13
مالطا	11	2.7	65
هولندا	1,638	10.1	
بولندا	703	1.8	96

البرتغال	764	7.3	66
سلوفاكيا	124	2.3	84
سلوفينيا	167	8.5	
إسبانيا	4,790	8.5	31
السويد	1,117	12.4	63
بريطانيا العظمى	5,408	9.1	
المجموع	39,790	8.6	
الدول الأخرى للمجموعة الإقتصادية الأوروبية + سويسرا			
ليشتنشتاين	12	33.9	
النرويج	334	7.4	48
سويسرا	1,660	22.9	29
المجموع	41,829	8.9	

تنبيه: ❖ معطيات آخر عام (2004/2000). ❖❖ القسم اليوناني فقط.

المصدر: .OECD Database, UN Migration Database (2005)

في عام 2004 دخل إلى ألمانيا حوالي 800 ألف شخص، أما المملكة المتحدة فسجلت دخول حوالي 600 ألف شخص، أما إسبانيا فـ 650 ألف شخص، وهكذا احتلت هذه البلدان الثلاثة قائمة أكبر بلدان أوروبا استقبالا للمهاجرين الشرعيين بعيدا عن إيطاليا التي سجلت دخول 156 ألف شخص وفرنسا التي لم تسجل دخول إلا 140 ألف شخص وهو معدل يعادل تقريبا معدل إيرلندا (139 ألف شخص). وكان السبب الرئيسي للهجرة هو التجمع العائلي، ولكن هجرة اليد العاملة سيكون لها في المستقبل النسبة الأهم[28].

أغلب البلدان الأوروبية تمارس سياسة استقبال الأجانب، ولكن في المدة الأخيرة ضيقت حكومات هذه البلدان على سياساتها المتبعة إلى درجة أن بعضها صارت تفرض توقيع "عقد" بين الدولة والمهاجر كما هو الحال في فرنسا. ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فنلندا وهولندا تفرض على أرض الواقع سياسات صارمة تتضمن تكوين لساني وتعليم لقيم المجتمع المستقبل، وفي بعض الأحيان مُرافق اجتماعي، أما البلدان التي ليس لها هكذا سياسات كاليونان فإنها في إطار القيام به، وأما بلدان أخرى مثل

البرتغال وبولونيا وسلوفاكيا وسلوفينيا فهي لم تتخذ أي سياسات من هذا القبيل ما عدا فيما يخص اللاجئين أين تتبع القواعد الأوروبية فيما يخص منح اللجوء [29].

يقول جاك بارزون Jacques Barzun أن الدولة القومية - وهي في نظره التكون السياسي الأهم للغرب - أنها على حافة الموت [30].

قد يبدو هذا الكلام صحيحا لما ذكرناه فيما سبق، ولكننا وفي هذه العولمة التي نحن نعيش فإننا نرى أيضا واقعا مغايرا، إذ وبجانب الهجرة والتدهور الإقتصادي، فإن الروح الإنفصالية التي تسود عديد القوميات الأوروبية هي من أكبر المخاطر التي تهدد أوروبا الغربية واتحادها القائم، ففي بريطانيا العظمى لكل من الممالك السابقة اسكوتلندا وويلز برلمانات ذاتية، هذا عدا أن وطنييها يريدون الإستقلال الكلي، ونفس الأمر في منطقة إيرلندا الشمالية، وفي فرنسا يطالب البريتون والباسك وسكان الألزاس مبدئيا بالحكم الذاتي، أما كورسيكا فمصرة على استقلالها وتكلمها بلغتها، وفي إيطاليا هناك رابطة تعمل على ما تسميه فصل الشمال الغني عن الجنوب الفقير، وفي البندقية تأسس حزب يحلم باستقلال هذه المنطقة عن إيطاليا وتشكيل دويلة على شكل إمارة موناكو أو ليشتنشتاين، وهكذا حركات ظهرت أيضا في دول أخرى كالسويد وبلجيكا، وهي متفشية في البلقان.

وفي المجال الإقتصادي تظهر أيضا عيوب النزعات القومية حيث تفرض كثير من دول أوروبا تقييدات على الحدود تناقض في مجملها مبادىء اتفاقية شنغن، وهكذا إجراءات تحدث اليوم حتى في الدول الإسكندنافية.

اقتصاديا، مثّل مسار برشلونة شراكة متميزة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الإثنتي عشر آنذاك (الجزائر، "قبرص"، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، الأقاليم الفلسطينية، تونس، تركيا وسوريا) وهي البلدان الموقعة على إعلان برشلونة عام 1995 والذي يعد نقطة انطلاق هذه الشراكة، هذه الأخيرة لم تخص فقط التعاون الإقتصادي وإنما أيضا التعاون في الميادين السياسية والإجتماعية والثقافية وكذا الأمنية.

وعد مسار برشلونة الذي جاء في ظل رئاسة إسبانيا للإتحاد الأوروبي فضاءا مهما للحوار الإقتصادي والسياسي والثقافي EMP (Euro-Mediterranian Partnership) في

ظل العولمة، وهو مسار أطلقه الإتحاد الأوروبي بعد انهيار المعسكر الشرقي وصعود أمريكا كأكبر قوة في العالم بأهداف معلنة كتعزيز العلاقات مع دول الضفة الجنوبية وتحقيق الإستقرار في المنطقة والمساعدة في التنمية والتطور الإقتصادي.

الحقيقة أن هذا المسار لو استغل جيدا فقد كان سيقوم على المنفعة المتبادلة بين الضفتين، فالإتحاد الأوروبي بالنسبة للضفة الجنوبية هو في واقع الأمر سوق كبيرة لأغلبية الدول الجنوبية النفطية، كما أنه يشغل عمالة لها دور كبير في دخل هذه البلدان واستقرار أوضاعها، هذا بالإضافة إلى التجارب التي يمكن أخذها عن الأوروبيين فيما يخص آليات الدفع بعجلة التطور الإقتصادي والتنمية الإجتماعية.

الإتحاد الأوروبي وبعد تفرد أمريكا بالنظام العالمي وخصوصا دوله الأوروبية المطلة على الضفة الشمالية للمتوسط وجد نفسه الأحق بهذه المنطقة من أمريكا خصوصا بعد توسعه ليشمل القارة العجوز بأكملها تقريبا، وهذا بحكم القرب الجغرافي، وبحكم أنه مستعمر الأمس، كما أن الهجرة التي تلعب دورا بارزا في نمو اقتصاده و"استقرار" مجتمعه هي في الأساس آتية من هذه الضفة الجنوبية، وبالتالي فالمنطقة هي كعمق استراتيجي له.

دفع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي الأخرى كانت فاصل مهم في هذه الشراكة، وكذا تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، ولا ننسى في الأخير "الحوار بين الثقافات".

ولكن وفي ظل المتغيرات السائدة آنذاك كان لا يبدو أي مستقبل زاهر لهذا المسار، خصوصا في ظل "الصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، ودور أمريكا الكبير في المنطقة، وكذا الهوة المتزايدة في الاتساع بين "الشمال" الغني و"الجنوب" الفقير، كما أن الإتحاد الأوروبي توسع أكثر بانضمام دول أوروبا الشرقية فأصبحت دول أوروبا الغربية تفضل اليد العاملة الآتية من هذه المناطق خصوصا في ظل التهديدات العالمية المتعلقة بمحاربة "الإرهاب الدولي" والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات، وأيضا بسبب الحساسية الشديدة بين العالمين الإسلامي والغربي.

كل هذه الأمور وغيرها أدت بالأوروبيين وعلى رأسهم فرنسا إلى التفكير في ضرورة إيجاد شراكة براغماتية من نوع آخر فكان ميلاد "الإتحاد من أجل المتوسط" L'Union pour La Méditerranée (UPM).

تأسس هذه الإتحاد في 13 جويلية 2008 بمبادرة من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي كانت بلاده ترأس الإتحاد الأوروبي آنذاك، وهو اليوم بمقره في برشلونة يجمع الـ 27 دولة العضوة في الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ألبانيا، الجزائر، تركيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، إسرائيل، الأردن، ليبيا، المغرب، موريتانيا، موناكو، مونتينيغرو، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، ومصر.

ومن أهم أهداف هذا الإتحاد المعلن عنها العمل على رفع التنمية في دول الجنوب، وتعزيز التعاون الإقتصادي والتجاري، وكذا التبادل الثقافي و"حوار الحضارات"، أما عن أهداف الإتحاد الحقيقية فإنها لا تخرج عن المصالح بالطبع، وهي تتمثل أساسا في إعادة بعث أوروبا ممثلة في فرنسا لهيمنتها الشاملة على دول جنوب المتوسط وبالخصوص "مستعمرة الأمس" شمال إفريقيا بما فيها "منطقة الساحل" الغنية باليورانيوم والنفط والمعادن في ظل المنافسة الشديدة التي تلقاها من أمريكا، ومؤخرا من الصين وتركيا، وفي تنويع وتأمين حاجاتها النفطية والغازية انطلاقا من هذه المناطق، وفي تطبيع علاقات الدول العربية مع إسرائيل، وفي عزل تركيا عن الإتحاد الأوروبي، وأيضا في محاربة الهجرة -الشرعية منها وغير الشرعية - وكذا "الإرهاب"، وبالتأكيد إعادة بعث اللغة والثقافة الفرنسية المتهاوية، ولهذا فهذا الإتحاد الذي عرف عدة اعتراضات من عدة دول وعلى رأسها تركيا (رأت أنه محاولة لعزلها)، وأيضا الجزائر، وليبيا، وكذا ألمانيا (رأت فيه تعزيزا لمصالح فرنسا على حسابها وتثبيتا لموقعها داخل الإتحاد الأوروبي رغم أن ألمانيا واقعيا تمارس هيمنة على أوروبا الوسطى - على الأقل اقتصاديا) سرعان ما دخل حالة جمود بسبب الإعتداء الإسرائيلي على غزة.

ورغم مجهودات الفرنسيين وأيضا الإسبان الكبيرة في سبيل المضي قدما بهذا الإتحاد، إلا أنه يبدو أن المشاكل التي واجهت مسار برشلونة هي تقريبا نفس المشاكل

التي ستواجهه اليوم وربما ستهدد بزواله، إلا إذا جاهد الفرنسيون في سبيله على اعتبار أنه ثاني أكبر مشاريعهم "الإمبريالية" بعد المنظمة الفرانكوفونية.

عرف العالم اختلالا أكبر في النظام الدولي بعد سقوط المعسكر الشيوعي، ومنذ ذلك الوقت ونظرا "للفوضوية" التي تسود العالم في ظل الهيمنة الأمريكية – لا أقصد هنا أن هذه الفوضى سببها أمريكا وهذا لأن البشرية تعيش فوضى حتمية يتحمل مسئوليتها العالم ككل - فقد أثر هذا سلبا على سياسات أوروبا الدولية، فأمريكا التي لها قدرات عسكرية واقتصادية هائلة هي إلى الآن المتصرف الوحيد في هذا العالم، أما فرنسا وألمانيا وغيرها من دول أوروبا الغربية فقد كانت مجبرة على الدخول في تحالفات كالإتحاد الأوروبي -الذي ليس لزعمائه إلى اليوم قرار سياسي موحد - والمجموعة الإقتصادية الأوروبية، حتى يكون لها صوت أبرز أو على الأقل الوقوف في وجه أمريكا حتى لا تتدخل في شؤونها الداخلية، غير أنها انساقت في معظم الأحيان وراء المطالب الأمريكية - وخصوصا مع ساركوزي وميركل- فكانت مواقفها بذلك متعارضة تماما ومبادىء شعوبها والمعايير التي تقوم عليها سياساتها الخارجية بل وأحيانا مصالحها القومية.

وبالنسبة لتركيا صاحبة أكبر اقتصاد إسلامي في العالم، والدولة ذات التأثير الكبير في منطقة "الشرق الأوسط الكبير" والبلقان وآسيا الوسطى والقوقاز، فمازال انتظارها قائما بشأن قبولها في الإتحاد الأوروبي منذ ترشحها في قمة هلسنكي في ديسمبر من عام 1999، ورغم أن أولى شراكاتها مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية تعود إلى العام 1959، ورغم أنها عضو في مجلس أوروبا منذ العام 1949، ورغم أنها قد وقعت على "اتفاقية أنقرة" مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية عام 1963 [31]، ورغم أيضا تحفيزات أمريكا الدائمة، إلا أن أوروبا "الهرمة" مازالت تتماطل في هذا الشأن، والسبب الظاهر الخافي يعود إلى "الإسلام"، وقد جاء في تقرير لـ "اللجنة المستقلة حول تركيا" Independent Commission on Turkey (تأسست في مارس 2004 وهي تضم مجموعة من صانعي السياسة الأوروبيين المختلفين ارتأت أن تدرس التحديات والفرص التي يوفرها انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي) بعنوان "تركيا في أوروبا: أكثر من وعد؟" أنه بالنسبة لكثير من الأوروبيين فإن كون أغلب الأتراك مسلمين هو

السبب في عدم تقبلهم في هكذا اتحاد لا يستطيع بدوره تقبل تقاليدهم الإجتماعية والثقافية الغربية عنه [32]، وهذا ما ذهب إليه أيضا وليام ولاس William Wallace لما قال "أن تكون أوروبيا هو أمر ثقافي بالدرجة الأولى، لأنه متعلق بالقيم المشتركة، التاريخ والذاكرة المشتركة والتي تعمل كأساس للإتفاقيات والتحالفات الإقتصادية والسياسية والأمنية" [33].

وهذا الكلام "العاطفي" لا يطابق المنطق ولا الواقع في مجمله فهذا خافيير سولانا Javier Solana الرئيس السابق للدبلوماسية الأوروبية يقول "إذا ما أرادت أوروبا أن تكون فاعلا على الساحة العالمية عوض أن تصبح متحفا، فإنها بحاجة لطاقة الشعب التركي" [34]، ثم إن تركيا اليوم عضو في الحلف الأطلسي، كما أن ألبانيا والبوسنة وكوسوفو دول مسلمة رغم كونها أوروبية الأصل وقريبا ستصبح عضوة في الإتحاد الأوروبي، وعندها كيف ستفسر أوروبا سبب تقبلها لها وعدم تقبلها لتركيا؟

قد يظن كثير من الأوروبيين -على قول الباحث الفرنسي من "المركز الوطني للبحث العلمي" في باريس CNRS و"المختص في الشؤون التركية" كزافيي بوغاريل Xavier Bougarel - أن الإسلام في البلقان الذي تمثله شعوب أوروبية الأصل هو إسلام "أوروبي ومتسامح"، في حين أن الإسلام الممتد من البوسفور إلى مضيق جبل طارق أو ذلك الذي حمله المهاجرون معهم إلى الغرب هو الإسلام "المعادي وغير المتسامح" لأنه على رأيهم غير أوروبي، ولكن التاريخ والواقع يقولان مثلا أن هذا الإسلام البلقاني (بوسنيا كان أو ألبانيا أو غيره) هو نفسه الإسلام التركي، لأنه في الأساس عثماني الهوية [35].

الواقع أن أوروبا تخاف من تركيا ليس لإسلامها فقط وإنما أيضا لحجمها الإقتصادي والسياسي والسكاني الهائل الذي يستطيع واقعيا أن يزيح فرنسا وألمانيا عن عرشهما كسيدين مطلقين على أوروبا، وفرنسا وألمانيا كما هو معلوم الدولتان اللتان تعيقان ومنذ البداية تقبل تركيا في هذا الإتحاد.

إلا أن المعنى في الأخير لا ينطبق على تركيا فقط التي هي نفسها لا ترى في هذا الإتحاد إلا كمجال للتحالف الإقتصادي لا أكثر ❖❖❖❖❖❖، وهو أمر فرضه الواقع الحالي للعالم الذي لا تعيش في ظله إلا التجمعات الإقتصادية الكبرى، وإنما أيضا

على المهاجرين المسلمين ومهما كانت خصوصياتهم أو تضحياتهم اتجاه دولة أوروبية ما (المهاجرون الآتون من شمال إفريقيا مثلا)، فالإسلام في النهاية مرفوض سواء جاء من دولة كبرى بحجم تركيا أو من مهاجري المستعمرات "السابقة".

الأزمة الإقتصادية العالمية 2008 -2010 التي انطلقت من أمريكا لم تكن لها أثار سلبية مباشرة على حركة الهجرة الدولية، ولكنها أدت إلى ارتفاع كبير في نسب البطالة بين المهاجرين مقارنة بالسكان الأصليين وفي كل الدول الأوروبية باستثناء المملكة المتحدة ولوكسمبورغ، وقد قامت إسبانيا وجمهورية التشيك واليابان بوضع برامج خاصة لعودة المهاجرين الطوعية إلى أوطانهم، كما انخفضت أيضا التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى أوطانهم الأصلية وخصوصا تلك البلدان التي يتركز مواطنوها في بلاد واحدة (اللاتينيين مثلا والمتواجدين أساسا على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية تأثروا أكثر من الهنود أو البنغال أو الباكستانيين أو الفلبينيين الذين ولكونهم يتوزعون عبر بلدان كثيرة – الخليج مثلا وأيضا أمريكا وبريطانيا وأستراليا - فإنهم لم يتأثروا كثيرا) [36].

غير أن الأزمة الإقتصادية الحالية التي تعيشها أمريكا وكثير من دول أوروبا الغربية ستؤثر حتما على توافد المهاجرين إليها، مسلمين وغيرهم، لأن اقتصادات هذه المناطق كلما تزداد تدهورا، ما جعل معدلات البطالة في ازدياد دائم، وهي في الأخير كلها مؤشرات إن دلت على شيء دلت فقط على الإنحطاط الحضاري الذي صار جليا في عالم الغرب.

إن فرنسا هي الدولة الأبرز في الإتحاد الأوروبي فيما يخص إشكالية الإسلام، نظرا لعلاقاتها التاريخية به، ونظرا لوزنها الثقافي في أوروبا، ونظرا أيضا لتعداد الجالية الإسلامية وهو الأكبر في أوروبا الغربية على الإطلاق، ولهذا فإن أي إجراء يخصه في هذه البلاد سيؤثر سلبا أو إيجابا على تواجده ككل في القارة الأوروبية وفي الغرب عموما.

الهوامش

(1) – See: Partisan Review, Winter 1967, P. 57.
(2) - Julius Malema: Affreux "Juju". Jeune Afrique. N 2633. Paris. Du 26 juin au 2 juillet 2011. P 21.
(3) See:
- Tapinos, G: LEconomie des Migrations Internationales. FNSP. Paris. 1976.
- Heisel, D. F: Theories og Unternational Migration. In International Migration in the Arab World. UN-ESCWA. 1981.
- Todaro: International Migration, Domestic Unemployment and Urbanization: The Sector Model. The Population Council No. 124. 1986.
- Wood, C.H: Equilibrium and Historical-Structural Perspectives on Migration. International Migration Review, Vol 16, No. 2.
- Ressar, P. R: The Role of Household in International Migration and the Case of U.S. Bound Migration from the Dominican Republic. International Migration Review, Vol. 16, No. 2.

(أنظر: خالد الوحيشي. الهجرة والأسرة: حالة البلدان العربية المرسلة للعمالة. ص 8، 9)

(4) World Migration 2003. Managing Migration - Challenges and Responses for People on the Move, Volume 2 of the International Organization for Migration (IOM) World Migration Report Series, (Geneva: IOM, 2003): P.4.
(5) See: Organisation International pour les Migrations (OIM) : Etat de la Migration dans le Monde 2010, l'Avenir des Migrations. Renforcer les Capacités face aux Changements. Genèva. Suisse. 2010. PP 115. 116.
(6) United Nations population Division, World Population Prospects: the 2002 revision. 26 February 2003. http://www.un.org/esa/population/publications/wpp2002/WPP2002-HIGHLIGHTSrev1.PDF
(7) IOM 2003.Ibid, PP- 5-6.
(8) John Salt, "Current Trends in International Migration in Europe," CDMG (2005)2, (Strasbourg: Council of Europe, 2005): P.17.
(9) John Salt. Ibid.
(10) mp -imigration policy institute- : Integrating Islam: A New Charpter in Church-State Relations. Jonathan Laurence. Boston College. October.2007.

(11) - See : Organisation International pour les Migrations (OIM) : Etat de la Migration dans le Monde 2010, l'Avenir des Migrations. Renforcer les Capacités face aux Changements. ibid. P 119.

(12) - أنظر: ح. س: في تقرير فرنسي حول المهاجرين لسنة 2010: قرابة 7 بالمئة من سكان الجزائر مهاجرون بالخارج. جريدة الخبر. 25 نوفمبر 2010. ص 6.

See too:

Organisation International pour les Migrations (OIM) : Etat de la Migration dans le Monde 2010, l'Avenir des Migrations. Renforcer les Capacités face aux Changements. ibid. P 116.

(13) See: Haya El Nasser: U.S. Hispanic population to triple by 2050. Updated 2/12/2008. http://www.usatoday.com/news/nation/2008-02-11-population-study_N.htm

(14) See: A. Minc: La Machine égalitaire, Grasset, Paris, 1987.

(15) John Salt. Ibid, PP-22.23.

(16) Ibid, P.12.

(17) See: Christoph Pan, Beate Sibylle Pfeil, Minderheitenrechte in Europa. Handbuch der europäischen Volksgruppen (2002). Living-diversity.eu, English translation 2004.

❖ "الآريون" بحسب اعتقادات بعض الباحثين الأوروبيين هم من "الأوربيين الشماليين البيض البشرة الطويلي القامة، نشأوا على نهر الدانوب في أوروبا ثم هاجروا إلى آسيا عندما ضاقت بهم الأرض متخذين طريق الشرق حتى بحر مرمرة، ثم عبروا مضيق البوسفور أو الدّردنيل إلى آسيا الصغرى، واستمروا في سيرهم شرقا حتى نزلوا فارس بالقرب من تبريز، ومن هنا انحدروا إلى الهند. بينما يرى باحثون آخرون أن الجنس الآري آسيوي الأصل كان يعيش في وسط آسيا في بلاد التركستان بالقرب من نهر جيحون (في أوزبكستان الحالية)، ثم زحفت أفواج ضخمة من هذا الجنس في أزمنة غير واضحة واتجهت نحو إيران عبر الهند واتجهت كذلك نحو أوروبا. وهناك حتى من يرد أصولهم إلى العراق إستنادا إلى تزامن هجرتهم نحو الشرق مع هجرة إبراهيم الخليل من العراق إلى فلسطين من جهة، ثم إلى أن ما وضعوه من تشريع في الهند -دائما كما يدعيه هؤلاء الأوروبيين - لا مثيل له في أوروبا إطلاقا من جهة ثانية!".

المصدر: مجموعة من كبار الباحثين بإشراف ط. ب. مفرج: موسوعة عالم الاديان: كل الأديان والمذاهب والفرق والبدع في العالم. ديانات الشرق الأقصى: الهند،

الـــــصين، إيـــــران، الــــيابان. الجـــزء الـــــرابع. NOBLIS. بـــــيروت. ص. 16.15.14.13.12.11.

❖ نقـول الفارسـية ولا نقـول الإيـرانية، لأن إيـران حالـيا كدولـة ورغـم هيمنـة الثقافة الفارسـية تشمل عديـد القوميات غير الفارسية، أو لنقل بصفة أعم غير الإيـرانية (الجماعـات الإيـرانية إثنـيا وتـشمل أساسـا وبالإضـافة إلى الفـرس أقلـيات الكـرد والطاليش والتات، وتعـود كلها إلى الجماعات الآرية البربرية الهائمة التي اجتاحت المنطقة قـديما واستولت على أراضيها)، ومن هذه القوميات غير الإيرانية نجد مثلا عـرب الأهواز وهم أقلية "منبوذة" في البلاد، وأيضا الجماعات التركية، ومنها أقلية التركمـان الـسنية (ومـن أسـلافهم نذكـر الـسلاجقة أصحاب الإمـبراطورية ذات التـاريخ العظـيم، وأيضا القاجـار حكـام إيـران منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر وإلى غاية قيام الدولة البهلوية)، وبالتأكيد الأذربيجانيين الشيعة بأعدادهم الكـبيرة (حوالـي 40٪ مـن سـكان إيـران)، وهـؤلاء الآذر بازدواجيـتهم الثقافـية (تركية أذرية/فارسية) وانطلاقا من عاصمتهم "تبريز" (التركية زبيدة خاتون زوجة الخليفة العباسي هـارون الرشيد هـي مـن أسّست هـذه المدينة) هـم مـن يتحكـم في إيـران الـيوم (هـم مـن أسس الدولة الصفوية في القرن السادس عشر، وهـم من أسس لقيام الدولة الشيعية المعاصرة في إيران، وهم من يتحكم اليوم في مؤسسات الدولة الأمنـية والإقتـصادية، كمـا أنهـم يـسيطرون وبقـوة علـى وسـائل الإعـلام، ومـنهم خـرجت شخـصيات إيـرانية كـبيرة كالشعراء والكـتاب والفلاسفة نظامي غنجاڤي وقطـران تبريـزي وشمس تبريزي وحسين شهريار، والزعيم ستار خان وهو من أبطال إيـران التاريخيين، والـساسة "الديـنيين" كعلي خامنئي ومهدي كروبي ومير حسين موسـوي، والملكة والإمبراطورة السابقة فرح بهلوي، والفنانين كالممثلة الأشهر في الـبلاد ڤوڤوش والمغـني العالمـي آراش، والرياضـيين كـلاعـب الكـرة المعـروف علـي داعـي، وفي إيران دائمـا يضرب المثل بجمال الأذريات، والجماعات التركية عموما هـي مـن أدخلـت صناعة السجاد إلى إيران، ومازال السجاد التبريزي وكما السجاد التركي من الأجود في العالم).

❖❖❖ هناك فرق بين الهجرة عموما migration، وبين الهجرة immigration والهجرة émmigration خصوصا، فالأولى migration وهي الأشمل وتعني تنقل عام للناس وأيضا للحيوانات والطيور من بلاد لأخرى أو من قارة لأخرى (مثلا لما نتكلم عن هجرات الناس إبان الحرب العالمية الثانية، أوهجرات البدو في الصحاري، أوعن هجرات الطيور في فصل الشتاء)، فهي مفهوم أصلي عام يندرج تحته المفهومين الفرعيين اللاحقين الثاني والثالث.

أما الثانية immigration -وهي كالثالثة تخص الإنسان فقط - فلما نحكي عن هجرة أناس آتين إلى بلد معين، مثلا لما يتكلم الأوروبيون عن الهجرات الآتية إليهم من مختلف دول العالم، وأما الثالثة émmigration فلما نحكي عن هجرة هؤلاء أو غيرهم من بلاد معينة، مثلا لما يحكي الأوروبيون عن هجرات أبناء شعوبهم نحو البلدان الأخرى.

كمثال آخر فإننا لما نحكي عن هجرة المغاربيين إلى أوروبا فإن هذه السيرورة بالنسبة لنا كمغاربيين هي émmigration ولكنها بالنسبة للأوروبيين المستقبلين لهم هي immigration.

See:

Difference Between Immigration and Migration | Difference Between | Immigration vs Migration
http://www.differencebetween.net/language/difference-between-immigration-and-migration/#ixzz1G735W1mm

و في هذا الكتاب فإن الهجرة immigration والتي تعتبر اليوم موضوعا سياسيا حساسا بالنسبة للأوروبيين هي المقصودة أساسا.

(18) أنظر: د. عبد الوهاب محمد المسيري: الأيديولوجية الصهيونية. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. 1982. ص 39.

❖❖❖❖ المهاجرون من البلدان الإسلامية هم دون شك الأكثر عددا في أوروبا، ورغم ذلك إلا أن هناك جاليات غير إسلامية كبيرة العدد – آسيوية في الغالب وأيضا إفريقية - وخصوصا في روسيا والمملكة المتحدة، وفرنسا وألمانيا بدرجة أقل، وعلى عكس النفسية الإسلامية التي تتفاعل بسهولة مع محيطها الذي تعيش فيه، تتميز النفسيتان الآسيوية (هندوسية كانت أوبوذية أو غيرها) وكذا الإفريقية

(مسيحية كانت أو وثنية أو غيرها) تتميز بصعوبة الإتصال مع محيطها الخارجي الغريب عنها والإنعزال في الغالب، وعدا مطالبها الاقتصادية البحتة نجدها لا تسعى إطلاقا في سبيل مطالب اجتماعية أوسياسية، كما أن "الصدام" الحاصل بين الغرب والإسلام يجعل من المسلمين مركز الإهتمام الأكبر في أوروبا.

(19) إسلام نيوز. اتحاد المنظمات الإسلامية الأوروبية. 2008/03/21. (islam.ru)

(20) РБК Daily. 20 февраля 2008 (demographia.ru).

(21) Александр САБОВ. "Российская газета", 1 марта 2006 года (Институт демографических исследований / demographia.ru).

(22) Институт демографических исследований.20 февраля 2008 г. РБК Daily. (demographia.ru).

(23) See : Organisation International pour les Migrations (OIM) : Etat de la Migration dans le Monde 2010, l'Avenir des Migrations. Renforcer les Capacités face aux Changements. ibid. P. 254.

❖❖❖❖❖ دولتا النرويج وإسلندا منضمتان لـ "اتحاد التأشيرة النورديكي" Nordic Passport Union الذي تأسس عام 1952، والذي يضم أيضا الدول الثلاث الأعضاء في الإتحاد الأوروبي: الدانمارك، فنلندا والسويد.

(24) Прайм ТАСС. 21.12.2007г. (prime-tass.ru).

- See European Union site:
europa.eu/legislation_summaries/justice_freedom_security/free_movement_of_persons_asylum_immigration/l33020_fr.htm
- europa.eu/about-eu/member-countries/index_fr.htm

(25) See:
- http://arabic.euronews.net/2010/05/27/bosnians-a-step-closer-to-visa-free-eu-travel/
- http://sofiaecho.com/2009/12/01/823580_eu-schengen-visa-decision-on-serbia-macedonia-and-montenegro-welcomed

(26) See European Union site:
http://www.ecb.europa.eu/euro/intro/html/map.fr.html

(27) Rainer Muenz: Europe; Population and Migration in 2005.Hamburg Institute of International Economics and Erste Bank.June 2006. P- P. 2.3.7. (migrationinformation.org).

(28) aut Conseil de l'Integration: Analyse comparative de differents modeles d'integration en Europe. Avis à Monsieur le Premier ministre. Décembre 2006. Analyse comparative des politiques europeénnes d'integration. P- 154.

www.hci.gouv.fr/IMG/pdf/AVIS_Comp_pol_integ_europ.pdf

(29) Haut Conseil de l'Integration: Analyse comparative de differents modeles d'integration en Europe. Avis à Monsieur le Premier ministre. Décembre 2006. Analyse comparative des politiques europeénnes d'integration. Ibid. P- 156.

(30) See: Jacques Barzun: From Dawn to Decadence, 500 Years of Western Cultural Life. New York. HarperCollins Publishers. 2000. P 774.

(31) See: Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Valérie Amiraux: Breaching the Infernal cycle? Turkey, the European Union and religion. Cambridge University Press. 2007. Ibid. P. 184.

(32) See: Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Valérie Amiraux: Breaching the Infernal cycle? Turkey, the European Union and religion. Ibid. P. 183.

(33) Williame Wallace, Where does Europe end? Dilemmas on inclusion and exclusion, in Jan Zielonka (ed.), Europe unbound. Enlarging and reshaping the boundaries of the European Union, Aldershot: Ashgate, 2002, P. 78.

(34) See : Jeune Afrique. N 2632. Paris. Du 19 au 25 juin 2011. P 17.

(35) See: Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Xavier Bougarel: Bosnian Islam and "European Islam". Ibid. P. 97.

❖❖❖❖❖ إقتصاد تركيا هو حاليا الخامس عشر في العالم، كما أن لديها أعلى معدل نمو اقتصادي بين كل الدول، والذي بلغ عام 2010 8,9٪.

(36) See : Organisation International pour les Migrations (OIM) : Etat de la Migration dans le Monde 2010, l'Avenir des Migrations. Renforcer les Capacités face aux Changements. ibid. P 122.

الفصل الثاني

الإسلام في أوروبا.. هل من مستقبل؟

الفصل الثاني

الإسلام في أوروبا.. هل من مستقبل؟

".. بصناعتهم لأعداء أو أمور يمكن صفها في مكان عدو فإن الناس عبر التاريخ يصنعون مفاهيم لأنفسهم ولمكانتهم في هذا التاريخ.. مساندة حرب ضد معتد أجنبي يهدد الأمن القومي ولا يقبل بالمعايير الأخلاقية العامة معناه أن نصنع لأنفسنا صورة أشخاص من أمة الأبطال، وإذا كان هؤلاء يجلبون هكذا الضرر أو الشر فإنهم أنفسهم يعتبرون أخيارا.. هذه المفاهيم المبررة عاطفيا موجودة عبر كل التاريخ"

مورّاي إدلمان [1]

كتب رجل السياسة الألماني المسلم مراد هوفمان في مؤلفه "الطريق إلى مكة" جازما أن "الغرب يتسامح مع كل المعتقدات والملل، حتى مع عبدة الشيطان، ولكنه لا يظهر أي تسامح مع المسلمين.. فكل شيء مسموح إلا أن تكون مسلما" [2].

ليس هناك من شك في أن الإسلام هو الديانة الثانية الأكبر في أوروبا، وفي أن المسلمين اليوم هم الجماعة الأكثر نموا، ولكن في الإتحاد الأوروبي مازال تقدير أعداد المسلمين فيه غير ممكن، ومكتب الإحصاءات الرسمي للإتحاد الأوروبي "يورو ستات" Eurostat ممنوع عليه إجراء إحصاءات تبعا للإنتماء الديني، وهذا لأن تشريعات بعض دوله الأعضاء تمنع ذلك (فرنسا مثلا)، وكذلك الأمر بالنسبة للإنتماء الإثني، وهكذا فإن أعداد هؤلاء اليوم هي ما بين 13 و15 و20 مليون، وهي أرقام تتعلق أساسا بإحصاءات مكاتب الإحصاء الوطنية الرسمية وغير الرسمية، NGOs (المنظمات غير الحكومية Non-governmental organizations)، وإحصاءات أخرى، ولكن مصدر واحد هو "المعهد المركزي الألماني أرشيف الإسلام" في سويست Soest هو "فقط" من يقدم أرقاما حول جميع الدول الأوروبية، وهو يرى أن تعداد المسلمين في بلدان الإتحاد الأوروبي لعام 2006 قد بلغ أكثر من 15,8 مليون شخص، أي أنه في حوالي 16 مليون مسلم، أي ما يعادل 3,25٪ من مجموع سكان بلدان الإتحاد الأوروبي السبعة والعشرين والمقدرة بـ 492 مليون شخص [3].

إلى حد اليوم لا يرى الأوروبيون أن هناك إسلام يمكن وصفه بالأوروبي (أنظر مثلا: كزافيي بوغاريل Xavier Bougarel في نصه "الإسلام البوسني والإسلام الأوروبي" (الإسلام في أوروبا) Bosnian Islam and European Islam (Islam 2007 in Europe) 2007 وأوليفيي روي Olivier Roy في كتابه "نحو إسلام أوروبي" 1999 (1999) Vers un Islam européen وفيليس داسيتو Felice Dassetto في مؤلفه "بناء إسلام أوروبي" 1996 La Construction d'un Islam européen (1996) ويورغن نيلسن Jorgen Nielson في كتابه "نحو إسلام أوروبي" 1999 Towards a European Islam (1999).. وغيرهم)، أي أن الإسلام الموجود هناك مازال لم "يتأورب" بعد Europeanisation of Islam، رغم أنهم يقرون بأن سيرورة "أسلمة" أوروبا islamisation of Europe "ممارسة" وبقوة على أرض الواقع، ولكن وفي المقابل لا يجد هؤلاء مانعا في التكلم عما أمكن تسميته "إسلام فرنسي" و"إسلام بريطاني" و"إسلام إيطالي" و"إسلام ألماني" وهكذا.

من جهتهم يسعى أغلب المثقفين المسلمين في الغرب وفي أوروبا على وجه التحديد نحو إسلام جديد، إسلام أوروبي حداثي يكون على رأي أغلبهم "متفتحا وديمقراطيا وعصريا ووسطيا.." وإلى آخره من القيم الغربية في الغالب والتي يرون أنه يجب أن يتحلى بها إسلام الحال حتى يكون "حضاريا"، وهو إسلام -كما ينظّرون له - لا يتعلق في واقع الأمر بأوروبا فقط وإنما أيضا بكل العالم الإسلامي.

في أغلبية البلدان الأوروبية الكبرى تتواجد المنظمات الإسلامية "الممثلة" للمسلمين كـ "اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا" L'Union des Organisations Islamiques de France (UOIF)، "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" Conseil Français du Culte Musulman (CFCM)، وفي إيطاليا "اتحاد تجمع المنظمات الإسلامية في إيطاليا" Unione delle Comunita de Organizzazioni Islamiche in Italia (UCOII، وفي ألمانيا "المؤتمر الإسلامي الألماني" Deutsche Islam konferenz (DIK).

وفي البرلمان الأوروبي فإن حوالي 24 من أصل 785 عضو في هذا الأخير هو من أصل مسلم، على الأقل بخلفيته، بمن فيهم النواب الأتراك من مواطني دولة بلغاريا بعد انضمامها للإتحاد الأوروبي [4].

واضح هو في الأعوام الأخيرة تنامي النشاط الإجتماعي والسياسي للمسلمين في أوروبا وهو ما ساعد إلى حد ما على نمو دورهم وموقعهم واندماجهم في المجتمع الأوروبي، وعدا المساجد التي صارت تبنى هنا وهناك (إذا كان مسجد "قول شريف" في قازان -عاصمة جمهورية تتارستان في روسيا الفدرالية - هو أكبر مسجد في أوروبا الشرقية فإن مسجد روتردام في هولندا هو الأكبر في أوروبا الغربية) وعدا هذه المساجد فإن أحد أهم دلائل هذا الأمر هو الإرتفاع الكبير للمنظمات الإسلامية، توسعها جغرافيا، وتنوع مجال نشاطاتها أيضا.

إلى يومنا هذا مجال نشاطات المنظمات الإسلامية يشمل فضاءا اجتماعيا رحبا من مساجد ومراكز اسلامية ومنظمات وطنية ودينية إلى مؤسسات تعليمية، وكذا منظمات مهنية واجتماعية، اتحادات طلابية وحركات شبانية ونسائية، وحتى جمعيات خيرية، ويمكن أن تقسم هذه المنظمات إثنيا ومذهبيا، ولكن هناك ثلاثة اتجاهات عرقية ثقافية رئيسية تميز الإسلام الحالي في أوروبا الغربية وهي - الإسلام المغاربي، الإسلام التركي، والإسلام الهندوستاني، وهي متميزة عن بعضها البعض، فالمنظمات التابعة للمسلمين المنحدرين من بلاد المغرب (عرب ونوعا ما بربر) وعدا بعض الإستثناءات نجدها غالبا، وكما في بلدانها الأصلية في شمال إفريقيا، تحت هيمنة فكر "الإخوان المسلمين" المصري (هذا الفكر تقليديا يقوم عادة على استغلال الدين للوصول إلى المصالح السياسية، فهو لا يهتم بالإصلاح القاعدي بقدر ما يهتم بالسيطرة والتحكم) رغم أن تمويل كثير منها هو من أغنياء الخليج، ولكنها أيديولوجيا عادة ما تتبع لحكوماتها الأصلية في الجزائر والمغرب، وأما التركية منها فإن توجهها العرقي الثقافي يوازي غالبا مذهبها الذي تتبعه في العادة، وأما بالنسبة للمنظمات المنحدرة من هندوستان فهي عادة إثنية، أي تجمع أكثر شيء المنحدرين من هندوستان، ولكنها غالبا "سلفية" التوجه.

فقط في أوروبا الغربية هناك أكثر من 7 آلاف بين مساجد ومراكز ومؤسسات تتبع كلها للطائفة الإسلامية، ومن أهم وأكبر المنظمات الإسلامية الأوروبية نجد:

1- إتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا:

تأسس عام 1989، وهو يضم ستة وعشرين منظمة وطنية من كثير من الدول الأوروبية، ومن بين مؤسساته:

- المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية:

وهو مؤسسة تعليمية، لها ثلاثة فروع في فرنسا وبريطانيا العظمى، وفي إطاره يدخل: معهد اللغة العربية، معهد تعليم القرآن الكريم، والكلية الأوروبية للدراسات الإسلامية، وإلى يومنا هذا يدرس فيها حوالي 500 طالب، ونفس العدد تقريبا من الطلاب يتلقون فيها تعليما مسائيا.

أهم أهداف المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية يتمثل في "تشكيل جيل جديد من المسلمين لديهم معرفة واسعة بالشريعة الإسلامية وتصورات واقعية عن حياة المجتمع الأوروبي"، ويقوم المعهد أيضا بتخريج إطارات لتسيير المراكز الإسلامية والمساجد عبر أوروبا.

وظيفة أخرى للمعهد تتمثل في "ترقية المستوى المهني لمسيري المنظمات والمراكز الإسلامية وأئمة المساجد عبر الدراسة المسائية"، هذا ويخطط مستقبلا لإقامة أو فتح تفرعات أو تخصصات جديدة مكملة.

- المجلس الأوروبي للفتاوى والبحوث:

المجلس الأوروبي للفتاوى والبحوث هو مؤسسة علمية بحثية أعطي لها "حق" الإفتاء الديني للمسلمين في أوروبا، وقد تأسس هذا المجلس عام 1997 بمبادرة من "فدرالية المؤسسات الإسلامية في أوروبا" (FIOE) وفيه يدخل خمسة وثلاثون عضوا يمثلون أغلب البلدان الأوروبية، وفي إطاره أيضا يدخل أكثر من 30 "عالما" من مختلف الدول الأوروبية، ومن مختلف الأجناس والجنسيات ومن مختلف المذاهب أيضا، بالإضافة إلى رجال العلوم من دول ومناطق أخرى، ويمول المجلس "اتحاد المنظمات

الإسلامية في فرنسا" وأيضا "اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا"، هذا ويترأس المجلس المصري يوسف القرضاوي، أما مقره فهو في دبلن (إيرلندا).

ويعكس كتابه "المباح وغير المباح" على رأي جوسلين سيزاري Jocelyne Cesari تبنيه للإسلام "المعتدل".

- النادي الإسلامي لشباب وطلبة أوروبا:

وهم يضم أكثر من 40 منظمة دينية شبابية وطلابية، ممثل هو في الإتحاد الأوربي، ومقره الرئيسي هو في بروكسل (بلجيكا).

يمارس النادي مهام اجتماعية مختلفة النشاطات (تنظيم الملتقيات والمحاضرات، إقامة المخيمات الطلابية..) والتي يهدف من خلالها إلى "تحضير قادة شباب مستقبليين"، وللنادي علاقات بمنظمات شبابية أخرى ممثلة لديانات أخرى.

- الوقف الأوروبي:

هو مؤسسة تجمع بين الأعمال الخيرية والإستثمارية، وأهم أهدافها تتمثل في الدعم المالي للمنظمات الإسلامية في أوروبا، مقره الرئيسي في برمنغهام (بريطانيا العظمى).

وللوقف الأوروبي دور مهم فيما يخص تأسيس وتطوير المنظمات الإسلامية، وأيضا في تلبية حاجات المسلمين الإجتماعية والتعليمية وغيرها.

- رابطة المدارس الإسلامية:

هي مؤسسة تعليمية تربوية، تأسست باجتماع ممثلي مدارس إسلامية من ست دول هي: بريطانيا العظمى، هولندا، السويد، الدانمارك، ألمانيا وبلجيكا، ومن أهم نشاطات هذه الرابطة التعاون المشترك والترابط بين المدارس التعليمية للدول المذكورة آنفا. ونشطت الرابطة مجموعة من الملتقيات والمحاضرات أين شارك المختصون وكل من لهم اهتمامات بمسائل التعليم في أوروبا.

مقر الرابطة هو في استوكهولم (السويد).

- **جمعية صحفيي أوروبا:**

جمعية صحفيي أوروبا هي منظمة بوظائف إعلامية وثقافية ونقابية، نشاطها موجه أساسا نحو تطوير الفضاء الإعلامي والثقافي التوجيهي لمسلمي أوروبا، هذا وتقوم الجمعية بالتبادل الإعلامي الثقافي والفكري مع منظمات صحفية أخرى في أوروبا، وهي أيضا تنسق وتربط نشاط مختلف المنظمات الثقافية التوعوية الإسلامية بالهيئات الإعلامية، كما تقوم بالتخطيط للمشاريع الإعلامية.

مقر الجمعية الرئيسي هو في فيينا (النمسا).

2- المجلس الإسلامي الأوروبي:

وهو يجمع المنظمات الإسلامية لألمانيا، فرنسا، إسبانيا، بلجيكا وهولندا، يقع مقره في ألمانيا، وأهم مراكزه هي: المسجد والمركز الإسلامي لمدينة آخن واتحاد الطلاب المسلمين لأوروبا، هذا الأخير يتميز خصوصا بنشاطه الكثيف والمتنوع. هذا الإتحاد قام بتأسيس المجالس الإسلامية في ألمانيا إسبانيا وبلجيكا.

3- ملّي غريوش:

الحركة الإسلامية ملّي غريوش Millî Görüş "رؤية وطنية" تأسست في سبعينات القرن الماضي من طرف الوزير الأول التركي الأسبق، المفكر والعالم الراحل، نجم الدين أربكان (1926 - 2011).

المنظمات الداخلة في ملّي غريوش هي منظمات مؤسسة من قبل أشخاص منحدرين من تركيا، وأقوى هذه المنظمات تنشط بألمانيا، ففيها تدخل عشرات المؤسسات الخاصة بالدعوة الإسلامية وبتسيير الأوقاف، ومئات المراكز الإسلامية والمساجد، ولها قاعدة أو بنية تحتية اقتصادية متطورة.

وتأتي بعدها تبعا للعدد منظمات النمسا هولندا فبلجيكا، وهي البلدان التي تحوي جاليات تركية كبيرة.

نشاطات ملّي غريوش متواجدة أيضا في فرنسا، سويسرا، السويد وبريطانيا العظمى، وخارج أوروبا تتواجد في أمريكا الشمالية، أستراليا وآسيا الوسطى.

4- سليمانسي:

سليمانسي Süleymancı (الحركة السليمانية) هي جمعية "صوفية" متواجدة أكثر شيء في البلدان الأوروبية أين تتواجد جاليات تركية معتبرة، في إطارها تدخل عشرات المؤسسات ومئات المساجد والمدارس الإسلامية التي توفر خدمات دينية واجتماعية.

5- ديانات:

"ديانات" DİYANET هي هيئة دينية تركية متعلقة بمديرية الشؤون الدينية الرسمية للحكومة التركية، وتتوزع نشاطاتها على العديد من الدول الأوروبية، ورغم أن حكمها (تسييرها) مركزي إلا أنها أقل تأثيرا وفاعلية بالمقارنة مع جميع المنظمات الإسلامية المؤسسة من طرف الأتراك.

المنظمات الإسلامية المؤسسة من طرف الأتراك المذكورة أعلاه هي الأكثر اندماجا وطنيا، كما يلاحظ أن الجيل الجديد من أتباعها صار أكثر انفتاحا على الشعوب الإسلامية الأخرى وأكثر قبولا للعمل المشترك معها.

6- الرسالة الإسلامية، الدعوة الإسلامية، النادي الإسلامي الأوروبي:

هي منظمات وجمعيات إسلامية مؤسسة من طرف أشخاص منحدرين من هندوستان (باكستان، الهند، بنغلاديش وكشمير) وهي تابعة لهم.

نشاطاتها تتركز أكثر شيء في بريطانيا العظمى وفي بعض الدول الأوروبية الأخرى كفرنسا إيطاليا والسويد، وتحوي هذه المنظمات والجمعيات في إطارها عشرات المؤسسات، ولعل أهمها على الإطلاق مركز البحوث لمدينة ماركفيلد البريطانية (Islamic Foundation) وهو من أكبرها في أوروبا.

7 - جماعة التبليغ:

"التبليغ" جمعية دينية لديها انتشار واسع في أوروبا، وأغلبية المنظمات التابعة لها هي منظمات مؤسسة من قبل مسلمين منحدرين من هندوستان، وتمتلك الجمعية مئات المراكز والمساجد والمؤسسات في مختلف الدول الأوروبية، أغلبيتها متواجدة في

بـريطانيا العظمـى، ولكنها متواجدة أيضا في فرنسا، إيطاليا، السويد، بلجيكا، هولندا، وفي العديد من الدول الأوروبية الأخرى.

نشاطات الجمعية هـي في الأساس ذات طابع "ديني توعوي" و"لا علاقة لها إطلاقا بالحياة الإجتماعية والسياسية".

في الوقت الحالي يجري العمل على تأسيس نظام مترابط موحد يضم كل من المجلس الإسلامي الأوروبي، ملّي غريوش، الرسالة الإسلامية، النادي الإسلامي الأوروبي وجماعة التبليغ [5].

واضح أن المسلمين في أوروبا (الغربية) مختلفين عن بعضهم البعض، فهم وقبل كل شيء يتمايزون إثنيا ولغويا، وأيضا مذهبيا.

المسلمون في أوروبا ينحدرون من أصول شمال إفريقية، آسيوية، وشرق أوسطية، والكثير من الجاليات الإسلامية تواجدت في أوروبا منذ العهد الكولونيالي، ولهذا فإننا نرى أن المسلمين في فرنسا مثلا ينحدرون في مجملهم من بلاد المغرب (الجزائر والمغرب وتونس)، وأما المسلمون في بريطانيا العظمى فهم في مجملهم باكستانيين وهنود وبنغال، رغم أن تواجد الأتراك بألمانيا ليس له إطلاقا أي علاقة بالعهد الكولونيالي (في عام 1961 جرى اتفاق بين ألمانيا وتركيا حول جلب اليد العاملة التركية إلى سوق العمل الألماني، وفي عام 1973 أوقفت ألمانيا بقرار أحادي الجانب عملية جلب اليد العاملة التركية وفي ذلك الوقت كان هناك في ألمانيا أكثر من 900 ألف تركي [6]).

في أوكتوبر من عام 2008 تبنى الإتحاد الأوروبي في قمة عقدت ببروكسل سياسة "الهجرة الإنتقائية" التي انتهجها ساركوزي في بلاده، إلا أنها عرفت بعض التعديلات طالبت بها خصوصا دول كالسويد التي طالبت بعدم الإكتفاء بما تسميهم فرنسا العمال "الأكثر كفاءة"، وإسبانيا التي خشيت "غضب" دول أمريكا اللاتينية فطالبت بسحب فكرة وضع "عقود للإندماج".

وهكذا جاء الإعتراف واضحا من الإتحاد الأوروبي بأن المهاجرين ليسوا مصدر ثراء فقط كما يتخيله البعض، وإنما أيضا "سرطان" يهدد أوروبا.

وبتبنيه لهذه الإجراء أُعلنت سياسة جديدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وجاءت قوانين رادعة في هذا المجال، وكان على رأسها تبني عقوبات بالسجن النافذ لمدة 18 شهرا في حق كل من وطئت قدماه الإتحاد الأوروبي ورفض العودة إلى بلاده الأصلية، كما شجعت هذه القوانين على الإسراع بوتيرة الترحيلات الجماعية، وجعلت من اللجوء أشد صرامة – اللاجئون ملزمون بطلب اللجوء خارج الإتحاد الأوروبي -، وتستند هذه "الهجرة الإنتقائية" أو كما سماها الإتحاد "ميثاق الهجرة" على أساسيات أهمها كما جاء في الميثاق "قدرة أوروبا على الإستيعاب من حيث سوق العمالة"، وضرورة أن تأخذ الشعوب (مصالح) جاراتها في الحسبان عند وضع سياسات الهجرة والإندماج واللجوء، أي أن تتجنب منح تصاريح الإقامة بالجملة - كما تفعل إسبانيا وإيطاليا -.

أوروبا أيضا وفي إطار سياساتها الإستغلالية قررت قانونا منذ العام 2009 منح المهاجرين القانونيين "البطاقة الزرقاء" Blue Card التي تعادل "البطاقة الخضراء" Green Card المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية، في خطوة لجلب أكبر عدد من الكفاءات العالية high-skilled ، وستتيح هذه البطاقة بعد بضع سنوات للمهاجرين المؤهلين من خارج الإتحاد الأوروبي non-EU citizens وبالإضافة إلى قبولهم السريع في مختلف التخصصات التي تحتاج إلى اليد العاملة، ستتيح لهم إمكانية العمل في بلد أوروبي آخر بعد ثلاث سنوات من وصولهم إلى البلد الأول، وهي بطاقة صالحة لكل بلدان الإتحاد باستثناء الدانمارك، إيرلندا والمملكة المتحدة.

إن الإتحاد الأوروبي على رأي كثيرين يلعب دورا غير كبير في دمج المسلمين في المجتمع الأوروبي، والحكومات الأوروبية تتحمل على عاتقها مسؤولية تبني القوانين والسياسات المنظمة لسيرورة دمج المسلمين في المجتمع الأوروبي [7].

وبالإضافة إلى "أوربة الإسلام على مستوى الجذور" grass-roots level (إعادة تكوين الإعتقادات الدينية، توجهات الزواج المابين إثنيات والعابر للحدود، الزواج المختلط، شبكات الأنترنيت المستعملة من قبل المسلمين، تجمعات المهاجرين الكبرى في أوروبا، وأيضا الدور الذي يلعبه القادة الدينيون المسلمون في أوروبا) تقوم أوروبا أيضا في إطار هذه السيرورة بالعمل على "المستوى المؤسساتي" institutional level، أي

بالتركيز على المنظمات الإسلامية التي تمثل المسلمين في أوروبا، وخصوصا عبر تسهيل ما تسميه "الحوار بين الديانات" داخل مجالها القاري، رغم أن الإسلام مازال يعتبر "دخيلا" بالنسبة لأغلب الأوروبيين، شعوبا كانوا أو مثقفين أو ساسة أو إعلاميين. وتسير هذه السيرورة ومنذ بدايتها مع رئاسة جاك دلورز Jacques Delors (1985 - 1995) بصعوبة، وتتم حركيتها من خلال وحدة الدراسات المتقدمة FSU وهو "مركز فكر" think tank متعلق برئاسة "اللجنة الأوروبية" والتي تم تعويضها عام 2001 في ظل رئاسة برودي بـ "مجموعة مستشاري السياسة" Group of Policy Advisers (GOPA). منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بدأت أوروبا في التوحد أكثر وأكثر، فانتقلت جماعات الضغط نحو بروكسل وكان من بينها المنظمات المسيحية الكاثوليكية COMECE وأيضا البروتستانتية EECCS.

أما الإسلام فلم يكن حاضرا مع بداية العلاقة بين اللجنة الأوروبية والقادة الدينيين في الفترة 1982 -1994، وبعد هذا التاريخ ولما توفرت الشروط لدخوله كان الشركاء الآخرون الدينيون و"الإنسانيون" قد تركزوا في المؤسسات التي على المستوى الأوروبي وكان لهم دور أيضا في سياسة الإندماج الأوروبية.

كان الإهتمام بالإسلام منصبا أولا على "الهجرة" فتأسست هكذا في التسعينات شبكة "Migreurope" وأصبحت منتدى معترف به من قبل المديرية العامة للشؤون الإجتماعية للإتحاد الأوروبي، وقد تأسست بمبادرة من NGOs (المنظمات غير الحكومية Non-governmental organizations) النشطة كجماعات ضغط فيما يخص سياسات الهجرة الأوروبية وخصوصا من بينها المنظمات المسيحية كـ OCIPE، وكممثلين عن المهاجرين فقد أخذ المسلمون ومن كل الدول الأوروبية حيزا من الشبكة، ولكن الخلافات بين الأتراك والعرب (أي المنحدرين بالخصوص من شمال إفريقيا بمن فيهم البربر) قوضت كثيرا من نشاطها، إلى أن تلاشت هذه الشبكة نهائيا مع انهيار Santer Commission، ولكن العلاقات بين اللجنة والمنظمات الإسلامية تم تنظيمها على مستوى مؤسساتي آخر هو وحدة الدراسات المتقدمة FSU (GOPA فيما بعد).

في 20 ديسمبر 1994 ومع نهاية عهدته الثانية قام جاك دلورز بدعوة الممثليات الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية إلى لقاء عقائدي بيني، ولم يحضر عندها "الإنسانيون" ولا القادة المسلمون إلا في الدقائق الأخيرة، كما حضر ضيوف لم يمثلوا إلا أنفسهم (المفكر الجزائري الراحل محمد أركون، هيئة اليونسكو ممثلة في مجلس أوروبا، ومحمت يلدريم المدير العام لاتحاد المسلمين الأتراك في ألمانيا التابع لهيئة "ديانات" الحكومية التركية والذي اعتبر لتصريحاته آنذاك كناطق باسم الحكومة التركية وليس كممثل عن المهاجرين المسلمين الألمان وغيرهم).

"المجلس الإسلامي للتعاون في أوروبا" (CMCE) Muslim Council of Cooperation in Europe المؤسس عام 1996 من قبل محمد بوصوف والذي تمت دعوته منذ العام 1997 وأيضا منتدى منظمات الشباب والطالب المسلم الأوروبي (FEMYSO) (النادي الإسلامي لشباب وطلبة أوروبا) المؤسس عام 1995 والذي تمت دعوته عام 2003 (قريب من الإخوان)، هما أولى المنظمات الممثلة للإسلام المدعوة فعليا، وقد اغتنمتا فرصة دعوة أوروبا لإقامة حوار بغية التأسيس لـ "إسلام أوروبي معتدل" لتقيما لنفسيهما "شرعية" فهما في كل الأحوال مكونتان من مجموعات إسلامية صغيرة وليس لها في مجملها وزن في أوروبا، ودعوة هذه المنظمات دون غيرها وأيضا مثقفين دون غيرهم لها أسبابها في الحقيقة، أو لنقل أهدافها من جانب الأوروبيين، والتي لا تصب في الأخير في مصلحة المسلمين في القارة، هؤلاء لم يستطيعوا إلى اليوم من تجاوز خلافاتهم "الوراثية" المذهبية والإثنية تماما كما لم يستطع كثير من قاداتهم تجاوز مصالحهم الشخصية وتبعيتهم لحكومات أوطانهم الأصلية.

وبالنسبة للمجلس الإسلامي للتعاون في أوروبا (CMCE) Muslim Council of Cooperation in Europe فقد تأسس عام 1996 في ستراسبورغ في فرنسا، وأصبح في 10 جانفي 2003 منظمة مسجلة في إطار القانون البلجيكي، وقد أطلق "ميثاق المسلم" والذي استُلهم في الحقيقة من الميثاق الذي أصدره "المجلس المركزي للمسلمين في ألمانيا" (Zentralrat der Muslim in Deutschland (ZMD في 20 فيفري 2002. ويتكون المجلس من منظمات الأقليات -غير الكبيرة في أوروبا - والتي من بينها المسجدين الكبيرين في فرنسا (لا يدخلان في إطار أي من "اتحاد المنظمات الإسلامية

لفرنسا" أو"الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا") وهما "مسجد الدعوة" (وهو مركز اجتماعو ثقافي) و"مسجد ستراسبورغ"، وأيضا منظمة الشباب الصغيرة "مؤسسة الطلبة المسلمين في فرنسا" AIEF، ومن إيطاليا تدخل فيها "اللجنة الدينية الإسلامية" Comunità Religiosa Islamica (CO.RE.IS) وهي منظمة أقلية خاصة بالمتحولين الجدد إلى الإسلام (عوضت "اتحاد تجمع المنظمات الإسلامية في إيطاليا" Unione delle Comunità de Organizzazioni Islamische in Italia (UCOII) التي كانت منشغلة بإيجاد اتفاق مع الحكومة الإيطالية)، ومن هولندا Vereening Imam's Nederland والتي عوضت "المجلس الإسلامي لهولندا" (IRN) الذي يجمع ثلاث فدراليات كبرى، ولكن من ألمانيا انظمت منظمة كبرى وهي "المجلس المركزي للمسلمين في ألمانيا" Zentralrat der Muslim in Deutschland (ZMD) جنبا إلى جنب مع Islamrat für die Bundesrepublik Deutschland والتي تضم أي Islamrat منظمة "ديتيب" DİTİB (المتفرعة من منظمة "ديانات") التي تمثل الإسلام الرسمي التركي، و"سليمانسي"، وعديد المنظمات الطلابية النشطة، ومن إسبانيا "إتحاد الجاليات الإسلامية لإسبانيا" Union de Comunidades Islámicas de España (UCIDE) والتي تضم مسلمين من "الشرق الأوسط"، وهي عضو في "اللجنة الإسلامية لإسبانيا" Comisión Islámica de España (CIE) التي تأسست عام 1992 (هي الممثل الوحيد للإسلام لدى الحكومة الإسبانية) جنبا إلى جنب مع "الفدرالية الإسبانية للشؤون الدينية الإسلامية" Federación Española de Entidades Religiosas Islámicas (FEERI) والتي يسيرها الداخلون الجدد في الإسلام، ومن بين المنظمات الأوروبية أيضا نجد "المجلس الأعلى لمسلمي بلجيكا"، "هيئة العائلة المسلمة لشمال إيرلندا"، "اتحاد المنظمات الإسلامية للمملكة المتحدة وأيرلندا"، "الجمعية الهنغارية الإسلامية" و Den Islamiske Forening من الدانمارك.

وأما FEMYSO فقد تم تأسيسها كما أسلفنا عام 1995 كنتيجة لتلاقي Sveriges Unga Muslimer من السويد والحكومة السويدية، ومن أعضائها المؤسسين "الشباب الإسلامي" من المملكة المتحدة، وSveriges Unga Muslimer السويدية، و"الشباب الإسلامي لفرنسا" JMF، و"فدرالية المنظمات الإسلامية في أوروبا"

FIOE القريبة من الإخوان المسلمين، والمؤسسة الإسلامية Leicester والتي تأسست عام 1973 ويمولها أحمد خورشيد من "الجماعة الإسلامية" في باكستان وقد اشتهرت لاهتمامها بشؤون الإسلام في أوروبا.

بالإضافة إلى هاتين المنظمتين (CMCE وFEMYSO) انظمت أيضا المنظمات القريبة من الإخوان المسلمين – "المجلس الأوروبي للفتوى والبحث"، "فدرالية المنظمات الإسلامية في أوروبا" FIOE، و"اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا" UIOE -، كما تم أيضا دعوة منظمة "ملّي غريوش" التركية التي فتحت فرعا في أوروبا عام 1973 (مقرها في كولونيا بألمانيا)، وهي تمثل المنظمات الممثلة للأتراك والتابعة لحزب "الفضيلة".

ومع نهاية عام 2003 (أي لما تمت دعوة FEMYSO)، وفي ظل رئاسة برودي، تم دعوة كنيسة "الساينتولوجي" و"الجماعة الهندوسية"، و"معهد فايشنافا" إلى لقاءات GOPA، وأيضا تم دعوة عدد كبير من المنظمات اليهودية.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 صار الحوار بين الثقافات ضرورة ملحة، فتوسع كنتيجة لذلك وخصوصا عبر "الحوار الأورو متوسطي" والحوار العالمي ككل "تجنبا لما يسميه هنتنغتون صدام الحضارات"، ولكن النظرة إلى المهاجرين المسلمين تبدلت أيضا خصوصا من ناحية المخاوف التي ترى أن هؤلاء صاروا يجلبون معهم "التطرف الديني"، رغم أن هيئات أُسّست لمحاربة العنصرية التي تقوت ضدهم في كل مكان من أوروبا [8].

في كل دول أوروبا الغربية تقريبا هناك مجالس عليا للإدماج تابعة لمديريات معينة تابعة بدورها لوزارات معينة (خصوصا العدل والشؤون الداخلية)، ففي فرنسا مثلا هناك "المجلس الأعلى للإدماج" Haut Conseil à l'Intégration، كما أسست الحكومة هناك "صندوق دعم إدماج المهاجرين ومحاربة التمييز" (FASILD) Fonds d'Action et de Soutien pour l'Intégration et la Lutte contre les Discriminations (يدخل في إطار وزارة العمل والتضامن)، وفي إطار مكافحة التمييز دائما والذي هو ممنوع قانونا والذي التشريع حوله قائم حول المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 وأيضا دستور الجمهورية الخامسة لعام 1958 الذي

يضمن المساواة لكل المواطنين بغض النظر عن أصولهم وأعراقهم ودياناتهم فقد تم تأسيس HALDE "السلطة العليا لمكافحة التمييز ولأجل المساواة" Haute autorité de lutte contre les discriminations et pour l'égalité، وأيضا NCCHR "اللجنة الوطنية الإستشارية لحقوق الإنسان" National Consultative Commission on Rights Human.

وأما في إسبانيا فهناك "سكرتارية الدولة للهجرة immigration والهجرة émmigration"، وقد كانت تابعة لوزارة الداخلية ولكنها أدمجت منذ العام 2004 في وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وتتبع لها مديرية عامة لإدماج المهاجرين منذ مارس 2006، كما أُسس "مرقب للعنصرية والكزينوفوبيا" لمحاربة التمييز في مارس 2006. وفي البرتغال هناك المديرية العليا للهجرة والأقليات الإثنية (ACIME) التابعة مباشرة للوزير الأول، ومنذ العام 1999 صار هناك لجنة تكافؤ الفرص ومحاربة العنصرية (CICDR).

وفي إيطاليا يتولى رئيس المجلس قضايا الهجرة والإدماج ومعه ثلاث وزارات هي الخارجية والداخلية والشؤون الإجتماعية، كما أنه منذ سبتمبر 2005 تأسست في إيطاليا لجنة استشارية حول الإسلام الإيطالي تابعة لوزارة الداخلية.

وأما في ألمانيا فهناك مستويين، فعلى المستوى الفدرالي هناك ثلاث إدارات تهتم بالهجرة والإدماج وهي وزارة الداخلية، الوزارة الفدرالية للعائلة وكبار السن والنساء والشباب، ومستشارية الدولة بفرعها الوزارة المنتدبة بالهجرة واللاجئين والإدماج، أما على مستوى Länders (الأقاليم المحلية) فتتكفل به الجماعات المحلية.

وأما في السويد فسياسات الهجرة تابعة لوزارة العدل، ولكن الإدارات العمومية لها دور مهم في تبني سياسات الإدماج وتكافؤ الفرص في إطار اختصاصاتها، وأما البلديات فهي المسؤولة الأهم عن تطبيقها، وفي عام 1998 تم تأسيس "الوكالة الوطنية للإدماج" -في إطار وزارة العدل - وهي التي تسهر على تطبيق سياسات الإدماج وأيضا محاربة العنصرية والكزينوفوبيا والتمييز العرقي، وفي هذا الإطار هي تتعاون خصوصا مع "هيئة مكافحة التمييز الإثني"، ولأجل التكامل في سياسات الهجرة والإدماج فقد تم التوقيع على اتفاق تعاون عام 2001 بين "الوكالة الوطنية للإدماج"، "مكتب

الهجرات"، "الوكالة الوطنية للشغل"، "هيئة بلديات وأقاليم السويد"، "الوكالة الوطنية للتعليم المدرسي" و"وكالة تطوير المدارس".

وأما بالنسبة لبريطانيا فإن وزارة الداخلية هي المسؤولة الوحيدة عن شؤون الهجرة والتجنيس(لديها لجنة استشارية تابعة لها خاصة بالإدماج والتجنيس) ولو أنها تشتغل بالتعاون مع وزارة الجماعات المحلية والجاليات خصوصا فيما يتعلق بالإدماج، وبالنسبة لمحاربة التمييز فهناك "لجنة المساواة العرقية" CRE وهي الآن مندمجة في "لجنة المساواة وحقوق الإنسان" CEHR التي تأسست في سبتمبر 2006 والتي صارت تتولى معالجة قضايا التمييز، وفي عام 1997 تم تأسيس "مجلس مسلمي بريطانيا" Muslim Council of Britain (MCB)، وهو الهيئة الأهم التي تمثل المسلمين هناك، إذ تضم في إطارها أكثر من 380 منظمة صغرى، وبهذا فهي تمثل حوالي 70٪ من مسلمي هذه البلاد، ولكن العرب (المنحدرين من العالم العربي) –ولقلتهم ربما وتشتتهم - مازالوا كإثنية عرقية (ثقافية) لا يعتبرون طرفا معنيا في توجهات الحكومة البريطانية الرسمية نحو إثنياتها بثقافاتها المختلفة.

الإتحاد الأوروبي يلعب بدوره دورا في رسم سياسات الهجرة لدوله الأعضاء وإن كان بسيطا، ففي مجال مكافحة التمييز مثلا فإن كل الدول الأعضاء في الإتحاد ملزمة بالتقيد بالمنشورين 2000/43/CE و2002/73/CE حول المساواة في التعامل [9].

سيرورة اندماج المسلمين في المجتمع الأوروبي تتعلق بدرجة أولى بمسائل منح الجنسية (القوانين حول الجنسية)، التعليم، معالجة المسائل الدينية والإجراءات الردعية ضد العنصرية.

إلى حد الآن ألمانيا وإسبانيا فعلتا القليل لأجل دمج جالياتهما الإسلامية.

في ألمانيا القانون حول تلقي الجنسية تم وضعه على أساس عرقي، وفقط قانون 15 جويلية 1999 حول الجنسية "سمح" بالهجرة و"فتح" للمسلمين أبواب الحصول على الجنسية، وخصوصا لأطفالهم المولودين بألمانيا ❖.

وفي إسبانيا فإن التشريع هناك يلزم طالب الجنسية لعدد من الدول بما فيها الجزائر بالتخلي عن جنسية بلدهم الأم عن طريق التوقيع على تصريح أمام الجهات المختصة في ذلك.

وأما فرنسا، فعكس ألمانيا تماما، فقد منحت مسلميها الجنسية منذ سنوات عديدة ولكنها أعاقت وبشدة تطور "التعدد الثقافي"، وهذا لأنها أجبرت مواطنيها والأجانب القاطنين بالبلاد على تبني لغتها ومعاييرها عبر إجراءات صارمة تبنتها الحكومة المركزية في باريس [10].

"التعدد الثقافي" multiculturalism كفلسفة بدأ في إطار حركية المذهب البراغماتي في نهاية القرن التاسع عشر في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم كتعددية سياسية وثقافية political and cultural pluralism في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد جاءت في جزء منها كرد على الموجة الجديدة للإمبريالية الأوروبية في إفريقيا جنوب الصحراء والهجرة الجماعية للأوروبيين الجنوبيين والشرقيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية.

الفلاسفة وعلماء النفس والمؤرخين وعلماء الإجتماع الأوائل أمثال شارل ساندرس بيرس، ويليام جيمس، جورج سانتايانا، هوراس كيلن، جون ديوي، و.إ.ب دو بوا وألان لوك طوروا مفاهيم "التعددية الثقافية" cultural pluralism ومنها ظهر ما نسميه نحن اليوم "التعدد الثقافي" multiculturalism [11].

"التعدد الثقافي" كمفهوم تلقى تسميته هذه عام 1957 كتشخيص لسياسة سويسرا، وكمفهوم علمي سياسي ظهر هذا المصطلح لأول مرة عام 1971 لما تبنت كندا في عهد حكومة الوزير الأول بيير.إ. ترودو Pierre Elliott Trudeau ميثاق رسمي عن "التعدد الثقافي".

وبجانب كندا "التعدد الثقافي" هو أيضا سياسة حكومية لأستراليا منذ العام 1973، وفي "العالم القديم" (القارة العجوز) تلقى "التعدد الثقافي" الإعتراف الرسمي بمجيء الليبراليين إلى الحكم في بريطانيا العظمى عام 1997 وفي عهد حكومة الخضر في ألمانيا عام 1998 [12]، وتتسابق إلى تبنيه حاليا مختلف الدول العضوة في الإتحاد الأوروبي، غير أن بعض الحكومات الأوروبية التابعة ليمين الوسط على غرار الحكومتين الهولندية والدانماركية قد عدلت عنه وعادت إلى "التوحد الثقافي" monoculturalism [13].

وأما في بريطانيا، فترجع أولى محاولات السلطة السياسية لإقامة هيئة عمل تتعلق بالهجرة ومواضيع الإستيطان إلى العام 1967، وقتها قام سكرتير مقر العمل Labour Home Secretary روي جنكنز Roy Jenkins بالنظر إلى "سيرورة الإدماج ليس على أنها سيرورة تعمل على التوحد، ولكن على أنها سيرورة تهدف إلى التعدد الثقافي المصحوبة بالفرص المتساوية في جو من التسامح المتبادل"، وهذا العمل المهم هو ما سمي بـ"الجماعاتية" أو "المجتمعانية" communitarianism والذي أصبح فيما بعد كمعادل للمفهوم الفرنسي "المواطنية" citoyenneté، أي مواطنية الفرد أمام القانون [14]، والذي يختبيء تحته اليوم "التوحد الثقافي" الفرنسي.

ظهر مفهوم "الجماعاتية" communitarianism حسب بعض المصادر الغربية في ثمانينات القرن الماضي وبالضبط في الولايات المتحدة الأمريكية، ومما يعنيه أن "الفرد لا يمكنه أن يتواجد مستقلا عن انتماءاته، سواء الثقافية منها أو الإثنية أو الدينية أو الإجتماعية"، وعلى عكس بريطانيا فإن "الجماعاتية" في فرنسا قد انتقدت دائما لكونها على رأي كثير من "معاديي الجماعاتية" anticommunautaristes تعمل على تقسيم المجتمع الفرنسي بجعله مللا وطوائف، وهكذا فقد استعملت غالبا من قبل هؤلاء وهم في الغالب يمينيين لنقد الأقليات محملة إياها فشلها في الإندماج في المجتمع الفرنسي، بل ورغبتها في تقسيمه، ويقول السياسي "آلان توران" في هذا الصدد "نمو الجماعاتية يمثل خطورة كبرى على النموذج الجمهوري الفرنسي.. فرنسا لا يمكن أن تسير على خطى الجماعاتية والتعدد الثقافي!"، وهذا ما ذهب إليه أيضا م. جيفري M. Gevrey في تقريره " تحديات الهجرة المستقبلية" لعام 2003، وأيضا "مركز دراسة مشاكل الجماعاتية" الفرنسي Observatoire indépendant d'information et de réflexion sur le communautarisme, la laïcité, les discriminations et le racisme في دراسة له عن هذا المفهوم في نفس العام، وهكذا فإن النظام الوحيد المعترف به في فرنسا هو فيما أورده "المجلس الأعلى لإدماج المهاجرين" عام 2003 لما أوضح أن "إندماج كل المواطنين يتأتى فقط من خلال تفعيل الفضاء العلماني العمومي الذي يعكس على تنوعه المباديء الجمهورية، وفقط هذه المباديء هي ما تضمن الحرية للجميع"، وحسب اليهودي الفرنسي بيير أندري تاغييف Pierre-André Taguieff فإن

"الجماعاتية" "عبارة عن كلمة اشتغلت غالبا في الخطاب السياسي الفرنسي ولمدة خمسة عشر عاما كمحرك للاشرعية"، ويقول تاغييف أيضا أن مصطلح "الجماعاتية" استعمل في اللغة الفرنسية ومنذ ثمانينات القرن الماضي لتبيان وبقصد صريح كل شكل من أشكال التمركز الإثني أو التمركز الإجتماعي، أي كل تمركز ذاتي لمجموعة تثمن نفسها ذاتيا واضعة توجها للإنغلاق على النفس في إطار سياق ثقافي يوصف بـ "المابعد عصري" أين "الإنفتاح" -وبالأخص "الإنفتاح على الآخر" - مثمن وبقوة..".

و"معاديو الجماعاتية" في فرنسا لا يتهجمون فقط على الأقليات المسلمة أو الإفريقية المهاجرة وإنما حتى على الفرنسية الأصيلة منها، فهناك مثلا ما يسمى بـ "الخوف من البريتونية" brittophobie حيث تطور هذا التخوف أو الفوبيا إلى درجة العنصرية ضد البريتون Bretons أنفسهم كأشخاص، ومن مظاهر هذه العنصرية، السخرية الماجنة في الصحافة الفرنسية من استحداث دبلوم في اللغة البريتونية، التشهير ببعض المدارس التي تدرّس باللغتين الفرنسية والبريتونية، معارضة كتابة اللافتات باللغتين الفرنسية والبريتونية في بريتونيا، محاولات نزع إسم بريتونيا من أسماء بعض المدن التي تحمل إسم بريتونيا في بريتونيا.. وغيرها[15].

غير أن هذا الأمر في الواقع متواجد في كل البلاد الأوروبية التي تتواجد بها هويات ثقافية مختلفة، وإن لم يكن بنفس الدرجة، صحيح أن بريطانيا أكثر انفتاحا على فرنسا فيما يخص "احترامها للآخر" ولكن بريطانيا يسودها أيضا التمييز، وهو مثلا عرقي فيما يخص علاقة الثقافة الإنجليزية ذات التمركز Englishness – المسيطرة - بثقافة الأقليات الأصلية الأخرى الصغيرة (ويلزية، اسكتلندية وإيرلندية)، حيث يصفها المنظر الثقافي البريطاني ستيوارت هول Stuart Hall بأنها "تقوت خصوصا في عهد مارغريت تاتشر"، ولكنها "مازالت من أكبر مظاهر العنصرية البريطانية القائمة اليوم" [16].

يبدو أن الأوروبيين اليوم مشوشين حيال أمر المسلمين، فهم يعرفون أن مسلمي بلدانهم يشكلون ثقافات خاصة بحد ذاتها ولكنهم لا يريدون أن يقنعوا أنفسهم بذلك أو لنقل.. يختبئون من الواقع.

في ألمانيا –يقول مراد هوفمان - "تعود العلاقات الثنائية الحقيقية مع العالم الإسلامي إلى العام 1731 لما جنّد فريديريك فيلهيلم ملك بروسيا عشرين من الجنود الأتراك لأجل حراسته الشخصية، ومن أجل هؤلاء الجنود أقيم في بوتسدام عام 1732 أول مسجد في ألمانيا، وفي عهد خليفته فريديريك الأكبر إزداد عدد الجنود المسلمين في الجيش الألماني حتى بلغ حوالي ألف جندي معظمهم من التتار الفارين ومن الألبان ومن البوسنة.. وأصبحت هناك بذلك حاجة ملحة إلى وجود إمام –واعظ - لهم، وإلى هذه الفترة أي حوالي منتصف القرن الثامن عشر يرجع تاريخ وجود أقدم مقابر للمسلمين بألمانيا، وتقع هذه المقابر عند برلين".

"ولقد توطدت العلاقات بين ألمانيا والعالم الإسلامي في القرن التاسع عشر، وبالضبط مع الخلافة العثمانية، وخصوصا في عهد القيصر فيلهيلم الثاني.. ولم يكن من قبيل الصدفة أن تحارب تركيا إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى–يوضح مراد هوفمان -، وفي هذه الفترة أقيم مسجد آخر بالقرب من برلين لأسرى الحرب المسلمين وأغلبهم من روسيا وشمال إفريقيا والسينغال وقد افتتحه السفير التركي عام 1915، واختلف الأمر في الحرب العالمية الثانية حيث انضم حوالي 60 ألفا من أسرى الحرب وأغلبهم من الإتحاد السوفياتي والبوسنة (تتار وتركمان وبوسنيين وألبان) إلى قوات الرايخ الألماني في محاربة القوى الإستعمارية والإلحاد السوفياتي (أنشأوا لهم معهدا إسلاميا ومدرسة عسكرية خاصة) وخصوصا عبر تحريضات مفتي القدس المثير للجدل أمين الحسيني الذي استقر في برلين منذ العام 1941 ولكنه تمكن من الفرار بجلده بمساعد مسلم ألماني (محمود هايتمان) عام 1945 بينما لقى كثير من الجنود المسلمين نهاية مأساوية، وهكذا نجد أن ألمانيا قد واصلت تصوير نفسها كحامية للعالم الإسلامي".

"تاريخيا أيضا - يضيف مراد هوفمان - فإن الدراسات الإسلامية الألمانية قد احتلت مكانا مرموقا بين دراسات الإستشراق منذ القرن العشرين، وتعود أولى ترجمات القرآن إلى الألمانية إلى العام 1616 حيث ترجمه سالمون شفايجر ونشرت في نورنبورغ تحت عنوان "قرآن الأتراك.. دينهم وخرافاتهم"، ولكن الترجمة كانت كارثية خصوصا وأنها لم تنقل من العربية وإنما من ترجمة إيطالية منقولة بدورها عن

ترجمة لاتينية سابقة، وتم تدارك هذا الخطأ -على الأقل منهجيا - عام 1772 لما قام دافيد فريديريتش ميجرلين بترجمة القرآن من اللغة العربية وسماه "الكتاب المقدس للأتراك".. وحاليا صار الإسلام جزءا من المجتمع الألماني والغربي ككل" [17].

ومنذ تسعينات القرن الماضي أصبح المسلمون علنا الهدف الأكبر لعنصرية اليمين الألماني (مهاجمة مجموعة من النازيين الجدد الألمان لمكان يقطنه أتراك في سولنغن عام 1993 -خلف خمس ضحايا - كانت من أشهر جرائمهم)، ورغم التاريخ المشين للعصبية الألمانية "العرقية" إلا أنها كلما كانت تتوسع وخصوصا منذ الحادي عشر من سبتمبر، بل وصارت اليوم مرجعا لليمين المتطرف في كل دول أوروبا والغرب.

وفي ألمانيا دائما وبعد الضجة التي أقامها الكاتب المغمور ثيلو سارازان Thilo Sarrazin بكتابه "ألمانيا تسير إلى حتفها" Deutschland schafft sich ab والتي فتحت النقاش واسعا حول مدى اندماج المسلمين في المجتمع الألماني، أقرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل زعيمة الحزب المحافظ "الإتحاد المسيحي الديمقراطي" في سبتمبر 2010 بأن بلادها في تحول تدريجي وبأن المساجد ستصبح عنصرا مألوفا في ألمانيا قائلة "ثمة أمر أكيد هو أن بلادنا ستواصل التحول، والإندماج واجب على مجتمع يستضيف المهاجرين!"، وقد طالبت الألمان بالرضى عما يمكن تسميته "تعددا ثقافيا" في البلاد مضيفة "خدعنا أنفسنا بالأوهام حول هذا الموضوع طوال سنوات.. لكن المساجد ستصبح بين أمور أخرى عنصرا أشد حضورا من الماضي في المشهد الألماني!"، كما أوضحت أيضا أن على المهاجرين أن يبذلوا جهودا كافية للإندماج وأن يتوقعوا التعامل معهم "بحزم"، غير أنها في أوكتوبر 2010 خرجت مصرحة قائلة بأن "التعدد الثقافي في ألمانيا قد فشل تماما!"، بينما صرح رئيس فرع حزبها في بافاريا أن اتحادهم "ملزم فقط بالثقافة ذات المرجعية الألمانية، ويرفض تعدد الثقافات!".

وبعيدا عن الأهداف الإنتخابية والسياسية لهكذا تصريحات، فإن الرئيس كريستيان فولف قد أثار سجالا شديدا بعدها في خطابه الذي ألقاه بمناسبة الذكرى العشرين لإعادة توحيد ألمانيا لما قال وهو يخاطب الأتراك والمسلمين أن "الإسلام جزء من ألمانيا!" [18].

الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان Convention Européenne de Sauvegarde des Droits de L'Homme يؤكد على أنه لا ديمقراطية من دون تعددية (استعمل هذا الميثاق من طرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في 31 جويلية 2001 في قضية حزب الرفاه "رفاه بارتيزي" ضد تركيا) [19].

وبالعودة إلى فرنسا "الديمقراطية وحقوق الإنسان" فإننا نجد أنها قد قدمت عديد السياسات الهادفة إلى "الإلتحام الإجتماعي" social cohesion، "التماثل" assimilation، و"الإندماج" integration غير أنها كانت تسعى دائما وفي كل مرة إلى إرساء مجتمع ذو "توحد ثقافي".

إن التعليم يلعب دورا مهما في عملية الإندماج، والإتحاد الأوروبي وفي إطار سعيه للإهتمام بالمسلمين على أراضيه مواطنين كانوا أم غير مواطنين وأيضا في إطار الإنفتاح على الحضارات الأخرى وتشجيع التبادل الثقافي أصدر تعليمة تلح على ضرورة تعليم اللغة العربية بالإضافة إلى الصينية والروسية، ورغم أن بعض الدول الأوروبية كألمانيا وإسبانيا تدعم مسلميها إذا ما أرادوا التوسع والإطلاع أكثر على ثقافاتهم وديانتهم (مثلا أقامت ألمانيا مؤخرا في ثلاث من جامعات البلاد أول كرسي للدراسات الإسلامية بهدف تأهيل أئمة المساجد، وهذا أسوة بالكليات الموجودة لتخريج رجال الدين المسيحي واليهودي) إلا أن فرنسا مثلا تسير عكس ذلك فهي مصرة على نمط الحياة "اللائكي" ولهذا فهي تحد كثيرا من النشاط الديني والملابس الدينية في المدارس وغيرها من الأماكن.

معالجة المسائل الدينية تدخل بدورها في عملية الإندماج، بل وتلعب دورا كبيرا في سيرورتها، إن أغلبية الدول الأوروبية تحوي مساجد ومدارس إسلامية أين الأئمة والأساتذة الذين يتوجب عليهم نشر وتعليم المعارف الإسلامية هم في أغلبهم يأتون من الخارج، ولكن السلطات الأوروبية أدركت أن بعض هؤلاء الأئمة والمعلمين صاروا يقومون بنشر معارف "راديكالية" وسط مسلميها ولهذا فقد "توقفت" عن استقبالهم على أراضيها، وأصبح من اللازم الخدمة باللغة الوطنية، وقد تبنت فرنسا هذا القانون منذ عام 1990، ويمكن أن تتبنى ألمانيا هذا كسياسة لها.

لعقود طويلة، كانت ألمانيا والنمسا تنظران لمسلميهما على أنهم عمال ضيوف مؤقتون، أما بريطانيا العظمى وهولندا فقط تبنتا "التعدد الثقافي" لأجل دمج مسلميهما (عدلت عنه هولندا)، وأما فرنسا فقد ظنت أن لها الخطوات الأكبر في مجال الإدماج بين جميع الدول الأوروبية، لكن أحداث أوكتوبر 2005 أثبتت أن المسلمين في أوروبا وفي فرنسا بشكل خاص مازالوا يعانون من العنصرية والبطالة، وهو ما يعني فشل سياساتها في عملية الإدماج.

بريطانيا العظمى، فرنسا، ألمانيا وإسبانيا تنظر كل واحدة منها إلى الإدماج على أنه علاج ضد الراديكالية [20].

إن اندماج المسلمين في مجتمعاتهم الأوروبية يختلف في الحقيقة من بلد أوروبي لآخر، ونتيجة لعدة عوامل، وبينما تعتبر هولندا رائدة في تجربة الإمامة في السجون، نجد أن ألمانيا لا تسمح بالوعاظ المسلمين في الجيش رغم أنها تسمح بوجود المسيحيين واليهود منهم، كما أن لكل بلد علاقات متشابكة خاصة مع جالية مسلمة ما متواجدة بكثرة على أراضيه، ولها علاقات تاريخية في الغالب ببلادها الأصلية، وهو يحمل عادة صورة مختزنة وباقية عنها، فالمسلم موري في إسبانيا، وسرسني ومغاربي في فرنسا، وعثماني في النمسا وألمانيا والمجر ومقدونيا واليونان، وتتري في روسيا وأوكرانيا وبولونيا.. وهكذا، ولا ننس بالطبع صور المسلمين الأخرى المتشكلة اليوم.

في النمسا مثلا، مسقط رأس هتلر، مازالت الذاكرة الجماعية تذكر في كل مرة كيف أنهم تعرضوا للحصار العثماني عام 1683، ومازال اليمين معها يغترف من هذا التاريخ، ورغم أيضا وجود يمين متطرف نازي متنامي (هو امتداد للنازية الجديدة المتفشية في ألمانيا المجاورة وهو يعادي المسلمين واليهود على حد سواء) إلا أن السياسات الحكومية النمساوية تبدوا من بين الأكثر تعقلا في كل أوروبا، وملاحظ أيضا أن مسلمي النمسا وأغلبهم أتراك منضبطين بدورهم، وهو ما ساعدهم على الإندماج أكثر وكسب احترام محيطهم المسيحي، وكل هذا جعل وضعيتهم استثنائية في كل أوروبا، فالإسلام هناك معترف به قانونا منذ العام 1979، وربما قبل هذا التاريخ، (في عام 1912 تم تأسيس "جماعة العقيدة الإسلامية للنمسا" IGGIÖ والتي نظمت أساسا علاقات المسلمين آنذاك بالدولة، ولكن وبعد عام 1979 ومع بداية التسعينات كان

هناك عشرات المنظمات الإسلامية والتي أهمها حاليا "المركز الإسلامي لفيينا" الذي أسس عام 1977، و"السلطة الدينية الإسلامية" التي تأسست عام 1979)، كما أن هناك عدالة اجتماعية في الصحة والتعليم وأيضا السكن (انعدام ثقافة الڤيتو الفرنسية بكل ما عليها)، والمسلمون هناك وعلى عكس فرنسا هم في أغلبهم من الطبقة المتوسطة، كما أن هناك احترام للخصوصيات الثقافية والأديان، فالحجاب عموما مقبول وإن بشروط خاصة بكل وظيفة - يتم الإتفاق عليها مع الجهات المسلمة، وبالإضافة إلى هذا فقد تم في فيينا أين يعيش أكثر من ربع المسلمين النمساويين (يشكلون حوالي 10٪ من سكانها وأغلبهم لا يحملون الجنسية النمساوية) تم استحداث وزارة للإدماج والمرأة، وتم أيضا الحد الرسمي من مخاوف اليمين الإحصائية المتكررة مما يدعونه هناك بـ "الأسلمة الديمغرافية"، كما تم خريف عام 2008 افتتاح مقبرة للمسلمين.

"في النمسا وزارة الداخلية هي من تهتم بقضايا الهجرة والإدماج، وهناك لهذا إدارتين رئيسيتين هما "المديرية النمساوية للإدماج"، و"المجلس الإستشاري الخاص بقضايا حق اللجوء والهجرة"، كما تتم معالجة هكذا قضايا على مستوى الأقاليم "länders".[21]

وتولي النمسا اهتمامها حتى بالرموز، فقبالة المقر الأوروبي لهيئة الأمم المتحدة في العاصمة فيينا توجد ساحة تحمل إسم "محمد أسد" (1900 -1992) النمساوي من أصل يهودي (إسمه الحقيقي "ليوبولد فيس" Leopold Weiss) الذي اعتنق الإسلام وترك إرثا فكريا وسياسيا كبيرا، ومن آثاره أنه ترجم معاني القرآن إلى الإنجليزية، وكان من أشهر مؤلفاته "الطريق إلى مكة" 1954.

رغم أن فرنسا قد ثبت فشلها في سياسة الإدماج إلا أنها مازالت تنظر إلى نفسها على أنها أقدم من عرف الهجرة بين جميع دول القارة، وأيضا على أنها الأحسن بين الجميع في تبني سياسات الإدماج!، وفي تقرير قدمه "المجلس الأعلى الفرنسي للإدماج" HCI في ديسمبر 2006 إلى الوزير الأول الفرنسي جاء فيه أن إسبانيا مثلا دولة "حديثة العهد بالهجرة"، وعلى أنه "لا يمكن إطلاقا القول بأنه لها حتى سياسة إدماج"، وأن المجتمع الإسباني "لم يستطع إلى اليوم استيعاب فكرة التواجد الدائم للمهاجرين

وأبنائهم"، ونفس التقرير أيضا رأى أيضا أن كل من البرتغال وإيطاليا هما دولتين كإسبانيا حديثتي العهد بالهجرة، أما ألمانيا فيعتبرها التقرير أنها دولة ووفق الدستور الألماني قائمة على العرق Volk، أو على الدم الألماني، ولهذا فهي دائما "لا تعتبر دولة هجرة" رغم أنه يعترف أنها قد بدأت تتراجع عن هذا المبدأ بمنحها الجنسية للأجانب مع اشتراطها وجوب معرفة اللغة الألمانية، ولكن التقرير يعترف أخيرا بأن هولندا هي تاريخيا أرض هجرة.

وبالنسبة للحقوق السياسية –يقول التقرير - فإن أغلب الدول الأوروبية لا تسمح مثلا بحق الإنتخاب للأجانب بما فيها فرنسا وإيطاليا، ولكن هولندا تسمح به للأجانب من داخل الإتحاد الأوروبي دون غيرهم.

أما بالنسبة لبريطانيا فقد وصفها التقرير بأنها لم تصبح أرض هجرة مهمة كفرنسا إلا في الستينات، وبأنها أرض تعددية ثقافية "متداعية" والدليل أنها عرفت هجمات إرهابية في لندن عام 2005، ومنها أيضا حصلت هجومات نيويورك عام 2001.[22]

إن حق الإنتخاب للأجانب وهو من أهم "الحقوق السياسية" التي يطالب بها هؤلاء، وبالعودة إلى فرنسا فإن هناك بضع بلديات فرنسية مثل مون زن باروبول Mons-en-Baroeul وأميان Amiens تضم نوابا أجانب يمثلون جالياتهم الأجنبية المتواجدة على مستواها ولكن ليس لهم في كل الأحوال حق الإنتخاب، وفرنسا متزمتة في هذا الأمر حتى اتجاه مواطني الدول الأوروبية لديها رغم أن المنظمة الإقتصادية الأوروبية قد دعت الدول العضوة فيها منذ العام 1988 إلى السماح لمواطني دولها العضوة بحق الإنتخاب -في البلديات - في الدول الأخرى العضوة أيضا، ونفس الدعوة ذهب إليها البرلمان الأوروبي عام 1989، ولكن يجب الإشارة هنا أيضا أن كثير الدول التي يتبع لها هؤلاء الأجانب تعارض وإن ظاهريا منح هذا الحق لمواطنيها كما هو الحال مع المغرب مثلا والجزائر وتونس، فهي تدعي أن الأمر وبطريقة ما هو مساس بسيادتها!، غير أن اليمين الحاكم في فرنسا حاليا وبالمقابل ليس فقط لا يمنحهم حق الإنتخاب وإنما أيضا يتوجه نحو سياسة مستقبلية ستجبر مزدوجي الجنسية على التخلي عن جنسياتهم الأصلية وإلا فقدوا بعض الحقوق السياسية نهائيا والتي أبرزها حق الإنتخاب.

وفي أوروبا عموما فإنه وبالإضافة إلى هولندا التي تسمح للأجانب ومنذ العام 1983 بالإنتخاب (الأجانب من داخل الإتحاد الأوروبي دون غيرهم)، فإن حق الإنتخاب تسمح به أيضا إيرلندا منذ العام 1974، والدانمارك منذ العام 1981، بينما تسمح به المملكة المتحدة لمواطني دول الكومنولث وإيرلندا [23].

أحداث العنف في ضواحي العاصمة باريس وبقية المدن الفرنسية والأوروبية الكبرى عرى واقع أوروبا عن آخره.

في إيطاليا صرح آنذاك زعيم المعارضة ممثل اليسار الوسط والرئيس الأسبق للجنة الأوروبية رومانو برودي أن "انتقال الإضطرابات إلى جزء أوروبا الآخر هو مسألة وقت فقط وهذا لأن محافظات إيطاليا هي الأسوء على الإطلاق" ❖❖.

أما في هولندا فإن الأمور ليست بهذا الشكل السيء، والفجوة بين الشباب والشرطة هي أضيق بكثير مما هي عليه في فرنسا، صحيح أن هناك بطالة وعنصرية و"تدين" وغياب لغد مشرق في هولندا إلا أن الضواحي هناك غير كبيرة كما أنها تحوي جنسيات عديدة وهو ما يشكل الفارق بينها وبين فرنسا.

أما في ألمانيا فقد قال وزير داخليتها آنذاك فولفغانغ شوبل Wolfgang Schaubel أنه "لا توجد في ألمانيا مثل هذه المشاكل الكبيرة الموجودة في فرنسا، رغم أنه هناك أيضا تنمو مثل هذه الأحياء ذات التعداد الكبير للأجانب الذين مع الوقت سينعزلون عن المجتمع"، ممثل الحكومة أشار إلى ضرورة تحسين إدماج الأجانب في المجتمع وخصوصا فيما يتعلق بتعليم اللغة الألمانية، وهذا الموضوع جد مهم على رأي اليومية الألمانية "Frankfurter Allgeimeine" خاصة وأن ربع الشباب التركي فقط الأكثر من 15 سنة والقاطن بألمانيا يجيد اللغة الألمانية أما الثلاث أرباع الباقية فلا❖❖❖، وقالت الصحيفة أنه "سيأتي اليوم الذي ستشهد فيه أحياء ألمانيا نفس الوضعية الموجودة في فرنسا".

وفي إسبانيا هناك وضعية مختلفة عن جميع الدول الأوروبية الأخرى، وعلى حسب صحيفة "Al Pais" -أكبر يومية إسبانية - فإن "المملكة إلى الآن في مأمن عن هذه الإضطرابات، وهذا لأن نمو الهجرة يتوافق والنمو الكبير للإقتصاد الإسباني والحاجة إلى اليد العامة للعمل في الأماكن التي لا يريد الإسبان الإشتغال فيها،

وبالإضافة إلى هذا فإن جل اليد العاملة المهاجرة هي من الدول المسيحية الناطقة بالإسبانية وهذه أمور تسهل من اندماجهم في المجتمع".

أما في بريطانيا فقد قال توني بلير أن "بريطانيا صححت هذه الوضعية منذ عدة سنوات لما قامت السلطات بتبني إجراءات صارمة" مذكرا بالأحداث التي جرت آنذاك بين الشباب من أصل باكستاني وهندي والشرطة، والتي خلفت عدة جرحى [24].

الإعلام الأوروبي تناول بدوره أحداث العنف التي شهدتها باريس، فجريدة "Der standar" النمساوية سمت ما حدث في شوارع الضواحي الشعبية الفرنسية بانفجار أحدثه الشباب بعد طول احتمال، أما الجريدة اللندنية " Daily Telegraph" فقد سمت ساركوزي بـ "رجل الأزمات"، في حين وصفت جريدة "Le Tour De Genêve" السويسرية الوضع بالخسارة لكل من نيكولا ساركوزي ودومينيك دو فيلبان، كما أكدت على فشل السياسات الإجتماعية لكل من الحكومات السابقة والحالية، أما جريدة "Der Vilt De Berlin" الألمانية فقد شبهت الأحداث بسرطان ينتشر عبر كل العاصمة باريس، وفي فرنسا تناولت صحيفتا "Liberation" و"Le Parisien" بـ "تحليل ما يعانيه الشباب في الضواحي، وأما الصحافة الأمريكية فقد تناولت بدورها وبإسهاب أحداث الشغب في الضواحي، ولكن الصحافة الفرنسية نظرت لتغطيتها للموضوع كثأر أخذته واشنطن من باريس لرفضها الحرب على العراق، خصوصا لما دعت مواطنيها بعدم المغامرة بـ "زيارة مجازفة" إلى باريس [25].

لما اشتعلت أحداث العنف في باريس وبقية المدن الفرنسية الكبرى انتقلت العدوى إلى بلجيكا بالخصوص نظرا للتشابك والإرتباط الكبير بين البلدين، وكما يقول المثل الفرنسي "لما تصاب فرنسا بنزلة برد تعطس بلجيكا".

الولايات الكبرى البلجيكية استدعت مختصيها وهذا لأنه في بلجيكا هناك أيضا ڤيطوهات وقد حدثت فيها أعمال شغب من قبل.

في عام 1992 انطلقت أعمال شغب في بلدية أندرلخت بالعاصمة بروكسل وقد قامت الحكومة آنذاك بتبني سياسات تحسين وإعادة تهيئة للأحياء الواقعة تحت خط الفقر والحاجة، وهي نفس السياسة التي مست بلديات أخرى للعاصمة بروكسل كـ مولنبيك Molenbeek وسان جون Saint-Jean وشاربوك Schaerbeek أين تعيش

جاليات معتبرة للمهاجرين، وموازاة مع هذا قامت القوى الإجتماعية في بلجيكا بإقامة إصلاحات سياسية واجتماعية بمعايير بلجيكية، كل هذا وضع بلجيكا في صدارة الدول الأوروبية من حيث المستوى المعيشي وأحسن بكثير من فرنسا وألمانيا. بروكسل ليست باريس في كل الأحوال، ولكنها تحوي حسب وزارة الداخلية البلجيكية 136 جنسية مختلفة تعيش معا بانسجام.

بلجيكا التي يعيش بها الفلامن والوالن والبروكسليين (Zinneke بالمصطلح الشعبي) بانسجام منذ القدم –حاليا يرغب الفلامن الهولنديين بالإنفصال– بها لغتين رسميتين هما الفرنسية والهولندية، وأما بروكسل العاصمة فهي منطقة ذات حكم ذاتي بحكومة وبرلمان، وبما أنها عاصمة الإتحاد الأوروبي ومقر حلف الناتو فإنها تستثمر بقوة في الأمن والعمران والبيئة.

في كل مراكز القوى المحلية والوطنية هناك دائما مسئولون ومنتخبون من المهاجرين أتراك ومغاربة وجزائريين وغيرهم، ولهذا فإن بلجيكا "هي دون شك المثال الأبرز لاندماج المهاجرين في أوروبا"[26].

ليست بلجيكا خالية من العيوب ولكنها في كل الأحوال أحسن بكثير من فرنسا وحتى من عديد البلدان الأوروبية الأخرى التي لطالما نظر الناس إليها على أنها جنة الديمقراطية والمساواة ومنها بالتأكيد بريطانيا.

في أوت 2011، وعلى عكس ما توقعه توني بلير في رده على أحداث باريس عام 2005، انطلقت أعمال شغب عنيفة في إنجلترا بعد مقتل الشاب الأسود "مارك دوغان" على أيدي رجال الشرطة (حوادث العنف العنصرية كانت دائما منتشرة في بريطانيا وكان أشهرها مقتل شخص برازيلي عام 2005 وآخر بائع صحف عام 2009)، وقد جاءت المواجهات بين الشرطة والجالية السوداء أساسا، وهي جالية تعيش في قمة الفقر والبطالة والنبذ والحرمان، جاءت كتقليد لتلك الأحداث المشابهة التي عرفتها فرنسا عام 2005 بين الشباب المغاربي والإفريقي المنبوذ والشرطة الفرنسية.

وأعمال الشغب هذه في بريطانيا جاءت أسوء بكثير من تلك الإضطرابات التي عرفتها البلاد من قبل، أي أعوام 1985 و1995، بل وأعادت الناس بذكرياتهم إلى اضطرابات عام 1870 البعيدة، وقد أدى هذا الشغب الذي لم يتوقعه كثيرون إلى

مصرع خمسة أشخاص وجرح عشرات آخرين، وأيضا خسائر بعشرات ملايين الدولارات، كما عمت الفوضى في كل مكان، وانتشر السلب والنهب والإعتداء والتخريب، بل وفضحت الأحداث أيضا واقع الفقراء من البيض أنفسهم، إذ وعلى عكس الجالية المسلمة التي لم يشارك أفرادها في هذه الإضرابات فقد كان كثير من هؤلاء ضمن عصابات اللصوص والمعتدين.

دراسة جديدة جاءت لتؤكد أن أوروبا وبالخصوص فرنسا لا يمكنها أبدا أن تقول بأن لها سياسات إدماج ناجحة للمسلمين حتى لا أقول تجارب جادة في هذا الميدان، ففي 29 أفريل 2008 قدمت اليومية الأمريكية Washington Post تقريرا رهيبا تحت عنوان "في فرنسا: السجون مملوءة بالمسلمين" عن أحوال الأقلية المسلمة في سجون فرنسا، وهذا الموضوع كما هو معلوم من التابوهات في فرنسا، ومما جاء في التحقيق أن ما بين 60 و70٪ من القابعين في السجون الفرنسية هم من الديانة الإسلامية رغم أن المسلمين لا يتعدون 12٪ من عدد سكان البلاد، وهذه النسبة حسب الباحثين وعلماء الجريمة والمسئولين المسلمين هي غير عادية مقارنة بما هي عليه في القارة الأوروبية، ففي بريطانيا مثلا وحسب وزارة العدل البريطانية فإن المسلمين الإنجليز يمثلون 3٪ من عدد السكان ولكنهم يمثلون في السجون أكثر من 11٪، أما في هولندا أين 5,5٪ من السكان هم من المسلمين وبحسب Open Society Institute فإن 20٪ من السجناء البالغين هم من المسلمين وهم يمثلون أيضا 26٪ من الشباب مرتكبي الجنح، ونفس الشيء في بلجيكا أين يمثل المسلمون 2٪ من عدد السكان ولكنهم يمثلون 16٪ من مسجونيها.

جين سوتيير مديرة الإدماج والجماعات الدينية لدى المؤسسة العقابية الفرنسية صرحت تقول للصحيفة أن "مرد هذا العدد الهائل للمسلمين يرجع لكون أغلبهم من المهاجرين الذين يأتون وهم في وضعيات مالية صعبة ما يدفعهم لارتكاب الجنح بصفة متكررة!"، وأضافت تفسر الأمر كما يفسر جل المسئولين الفرنسيين مواقف كهذه "الشيء المهم الذي يجب قوله هنا هو أنه لا علاقة متبادلة بين الإسلام وارتكاب الجنح!" [27].

ولكن دولا كبريطانيا لا يمكن إنكار ما تقوم به من جهود في سبيل إدماج مسلميها، فقد خرج تقرير Runnymede Trust بتوصيات بلغت الستين وعلى أساسها جاءت عديد المبادرات الهادفة إلى رفع مستوى التمثيل الإسلامي في الإعلام والسياسة، ومباشرة بعد إنجاز ذاك التقرير تم تشكيل "المجلس الإسلامي البريطاني" Muslim Council of Britain ليكون ممثلا للمسلمين في الفضاء العام وليكون واسطة بين المسلمين والحكومة البريطانية وبقية أجهزة الدولة، كما تم إطلاق "فوروم ضد الإسلاموفوبيا والعنصرية" "Forum Against Islamophobia and Racism" (FAIR) وكان الهدف منه الإطلاع على ما تقدمه وسائل الإعلام وإقامة الحوار مع المؤسسات الإعلامية، وحتى بعد 11 سبتمبر تواصلت مثل هذه المبادرات فقد تم إطلاق " Islam Awareness Week" و"Best of British Islam Festival" لتحسين علاقات المسلمين ورفع الوعي حول الإسلام [28].

ورغم كل هذه الجهود تبقى حالة الصراع متواصلة بين الجاليات المسلمة والمجتمعات الأوروبية التي تأويهم، وتعقيداتها تختلف من مجتمع لآخر.

إن تواجد المسلمين في أوروبا ضارب في القدم ولكن تواجدهم في جزئها الغربي ليس له زمن طويل.

في الديانة الإسلامية ارتداء الحجاب ليس الهدف منه إظهار العقيدة، ولكنه عنصر ضروري ولازم في لباس النساء المسلمات، غير أن الكثير من الناس لا يفهمون هذا الأمر أو لا يريدون أن يفهموا.

وفي دولة كفرنسا مثلا ينقسم الساسة والمثقفون فيها إلى اتجاهين، أحدهما "تقليدي" وهو الأكثر سيطرة ويرى ضرورة تمسك فرنسا بقيمها ومبادئها العلمانية تماما كما في الماضي، وآخر "عصري" إن صح التعبير يرى في التزمت العلماني طريقا لبروز التشدد واستفحاله وأن مبادىء العلمانية يمكن أن تعرف استثناءات، وهذان الإتجاهان يبرزان في واقع الأمر عبر كل أوروبا.

في عام 2005 قام الرجل الأول في وزارة الشؤون الداخلية الإيطالية جوليانو أماتو باستصدار "ميثاق القيم، الجنسية والهجرة" أين تم عرض القواعد الجديدة للتصرف أو العيش بالنسبة للأجانب والتي من بينها منع جميع أنواع الألبسة التي تغطي الوجه أو

التي تعرف بديانة الإنسان (تميزه عن الآخر) وتعيق الإتصال مع بقية الناس، وبهذه الخرجة الجديدة تكون القيادة في إيطاليا قد اتبعت "المثال الأكثر راديكالية فيما يخص اتباع نمط الحياة العلماني ألا وهو المثال الهولندي".

القضية في إيطاليا بدأت أول الأمر في سبتمبر 2004 لما قام رئيس دائرة المدينة الإيطالية الصغيرة "دريتسو" ذات التعداد السكاني الذي لا يتجاوز الألف نسمة والواقعة على الحدود مع سويسرا لما قام بمنع امرأة إيطالية محلية مسلمة من ارتداء الحجاب وفرض عليها غرامة مالية، والسيدة الإيطالية ذات الـ 34 ربيعا هي سابينا فرّوني، تزوجت من مغربي في أواسط التسعينات من القرن الماضي ودخلت الإسلام، وفي عام 2003 أدت فريضة الحج، ومنذ ذلك الوقت وهي تخرج للعالم في هيئة –إسلامية - (بوجه نصف مغطى).

بعد ثلاثة أعوام من ذلك تذكر وزير الداخلية الإيطالي جوليانو أماتو هذه الحادثة القديمة، وبما أنه كان تحت تأثير أحداث الضواحي الفرنسية الحديثة العهد فقد قام باستصدار مرسوم ينص حرفيا على أنه "لا حجاب ولا خمار في المجتمع الإيطالي"، وهكذا فإن الإيطاليين بهذا التصرف قد اتبعوا الطريقة الهولندية الأكثر راديكالية فيما يخص مسألة الحجاب.

في عام 2003 قامت الحكومة الهولندية بمنع أي ظهور في الشارع بالملابس الإسلامية، وأكثر من هذا في بعض المدن أين النساء تغطين وجوههن يتم إقصاؤهن تماما من الحياة الإجتماعية.

غير أن أول دولة قامت بإحداث بلبلة حول مسألة الحجاب على المستوى الوطني كانت فرنسا، وكان ذلك عام 2004، والقانون الفرنسي حول منع ارتداء الحجاب والرموز الدينية الأخرى في المعاهد والمدارس التعليمية الحكومية الفرنسية (قانون 15 مارس 2004) دخل حيز التنفيذ في سبتمبر من نفس العام (كان الرئيس الفرنسي جاك شيراك قد أعلن دعمه لقرار حظر الحجاب والقلنسوة اليهودية والصلبان الكبيرة في المدارس)، ومنذ ذلك الوقت منع ارتداء الحجاب في المدارس الحكومية الفرنسية، وفي ذلك الوقت المظاهرات المنددة بهذا القانون لم تعم فرنسا فقط، وإنما عمت أكثر من 25 دولة عبر العالم.

عالم الأديان الفرنسي المختص في الديانة الإسلامية فينسان جيسيان Vincent Gessien فسر الحملة الجماهيرية المعادية لارتداء الحجاب بأنها ليست بالغريبة على الإطلاق "هذا ليس غريبا نظرا لما هو سائد حاليا في البلاد من حملات إعلامية وسياسية موجهة ضد الإسلام، والتي تلعب الدور الأكبر في بروز ظاهرة الإسلاموفوبيا الفضيعة" قال هو في حوار أدلى به لموقع "إسلام أون لاين".

شخصيات سياسية عديدة أخرى لها وزن في الساحة السياسية الأوروبية عبرت بدورها عن استيائها لما قامت به الحكومة الفرنسية، فرئيس بلدية لندن مثلا كين لفنغستون وصف ما يحدث في فرنسا بـ "التصرفات المعادية للمسلمين" وقال أن جاك شيراك "يلعب لعبة خطيرة جدا".

وأما في بلجيكا، ففي فترة الإمتحانات لجامعة بروكسل الحرة صدر إجراء يعطي المسلمة حق ممارستها لدينها لما طلب من مسلمة الإفصاح عن وجهها وقتيا وأمام النساء فقط، وفي الواقع فإن القانون في بلجيكا كان لا يمنع حتى ارتداء الجلباب والنقاب ولكن هذا الأمر كان نادرا جدا [29]، واستمرت النقاشات حول هذه المشكلة وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي زادت وغذت الإجراءات المتعلقة بتحقيق الأمن، وفي 11 سبتمبر 2009 منع مجلس التعليم لمنطقة الفلاندر ارتداء الحجاب الإسلامي في المدارس العمومية ابتداءا من عام 2010، وفي 26 سبتمبر 2009 قامت مظاهرة تعارض ارتداء الحجاب في مدارس الناطقين بالفرنسية في بلجيكا، ثم يوما بعدها أعلن ديديي رايندر رئيس الحركة الإصلاحية منع ارتداء العلامات الدينية البارزة في المدارس العمومية حتى سن 16 سنة.

في مارس منعت المحكمة العليا البريطانية المتمدرسات من ارتداء النقاب، كما أعطت المدارس حرية السماح أو منع ارتداء الجلباب على متمدرساتهم مكان الزي المدرسي الرسمي، ورغم ذلك تبقى بريطانيا التي بها ألفا مسجد و1500 مئذنة البلد الأوروبي الوحيد الذي يقبل فيه تقريبا النقاب دون حساسيات.

وفيما يخص الحجاب (يغطي فقط الشعر والرقبة) فالأمور حولة "ليبيرالية" في أغلبية الدول الأوروبية، وقبل فترة فقط قام وزير الشؤون الداخلية الألماني فولفغانغ شوبل بالوقوف وبحزم ضد النقاب، أما الحجاب فقال أن مشكلته هي ليست من

اختصاص السياسيين والسلطات، وهكذا فإن ارتداء الخمار الإسلامي ممنوع في قطاع التعليم في إقليم بافاريا، ومنذ عام 2005 ممنوع على المعلمات المحجبات التعليم في المدارس البافارية (يختلف وضع المسلمين في ألمانيا إلى حد ما تبعا لقوانين وتشريعات الإقليم الذي هم فيه متواجدون) [30].

غير أنه وبما أن فرنسا الدولة الأهم ثقافيا في أوروبا وبما أنها تحوي أيضا أكبر جالية إسلامية فقد صار لإجراءاتها وتشريعاتها تأثير كبير وفي كل البلاد الأوروبية، وعلى هذا الأساس تصاعد المد ضد العلامات الدينية في كل القارة العجوز، وهذا ما أكدته دراسة إسبانية نقلتها وكالة الأنباء الفرنسية أجريت في نوفمبر وديسمبر 2009 في 12 بلدا أوروبيا باستثناء تركيا وسويسرا حيث أعلن 52,6٪ من الأوروبيين رفضهم للحجاب في المدارس، وجاء على رأس الرافضين بلغاريا بـ 84,3٪ ففرنسا بـ 68,7٪ فألمانيا بـ 66,3٪، وجاءت في المؤخرة بولونيا بـ 25,6٪ والدانمارك بـ 28,1٪، غير أن هذا الرفض لم يمس فقط العلامات الدينية الإسلامية بل وأيضا اليهودية منها أي "الكيبا" (القلنسوة)، على الرغم من أنه ليست هناك أي علاقة بين حجاب هو واجب على المرأة المسلمة وبين كيبا تستعمل فقط لإبراز الهوية الدينية، وقد أعلن 44,2٪ من الأوروبيين رفضهم للكيبا اليهودية في المدارس، وجات بلغاريا أيضا على رأس الرافضين بـ 82,4٪ ففرنسا بـ 64,1٪ فاليونان بـ 59,2٪ فألمانيا بـ 58,6٪ [31].

مع بداية عام 2005 خرجت للعالم فضائح الرسومات المسيئة للرسول محمد عليه الصلاة والسلام وخرج معها القادة الأوروبيون بتصريحاتهم وردود أفعالهم، هذه الرسومات كان من المؤكد أن يكون لها رد فعل كبير في العالم الإسلامي.

رئيس مكتب قناة "العالم" الإيرانية في موسكو عبد الله عيسى صرح قائلا أن سياسة أوروبا الحالية لا تخدم أبدا تقارب الثقافتين الجد مختلفتين "قادة الدول الأوروبية الكبرى دائما ما يصرحون بأنهم يريدون الحوار مع العالم الإسلامي، ولكن مع هذه التصرفات سوف لن يكون أي كلام عن أي حوار!" [32].

وهكذا وبعد مشكلة الحجاب، ظهرت في أوروبا فضائح جديدة تزدري في جزء منها أقلياتها المسلمة وهي رسومات الكاريكاتور المسيئة لرسول الإسلام، والتي أرادت من خلالها اسكندنافيا الهامشية أن تقول أنها جزء من الغرب، وأنه لا يمكنها أبدا

البقاء متفرجة في حرب الغرب على الإسلام، أو في حرب الإسلام على الغرب كما ينادى به هناك.

في الدانمارك التي هي من أكثر البلدان الأوروبية تشددا في سياساتها المتعلقة بالهجرة والتي ينحدر فيها أغلب الأجانب -المجنسين وغير المجنسين - من تركيا ويوغسلافيا السابقة وباكستان والصومال ومن بعض الدول العربية، توجد وزارة تسمى "وزارة اللاجئين والهجرة والإدماج" وهي المسئولة عن سياسات الهجرة والإدماج، وتلعب الجماعات المحلية دورا رائدا أيضا في تطبيق هذه السياسات، وفي إطار هذه الوزارة يدخل أيضا "مجلس الأقليات الإثنية" وله دور استشاري [33]، ورغم كل هذه الهيئات إلا أن سياسات طائشة وهمجية لبضع صحفيين جعلت من البلاد آخر دولة في الغرب يمكن أن يقال أن لها سياسات إدماج لمهاجريها المسلمين.

في فيفري 2008 تم القبض على عدة اشخاص من بينهم تونسي ودانماركي من أصل مغربي في مدينة آرهوس غرب الدانمارك للإشتباه في أنهم كانوا يحضرون لعملية اغتيال ضد أحد رسامي الكاريكاتور الدانماركيين الذي نشرت رسوماته الكاريكاتورية حول الرسول الكريم في مختلف وسائل الإعلام الأوروبية عام 2005.

ومباشرة بعدها قامت خمس صحف دانماركية وهي: («Jyllands-Posten», «Politiken», «Berlingske Tidende», «BT» «Ekstra Bladet») قامت بإعادة نشر واحدة من الرسومات الكاريكاتورية الإثنتا عشرة ردا على محاولة الإغتيال التي تعرض لها أحد رسامي هذه الكاريكاتورات، وقد عبر صحفيو هذه الصحف بهذه الطريقة عن تضامنهم مع هؤلاء الرسامين الذين حياتهم صارت معرضة للخطر جراء هذه الرسومات "نحن فعلنا هكذا حماية لحرية الكلمة" هكذا صرح رئيس تحرير صحيفة Berlingske Tidende الصادرة في العاصمة كوبنهاجن نيابة عن هؤلاء الرسامين وباسمهم.

وفي جانفي 2010 عاد الحديث عن هذا الموضوع مجددا بعد أن ألقت الشرطة الدانماركية القبض على صومالي قيل أن له صلات بتنظيم القاعدة بعد أن أصابته بالرصاص وهو يحاول اقتحام منزل رسام الكاريكاتور كورت فستيرجارد في بلدة آرهوس وهو أحد ناشري الرسومات المسيئة للرسول الكريم [34]، لتعاود بعدها صحيفة

"أفتن بوستن" النرويجية نشر العديد من الصور الكاريكاتورية المسيئة بالإضافة إلى نشر صور جديدة كرد فعل على محاولة الإعتداء الفاشلة التي نفذها هذا الصومالي على حسب ما جاء على لسان رئيسة تحرير هذه الصحيفة [35]، ولم ينتهي الأمر عند هذا الحد، ففي 30 سبتمبر 2010 وتزامنا مع الذكرى الخامسة لأول نشر لها قام محرر الصفحات الثقافية بجريدة Jyllands-Posten فليمنغ روز بإصدار كتاب سماه "طغيان الصمت" Tyranny of Silence احتوى على رسوم كاريكاتورية مسيئة للنبي الكريم كانت قد نشرتها صحيفة Jyllands-Posten عام 2005، لتختم المستشارة الألمانية ميركل القضية بتكريم الصحفي الدانماركي ناشر الرسوم المسيئة بحق الرسول الكريم.

وبعدها فقط بأيام قدمت أخيرا، وفي خطوة ذكية ومحسوبة، وزيرة الخارجية الدانماركية لين أسبرسن اعتذارها للمسلمين عن الرسوم المسيئة وهي تقوم بمهمة لإصلاح علاقات بلادها السياسية والثقافية وبالطبع الإقتصادية بالعالم الإسلامي [36]، رغم أن الرسومات الكاريكاتورية المسيئة قد انتشر عدواها وتم نشرها أيضا في الصحافة السويدية عامي 2007 و2010، وأيضا في الصحافة الإسبانية والفرنسية والألمانية.

إن "حرية التعبير" التي تغنت بها الصحافة الدانماركية هي تعدي واضح على حقوق البشر في احترامهم لدياناتهم، هذه الحرية أهانت أكثر من 17 مليون مسلم في أوروبا و1,6 مليار مسلم عبر العالم، ولو كان الأمر يتعلق بحرية الصحافة فلماذا لا تتطرق هذه الصحافة إلى ما يتعلق باليهود والمحرقة.

الحقيقة أن الأمر يتعدى مجرد إهانة مقصودة، وهذا لأن كورت فستيرجارد نفسه وهو رئيس تحرير القسم الثقافي في جريدة Jyllands-Posten صرح قائلا لجريدة "الأندبندنت" The Independent في فيفري 2006 "نحن شهداء على صدام حضارات بين الغرب العلماني والمجتمعات الإسلامية!" [37].

وبعيدا عن "صدام الحضارات" الذي يمارسه الغرب، نجد أن مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة قد صادق على لائحة تمنع "قذف الديانات"، كما أن الدستور الدانماركي نفسه وبغض النظر عن تأويلات مادته الـ 72 نص في مادته الـ 15 على

حرية المعتقد والفكر بضمانه الحرية للقيام بالشعائر بصفة فردية أو جماعية، كما حرم إلزام فرد الإنتماء لجماعة دينية دون رغبته الشخصية، أما المادتين 140 و262 من قانون العقوبات فتنص صراحة على حماية الأقليات والجماعات والأديان والمعتقدات بشكل عام، ولكن ورغم هذا وحتى ولو كان هناك أصلا قانون في الدانمارك يمنع ازدراء الأديان كما هو الحال في إيرلندا مثلا فإن هذا القانون ما كان ليسري عليهم في كل الأحوال، فكل شيء ضد المسلمين يجوز باسم حرية التعبير.

البابا يوحنا بولس الثاني نفسه قال مرة أن "قيمة ومستوى أي مجتمع أو حضارة تتحدد بمدى الإحترام الذي تظهره نحو أعضائها الأكثر ضعفا".

حرية التعبير هذه سوف لن تزيد مستقبلا إلا التطرف والراديكالية التي هم يحاربون، كما أنها ضربة قاصمة لسيرورة الإندماج التي هم يتغنون بها.

استفتاء الشعب السويسري حول حظر بناء المآذن جاء بدوره مخالفا للدستور السويسري ولحرية ممارسة المعتقد الديني ولاحترام حقوق الأقليات، بل هو تعدي صارخ على التعايش السلمي بين الثقافات في بلد لطالما تشدق بتعدده الثقافي وبتحضره الديمقراطي واحترامه لحقوق الإنسان.

هذا الإستفتاء الذي كان وراءه حزب يميني وقفت ضده أغلب النخب السياسية والثقافية وحتى الدينية ليس في سويسرا فقط وإنما في أوروبا بأكملها.

الإتحاد الأوروبي وجه انتقادات شديدة لنتيجة هذا الإستفتاء، كما أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها العميق من قرار مواطني سويسرا، ونفس ردود الفعل أبداها حتى برنار كوشنير وزير الخارجية الفرنسي، وأيضا بياتريس أسك وزيرة العدل السويدية التي ترأست بلادها آنذاك دورة الإتحاد الأوروبي، وكذا ماريا فكتر وزيرة الداخلية النمساوية، وغيرهم الكثير من رجالات الدين والسياسة.

غير أن اليمين في أوروبا وقف إلى جانب الإستفتاء بل وأكثر، ففي فرنسا مثلا الدولة التي بها 10 مساجد فقط ذات صوامع نقل كزافيي برتران المسؤول الأول للحزب الحاكم في البلاد الجدل حول منع الصوامع من سويسرا إلى باريس، وصرح قائلا بأنه "غير متأكد من وجود حاجة ضرورية للصوامع" لممارسة شعائر الإسلام، ومن جهتها دعت مارين لوبان إبنة جان ماري لوبان زعيم الجبهة الوطنية آنذاك المنتمي

لأقصى اليمين "النخب الفرنسية إلى الكف عن إنكار طموحات ومخاوف الشعوب الأوروبية!".

سويسرا التي لا تحوي سوى أربع صوامع وبها 200 مسجد في طور البناء [38] سقطت في واقع الأمر ضحية لدعاية اليمين المتطرف، والحقيقة أن العداء اتجاه الإسلام في أوروبا صار يتخذ شكله القانوني يوما بعد يوم.

في إيطاليا التي أثار فيها بناء مسجد في Lodi عام 2002 نقاشا وطنيا حادا، وفي إطار ردود الأفعال حول استفتاء سويسرا اعتبر وزير الداخلية الإيطالي روبرتو ماروني عضو حزب "رابطة الشمال" Lega Nord أنه من الضروري إجراء استفتاء استشاري قبل المضي في بناء مزيد من المساجد، واستنكر ماروني قرار مجلس بلدية جنوة شمال غربي إيطاليا القيام بتخصيص قطعة أرض للمسلمين لبناء مسجد وقال "أن قرار بلدية جنوة قرار خاطيء ويجب اللجوء إلى استفتاء استشاري كما فعلت بلديات أخرى مهمة مثل بلدية بولونيا ❖❖❖❖ [39].

وفي بريطانيا "البلد الديمقراطي" أين "حرية المعتقد وتعايش الثقافات" خرج المئات من البريطانيين بعد ظهور نتائج استفتاء حظر بناء المآذن ليعبروا عن رفضهم المطلق لما سموه "أسلمة أوروبا"، هذا البلد الذي يعيش "التعدد الثقافي" إلى حد ما، صار صناع القرار فيه لا يتحرجون اليوم من بعض المظاهر المخزية التي لا تدخل إلا في إطار الإسلاموفوبيا، هيئة الإذاعة البريطانية مثلا وتحت مبرر حرية التعبير لم تجد حرجا في استدعاء نيك غريفين Nick Griffin زعيم "الحزب البريطاني الوطني" المتطرف British National Party للمشاركة في برنامج تلفزيوني وهو الذي وصف الإسلام بأنه "دين شرير" [40].

إذا هي ظاهرة جديدة تمس بالمسلمين ظهرت بالغرب منذ بدايات التواجد الإسلامي فيه أو ربما هي أقدم، ولكنها توسعت بالتحديد بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وهي اليوم في انتشار كبير عبر كل أوروبا والعالم، إنها ظاهرة الإسلاموفوبيا -الخوف من الإسلام -.

إصطلاحا تتقسم كلمة "إسلاموفوبيا" Islamophobia إلى "إسلام" Islam بمعنى الدين الإسلامي، والحرف اللاتيني 0 الذي يفيد الربط، والكلمة اللاتينية "فوبيا" phobia التي تعني "الخوف غير المعقول من.." أو "كراهية.." [41].

في عام 1997 حدد Runnymede Trust البريطاني الإسلاموفوبيا على أنها "الفزع من أو كراهية الإسلام الذي يؤدي إلى الخوف أو كراهية المسلمين"، وبالإضافة إلى هذا يمكن أيضا تحديدها في ممارسة التمييز ضد المسلمين بإقصائهم من الحياة الإقتصادية الإجتماعية والعامة للأمة، وهي تضم الشعور بأن الإسلام ليست له أي قيم مشتركة مع الثقافات الأخرى، وهو أدنى مقارنة بالغرب، وأنه أيديولوجية سياسية تحرض على العنف أكثر من كونه ديانة" [42].

أما الكاتب الأمريكي ستيفن شوارتز Stephen Schwartz فقد حدد الإسلاموفوبيا على أنها "إدانة الإسلام ككل وتاريخه بالتطرف، والنفي بوجود أغلبية معتدلة من المسلمين، والنظر إلى الإسلام على أنه مشكلة للعالم، ومعالجة الأزمات التي المسلمون طرفا فيها على أنهم السبب فيها، والإلحاح على المسلمين من أجل إحداث تغييرات في دينهم، والتحريض على الحرب ضد الإسلام ككل" [43].

كما عرفت الإسلاموفوبيا في مقال في مجلة Journal of Sociology على أنها عنصرية موجهة ضد المسلمين، وبأنها استمرارية للعنصرية الموجهة ضد الآسياويين وتلك الموجهة ضد العرب [44].

وجاء في الإصدار "Social Work and Minorities: European Perspectives" أن الإسلاموفوبيا هي الشكل الجديد للعنصرية في أوروبا [45].

وحسب نينا باتل Naina Patel وبيث هامفرايس Beth Humphries ودون نيك Don Naik فإن الإسلاموفوبيا لطالما تواجدت في الدول والثقافات الغربية، ولكنها صارت معقدة ومتطرفة فقط في العشريتين الأخيرتين [46].

أما حسب عبد الجليل ساجد Abduljalil Sajid وهو واحد من أعضاء "اللجنة حول مسلمي بريطانيا والإسلاموفوبيا" التابعة لـ Runnymede Trust فإن "الإسلاموفوبيات" تواجدت بأشكال مختلفة عبر التاريخ، كل شكل تميز بخصائصه وكيف تقبله الآخرون [47].

وفي نفس الإطار خلص تقرير مرقب حول الإسلاموفوبيا وضعته "منظمة المؤتمر الإسلامي" Organisation of the Islamic Conference (صارت تسمى منذ جوان 2011 "منظمة التعاون الإسلامي" Organisation of Islamic Cooperation - OIC) إلى أن الإسلاموفوبيا متواجدة بوجود الإسلام نفسه [48].

البروفيسور آن صوفي رولد Anne Sophie Roald كتبت تقول أن خطوات عديدة تم أخذها للدفع بالقبول الرسمي بهذا المفهوم في جانفي 2001 خلال "فوروم استوكهولم الدولي لمحاربة اللاتسامح" "Stockholm International Forum on Combating Intolerance" لما تم تبني الإسلاموفوبيا كشكل من أشكال اللاتسامح بجانب الكزينوفوبيا (رهاب الأجانب) ومعاداة السامية[49].

وفي إطار الطبعة السابعة لمنتدى أمريكا والعالم الإسلامي الذي جرت فعالياته في فيفري من عام 2010 في العاصمة القطرية الدوحة، تم انتقاد الصورة النمطية التي ينظر بها الغرب وعلى رأسه أمريكا إلى الإسلام والمسلمين، ودعا ممثلو العالم الإسلامي إلى ضرورة مراجعة هذه الأفكار والتخلص خصوصا من الإسلاموفوبيا التي وصفها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردوغان بأنها "إجحاف ليس بحق الدين الإسلامي وحسب بل بالإنسانية جمعاء"[50].

أما الرئيس التركي عبد الله غول فأكد في حوار لصحيفة "سوددويتشه تسايتونغ" أن العداء حيال المسلمين الذي أكدته استطلاعات الرأي "مرض يعود بصورة منتظمة وبمعزل عن المستوى التربوي لمجتمع ما أو رفاهيته" [51].

وأنشأت مؤخرا "منظمة المؤتمر الإسلامي" التي تضم في عضويتها 57 بلدا تقودهم تركيا مرصدا للإسلاموفوبيا، كما تعمل على محاربتها عبر عقد الندوات والملتقيات الدولية، بالإضافة إلى أنها ستصدر كتابا حولها عن دار نشر جامعة أوكسفورد سيكتب فيه عنها عدد كبير من العلماء المسلمين والأمريكيين والأوروبيين، كما عمدت من خلال قمتها الأخيرة في الأستانة بكازاخستان في جويلية 2011 إلى مناقشة مسألة "الإسلاموفوبيا" كقضية رئيسية.

وتسعى حاليا "منظمة المؤتمر الإسلامي" لأن تجعل الأمم المتحدة تعترف بـ "الخوف من الإسلام" أو "الإسلاموفوبيا" على أنه عمل عنصري ومسألة قابلة للطعن فيها، ويعرض للمساءلة وفقا للقانون الدولي.

ولكن وبالمقابل كثيرة هي أيضا المراجع الغربية التي تقول بأن الإسلاموفوبيا ليست عنصرية في حد ذاتها [52]، بينما تذهب أخرى ومصدر أغلبها من اليمين أو اليمين المتطرف إلى حد اعتبار أن مصدرها هو من عند "الإسلاميين المتطرفين" من أجل تغطية خطاباتهم وأعمالهم المتطرفة، أو بعبارة أخرى هي "توظيف سياسي للدين" تماما كما يستعمل اليهود مثلا "معاداة السامية" ❖❖❖❖❖ أو كما يستعمل بعض العرب في أوطانهم "الشعوبية" ❖❖❖❖❖❖.

وحسب رأي مؤسستي مجلة ProChoix الفرنسية كارولين فورست Caroline Fourest وفيامتا فينر Fiammetta Venner في مؤلفهما "Tirs Croisés" فإن الإسلاموفوبيا هو مفهوم "من اختراع الملا (الأئمة) ضد انتقادات النظام الإيراني"، هذا الرأي الذي يتبناه كثيرون في الغرب وخصوصا من اليمين انتقده الكاتب الفرنسي آلان غريش Alain Gresh الذي قال بأنه لا يستند على أي مرجعية واضحة، موضحا أن المفهوم نفسه كان قد استعمل في نص من عام 1925 تحدث عن " accès de délire islamophobe" (نوبة هذيان خوف من الإسلام) [53].

وكان الرسام الفرنسي المسلم إيتيان دينيه Etienne Dinet ومعه زميله الجزائري سليمان بن إبراهيم Sliman Ben Ibrahim أول من استعمل هذه الكلمة وذلك في كتابهما "الشرق، نظرة من الغرب" L'Orient vu de l'Occident الذي صدر في باريس عام 1925، حيث قام هذا الكتاب بانتقاد عديد السير الذاتية حول الرسول محمد عليه الصلاة والسلام ولا سيما تلك المقدمة من طرف الأب اليسوعي لامن Lammens حيث وصفها المؤلفان بـ "نوبة هذيان خوف من الإسلام" [54].

في ماي 2002 قام "المركز الأوروبي الخاص بالتحقيق في المظاهر العنصرية والكزينوفوبيا" European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (UEMC) (تغير إسمه منذ العام 2007 إلى "وكالة الإتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية" European Union Agency for Fundamental Rights) قام بتبني تقرير كان تحت

عنوان "الإسلاموفوبيا في الإتحاد الأوروبي بعد 11 سبتمبر 2001" "Summary report on Islamophobia in the EU after 11 September 2001" وقد خرج بتأكيد على أن هناك ارتفاع كبير في الحوادث المتعلقة بالإسلاموفوبيا في الدول الأوروبية بعد هجمات 11 سبتمبر [55]، ومنذ ذلك الوقت أصدر المركز عدة تقارير فيما يخص الإسلاموفوبيا منها "The Fight against Antisemitism and Islamophobia: Bringing Communities together (European Round Tables Meetings)" عام *2003* و "Muslims in the European Union: Discrimination and Islamophobia" عام 2006[56].

الحقيقة أن استعمال هذا المفهوم كان نادرا في ما قبل 11 سبتمبر ولكنه عرف رواجه بعد هذه الهجمات حتى صار اليوم يتداول على ألسنة مختلف رجالات الإعلام والدين والسياسة والثقافة، كما تعددت تعريفاته وصار يستعمل في مختلف الدراسات والبحوث خصوصا تلك المتعلقة بالإسلام وإشكالية علاقته بالغرب، فالمسلمون وتحت تهجمات اليمين في أوروبا والغرب عموما يريدون اليوم توظيفا قانونيا للمفهوم، وعلى أعلى المستويات، تماما كما هو حال اليهود مع معاداة السامية، بحيث يجرم كل من يتعرض للمسلمين وديانتهم.

في عام 2004 وفي إطار مؤتمر للأمم المتحدة حول الإسلاموفوبيا صرح أمينها العام آنذاك كوفي عنان قائلا "لما يكون العالم مجبرا على تبني مصطلح جديد من أجل التطرق إلى تعصب أعمى "bigotry" منتشر ومتصاعد، فإن هذا تطور محزن ومخيف.. هكذا هي الحال مع الإسلاموفوبيا" [57].

حسب إليزابث بول Elizabeth Poole في "موسوعة العرق والدراسات الإثنية" Encyclopedia of Race and Ethnic studies فإن للإعلام دور كبير في النهوض بالإسلاموفوبيا [58]، ولكن الأنتروبولوجي ستيفن فرتوفك Steven Vertovec كتب بذكاء يقول أن "النمو الكبير للإسلاموفوبيا يمكن إرجاعه إلى التزايد الكبير للتواجد الإسلامي في المجتمع ونجاحاته"، وقد لخص ببساطة السيرورة في أن "ارتفاع العداوة اتجاه الإسلام والمسلمين تؤثر في إيجاد قرارات حكومية في صالح المسلمين سواء ما تعلق بالمؤسسات أو بتغيير التشريعات، وهو ما يؤدي في نفس الوقت إلى الدفع

بالإسلاموفوبيا إلى الأمام نتيجة ارتفاع الحضور الإسلامي في الحياة العامة"، ويختم فيرتوفك قوله بأنه "كلما ازداد حجم الحضور الإسلامي في الفضاء العام كلما توسعت التوجهات الإسلاموفوبية" [59].

وكتب بن Benn وجواد Jawad يقولان أن الإسلاموفوبيا عرفت نموها الكبير برفض مسلمي بريطانيا القاطع لكتاب سلمان رشدي "آيات شيطانية" وبهجمات 11 سبتمبر 2001، وقد اعتبرا أن "العداوة اتجاه الإسلام والمسلمين مرتبطة بصفة كبيرة بالصور التي تنشرها وسائل الإعلام عن الإسلام كديانة بربرية، غير عقلانية، بدائية، وجنسية" [60]، أما إيغوروفا Egorova وبارفيت Parfitt فقد اقتبسا عن باحثين أوروبيين قولهم أن "التعابير المتداولة في الإعلام –الغربي - من شاكلة "الإرهاب الإسلامي"، "التفجيرات الإسلامية"، و"العنف الإسلامي" تؤدي إلى اعتقادات سلبية عن الإسلام" [61].

الإسلاموفوبيا في تنام مستمر، وهذا ما تؤكده استطلاعات الرأي الدورية في كل البلدان الأوروبية، وكذا الإعتداءات التي تطال المسلمين في كل مرة.

إن الإعلام الغربي هو المسؤول الأول دون شك عن تنامي هذه الظاهرة في منحاها العنصري المتطرف، وما يؤكده الفرنسي توماس ديلتامب في كتابه لعام 2005 "الإسلام المتخيل: البناء الإعلامي للإسلاموفوبيا في فرنسا 1975 -2005" من أن وسائل الإعلام الفرنسية المتحيزة ضد المسلمين تؤسس لمجتمع إسلاموفوبي هو نفسه ما ذهب إليه من قبل الألماني محمد أمان هربرت هوبوم في دراسته "الإسلام والمسلمون في وسائل الإعلام والدوائر الحكومية في ألمانيا" (مساهمات قدمت في المؤتمر السنوي للأكاديمية الملكية الأردنية بعمان عام 1994)، والتي تؤكد أيضا ما لوسائل الإعلام هذه من دور عظيم في تشويه صورة الإسلام والمسلمين وتأليب المجتمع الألماني ضدهم.

إن الهجوم الإرهابي البربري للأصولي المسيحي النرويجي أندرس برينج برفيك على سكان عاصمة بلاده أوسلو والجزيرة القريبة منها أوتويا في جويلية 2011 والذي خلف حوالي 100 قتيل أغلبهم نرويجيون لم يكن في الحقيقة إلا تحصيل حاصل "للغة العداوة" التي تنتهجها من زمان وسائل الإعلام في الغرب ناحية المسلمين، والهجوم كان من الممكن أن يحدث في أي دولة غربية أخرى غير النرويج، رغم أن بروز "الإنسان

القابل للتضليل الإعلامي" هو في كل الأحوال دليل على "تراجع القيم الديمقراطية" كما يقول الكاتب الفرنسي فرانسوا جيري في مؤلفه "منجد التضليل الإعلامي".

وسائل الإعلام مسؤولة عن تفجيرات أوسلو لأنها ومنذ 11 سبتمبر عمدت إلى التهويل من خطر ما سمته "الإرهاب الإسلامي" ما جعل الأوروبيين يحسون بأن حكوماتهم غير قادرة على حمايتهم من التدفق الإسلامي عليهم وهذا ما جعل بعضهم يقومون بهجماتهم السيكوباتية المازوشية في حق مواطنيهم نكاية بهذه الحكومات التي لا تفعل شيئا "لحمايتهم".

من وجهة نظر منهجية فإنه مهم جدا التساؤل عن دور وسائل الإعلام الجماهيرية في المجتمع المدني، وهنا تجدر بنا الإشارة إلى مفهوم "الفضاء العام" الذي طوره الفيلسوف الألماني المعروف من "مدرسة فرانكفورت" يورغن هابرماس، والذي كان من أهم مفرداته "تحديد دور وسائل الإعلام الجماهيري في الفضاء العام أين تشكل جزءا مهما من المجتمع المدني، بحيث أنها هي أداة الإتصال الأهم بين المواطنين المجتمع والدولة".

ومن وجهة نظر إعلامية نظرية فإن هربرت. أ. شيللر صاحب كتاب "المتلاعبون بالعقول" يرى أن مضمون النظام الإعلامي التضليلي يعتمد على تكتيكين يشكلان الوعي وهما – "التكتيك التجزيئي" Fragmentation، وبوصفه شكلا من أشكال الإتصال فإنه يستخدم "الأساطير" من أجل هدف محدد وهو السيطرة على الشعب، فعندما يتم إدخالها على نحو غير محسوس في الوعي الشعبي، وهو ما يحدث بالفعل من خلال أجهزة الثقافة والإعلام، فإن قوة تأثيرها تتضاعف من حيث أن الأفراد يظلون غير واعين بأنه قد تم تضليلهم، وفضلا عن ذلك فإن عملية السيطرة تصبح أكثر فاعلية من خلال الشكل الخاص الذي يجري نقل الأسطورة من خلاله، ذلك أن تقنية النقل يمكن أن تضيف بذاتها بعدا جديدا إلى العملية التضليلية، وهكذا يتم تداول الموضوعات الإسلاموفوبية في وسائل الإعلام الغربية على أنواعها وبالأخص التلفزيون والتي تغرسها بشكل غير مباشر عبر خطاباتها –وأحيانا بشكل مباشر – في وعي الرأي العام، والذي سوف لن يشعر في النهاية بأنها أسطورة وإنما حقيقة واقعة تماما كما هدفت له هذه الوسائل الإعلامية. وأيضا تكتيك "فورية المتابعة الإعلامية"

وهو مرتبط بالتكتيك الأول، بل هو عنصر منه، إذ يزيد Immediacy Information السياسة التضليلية لوسائل الإعلام بحكم أن الخبر أو المادة الإعلامية غير باقية على طبيعتها، وبحكم أن كل خبر يخلفه خبر آخر، وهو ما يمكن أن يسمى "النفخ في أهمية الموضوع"[62].

ولا يخفى على أحد ما لوسائل الإعلام من تأثير عظيم على الناس، وهذا ما تحدث عنه الأمريكي ديفد ريسمان David Riesman في كتابه "الحشد الوحيد" The Lonely Crowd الذي ألفه مناصفة مع باحثان آخران، لما وصف الفرد الأمريكي الحالي بأنه صار إنسانا "موجها من الخارج" other-directed، أي أن الفرد الأمريكي تتحكم فيه مباشرة مؤسسات المجتمع، والتي من أهمها وسائل الإعلام[63]، وهذا بالتأكيد حال الفرد الأوروبي، بل وأي آخر في هذا العالم.

إن الإعلام الغربي من زمان ينفخ ضد المسلمين، وهناك عدة دراسات قديمة ومعاصرة تؤكد على هذه السياسة التي تدخل في إطار الخطاب العدائي نحو الآخر والقائمة أساسا على ما تسميه المنظرة والناقدة الأدبية الهندية غياتري سبيفاك Gayatri Spivak بـ "العنف المعرفي" epistemic violence[64]، ويعد كتاب عام 1981 "تغطية الإسلام: كيف تحدد وسائل الإعلام والخبراء رؤيتنا لبقية العالم" Covering Islam : How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World للمثقف الأمريكي الراحل إدوارد سعيد من بين الكتب التي أدانت وسائل الإعلام الغربية ودورها الإمبريالي الإستعماري وتشويهها للشرق وللإسلام، كما أن جزءا كبيرا من أعمال المنظر الثقافي البريطاني المعاصر ستيوارت هول Stuart Hall ترتكز أساسا على دراسة العلاقة القائمة بين "التحيز العرقي" و"وسائل الإعلام"، حتى صار هذا الموضوع اليوم بمثابة مبحث مهم في الدراسات الثقافية المعاصرة.

في عام 1995 نجح هذا الإعلام وبعد حملة إعلامية مكثفة من إبطال مؤتمر حول "أوروبا والعالم الإسلامي" كان من المفروض أن يعقد بألمانيا، وكانت عديد الدول الإسلامية قد وافقت على حضوره.

إن الإعلام الغربي لا يستغل الجوانب السيئة فقط في الحضور الإسلامي لمسلمي أوروبا والعالم، وإنما أيضا يروج لأفكار الكتاب والمثقفين - أوروبيين كانوا أو

غيرهم - والمجاهرين بعداوتهم للإسلام والمسلمين، هؤلاء أسسوا بدورهم لاتجاه جديد في الإسلاموفوبيا، اتجاه فكري عنصري تتحكم فيه الأيديولوجيا إلى أبعد حد، وهو ما بات يعرف اليوم بـ "الإسلاموفوبيا العلمية"، وهي إسلاموفوبيا تعمد إلى الحط من حضارة الإسلام باعتبارها "لا تتماشى مع العقل"، أو أنها "لم تقدم شيئا للحضارة الإنسانية"، أو أن دورها انحسر فقط في نقل معارف الإغريق، وأن ما تم نقله لم يكن إلا ذاك الذي تناسب والعقيدة الإسلامية.

غير أنه من جهة أخرى، فإننا قد لا نلحظ أي وجود إعلامي حقيقي للمهاجرين المسلمين في الديار الأوروبية أين يتواجدون والغرب عموما، رغم أن المسألة هنا جدلية (البعض يرى أن هذا الأمر سيزيد من عزلتهم)، وعدا عن تقصيرهم في هذا الجانب (في تقرير لصحيفة "ترين" الفنية الإسكوتلاندية جاء أن رجال الأعمال العرب قد أقاموا 320 قناة فضائية إباحية على الأقمار الأوروبية باستثمارات تفوق 460 مليون أورو، فكانوا بذلك المنافس الأكبر لرجال الأعمال الإسرائيليين الذين يملكون لوحدهم 30 قناة إباحية غير أن أغلبها موجهة للعرب) إلا أن الحكومات الأوروبية نفسها تعيق عادة بث قنوات تلفزيونية وإذاعية جادة وخصوصا الإسلامية منها والتي يمكن أن يكون لها الدور الأكبر في نشر ثقافة التسامح والعيش في ظل الإحترام لدى المهاجرين، ففي هولندا مثلا، وفي أوكتوبر 2010، أصدرت محكمة حكمها بإبطال قرار هيئة الإعلام بالحكومة الهولندية بالسماح لشركة "سمون" الإسلامية بالبث الإعلامي.

وليس الإعلام فقط هو المسئول عن ظاهرة الإسلاموفوبيا، وإن كان أكبر المسئولين، وإنما الكتاب أيضا، رغم أنهم يدخلون ضمن هذه المنظومة الإعلامية، فبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 برز جيل من المثقفين العضويين –على قول الفيلسوف الإيطالي الشيوعي أنتونيو غرامتشي - حيث ادعوا بأنهم مختصين في "الدراسات الإسلامية" Islamology وراحوا يؤسسون لكراهية الإسلام في كل العالم، وأيضا السياسيين وزعماء الأحزاب، وأغلبهم براغماتيين، يستعملون "فزاعة" الإسلام أو "الإسلاموية" للشهرة وكسب الأصوات والوصول إلى السلطة، وغيرهم من الذين يشكلون وكما في أي مجتمع قوي نخبة يتم دائما الإقتداء بها.

في عام 2004 أصدرت الصحفية والكاتبة والمحاورة السياسية الإيطالية المعروفة بعدائها الشديد للإسلام أوريانا فلاتشي Oriana Fallaci كتابها الموسوم "قوة الدافع" La Forza della Ragione وقد تكلمت من خلال صفحاته عن "خطر الغزو الإسلامي" لأوروبا وكيف أن الكنيسة الكاثوليكية بضعفها وعجزها تساهم في حظور هذا "الخطر"، تقول أوريانا فلاتشي "صارت أوروبا تتحول تدريجيا إلى مقاطعة، مستعمرة للعالم الإسلامي.. في واقع الأمر هناك في كل مدينة مدينة إسلامية أين الحياة تدار وفق القرآن.. أوروبا كلما تتحول إلى عاهرة تبيع نفسها للعدو.. يمكننا أن نسميها الآن أورابيا Eurabia ".

وكانت أوريانا فلاتشي قد أصدرت عام 2001 كتابها "غضب وعزة نفس" La Rabbia e l'Orgoglio والذي دعت فيه إلى كره وعداوة الإسلام والمسلمين، وقد ترجم صوتيا إلى الفرنسية في ماي من عام 2002 [65].

رجل الدين الإيطالي مارسيل بادوفاني Marcelle Padovani وفي مقال له في "النوفال أبسرفاتور" Le Nouvel Observateur (مجلة محسوبة على يسار الوسط، وذات تأثير كبير في النخبة الفرنسية) جاء بعنوان "بندكت السادس عشر في تركيا: شبح الحروب الصليبية" تكلم فيه عن زيارة هذا الأخير لتركيا نهاية نوفمبر من عام 2006، وقد عاد الكاتب بذاكرته إلى الواقع السياسي التركي، فأسرف في وصف حجم الحرية الذي لدى الإسلاميين "المتعصبين" هناك وتحالفهم مع "القوميين" الضد أوروبيين من حزب الإتحاد الكبير ضد البابا، في إشارة منه إلى خطورة اتخاذ أي إجراء يصب في منحى قبول تركيا التي 99٪ من سكانها من المسلمين في الإتحاد الأوروبي، رغم وجود إسلاميين "معتدلين" على رأيه كجماعة أوردوغان، كما عاد الكاتب بذاكرته إلى التركي "محمت علي أكصا" عضو منظمة "الذئاب الرمادية" الذي حاول اغتيال البابا يوحنا بولس الثاني عام 1981.

المقال الذي بدأه كاتبه بالتساؤل التالي "إن البابا يود بعث رسالة سلام ولكن من دون الإعراض عن انتقاداته لعنف الإسلام، فهل سيتجنب مأزق –صدام الأديان -؟" وصف المسلمين بأنهم "غير متسامحين" لرفضهم اعتذارات الفاتيكان على "حادثة راتسبون" 12 سبتمبر 2006 والتي "تأسف" فيها البابا بندكت السادس

عشر لكون "محمد قد نشر الإسلام بحد السيف"، في حين أن هذا الأخير "نسي كل شيء" وقرر المضي قدما في "حوار" مع الإسلام، ولم ينس بادوفاني التطرق إلى هذا الموضوع بحيث وصف البابا بأنه بمهام دينية خالصة، في حين اتهم أئمة المسلمين بخلط الدين بالسياسة، لينتهي في الأخير بخلاصة تتمثل في أن "الحوار مع الإسلام هو ممكن فقط بشرط إعراضه عن العنف!" [66].

وأما في ألمانيا فقد كان لكتاب "ألمانيا تسير إلى حتفها" Germany Is Self-Destructing الصادر في أوت 2010 لمؤلفه تيلو سارازين Thilo Sarrazin المنتمي السابق للحزب الإجتماعي الديمقراطي المعارض -من يسار الوسط - والعضو السابق أيضا في مجلس الإشراف على البنك المركزي الألماني (استقال بعد صدور كتابه) كان له أثر سلبي جدا على المسلمين هناك لما خلفه من أفكار تناولها بلهفة ملايين من الألمان، وقد أكد هذا الأخير أن ألمانيا "تشهد تدهورا" بسبب المهاجرين المسلمين الذين لم يندمجوا في المجتمع بشكل كاف كما هو حال المجموعات المهاجرة الأخرى❖❖❖❖❖❖❖، موضحا أن هذا الأمر لا يرجع إلى أصولهم الإثنية التي هم ينتمون إليها وإنما إلى ثقافتهم التي يستمدونها من الإسلام، كما أنه لم ينس اليهود فتحدث في مقابلة لصحيفة Welt am Sonntag عن أن "اليهود كلهم يتشاركون نفس الجينة!" ما اعتبر تحريضا عنيفا في بلد انهكته النازية ومازالت تنهكه إلى اليوم[67].

وكشف استطلاع للرأي العام أجرته جامعة لايبتسيج بالإشتراك مع معهد ديامب للبحوث الإجتماعية أعقب ضجة سارازين ونُشرت نتائجه في 12 أوكتوبر 2010 أن العداء للإسلام في ألمانيا مستمر في التنامي، بحيث أن 37٪ من الألمان المشاركين في الإستطلاع رأوا أن بلدهم أفضل "من دون الإسلام"، ورأى 44٪ منهم أيضا أن أطروحات سارازين كانت فرصة لانتقاد الإسلام بدون حرج [68]، أي أنه صار هناك انفتاح كبير لدى الحديث عن الإسلام في الرأي العام الألماني رغم أن الحديث عن اليهود مازال لا يتجرأ عليه أحد، فقبل كل شيء ليس هناك استطلاعات للرأي حول المواضيع التي تخص اليهود لأنها تدخل في "معاداة السامية"، ومعروف أن مؤسسات قياس الرأي العام مثلها مثل وسائل الإعلام والإتصال القوية لها دور كبير في توجيه الرأي العام، وبعبارة أخرى في تأطيره ونمذجته عبر إيهامه بأنه حر في اختياراته وأفكاره.

وفي واقع الأمر فإن سارازين ليس أول ولا آخر من يشن هجوما حاقدا على الإسلام والمسلمين، فقبله كان بيتر شول لاتور وجيرهالد كونزلمان ومارك هيللر وغيرهم، وأيضا رولف ستولز وبالتأكيد السوري الأصل بسّام طيبي، وأكيد سيظهر بعده آخرون أكثر تعصبا منه.. في ألمانيا، وفي كل بلد أوروبي.

وفي إسبانيا التي استطاع المسلمون فيها وبالذات في قرطبة أن يرفعوا الآذان عام 1994 وهذا للمرة الأولى منذ خمسة قرون، أصدر الدبلوماسي السابق والناطق الرسمي آنذاك باسم الشؤون الخارجية للفريق البرلماني للحزب الشعبي اليميني الإسباني المعارض -الذي تزعمه آنذاك خوسي ماريا أثنار وأسقطته تفجيرات مدريد عام 2004 - غوستافو دي أرستيغي Gustavo de Arístegui كتابا عام 2006 يحمل عنوان "الجهاد في إسبانيا.. الهوس من أجل فتح الأندلس من جديد" La Yihad en España. La obsesión por reconquistar Al-Ándalus والذي أكد فيه أن "الجهاد -ويقصد الإرهاب - ممتد في إسبانيا امتداد تاريخ الإسلام"، وعلى خطى سيزار فيدال أسهب دي أرستيغي في إشاعة الخوف من المسلمين والمغاربيين منهم على وجه الخصوص ليس بمضمون الكتاب فقط وإنما حتى بصفحة غلافه التي حملت خنجرا ممتدا على عبارة "لا إله إلا الله محمد رسول الله" وفي نسخ أخرى "الأندلس" وكلاهما على خريطة إسبانيا الحالية[69].

وبالطبع لا يمكننا الحديث عن هولندا من دون أن نذكر غيرت فيلدرز Geert Wilders زعيم "حزب الحرية" اليميني المتطرف – يعيش في ظل حماية الشرطة منذ عام 2006 خشية قتله -، فهذا الأخير الذي حصل حزبه على 24 مقعدا في البرلمان في الإنتخابات التشريعية لجوان 2010، تمت محاكمته أواخر ذاك العام كأول سياسي في هولندا بتهمة التحريض على الكراهية والتمييز بسبب العرق والدين، فقد أهان القرآن الكريم وشبهه بكتاب هتلر، كما حرض على كراهية المسلمين عبر فيلم "فتنة" وعبر العشرات من التصريحات العلنية التي وصف فيها الإسلام بالفاشية داعيا إلى "منع هجرة المسلمين وحظر القرآن"، وبالطبع فقد تمت تبرئته، خصوصا وأن الدولة الهولندية نفسها لم تجد يوما أي حرج فيما يقوم به، مادام أنها رفضت دعوة "منظمة

التعاون الإسلامي" التي طالبت في دورتها المنعقدة في الأستانة بكازاخستان في جويلية 2011 بضرورة وضع حد لتهجماته.

وعلى أرض الواقع، فقد جعلت تصريحات هذا السياسي المتطرفين يعتدون على المسلمين وفي وضح النهار، بل وحتى أنهم هاجموا وفي بربرية ودونما أي خوف على إحدى مساجد العاصمة أمستردام وبالسلاح الناري (مسجد آيا صوفيا الذين يرتاده عادة الأتراك)، وحتى يزيد من خوف الهولنديين والأوروبيين عامة من الإسلام فإنه صار يكثر من زياراته الأوروبية ليعمم كراهية الإسلام في كل مكان، كما صار في كل مرة يستحدث أمورا جديدة يجلب بها الإنتباه، ومنها مثلا أنه عادة ما يستحدث كلمات دينية يدخلها القاموس الهولندي تخويفا رغم أن بعضها لا يدرك معناها المسلمون أنفسهم، وقد تأثر به العضو في حزبه مارتين بوسما فأصدر كتابه "النخبة المتألقة في ترويج العملات الزائفة" الذي تهجم فيه على اليسار "لكونه يدافع عن المسلمين"، وأورد فيه كلمات عربية مكتوبة بحروف لاتينية قال مراقبون أنها تثير الخوف[70].

هولندا تاريخيا هي دولة هجرة immigration ولجوء سياسي، وهي أيضا أرض هجرة émmigration فقد هاجر سكانها خصوصا إلى أمريكا وجنوب إفريقيا. من عام 1945 وإلى الثمانينات كان أوائل المهاجرين إليها من غير الأوروبيين آتين من المستعمرة الهولندية السابقة أندونيسيا، مسلمين وغيرهم، ولكن ومنذ السبعينات حل مهاجرون من سورينام ومن جزر الأنتيل التي مازالت تحتلها هولندا إلى اليوم، كما جذبت البلاد أيضا مهاجرين من جنوب أوروبا ثم من تركيا والمغرب أعوام الإنفتاح الإقتصادي في الستينات، ولكن ومنذ الستينات صارت موجات الهجرة بالأساس تركية ومغربية.

في عام 1848 انفصلت الدولة الهولندية عن الكنيسة وخصوصا الكالفنية، وفي عام 1917 اعترفت بـ"التعددية الدينية والسياسية والفلسفية في إطار نظام خاص سمي بـ verzuiling".

ولكن ومنذ نهاية تسعينات القرن الماضي أخذت الهجرة تعكس نظرة سلبية في كامل المجتمع الهولندي وخصوصا الإسلامية منها بعد مقتل اليميني المتطرف والشاذ جنسيا بيم فورتون Pim Fortuyn زعيم الحزب السياسي "قائمة بيم فورتون" في ماي

2002 (قتله مواطنه الهولندي فولكرت فندر غراف كراهية له لأنه كما قال "يستغل المسلمين ككبش فداء باعتبارهم الأفراد الأضعف في المجتمع من أجل الوصول إلى السلطة السياسية" -هذا ما أوردته عنه قناة CNN الأمريكية في 27 مارس 2003) والمخرج تيو فان كوخ Theo van Gogh الذي قتله المسلم محمد بويري في نوفمبر 2004.

اليوم، قضايا الهجرة والإدماج هي من اهتمام ما يسمى في هولندا بـ "الخدمة الهولندية للهجرة والتجنيس" IND التابعة لوزارة العدل، ولكن للجماعات المحلية دور كبير في تطبيق السياسات المتعلقة بها.

في عام 1983 تم تعديل دستوري سمح بموجبه بجعل الفرد كأولوية بدلا عن الجماعة، أما النموذج الهولندي للإدماج "فمازال" قائما اليوم على ما يسمى "الإعتراف بالتسامح والتنوع" [71]، ورغم تمثله أحيانا (في أوكتوبر 2008 تم اختيار المغربي المولد والمزدوج الجنسية أحمد بوطالب عمدة لروتردام) إلا أن الواقع يشير بالتأكيد إلى غير ذلك.

ومعروف أن العمل الإرهابي قد كان على أشده في هولندا منذ النصف الثاني من القرن العشرين حيث مارسه المولاكيون وهم من مسيحيي أندونيسيا الذين أرادوا بعد استقلال بلادهم وبتحريض من هولندا قلب نظام الحكم هناك وأيضا الإنفصال ولما تم قمعهم هاجر كثير منهم إلى هولندا مستعمرة الأمس التي رعتهم ولكنهم قاموا بكثير من العمليات الإرهابية على أراضيها ضد المصالح الإندونيسية والهولندية على حد سواء.

ومن المثقفين من خارج أوروبا نجد مثلا الأمريكي المتطرف بروس باور Bruce Bawer الذي لم يعش في أوروبا إلا لسنوات (منذ العام 1998) ولكنه يرى في كتابه "بينما أوروبا نائمة: كيف يدمر الإسلام الراديكالي الغرب While Europe Slept: How Radical Islam is Destroying the West from Within أن الأقليات المسلمة في ڤيتوهات أوروبا -سماها هو "الإسلام الراديكالي" - ستؤدي إلى تدمير الغرب من الداخل، وعلى رأيه فإن هذا الإسلام المتفشي في أوروبا يعادي تماما قيم الديمقراطية الغربية لأنه يضطهد الشواذ، ويتعدى على اليهود، وعلى حقوق النساء، وإنه يجب على

أوروبا أن تحاربه تماما كما تفعل أمريكا، وعلى حسبه فإن سكوت أوروبا الحالي سيؤدي حتما إلى "انتحار ثقافي" لها[72].

وهناك الأمريكي الآخر دانيال بايبس Daniel Pipes المؤرخ المعروف المختص بشؤون الشرق الأوسط وأحد أكبر منظري الإسلاموفوبيا في الغرب -رغم إنكاره لذلك - والذي يرى أن الحضارة الإسلامية الحالية هي "حضارة برابرة متخلفين ومتعطشين للحروب!"، وقد قال في إحدى مشاركاته في مناظرات جمعته في لندن بداية من جانفي 2007 مع رئيس بلدية هذه الأخيرة كين ليفينغستون "أنا مع الحضارة العالمية، وصراع الحضارات فكرة خاطئة، ففي العالم لا يوجد هناك صراع حضارات وإنما صراع بين الحضارة والبربرية.. البربرية التي يمثلها الإسلام الراديكالي المتطرف!"[73].

وأما الباحث في الجامعة العبرية بالقدس وأستاذ التاريخ الأسبق في جامعة ساو باولو بالبرازيل بيتر ديمون Peter R. Demant وفي كتابه الذي حمل عنوانا مخاتلا "الإسلام ضد الإسلاموية" Islam vs. Islamism (ربط هو مباشرة بينهما، إذ لا فرق عنده بين الإسلام والإسلاموية) فقد وضّح أن هناك صدام، ولكنه ليس بصدام حضارات كما قال برنار لويس، وإنما فقط صدام بين الإسلاموية (الإسلام الراديكالي) Islamism وبين الحضارة المعاصرة (أي الحضارة العالمية وتمثلها على رأيه الحضارة الغربية) [74].

إن الإسلام صفقة رابحة دون شك، فمن خلال كتاب واحد يُنال منه فيه أو مقال أو رسم كاريكاتوري يمكن للكاتب أوالصحفي أو الرسام أن يربح أموالا طائلة، هذا عدا الإهتمام البالغ الذي سيلقاه وأفكاره من وسائل الإعلام الغربية المختلفة وبالتالي الشهرة التي سيحضى بها، ومن الكتاب الذين يدركون براغماتية هذا الأمر نجد الفرنسي ميشال ولبك Michel Houellebecq الذي أقام ضجة في فرنسا ليس بإبداعه الروائي في مؤلفه "الرصيف" Platforme وإنما بحواره لمجلة "لير" الفرنسية الذي نال فيه من الإسلام بطريقة وحشية فأصبح فجأة نجما لا يضاهى، وغيره في الغرب كثيرون ممن يرون في الإسلام تجارة مربحة.

النازيون الجدد يمثلون الإسلاموفوبيا في أبشع صورها، في روسيا مثلا تقدر أعدادهم بحوالي السبعين ألف شخص، قائدهم الأكبر في موسكو ديموشكين، ولديه علاقات كبيرة بمجلس الدوما الروسي، هؤلاء لا هم لهم سوى الإعتداء على الأجانب لا لشيء سوى لأنهم من عرق آخر غير "العرق الأبيض" الذي هم ينتمون إليه (رغم أن التاريخ والدراسات الجينية يؤكدان على أن أغلب الروس لديهم دماء مختلطة روسية - تترية)، وفي عام 2010 وحسب مكتب حقوق الإنسان في موسكو فإن 41 شخصا قتلوا في إطار 188 إعتداء عنصري [75]، هجماتهم تنفذ في الشوارع وفي الساحات وفي محطات المترو وحتى في مراكز التسوق، وبالأخص في الأوقات المتأخرة من الليل وإبان أعيادهم الخاصة (عيد ميلاد هتلر، عيد ميلاد لينين، عيد العمال..)، وهم في مدن كموسكو وسان بطرس بيرغ وفارونيج يقتلون ببساطة كبيرة، يدفعون بضحاياهم في سكك الميترو، ويطعنون بالسلاح الأبيض، وغيرها أيضا من طرق الإعتداء الوحشي، ضحاياهم هم في العادة من المسلمين المنحدرين من آسيا الوسطى والقوقاز والعالم العربي، ومنهم أيضا غير المسلمين كاليهود والآرمن والأفارقة وكل من ليست له "بشرة شاحبة سلافية"، وهكذا فإن حتى بعض الأوروبيين قد تعرضوا أيضا لاعتداءاتهم كالألمان مثلا، وجرائمهم تساند عادة قضائيا، فمثلا لا يحكم عليهم لفترات طويلة، كما أن عدة أحزاب وطنية تدعمهم كحزب فلاديمير جيرينوفسكي المتطرف.. يحدث هذا في روسيا الفيدرالية التي يعيش فيها أكثر من 110 قومية وبها أكثر من 20 مليون مسلم.

أما في فرنسا، فيكفي أن نذكر مثلا إحدى المنظمات السرية المعروفة بـ "لاكيتان"، وهي منظمة متطرفة سرية جديدة تنسب إلى منطقة لاكيتان L'Aquitaine في الجنوب الغربي الفرنسي الذي به خمسة أقاليم وتعتبر مدينة بوردو أهم مدنه، ومجلسه الجهوي متكون من أغلبية من حزب العمال الذي تمثله سيغولين روايال وتتبعهم الجبهة الوطنية المتطرفة في المرتبة الثانية، و"منظمة لاكيتان" هي منظمة إجرامية كونها تتبنى شعارات المنظمة العسكرية السرية "أو أ أس" OAS التي نشطت في الجزائر قبيل الإستقلال بين سنتي 1961 و1962 ونفذت عدة اغتيالات وتفجيرات راح ضحيتها كثير من الجزائريين وحتى من الفرنسيين أنفسهم من الذين ساندوا

استقلال الجزائر، وتعتبر عملية محاولة تفجير دار عرض في بوردو كانت بصدد عرض فيلم "الخارجون عن القانون" للمخرج الفرانكو جزائري رشيد بوشارب في الثالث من أوكتوبر 2010 أول عملية لها، وقد باركتها الجبهة الوطنية.

إن تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا ما هو في إحدى جوانبه إلا انعكاس لرفض شعوبها لسيرورة الهجرة الدولية والعولمة، ولكن التطرف في النهاية لا يقوم إلا بتغذية وبلورة الهوية الإسلامية الخاصة بالمهاجرين والتي ستكون حتما متطرفة أكثر مما ستكون معتدلة كما يرجى منها، وإن كانت "العصبية" في نهاية الأمر موجودة في كل ثقافة وفي كل فكر.

أوروبا في الواقع ليست كلها تطرفا، وإلا لكان كل الأجانب قد طردوا، وليس من العدل هنا أن لا نذكر شخصيات كبيرة في أوروبا والغرب وحتى غير مسلمة ولكنها لا تجد حرجا في الدفاع عن الإسلام ضد الإتهامات الباطلة التي يكالونه بها هناك ومنهم جون إسبوزيتو وريشار بيليي وجراهام فوللر وبول ريكور.. أو حتى مدحه وسط رأي عام لا يتوانى في كل مرة عن اتهام المسلمين بما فيهم وبما ليس فيهم، ومنهم أمير ويلز وولي العهد البريطاني الأمير تشارلز الذي ألقى محاضرة عام 1993 استعرض فيها سبل الوفاق البناء بين الإسلام والغرب، مؤكدا على أن الإسلام بإمكانه أن "يعلمنا أسلوبا للعيش في العالم في جو من التفاهم، الأمر الذي تفتقر إليه المسيحية نفسها"، حتى أنه في تعليق متلفز عام 1995 لم يجد حرجا حتى في الإفصاح عن رغبته بتغيير لقب التاج البريطاني من حامي المسيحية إلى حامي الأديان، وضمّن الإسلام كأحد الأديان في بريطانيا، ورغم وجود هكذا شخصيات إنسانية مازالت تنظر للأمور في كل تبصر أو لنقل بموضوعية إلا أن الوعي العام في الغرب مازال وكما في السابق لا يرى في الإسلام إلا عدوا، وما الأنظمة الغربية في عداوتها للعالم الإسلامي إلا انعكاس لشعوبها.

يبدو أن أوروبا قد تناست ماضيها القريب فراحت تسمح لليمين المتطرف بالظهور من جديد تحت مسميات جديدة، وكأن الفاشيين يعودون من جديد ولكن بعدو جديد غير اليهود وهو الإسلام.

أكبر المثقفين في الغرب هم من اليهود أيضا دون شك، واليسار في أوروبا يتحكم فيه أساسا هؤلاء، كما أن اللوبيات الصهيونية مازالت ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تلعب الدور الأبرز في صناعة القرار في أوروبا وأمريكا على حد سواء، ولكن يبدو أن هؤلاء لم يستوعبوا جيدا مجازر النازيين في حقهم والدليل أنهم أول من يساند هذا اليمين في عداوته للمسلمين، ومن المعروف أنه إبان الحرب العالمية الثانية كانت دول إسلامية مثل تركيا وألبانيا من أهم الدول التي استقبلت وحمت وآوت اليهود الفارين من الإبادة في أوروبا الغربية.

ورغم أن الإسلاموفوبيا لم تعد تترك مكانا لمعاداة السامية، إلا أن هذه الأخيرة مازالت حاضرة وبقوة في الفكر الغربي، فهي محرمة واقعا، ويلاقي من يوصم بها أشد العقاب، القانوني والفكري، فهي دائما سلاح خطير في يد اليهود والصهاينة خصوصا منذ أن احتكروا أداء دور الضحية، يستعملونه متى أحسوا بحاجتهم إلى مصلحة ما، أو دفاعا عن أنفسهم من تهجم ما.

في واقع الأمر هناك فرق بين "معاداة السامية" و"معاداة الصهيونية"، فمعاداة السامية ورغم أصل التسمية الخاطيء (أغلب يهود أوروبا والغرب وكما أسلفنا هم من اليهود الإشكناز، وهو شعب توركي الأصل Turkic متهوّد ولا علاقة له بالسامية) يقصد بها اليوم معاداة اليهود فقط لأن ديانتهم هي اليهودية، وأما الصهيونية التي أوجدها هؤلاء اليهود الإشكناز (هم أيضا من أسس إسرائيل، كما أنهم قادة الفكر اليهودي منذ نهاية القرون الوسطى، وإليهم ينتسب أغلب مفكري وفلاسفة وعلماء الغرب وأيضا نخبه الحاكمة وثرواته) وعدا المسلمين فكثير من اليهود أنفسهم يعادونها لأنها على رأيهم تستغل اليهود سياسيا، وهم يرون أنها أبدا لا تمثل الديانة اليهودية، ويأتي على رأس هؤلاء اليهود الأورثودوكس المتدينون الذي يرون أن مصير اليهود كما قدره الرب لهم هو التشرذم في العالم لا التجمع في فلسطين، وهذا على الرغم من قدسيتها التاريخية والدينية بالنسبة لهم، وأيضا كتاب يهود غربيون "من وزن عال" كـ نعوم تشومسكي وتيم وايز وهوارد زن ونورمان فنكلشتاين وغيرهم، غير أن اليهود في أغلبهم عادة ما يصفون أنفسهم بالصهاينة، وهكذا وبعد أن جرموا "معاداة السامية" هم اليوم يعملون من أجل تجريم "معاداة الصهيونية" وهذا بضم هذه الأخيرة في

معاداة السامية، وهكذا سوف يمنع مستقبلا أي انتقاد لإسرائيل أو للسياسات الإسرائيلية في العالم.

ولكن الأمور لا تجري طبعا كما يريد هؤلاء، فكما أن معاداة الإسلام متواجدة في أوروبا وأمريكا فإن معاداة السامية متواجدة أيضا في أوروبا وأمريكا، ولو أنها لا تقارن مع الأولى.

وفي ألمانيا، وفي العشرية الأخيرة، قامت سياسة جديدة صارت تتبعها الصحف الألمانية ومختلف وسائل الإعلام الأخرى تعمل على تعزيز الشعور بالذنب الجماعي حيال مجازر النازية ضد اليهود كرد على تزايد التيار الرافض لعقدة الذنب هذه ولانتعاش الميول القومية المتطرفة والجماعات العنصرية ولبروز اليمين المتطرف في الساحة السياسية، وبغض النظر عن التغلغل الإعلامي لليهود في ألمانيا وأيضا سيطرة اليسار وكما في كل أوروبا على مجالها الفكري والثقافي، وبغض النظر أيضا عن أن الإعلام الدولي الذي يسيطر عليه اليهود صار دائما ما يذكرها بمجازرها السابقة بحقهم، فإن الأمر صار سجالا في الفكر الألماني الثقافي والسياسي المعاصر، حيث ظهرت طائفة من الكتاب لا تنكر بالطبع مجازر النازية ولكنها صارت تدعو إلى عدم غرس العقدة النفسية هذه في عقول الجيل الجديد الذي لا يتحمل على حسبها مسؤولية مجازر الأمس.

وأما الشباب الألماني "العنصري بالوراثة" ولأنه صار لا يتحمل هذا الأمر فإنه لم يجد إلا الأنترنيت مساحة للمواجهة والتعرض إلى اليهود، تماما كما هو الحال عليه في فرنسا، وهو ما دفع بالسلطات الألمانية وخصوصا تحت الضغط الخارجي إلى إيجاد حلول عاجلة، ولهذا فقد أطلقت حملة إلكترونية واسعة تهدف إلى محاربة هذه الأفكار المتطرفة، وكذلك عبر التلفزيون الحكومي ZDF، وأيضا محاربة الجذور الفكرية التي تزود اليمين بأفكاره وخصوصا في المناهج الدراسية.

الحقيقة أن اليمين في الغرب غالبا ما يطال بتصرفاته وفكره المسلمين فقط، ربما لأن خطرهم الإجتماعي والثقافي هو الأبرز، وربما أيضا لأن اليهود مندمجين إلى حد ما في المجتمع الغربي، أو ربما لأن التواجد الإسلامي يغطي على التواجد اليهودي، ولكن ما هو مؤكد أن الهيمنة اليهودية على مراكز صناعة القرار والمؤسسات

السياسية والقانونية والإعلامية تلعب الدور الأهم في كون اليهود هدفا صعبا لهؤلاء، ولكن اليمين في أساسه قائم على العنصرية وإقصاء الآخر ولهذا فليس من الغريب أن يهاجم اليهود بين الوقت والآخر.

يهود أوروبا وإلى زمن غير بعيد كانوا يعانون من عنصرية الأوروبيين المسيحيين وخصوصا الكاثوليك منهم، هؤلاء لم يكونوا يروا في اليهود عالة على المجتمع المسيحي فقط وإنما نجاسة يجب إزاحتها، خصوصا وأن الإعتقاد المسيحي العام آنذاك كان يجرم اليهود في مسألة قتل المسيح والتآمر عليه (يشاع أن البابا الأسبق يوحنا بولس الثاني قد برأ اليهود من هذه التهمة!)، وعلى سبيل المثال لم تكن المذابح الأوروبية ضد اليهود في الفترة 1348 -1350 في كامل أوروبا وبالأخص في النمسا إلا انعكاسا لهذه العنصرية، ولكن ومنذ بداية الإصلاحات الدينية في أوروبا في القرن السادس عشر وظهور البروتستانتية على يد الألماني مارتن لوثر فقد أخذ اليهود يظهرون على الساحة من خلال لعب دور في تلك الإصلاحات، وهكذا ظهر في إطار البروتستانتية ما سمي فيما بعد بـ "المسيحية الصهيونية"، والذي مثلته عديد الكنائس البروتستانتية المنتشرة اليوم في كل مكان، وخصوصا في أمريكا، والتي اعتقدت بـ "فوقية اليهود وأحقيتهم في أرضهم المباركة في فلسطين"، ورغم فترات الإضطهاد الديني الكاثوليكي لها في أوروبا إلا أنها لعبت ومازالت تلعب دورا مهما في خدمة اليهود.

ورغم أن اليهود قد شرعوا في قطف ثمار جهودهم منذ الثورة الفرنسية "اليهودية" كما وصفها البعض، إلا أن "اليهودوفوبيا" كانت مازالت منتشرة بشكل رهيب، وهي ما أدى في النهاية إلى "الهولوكوست" الذي طال اليهود فيما بعد، ولم يكن مخطئا أبدا اليهودي الروسي ليو بنسكر Leo Pinsker 1821 -1891 لما قال ومنذ نهاية القرن التاسع عشر أن "اليهودوفوبيا Judeophobia أو الهلع المرضي من اليهود شذوذ سيكولوجي، ولأنه شذوذ سيكولوجي فإنه موروث، ولكونه داء انتقلت عدواه خلال ألفي سنة، فإنه غير قابل للشفاء" [76]، وهكذا وفقط بعد الحرب العالمية الثانية استطاع اليهود أن يتحرروا تقريبا من عبوديتهم التي كانوا فيها بعد أن اندمجوا في المجتمع الأوروبي، والغربي عموما، وتحلوا ظاهريا بقيمه وأفكاره.

لم يعد اليهودي اليوم ذاك الشخص الذي لا هدف له سوى عدم الإختلاط بالآخرين والعيش في عزلة الغيطوهات المقيتة وسط أغلبية من المسيحيين المتزمتين، لقد عرف أن "الإندماج الخلاق" هو السبيل الوحيد الذي يخلق له السيطرة والقوة، وهكذا فقد صرنا نرى في أوروبا اليوم كيف أن رئيس فرنسا هو يهودي، وكيف أن مثلا رئيس الوزراء الأسبق لتلك البلاد اليساري الإشتراكي ليونيل جوسبان لم يجد حرجا في فيفري 2002 في وصف مقاومة "حزب الله" للعدوان الإسرائيلي بالأعمال الإرهابية (رغم أن الحكومة الفرنسية نفسها لم تصفها هكذا) فقط حتى يكسب تعاطف اللوبي اليهودي الصهيوني المتنفذ في فرنسا، فعدا أحزاب اليسار التي يحدد هذا اللوبي كل سياساتها تقريبا وخصوصا فيما يخص قضايا إسرائيل والهولوكست ومعاداة السامية، فإنه يتحكم أيضا في كل مجالات الثقافة التي هي في فرنسا تتبع تقليديا لليسار، وبالتالي لمفكريه وفلاسفته وسياسييه، كما يتحكم أيضا في ملكية أهم وسائل الإعلام وفي توجهات الأوساط الأكاديمية، وبالتأكيد في كثير من مؤسسات الدولة.

ولكن الزمان غير الزمان، والناس غير الناس، والدين غير الدين، والتاريخ غير التاريخ، ولهذا فلا يمكننا أبدا أن نقول بأنه وكما "اندمج" اليهود في المجتمع الأوروبي يستطيع المسلمون أن يندمجوا أيضا.

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية وصف الرئيس الإيطالي سلفيو برلسكوني الحضارة الإسلامية صراحة بالتدني والإنحطاط، وهذا أمر اعتبره البعض لا حدث بما أنه صادر من شخص يعرف الجميع في العالم أي أخلاق لديه، ولكن بيل كلينتون كان أكثر صراحة من الجميع لما قال "أن العالم يتجه من معاداة السامية إلى معاداة الإسلام"، غير أنه لم يُجد ربما استخدام المصطلحات، إلا إذا كان يعتبر أن الغرب هو العالم في حد ذاته، وإذا كان الغرب يعادي الإسلام فهذا لا يعني أن العالم كله يعاديه، كما أن الواقع يقول أن الغرب هو الذي محل كره جميع الشعوب عبر العالم لأنه وحده فقط من أقام المجازر وأباد الناس والثقافات في كل مكان.. فليس لدى حضارة أوروبا أبدا ما تدافع به عن نفسها -يقول الشاعر المارتينيكي الشهير إيمي سيزار Aimé Césaire - حين تمثل في قفص الاتهام أمام "العقل" أو "الضمير"، هي

حضارة لا تجد ملجأها إلا في النفاق الذي يزداد مقته كلما بان عجزه وتضاءل نجاحه في مواصلة خداع الآخرين، لا مجال للدفاع عن أوروبا، أخلاقيا وروحيا لا مجال للدفاع عنها [77].

اليهود أقاموا الدنيا ولم يقعدوها بسبب تصريح رئيس "حزب الإئتلاف من أجل مستقبل النمسا" المتطرف -المنشق عن "حزب الحرية" الأكثر تطرفا منذ العام 2005 - النمساوي يورغ هايدر الذي اشتموا فيه رائحة عنصرية ضدهم لدرجة أنهم أجبروا الحكومة النمساوية على إلغاء نتائج الإنتخابات التي فاز فيها هذا الحزب عام 1999 بحجة أنه يحمل أفكارا عنصرية (أوروبا كلها آنذاك قاطعت النمسا ولعدة شهور)، وتم فيما بعد إقصاؤه نهائيا من الحياة السياسية إلى غاية وفاته الغامضة عام 2008، رغم أن ما أعرب عنه هايدر فيما يخص اليهود لا يقارن بتاتا مع ما يمارسه هانس كرستيان شتراخا زعيم "حزب الأحرار" ضد المسلمين على أرض الواقع، في النمسا وخارج النمسا.

ونفس الشيء حدث للمؤرخ البريطاني ديفيد ايرفينغ صاحب كتاب "حرب هتلر" 1977 الذي حكمت عليه محكمة نمساوية بالسجن لمدة ثلاث سنوات بسبب موقفه من المحرقة اليهودية، وقد تعاونت بريطانيا مع النمسا في إصدار هذا الحكم على أساس القانون الأوروبي الموحد القاضي بتعقب وملاحقة كل كاتب أو مؤلف يشكك في المحرقة أو يدعو إلى مراجعة التاريخ بهذا الخصوص، وقد صدرت سابقا أحكام في حق ايرفينغ في كل من بريطانيا وألمانيا، ومنع من الإقامة في زيلندا الجديدة.

ولم يكن الكاتب السويسري اللاجيء في موسكو يورغان غراف أحسن منهما بحيث حكمت عليه محكمة سويسرية بالسجن لمدة سنتين بسبب مؤلفاته عن المحرقة اليهودية، هذا الكاتب اتهم لأكثر من مرة من قبل الحكومات الغربية بمعاداة السامية، وفر في الأخير بعد صدور حكم سجنه من قبل المحكمة السويسرية إلى روسيا وحصل هناك على اللجوء السياسي.

وفي ماي 2006 أثار رسم كاريكاتوري إيطالي يقارن بين أوضاع الفلسطينيين المعيشية بالأوضاع في معسكرات النازية السابقة غضب إسرائيل واعتراضات في الوسط السياسي في إيطاليا نفسها، وكان الرسم قد نشر في صحيفة "ليبيراتزيوني"

التابعة للحزب الشيوعي الإيطالي، وقال السفير الإسرائيلي أن الرسم يهين ذكرى المحرقة اليهودية وضحاياها مطالبا باعتذار رسمي من الصحيفة، وكان الرسم الكاريكاتوري قد أثار أيضا أزمة بين الحزب الشيوعي والحزب اليساري الديمقراطي وهما من أقطاب اليسار الإيطالي الذي تمتع آنذاك بأغلبية في البرلمان.

وفي فرنسا تسبب تصريح لرجل الموضة البريطاني الشهير جون غاليانو قال فيه وهو خارج ثملا من إحدى البارات أنه يحب هتلر تسبب في طرده نهائيا من دار الأزياء الشهيرة كرستيان ديور، ومقاطعته إعلاميا إلى اليوم.

أما القومي الأمريكي الأبيض الجمهوري ديفيد ديوك David Duke مرشح الرئاسيات الأمريكية الأسبق والعضو السابق في مجلس النواب الأمريكي عن ولاية لويزيانا –وهو أيضا عضو سابق في منظمة "كو كلوكس كلان" الإجرامية - والذي دائما ما كان يقول أن "على اليهود أن يذهبوا إلى مزبلة التاريخ!" وأن "المحرقة كلام فارغ!" فقد نُفي بشكل كلي تقريبا من الحياة السياسية والفكرية الأمريكية، إذ فشل في الترشح لمجلس الشيوخ في ولاية لويزيانا ومجلس الشيوخ الأمريكي ومجلس النواب الأمريكي وفشل أيضا في الترشح كحاكم لولاية لويزيانا.

ومازال اليهود إلى اليوم يعيقون أي محاولة تطويب للبابا بيوس الثاني عشر من قبل الفاتيكان، وكانت تنظيمات يهودية عديدة وكذا إسرائيل قد اتهمت هذا البابا بالتزام الصمت إزاء اضطهاد اليهود إبان الحرب العالمية الثانية، وقد حاولت البابوية منذ العام 1967 تطويبه لكنها فشلت أمام الضغط اليهودي الكبير.

اليهود في الحقيقة أقوى بكثير من أن يتعرض لهم الفاتيكان أو أي كاتب غربي، ولو كان بوزن فوريسون وبول فندلي، ومازال روجي غارودي إلى اليوم ملاحقا من قبل القضاء الفرنسي بسبب دعواته لمراجعة التاريخ ووضع حد لـ "تحكم اللوبي الصهيوني في تاريخ أوروبا المعاصر والغرب".

الغرب اليوم يدرك هذا جيدا، ولكنه لا يهتم ما دام له عدو آخر أضعف ويظنه أخطر وهو الإسلام، ومادام أيضا أنه لا يستطيع فعل شيء، حتى أنه اليوم ظهرت موضة جديدة في وصف حضارة الغرب التي ما إن يتم نسبها إلى المسيحية حتى يلصقون معها اليهودية، والكل يفعل ذلك ليس فقط لينالوا رضى اللوبي اليهودي المتنفذ في كل

إدارة وفي كل مؤسسة وإنما أيضا ليتفادوا غضبه وسخطه، يقول غيرت فيلدرز "إن ثقافتنا التي قامت على أسس المسيحية واليهودية والإنسانية لا تتناسب مع الثقافة الإسلامية المتخلفة!".

في عام 1995، صدر كتاب "إليوت، اللاسامية والشهرة الأدبية" لمؤلفه أنتوني جوليان، والذي اتهم فيه صراحة الشاعر الشهير إليوت باللاسامية، مدعيا أن هذه الأخيرة لعبت دورا مهما في إنتاجه الأدبي، إذ كانت تشكل على حسبه، الإتجاه النقدي في شعره ونثره، هذا الكتاب حقق شهرة أدبية ورواجا منقطع النظير.

اليوم هدف اليمين الأول في أوروبا هو الإسلام دون شك، وسياساته الحالية قائمة بدرجة أولى على تشويهه أكثر، وتأليب المجتمع الغربي والعالمي عليه، غير أن تعايش المهاجرين المسلمين السلبي يزيد الأمور تعقيدا في غالب الأحيان، ففي بريطانيا مثلا، وفي تقرير لوزارة الداخلية أعده جون وودز John Woods عام 1995 حول "الجرائم العرقية" جات خلاصته كما يلي "إذا كانت الأقليات الوطنية تشكل أقل من 6٪ من سكان المملكة المتحدة، فإنهم يرتكبون 238 ألف جريمة عرقية في العام، في حين أن البيض الذين يشكلون 94٪ من عدد السكان لا يرتكبون إلا 143 ألف من هذه الجرائم سنويا، ومنه فإننا نجد أن الأقليات الوطنية ترتكب الجرائم العرقية خمسة وعشرون مرة أكبر من التي يرتكبها البيض"[78].

ولكن هذا لا ينف مطلقا ما للعنصرية الممارسة اتجاههم من دور في هذا، وفي آخر تقرير أعدته لجنة المساواة وحقوق الإنسان البريطانية، ظهر أن المسلمين يتعرضون للعنصرية في البلاد، حيث أن لديهم أقل معدل توظيف مقارنة بالجماعات الأخرى (الهنود والصينيين وغيرهم وحتى السود)، وهم أيضا يتلقون أدنى الأجور.

وحذر التقرير من أن "عدم المساواة قد يزيد في ظل اقتصاد البلاد الهش"، وقال التقرير أيضا أن "احتمالات دخول شخص أسود -يعني غير أبيض، مسيحي كان أو مسلم - السجن في إنجلترا وويلز تزيد خمس مرات عن الإحتمالات بالنسبة لشخص أبيض"[79].

وتهميش المسلمين في أوروبا الغربية لا يمكن تبريره فقط بكون هؤلاء من "الأجانب" أو للإرتفاع الكبير في البطالة وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي، والدليل

أن نفس التهميش والعنصرية مطبقان في الجزء الشرقي الفقير من القارة، رغم أن مسلميه أصليون، وفي البلقان مثلا أين يعيش المسلمون في منطقة التراس Thrace الإستراتيجية التي تجمع بين تركيا واليونان وبلغاريا ومقدونيا، هناك مثلا نجد أن المسلمين في بلغاريا وهم في أغلبهم أتراك، وبدرجة أقل غجر وأيضا بوماك (ناطقين بلهجة سلافية بلغارية)، وأين يشكلون من 8 إلى 10٪ من السكان حسب الإحصاءات الرسمية البلغارية وأكثر بكثير حسب إحصاءات أخرى خارجية نجد أنهم لا يشكلون في مجملهم إلا جالية زراعية ريفية، بل إن كثيرا من الغجر مثلا يعيشون في ڤيتوهات حقيقية كـ "ڤيتو ستوليبينيفو" الشهير في مدينة بلوفديف جنوب البلاد، وأما في اليونان أين يبلغ تعدادهم حسب الإحصاءات الرسمية اليونانية أكثر من 120 ألف وهم في أغلبهم أتراك، وأيضا غجر وبوماك، نجد أنهم يعيشون أيضا في أغلبهم خارج المدن، كما أن نسبة التعليم منخفضة جدا بينهم[80].

والعنصرية ضد المسلمين في هذه المنطقة الأورثودوكسية الفقيرة من أوروبا متجدرة عموما منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية، فليس لها علاقة مباشرة بالتدهور الإقتصادي الذي تعيشه هذه الدويلات منذ ما قبل استقلالها عن هذه الإمبراطورية، وقد تقوت خصوصا منذ الستينات من القرن الماضي أين برزت القوميات سواء الوطنية في هذه البلدان أو التركية التي لدى هؤلاء الأتراك.

بعض المسلمين يساهمون في ترسيخ هذه النظرة بوعي أو من دون وعي، لقد استغل العديد من العرب والمسلمين جو الحرية السائد في الغرب وغياب القمع الذي ألفوه في مجتمعاتهم الأصلية فقدموا صورا قبيحة عن المسلمين ككل، بعضهم نشاهدهم بلحاهم الكثة وأشكالهم المخيفة أحيانا وهم يجاهرون أمام الملأ بآرائهم المتطرفة (تستغلهم السلطات الأوروبية إعلاميا وعمدا، فهم بالنسبة لها أصدق دليل يقدم للعالم على كون الإسلام دين إرهاب وعنف)، وبعضهم الآخر لا يجد حرجا في الصلاة في شوارع عمومية وساحات في مشاهد لا تخلو من تهييج لمشاعر الأوروبيين سكان البلاد الأصليين، وآخرون لا يستحون من الدفاع عن أمور ممنوعة حتى في بلدانهم الأصلية.

ففي تركيا مثلا مازال إلى اليوم منع المحجبات من دخول بعض الجامعات ساري المفعول على الرغم من أن القانون الصادر منذ انقلاب عام 1980 (ميثاق التعليم العالي" أو القانون 2547 الذي تم سنه في نوفمبر 1981 منع ارتداء الخمار الذي يغطي الشعر والرقبة في أروقة وأقسام معاهد وجامعات التعليم العالي، المدارس، المستشفيات وغيرها، وقد تم التأكيد عليه في أفريل 1991، وهو ما أدى ببعض النساء التركيات إلى اللجوء إلى العدالة الأوروبية) قد أبطلته حكومة أوردوغان، وفي كوسوفو القريبة يمنع على المحجبات دخول المدارس الحكومية قانونا، وأما في مصر فكانت المنقبات تطردن في كل مرة من على أبواب جامعاتهن، ويتم حتى إهانتهن وضربهن، وأما في الجزائر فقد أعلن وزير داخلية سابق، هذا الوزير الذي كان يندد في كل مرة بالإسلاموفوبيا "المتفشية" في أوروبا (يقصد عنصرية الفرنسيين وإهاناتهم التي لا تنتهي بحق الجزائريين في فرنسا) أعلن عن إلزامية أن يكون جواز السفر البيومتري بدون لحية للرجال وعاري الرأس بالنسبة للنساء! وبعيدا عن الجزائر فإننا نجد أن سلطنة عُمان مثلا قد منعت استخدام مكبرات الصوت الخارجية لرفع الآذان، وفي بلدان كتونس وسوريا كانت المحجبات حتى لا أقول المتجلببات تلاقين رفضا كليا في الجامعات وخارجها.. أوليس هذا تعديا على حقوق الإنسان، أوليس هذا إجراما بحق ممارسة العقيدة، أوليست هذه إسلاموفوبيا، أم أن "إسلاموفوبياهم" على غير "إسلاموفوبيانا"، وإن جاء عداء الإسلام من الأوروبيين فهذا أمر مفهوم، لأن رفضهم للإسلام منطقي، ولكن ما لا يمكن فهمه هو عداء الإسلام في بلاده.

في فرنسا، وفي أوروبا عموما، تُضخم حقيقة مثل هذه المواضيع بما فيها الإسلاموفوبيا لأنها وقبل أن تكون مضايقات على حرية ممارسة العبادة، هي بالنسبة لكثير من المهاجرين المسلمين طريقة لإثبات الهوية - باسم الدين - وسط مجتمعاتهم المسيحية التي رفضتهم من أول يوم.

العرب اليوم، والمسلمون ككل، متعصبون لدينهم فقط في أوروبا، ولكنها عصبية يمكن تفهمها، وحتى الإشفاق عليها، فهي فقط ما تبقى لهم ليثبتوا بها ذواتهم بعد أن اختفت هذه الذوات من الميادين التي تصنع الفارق بينهم وبين الأوروبيين،

كالعلوم والصناعة والفكر واحترام الإنسان كإنسان وغيرها من المبادئ والقيم.. ولن نستغرب يوما ينادون فيه بتطبيق الشريعة في باريس.

الإمام الشافعي وكما يقول جلول صديقي - مدير معهد الغزالي بالمسجد الكبير بباريس - غير ثلث فقهه لمجرد أنه انتقل من منطقة الشام إلى القاهرة بمصر، انطلاقا من القاعدة الفقهية لابن مالك التي تقول "أن الوسائل لها حكم المقاصد" [81]، وأما الماوردي -يقول مراد هوفمان - فقد أيد الرأي القائل بأن المسلمين المقيمين في بلد غير إسلامي يتبعون قوانين البلد المضيف [82]، فما بال مهاجرينا إذا يزايدون في مطالبهم دون أدنى فهم للمجتمعات التي استقبلتهم وآوتهم، وهي مجتمعات بعضها لا يعترف حتى بالمسيحية كما هو الحال في فرنسا.

إن النظر إلى الأمور يجب أن يكون دائما من زواياه المختلفة والمنطقية، فما هو حق لنا كافتتاح مطاعم سريعة تبيع اللحم الحلال للمسلمين هو بالنسبة لغير المسلمين تمييز ضدهم، وأنا لا أقول هنا أن افتتاح هكذا مطاعم لا يجوز، ولكن ما أريد أن أقوله أن أوروبا ليست بأرض إسلام، وأن الإسلام عنصر دخيل بالنسبة للأوروبيين الغربيين لا أكثر، ولربما يلزم حقيقة وجود فقه خاص بمسلمي الديار المسيحية.

أن يصبح الإنسان عضوا جديدا في مجتمع ما فهذا ليس بالأمر السهل، لأن عليه أن يضحي بالكثير، وإلا صار معزولا، أو حتى عدوا، ونحن هنا لا نتكلم عن العضوية كاملة بالنسبة لمسلم يعيش في مجتمع أوروبي لأنها مستحيلة، وإنما المقصود هنا أكبر قدر من الإنسجام.

وبالعودة إلى العنصرية الممارسة ضد المسلمين في الغرب، يعرف أولبورت Allport التعصب -السلبي منه - بأنه "التفكير السيء عن الآخرين دون وجود دلائل كافية"، أما ماردن Marden وماير Meyer فيعرفانه على أنه "اتجاه يتسم بعدم التفضيل ضد جماعة معينة يحط من قدرها وقدر كل أعضائها".

وتصنف النظريات التي تفسر الإتجاهات التعصبية باعتبارها سلوكات سيكولوجية أو لنقل النظريات التي تفسر نشأة وارتقاء التعصب في أربع فئات كبرى هي:

نظريات الصراع بين الجماعات - وهي نظريات تركز اهتمامها على معرفة وفحص متى وكيف تنشأ الإتجاهات التعصبية في مجتمع معين، أو ثقافة معينة، أو جماعة معينة، نتيجة أشكال الصراع المختلفة التي تنتج من تفاعل هذه الجماعات، وهو منحى أقرب إلى المنحى الثقافي الإجتماعي، ينصب الإهتمام الأساسي فيه على الجماعات المتصارعة وليس على الفرد، فهي تؤكد على أهمية عوامل البيئة الثقافية.

النظريات المعرفية – وهي النظريات التي تعطي وزنا أساسيا لل "العمليات المعرفية" التي تحدث لدى الأفراد في نشأة الإتجاهات التعصبية ونموها وإن اختلفت طبيعة هذه العمليات وديناميانها من نظرية إلى أخرى، ويمكن تصور منحنيين رئيسيين يعبران عن هذه الفئة من النظريات هما: نظريات السلوك بين الجماعات، ونظرية أنساق المعتقدات.

نظريات التعلم – وهي من أكثر النظريات قبولا في علم النفس الإجتماعي، وهي تعالج التعصب على أساس أنه اتجاه يتم تعلمه واكتسابه بالطريقة نفسها التي تكتسب بها سائر الإتجاهات والقيم النفسية الإجتماعية، حيث يتم تناقله بين الأشخاص كجزء من المحصلة الكبرى لمعايير الثقافة.

والنظريات الدينامية النفسية (التحليلية النفسية) – وفيها يفسر التعصب عبر عدة نظريات، ولكن هناك نظريتين فقط جلبتا الإهتمام الكبير رغم نقائصهما وحظيتا بشهرة كبيرة من وجهة نظر علم النفس الإجتماعي، فأولهما هي "نظرية الشخصية التسلطية"، وينظر باحثوها إلى التعصب على أنه اضطراب في الشخصية يماثل تماما مختلف المخاوف المرضية Phobia، أو الحاجات العصابية للموافقة (الإستحسان)، والإتجاهات التعصبية بحسبهم تنشأ وتنمو من جملة سمات الشخصية التسلطية التي تنمو كالآتي: التمسك الصارم بالقيم المتفقة مع التقاليد الإجتماعية السائدة والسلوك النمطي، والعقاب القاسي للمنحرفين عنه. الحاجة المبالغ فيها للخضوع للسلطة القومية والتوحد معها. تقييد الحرية الإنفعالية. القوة والغلظة. العداوة العامة. الإسقاط. الإيمان بالروحانيات والخرافات. الميل للتهكم والتدمير. والإهتمام المفرط بالجنس. أما النظرية الثانية فهي "نظرية الإحباط – العدوان (كبش الفداء)"،

وتقول هذه النظرية أن الإحباط يسبب العدوان، وأن جماعات الأقليات ينظر إليها دائما على أنها مناسبة لإزاحة العدوان، وبالتالي تعد "كبش فداء" لإحباطات الأغلبية[83].

وكل هذه الإتجاهات يمكن أن نسقط عليها الحالة الأوروبية في إشكالية العلاقة القائمة بين المجتمع الأوروبي المستضيف ومجتمع المهاجرين، وربما أيضا في اتجاهها العكسي، أي في علاقة مجتمع المهاجرين بمجتمعهم المستضيف، وإن كانت غير ذي تأثير مقارنة بالأولى.

والإتجاهات العصبية بين الجماعات تكون إما سلبية أو إيجابية، ولكن السلبية منها هي التي لها كل الأهمية، لما يترتب عليها من آثار سلبية أيضا على جوانب عديدة تشمل النواحي الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في سائر المجتمعات الإنسانية. وتنعكس هذه الآثار السلبية على هذه المجتمعات في عمومها، مثلما تعود على الأفراد تماما، وهناك العديد من المجتمعات التي عانت ومازالت تعاني من ذلك، وهي غير قادرة على مواجهة هذه المشكلة، أي أنه إذا وصل التعصب إلى درجة معينة من الحدة فسيصبح عاملا من عوامل تقويض وحدة المجتمع، وينم عن اضطراب في ميزان الصحة النفسية الإجتماعية مما يفسد المجتمع ويهدد كيانه.

ولأن التركيز الأساسي كان في الإتجاهات التعصبية السلبية، فقد عالج التراث السيكولوجي الغربي التعصب على أنه اتجاه عدائي نحو الأقليات العنصرية (العرقية) Racial Minorities، وهو ما يعرف بالإتجاهات التعصبية العنصرية، وهو أكثر أشكال التعصب التي نالت اهتماما نظريا وواقعيا[84].

إن على العضو الجديد أن يقدم التنازلات، فمنطقيا ليس المجتمع المضيف من عليه تقديمها، يقول الحاكم موريس في خطاب اقتبسه -المتعصب - مديسون غرانت Madison Grant فيما تعلق آنذاك بالتحضير للدستور "لكل مجتمع، من الأمة العظيمة، إلى نادي المحترمين (الجنتلمان)، هناك قواعد تحدد شروط قبول أعضاء جدد" [85].

إن الأتراك في فرنسا وكما في غيرها من البلدان الأوروبية قلما نجدهم يزايدون في حقوقهم الدينية، ليس لأن حريتهم الدينية مقموعة في بلادهم الأصلية تركيا كما يريد أن يراها البعض، بل لأنهم عقلانيون في مطالبهم.

على المغاربيين بوجه خاص أن ينظروا للأمور من زاوية تركية، وأن يطالبوا بحقوقهم في إطار مجتمعهم المسيحي الذي احتضنهم، وأن يتفهموا مبدئيا رفض فرنسا لهم، فليس سهلا تقبل ملايين من المهاجرين وحتى وإن خدموها بإخلاص فكيف إذا كانوا من المسلمين، وفرنسا ليست الجزائر في نهاية المطاف أو المغرب أو تونس، كما أن عليهم أن يقدروا الحرية التي هم يعيشون في ظلها لأنها كنز لم يجدوه في بلدانهم الأصلية أين التخلف والفقر والقمع والإستعباد.

كثيرون هم من يدينون تدنيس مقابر المسلمين في أوروبا وهذا أمر طبيعي، ولكن ليس عليهم أن ينسوا أن مقابر المسيحيين في بلداننا مخربة بأبشع الصور، وكثيرون هم من ينتقدون التمييز الذي يمس المحجبات وهذا من حقهم أيضا ولكن ليس عليهم أن ينسوا بأن أكبر القمع بحق هؤلاء وغيرهن هو ذاك الذي في بعض البلدان الإسلامية، وكثيرون هم أيضا من ينتقدون كتاب الغرب إذا ما تهجموا على الإسلام والمسلمين وهذا من حقهم أيضا ولكن ليس عليهم في نفس الوقت أن ينسوا بأن بعض كتابهم قد تعدوا أنفسهم على الإسلام، وكثيرون هم أيضا من انتقدوا الكاريكاتورات الدانماركية المسيئة للرسول الكريم ولكنهم لم يقولوا شيئا لما قام الأمريكيون بالتنكيل بالقرآن في معتقلات ڤوانتانامو أو لما قامت السلطات الصينية بإحراق المصاحف علنا أيام انتفاضة الأويغور المسلمين.

قليل من المفكرين المسلمين السابقين ممن وصفوا بأنهم أرادوا "إحياء الإسلام بمنظوره التقليدي" اشتهروا في الغرب زيادة طبعا على تأثيرهم الكبير في مجتمعاتهم الإسلامية، ومن أبرزهم نذكر مثلا الإيراني الأصل جمال الدين الأفغاني، محمد عبدو المصري التركماني الأصل، بالإضافة إلى الباكستاني محمد إقبال، السوري العثماني محمد رشيد رضا، اللبناني الدرزي الأصلي الأمير شكيب أرسلان، وفيما بعد المصري حسن البنا، وربما أيضا التركي فتح الله جولن، البوسني علي عزت بيغوفيتش، الهندوستاني فضل الرحمان مليك.. وبضعة آخرين.

اليوم، الكتاب المسلمون في الغرب وعلى كثرتهم لم يستطيعوا تحسين نظرة المجتمع الغربي إلى الإسلام، ورغم أن كثيرين كتبوا في هذا المجال، ورغم أن كثيرين منهم اشتهروا أيضا – ربما لأنهم يكتبون وفقا للنظرة الغربية للأمور - إلا أن

تأثير كثير منهم لا يعدوا عن محاربة الإسلام في جوهره أو على الأقل مجابهة الفكر الذي يدعونه هم بالراديكالي، ولهذا فالغرب عادة ما يثمن أعمالهم دون غيرهم.

وآخرون يُفضلون عمدا في اللقاءات والمنتديات والمؤتمرات (فطيمة مرنيسي، مالك شبل، عبد الوهاب مداب، رشيد بنزين، مصطفى الأشرف، عبد المجيد شرفي.. وغيرهم في فرنسا) لأجل استغلالهم في إيجاد "إسلام فرنسي" islam de France، "إسلام تابع" islam gallican كما وصفه كثيرون ومنهم الكاتب الفرنسي كزافيي ترنسين Xavier Ternisien [86]، أو يوظفون في النقاشات الدائرة على محطات التلفزيون لاستغلالهم أيضا في رسم صورة "قد تكون مشوهة" عن الإسلام وقد تكون "معصرنة" أو لنقل "مؤوربة" كما يُفعل مثلا بطارق رمضان – حفيد حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين المصرية– في سويسرا وبريطانيا وفي غيرهما من البلدان الأوروبية❖❖❖❖❖❖❖❖، إلا أن منهجهم لا يسعفهم حتى لتقديم هذه الصورة لأنهم يقدمون في معظم الأحيان صورا بعيدة عن حقيقة الإسلام في بلدانهم الأصلية، وحتى عن حقيقته في أوروبا نفسها.

استغلال مثل هؤلاء الأشخاص امتد ليشمل حتى أناسا من خارج القارة، كما فعل وزير الداخلية الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي لما استغل الطنطاوي شيخ الأزهر الراحل ليدعم موقفه في محاربته للحجاب، طبعا ليدعم موقفه قبل كل شيء أمام الأوروبيين والعالم ككل وليس أمام المسلمين، وهذا لأنه في واقع الأمر ما عاد للأزهر وشيوخه تلك المصداقية في العالم الإسلامي.

ونفس الشيء فعل بيوسف القرضاوي الذي يصور حاليا في الغرب بأنه "المفتي الأكبر للمسلمين" رغم كثير من فتاواه الشاذة وتصرفاته غير المقبولة وسعيه الواضح نحو المكاسب السياسية والإدارية والشهرة الإعلامية، وكل هذه الأمور جعلت مصداقيته اليوم على المحك.

ولا يختلف هنا الأمر مثلا مع رئيس تحرير صحيفة القدس العربي الصحفي عبد الباري عطوان وهو كما هو معروف من بقايا القوميين العرب، والذي يستضاف في عديد المحطات الغربية، رغم أنه كان من أكبر المساندين لنظام الدكتاتور المجرم

صدام حسين، كما أنه كان ومازال مناصرا وفيا لأكبر إرهابيي العصر المفترضين أسامة بن لادن وجماعته.

ليس سهلا الكتابة فيما يخص أمور الإسلام في الغرب، وفي فرنسا بشكل خاص، ومفكر بحجم محمد أركون الذي اجتهد سنوات طوال فيما سماه هو "نقد العقل الإسلامي"، والذي كان يمثل لدى كثيرين رأس الحداثيين هناك لاعتماده على المنهج العلمي الغربي والنقد الراديكالي لكل ما يتعلق بالدين، صار فجأة في خانة التيار المتزمت والإسلام الأصولي المتطرف فقط لمقالة كتبها في "اللوموند" في 15 مارس 1989 حول قضية سلمان رشدي، فالكل إذا من المسلمين متهم هناك بمن فيهم المثقفون، وخطأ واحد خارج "المسموح به" سيجلب اللعنة بالتأكيد، ولكن مقالة صغيرة أيضا قد تجلب رضا هؤلاء، فإدوارد سعيد المسيحي ما كان ليعرف انطلاقته الكبرى لولا أنه وصف الفيلسوف الفرنسي المسلم روجي غارودي بـ "المنحط" فقط لأنه أنكر "الهولوكست".

بعض المفكرين يتم تجاهلهم عمدا في الغرب كالتركي الراحل نجم الدين أربكان، وهو الوحيد ربما بين جميع مفكري العالم الإسلامي ممن تجاوزوا مرحلة التنظير إلى التطبيق، وبعض المفكرين يتم قبولهم لحد الآن بقبول حسن، كالإيراني سيد حسين نصر الذي يعيش في أمريكا.. ولكن بعض هؤلاء قد عظمهم الغرب إلى أبعد حد كالبريطاني من أصل هندي سلمان رشدي الذي كرمته الملكة إليزابيت بـ "وسام فارس" بعد أن لجأ إلى بريطانيا والذي بات كتابه "آيات شيطانية" The Satanic Verses المرجع الأول لليمين في أوروبا، هناك لا يجد هذا اليمين حرجا في اتهام الإسلام بما ليس فيه انطلاقا من هذا الكتاب الذي كتبه "مسلم"، فأصبحت الحجة بذلك قوية سواء لإقناع الشعوب الغربية بخطورة الإسلام كثقافة وفكر أو لصدها والإنتلجنسيا على وجه الخصوص من اعتناق هذا الدين وهي الظاهرة التي باتت تؤرق اليمين وبشدة (هناك شخصيات غربية مرموقة في مجال الفكر والفن اعتنقت الدين الإسلامي ونذكر منها ليوبولد فايس "محمد أسد"، يوسف إسلام "كات ستيفنس"، إيفا ميروفيتش، روجيه غارودي، إيتيان دينيه، مراد هوفمان، عبد الكريم جرمانوس..).

لم يكن رشدي إلا واحدا من عشرات الكتاب المسلمين في الغرب من الذين نالوا من الإسلام، فجاءت بعده تسليمة نسرين Taslima Nasrin البنغالية وروايتها "العار" فتم إهدار دمها كما تم إهدار دمه، ولكنها كانت قد سافرت إلى السويد التي أحسنت تكريمها، تماما كما سافر هو إلى بريطانيا وأحسن تكريمه، وأما في هولندا فأقدمت الصومالية الأصل الملحدة على ما يقال -ارتدت عن الإسلام - أيان حيرسي علي Ayaan Hirsi Ali على نشر عملها الروائي "الخضوع" Submission والذي نالت فيه من الإسلام الذي على رأيها "يظلم المرأة"، فتم إخراجه إلى فيلم ليقضي مخرجه فان كوخ موتا على يد شاب مغربي مهاجر (تعيش اليوم تحت الحراسة الدائمة، ولكنها صارت عضوا في معهد البحث وصنع السياسة الأمريكي الشهير American Enterprise Institute)، ودائما في هولندا فقد برز إسم "الملحد" من أصل إيراني أفشين إليان Afshin Ellian وهو أستاذ قانون وفلسفة في جامعة ليدن همه الأكبر محاربة ما سماه هو "الإسلام السياسي"، وقد وصف "الإسلاموفوبيا" و"العنصرية" بأنهما خطر على حرية التعبير، وفي ألمانيا برز منذ التسعينات إسم أستاذ العلوم السياسية السوري الأصل بسام طيبي Bassam Tibi والذي صار أوروبيا أكثر من الأوروبيين فاتخذ منهجا له "تحذير أوروبا من تهديد الإسلام" الذي وصفه بأبشع النعوت، وفي كندا خارج أوروبا ولجلب الإنتباه قامت صحفية من أصل باكستاني تدّعي تدينها وتدعى رحيل رازا Raheel Raza قامت بقيادة صلاة جماعية علنية تجمع بين الجنسين، وكذلك فعلت الأمريكية من أصل إفريقي أمينة ودود، وفي أمريكا دائما برز إسم مريام نمازي Maryam Namazie الناشطة النسوية feminist الإيرانية الأصل والتي جعلت قضيتها الأولى محاربة ما تسميه وما يسميه الجميع في الغرب بـ "الإسلاموية"، وكذلك السورية الأصل وفاء سلطان Wafa Sultan التي دائما ما تصف الإسلام ورسوله بأبشع الأوصاف، وأما في فرنسا فلم تجد كاتبة جزائرية مغمورة وسيلة لجلب الإهتمام إلا بنشر رواية لها تحت عنوان "حياتي ضد القرآن"!

في مارس 2006 وفي خضم معركة الكاريكاتور بحق رسول الإسلام، قام إثنا عشر من الكتاب الأوروبيين وأكثرهم كانوا مسلمين في السابق -ربما مازالوا مسلمين! - وهم الصومالية الأصل أيان حرسي علي، الإيرانية الأصل شهلة شفيق

القاطنة في فرنسا، الفرنسية كارولين فورست، اليهودي الفرنسي برنار هنري ليفي، الهندية الأصل إرشاد منجي القاطنة في كندا، الإيراني الأصل القاطن في الدانمارك مهدي مظفري، الإيرانية الأصل مريام نمازي القاطنة في بريطانيا، البنغالية الأصل تسلمية نسرين، الهندي الأصل سلمان رشدي، المسيحي الماروني أنطوان صفير القاطن في فرنسا، الفرنسي فيليب فال، والباكستاني القاطن في أمريكا إبن ورّاق، قاموا بتوقيع بيان سمي ببيان "الإثنا عشر" MANIFESTE DES DOUZE جاء بعنوان "معا ضد الشمولية" "ENSEMBLE CONTRE LE NOUVEAU TOTALITARISME" ، حيث شيطنوا الإسلام وجعلوه دينا شريرا وعدوا للبشرية جمعاء، وقد جاء في مقدمته الذي نشرته أسبوعية "شارلي إبدو" Charlie Hebdo الفرنسية المعروفة بعدائها الشديد للإسلام ومن بعدها كثير من الإصدارات الأوروبية والعالمية أنه و"بعد الإنتصار على الفاشية ومن بعدها النازية والستالينية، يواجه العالم خطرا جديدا عالميا من النوع الشمولي هو الإسلاموية!" [87].

إن أوروبا تعيش على وقع الأزمات المتوالية، وعلى وقع حركية التاريخ، وعلى وقع نتائج العولمة، وعلى وقع العالم "المابعد كولونيالي"، ولكنها لا تريد أن ترى سببا في تقهقرها إلا في الإسلام.

إن الصراعات الإثنية والعرقية على رأي المؤرخ الأمريكي آرثر شليزينغر Arthur Schlesinger ستعوض دون شك صراع الأيديولوجيات لتكون أكبر مواضيع هذا الزمان [88]، وهكذا فإن أوروبا التي كثيرا ما ناصرت الحركات الإنفصالية عبر العالم تعاني هي بدورها من هذا الخطر التي تشهده أغلب دولها.

إن أوروبا بقدر ما توحدت ظاهريا يزداد الصدع في بنيتها الداخلية، ففي فرنسا مثلا نجد الباسكيين والكورسيكيين، وفي إيطاليا نجد الشمال الغني الذي يريد الإنفصال عن الجنوب المتخلف، بينما تريد البندقية انفصالا على شاكلة إمارة موناكو أو ليشتنشتاين، وفي إسبانيا إقليم كاتالونيا والباسك، وفي بريطانيا الإيرلنديين الكاثوليك، وفي ألمانيا إقليم بروسيا مهد الوحدة الألمانية.

"تاريخ البشرية هو في أكثره تاريخ اختلاط بين الشعوب -يقول آرثر شليزنغر - ولكن الهجرات الجماهيرية تنتج تناقضات جماهيرية، أما الخوف من الآخر فهو من ردود الأفعال الطبيعية عند البشر" [89].

إن العنصرية خاصية إنسانية تجب محاربتها، وهذا ما تقوم به مثلا "الشبكة الأوروبية لمكافحة العنصرية" European Network Against Racism (ENAR)، أو ما تقوم به إعلاميا في إنجلترا مجلة "سيرتشلايت" Searchlight البريطانية منذ العام 1975.

إن الكثير من المسلمين في أوروبا صاروا يعانون كثيرا من العلاقات السيئة التي صارت تربطهم بالمحيط العام المسيحي، هذا ما خلص إليه التقرير الجديد للمركز الأوروبي الخاص بالتحقيق في المظاهر العنصرية والكزينوفوبيا (EUMC) European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia في ديسمبر 2006 (يقع مقر هذا المركز في فيينا) وهو مركز يعنى بملاحقة كل التعديات ذات الطابع الإثني أو الديني في كل الدول الأوروبية.

وقد جاء في التقرير الأخير لهذا المركز أن المسلمين بشكل خاص عادة ما يعانون من مشاكل عديدة كالعنف ضدهم، التمييز الذي يتعرضون له في مكان العمل، السكن، العنصرية التي يتعرضون لها بسبب لباسهم، الإعتداءات المتكررة عليهم وعلى مساجدهم ومراكزهم الإسلامية، وعلى النساء المرتديات للباس "الشرعي"، هذا ودعى التقرير قادة الدول الأوروبية إلى الإسراع في اتخاذ إجراءات وسياسات ملائمة لدمج المسلمين أكثر في المجتمع الأوروبي [90].

الهجرة الكبيرة التي تعرفها أوروبا الغربية وخصوصا تلك الآتية من البلدان الإسلامية أين الثقافة مختلفة كليا كان لابد ان يكون ضدها رد فعل من قبل السكان الأصليين، خصوصا في ظل العقم الذي تعيشه مجتمعاتها، ولكن رد الفعل هذا كان دائما مصحوبا بالعنصرية، وإذا كانت الجرائم المرتبطة بهذه الأخيرة لم تكن -لقلتها ربما -تثير كل ذاك الإهتمام في فترة ما قبل 11 سبتمبر (طعن طفل مسلم في النرويج عام 1991، إحراق المركز الإسلامي بميونخ عام 1994، قتل

الإسبانية المسلمة ماريا ألاسترا على يد متطرف إسباني عام 1998..) فإنها بعد هذا التاريخ صارت في إطار العادة.

وفي روسيا مثلا البلاد التي تضم عشرات القوميات المسلمة (تاريخيا يمثل الإسلامَ فيها التاتار) والتي لا تنتمي حتى لأوروبا الغربية وأين أغلب المسلمين هم من المواطنين أهل البلاد الأصليين ينظر إلى الهجرة التي تعرفها البلاد والمتأتية خصوصا من آسيا الوسطى ومن القوقاز تماما كما ينظر إليها في أوروبا الغربية! بأنها تشغل مناصب عمل هي من حق الروس، وبأنها تعمل على ملء الفراغ الذي يحدثه الإنخفاض في النسل لدى هؤلاء، وبأنها تعمل على "أسلمة البلاد"، خصوصا وأن بعض المصادر تقول أن نسبة المسلمين ستبلغ أكثر من الثلث بعد عشريتين في حين أنها ستتجاوز النصف بعد خمسين سنة على الأكثر، رغم أن هذه المصادر نفسها ترجع هذا الأمر إلى الإنخفاض السكاني الذي يعانيه الروس لا أكثر، وأكثر من هذا أنه في مارس 2010 ذكر تقرير للبنك الدولي أن موسكو ستحتاج خلال السنوات العشرين المقبلة إلى 12 مليون عامل من المهاجرين لتعويض النقص الداخلي، وجاء في التقرير أيضا أنه "من الضروري أن تدرس روسيا قضية اتخاذ إجراءات طموحة للإرتقاء بمستوى جاذبيتها للمهاجرين وتجدد تدفق القوى العاملة".

ولكن التخوفات الروسية التي تسود العرق الروسي وهو العرق الغالب على البلاد تعود في حقيقة الأمر إلى زمن الإتحاد السوفياتي، إذ جاء في مقال للغارديان ويكلي في ماي من عام 1989 أن "السيطرة الروسية -أي سيطرة العرق الروسي - في الاتحاد السوفياتي في طريقها إلى الضعف بسبب ارتفاع معدل الولادة عند المسلمين في وسط آسيا، فحسب تعداد جانفي من ذاك العام فإن الروس شكلوا 51٪ من مجموع السكان مقارنة بـ 56٪ عام 1959، و52٪ في إحصاء عام 1969، في حين بلغ مجموع السكان في آخر إحصاء 286,7 مليون نسمة وكان قبل عشر سنوات 265 مليون نسمة"[91].

في ظل هذه الظروف ازدادت قوة الأحزاب اليمينية المتطرفة عبر كل القارة، والتي ترجمت مخاوف هؤلاء الناس وتبنتها بحسب أيديولوجياتها سياسيا وإعلاميا، ففي فرنسا مثلا نجد "الجبهة الوطنية"، وفي بريطانيا نجد "الحزب الوطني القومي"

و"رابطة الدفاع الإنجليزية"، وفي إيطاليا حزب "رابطة الشمال"، وفي المجر حزب "جوبيك"، وفي ألمانيا حزب "الحرية" الجديد وحزب "من أجل شمال الراين وفيستفاليا"، وفي هولندا "الحزب من أجل الحرية"، وفي الدانمارك "الحزب الشعبي الدانماركي"، وفي السويد "حزب ديمقراطيي السويد"، وفي روسيا حزب اليهودي الأصل جيرينوفسكي "الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي"، وفي بلغاريا حزب "أتاكا"، وغيرها من الأحزاب التي اتخذت في معظمها من مفهوم "الحرية" شعارا لها، وإن كانت مخاوف هذه الشعوب مبررة إلا أن سياسات اليمين الذي استغل هذه المخاوف جاءت في أغلبها عنصرية وغير إنسانية البتة.

في إيطاليا مثلا البلاد التي تركن تحت أزمة اقتصادية حادة لا يجد رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني حرجا في تحالفه مع حزب يميني متطرف وتبني خطاباته اليمينية، ليكون المهاجرون سبب كل مشكلة تحصل بالبلاد.

في إيطاليا وكما في فرنسا المهاجرون هم الستار الذي يتستر من ورائه المسئولون عن فضائحهم من فساد ورشاوي ومغامرات عاطفية ومحسوبية في الحصول على المناصب العليا في البلاد، وهم بالتأكيد البركة التي يصطاد منها برلسكوني وحلفاؤه من اليمين أوقات الإنتخابات.

أما في ألمانيا وخوفا من الإسلام الذي تأتي به الهجرة فلا يجد المسئولون هناك حرجا في ربط موضوع انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي -وهو موضوع سياسي واقتصادي بحت - بأمور الدين و"صدام الحضارات"، رغم أن أمريكا نفسها تساند تركيا في مطلبها هذا، وهاهي المستشارة الألمانية وزعيمة الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني أنجيلا مركل تصرح لمجلة "التايمز" قائلة أن - "أكثر من 75٪ من الأتراك الذين يعيشون خارج بلادهم تركيا يعيشون في ألمانيا.. نحن لا نجبرهم عن التخلي عن دينهم.. نحن فقط نقول أن ألمانيا هي بلاد مسيحية، وعلى الأتراك أن يفهموا هذا.. مطلب قبول تركيا في الإتحاد الأوروبي هو مشكلة سياسية كبيرة.. نحن مختلفون جدا، نحن حتى ننظر لحقوق الإنسان بوجهات نظر جد مختلفة.. حاولوا مثلا فتح كنيسة في اسطمبول؟"[92].

ومن اللامنطق هنا أن "معهد برلين للسكان والتنمية" قد نشر عام 2010 دراسة حول التطورات الديمغرافية في أوروبا وجاء فيها أن "أوروبا لا يمكنها أن تحقق نموا ديمغرافيا مستقرا من دون الهجرة"، وأما بخصوص ألمانيا فقد أكدت الدراسة أن "مناطق شرق ألمانيا تعاني أكثر شيء من البطالة ما أدى إلى عزوف الشباب عن الإنجاب أو هجرتهم نحو المناطق الغربية من البلاد"، وأكدت الدراسة أيضا أن تراجع الأيدي العاملة وارتفاع نسبة الشيخوخة وبالتالي زيادة الإنفاق على معاشات التقاعد قد يؤدي إلى عجز أوروبا عن تحقيق تطورها الإقتصادي الذي سيمكنها من منافسة القوى العالمية الأخرى كأمريكا والصين[93].

اليوم ومن خلال كل هذا التصادم الطويل الذي جمع بين الغرب والإسلام، والذي زاد منذ تسعينات القرن الماضي واهتاج منذ هجمات 11 سبتمبر بات واضحا أن ما يسمى "بالتعدد الثقافي" في أوروبا صار مفهوما يتغنى به رجال السياسة والحكومات فقط تماما كما يتغنون بحوار الحضارات وغيرها من المفاهيم والأفكار التي صارت موضة العصر.

إن الأوروبيين يشعرون بأنهم يفقدون أوطانهم، وهذا يعطيهم الحق مبدئيا في الدفاع عنها، كما يعطيهم الحق في الذود عن حضارتهم من هؤلاء المهاجرين الذين هم يرونهم ليس كغزاة فقط وإنما أيضا كمتخلفين، وفي نهاية الأمر ماذا لدى المسلمين من أمور ليحبهم لأجلها الآخرون، وبينما يسمي البعض منا أو غيرنا الأمر الحاصل هناك بأسلمة أوروبا يسميه البعض الآخر بأظلمة أوروبا.

ومن وجهة نظر موضوعية ماذا يوجد عندنا نحن المسلمون غير التخلف والجهل والحروب والفقر والأمية والإرهاب والحساسيات الدينية وغيرها من أمور جعلتنا في مؤخرة الشعوب، صحيح أن الكثير من هذه الأمور موجودة أيضا في الغرب، ولكن الغرب يغطي على كل هذه الجوانب بكونه مازال يقود حضارة اليوم العلمية والتكنولوجية والثقافية.

غير أنه ليس على الغرب أن ينسب كل مشاكله إلى المهاجرين، فهو سبب نفسه، وإن أراد توقفا لهذه الهجرة فما عليه إلا يستنسخ له ثقافة أخرى، ثقافة تجعل الإنسان الغربي لا يفضل كلبا على طفل، ثقافة تجعله يؤمن بأن إنجاب ثلاثة أطفال لا

يجعل منه أبدا فأرا، وإنما الأمر برمته أنه واجب عليه اتجاه وطنه، واتجاه شعبه، واتجاه تاريخه وحضارته.

وبغض النظر عن التيارات الفلسفية التي تميز الثقافات عن بعضها البعض، وتقوم حتى بتصنيفها، إلا أن الواقع هو أكبر ما يحدد مكانة ثقافة بين مختلف الثقافات، فواقع الدول ومجتمعاتها وواقع الإنسان فيها هو الذي يحدد الثقافة القوية وإن لم تكن راقية من الثقافة الضعيفة وإن كان أصلها راق، فإذا قلنا أن هذا المجتمع قوي ومتطور فإن هذا يعني فيما يعنيه أن ثقافته السائدة خلاقة، والعكس بالنسبة للمجتمعات المتخلفة.

أوروبا لن تحترم أبدا المهاجرين، ولن تحترم ثقافاتهم، لأنها وقبل كل شيء لا تحترم بلدانهم الأصلية المتخلفة والفاشلة والخانعة سياسيا واقتصاديا، وأيضا ثقافيا، وهذا لربما أهم شيء، وللمقارنة فقط فإن الصينيين – في بلدانهم كانوا أم مهاجرين– كان ينظر إليهم في أوروبا والغرب وإلى وقت قريب بنفس نظرات الإنتقاص والتعالي والعنصرية رغم ثقافتهم العريقة، وفقط مؤخرا صار يكن لهم كل الإحترام والهيبة وفي كل دول الغرب، وهذا لأن بلادهم صارت قوية اقتصاديا، والعالم لا يحترم إلا من يحترم نفسه، بل وحتى إلى المسلمين لا ينظر إليهم بنفس الطريقة، فشتان بين نظرة الأوروبي للتركي من نظرته للمغاربي والعربي بصفة عامة.

قديما، صنف يوحنا الدمشقي 675 -750 الإسلام ضمن "أكثر الهرطقات خطرا على المسيحية"، وهي نظرة شاركه فيها أغلب رجالات الدين المسيحيين إن لم أقل كلهم، فـ "التصورات المتكونة عن الإسلام كبدعة مسيحية مرتدة ومنشقة وعن محمد كنبي مزيف انتقلت بالذات –كما يقول المستشرق الروسي المعاصر ألكسي جورافسكي - من مسيحيي سوريا إلى البيزنطيين، ومنهم إلى الأوروبيين"، ولكن ولأول مرة في تاريخ الكنيسة ناقش "المجمع الفاتيكاني الثاني" 1962 -1965 على مستوى مذهبي عقائدي مشكلة العلاقة بين الكنيسة والديانات غير المسيحية، وللمرة الأولى منذ أربعة عشر قرنا من وجود المسيحية والإسلام يتحدث مجمع مسكوني كاثوليكي بصورة إيجابية عن المسلمين، معترفا بوضعهم الديني المتميز، ولهذا فقد

شبهت المطبوعات الكاثوليكية التغيير الحاصل في موقف الكنيسة اتجاه الإسلام بـ "الإنقلاب الكوبرنيكي" [94].

وكما حدث هذا "الإنقلاب الكوبرنيكي" في موقف الكنيسة من الإسلام منذ أكثر من نصف قرن، يحدث اليوم أيضا "انقلاب كوبرنيكي" في موقف الشعوب الأوروبية منه، اليوم يعتبر الإسلام بحق الموضوع الأكثر جدلا وتناولا وجذبا في أوروبا.

إن كل هذه الأحداث تبين لنا بما لا يدع مجالا للشك أن الإندماج الكامل للجاليات المسلمة لن يحصل أبدا في المجتمع الأوروبي، ولكن الأزمات ستكون دائما حاضرة، وهكذا ستتواصل قصة "صدام الحضارات" في إحدى جوانبها، فهل ستكون أسلمة أوروبا أم أوربة الإسلام؟

الهوامش

(1) Edelman Murray: Constructing the Political Spectacle. University Of Chicago Press; 1 edition. 1988. P.76.

(2) مراد هوفمان: الطريق إلى مكة. الطبعة الأولى. دار الشروق. القاهرة. 1998. ص 150.

(3) See: Maruta Herding: Muslims in European Politics http://www.euro-islam.info/key-issues/political-representation/

(4) See: Maruta Herding: Muslims in European Politics. Ibid.

(5) IslamNews: Исламские организации Европы/21.03.2008 (islam.ru).
See too:
ziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Bérengère Massignon: Islam in the European Commission's system of regulation of relegion. Cambridge University Press. 2007. Ibid. PP 130. 131.

(6) нститут демографических исследований.Ислам в Европе становится второй после христианства религией. 05.05.2007 (Demographia.ru).

(7) uslims in Europe: Integration Policies in Selected Countries, November 18, 2005. CRS Report For Congress. The Library of Congress. USA, P. 5.

(8) See: Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Bérengère Massignon: Islam in the European Commission's system of regulation of relegion. Ibid. PP. 125- 145.

(9) Haut Conseil de l'Integration: Analyse comparative de differents modeles d'integration en Europe. Avis à Monsieur le Premier ministre. Décembre 2006. Analyse comparative des politiques europeénnes d'integration. P- P. 43-78. 157.
www.hci.gouv.fr/IMG/pdf/AVIS_Comp_pol_integ_europ.pdf

* أنظر كتاب المحامية والمثقفة التركية سايران آتش "التعدد الثقافي بين الحقيقة والوهم" حول واقع الأمور في ألمانيا.

(10) See:
- Muslims in Europe: Integration Policies in Selected Countries, Ibid. P. 2.
- Maruta Herding: Muslims in European Politics. Ibid.

- ي. ب: تفرض شروطا لمنح جنسية البلد المضيف. إسبانيا تلزم قرابة 110 ألف مهاجر جزائري بالتخلي عن جنسية بلدهم الأم. جريدة الخبر الجزائرية. العدد 5918. 25 فيفري 2010. ص 3.

(11) Boening, Astrid B. (May 2007). "Euro-Islam – A Constructivist Idea or a Concept of the English School?" (pdf). European Union Miami Analysis (EUMA) (Miami-Florida European Union Center of Excellence) 4 (12): PP. 3-10. http://www.miami.edu/eucenter/Boening_EuroIslam_EUMA2007edi.pdf. Retrieved 30 September 2009.

(12) Мурат Лаумулин: Закат мультикультурализма. Наступает эра европейского ислама , журнал Континент , Алматы , Казахстан , №5 (166) 15 – 28 марта 2006.

(13) See: Bissoondath, Neil. Selling Illusions: The Myth of Multiculturalism. Toronto : Penguin. 2002.

(14) Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Cambridge University Press. 2007. Ibid. P 40.

(15) See:

- France plurielle.. ou éclatée? //Nouvel Observateur. 2003. 19-25 juin.
- Le Contrat et l'integration. Haut Conseil de l'integration. P 117.
- Gevrey M. Les défis de l'immigration future // www.ces.fr/rapport/doclon/03102922.pdf; lebon A. Immigration et présence étrangère en France en 1999. Premiers enseignements du recensement // www.social.gouv.fr./htm/act/rapleb99.htm
- Communautarisme: que dit la constitution?//www.c-l-i-c.com/article.php3?id_ar-ticle=14
- Observatoire indépendant d'information et de réflexion sur le communautarisme, la laïcité, les discriminations et le racisme http://www.communautarisme.net/

(16) Stuart Hall: Critical dialogues in cultural studies. Edited by David Morley and Kuan-Hsing Chen. Stuart Hall: New ethnicities. Routledge. London and New York. 1996. P 447.

(17) مراد هوفمان: الطريق إلى مكة. م.س.ذ. ص 119، 120، 121، 122.

(18) أنظر: ع.ف/الوكالات: المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل: المساجد ستصبح عنصرا مألوفا في ألمانيا. جريدة الخبر. 20 سبتمبر 2010. ص 19.

- أنظر أيضا: الوكالات: وسط احتدام الجدل حول اندماج المسلمين في ألمانيا، ميركل: نموذج تعدد الثقافات في ألمانيا قد فشل تماما. جريدة الخبر. 18 أوكتوبر 2010. ص 21.
- أنظر أيضا: ع.ف: دعا سياسيي ومثقفي الغرب لتدارك الوضع: الرئيس غول: العداء للمسلمين في أوروبا "مرض". جريدة الخبر. 16 أوكتوبر 2010. ص 16.

(19) See : Collectif Contre L'Islamophobie en France : Rapport sur L'Islamophobie en France. 2008. Entre esquisser une peur et styliser une discrimination. Rédigé par: Ouria Shéhérazade Kahil. 2008. P 58.

(20) Muslims in Europe: Integration Policies in Selected Countries.Ibid , PP.6-7.

(21) See:
- Haut Conseil de l'Integration: Analyse comparative de differents modeles d'integration en Europe. Avis à Monsieur le Premier ministre. Décembre 2006. Analyse comparative des politiques europeénnes d'integration. Ibid. PP. 79-80.
- Maruta Herding: Muslims in European Politics http://www.euro-islam.info/key-issues/political-representation/

(22) Haut Conseil de l'Integration: Analyse comparative de differents modeles d'integration en Europe. Avis à Monsieur le Premier ministre. Décembre 2006. Analyse comparative des politiques europeénnes d'integration. Ibid. P- P. 43- 95.

(23) Ezzedine Mestiri : L'Immigration, Éditions La Découverte, Paris, 1990, P-P 97- 98.

** أعمال العنف شهدتها إيطاليا عديد المرات (سيلفيو برلسكوني صرح أكثر من مرة أنه لا يريد أي تواجد للأجانب على بلاده باستثناء النساء الحسناوات!) وكان آخرها بداية جانفي 2010 لما اشتعلت أعمال شغب ومصادمات بين المهاجرين الأفارقة وقوات الأمن الإيطالية بإقليم كلابريا جنوبي البلاد وهذا تنديدا بأوضاعهم الإنسانية المتردية والتي كثيرا ما تكلمت عنها منظمات حقوقية غير حكومية بما فيها المفوضية العليا لحقوق اللاجئين، ولكن الوزير روبرتو ماروني عضو حزب "رابطة الشمال" المتطرفة خرج بتصريحات إعلامية مستفزة متهما فيها الإتحاد الأوروبي بمسؤولية ما يحدث في إيطاليا على اعتبار أنه لم يوافق على

الإجراءات التي أقرتها وزارته فيما يخص مشاكل المهاجرين وعلى رأسها "الترحيل القسري لغير الشرعيين منهم".

❖❖❖السبب في أن كثير من أتراك ألمانيا لا يجيدون اللغة الألمانية يكمن في أنهم سيكولوجيا متمسكون جدا بعرقهم التركي وبثقافتهم الأصلية، وبكونهم مرتبطين بقوة ببلادهم الأصلية تركيا، ومن أسباب هذا الأمر أيضا أن أغلبية هؤلاء قد جاءوا من منطقة الأناضول الريفية، أتوا مباشرة من قراهم إلى ألمانيا حاملين معهم حواجز نفسية تمنعهم من تقبل ثقافة الآخر المختلف تماما عنهم، ولكن الساسة الأتراك بمن فيهم الرئيس غول ورئيس الوزراء أوردوغان عادة ما يدعونهم إلى ضرورة التكلم بالألمانية والإندماج في ثقافة المجتمع الألماني، وإن فشل اندماج الجيلين الأول والثاني على قول ميركل فإن الآمال معلقة جدا على الجيل الثالث. ورغم أن الأمر نفسه منطبق في الواقع على أتراك فرنسا (جاء في دراسة قامت به Insee عام 1992 أن أقل من 20٪ من الأباء المهاجرين لا يستعملون إلا لغتهم الأم -في إشارة منها إلى أن هؤلاء "يفهمون معنى أن يجعلوا أبناءهم مندمجين في المجتمع الفرنسي" - ولكن هذه النسبة تبلغ لدى الأباء الأتراك 56٪) إلا أن العنصرية تلعب دورا كبيرا أيضا في عزل الأقليات أينما كانت (أنظر مثلا الروبرتاج الوثائقي الشهير ganz Unten - أخرج في كتاب أيضا - المصور عام 1985 لصاحبه الألماني غونتر وولرف والذي يصور بوضوح حقارة وهمجية العصبية الألمانية). والعنصرية الألمانية امتدت حتى إلى ألمان أنفسهم، كما هو الحال اليوم مثلا مع السوابيين Swabians (ينحدرون من قبيلة سويبي الجرمانية القديمة)، وهم أهل المنطقة الجنوب غربية من ألمانيا، ولغتهم الألمانية يتكلمونها في لهجة خاصة بهم، ولهذا فهم مميزون، وفي العاصمة برلين مثلا والتي تقدر أعدادهم فيها بحوالي 300 ألف سوابي (يتجمعون غالبا في أحياء المهاجرين الأجانب، ولهم مقاهيهم ومراكزهم الثقافية الخاصة) يجد الألمان هناك لهجتهم مضحكة، كما أنهم ينظرون إليهم باندهاش وكأنهم ليسوا منهم، وهم يستغربون في انزعاج كيف أنهم يتركون مناطقهم الأصلية ويهاجرون إليهم، كما أنهم وكما في

الماضي عادة ما يصفونهم بالبخل، أوبأنهم مفرطو الحشمة، أو بأنهم سذج ومغفلون وكسلة.

(24) see: Y.K. Liberté. N 3994. 8 novembre 2005.

(25) – ك. م: أحداث العنف في ضواحي باريس في الصحافة الأوروبية. يومية الخبر الجزائرية. العدد 4544. 6 نوفمبر 2005.

(26) M. B. La Belgique, un exemple de vivre ensemble. El Watan. 9 novembre 2005. 4555. P 6.

(27) See: Assmaâ Rakho Mom: L'islam, première religion carcérale en France. Mardi 27 Mai 2008
http://www.saphirnews.com/L-islam,-premiere-religion-carcerale-en-France_a9004.html

(28) Encyclopedia of Race and Ethnic studies, Routledge 2003. P. 218

(29) See:

- В Италии запретили носить хиджаб. 25 апреля, 2007. Muslimuzbekistan.net/ru/ centralasia/headlines/news.

أنظر ايضا:

د.ح: ألفا مسجد و1500 مئذنة، وبريطانيا هي البلد الأوروبي الوحيد الذي يعترف بالنقاب. جريدة الشروق. العدد 2870. 10 مارس 2010. ص 17.

(30) See: Le monde article du 17 janvier 2007, Le port du voile islamique reste interdit en Bavière pour les enseignantes.

(31) أنظر: ق. د: دراسة تثبت أن 52,6٪ من الأوروبيين ضد الحجاب: كيف تطورت نظرة أوروبا للمسلمين واليهود من وراء الحجاب. جريدة الخبر الجزائرية. أفريل 2010. ص 10.

(32) 26.04.2007 / Invictory.org.

(33)See : Haut Conseil de l'Integration: Analyse comparative de differents modeles d'integration en Europe. Avis à Monsieur le Premier ministre. Décembre 2006. Analyse comparative des politiques europeénnes d'integration. P- 89.
www.hci.gouv.fr/IMG/pdf/AVIS_Comp_pol_integ_europ.pdf

(34) بعد محاولة صومالي اقتحام منزله: إحباط محاولة اغتيال رسام دانماركي نشر رسوما مسيئة للرسول. الوكالات. جريدة الأحداث الجزائرية. العدد 2327. 03 جانفي 2010. ص 24.

(35) إ.ب: صحيفة نرويجية تعيد نشر صور مسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم. صحيفة الشروق الجزائرية. 09 جانفي 2010. العدد 2816. ص 24.

(36) أنظر: ع. ف/ الوكالات: كشفت عن برنامج لتدعيم العلاقات مع العالم العربي: وزيرة خارجية الدانمارك تعتذر للمسلمين عن الرسوم المسيئة. صحيفة الخبر. العدد 6138. 6 أوكتوبر 2010. ص 19.

(37) See: Kurt Westergaard. The Independent. 4 february 2006.

(38) أنظر: ق.د: فيما لقي القرار السويسري انتقادا دوليا: الجدل حول الصوامع ينتقل إلى أوروبا. جريدة الخبر الجزائرية. العدد 5833. 1 ديسمبر 2009. ص 24.

❖❖❖❖ مسألة منع بناء المساجد هي اليوم في أوروبا معركة كبيرة يقودها اليمين المتطرف، وفي مرسيليا مثلا هذه المدينة التي استقبلت عام 1904 أولى موجات المهاجرين الجزائريين والتي تحوي اليوم أكثر من 100 ألف مسلم أغلبهم جزائريين وقف اليمين المتطرف بزعامة جان ماري لوبان وبشدة ضد مشروع إقامة مسجد مرسيليا الكبير، ورئيس البلدية نفسه جان كلود غودان والذي هو من حزب ساركوزي حزب الأغلبية الحاكمة وقف ضد المشروع في البداية في محاولة منه لجذب أصوات السكان الأصليين حتى لا يستقطبها هذا اليمين المتطرف، هذا الأخير كان أيضا أشد من وقف ضد رئيس بلدية ليون ميشال نوار الذي منح قطعة أرض ليقيم فيها المسلمون المسجد الكبير لهذه المدينة، أما مسجد مونتراي الكبير فلا يزال مجمدا إلى اليوم نتيجة معارضة اليمين المتطرف (نظرا للتضييق الكبير في هذا المجال يقوم المسلمون حتى بشراء الكنائس التي توقف خدماتها وتبيع محالها لجعلها مساجد).

ومعروف أن المساجد والمدارس الإسلامية في فرنسا وأوروبا عامة تقام في أغلبها من أموال المسلمين (في فرنسا مثلا ثانوية ابن رشد في ليل هي المؤسسة التربوية الإسلامية الوحيدة التي تتلقى دعما)، والحكومة الفرنسية التي تدعم كثيرا من

المؤسسات التربوية المسيحية واليهودية ترفض منح أي دعم لهم، والنقاشات حول هذا الأمر مستمرة في أوروبا إلى اليوم (أكثر من 95٪ من المدارس الخاصة في فرنسا هي مدارس كاثوليكية بينما لا تتعدى المدارس الإسلامية الأربعة)، ولا تقيد الدولة الفرنسية في هذا فقط بل إن مسألة عدم تخصيص مقابر للمسلمين مازالت منذ أن فصل فيها عام 1883 لا تقبل المناقشة.

(39) أنظر: م.ع: إيطاليا تعتزم إجراء استفتاء لبناء المساجد. جريدة الخبر الجزائرية. العدد 5864. 2 جانفي 2010. ص 24.

(40) BNP leader Nick Griffin attacks Islam on BBC http://current.com/news/91254488_bnp-leader-nick-griffin-attacks-islam-on-bbc-show.htm
source: showhttp://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/8321683.stm

Or see:
As protesters bay outside BBC, Nick Griffin insists 'I am not a Nazi' http://www.guardian.co.uk/politics/2009/oct/22/bnp-nick-griffin-question-time

(41) See: "Islamophobia". Oxford English Dictionary. Oxford University Press. Draft Entry Sept. 2006.

(42) Islamophobia: A Challenge for Us All, Runnymede Trust, 1997, p. 5, cited in Quraishi, Muzammil. Muslims and Crime: A Comparative Study, Ashgate Publishing Ltd., 2005, P. 60.

(43) See: "The 'Islamophobes' That Aren't", FrontPage Magazine, April 28, 2005.

(44) See: Scott Poynting, Victoria Mason (2007). "The resistible rise of Islamophobia". Journal of Sociology 43 (1): 61–86.

(45) Johnson, M. R. D.; Soydan, H; Williams. Social Work and Minorities: European Perspectives. London; New York: Routledge. (1998) P. 182.

(46) Naina Patel, Beth Humphries and Don Naik, "The 3 Rs in social work; Religion,'race' and racism in Europe", in Johnson; Soydan; Williams (1998) PP. 197-198.

(47) Imam Dr Abduljalil Sajid. "Islamophobia: A new word for an old fear". http://www.wcrp.be/articles/Sajid9-11-04.htm. Retrieved 2007-08-17.

(48) 1st OIC Observatory Report on Islamophobia. May 2007-March 2008.Executive Summary. Historical Roots.
http://www.scribd.com/doc/4994369/First-OIC-Islamophobia-Report

(49) - Roald, Anne Sophie (2004). New Muslims in the European Context: The Experience of Scandinavian Converts. Brill. PP. 53.

(50) ر.ش: الطبعة السابعة لمنتدى أمريكا والعالم الإسلامي: فلسطين و"الإسلاموفوبيا" يصعبان محاولة أمريكا في تبييض صورتها. جريدة الخبر الجزائرية. العدد 5908. 15 فيفري 2010. ص 19.

(51) أنظر: ع.ف: دعا سياسيي ومثقفي الغرب لتدارك الوضع: الرئيس غول: العداء للمسلمين في أوروبا "مرض". جريدة الخبر. 16 أوكتوبر 2010. ص 16.

(52) See: Miles, R.; Brown, M. Racism. London ; New York : Routledge. (2003) P. 163, 164

***** في هذا مغالطة مقصودة بحيث أن أغلب يهود اليوم كما ذكرنا آنفا هم من يهود الإشكناز المنحدرين من أوروبا الشرقية، وأصولهم من يهود الخزر، وهم شعب توركي الأصل متهوّد، وقد عاش شمال بحر الخزر (تمت إعادة تسميته عمدا ببحر قزوين) حيث أسس هناك حضارة متطورة في القرنين السابع والثامن ميلادي وكانت ديانتها الرسمية اليهودية، إلى أن اختلط في المجتمع الروسي بعد تسلط القياصرة الروس عليه، ومن روسيا وبولونيا انتشر في كل العالم الغربي (هاجروا نحو الغرب -بعد الإضطهادات التي طالتهم وخصوصا في روسيا - فيما بين القرنين العاشر والثاني عشر ميلادي، وخصوصا بعد مقتل القيصر الروسي ألكسندر الثاني)، وعدا الدلائل التاريخية والسمات الجسمانية التي تثبت هذا، فإن الدراسات الحديثة القائمة على الحمض النووي تثبت أن الأتراك مثلا واليهود الإشكناز ينتمون لنفس الجماعة البشرية (أنظر مثلا الفيلم الوثائقي "عن هجرات البشر" على National Geographic)، ولكن هذا الأمر يبقى في العالم "من طابوهات التاريخ" كما يؤكده المؤرخ الفرنسي المعروف مارك فرّو Marc Ferro.

****** الشعوبية -عند العرب - تعني " تحقير العرب، والإزدراء بكل ما هو عربي، وتجريد العرب من أي فضل أو ميزة، فضلا عن أي امتياز" (أنظر: لسان العرب لابن منظور، وانظر أيضا: أساس البلاغة للزمخشري).

(53) See : Alain Gresh (rédacteur en chef du Monde diplomatique) : À propos de l'islamophobie, Plaidoyer en faveur d'un concept controversé. Mars 2004.
Lmsi.net/spip.php ?article224
See too :

- Caroline Fourest et Fiammetta Venner, Fondatrices de la revue ProChoix et auteures de Tirs Croisés. Ne pas confondre islamophobes et laïques. Libération (17/11/03).
http://www.prochoix.org/tirscroises/nepasconfondre.html -
Caroline Fourest et Fiammetta Venner: Tirs croisés: La laïcité à l'épreuve des intégrismes juif, chrétien et musulman. Littérature & Documents. Paris. 2005.

(54) Alain Gresh (rédacteur en chef du Monde diplomatique) : À propos de l'islamophobie, Plaidoyer en faveur d'un concept controversé. Mars 2004. Ibid. (La référence à ce livre nous a été transmise par Vincent Geisser).

(55) Allen, Chris; Nielsen, Jorgen S.; Summary report on Islamophobia in the EU after 11 September 2001 (May 2002), EUMC.

(56) EUMC website – Publications. Retrieved on 2007-11-17.

(57) Annan, Kofi. "Secretary-General, addressing headquarters seminar on confronting Islamophobia", United Nations press release, December 7, 2004.

(58) Cashmore, E, ed : Encyclopedia of Race and Ethnic studies, Routledge. 2003. P. 217.

(59) Steven Vertovec, "Islamophobia and Muslim Recognition in Britain"; in Haddad (2002) PP. 32-33.

(60) Benn, T.; Jawad, H. Muslim Women in the United Kingdom and Beyond: Experiences and Images. (2004) P. 111, 165.

(61) See: Egorova, Y.; Parfitt, T. Jews, Muslims, and Mass Media: Mediating the 'Other'. London: Routledge Curzon. (2003) pp. 2-3, which cites the conclusions of Marquina and Rebolledo in: "A. Marquina, V. G. Rebolledo, 'The Dialogue between the European Union and the Islamic World' in Interreligious Dialogues: Christians, Jews, Muslims, Annals of the European Academy of Sciences and Arts, v. 24, no. 10, Austria, 2000, PP. 166-8.

(62) هربرت. أ. شيللر: المتلاعبون بالعقول. ترجمة: عبد السلام رضوان. عالم المعرفة. الكويت. 1999. ص 31 -37.

(63) See:
- David Riesman, Nathan Glazer, Reuel Denney. The lonely crowd: a study of the changing American character. Yale University Press. 2001.

(64) – See:
- Gayatri C. Spivak: In Other Worlds: Essays in Cultural Politics. Methuen. 1987.

(Stuart Hall: Critical dialogues in cultural studies. Edited by David Morley and Kuan-Hsing Chen. Stuart Hall: New ethnicities. Ibid. P 447).

(65) Европа становится колонией мусульманского мира, утверждает скандально известная итальянская журналистка. http://www.portal-credo.ru/site/?act=news&id=20349&cf=).-2004. 6 апреля.

(66) Marcelle Padovani : Benoît XVI en Turquie : Le Spectre des croisades. Le Nouvel Observateur. P 22.

❖❖❖❖❖❖❖ ألمانيا التي بها 80 مليون نسمة تستضيف 15,6 مليون أجنبي منهم حوالي 4 ملايين مسلم، وكشفت إحصائية حديثة أن عدد الألمان المعتنقين للإسلام تضاعف إلى ثلاثة عشر ضعفا خلال السنوات الأخيرة، حيث تشير صحيفة "دير شبيغل" إلى أن ما بين جويلية 2004 وجوان 2005 اعتنق ما يقرب من أربعة آلاف مواطن ألماني الإسلام، أي ما عادل أربع مرات زيادة عن عام 2003، وتشير الأرقام إلى أن قرابة 45٪ من المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا ينحدرون من أصول مهاجرة ويحملون الجنسية الألمانية، وما يقرب من 2,6 مليون منهم ينحدرون من تركيا، بينما يبلغ تعداد المنحدرين من جنوب شرق أوروبا كالبوسنة والهرسك وبلغاريا وألبانيا 550 ألف شخص، أما ثالث أكبر جالية مسلمة في ألمانيا فيبلغ تعدادها 330 ألف مهاجر من بلدان منطقة الشرق الأوسط كالعراق ومصر وسوريا ولبنان، بينما يصل عدد المهاجرين المنحدرين من شمال إفريقيا –من المغرب والجزائر في المقام الأول - إلى 280 ألف مسلم، أما الجزء المتبقي فيشكله المهاجرون من دول آسيا الوسطى –رابطة الدول المستقلة - وإيران وجنوب شرق آسيا والدول الإفريقية.

(أنظر: ع.ف/الوكالات: المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل: المساجد ستصبح عنصرا مألوفا في ألمانيا. جريدة الخبر. 20 سبتمبر 2010. ص 19).

(67) – see: Thilo Sarrazin: Der Bundesbanker schafft sich ab, FastBook Publishing. September 1, 2010.

See too:

Stephen Lowman, reporting from Hamburg. What book is rocking German politics? Deutschland schafft sich ab, or "Germany Is Self-Destructing." August 30, 2010.

http://voices.washingtonpost.com/political-bookworm/2010/08/german_politicians_new_book_ab.html

(68) أنظر: الوكالات: في استطلاع جديد للرأي العام: 37 بالمئة من الألمان يرون أن بلدهم أفضل "بدون الإسلام". جريدة الخبر. 14 أوكتوبر 2010. ص 21.

(69) See:

Gustavo de Arístegui y San Román: La Yihad en España. La obsesión por reconquistar Al-Ándalus. La Esfera De Los Libros S.L. Nov 2005.

– مراد هوفمان: الطريق إلى مكة. م.س.ذ. ص 135، 136.

(70) أنظر: الوكالات: خوفا من إدانته وسجنه: حكم بتغيير القضاة في محاكمة المتطرف فيلدرز. جريدة الخبر. 25 أوكتوبر 2010. ص 21.

(71) Haut Conseil de l'Integration: Analyse comparative de differents modeles d'integration en Europe. Avis à Monsieur le Premier ministre. Décembre 2006. Analyse comparative des politiques europeénnes d'integration. P- 81. 82. 83. 84. 85. 86.
www.hci.gouv.fr/IMG/pdf/AVIS_Comp_pol_integ_europ.pdf

(72) Bruce Bawer: While Europe Slept: How Radical Islam is Destroying the West from Within. Broadway Books; Reprint edition. USA. 2007.

(73) Radical Islam vs. Civilisation. (www.DanielPipes.org).

(74) Peter R. Demant: Islam vs. Islamism, The Dilemma of the Muslim World. Foreword by Asghar Ali Engineer. Westport. Praeger Publishers. USA. 2006.

(75) See : Justine Spiegel. Russie: Le gang des barbares. Jeune Afrique. N 2632. Du 19 au 25 juin 2011. Paris. P 18.

(76) أنظر: د. أمين عبد الله محمود: مشاريع الإستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. عالم المعرفة. الكويت. 1984. ص 82.

عن كتاب:

Hertzberg, Arther: The Zionism Idea. New York. 1959.

(77) Aimé Césaire. Discourse on Colonialism. Translated by Joan Pinkham. Version published by Monthly Review Press: New York and London, 1972. Originally published as Discours sur le Colonialisme by Éditions Presence Africaine, 1955. P 1.

(78) See: John Woods: Race and Criminal Cowardice. Right Now! October 2000. P 11.

(79) أنظر: الوكالات: رفع إلى البرلمان: تقرير يكشف عن عنصرية تجاه المسلمين في بريطانيا. جريدة الخبر. 14 أوكتوبر 2010. ص 21.

(80) Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Cambridge University Press. 2007. Ibid. PP. 155- 158.

(81) م.ب. مدير معهد الغزالي بالمسجد الكبير بباريس لـ "الخبر": فرنسا تشهد عنصرية غير مسبوقة تشبه سنوات السبعينات. يومية الخبر الجزائرية. العدد 5966. 14 أفريل 2010. ص 25.

(82) مراد هوفمان: الطريق إلى مكة. م.س.ذ. ص 153.

(83) د.معتز سيد عبد الله: الإتجاهات التعصبية. عالم المعرفة. الكويت. 1989. ص 42. 84.

(84) نفس المرجع. ص 14.

(85) See: Madison Grant and Charles Stewart Davison: The Founders of the Republic on Immigration, Naturalization, and Aliens. Charles Scribner's Sons. New York. 1928.

- (عن كتاب: موت الغرب: باتريك.ج. بيوكنان، دار أست. موسكو. 2004 - باللغة الروسية).

(Патрик Дж. Бьюкенен. Смерть Запада Как вымирающее население и инвазия иммигрантов угрожает нашей стране и цивилизации. Аст. Москва. 2004).

(86) See : Xavier Ternisien, « Sarkozy et l'islam de France », Le Monde, 16/1/2003.

❖❖❖❖❖❖❖❖ قد يتلخص فكر طارق رمضان الإسلامي فيما جاء في خطابه للغربيين في الصحافة الأمريكية -جاء كرؤية له لمستقبل مصر لما بعد الثورة - لما قال "المثال التركي يجب أن يكون مصدر إلهام لنا!"

See: Pierre Haski: Tarik Ramdan vante l'"exemple turc" pour rassurer les Occidentaux. Rue89. 09/02/2011. http://www.rue89.com/node/189691

يقول يورغن نيلسن Jorgen Nielsen من "مركز دراسة الإسلام والعلاقات المسيحية الإسلامية" -جامعة برمنغهام - في طارق رمضان (هو في رأيي شخصية متناقضة وأنا شخصيا لحد الآن لا أعرف ما يريد بلوغه بالضبط، ولكني أقول أنه

الأكثر بروزا بين كل المثقفين المسلمين في أوروبا ممن اغتنموا فرصة وجود "مجتمع مفتوح" للدخول في نوع من إعادة التفكير العميق حول "إسلام يلتقي ومتطلبات العصرنة")).

وأما برنجير ماسينيون Bérengère Massignon فيصفه بأنه من "رجال الدين المؤثرين في أوروبا" (رغم أن تأثيره ذاك لم يتجاوز رغم كل تلك الدعاية المكتبات التي تحوي كتبه والمؤتمرات واللقاءات الإعلامية التي يستدعى لها).

See: Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Cambridge University Press. 2007. P 45.

(87) - See:

- MANIFESTE DES DOUZE : "ENSEMBLE CONTRE LE NOUVEAU TOTALITARISME".
- http://www.prochoix.org/cgi/blog/index.php/2006/03/01/412-manifeste-des-douze-ensemble-contre-le-nouveau-totalitarisme
  see too:
- Le manifeste des douze, publié par Charlie Hebdo : « Ensemble contre le nouveau totalitarisme »
- Manifeste publié dans Charlie Hebdo le 1er mars 2006. Mercredi 1 Mars 2006 http://www.communautarisme.net/Le-manifeste-des-douze,-publie-par-Charlie-Hebdo-Ensemble-contre-le-nouveau-totalitarisme-_a699.html

(88) See: Arthur M. Schlesinger, Jr.: The Disuniting of America. Molefi Kete Asante: The Painful Demise of Eurocentrism. Article 36. http://academics.eckerd.edu/instructor/griggscm/pel/Intro_Am_Civ_00/schlesi.pdf

(89) See: Arthur M. Schlesinger, Jr.: The Disuniting of America. Molefi Kete Asante: The Painful Demise of Eurocentrism. Article 36. Ibid.

(90) The International Herald Tribune (дата номера 21 декабря 2006г.), 23 март.2008г.iamik.ru.

(91) Guardian Weekly. 1989. without date and serial number.

(92) See: Roger Cohen: From Germany's East to West, Conservatives Try to Span Gulf. New York Times. June 1, 2001. P 1, 8.

(93) أنظر: ر. س. ف: قرار الهجرة الإنتقائية يهدد أوروبا بالشلل الإقتصادي. جريدة الأحداث الجزائرية. أفريل 2010. ص 19.

(94) أنظر: ألكسي جورافسكي: الإسلام والمسيحية. ترجمة د. خلف محمد الجراد. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. نوفمبر 1996. ص: 62، 117.

الفصل الثالث

فرنسا ومسلميها.. تاريخ وواقع

الفصل الثالث

فرنسا ومسلميها.. تاريخ وواقع

"الهجرة.. إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات!"

ألفرد صوفي [1]

(ديمغرافي وعالم اجتماع فرنسي)

منذ 500 سنة قبل الميلاد سكن حوالي خمسة ملايين من الغاليين Les Gaulois وهم شعب كلتي (سلتي) Les Celtes – على ما يقال - منطقة الغال (غاليا) La Gaule، فرنسا حاليا، والتي كانت عبارة عن غابات وأدغال مملوءة بالخنازير والذئاب تمتد من جبال البرانس جنوبا إلى نهر الراين شمالا، ومن جبال الألب شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، وكان هؤلاء القوم البرابرة متوسطو القامة وأقل بياضا وشقرة من جيرانهم الشعوب الجرمانية في الشمال التي كانت هائمة -على كلمات البريطاني كليفورد إ. بوزورث - "كالحمير المتوحشة"، وأيضا أقل تمرسا منهم في الحروب، وعاش هؤلاء الغاليين حياة بدائية غابية تعتمد أساسا على الصيد وعلى التحارب فيما بينهم فقد كانوا عشرات من القبائل المتفرقة، وكان لهؤلاء آلهة عدة استمدوا ألوهيتها من الطبيعة المحيطة بهم وقدموا لها القرابين المختلفة بما فيها العبيد من البشر.

ولكن الغاليين الكلت الذين سكنوا أساسا وسط وشمال بلاد الغال (أي حاليا وسط فرنسا والقسم الجنوبي من بلجيكا) لم يكونوا لوحدهم على تلك الأرض، فقد كان هناك أيضا الإيبيريين Ibères أو الأكيتانيين Aquitains في الجنوب الغربي (بين الغارون وجبال البرانس) واللِّقْير Ligures في الجنوب الشرقي (في حوض الرون)، وأيضا اليونانيين الذين أسسوا حوالي 600 قبل الميلاد دويلة لهم في مرسيليا على البحر المتوسط.

وإلى الشرق من بلاد الغال كان هناك الإمبراطورية الرومانية التي ورثت حضارة اليونانيين وكان هدفها الأساسي منذ تأسيسها غزو الشعوب الأخرى ونهب خيراتها

وأراضيها، وفي عام 150 ق.م احتل الرومان منطقة وادي الرون بعد أن استنجد بهم سكان مرسيليا ضد جيرانهم وأعدائهم اللقير، فأسسوا هناك ما أطلقوا عليه "المقاطعة الرومانية"، وكانت أهم مدنها إكس وناربون، وبعدها جاء يوليوس قيصر حوالي العام 58 ق.م وقد عزم على احتلال كل منطقة الغال، وفي ست سنوات فقط أي في حوالي سنة 52 ق.م كان قد أتم احتلالها كلية رغم مقاومة فرسنجيتوركس Vercingétorix وعصاباته لها، وتقول بعض المصادر أن يوليوس قيصر آنذاك قد ضرب الرّق على مليون أسير غالي!، ومن بعدها توجه الرومان لمحاربة القبائل الجرمانية في الشمال وكانت بربرية أيضا ولكن أشرس بكثير، وقد كان الرومان يدعونهم بالوحوش، فابتدأوا بقبيلة سويبي.

إستمر حكم الرومان لبلاد الغال خمسة قرون، أي من القرن الأول قبل الميلاد إلى القرن الرابع بعد الميلاد، وقد قسموا البلاد إلى أربع مقاطعات وجعلوا من مدينة ليون Lyon عاصمة لمستعمرتهم هذه فقد كانت أكبر مدنها، وخلال هذه الفترة أدخل هؤلاء بعض المظاهر الحضارية إلى الغاليين الذين كانوا بالكاد يعيشون في الغابات، فبنوا الطرقات والمدن وشيدوا المعالم الجميلة (المسارح، أقواس النصر، ساحات المبارزة، وكذا المعابد)، وعلموهم كيفية حراثة الأرض وزراعتها، وأدمجوهم في الجيوش في ألوية خاصة بهم، وفرضوا عليهم الطاعة، ومنعوهم من التحارب فيما بينهم، كما حموهم من هجمات الشعوب الغازية، وبالإضافة إلى هذا فقد قدم التجار من مختلف مناطق الإمبراطورية الرومانية إلى بلاد الغال لممارسة التجارة، وهكذا بدأت هذه المنطقة تخرج تدريجيا من بدائيتها ووحشيتها.

ولكن ومن جهة أخرى وبما أن الرومان كانوا هم الأسياد في البلاد فقد احتلت اللغة اللاتينية مكانة اللغة الغالية التي كانت بدائية وبالكاد تصلح للكلام، فكانت خطابات السلطة والكتابات على المعالم والمعابد كلها باللاتينية، أما في المدن الكبرى المنشأة كمرسيليا وتولوز وبوردو فقد تبنى قلة من أبناء الغاليين من النبلاء هذه اللغة بما جاءت به من خطابة وشعر، وأما بالنسبة لباقي أبناء الشعب بمن فيهم التجار والجنود فقد تكلموا لاتينية بنطقهم الخاص المتأثر بلغتهم الأصلية الغالية ومن هذه اللهجة خرجت لغة جديدة هي "الرومية" Le Roman والتي منها خرجت اللغة الفرنسية.

اللغة الرومية أو اللاتينية الفضة التي كان ينطق بها في بلاد الغال كانت في القرن التاسع ميلادي مقسمة إلى لهجتين: "لغة دويل" la langue d'oïl التي تُكلّم بها في شمال فرنسا، و"لغة دوك" la langue d'oc التي تُكلّم بها في وسط البلاد، رغم أن لغة دويل هي التي خرجت منها اللغة الفرنسية الحالية، ولكن اللغة الفرنسية لم تأخذ مكانها في فرنسا إلى بعد القرون الوسطى حيث كانت اللغة اللاتينية –اللغة الأم - هي لغة العلوم والثقافة في البلاد.

وغير اللغة فقد تبنى الغاليون أيضا قوانين الرومان وطرق عيشهم، حتى أنهم قدسوا الإمبراطور الروماني واعتبروه إلاها، وهكذا اندثرت تقريبا ثقافتهم الأصلية البدائية وحلت محلها ثقافة الرومان، وفي القرن الثاني للميلاد اعتنق بعض الغاليين رغم الإضطهاد الديانة المسيحية، وبحلول عام 400 ميلادي كانت بلاد الغال كلها مسيحية، وفي القرن الخامس ميلادي بدأت بلاد الغال الرومانية تتعرض للهجمات الخارجية وكانت أساسا من القبائل الجرمانية المتوحشة (الفرانكيين، البرغوند، الألامان والوندال) والتي كان إلاهها أودن Odin لا يقبل في جنته "الولهالا" Walhalla إلا من يموت في الحروب، ومن ورائها قبائل الساكسون الآتية من ضفاف بحر الشمال، والويسيغوت في حوض الدانوب، والأستروغوت شمال البحر الأسود، وأيضا قبائل الهون الآسيوية –أجداد المجريين - القادمة من آسيا الوسطى وكانت الأكثر شراسة وتمرسا في ميدان الحروب.

في عام 406 ميلادي اجتاح الوندال والفرانكيون والبرغوند والويسيغوت حوض الراين، ومثل هذا التاريخ حسب أغلب المؤرخين الفرنسيين بداية العصر الوسيط بالنسبة لفرنسا الحالية، وخلال ثلاث سنوات كان هؤلاء قد استولوا على الجزء الأكبر من بلاد الغال، وبينما بقي الفرانكيون في الشمال (ضواحي بلجيكا) استقر الويسيغوت في حوض الغارون (جنوب غرب البلاد - بوردو، تولوز)، والبرغوند في الساوون (شرق وسط البلاد -ليون)، والألامان شمال شرق البلاد، أما الوندال فمروا إلى إسبانيا، وبقي الغال الروماني مسيطرا فقط على شمال غرب البلاد (باريس وما حولها)، وبعد هؤلاء الجرمان قدم الهون بقيادة زعيمهم التاريخي "أتيلا" فقاومته كل

هذه الشعوب مجتمعة ولكنه دحرها، وبعد معارك دامية على الأراضي الكاتالونية عام 451 ميلادي اضطر إلى التراجع حتى الراين.

في عام 481 أعلن كلوفيس Clovis وهو قائد قبيلة فرنكية صغيرة (حفيد ميروفي Mérovée ملك الفرنكيين في محاربة الهون)، أعلن نفسه ملكا وجعل من باريس عاصمة له، ثم تزوج كاثوليكية وصار كاثوليكيا، وبعد معارك طاحنة تغلب فيها على الغاليين الرومان والألامان والبرغوند والويسيغوت وعلى باقي الزعماء الفرنكيين أصبح زعيما على كل بلاد الغال (ينحدر الفرانكيون من قبيلتين أساسيتين: الريبييور Ripuaires الذين كان مقرهم مدينة كولونيا في ألمانيا الحالية، والصاليون Saliens الذين خرجوا من جنوب هولندا الحالية).

وبعد موته عام 511م خلفه أبناؤه وأحفاده المسمون الميروفنجيين Mérovingiens (نسبة إلى ميروفي) حتى عام 752م حيث اقتسموا البلاد وتحاربوا فيما بينهم وأقاموا مجازر رهيبة، وكان آخرهم شارل مارتال Charles Martel الذي أوقف غزو المسلمين (كانوا يُدعون آنذاك "السراسنة" أو في ترجمة أخرى "الحشاشين" Les Sarrasins) للمنطقة في معركة بواتييه Poitiers الشهيرة عام 732م، وقد خلفه بيبن لو براف Pépin Le Bref، وهكذا قضت هذه الشعوب الأجنبية على التواجد الروماني في المنطقة.

زالت السلالة الميروفنجية إذا مع بيبن لو براف وحلت محلها السلالة الكارولنجية La dynastie carolingienne (752 -987)، ثم خلف بيبن لو براف إبنه شارلمان (768 – 814)، وقد وسع هذا الأخير من مملكة الفرنكيين وقوتها خلال 46 سنة فقط من حكمه فهزم اللومبارديين في إيطاليا وتحارب مع المسلمين في إسبانيا وتغلب أخيرا وبعد اثنان وثلاثين عاما من الحرب على الساكسون في جرمانيا، وهكذا صارت مملكته تشمل بلاد الغال، شمال إيطاليا بما فيه روما، إسبانيا حتى نهر الإبر، وجرمانيا حتى نهر الإلب، ونظرا لهذه المساحة الشاسعة والقوة الهائلة التي ملكها فقد توّجه البابا عام 800 ميلادي كإمبراطور للغرب Empereur d´Occident.

جعل شارلمان من مدينة إكس لا شابيل Aix-la-Chapelle عاصمة لمملكته المسيحية الواسعة، ولكن خليفته لويس طيب القلب Luis le Débonnaire كان

ضعيفا ولا يصلح للحكم إذ دخل في صراع مع أبنائه، وبمعاهدة فردون Verdun عام 843م قام هؤلاء باقتسام المملكة فيما بينهم فحصل شارل الأصلع Charles le Chauve على الجزء الغربي من المملكة في حين حصل لويس الجرماني Luis le Germanique على شرقها وبينهما تحصل لوثر Lothaire على جزء خاص به يفصلهما، وذاك الجزء الغربي الذي كان يقطنه الغاليون أساسا وكان يسمى بلاد الغال La Gaule لم يعد كذلك بل صار بموجب الإتفاقية يسمى فرنسا la France نسبة إلى الفرنكيين.

فيما بين القرنين التاسع والعاشر ميلاديين تعرضت مقاطعة فرنسا إلى عديد الهجمات الخارجية كان أبرزها تلك التي قادها المجريون وهم حفدة الهون ثم من بعدهم النورمانديون (النرمان) الذين أتوا عبر البحر من بلدان الشمال (كانوا قراصنة من الدنمارك والنرويج ومارسوا السلب والنهب والقتل في أعالي البحار)، وقد كانوا برابرة متوحشين ولكن وعلى عكس الغاليين وككل شعوب الشمال فقد كانوا محاربين أشداء، ولأنهم قاربوا على احتلال باريس نفسها فقد تنازل لهم الملك عما يسمى اليوم باسمهم مقاطعة النورماندي La Normandie في شمال غرب فرنسا، ومن هنا قاد النورمانديون حملتهم عام 1066 لاحتلال إنجلترا، وهكذا انتهى عهد آخر الملوك الكارولنجيين الضعفاء وحل محلهم الملوك الكبيسيون Les Capétiens (بدءا بـ هوغ كابيت Hugues Capet الذي تم تتويجه ملكا عام 987) والإقطاعيون الذين — أي هؤلاء الملوك والإقطاعيون - اقتسموا فرنسا فيما بينهم، وهكذا دشنوا معا عصر القرون الوسطى بمفهمومه الأوروبي (من القرن العاشر حتى القرن الخامس عشر)، فبنوا القلاع للإحتماء والسكان من هجمات المجريين والنورمانديين وغيرهم وكونوا أشباه الدويلات أو الإقطاعيات Les fiefs ونصبوا أنفسهم ملوكا واستعبدوا الفلاحين، وقد كان هؤلاء عرضة لكل الأخطار بما فيها الأمراض المعدية والقاتلة والمجاعات وقد كانت حياتهم بائسة وكانوا يدفعون الضرائب وكانوا إذا ما حاولوا الإنتفاض يقتلون دون رحمة، ولكنهم ونتيجة لبعض الإنتفاضات وخصوصا تلك التي قادها الفلاح جاك بونوم Jacques Bonhomme وأتباعه فقد تحصلوا على بعض الحقوق حتى أنهم كانوا يستطيعون شراء حريتهم ابتداءا من القرن الثاني عشر.

خلف هوغ كابيت إبنه روبير الأول (996 -1031)، وخلف هذا الأخير إبنه هنري الأول (1031 -1060)، وخلف هنري الأول إبنه فيليب الأول (1060 -1108) والذي معه بدأت الحروب الصليبية، وأما فيليب الأول فقد خلفه لويس الرابع الكبير (1108 -1137)، وخلف هذا الأخير لويس السابع (1137 -1180) وفي عهده جاءت الحملة الثانية من الحروب الصليبية.

خلف لويس السابع إبنه فيليب أوغست والذي قامت في عهده الحملة الثالثة والرابعة من الحروب الصليبية، وخلف هذا الأخير لويس الثامن (1223 -1226)، وخلف لويس الثامن لويس التاسع "القديس لويس" (1226 -1270) وقد قاد الحملة السابعة ثم الثامنة والأخيرة من الحروب الصليبية، ولما مات خلفه إبنه فيليب الثالث (1270 -1285) والذي خلفه أيضا إبنه فيليب الرابع لوبال (1285 -1314).

وكان أبناء فيليب الرابع لوبال: لويس العاشر (1314 -1316)، فيليب الخامس الطويل (1316 -1322) وشارل الرابع الجميل (1322 -1328) هم آخر الملوك الكبيسيين المباشرين.

وخلاصة القول أنه فيما بين عامي 987 و1328 كان كل من فيليب أوغست ولويس التاسع وفيليب الرابع لوبال الذي منه بدأت فكرة الملكية المطلقة قد وسعوا إقطاعياتهم مؤسسين إدارات ملكية، وكان للكنيسة السلطة العليا، فحضّرت للهجمات الصليبية لاحتلال القدس وتبعها ملوك أوروبا الذي استعملوا الدين كذريعة لتوسيع إمبراطورياتهم إلى منطقة الشرق الأدنى و"طرد الأتراك" منها، وأيضا لإلهاء الناس عن واقعهم المزري، وفي فرنسا بدأت حركة عمرانية واسعة من بناء للكنائس الرومانية وللكاتدرائيات القوطية وللجامعات والمدارس كما ظهر الأدب المكتوب باللغة الفرنسية.

في عام 1328 انتهت سلالة الكبيسيين المباشرة لما أعلن إدوارد الثالث ملك إنجلترا وهو حفيد فيليب الرابع لوبال من ناحية أمه، أعلن عن نيته في أن يكون ملكا على فرنسا، ولكن الإقطاعيين رفضوا ذلك بحجة أنه إنجليزي وغير فرنسي، وقد اختاروا بدلا عنه فيليب دو فالوا إبن أخ فيليب الرابع لوبال، وهكذا اندلعت حرب المئة عام عام 1337 واستمرت حتى عام 1453 (دامت أكثر من مئة عام) وانتهت بهزيمة

مذلة للفرنسيين، ولكنها خلفت وطنية لا حصر لها خصوصا مع "معاهدة ترويس" عام 1420 التي سلمت الإنجليز التاج والمملكة الفرنسية وحرق جان دارك حية عام 1431، وعلى إثر هذه الوطنية الجامحة وفي القرن 15م قام كل من شارل السابع (كانت فترة حكمه بالنسبة للفرنسيين نهاية للقرون الوسطى) ولويس الحادي عشر بالقضاء على النظام الإقطاعي نهائيا وعملا على توحيد كل فرنسا فطردا الإنجليز نهائيا عام 1453 بحيث لم يبق في أيديهم إلا مدينة كليه Calais الساحلية في أقصى الشمال (تم استرجاعها عام 1558)، وقد وافق هذا التاريخ تاريخ سقوط القسطنطينية على يد الأتراك الفاتحين وهي الموقعة التاريخية الكبرى التي أنهت عصر القرون الوسطى.

في القرنين الخامس عشر والسادس عشر بدأ عصر جديد فظهرت الإختراعات الواحدة تلو الأخرى وقادت البوصلة المكتشفين الأوائل إلى الوصول إلى أراضي جديدة، وبفضل مطبعة الألماني غوتنبورغ صارت الكتب كثيرة وازدادت معارف الإنسان الأوروبي وهنا كان عصر النهضة الذي تأثر كثيرا بتراث المسلمين، ولكن أوروبا كانت لا تزال في بدائيتها، ففي القرن السادس عشر مثلا انعقد مؤتمر في فرنسا بالذات وبحث مسألة "هل المرأة إنسان أم لا؟!".

أوروبا أيضا سرعان ما وقعت في الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت (1560 -1598) على إثر الحركات الإصلاحية البروتستانتية التي قادها مارتن لوثر انطلاقا من ألمانيا وجون كالفن انطلاقا من فرنسا وسويسرا، والتي كانت فرنسا مسرحا لجرائمها (مذابح الكاثوليك بحق البروتستانت) تماما كما كانت أول من أعلن عن إقامة صلح بينهما من خلال "مرسوم نانت" Edit de Nantes الملكي عام 1598، وبمجيء فرانسوا الأول إلى الحكم (1515 -1547) وهو أول ملك من أسرة آل بوربون وأيضا هنري الرابع (1589 -1610) أصبحت الملكية مطلقة وصار الإقطاعيون في خدمة الملك، وكانت الحروب الخارجية آنذاك مع دول الجوار على صفيح ساخن (حرب الثلاثين سنة 1618 -1648)، وتطورت الملكية المطلقة فيما بعد على يد الكرادلة الوزراء ريشيليو ومازارن (1610 -1661)، فريشيليو (1624 - 1642) أجبر كل النبلاء والبروتستانت وأعضاء البرلمان على احترام الملك لويس الثالث عشر الذي كان يبلغ آنذاك تسع سنوات فقط من العمر، وكانت أمه الإيطالية ماري

دو ميديتشي تحكم نيابة عنه شكليا وهذا لأن ريشيليو هو من كان يحكم وبقبضة من حديد، وقد واصل مازارن الإيطالي (1610 -1661) عمل ريشيليو خلال حكم الملك لويس الرابع عشر الذي لم يكن يبلغ إلا خمس سنوات لما مات الملك لويس الثالث عشر عام 1643 وكانت أمه آن النمساوية تحكم شكليا نيابة عنه، ورغم كونه غير فرنسي إلا أنه خدم فرنسا كأحد أبنائها وقال قولته المشهورة "قلبي فرنسي حتى ولو أن لغتي ليست كذلك!"، وخلال فترة حكمهما قامت فرنسا ووفقا لمعاهدة وستفاليا عام 1648 بالإستيلاء على الألزاس، وعلى آرتوا وغوسيون وفقا لمعاهدة البرانس عام 1659 ، وهكذا توحدت فرنسا وصارت قوية، ولم تعد إمارة النمسا ومملكة إسبانيا المنهزمتين تشكلان أي خطر عليها.

كبر لويس الرابع عشر (1661 -1715) أصبح ملكا ذو حكم مطلق وقال قولته المشهورة "الدولة هي أنا!"، وبنى قصر فرساي في باريس الذي أصبح مقره، وكما فعل فرانسوا الأول فقد احتضن لويس الرابع عشر الأدباء والشعراء وأعطاهم مكانة مميزة، وفي عهده ظهر كل من كورناي وراسين وموليير ولافونتان وقد قاموا بتمجيده في أعمالهم، وبفضل كولبير Colbert الوزير الشهير أصبحت فرنسا دولة صناعية وتجارية من المقام الأول، وأيضا استعمارية، وله أيضا مقولته الشهيرة "الفرنسيون والأهالي لا يمكن إلا أن يكونوا شعبا واحدا!". ولكن في الفترة (1715 -1789) ومع نهاية حكم لويس الرابع عشر عانى الشعب كثيرا من الإضطهاد والفقر والمجاعات والأمراض وتسلط الإكليروس، وبدأ عصر انحطاط الملكية مع قدوم لويس الخامس عشر (1715 -1774) الضعيف والذي فقد مستعمرات واسعة لصالح إنجلترا في كندا والهند والملك الآخر لويس السادس عشر (1774 -1792) والذي كانت تتحكم فيه زوجته ماري أنطوانيت النمساوية، والذي رغم وجود وزير محنك كتيرغو Turgot والذي ورغم مساهمته في استقلال أمريكا عام 1783 إلا أنه لم يستطع حماية الملكية من ثورات الفلاحين والطبقة البرجوازية.

في عام 1789 قامت الثورة الفرنسية في ظل مطالبات كبار الكتاب الفرنسيين (مونتسكيو فولتير وروسو) بالحرية والمساواة والعدالة فأعلن على إثرها الدستور وأبطلت إمتيازات الإقطاعيين وأقيمت ملكية دستورية عام 1791، وقد شهد هذا العام

أيضا على إثر هذه الثورة قيام المجلس الوطني الفرنسي بمنح اليهود الجنسية الفرنسية و"الحقوق المدنية الكاملة"، ولكن هذه الملكية الدستورية لم تستمر لأكثر من عام، وفي عام 1792 أعلن عن قيام الجمهورية الفرنسية الأولى بشعارات الثورة الفرنسية (حرية -مساواة -إخاء) لتدخل فرنسا "حكم الإرهاب" la règne de la Terreur (1793 -1794) بزعامة مكسيمليان روبسبير وزعماء الثورة الآخرين، ولكن الجمهورية سقطت عام 1799 بعد انقلاب نابليون بونابرت الإيطالي الأصل والمولود في أجاكسيو بكورسيكا (كانت قبل عام 1770 تابعة لإمارة جنوة الإيطالية)، فأسس لحكمه المطلق تماما كلويس الرابع عشر وقضى على الفوضى التي خلقتها الثورة الفرنسية، وفي عام 1804 أصبح إمبراطورا على الفرنسيين تحت إسم نابليون الأول، وإلى عام 1811 كان نابليون قد احتل كل أوروبا فوجه بصره إلى الإمبراطورية الروسية، ولكنه انهزم شتاء عام 1812 أمام دهاء قطوزف التتري الأصل، وأمام صقيع البلاد ونقص المؤونة وانهيار الجيش ولّى خائبا إلى فرنسا فتداعت عليه الممالك الأوروبية إلى أن انهزم في معركة واترلو عام 1815، وعادت فرنسا تبعا لمعاهدة باريس لعام 1815 إلى حدودها لما قبل عام 1789 بل وأصغر من ذلك بكثير، وبعد سقوط نابليون عادت السلطة الملكية من جديد فحكم أخو الملك لويس السادس عشر لويس الثامن عشر (عرف عهده ما سُمّي في التاريخ الفرنسي بـ "الإرهاب الأبيض" La Terreur blanche حيث تم اضطهاد كل من تأسف على الثورة أو سعى لعودة النظام الإمبراطوري النابليوني) وشارل العاشر وهو آخر ملك من عائلة آل بوربون من عام 1814 إلى عام 1830 فجاء عصر جديد وتم استبدال اللون الأبيض (اللون الملكي) للعلم بعلم ذو ثلاثة ألوان، وبدأت حركة الإستعمار الشاملة باحتلال الجزائر عام 1830، وكان للوزير جول فيري (هو من بين أهم من أسس للائكية في فرنسا) أكبر الدور فيها، فقد رأى أن فرنسا لا يمكنها أن تكون قوة عالمية إلا بوجود مستعمرات لها، تماما كإنجلترا، وبعدهما جاء لويس فيليب إلى الحكم من عام 1830 إلى عام 1848، حيث قامت ثورة أعلن على إثرها عن قيام الجمهورية الثانية، ولكن لويس نابليون بونابرت (حفيد نابليون بونابرت) قام بانقلاب في ديسمبر 1851 فأعلن عن قيام الإمبراطورية الثانية، ونصب نفسه إمبراطورا تحت لقب نابليون الثالث، وحكم حكما

مطلقا حتى عام 1860، وقد أعطى بعض الحريات للفرنسيين، وفي عام 1870 أعلن عن قيام الجمهورية الثالثة بعد سقوط الإمبراطورية الثانية على إثر هزيمة مذلة أمام الألمان الذين أعادوا إلى سيطرتهم الألزاس واللورين، وفي عام 1875 صوت المجلس الفرنسي على الدستور الجمهوري، وفي عام 1880 أصبحت الجمهورية قوية وتم الإحتفال لأول مرة بعيد الرابع عشر من جويلية كعيد وطني، واستمرت هذه الجمهورية الثالثة حتى عام 1940، وكان لها أكبر الفضل في تأسيس الجيش الوطني الفرنسي، وتنظيم التعليم الشعبي واللائكي، وإرساء "العدل الإجتماعي"، وأيضا في توسيع الإستعمار، وبعد الحرب العالمية الأولى (1914 -1918) التي خسرتها ألمانيا أعادت إتفاقية فرساي عام 1919 كل من الألزاس واللورين إلى فرنسا، ولكن وخلال الحرب العالمية الثانية (1939 -1945) تم احتلال فرنسا وبسهولة من طرف ألمانيا النازية، وكان الزعيم الفاشي الإيطالي بينيتو موسوليني قد طالب باسترجاع سافوي ونيس منها وهما في الأصل مدينتين إيطاليتين تماما مثل كورسيكا، وانتهت بهذا الجمهورية الثالثة، ولكن الحلفاء استطاعوا هزيمة الألمان وتحرير الفرنسيين في موقعة النورماندي عام 1944 فاستسلم الألمان وخصوصا بعد خسارتهم أمام الإتحاد السوفياتي وخسارة حلفائهم اليابانيين والإيطاليين، وفي عام 1946 أعلن عن قيام الجمهورية الرابعة التي عرفت انطلاقة لازدهار اقتصادي هائل "الثلاثين الذهبية" Trente Glorieusesles إلى غاية قيام الجمهورية الخامسة عام 1958.

في عام 1958 قامت الجمهورية الفرنسية الخامسة بسبب حرب التحرير الجزائرية، فقد خلفت هذه الأخيرة أزمات أدت إلى زوال الجمهورية الفرنسية الرابعة وكادت أن تؤدي إلى خراب فرنسا نفسها، غير أن ديغول وبعد انقلاب الجنرالات سرعان ما رتب البيت الداخلي بالتوازي مع تحضيره لاستقلال الجزائر، خاصة وأن فرنسا سرعان ما فجرت أولى قنابلها النووية في رقّان جنوب الجزائر عام 1960، آنذاك دخلت فرنسا نادي الكبار ولو على حساب الجزائريين الذين استعملتهم في تجاربها والذين مازالوا إلى اليوم يموتون من إشعاعات تلك التجارب (فاق التفجير الواحد منها في قوته حسب بعض الدراسات تفجيرات هيروشيما وناكازاكي بأربعة وعشرين مرة) معلنة للعالم أنها مازالت فرنسا القوية رغم خسارتها في الحرب العالمية الثانية ورغم

انهيار امبراطوريتها الإستعمارية التي صنعت مجدها في هذا العالم وهذا منذ أن بدأت في تشييدها مع بداية القرن السابع عشر.

أينما حلت فرنسا كان تحل معها جرائم إبادة البشر (في رواندا مثلا والفييتنام وبولينيزيا والكراييب وغيرها.. وأكبر مثال هي الجزائر التي أفنى فيها الفرنسيون أكثر من 8 ملايين شخص).

في عام 1961 قام السفاح الفرنسي موريس بابون بالتنكيل بمئات الجزائريين الذين خرجوا للتظاهر في شوارع باريس بقتلهم ورميهم أحياءا في نهر السين، وفي عام 1962 وبعد اشتداد الثورة التحريرية منح شارل ديغول الإستقلال للجزائر، أهم مستعمرة لفرنسا كما وصفها الفرنسيون ومازالوا يصفونها، ولم تكن الثورة السبب الوحيد في هذا الإستقلال وإن كانت الأساس بل أيضا الحراك السياسي الدولي لقيادات الثورة التحريرية وأيضا لمساعدات الشعوب الصديقة، ومن جهة أخرى فإن الأوضاع في الجزائر كانت قد أزمت كثيرا من أوضاع فرنسا الداخلية، كما أن ديغول الذي كان دائما عنصريا اتجاه المغاربيين والأفارقة لم يكن يريد أن يرى في جسد أمته "الفرنسية الأوروبية المسيحية البيضاء" جزءا "إفريقيا ملونا مسلما".

في الستينات والسبعينات عرفت فرنسا حراكا ثقافيا كبيرا action culturelle ، وفي عام 1968 قامت ثورة الطلاب الفرنسيين الشهيرة و"الغريبة" والتي كادت أن تودي بالنظام الديغولي والجمهورية الخامسة (هرب أثناءها ديغول خارج البلاد وتحمل مسؤولية الأوضاع بدلا عنه رئيس وزرائه جورج بومبيدو!)، آنذاك حلم الطلاب المنتشين بأفكار الشيوعية العالمية ونضالاتها الحالمة بوصول اليسار إلى الحكم ولما لا الإطاحة بديغول "الهرم" رغم "عظمته" عند الفرنسيين، ووقف بجانب هؤلاء الشباب وزعيمهم اليهودي دانييل كوهين بندت شخصيات ثقافية فرنسية يهودية بارزة كان أبرزها الفيلسوف جان بول سارتر وعالم اللغة ميشال فوكو، ولكن الثورة "اليهودية" في النهاية فشلت، بل وأكثر من هذا أن الفرنسيين قد صوتوا بعدها للديغوليين فسيطروا من جديد على السلطة، وأما فرانسوا ميتران الذي حاول استغلال الوضع بطرح نفسه كبديل فقد خاب ظن الفرنسيين فيه ورآه كثيرون منهم كشخص انتهازي لا يجري إلا وراء السلطة[2].

في الفترة 1969 -1974 أصبح جورج بومبيدو Georges Pompidou رئيسا للجمهورية الفرنسية، ولأن فترة حكمه قد أتت بعد تلك "الثورة الشبانية" الفاشلة إن صح القول فقد اتسمت بالفوضى والفضائح السياسية والمالية، كما اشتد فيها الصراع الثقافي والفكري بين تيارات اليسار الذي كان مسيطرا على هذه الميادين بالإضافة إلى النشاط النقابي وتيارات اليمين الذي كان مسيطرا على الحكم، وبقي هكذا سؤال بيير غوديبير Pierre Gaudibert مطروحا كما جاء في كتابه لعام 1972 "الحركة الثقافية: إدماجية و/أو تدميرية؟" Action culturelle: integration et/ou subversion?[3].

ورغم كل هذه المشاكل إلا أن كثير من الفرنسين لم يحمّلوا بومبيدو مسؤولية هذه الفوضى، نظرا للدور الذي لعبه إبان الأزمة أي إبان "الثورة الطلابية"، ونظرا لشجاعته في قيادة فرنسا في هكذا ظروف، وهذا ما جعلهم يسمون فترة حكمه بـ "الشجاعة".

وفي الفترة 1974 -1981 أصبح فاليري جيسكار ديستان Valéry Giscard d'Estaing رئيسا للجمهورية خلفا لبومبيدو المتوفي، وقد عرفت فترته "انفتاحا" Libéralisme كبيرا وفي مختلف الميادين، فقد رأى الفرنسيون ولأول مرة رئيسا جديدا يقوم بدعوة "زبالين من المهاجرين المغاربيين والأفارقة" إلى طعامه ويذهب إلى العشاء عند مواطنين فرنسيين عاديين.

وفي جوان 1981 أصبح اليساري فرانسوا ميتران François Mitterrand رئيسا للجمهورية، فقام بتأسيس حكومة يسارية، ما جعل الآمال كبيرة في الأوساط الثقافية الفرنسية التي يسيطر عليها تقليديا اليسار، وهكذا فقد كان جل همه النهوض بالميدان الثقافي، وقد بدأ وزير ثقافته جاك لانغ Jack Lang يتحدث عما سماه هو حماية "الهوية الثقافية" identité culturelle الفرنسية من المنتجات الثقافية الأمريكية، وهذا ما جعل البعض ينتقدون هذه العقلية بوصفها "قومية شوفينية"[4].

انتهى حكم ميتران عام 1995 حيث حل محله جاك شيراك Jacques Chirac الذي استمرت عهدته حتى العام 2007 بدون أحداث سياسية مميزة تذكر ما عدا تلك الإهانات التي في الحقيقة صارت متداولة بشكل عادي في حق المهاجرين ودولهم

الأصلية وخصوصا الجزائر التي لم يستوعب الفرنسيون إلى اليوم فكرة استقلالها، ونذكر من تلك الإهانات إقرار فرنسا عام 2005 "لقانونها المجد للإستعمار"، وفي عام 2007 تم انتخاب نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy رئيسا للجمهورية خلفا لجاك شيراك، وهو فرنسي من أب مهاجر مجري وأم يهودية، وقد انتهج هذا الأخير توجهات خاصة به ميزته عن جميع من سبقوه، فقد أعلن وحتى ما قبل توليه وزارة الداخلية في عهد شيراك كرهه للأجانب من أصل مغاربي وإفريقي وحقده عليهم، وعلى الصعيد الخارجي فقد ألحق فرنسا بأمريكا في عداوتها "الحضارية" للإسلام وحاول تزعم أوروبا لوحده رغم اقتصاد بلاده الضعيف مقارنة بقوى أخرى أكبر هي ألمانيا وبريطانيا، كما عمل على إيجاد استراتيجيات جديدة لتحسين السيطرة على مستعمرات فرنسا "السابقة" في إفريقيا المغاربية والسوداء سياسيا وثقافيا وأيضا اقتصاديا وخصوصا بسبب المنافسة الدولية الشرسة.

وهكذا ومن خلال هذا التاريخ المختصر لفرنسا نجد أن تاريخ شعبها ما هو في حقيقة الأمر إلا تاريخ قصير ميزه أولا تجاور بين شعوب مختلفة الأعراق (الغاليين، والإيبيريين Ibères أو الأكيتانيين Aquitains، والليقير Ligures، وحتى اليونانيين)، كما أنه شعب "هجين" ومن زمن الرومان والفرنكيين (الفرنجة)، وقد غلبت الشعوب الأجنبية تماما بتواجدها على سكان البلاد الأصليين الذين لم يكونوا برابرة فقط وإنما أيضا ضعفاء لا يستطيعون حتى الدفاع عن أنفسهم، فإيطاليا الرومانية مثلا منحتهم لغتها التي هم بها اليوم يتكلمون، كما منحتهم الجزء الأهم في انتمائهم الثقافي والحضاري، وأما الشعوب الجرمانية البدائية فما كان لها من دور في هذا التاريخ لربما هو الأساس إذا ما قارناه بما كان للغاليين من دور والذين إليهم يفتخر بعض فرنسيو اليوم بالإنتماء ولكن ليس كلهم، وحتى إسم البلاد "فرنسا" La France وإسم شعبها "الفرنسيون" Les Français منسوب إليهم، ولما قامت الثورة الفرنسية زاد إعجاب بعض الفرنسيين بها إلى حد القول أنها "ثورة الغاليين الأصليين ضد الفرنكيين الذين احتلوا بلادهم قبل أربعة عشر قرنا وجعلوا من هؤلاء الغاليين عبيدا لهم!"، وهكذا ظهرت مقولة "أسلافنا هم الغاليون! nos ancêtres les Gaulois!"، وصار الألمان يدعون علنا بـ "البوش" Boche، أي الهمج البربر المتوحشون.

"الشوفينية" Chauvinism التي ظهرت أولا في فرنسا سميت تيمنا بنيكولاس شوفان Nicolas Chauvin المحارب الأسطوري الفرنسي الذي شارك في الثورة الفرنسية وأيضا في الحروب النابليونية، وقد عرف بمغالاته في حب فرنسا (اشتهر هذا المفهوم لأول مرة بعد كوميديا "الشارة الثلاثية الألوان" La cocarde tricolore للإخوة كونيار frères Cogniard عام 1831).

في عام 1792 ولما هاجمت الدول الأوروبية فرنسا الثورة في معركة فالمي، انهزمت هذه الأخيرة رغم ضعف تسليح الثوار، لأن الحماسة كانت في جانب هؤلاء، فانتصروا، وأضحى النشيد الذي كتبه ولحنه روجي دو ليسل Rouget de Lisle، والذي أنشدته في باريس بعض فرقها (من مرسيليا Marseille)، هو النشيد الحالي للفرنسيين، والذي سماه الباريسيون "لا مرسييز" La Marseillaise.

وليس غريبا أن تكون الشوفينية فرنسية الأصل لأن العنصرية العرقية نفسها فرنسية الأصل، وقد اخترعها لأول مرة الكونت جوزيف آرتور دو جوبينو في دراسته "أطروحة حول التفاضل بين الأجناس البشرية" لعام 1855، ومن بين ما ذهب إليه هذا الأخير مثلا وصفه للسلالات اللاتينية بالإنحطاط، وبأنها لم تعد نقية العنصر، لأنها على رأيه قد اختلطت بالشعوب السامية المنحطة والسلالات الزنجية المتدنية، والتي - أي أطروحته - أثرت وبقوة فيما بعد في النازية الألمانية (خصوصا في فكر ألفرد روزنبيرغ)، ولكن هذه النازية وللعجب اعتبرت الفرنسيين أقل درجة من الألمان. في 14 أوت 1958 أطلق الإقتصادي والديمغرافي وعالم الإجتماع الفرنسي الشهير ألفرد صوفي Alfred Sauvy (1898 -1990) عبارة "العالم الثالث" tiers monde في مقال له في "الأبسرفاتور" "l'Observateur"، وهي عبارة لطالما حملت من إسمها من العنصرية اتجاه "دول الجنوب" ما لا يمكن وصفه.

إن هذا الإختلاط الذي يميز الفرنسيين، هو نفسه حاصل اليوم، ولكن الأجانب هذه المرة مختلفون، فهم ليسوا بغزاة مباشرين أتوا ليستعبدوا الفرنسيين الغاليين كما كان حال الجرمان أو "ليحضّروهم" كما كان حال الرومان، كما أنهم لا ينتمون في مجملهم لأوروبا، وإنما لقارة بائسة إسمها إفريقيا بئس الشعوب التي بها. ولكنه نشيد وعلى غير العادة، فهو يقطر بعبارات تدعو للقتل وسفك الدماء.

"إن انصهار الأجناس في البوتقة الفرنسية أو Melting Pot الذي حقره كثيرون كان متواجدا حتى في بلاد الغال La Gaule في غابر القرون الوسطى، والأرض التي سيطر عليها سليلو الغزاة الجرمانيون الذين استعبدوا "الغاليين" أعيد احتلالها من طرف الكلت الآتون من الشرق ناحية آسيا الصغرى" [5].

"قبل ظهور وسائل النقل الميكانيكية الحديثة كالقطار والسيارة والطائرة كانت الهجرات في فرنسا داخلية، وقد أكدت السجلات الخاصة بالقرى بأن أصول مهاجري كل قرية قلما كانت تتجاوز الخمسة عشر كيلومترا، وإلى بداية القرن التاسع عشر كان المشي هو الوسيلة الوحيدة للتنقل بالنسبة لأغلب السكان، وكانت الحياة تدور كليا في إطار هذا الفضاء، وكان تبادل السلع بينيا وقد كانت تسعين بالمئة منها منتجة في فضاء لا يتجاوز السبعة كيلومترات، وعلى هذا الأساس تمت التقسيمات السياسية الأولى في فرنسا، فمع نهاية القرن الثامن عشر كان تقسيم الأراضي الفرنسية إلى بلديات قد تم على أساس المسافة المقطوعة مشيا في يوم واحد. في ذلك الوقت كان الشخص الآتي من القرية المجاورة الأقرب يحمل صفة المهاجر immigré وكان الزواج البيني غير محبب تماما فقد كان الزوج أو الزوجة يختاران دائما من نفس القرية" [6].

المفردة étrange أو غريب (خارجي) بدأت في البروز منذ القرن الثاني عشر، والصفة étranger (أجنبي) التي تشكلت فيما بعد برزت منذ القرن 14م مع بداية تشكل الدولة الفرنسية وبروز الروح الوطنية أيام فرنسا فيليب لوبال وشارل الخامس. الأجنبي هو ذاك الآتي من الخارج، وفي اللاتينية extraneus أو externus وهو كل ما هو خارجي أو خارج عن البلد، وفي القانون الروماني الأجنبي hostis هو ذاك الشخص الذي يثير الرعب، ومن هنا انتقل هذا المفهوم إلى فرنسا الإقطاعية. وفي الفترة الفرنكية أصبح الأجنبي واقعيا خارجا عن القانون إلا من لهم أسباب دينية، فقد قامت المجمعات الكنسية التابعة لـ بيبن لوبراف عام 793 باستصدار إجراءات تسهل لهم القدوم، أما شارلمان فقد أمر من على مجمع كنسي عام 802 باستضافة الأجانب ممن يريدون دخول البلاد، وهكذا ومنذ بداية القرن التاسع صار الأجانب محل عناية الملوك، وخلال عشريات بديء في استقبال الأجانب في فرنسا، وأيضا جذبهم إليها

لأسباب تتعلق بتطوير التجارة الفرنسية، فقام لويس الحادي عشر مثلا بحماية التجار الأجانب، وبتسهيل دخولهم إلى البلاد، وأيضا أولئك الحاملين معهم للتقنيات الجديدة كالألمان الذين أدخلوا عام 1469 أولى الطابعات إلى البلاد. لويس الثاني عشر وخصوصا فرانسوا الأول اللذان تأثرا برحلاتهما إلى إيطاليا وسعا حركة الهجرة هذه لما قاموا باستدعاء كثير من الفنانين الإيطاليين لأجل تزيين القصور وغيرها في أمور الفن، وفي عهد هنري الرابع تطورت في عدة مدن فرنسية كـ ليون ومونبلييه مصانع الحرير بفضل كثير من العمال الإيطاليين، ولما جاءت ثورة عام 1789 وبفضل ما جاءت به من حرية فقد فتحت أمام المهاجرين أبواب فرنسا، وجاء في مرسوم 6 أوت 1790 إبطال "حق النعمة" droit d'aubaine حيث أعطى الأجانب المتواجدين في فرنسا وبدون مبادلة نفس الحقوق المدنية التي للمواطنين الفرنسيين، وفي 14 جويلية 1791 أمر المجلس المشكل "جميع الهيئات الإدارية والإدارات البلدية وقادة القوات البرية والبحرية وبصفة عامة كل الموظفين العموميين بتوظيف الأجانب في كل المجالات عبر الوطن وخصوصا الموانيء في إطار الحرية والأمان والحرية التي تكفلها لهم الإتفاقيات"، وتوالت القوانين فجاء مرسوم 17 مارس 1791 الذي أعطى للأجنبي حرية اختيار المهنة التي يجدها ملائمة، وجاء في المادة الثانية من الباب الأول من دستور 9 أوت 1791 أن "المواطنين الفرنسيين هم كل أصليي البلاد الذين لهم إقامة فيها، وكل المنحدرين من الفرنسيين المولودين بالخارج والعائدين بغرض إقامة القسم المدني بها، والسلطة التشريعية في إمكانها منح حق المواطنة لكل أجنبي مقيم دون شروط باستثناء القسم المدني".

لما دخلت فرنسا في حرب ضد ملك بوهيميا والمجر ومن بعدها نزاعات مع كل القوى الأوروبية (بسبب الثورة) أدى هذا الأمر إلى انتهاج سياسة قاسية اتجاه الأجانب المقيمين في فرنسا، وفي عام 1793 بدأت القوانين الزجرية اتجاههم من خلال مرسوم 26 فيفري الذي أجبر الأجانب على الحضور إلى لجنة منطقتهم، ومبدأ 18 مارس الذي نص على طرد كل رعية بلاد أجنبية دخلت مع فرنسا في حرب لا يمارس عملا أو لا يملك ملكا عقاريا من زمن ما قبل الثورة، ثم مرسوم 7 أوت الذي أمر بإيقاف وطرد

كل أجنبي لا يستطيع الحصول على "شهادة ضيافة" certificate d'hospitalité التي تثبت إخلاصه أو فائدته للجمهورية.

في هذا الوقت كان الأجانب محل شبهة في نظر الرأي العام الفرنسي وفي نظر الحكومة، وقامت الجمهورية بتبني سياسة مضادة لمباديء الثورة "الإنسانية" التي أعلنتها الجمهورية نفسها، ولما تم تبني القانون المدني لعام 1804 تم إقصاء الأجانب من الإنتفاع بالحقوق المدنية ممثلة في الحقوق العمومية والسياسية التي صارت رمزا خصوصيا للمواطنة كما نصت عليه المادة 11 [7].

تقول بعض الدراسات الفرنسية السوسيولوجية والتاريخية بأنه قبل عام 1870 أي قبل قيام "الجمهورية الثالثة" لم يكن هناك تقريبا أي استعمال لمصطلحات "هجرة" immigration و"مهاجر" immigré ما عدا استعمالها في الإشارة إلى الفرنسيين الذي تركوا بلادهم فرنسا وعادوا إليها (هجرات الفرنسيين تاريخيا كانت دائما متواضعة جدا مقارنة بهجرات جيرانهم الأوروبيين من إسبان وإنجليز وألمان وإيطاليين وغيرهم)، وقد كانت مفردة "أجنبي" étranger هي الوحيدة المستعملة في الإشارة إلى أولئك الأشخاص الذين هم من جنسية أجنبية، ولكن مصطلح "الهجرة" بدئ في استعماله إبان الجمهورية الثالثة.

وأول نص قانوني يعرف بـ "المهاجر" وتم تبنيه في فرنسا كان من خلال تعريف "إتفاقية روما الدولية" لعام 1924، وجاء فيها "يعتبر مهاجرا كل أجنبي يأتي إلى بلد للبحث عن عمل والذي في نيته المعبر عنها أو المفترضة الإستقرار بصفة دائمة، ويعتبر عاملا عاديا كل أجنبي يأتي بهدف وحيد وهو الإستقرار المؤقت".

اليوم يعرف المجلس الأعلى الفرنسي للإدماج Haut Conseil à l'intégration المهاجر بأنه "كل شخص ولد أجنبيا في بلد أجنبي والداخل إلى فرنسا بهذه الصفة بهدف الإستقرار على الأراضي الفرنسية بصفة دائمة" [8].

الهجرة الفرنسية إلى الخارج لطالما كانت محدودة مقارنة بهجرات جيرانهم، وعلى مر تاريخها –يقول جيرار نوارييل - فإن تعداد الأشخاص الداخلين إلى فرنسا كان دائما أكبر من تعداد تاركيها [9]، وهذا لعدة أسباب اقتصادية واجتماعية، ومنها

أن فرنسا قد عرفت ثورتها الصناعية باكرا، وكذلك الأمر بالنسبة لتشكل الدولة -الأمة والتقاليد الديمقراطية.

تاريخيا أيضا كان اتصال الفرنسيين بالشعوب الأخرى قديما قدم الوجود الغالي على تلك الأرض، وعدا آسيا الصغرى التي يقال أن الغاليين الأوائل قد انحدروا منها فإن هؤلاء قد تواجدوا واتصلوا بشعوب اليونان وأيضا إيطاليا، ولما عصفت الحروب الدينية بأوروبا هرب نهاية القرن السابع عشر حوالي 200 ألف من الهيغونوت Huguenots الفرنسيين (البروتستانتيين من أتباع كالفن) بعد اشتداد اضطهادهم من طرف ريشيليو ومازارن، هربوا إلى الدول البروتستانتية المجاورة كإنجلترا وسويسرا وهولندا وبروسيا والمقاطعات الجرمانية، بل وحتى إلى شمال أمريكا وجنوب إفريقيا وغيرها من مناطق العالم، وإبان الثورة الفرنسية هاجر أيضا كثير من الفرنسيين النبلاء وأغلبهم من الفرنكيين إلى ممالك أوروبا المختلفة، حيث أقاموا بها وتآمروا مع ملوكها على الثورة التي كانت تهدد عروشهم لإرجاع الحكم الملكي في فرنسا، وإبان الإكتشافات الجغرافية كان الفرنسيون أقل هجرة من جيرانهم إلى مناطق العالم الجديد المختلفة (سكنوا أساسا أمريكا الشمالية، وبالتحديد في الكيبك الكندي، وفي عديد المستعمرات عبر العالم، وأيضا في بعض المناطق في أمريكا الحالية كما في لويزيانا)، ورغم أن امبراطوريتهم كانت ثاني أكبر امبراطورية استعمارية بعد تلك البريطانية، إلا أنهم ولأسباب عرقية عنصرية آنذاك أبوا أن يختلطوا بمختلف سكانها من شعوب إفريقية وآسيوية رغم أنهم اليوم لا يجدون حرجا في ذلك، ولهذا فقد عادوا إلى بلادهم في مجملهم بعد انهيارها.

وعلى عكس هذا فقد كانت فرنسا ومن زمان أرض جذب للمهاجرين، فحسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة فإن الدولة تعتبر "دولة هجرة" immigration إذا جاوز الأجانب فيها 1٪ من عدد السكان الكلي، وإلى عام 1851 كانت فرنسا قد بلغت هذا المعدل، وفي عام 1876 كان قد عاش فيها 655 ألف أجنبي، أي 1,7٪ من عدد سكانها الكلي، وخلال مئة سنة كانوا قد بلغوا 3,4 مليون شخص، أي 6,2٪ من عدد السكان الكلي، رغم أنهم انخفضوا مع نهاية القرن العشرين إلى 3,3 مليون شخص، أي 5,6٪ من إجمالي عدد السكان، وهذا المعدل، أي 1٪، لم تبلغه ألمانيا

وهولندا إلا عام 1950، وإيطاليا إلا في عام 1985، وإسبانيا والبرتغال إلا في عام 1990، وهذا الأمر راجع أيضا لعدة أسباب، ويدخل فيها ما تم ذكره سابقا [10].

عموما يختصر أغلب الفرنسيين تاريخ الهجرة إلى بلادهم في أربع مراحل، ولكن يمكن إضافة مرحلة خامسة تبدأ من بداية ظهور شيراك كرئيس للجمهورية عام 1995، وهذ المراحل هي -الضرورة التصنيعية والحاجة العسكرية 1850 -1945، الإنتعاش الإقتصادي "الثلاثين الذهبية" —من انفتاح ما بعد الحرب إلى الإيقاف 1945 -1976، التضييق الشديد على الهجرة المغاربية والإفريقية 1977 -1981، "الهجرة كرهان سياسي" 1981 -1995، وأخيرا ما بعد 1995 الهجرة -الإسلامية - كضحية لليمين.

الهجرات المهمة ارتبطت ببدايات التصنيع، وقد بدأت عام 1850 وبلغت أوجها عام 1880، وهذه الهجرة كانت مكونة في 90٪ منها من رعايا الدول المجاورة لفرنسا ممن أتوا للعمل بها، وفي عام 1886 كان هناك 486 ألف بلجيكي و62 ألف إسباني اشتغلوا في الفلاحة والحصاد، أما الإيطاليين فتخصصوا ومنذ ذلك الوقت في البناء، والصحافة الفرنسية لم تكن لها أي رحمة ناحيتهم، ومما جاء في صحيفة "La Patrie" عام 1896 عن الإيطاليين قولها " أتوا.. مثل الجراد.. من بيمون❖، ومن لومبارديا والبندقية.. ومن صقلية.. قذرون، تعيسون، ثرثارون.. قبائل بأكملها هاجرت إلى الشمال واستوطنت حقولا واشتغلت عند مستقبليها بأجور زهيدة.."، وبدأت السلطات العمومية في تبني سياسات صارمة اتجاه الهجرة هدفت في مجملها إلى مراقبة هذه "الظاهرة الجديدة" —الهجرة - ونموها في فرنسا.

في عام 1901 كان هناك 1037778 أجنبي يعيشون على التراب الفرنسي ويمثلون 2,67٪ من مجموع السكان، وخلال الحرب العالمية الأولى صارت فرنسا بلدا كبيرا في استقبال المهاجرين سواء لاستغلالهم في الحرب أو لشغل النقص الكبير في الرجال في المصانع بعد هذه الحرب، وفي الفترة ما بين 1914 و1918 تم جلب أعداد كبيرة من العمال الإيطاليين كما تم إنشاء أول وكالة خاصة باليد العاملة الأجنبية وسميت بسكرتارية الدولة للذخيرة Secrétariat d´État aux Munitions والتي حولت عام 1918 إلى وزارة العدل، وفي فترة ما بين الحربين تم جلب أعداد كبيرة من

البولونيين من الذين لم يجدوا شغلا في بلادهم بولونيا خصوصا بعدما أقدمت أمريكا على غلق أبواب الهجرة عليهم بعد اعتمادها على نظام الحصص حيث ولأسباب عنصرية فقد تم حصر الهجرة على الأنجلو ساكسون فقط، فاشتغلوا في مناجم الكربون، وفي الفلاحة أيضا، وقد تم جلب هؤلاء "البولاك" Polak ❖❖ في شروط بالكاد يمكن تخيلها "مختارين، محمّمين، مطعّمين، مصوّرين، ومسجّلين، وأحيانا تعلق على صدورهم لافتات حتى لا يضيعوا.." و".. غالبا ما كانوا يخرقون عقودهم فيفرون من دون أوراق أو مال، وما يلبثوا أن يحشدهم الدرك على الطرقات ويسوقهم كمشردين"، وفي استجواب عام 1925 قال كل المستجوبين الولاة لوزير الداخلية كاميل شوتون Camille Chautemps الذي طلب رأيه حافظ الأختام في إطار التحضير لقانون جديد حول التطبيع قالوا أن "البولونيين غير قابلين للتماثل" inassimilables.

ورغم أن كل الأجانب الذين تجاوزوا المليون بداية القرن العشرين قد أتوا تقريبا من الدول المتاخمة إلا أن هذا لم يمنع من بروز الروح المعادية للأجانب وسط الفرنسيين وخصوصا أيضا ضد الإيطاليين والبلجيكيين، وبعد مجازر الحرب العالمية الثانية والتناقص الديمغرافي الكبير برزت الحاجة للأجانب من أجل إعادة الأعمار فارتفع عددهم من 1,5 مليون عام 1921 إلى 2,7 مليون عام 1931، ثم تناقص هذا العدد وبقوة في الأعوام التالية بسبب الأزمة الإقتصادية ليبلغ 2,2 مليون عام 1936، وصاحبت هذه الفترة انتهاكات كبيرة لحقوق الأجانب وإنسانيتهم، وفي الفترة ما بين 1934 و1935 تم طرد عشرات الآلاف من البولونيين بشكل تعسفي، كما جرت مجازر بحق الإيطاليين في الجنوب، أما الخوف من الأجانب والعنصرية فكانت على أشدها في الصحافة الفرنسية.

بالنسبة لأكثر المؤرخين، فإنه ليس فقط اندماج الموجات الأولى من المهاجرين لم يكن سهلا لأنه احتاج في معظم الأحيان إلى جيلين أو ثلاثة أجيال، ولكن أيضا العلاقات لم تكن غزلية إطلاقا بين الفرنسين والأجانب كما يود البعض أن يصفها اليوم، وفي هذا يقول جوزيف روفان Joseph Rovan أن "التظاهرات المتوجسة من الأجانب اليوم والتي تحاكمهم أيضا لا تقارن أبدا من حيث العنف مع تلك التي كانت سائدة في الماضي" [11].

غوستاف لو بن Gustave Le Bon صرح عام 1895 متهجما على الأجانب "في أوروبا هناك بلاد إسمها فرنسا، ثرية، ولكنها محاطة بمجموعة من البلدان الفقيرة، والتي ستسبب الهجرات الآتية منها كارثة على البلاد وعلى شعبها.. هم يأتون ليس فقط لأن فرنسا ثرية بل أيضا لأنهم أينما ذهبوا يطردون.. هجرة الأجانب هذه مريعة.. ومن دون حتى أن نعد أعداد الإيطاليين في مرسيليا فإنها مؤهلة لأن توصف بالمستعمرة الإيطالية.. وإذا لم تتغير الشروط الحالية فسيأتي وقت ولن يكون بالبعيد وسيصبح ثلث السكان في البلاد من الألمان والثلث الآخر من الإيطاليين.." [12].

وأما لويس برتران Louis Bertrand فكتب عام 1938 بخصوص روايته L'Invasion "الغزو" التي كتبها عن الهجرة الإيطالية عام 1907 أن ".. قضيتي الأولى هم المهاجرون الإيطاليون، ولكني متأكد من أنهم ليسوا هم فقط المهاجرين الوحيدين ولكن لديهم أيضا منافسين أتوا من كل مناطق البحر المتوسط بل ومن العالم ككل.. هؤلاء العوام أتوا إلى مرسيليا بعيوبهم ونقائصهم، وبعضهم أتى حتى بقصد الجوسسة أو الدعاية المدمرة"[13].

وفي عام 1948 كتب فيليب آريس Philippe Ariès يقول عن الهجرة البولونية "إنه غزو حقيقي، منهجي، حيث المهاجرون يأتون في جماعات، بكهنتهم ومدرّسيهم وتديّنهم.. مدن بأكملها تأثرت بهم، حيث أقاموا قرى دخيلة بروائح مطابخهم العفنة التي تذكر الفرنسي بأوروبا الوسطى.. هؤلاء فيهم الكثير من الأجانب غير القابلين للتماثل، من الذين يعيشون في مجموعات مغلقة، مع كنائسهم ومدارسهم ومحلاتهم وألعابهم الأجنبية بالنسبة لباقي السكان"[14].

ولم يكن رائد "العنصرية العلمية" racisme scientifique روني مارسيال René Martial (نشاطه تجلى في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية) بأقل تحيز من هؤلاء، صحيح أنه كان يدعو لتقبل هجرة أوروبية محضة، ولكنه كان دائما يقول أن الألمان هو أفضل جنس يمكن أن يتحد معهم الفرنسيون [15]، وهذا مما عناه أن البلجيكيين والسويسريين والهولنديين والتشكوسلوفاك والبولونيين والإيطاليين وغيرهم هم أقل جينيا من الفرنسيين والألمان.

يحلل سيرج برشتاين Serge Berstein في كتابه Histoire de la France au XXe siècle (تاريخ فرنسا في القرن العشرين) الصادر عام 1999 هذه الروح العدائية للأجانب من دول الجوار فيقول أن "الإيطاليين -كان يسميهم أيضا les Transalpins أي الأجانب العابرون لجبال الألب - قد لقوا عداوة كبيرة استمرت حتى نهاية القرن العشرين، وقد جرت انتفاضات عديدة ضدهم.." [16].

أما فيليب برنار Philippe Bernard فيؤكد في كتابه "الهجرة: التحدي العالمي" Immigration : le défi mondial أن "البعض يظن أن اندماج البلجيكيين والإيطاليين والبولونيين في المجتمع الفرنسي كان بسبب قربهم الثقافي من الفرنسيين، ولكن اندماجهم أتى في الحقيقة على الألم وعزل هؤلاء في أحياء خاصة بهم، وقد عاشوا في ظل الكزينوفوبيا والعنف المسلط عليهم منذ نهاية القرن التاسع عشر، فالبلجيكيين الذين شكلوا أغلبية السكان في روبي Roubaix حوالي العام 1880 كانوا يدعون بـ pots de beurre (قدور الزبدة) وأيضا بـ vermines (حشرات طفيلية، جرذان، حيوانات هائمة)، ومن ليفن Liévin إلى تورسون Tourcoing قامت انتفاضات ضدهم أعوام 1890. ونفس الأمر ضد الإيطاليين الذين كان أوائل مهاجريهم "مترفعين دينيا" ما أدى إلى حنق الفرنسيين عليهم وخصوصا في مرسيليا أين كانوا يسمونهم باحتقار "كريستوس" Christos - رغم أنهم رضوا عنهم في فترة ما بين الحربين فأعطوهم أسماء محببة كـ "ماكاروني" macaronis و"ريتال" ritals - وقد خلفت الإنتفاضات ضدهم عام 1881 ثلاثة قتلى، وقتها قام الجمهور بحملة صيد ضدهم، وفي ليون عام 1894، وأيضا مذبحة عام 1893 في إيك مورت Aigues-Mortes والتي خلفت ثمانية قتلى" [17].

عنصرية الفرنسيين اتجاه المهاجرين من الدول الأوروبية المجاورة كانت إذا كبيرة جدا على المستوى الجماهيري، ولكنها كانت مؤسسة أيضا، ويؤكد المؤرخ الفرنسي باتريك ويل Patrick Weil في كتابه "كيف تصبح فرنسيا: منح الجنسية منذ العام 1789" أنه "وقبل عام 1927 كانت المرأة الفرنسية تفقد جنسيتها إذا ما تجرأت وتزوجت بأجنبي" [18].

إذا العداوة نحو الأجانب كانت دائما موجودة في فرنسا ولكن الضحية هي التي تغيرت، في 2 جوان 1993 صرح شارل باسكوا Charles Pasqua في جريدة Le Monde قائلا "قبل الحرب كنا نسمع كلاما بخصوص الإسبان والإيطاليين نحن اليوم نسمعه عن المغاربيين!" [19].

صحيح أن العنصرية اليوم موجهة أساسا ضد المغاربيين والمسلمين عموما ولكن العنصرية اتجاه المهاجرين الأوروبيين لم تمت، وإنما مازالت، وستبقى دائما، تماما كعداوة الشعوب الأوروبية لبعضها البعض، ولو لم يكن المهاجرين غير الأوروبيين هم الضحية الكبرى اليوم لكانوا هم الضحية مكانهم، وفي انتخابات سويسرية جرت قبل سنتين أعلن يمين الوسط السويسري عن ملصقات إشهارية انتقد فيها كثرة المهاجرين الإيطاليين والرومانيين بالبلاد، بحيث صور فيها هؤلاء المهاجرين على أنهم "فئران" تقضم الجبنة السويسرية في عنصرية كبيرة ورفض واضح لهم. وأكثر من هذا فإن العنصرية تتوضح حتى داخل البلد الواحد، ففي فرنسا مثلا هناك تمييز واضح على أساس الجغرافيا، فالشماليون عادة ما ينظرون بفوقية عرقية نحو الجنوبيين، وهذا بارز أكثر شيء في أهازيج وهتافات مناصري كرة القدم الشماليين العنصرية عند أي مباراة لفرقهم (ستراسبورغ مثلا) مع فرق من الجنوب الفرنسي (مرسيليا مثلا)، والتي تطورت وبسبب التغذية المباشرة للصراع من طرف وسائل الإعلام الفرنسية إلى عنف مباشر دُشّن عام 1975 وهو مستمر إلى اليوم، وأما سكان باريس في الشمال فيتميزون بما يمكن أن نطلق عليه تمركزا ثقافيا أو حتى إثنيا، وهو ما يسمى اليوم في فرنسا بـ "الباريسيانية" parisianisme.

في عام 2005 بلغت مساحة فرنسا في أوروبا 551,602 كلم^2 وهي تضم الجزء القاري، 1240 من الجزر الصغيرة المحاذية للسواحل، وجزيرة كورسيكا في البحر الأبيض المتوسط (8747 كلم^2)، وهو مايعادل 0,4٪ من مساحة اليابس و5,5٪ من مساحة أوروبا، ومن بين 192 دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة تحتل فرنسا المرتبة 49 عالميا من حيث المساحة، وهي تأتي ثانيا من حيث المساحة في أوروبا (44 دولة في أوروبا) وهو ما يعطيها أولوية جيوسياسية في المنطقة.

فرنسا أيضا تحتل ومنذ العهد الكولونيالي عدة مناطق وجزر عبر العالم تسير سياسيا وإداريا على حسب ما جاء في دستور البلاد لعام 1958 (دستور الجمهورية الخامسة)، وهي مقسمة إلى أربعة أقاليم لما وراء البحار (DOM-TOM) Départements d'Outre-Mer - Territoire d'Outre-Mer (تغيرت تسميتها منذ التعديل الدستوري لعام 2003 إلى (DROM-COM) Départements et Régions d'Outre-Mer - Collectivités d'Outre-Mer) وهي جزر غوادالوب (1179 كلم مربع) والمارتينيك (1128 كلم مربع) في بحر الكراييب، رينيون (2927 كلم مربع) في المحيط الهندي، وغيانا الفرنسية (83534 كلم مربع) على الساحل الشمال شرقي لأمريكا الجنوبية.

وإلى أراضي ما وراء البحار ينضم أيضا أرخبيل كاليدونيا الجديدة (575 18 كلم مربع) بولينيزيا الفرنسية (4167 كلم مربع) واليس وفوتونا (274 كلم مربع) في المحيط الهادي، سان بيير وميكلان (242 كلم مربع) شمال الأطلسي، مايوت - القمرية - (374 كلم مربع) في المحيط الهندي، وفي الأخير الأراضي الجنوبية في الأنتاركتيكا جزر كرغيلان (7215 كلم مربع) جزر كروزي (515 كلم مربع) سان بول وأمستردام (75 كلم مربع) وأرض أديلي (672 432 كلم مربع) في الجزء القاري للأنتراكتيكا.

ورغم أن فرنسا تصرف على هذه الأراضي والجزر المتناثرة عبر العالم أكثر مما تحصل منها على مداخيل إلا أن تواجد العلم الفرنسي فيها يجعل من فرنسا قوة عظمى ذات اهتمامات عالمية.

يحد فرنسا من اليابسة كل من بلجيكا، لوكسمبورغ، ألمانيا، سويسرا، إيطاليا وإسبانيا، وباستثناء سويسرا فإن كل الدول الأخرى تدخل ومن زمان في الإتحاد الأوروبي، ما فتح الأبواب واسعة في وجه الإقتصاد الفرنسي، كما أن فرنسا وعبر نفق بحر المانش تعد المنفذ البري الوحيد لبريطانيا العظمى إلى القارة العجوز [20].

شعار الحكومة الفرنسية هو نفسه شعار الثورة الفرنسية "حرية Liberté، مساواة Égalité وإخاء Fraternité".

إداريا ينقسم التراب الفرنسي إلى 26 منطقة (ناحية) région و100 إقليم (قسم) département، وفي هذه النواحي والأقاليم يمثل الدولة محافظين préfet، ولكن هناك أيضا مجالس منتخبة (المجلس الإقليمي والمجلس العام)، ولكن الأقرب من المواطن هو المير (رئيس البلدية) ومجلسه البلدي.

وأما سياسيا فإن دستور "الجمهورية الخامسة" قد تم إقراره عن طريق استفتاء في 28 سبتمبر 1958، وقد حدّ من صلاحيات الحكومة وهي السلطة التنفيذية أمام البرلمان الذي هو السلطة التشريعية، ووفقا لهذا الدستور والتعديلات التي طرأت عليه (2007، 2008) يتم انتخاب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات ولمدة لا تتجاوز العهدتين، وهذا الأخير هو من يعين رئيس الوزراء ويرأس اجتماعات الحكومة ويقود القوات المسلحة ويبرم الإتفاقيات (نظام هو ما بين الرئاسي والبرلماني).

البرلمان الفرنسي يتكون من "الجمعية الوطنية" Assemblée nationale (577 نائب) وهو الهيئة التشريعية الأولى في البلاد، ومن "مجلس الشيوخ" Sénat (331 سيناتور) وله صلاحيات محدودة، أما "المجلس الدستوري" Conseil Constitutionnel المكون من تسعة أعضاء فوظيفته التأكد من شرعية الإنتخابات ودستورية القوانين النظامية وكذا القوانين المحالة إليه للنظر فيها [21].

حسب "المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الإقتصادية" (INSEE) Institut national de la statistique et des études économiques فإن المهاجر هو ذاك "الشخص الذي ولد أجنبيا وفي بلاد أجنبية والداخل إلى فرنسا بهذه الصفة بهدف التواجد على الأراضي الفرنسية بصفة دائمة (البقاء على الأقل عام واحد)" [22].

لا يوجد في فرنسا نظام موحد لتسجيل موجات المهاجرين، ولكن هناك ثلاث هيئات تقوم بتقديم الإحصاءات حول الهجرة الأجنبية وهي:

1. وزارة الداخلية - وتلعب دورا هاما في مراقبة دخول المهاجرين، وهي تقوم بنشر إحصاءات شاملة حول تعدادهم ومدة إقامتهم.
2. وهناك إحصاءات أخرى مفصلة حول دخول الأجانب يقدمها مكتب الهجرات الدولية Office des migrations Internationals (OMI) وهو يتابع تشغيل اليد العاملة والتجمع العائلي -

في عام 1938 تم تأسيس مديرية دولة فرعية خاصة بالهجرة sous-secrétariat d'État à l'immigration، وكانت مهمتها دراسة كيفية جذب يد عاملة قابلة للتماثل ومفيدة للإقتصاد، وهذه المديرية هي من اقترحت تشكيل مكتب وطني للهجرة مهمته الإختيار الإثني والمهني لمهاجرين يشتغلون بصفة غير دائمة وفي إطار قانوني معين، وفي عام 1945 ولما أسس الجنرال ديغول "اللجنة العليا للسكان" Haut Comité de la Population تم الإلمام بجزء من هذه المهام، غير أنه مع المرسوم المتبنى في 2 نوفمبر 1945 الذي يعالج جلب ودخول وإقامة الأجانب تم تأسيس "المكتب الوطني للهجرة" (Office National d'Immigration (ONI، وهكذا احتكرت الدولة مهمة توظيف وجلب اليد العاملة المهاجرة.

تأسس إذا هذا المكتب في 2 نوفمبر 1945 كإجراء ضمن تنظيم الأجانب الداخلين للإقامة أو العمل في فرنسا تحت إسم "المكتب الوطني للهجرة" (ONI) Office National d'Immigration، والذي كان له احتكار توظيف الأجانب، وطبقا لمرسوم 26 مارس 1946 أضيفت له مهمة تنظيم استقبال عائلات المهاجرين، وابتداءا من عام 1974 وهو عام إيقاف هجرة اليد العاملة، ركز ONI عمله في التجمع العائلي وفي الترحيل الإرادي للمهاجرين، وفي عام 1977 أصبح يسير إداريا وماليا مهام عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية ويشارك في تسوية أوضاع المهاجرين الذين يشتغلون بطريقة غير شرعية، وفي 7 جانفي 1988 تحول إسمه إلى مكتب الهجرات الدولية Office des migrations internationales (OMI)، وهذا بعد الإنخفاض الذي عرفته الهجرة إلى فرنسا وأيضا محاولة لتدعيم التواجد الفرنسي في الخارج، فعدد الفرنسيين بلغ آنذاك 1,45 مليون منهم 945 ألف مسجلين في القنصليات وحوالي 500 ألف غير مسجلين (2,5٪ من عدد السكان الإجمالي)، وهذه النسبة منخفضة حتى بالنسبة للدول الكبرى الأخرى فهي كانت تبلغ 12٪ في سويسرا، و10٪ في إيطاليا والولايات المتحدة، و8٪ في اليابان، و5٪ في المملكة المتحدة، كما أنها كانت في انخفاض، فقد كان عدد هؤلاء عام 1972 1 مليون ليصل إلى 955 ألف عام 1977 و945 ألف عام 1987، وهي آنذاك كانت متركزة أساسا في أوروبا التي كان بها 678 ألف

منهم، وأيضا بأمريكا الشمالية التي كان بها 304 ألف، أما إفريقيا السوداء فكان بها 48 ألف فقط وكانوا في تناقص مستمر.

3. وهناك أيضا المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية l´OFPRA (l´office Français de protection des refugiés et apatrides) - وهو يستقبل طلبات اللجوء ويحدد طبيعة اللاجئين، وهو منذ العام 2004 الهيئة الوحيدة المخول لها منح اللجوء في فرنسا، ولكن معطياته التي ينشرها تظل حسب الباحثين الفرنسيين غير وافية [23].

بين عامي 1804 وهو تاريخ صدور القانون المدني (قانون نابليون) و1851 كان حق الدم jus sanguinis (droit de sang) هو السيد في الحصول على الجنسية الفرنسية، وأطفال الأجانب المولودين والقاطنين في فرنسا كفرنسيين لم يكونوا سوى مجرد أجانب في نظر القانون، فصار هناك جزء من المجتمع خارج الأمة الفرنسية، ولكن قانون 1851، ونصوص 1871، وقوانين 1889 و1937، ومرسوم 19 أوكتوبر 1945، ثم التعديل في قانون الجنسية لـ 9 جانفي 1973، كلها أكدت حق الأرض jus soli (droit du sol) وأنهت مشكلة نزع الجنسية بوجود الإنفصال، كما ساهمت في حصول آلاف الأطفال المهاجرين الأجانب السابقين على الجنسية الفرنسية، فكون الإنسان مولودا في فرنسا فإن هذا الأمر حاسم في الحصول على الجنسية الفرنسية، وبالتالي ساعدت على اندماجهم في المجتمع الفرنسي.

مشروع قانون شالندن Le projet de loi Chalandon عام 1986 أقر تعديلين أساسيين اثنين، الأول تعلق ببطلان الحصول الآلي على الجنسية الفرنسية بالنسبة للشباب المولود بفرنسا من أبوان أجنبيان (المادة 44) وبإمكانية مثلا أداء القسم على الطريقة الأمريكية، والتعديل الثاني تعلق بشروط الحصول على الجنسية الفرنسية عبر الزواج، فزواج الأجنبي بفرنسية لا يمكّن هكذا من الحصول على الجنسية الفرنسية عبر تصريح بسيط وإنما يجب أن يمر عبر طلب التجنس (المادة 37)، وقد لقي مشروع القانون هذا رفضا من طرف أحزاب اليسار والنقابات وممثلي الديانات ما أدى بحافظ الأختام إلى تجميد المشروع وإعلان لجنة "عقلاء" ولكن دائما في إطار ضرورية إصلاح القانون، وخرجت هذه اللجنة بعد ستة أشهر من المداولات والتحقيقات بتوصيات

ولكنها جاءت مختلفة تماما عن مشروع التعديل الأولي، وفي جانفي 1989 أعلن وزير التضامن عن إجراءات تسهل عملية التجنس.

قانون 22 جويلية 1993 ينص على أن الطفل الأجنبي المولود في فرنسا لديه الحق بعد أن يصل سن البلوغ في أن يطالب بالجنسية الفرنسية إذا كان مقيما لفترة محددة، والقانون الجديد 16 مارس 1998 أقر الحصول الآلي على الجنسية منذ سن 13 سنة بالنسبة للأطفال ولكن بترخيص من آبائهم، ومنذ سن 16 بدون ترخيصهم ذاك، وقد أكد على حق الأرض - يمكن منح الجنسية بعذ 5 سنوات عبر أمر من الهيئة العمومية، غير أن قانون 24 جويلية 2006 عاد ليصعب إجراءات الحصول على هذه الجنسية[24].

قانون الجنسية الفرنسي يعرف في كل الأحوال استثناءات كثيرة، فمثلا هناك آلاف الناس وخصوصا من مستعمرات فرنسا السابقة قد حصلوا على الجنسية الفرنسية فقط بمجرد حكم قضائي أو مرسوم، كما هو حال آلاف من الجزائريين من الذين قاموا ومنذ تسعينات القرن الماضي بتزويرات في وثائقهم القنصلية حيث طالت شجرتهم العائلية، إذ بدلوا ألقابهم بما يثبت أنهم "من سلالة مواطنين فرنسيين"، ورغم أنهم في كل الأحوال فئة قليلة، ورغم أنهم لا يشملون أولئك الجزائريين المولودين قبل الإستقلال، ولا أولئك الذين يعيشون على الأراضي الفرنسية ويطالبون بالجنسية الفرنسية وفق القوانين المعمول بها والشروط، إلا أن هذا الأمر مازال يؤسس لمشاكل بين الدولتين فرنسا والجزائر، وتريد فرنسا استغلاله وغيره من القضايا الأخرى للتخلص من اتفاقية الهجرة الموقعة مع الجزائر عام 1968.

كما أن هناك مشكلة "مزدوجي الجنسية" binationaux الذين هم اليوم فيما بين 4 و5 ملايين شخص، سواء كانت هذه المشكلة متعلقة بالأجانب المتجنسين والذين يحتفظون بجنسياتهم الأصلية أو بأطفال الأجانب المولودين بفرنسا والمتحصلين مباشرة على الجنسية الفرنسية (فرنسيو المنشأ)، وهذه الوضعية مازالت تخلف مشاكل واقعية كبيرة (الخدمة العسكرية مثلا) خصوصا وأنها في ارتفاع مستمر. فرنسا الرسمية تعمد في كل الأحوال ازدواجية الجنسية رغم رفض اليمين المتطرف المطلق لها، ولكن الدول مصدر المهاجرين دائما ما تنتقدها أيضا، وخصوصا الجزائر،

أين الكل هناك ومنذ تسعينات القرن الماضي يسعى في سبيل هذه الجنسية (في الفترة 1991 -2010 حصل على الجنسية الفرنسية 230 ألف جزائري فقط عبر شرط الإقامة المتواصلة لمدة 5 أعوام بفرنسا مع استيفاء شروط الدخل المالي القاري والتحكم في اللغة والثقافة الفرنسية، وحصل 90 ألف آخرون على الجنسية الفرنسية عبر الزواج من فرنسيات أو فرنسيين وإقامتهم معهم لمدة أربعة أعوام في فرنسا)، ربما لظروف بلادهم المعيشية والأمنية المزرية والتي كلما تزداد سوءا، وهذا الأمر سيجعل على رأي بعض سياسييها من مواطني بلادهم مواطنين أيضا للجمهورية الفرنسية!

ومشكلة مزدوجي الجنسية قديمة في فرنسا، فقد سُمح لمهاجرين ألمان استقروا في الألزاس الفرنسي قبل عام 1914 بالحصول على الجنسية الفرنسية والحفاظ على جنسياتهم الألمانية، وقد بدأ النقاش حول هذا الموضوع لأول مرة عام 1922 [25]. ومازال نقاش الجنسية متواصلا إلى اليوم، ومن محطاته تأسيس "لجنة استعلامية برلمانية" حول الجنسية، وقد خرج هذا النقاش للعلن بواسطة الرئيس نيكولا ساركوزي الذي دعى حكومته إلى إعداد مشروع ينزع عبره الجنسية من كل فرنسي من أصل أجنبي (متجنس من مدة ليست بالطويلة) يعتدي على شخص أو هيئة لهما سلطة عمومية، ثم مشروع قانون آخر ينزع عبره الجنسية من متعددي الزوجات المتجنسين منذ أقل من عشر سنوات.

في نوفمبر 2011م وقبيل الانتخابات الرئاسية لعام 2012م أعلن وزير الداخلية الفرنسي كلود غيوب أن الأجانب طالبي الجنسية الفرنسية سيجبرون ابتداءً من الفاتح جانفي 2012م على ميثاق حقوق وواجبات المواطن الفرنسي "بناءً على ما اقترحه المجلس الأعلى للادماج" والذي ينص على إلغاء الجنسية المزدوجة آلياً وهو يخص أساساً المغاربيين وأيضاً الأتراك والدروس، ولكن للمندمجين منهم فقط، فهو لا يخص المترشحين للحصول على الجنسية عن طريق الزواج ولا المترشحين عن طريق حق الأرض، وهو الأمر الذي ما زال يصر عليه اليمين المتطرف الفرنسي.

ويدعو اليمين حالياً إلى التراجع عن منح الجنسية الفرنسية للأطفال المولودين بفرنسا من أبوين أجنبيين آلياً مثلما ينص عليه قانون باسكوا.

مفهومان اثنان لهما خصوصية كبيرة في فرنسا وهما "الأمة" و"الجنسية"، وبالنسبة لمفهوم "الأمة"، وهو أصلا مفهوم فرنسي الأصل، فإن معجم "لاروس" يورد تعريفين اثنين هما "الأمة - هي مجموعة من الناس يعيشون على أرض واحدة، ولديهم نفس الأصول والتاريخ والثقافة والتقاليد وأحيانا اللغة ويشكلون وحدة سياسية واحدة"، ويبدو هذا التعريف بسيطا مقارنة بالتعريف الثاني الذي يقول "الأمة - هي الروح المجردة والجماعية والموحدة وغير القابلة للتقسيم، وهي متميزة عن الناس الذين تحويهم، وتعتبر حاملة للسيادة"، وأما الأمة في إطار "الوحدة السياسية" فقط ظهرت في عصر الأنوار والثورة الفرنسية، وقد أثرت بعمق في مفهوم الدولة -الأمة الذي يؤكد على مركزية الدولة أو وحدتها السياسية ولكن في إطار "الإعتراف" بالتنوع الثقافي والوطني الإثني للبلاد، وقد ميز هذا فرنسا دائما وحتى مع المهاجرين من البلدان الأوروبية المختلفة، ولكن إدخال المهاجرين من خارج القارة الأوروبية في هذه الوحدة السياسية أو لنقل الأمة مازال لم يحصل إلى اليوم، وأكيد أنه لن يحصل مستقبلا.

وأما بالنسبة للجنسية nationalité فإنها بدورها تحمل معنيين اثنين، وهما متعلقان أساسا بالمفهومين السابقين للأمة، وأولهما بسيط وهو أن الجنسية هي "الإنتماء القانوني للشخص إلى الشعب الذي يكون الدولة"، وأما الثاني فيدل على أن الفرد يدخل في "جماعة سياسية" حيث ستكون له حقوق مدنية وسياسية، وعلى رأسها المشاركة في حكم البلاد من خلال حق الإنتخاب، وحق أن يكون منتخبا أيضا في مؤسسات الدولة، فـ "الجنسية السياسية" هي ما يمكن أن يطلق عليه "المواطنية" citoyenneté، والتي يدخل فيها أيضا أن المواطن Le citoyen يتوجب عليه أن يخضع لمباديء النظام السياسي الذي تتبعه فرنسا، وبالخصوص إحترام القوانين [26].

حسب معطيات إحصاء عام 2004 بلغ عدد سكان فرنسا 61,2 مليون نسمة، منهم 59,4 مليون يعيشون في فرنسا القارية و1,8 مليون (4٪) يعيشون في أقسام وأراضي فرنسا لما وراء البحار، وبهذا فهم لا يجاوزون 1٪ من إجمالي سكان العالم، ما يجعل مكانتهم متواضعة بين 192 دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة (المرتبة العشرين)، ويمثل التعداد السكاني هذا 11,5٪ من تعداد سكان أوروبا. وبين 44 دولة أوروبية تحتل فرنسا المرتبة الثالثة من حيث تعداد السكان بعد روسيا

(114 مليون نسمة في الجزء الأوروبي من روسيا الفدرالية) وألمانيا (82 مليون نسمة)، وبين 25 دولة عضو في الإتحاد الأوروبي (حاليا 27 دولة) تحتل فرنسا المرتبة الثانية بعد ألمانيا، وتأتي بعد فرنسا مباشرة بريطانيا العظمى (59,1 مليون نسمة) ثم إيطاليا (58,1 مليون نسمة).

تبلغ الكثافة السكانية في فرنسا 108 ن/كلم^2 وبهذا فهي تحتل المرتبة الـ 14 بين دول الإتحاد الأوروبي الموسع ذو الـ 25 دولة (متوسط الكثافة السكانية في الإتحاد الأوروبي يبلغ 114 ن/كلم^2). بقية الدول الكبرى في الإتحاد الأوروبي الكثافة السكانية فيها أعلى بكثير مما هي عليه في فرنسا فهي تقارب 246 ن/كلم^2 في بريطانيا العظمى، و231 ن/كلم^2 في ألمانيا، و193 ن/كلم^2 في إيطاليا، وهذا دون الحديث عن الدول الأوروبية الصغرى ذات التعداد السكاني القليل كما في بلجيكا 338 ن/كلم^2، أو في هولندا 394 ن/كلم^2، غير أن ثلثي الأراضي الفرنسية هي عبارة عن جبال وحقول وغابات، ولهذا فإن الكثافة السكانية ترتفع في الثلث المتبقي إلى 289 ن/كلم^2، وهذا الأمر يعطي فرنسا احتياطيا معينا لتملك مكثف لأراضيها الخاصة وهو ما يعتبر عامل إضافي في تسريع خطوات النمو الإقتصادي.

إن حضور أي دولة على المستوى العالمي بما فيها فرنسا مرتبط كثيرا بالعامل الديمغرافي، فتعداد السكان ومعدلات نموه أو انخفاضه والنسبة بين المواليد والوفيات ومتوسط حياة الفرد بالإضافة إلى الهجرة كل هذه الأمور هي عوامل جد مهمة يتم بواسطتها تمييز دولة عن دولة أخرى، وتحديد مركزها وقوتها وهيبتها على المستويين الإقليمي والعالمي، بل هي مؤشرات مهمة يتم عبرها ترتيب موازين القوى.

مع بداية الألفية الثالثة ازدادت أهمية هذه العوامل أكثر وخاصة في ظل انعدام التوازن الديمغرافي بين القارات والذي هو طبعا ضد أوروبا.

فإذا كان عدد سكان أوروبا عام 1900 مثل ربع تعداد السكان العالمي (390 مليون نسمة من أصل 1575 مليون نسمة) فإنه في عام 1950 مثل 22٪ (549 مليون نسمة)، وفي عام 2000 مثل 12٪ (728 مليون نسمة)، وفي عام 2050 وحسب التنبؤات فإنه لن يتجاوز 9,1٪.

مشكلة الشيخوخة هي إحدى أكبر ما يهدد وجود الشعوب الأوروبية بصفة عامة والفرنسيين بشكل خاص، فمع بداية القرن 21م بلغت نسبة الأفراد أكثر من 65 سنة في أوروبا 14٪، أما الشباب أقل من 20 سنة فلم تتعدى نسبتهم 18٪، بينما مثل الشباب في إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية 35٪، أما الأشخاص أكثر من 65 سنة فلم تتجاوز نسبتهم 5٪.

وأما في فرنسا فإنه سكانها تزايدوا ببطء طوال القرنين التاسع عشر والعشرين مقارنة بجيرانهم، ولكن وبفضل المساحة الشاسعة بالمعيار الأوروبي وبفضل ملائمة مناخها وتنوعه فإن فرنسا لطالما كانت أكبر بلدان أوروبا من حيث تعداد السكان، فقبل ألفي سنة وبعد احتلال يوليوس قيصر لبلاد الغال بلغ عدد سكانها 6,7 مليون ساكن أي أكثر من تعداد سكان أي مستعمرة رومانية أخرى، وفي القرون الوسطى وفي ظل حكم لويس التاسع مثلا (عام 1228) فقد كان تعدادهم قد تضاعف إلى 16 مليون، وفي فترة حكم لويس الرابع عشر (عام 1700) كان قد بلغ 21 مليون، آنذاك كان تعدادهم أكبر بما بين 1,5 و2 من تعداد الألمان والإنجليز والإيطاليين، وفي منتصف القرن السابع عشر بلغ تعدادهم من سكان أوروبا 24,4٪، فكل واحد من بين أربعة أوروبيين كان فرنسيا، ولكن الوضع أخذ يتغير منذ نهاية القرن الثامن عشر، وفي ظرف مئويتن فقط (1740 -1940) لم يتزايد سكان فرنسا بأكثر من الثلث (من 30 إلى 40 مليون شخص)، وبقي الوضع على حالة إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين، بينما تضاعف مرتين وثلاثة في نفس الوقت عدد سكان دول أوروبية أخرى، وخصوصا سكان ألمانيا، ولكنه بقي متساويا تقريبا مع سكان إنجلترا وإيطاليا، وقد سجلت فرنسا خسائر بشرية فادحة خصوصا بسبب الحرب الخاسرة مع بروسيا 1870 -1871، وأكثر من هذا في الحروب النابليونية (خسرت خلالها فرنسا 2 مليون شخص ما مثل آنذاك 15٪ من عدد سكانها من الرجال البالغين)، ثم في الحربين العالميتين الأولى (خسرت فرنسا فيها 1,6 مليون شخص أي 10٪ من عدد سكانها من الرجال البالغين) وأيضا الثانية، كما كان هذا الإنخفاض السكاني لأسباب اجتماعو اقتصادية والتي من بينها ما أورده عالم الإجتماع الفرنسي هنري مندراس Henri Mendras في قوله "شكلت الطبقة المتوسطة طبقة برجوازية

صغيرة والتي كان طموحها تكوين برجوازية كبيرة من خلال ترفيه الأبناء وتعليمهم، وهذا التفكير أدى بالكثير من العائلات إلى إنجاب طفل واحد فقط لأجل ضمان حياته الإجتماعية"، ولكن فرنسا في الأخير وجدت عزاءها في سكان مستعمراتها.

بعد الحرب العالمية الثانية عرفت فرنسا وكباقي الدول الأوروبية إنفجارا سكانيا في المواليد (Baby-Boom)، وكان السبب الرئيس في هذا عودة الرجال من الحروب، ونمو الإقتصاد الذي تم بناؤه كليا تقريبا من جديد، وأيضا أمل السكان في حياة سعيدة ومستقرة بعد انتهاء سنوات الحرب الثقيلة، كما أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة عمدت على الرفع من عدد السكان باعتباره يدخل في صميم الأمن القومي، وهكذا وإلى النصف الثاني من القرن العشرين كان تعداد سكان فرنسا قد تضاعف من 40 إلى 60 مليون نسمة، وانتهى هذا "البايبي بوم" في الستينات مع اقتراب نهاية "الثلاثين الذهبية" للإقتصاد الفرنسي، لتنخفض نسبة الزيادة السكانية في ما بقي من القرن العشرين من 5,5 -6 إلى 2 -3٪، ولكن كان لأسباب أخرى أيضا دور في هذا الإنخفاض واجتماعية منها بالخصوص مثل تمديد سنوات الدراسة للشباب في المدارس المتوسطة والعليا، تأخير سن الزواج، أزمة العائلة التقليدية وخصوصا مع خروج المرأة للعمل وصنعها لحياتها الخاصة، وأخيرا بسبب التشريعات القانونية التي شرعت الإجهاض، وأيضا لظهور وسائل منع الحمل [27].

على الأراضي الفرنسية يلتقي أساسا اتجاهان اثنان، إثنيان ثقافيان، هما الشمالي الجرماني بما يحمله من تقاليد أنجلوساكسونية اسكندنافية، والجنوبي المتوسطي بما يحمله من تقاليد لاتينية، والإختلافات فيما بينهما تظهر أساسا في عادات وتقاليد ولهجات السكان.

سكان فرنسا الذين صاروا اليوم لاتينيين هم في أغلبهم وكما أسلفنا يرجعون في أصولهم إلى الغاليين وهم "قبائل كلتية"، غير أن فرنسا اليوم ليست متجانسة إثنيا، فالأراضي التي ضمت للبلاد في فترات متلاحقة لا تزال إلى اليوم محتفظة بلغاتها وثقافاتها وتقاليدها (الألزاس، بريتونيا، كورسيكا وبلاد الباسك)، هذا ويتكلم سكان الألزاس بلهجة ألمانية، والكورسيكيون بلهجة إيطالية، أما البريتون فبلهجة كورنويلية تماما كأبناء عمومتهم في جنوب غرب إنجلترا، وأما سكان الباسك فبلغة

الباسك، وطبقا لهذه الخصائص الإثنية والثقافية فقد تولدت بالنسبة للفرنسي "الغالي" خصائص نفسية اتجاه كل جماعة، فالبريتوني مثلا عنده هو شخص عنيد وصعب التعامل معه، وأما النورماندي فهو كتوم وغامض، في حين أن الكورسيكي إنسان كسول وهكذا.

سكان هذه المناطق لم تكن لهم مطالب جادة بحقوقهم الثقافية واللغوية، كما لم يكن لهم أبدا وضعيات إدارية خاصة (كما لاسكتلندا مثلا أو ويلز في بريطانيا أو لإقليم كاتالونيا في إسبانيا)، والإستثناء الوحيد هنا هو كورسيكا (بها 240 ألف نسمة من الكورسيكيين ونفس هذا العدد تقريبا موجود في فرنسا القارية) التي تتواجد بها حركة وطنية انفصالية قوية تتخذ أحيانا أساليب كتلك التي يستعملها عادة "الإرهابيون"❖❖❖. في عام 1991 أراد مناصروا الحكم الذاتي في كورسيكا أن يدخلوا العبارة التالية في القانون العضوي الخاص بجزيرتهم "الشعب الكورسيكي - هو جزء مكون للشعب الفرنسي"، ولكن المجلس الدستوري رفض هذه العبارة مؤكدا أن الدستور الفرنسي لا يعترف إلا بالعبارة التالية "الشعب الفرنسي - مكون من كل المواطنين الفرنسيين بدون تمييز ناجم عن الأصول، العرق أو الدين"، ولكن يبقى التشريع في فرنسا بعيدا كليا عن الواقع، فالمهاجرون المغاربيون مثلا والحاصلون على الجنسية الفرنسية، وسواء كانوا من الجيل الأول أو الثاني أو الثالث أو حتى من المتجنسين الجدد فإنهم دائما ما يوصفون بالأجانب وإن اعتبروا مواطنين على الورق.

وفي إطار مثل هذه الأقليات الإثنية الثقافية يدخل أيضا اليهود (650 ألف شخص) والآرمن (350 ألف شخص) والغجر (250 ألف شخص) الذين يعتبرون رسميا ليس كأقليات وطنية وإنما كفرنسيين، ولهذا فإن فرنسا وعلى عكس أغلبية دول الإتحاد الأوروبي لم توقع الإتفاقية حول حماية حقوق الأقليات الوطنية الذي أقره المجلس الأوروبي، وفرنسا أيضا لم تمرر عام 1999 "الوثيقة الأوروبية حول لغات الأقاليم والأقليات" European Charter for Regional or Minority Languages والتي تمنح للأقليات الثقافية وجاليات المهاجرين حق التكلم بلغاتها الأصلية في أي نظام حكومي وكذا تعليم الأطفال بلغاتهم الأصلية، فالمجلس الدستوري وقف ضد هذه

الوثيقة مبررا رأيه بأن فرنسا لا تعترف بـ "الحقوق الجماعية لأي تجمع من الناس تعرف على أنها مجموعة تبعا للعرق أو الثقافة أو اللغة أو الدين!" [28].

من حيث الأتباع يعتبر الإسلام ثاني أكبر ديانة في فرنسا بعد المسيحية الكاثوليكية.

إلى ما قبل الثورة الصناعية، انتقال الناس بين بلدان أوروبا الغربية كان غير كبير وحمل خاصية واحدة إذ كان في إطار علاقات الجوار.

إلى فرنسا جاء إلى العمل سكان الدول المجاورة من بلجيكيين، وألمان، وسويسريين، وإيطاليين، وإسبان، هؤلاء تركزوا أكثر شيء في المناطق الحدودية متنقلين بين بلدانهم وفرنسا تبعا لتوفر مناصب الشغل من عدمها، ولهذا فإن تبني سياسة خاصة لتنظيم هذه الهجرات لم يكن هناك داع لوجودها.

ونظرا للتطور الكبير الذي مس الثورة الصناعية فقط زاد الطلب على اليد العاملة الأمر الذي أدى إلى ضرورة إيجاد سياسات لجذب الموارد البشرية الأجنبية.

في عام 1851 وحسب معطيات الإحصاء الأول للسكان فقد كان هناك 381 ألف أجنبي في فرنسا، منهم 128 ألف بلجيكي، 30 ألف إسباني، 63 ألف إيطالي، 25 ألف سويسري و135 ألف آخرين منحدرين من بلدان أخرى، ولكن عدد هؤلاء الأجانب ارتفع إلى 1 مليون عام 1881، وإلى 1 مليون و532 ألف عام 1921، وفي عام 1931 كان تعدادهم قد بلغ 2 مليون و715 ألف.

الهجرة وكما في السابق تكونت أساسا من الأوروبيين يتقدمهم الإيطاليون بـ 808 ألف، فالبولونيون بـ 508 ألف، فالإسبان بـ 352 ألف، فالبلجيكيون بـ 254 ألف.

هؤلاء الأجانب اشتغلوا في الفلاحة، مناجم الفحم، المشاغل الجبلية، البناء، التعدين، الأعمال الزراعية، وقد اختلفوا فيما بينهم حسب الخدمات.

ومع الوقت المحتوى الإثني للهجرة توسع خصوصا مع الحاجات العسكرية للموارد البشرية، فقبل الحرب العالمية الأولى قامت فرنسا بتجنيد المنحدرين من مستعمراتها المختلفة عبر امبراطوريتها: من دول المغرب العربي، إفريقيا الغربية

والإستوائية، مدغشقر، الهند الصينية، كاليدونيا الجديدة (أعدادهم بلغت الـ 600 ألف شخص).

مع بداية القرن العشرين إذا بدأت فرنسا باتباع سياسة في الهجرة أكثر نشاطا باتخاذ ميكانزمات تنظيمية لموجات المهاجرين، تنويع محتوى وأصول هؤلاء المهاجرين، توقيع اتفاقيات لجلب اليد العاملة مع البرتغال والصين (140 ألف صيني تلقوا الترخيص للعمل في فرنسا).

وكانت فرنسا أول دولة بين جميع الدول الأوروبية تصدر وثيقة خاصة للمهاجرين "وثيقة إقامة للأجانب" carte de séjour pour les étrangers وجاء ذلك طبقا لمرسوم 2 أفريل 1917 (فقط للأجانب المقيمين في فرنسا منذ أكثر من 15 سنة)، وتبعتها بعد ذلك العديد من الدول الأوروبية.

إن الطلب الكبير على اليد العاملة تواصل حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى، أين كانت فرنسا في مرحلة إنعاش وعصرنة لاقتصادها، في هذا الوقت لم يعد ينظر للهجرة على اعتبارها مصدر لليد العاملة فقط، وإنما كعامل ديمغرافي مهم ولازم لتعويض الخسائر البشرية التي منيت بها البلاد، ولهذا فقط نشّطت فرنسا أعوام العشرينات عملية جذب اليد العاملة الأجنبية المتخصصة.

مصالح متخصصة وحتى مؤسسات خاصة كبرى تمارس تشغيل العمال في اليونان والبرتغال وإسبانيا بدأت تعمل على جلب المهاجرين من دول إفريقيا.

في هذه الفترة رخص للمهاجرين الدخول لفرنسا بعائلاتهم في حرية تامة، وأكثر من ذلك إذ في عام 1927 تم تبني قانون يسهل للأجانب الحصول على الجنسية الفرنسية، كما نظر هذا القانون في مسألة المساواة بين الأجانب والفرنسيين في الحصول على عمل، وحق الأجانب في امتهان أي شغل مهني وبقدم المساواة مع الفرنسيين (رغم أنه في الواقع لم تكن الأمور أبدا هكذا).

من عام 1921 إلى عام 1931 زاد عدد الاجانب بـ 1 مليون، وإلى بداية الثلاثينات كان هناك في فرنسا 2 مليون و715 ألف أجنبي، وهو ما مثل 6,6٪ من إجمالي سكان فرنسا.

الأزمة الإقتصادية العالمية 1929 -1932 لم يكن في مقدورها أن تمر من دون أن تؤثر في حركة الهجرة.

الفترة مابين 1917 -1939 عرفت تنوعا في الهجرة، إذ برز أيضا مهاجرون من بولونيا ومن تشيكسلوفاكيا، كما برزت الهجرة السياسية التي نشطها الروس والآرمن والألمان والإيطاليين والإسبان [29].

الأزمة الإقتصادية العالمية 1929 -1932 أثرت كثيرا على الهجرة، فرنسا وكغيرها من الدول تأثرت كثيرا بالأزمة الإقتصادية العالمية التي مست العالم نهاية عشرينات وبداية ثلاثينات القرن الماضي، وبسبب هذه الأزمة ظهر قانون أوت 1932 الذي يعطي أولوية العمل في القطاع الصناعي للفرنسيين وأدخل نظام الحصص على العمال الأجانب في المؤسسات❖❖❖❖، وبعدها قوانين 1933 و1934 والتي جاءت كلها لتحد في أعداد المهاجرين ولتحمي سوق العمل الوطني ولتحد من استقبال اليد العاملة الأجنبية في كل قطاعات الإقتصاد❖❖❖❖❖.

في عام 1934 تم تقديم مساعدات لترحيل العمال الإرادي Aide au retour volontaire (ARV) إلى أوطانهم، ولكن سياسة استقبال الأجانب سرعان ما عرفت أيضا إجراءات ردعية صارمة بما فيها الطرد من البلاد (خصوصا ضد البولونيين عام 1935).

الحد من اليد العاملة الأجنبية تواصل وفي الحرب العالمية الثانية، رغم أنه باقتراب خطى هذه الحرب قامت الإدارة الفرنسية بتسهيل الحصول على الجنسية الفرنسية للأجانب، كما قامت بتجنيد الكثير من شباب مستعمراتها في الخدمة العسكرية. وخلافا لما كانت عليه السياسة المتعلقة بالهجرة التي كانت متبعة في الحرب العالمية الأولى، قامت حكومة فيشي المتآمرة مع الفاشيين في الحرب العالمية الثانية باتباع سياسة ضد المهاجرين، وذلك عبر قانون 27 سبتمبر 1940 (المتعلق بغير اليهود) وقانون 4 أوكتوبر من نفس العام (المتعلق باليهود).

فرنسا حينها صارت محتلة ولم يكن هناك إمكانية لتطوير اقتصادها الوطني ولهذا فهي لم تكن محتاجة للمهاجرين [30].

لعشرة أعوام (من عام 1936 إلى عام 1946) انخفض تعداد الأجانب في فرنسا من 2 مليون و158 ألف إلى 1 مليون و744 ألف.

وبعد انتهاء الحرب تغيرت الوضعية من جديد، ففرنسا التي تقلص عدد سكانها بـ 1 مليون احتاجت مرة أخرى وبقوة إلى موارد بشرية جديدة، ولكن في العشر سنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية واصلت الحكومة الفرنسية تبني سياسة الرقابة والتنظيم لأمواج المهاجرين.

مرسوم 18 أكتوبر 1945 الذي حمل قانون الجنسية وضع سياسة فعلية للتماثل (assimilation) مكرسا حق الأرض إلى جانب حق الدم للحصول على الجنسية الفرنسية Droit de sang et droit de sol.

طبقا لمرسوم 2 نوفمبر 1945 فقد تم تحديد شروط للدخول إلى فرنسا والتواجد فيها بالنسبة للأجانب، كما تم تأسيس وكالة وطنية للهجرة l'Office national d'immigration والتي أوكلت لها مسئولية تواجد الأجانب ووضعيتهم وأيضا تنظيم الإجراءات الخاصة بلم شمل هؤلاء بعائلاتهم (تم استحداث بطاقات إقامة لمدة عام خمس وعشر سنوات).

المادة 3 من قانون 20 سبتمبر 1947 حول "الجزائر الفرنسية" كانت تقول "لما يقيم الفرنسيون الجزائريون في فرنسا القارية فإنهم سوف يتمتعون بكل الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون، وهم بهذا ستكون عليهم نفس الواجبات"، وهكذا فقد صار الجزائريون –على الورق طبعا - مهاجرون محليون مثلهم مثل البريتون أو الكورسيكيين، وقد أطلقت على الجزائري صفة "فرنسي مسلم من الجزائر" Français musulmans d'Algérie (FMA) وفيما بعد "فرنسي أصلي شمال إفريقي" Français de souche nord-africaine (FSNA) والتي استمرت حتى استقلال الجزائر عام 1962 فعاد يطلق بعدها على الجزائري صفة "مهاجر" immigration.

بعد الحرب العالمية الثانية كان أكبر جزء من المهاجرين مكون من الأوروبيين (الإيطاليين، الإسبان والبرتغاليين)، ولكن تواجدت أيضا أعداد كبيرة من المهاجرين القادمين من الجزائر، تونس، المغرب، السينغال وتركيا [31].

هـؤلاء المهاجـرين كـان لهم أكـبر الـدور في بنـاء فرنسا ما بعد الحرب، وهذا ما يـؤكده كـثيرون علـى غـرار جـيرار نواريـيل Gérard Noiriel في كـتابه "الـبوتقة الفرنسية" Le Creuset français لما أجـرى دراسـاته على أعمـال جورج موكو المؤكدة لدور هـؤلاء في بناء فرنسا المعاصـرة، ولـكـن دانيال لوفوفر Daniel Lefeuvre وغيره آخرون مـا زالـوا يصرون علـى غيرذلك، فهـذا الأخير مثلا يدعي في إصداره Pour en finir avec la Repentance coloniale "مـن أجل التخلص مـن النـدم الـكولونيالـي" أن فكـرة إعـادة إعمـار فرنسا مـن طـرف المهاجـرين هـي فكـرة خيالية أو "أسطورة" كما سماها هو[32].

بعـد اتفاقيات جنيف عام 1954 التي أنهت الحرب في الهند الصينية، عاد حوالي 5000 فرنسـي مـن هـذه المنطقة - بـين عـائلات ونسـاء أرامـل - وتم اسـتقبال هـؤلاء الـذين كـانـوا فييتـاميين وأوراسيين في أغلبهم في مراكـز استقبال شنيعة سميت تلطيفا "مراكـز اسـتقبال فرنسيي الهند الصينية" Centres d'accueil des Français (CAFI) d'Indochine وبخاصـة في نـوايُن -مـولن Noyant -Moulins في آليـي Allier، الـتي كـانت عبارة عـن أحياء سـكنية مهجـورة منذ العام 1943 حيث كـانت قبل هذا تابعة لعمـال مـناجم سـابقين، وأيضـا في سـانت ليفـراد Sainte-Livrade في فيل نـوف سير لـو Villeneuve-sur-Lot أيـن سـكنوا مخيمات عسـكرية قديمـة، وقـد تم استبعادهم من حياة الفرنسيين الأصليين الإجتماعية، وقد مات كـثيرون منهم في تلك العزلة والظروف القاسية رغم أن أولادهـم اليوم صاروا لا يكفون عن المطالبة بحقوقهم الأساسية[33].

في 1 جانفـي 1958 أصـبحت إتفاقية روما حول التنقل الحر سارية المفعول، وبما أن هـذه الفـترة ميـزها أيضـا استقلال عديـد البلـدان الـتي كـانت مـستعمرة فقـد عـرفت الهجرة إلى فرنسا تسارعا ونموا.

أعـوام الـستينات كـانت عمومـا نقطـة تحـول كـبير في مـصدر الهجـرة، ففـي هـذه الفـترة انخفضت أعداد المهاجرين القادمين من دول الجوار الأوروبي، وتزايدت في المقابل أعداد المهاجرين القادمين من شمال إفريقيا (الجزائر، تونس والمغرب)[34].

في عـام 1962 نـصّت "إتفاقيات إيفيان" Les accords d'Évian التي أنهت حرب اسـتقلال الجزائـر علـى أن "المواطنين الجزائـريين المقيمين في فرنـسا وخـصوصا العمـال

منهم لهم نفس الحقوق التي لدى المواطنين الفرنسيين باستثناء السياسية منها"، وهكذا فقد استطاع الجزائريون التنقل بحرية بين فرنسا والجزائر، وقد رأت فرنسا من خلال هكذا اتفاق أنه سيسهل عليها عملية عودة الجزائريين إلى بلادهم بعد الإستقلال، وأيضا المساهمة في الرفع من أعداد المهاجرين العمال الذين تحتاج هي إليهم، وبالتأكيد هو إجراء رأت فيه فرنسا أنه سيمكنها من المحافظة على تبعية الجزائر لها.

ومنذ 1 جانفي 1963 أصبح الأشخاص الذين كانوا يخضعون لقانون الحالة المدنية المحلية بموجب القوانين الجزائرية جزائريين، ولكن مرسوم 21 جويلية 1962 كان قد نص على أن الجزائريين المسلمين القاطنين بفرنسا والذين في حالتهم المدنية يخضعون للقانون المحلي الفرنسي لديهم الحق في طلب الجنسية الفرنسية وذلك عبر التصريح بطلب في أجل لا يتجاوز 23 مارس 1967 (حوالي 20 ألف جزائري مسلم ممن في حالتهم المدنية يخضعون للقانون المشترك تبنوا أيضا الجنسية الفرنسية)، وهكذا فقد تحصل 903 59 جزائري من الذين في حالتهم المدنية يخضعون للقانون المحلي على الجنسية الفرنسية في إطار اتفاقيات إيفيان (لا يدخل فيهم الحركى)، ولكن ومنذ عام 1964 بدأت فرنسا تقيد في دخول العمال الجزائريين إليها [35].

اليوم النظام الأساسي لهجرة المواطنين الجزائريين إلى فرنسا تسيره الإتفاقية الدولية الفرانكو جزائرية الموقعة في 27 ديسمبر 1968 accord franco-algérien du 27 décembre 1968 والتي جاءت على أسس إتفاقيات إيفيان والتي تم تعديلها عديد المرات [36].

بعد توقيع اتفاقيات إيفيان، استقبلت فرنسا ما بين 25 و30 ألفا من الحركى الفارين مع أكثر من 600 ألف آخرين من الأقدام السوداء (المعمرين الفرنسيين والأوروبيين، وأيضا اليهود)، والذين -أي الحركى - لم تطبق عليهم اتفاقية عام 1968، بل تم استقبالهم كفرنسيي الهند الصينية في مراكز إيواء، غير أنه وعلى عكس الأقدام السوداء فقد تم رفضهم وإلى اليوم على أرض الواقع من قبل المجتمع الفرنسي رغم أن فيما بعد قد اعترف بهم رسميا من طرف الرئيسين فرانسوا ميتران (من خلال قانون 16 جويلية 1987(loi no 87-549 du 16 juillet 1987)، وخصوصا أيضا من خلال قانون 11 جوان 1994 (Loi n° 94-488)، ثم من بعده جاك شيراك

الذي احتفى بهم رسميا بحيث صارت قضيتهم توصف بـ "المأساة"، وأيضا من خلال قانونه لـ 23 فيفري 2005، وحاليا نيكولا ساركوزي الذي يحاول جعلهم أداة أخرى للهيمنة على الجزائر بدل بقائهم بلا فائدة [37].

في أعوام الستينات أيضا، انتقل المهاجرون من المطالبة بـ "حق الإختلاف" droit à la difference إلى المطالبة بـ "حق التماثل" assimilation حتى التداول الواسع لمفهوم "الإندماج" integration أعوام الثمانينات [38]، ورغم أن مفهوم "الإندماج" هو المصطلح السائد حاليا إلا أنه مازال رغم ذلك مفهوم التماثل assimilation مستعملا إلى اليوم وحتى مفهوم "الإلحاق" insertion.

حسب كتاب "الهجرة" L'immigration لمؤلفته ليتيسيا فان إشكوت Laetitia Van Eeckhout فإن مصطلح التماثل assimilation يعني "تقبل المهاجرين الكامل لمعايير المجتمع المستقبل لهم، ويجوز للمهاجر التعبير عن هويته وخصائصه الإجتماعو ثقافية الأصلية فقط في فضائه الخاص"، وفي إطار التماثل فإن الحصول على الجنسية الفرنسية يعني التزام "بلا رجعة"، وأما مصطلح الإندماج integration فيعني أكثر "حركية تبادلية"، أين يتقبل كل طرف جزءا مما لدى الآخر، أو الإلتحام في قواعد سير وقيم المجتمع المستقبل، وأيضا الإحترام لكل ما هو خاص بوحدة الجماعة من دون منع لمظاهر الاختلاف، وأما الإلحاق insertion وهو الأقل استعمالا، ويعني أن "الأجنبي يحق له أن يحتفظ بهويته الأصلية تماما كما سيعترف بخصائصه الثقافية، ولكن من دون أن تعتبر هذه الأخيرة كحاجز في وجه الإندماج، أي أنه يجب عليها أن تحترم قواعد ومعايير المجتمع المستقبل" [39].

في عام 1962 كانت الجاليتان الإسبانية والإيطالية الأكبر في فرنسا، ولكن تعدادهما انخفض خلال عشريتين من 20,4٪ و29٪ لكل منهما إلى 8,7٪ و9,10٪ من المجموع الكلي للأجانب في فرنسا، والجالية اللاتينية ككل التي مثلت 52٪ عام 1962 من كل الجالية الأجنبية لم تعد تمثل سوى 39٪ عام 1982، في حين أن المغاربيين قفزوا من 19٪ إلى 38,5٪، ومنذ عام 1975 صارت الجاليتان الجزائرية والبرتغالية الأهم في البلاد، فالجزائريون بلغوا 920 795 شخص وكانوا في تزايد مستمر، بينما البرتغاليين بلغوا 860 764 شخص وكانوا في حالة مستقرة، والسبب

في كل هذا يرجع إلى الفترة ما بين 1968 و1975 لما قامت فرنسا بجذب اليد العاملة الإفريقية لتغطي بها على الإنخفاض الكبير الذي عرفته الأوروبية وخصوصا اللاتينية منها باستثناء البرتغالية [40].

في المجموع، من عام 1946 إلى عام 1977 وحسب المكتب الوطني للهجرة (ONI) فقد حصل على الترخيص للإقامة بفرنسا حوالي 2,5 مليون شخص (فرنسا آنذاك كانت في فترة "الثلاثين الذهبية" Les trente glorieuses 1945 -1975 أين عرف الإقتصاد الفرنسي أوج ازدهاره).

في 1 جانفي 1958 وكما أسلفنا أصبحت اتفاقية روما حول التنقل الحر سارية المفعول، وفي عام 1963 قال الوزير الأول جورج بومبيدو George Pompidou من أمام الجمعية الوطنية أن "الهجرة هي وسيلة لتخفيف التوتر في سوق العمل، ولمقاومة الضغط الإجتماعي!"، أما وزير العمل جان مارسيل جينناي Jean-Marcel Jeanneney فلم يجد مانعا حتى في وجود هجرة غير شرعية إذ قال "الهجرة السرية نفسها ليست غير نافعة، وإذا ما اتجهنا إلى الإعتماد فقط على الإتفاقيات الدولية الموقعة فإننا سنحتاج لربما لليد العاملة!".

آنذاك وفي أعوام الستينات قامت فرنسا بعقد اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول من أجل تزويدها باليد العاملة وكان ذلك مع إسبانيا عام 1961 (على حساب الهجرة الإيطالية التي تناقصت منذ أواسط الستينات)، ومع البرتغال عام 1963 (عرفت الهجرة البرتغالية تطورا كبيرا وحتى غير الشرعية منها والتي نشطها أولئك الفارون من بلادهم بسبب البطالة والحروب الإستعمارية)، ومع المغرب عام 1963، ومع تونس وفيما بعد مع يوغسلافيا ودول جنوب الساحل (ابتداءا من عام 1964).

في عام 1966 تم تأسيس "مديرية السكان والهجرات" (DPM) Direction de la population et des migrations، وفي عام 1968 تم توقيع الإتفاق السابق الذكر مع الجزائر التي أصبحت دولة مستقلة والذي بموجبه سيتمكن الجزائريون الداخلون لفرنسا من الحصول على ترخيص يسمح لهم بالعيش وبالعمل في نفس الوقت، وظهرت يد عاملة مهاجرة أيضا من المغرب والبرتغال وتركيا ومن إفريقيا المدارية، بالإضافة إلى لاجئي جنوب شرق آسيا.

لاجئو جنوب شرق آسيا الأوائل بدأوا في القدوم إلى فرنسا منذ عشرينات القرن الماضي، ثم في الخمسينات، ولكن في السبعينات قدمت موجات كبيرة منهم، وكانت الأوضاع السياسية في بلدانهم الأصلية السبب المباشر في قدومهم (تم خلالها اضطهاد الأقليات الصينية وهذا ما جعل أعداد الصينيين الأكبر في هذه الأحياء)، وفي هذه الفترة أخذت الأحياء الصينية Chinatown (تدعى في فرنسا "الأحياء الآسيوية" quartiers asiatiques) بالتشكل في باريس، وبالضبط في القضاء الثالث عشر، حيث يوجد هناك الحي الصيني "مثلث شوازي" triangle de Choisy وهو الأكبر في فرنسا، وهو يضم حوالي 40 ألفا من الآسيويين، وهم أساسا من الصينيين، وأيضا الفييتناميين والكمبوديين واللاوسيين، بالإضافة إلى آخرين غيرهم بين صينيين وفييتناميين وأندونيسيين آتين من مستعمرات فرنسا، وخصوصا من بولينيزيا الفرنسية، غيانا الفرنسية، وكاليدونيا الجديدة، ومن جهة أخرى فإن الصينيين هم المسيطرين تقريبا على التجارة في هذه الأحياء، كما أن ثقافتهم هي المهيمنة.

وحاليا هناك أحياء آسيوية أخرى أخذت تتشكل في القضاء الباريسي الثالث، وفي بال فيل Belleville، وفي شارع ريبفال Rébeval، وأيضا في مارن لا فالي Marne-la-Vallée، وما هو ملاحظ أن هذه الأحياء كلها وعلى غير أحياء الصينيين الشهيرة في لندن وسان فرانسيسكو لها هندسة فرنسية أوروبية الطابع (أبراج سكنية عادية)، ومرد ذلك ربما لأنه لا يسمح لهم بهندسة مبانيهم وفق الهندسة الصينية أو الآسيوية، وربما أيضا لأن هذه الأحياء غير معترف بها أساسا في فرنسا، وفي كلتا الحالتين فإن هناك عصبية فرنسية واضحة مقارنة بما هو عليه الحال في أمريكا مثلا أو حتى في بريطانيا.

وبالموازاة مع هذا فقد تم تحفيز الهجرة الأوروبية وخصوصا وأنه منذ أوكتوبر 1968 أصبح في إمكان اليد العاملة القادمة من دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية التنقل بحرية والحصول على عمل سواء داخل فرنسا أو داخل أي دولة أخرى عضو في هذا الفضاء (لم يتوقف في كل الأحوال دخول العمال الموسميين الأوروبيين إلى فرنسا، ولكن أعداد الإسبان أخذت رغم ذلك في الإنخفاض سواء بسبب التجنيس –في

الفترة ما بين 1975 و1982 تم تجنيس 300 ألف أجنبي معظمهم أوروبيين - أو بسبب العودة الجماعية لهم بعد موت فرانكو عام 1982).

وفي ظرف 6 سنوات فقط، أي من عام 1959 إلى عام 1965، ازداد عدد الأجانب في فرنسا بمن فيهم الجزائريون بـ 1 مليون ليبلغ 2 مليون و300 ألف شخص.

وبالموازاة مع الشروط الإقتصادية الجديدة، بدأت فرنسا ابتداءا من منتصف الستينات بتشديد الرقابة على الهجرة، وفي 29 جويلية 1968 تم تصعيب إجراء التطبيع (تسوية أوضاع المهاجرين عديمي الكفاءة) الذي كان منتشرا بقوة قبل هذا العام، ولكن إجراءات التطبيع بقيت ممارسة مع الهجرة العائلية والبرتغاليين وعمال البيوت وأصناف من العمال من أصحاب الكفاءات.

وفي عام 1972 قامت الحكومة الفرنسية بتبني قرارين حول إقامة تبعية مباشرة لأعداد المهاجرين حسب مستوى الشغل ووضعية السوق وذلك من خلال قانون مارسلان "Marcellin" (وزير الداخلية) 23 فيفري 1972 وقانون فونتاني "Fontanet" (وزير العمل) 15 سبتمبر 1972 اللذان ربطا الهجرة بتوفر مناصب الشغل واللذان أقرا بأن أي فقدان للعمل يعني مباشرة فقدان للحق في الإقامة.

هذه السياسة تقوت منذ بداية السبعينات تحت ضغط الإرتفاع الكبير لأسعار النفط وما سببه من أزمة اقتصادية (1973 -1974)، وقد واجه العمال المهاجرون هذه السياسات بإضرابات عن الطعام عمت المدن الفرنسية الكبرى من نوفمبر 1972 إلى جوان 1973.

فرنسا وكغيرها من كبريات الدول الأوروبية قلصت كثيرا من أعداد الأجانب على أراضيها القادمين بحثا عن عمل، وتبنت إجراءات قوية لإرجاع المهاجرين إلى أوطانهم والذين كانوا يعيشون على أرض فرنسا [41].

بدأت سياسة الهجرة والإندماج تعرف أول تغير لها منذ 14 جوان 1973 مع تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين في مهلة لا تتجاوز 30 سبتمبر من نفس العام والذين – أي المهاجرين غير الشرعيين - دخلوا فرنسا قبل الأول جوان 1973 وهذا بعد التوقيع على منشور وزير العمل "غورس" Gorse، ولكن سياسات مراقبة حركة المهاجرين شددت في كل الأحوال في عهد الرئيس جيسكار ديستان [42].

ومع نهاية فترة "الثلاثين الذهبية" وانطلاقا من عام 1974 عرفت السياسة الفرنسية تحولا كبيرا فيما يتعلق بدخول الأجانب إلى أراضي فرنسا وإقامتهم بها، فالرئيس جيسكار ديستان عمد إلى إيقاف نهائي لأي هجرة جديدة، وبمراقبة شديدة لدخول الأجانب وإقامتهم في فرنسا، وبالإرجاع الطوعي للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، كما اتبع أيضا برنامج إلحاق insertion بحق الأجانب الذين أقامو بفرنسا. وفي 3 جويلية 1974 تبنت الحكومة الفرنسية بزعامة جاك شيراك قرارا يوقف نهائيا دخول مهاجرين عمال جدد وكذلك أقاربهم من الذين قدموا بهدف الإجتماع بعائلاتهم، رغم أنه تم إلغاء هذا المنع بالنسبة للمهاجرين العمال عام 1977، كما تم إلغاء المنع أيضا بالنسبة للتجمع العائلي منذ العام 1975، فمنذ ذلك الوقت أصبح دخول اليد العاملة المهاجرة إلى فرنسا مع عائلاتها (الزوجة والأطفال في الأغلب) غير ممنوع قانونا[43].

عموما في فترة السبعينات أصبح جيسكار ديستان رئيسا للجمهورية الفرنسية، وقد تبنى سياسة متينة ضد المهاجرين رعاها ليونيل ستوليرو Lionel Stoléru منذ وصوله إلى سكرتارية الدولة في مارس 1977، على اعتبار أنه أقام معايير للهجرة فقط للأجانب القادمين من أوروبا، كما تبنى سلسلة من الإجراءات من أجل تنظيم عودة المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية، وفي هذه الفترة كان جيسكار ديستان ومن ورائه ستوليرو يطمحان إلى طرد حوالي 500 ألف مهاجر في مدة خمس سنوات، ولكن هذه السياسة مست بالخصوص المهاجرين من بلاد المغرب (استثني منهم البرتغاليون والإسبان باعتبارهم مواطنين مستقبليين للمجموعة الإقتصادية الأوروبية، وكذلك اللاجئين السياسيين وطالبي اللجوء) وبالأخص الجزائريين (في هذه الفترة أرادت فرنسا أيضا مراجعة اتفاقية عام 1968 مع الجزائر خصوصا بعد أن لم تحقق حملة الطرد هذه مفعولها)، ولكن وبالموازاة مع سياسة الطرد هذه، تم أيضا تبني في عهد جيسكار ديستان عدة خطط تهدف لدمج المهاجرين كالتعليم، السكن، والتكوين المهني[44].

كان هدف المهاجرين المسلمين هو إيجاد موطيء قدم لهم في المجتمع الفرنسي، فلم يكن يتصور أكثرهم إمكانية العودة إلى الوطن الأم، وخصوصا الأبناء، ولكن

ظروفهم الحياتية كانت مزرية للغاية فقد كانوا في أغلبهم يعيشون في "مخيمات" حقيرة لا كهرباء فيها ولا تدفئة، والقذارة في كل مكان، وكان مستقبل الأولاد غامضا، وأما الطرد من البلاد والذي كان أسوء الإحتمالات فقد كان متوقعا في كل لحظة، ولكن هذا القهر هو الذي صار فيما بعد دافعهم الأكبر للمطالبة بحقوقهم، وبدأ هذا الأمر منذ نهاية السبعينات، ثم تطور أكثر نشاط الشباب من أبناء المهاجرين، وهو ما سمي فيما بعد بـ "حركة أبناء المهاجرين".

ورغم الدين الإسلامي المشترك فقد برزت من جهة أخرى المشاكل بين المغاربيين (الجزائريين أساسا) والسود (أغلبهم كانوا من مالي والسينغال ونوعا ما موريتانيا)، إذ لم يكن هؤلاء (المغاربيون) يتحملون وجود أولئك إلى جانبهم ظنا منهم أنهم يزاحمونهم في أمور الحياة، أو أنهم يريدون الإختلاط بهم، أو أنهم بما هم عليه يزيدون من سخط الفرنسيين عليهم، وأحيانا كان رفضهم عنصريا بحتا، فمجرد أن الشخص أسود فإن هذا يعني أنه وبطريقة ما أقل درجة، وتوضحت هذه الخلافات داخل الأحياء وفي أماكن العمل وحتى في المصليات القليلة آنذاك، وتطور بعضها إلى درجة العنف، بل وسجل الأرشيف حتى وجود قتلى.

ولكن أمور كثيرة اشترك فيها جميع هؤلاء ومنها "التمتع بجو الحرية" الذي لم يألفوه في بلدانهم الأصلية، فابتعدوا هكذا عن التدين، وعن عاداتهم الإسلامية وتقاليدهم، وانغرسوا في الملذات وشرب الخمور. وفي السبعينات، وإبان حكم جيسكار ديستان الذي تميز بـ "التحرر"، زادت صناعة الأفلام الإباحية في البلاد وخصوصا المستوردة منها (من أمريكا وألمانيا)، وقد جاءت بعض الدراسات السوسيولوجية لتبين أن المهاجرين العمال كانوا من أهم الفئات إقبالا على الأفلام الإباحية (أفلام الجنس) وأن هذه الأخيرة -على رأي هذه الدراسات - كانت تساعدهم على نسيان خيباتهم في تلك البلاد! [45].

ومن الأمور التي اشترك فيها هؤلاء أيضا تشبههم بالفرنسيين في لبسهم وقصات شعورهم وطريقة تكلمهم بالفرنسية، وهي أمور ورثوها في الواقع من بلدانهم الأصلية، ولكن منها أيضا تعرضهم المشترك لعنصرية هؤلاء، ففي عام 1973 قتل وفي بضعة أيام فقط 12 مغاربيا في مرسيليا في سابقة خلفت الكثير من الأسى والقهر وسط

المهاجـرين، آنــذاك كــان الـتهجم أكثـر شــيء مـن طـرف المـستوطنين الفرنـسيين والأوروبـيين (الأقـدام الـسوداء) المطـرودين مـن الجزائـر بعـد اسـتقلالها، وقـد اسـتوطن كثير منهم مرسيليا والجنوب الشرقي ككل، وهـي كمـا هـو معـروف مـن المناطق المهمة التي يتركز فيها المهاجرون.

وقد كـان مـن المعتاد بالنسبة للمهاجرين أيضا الإستماع في التلفاز إلى هـكذا جـرائم تحـصل هنـا وهنـاك، ولكـن فرنـسا كانـت تحـاول التغطية على كل هذه الأمور مـن خـلال بعـض بـرامجها الترفيهيـة والرياضية والـتي كانـت تـسلط الـضوء مثلا على شـخص مـا مـن أصـول مهاجـرة يمـارس كـرة القـدم في نـادي فرنـسي معـروف أو أديـب يكتب روايات وأشعار باللغة الفرنسية.

في 10 جانفي 1980 صدر قانون بوني Bonnet ضد الهجرة السرية، والذي عدل أيضا مـن مرسـوم 2 نوفمـبر 1945 المتعلق بشروط الدخـول والإقامـة بفرنـسا بالنـسبة للأجانـب، وعمـوما نظـم هـذا القانـون شـروط الدخـول والإقامـة وعـزز إجراءات الإبعاد، غير أن قانون 27 أوكتوبر 1981 ألغى نصوص قانون بوني وأعطى في مرسوم ضمانات جديدة للأجانب - وخصوصا لغير الشرعيين منهم[46].

وفي الفترة مـا بـين 1975 و1982 كانـت الـسلطات الفرنـسية قد قامت بتجنيس 300 ألف أجنبي معظمهم أوروبيين ما خفض عدد الأجانب بالبلاد.

وفي مـارس 1982 وحسب إحـصاء المعهـد الـوطني الفرنـسي للإحـصاء والدراسات الإقتـصادية (INSEE) Institut national de la statistique et des études économiques كـــان هـــناك 3680100 أجـنبي في فرنـــسا أي 6,8٪ مـــن مجمــوع الـسكان، وهـي نـسبة ضـئيلة مقارنـة بمـا كـان يقدمـه سنويا آنـذاك وزيـر الداخليـة الفرنسي، وكـان الإختلاف بينهما في مناهج إجراء الإحصاء.

وبعـد مـاي 1981 أصبحت الهجرة رهان سياسي، فمع وصول اليسار إلى السلطة حاول هذا الأخير ممارسة سياسة متساهلة مع الأجانب، وأصبح حق التجمع في جمعيات معروفة لهم متزايدا، وأيضا ازدادت جمعيات الـ فاس FAS الجهوية ❖❖❖❖❖❖.

وبلغت التهجمات على الهجرة ذروتها في إطار الإنتخابات البلدية في مارس 1983 ، والنقاش حول الهجرة أبرز موضوعين أساسيين أولهما "الهوية الوطنية" وثانيهما "قانون الجنسية"، وكان ذاك نهاية عام 1984 عبر مراجع آلان غريبوتيراي وجان إيف كالو.

ومنذ عام 1984 أصبحت الهجرة السرية هاجسا لكل الحكومات الأوروبية وليس فقط الفرنسية، وفي جويلية 1984 انطلقت أول دراسة اقتصادية حول الحماية الإجتماعية تقول أن المهاجرين "عبء على الدولة الفرنسية".

أعوام الثمانينات إذا كانت بداية النضال في سبيل حقوق المهاجرين، وبالأخص حقوق الفرنسيين ذوي الأصول الأجنبية، وأهم ما ميز هذه الفترة هو المسيرة الوطنية التي نظمت في باريس في 10 ماي 1980 ضد مشروع قانون خاص بتمديد بطاقات الإقامة وبمسائل أخرى، ونددت المسيرة أيضا بالتقييد الذي مس تسجيل الأجانب في الجامعات الفرنسية.

في ديسمبر 1985 أعلن وزير التربية الفرنسية جان بيير شوفنمان Jean-Pierre Chevènement عن إجراءات لأجل دمج أكثر من مليون من أطفال المهاجرين، وخصوصا عبر إلزامية تعلم اللغة الفرنسية [47].

خلال عامي 1985 و1986 بدأت أولى دعوات الإندماج لأجيال المهاجرين واحترام الإختلاف الثقافي والديني بعد صدور مؤلف "l'immigration, une chance pour la France" لنائب رئيس مركز الديمقراطيين الإجتماعيين برنار ستازي Bernard Stasi ودعوته لـ "الإختلاط الثقافي" "métissage culturel" و"حق الإختلاف" "droit à la différence"، إلا أن هاجسا أضحى يثير مخاوف الفرنسيين مع اختلال نسب النمو والولادة بين المهاجرين والفرنسيين الذي أضحى يشكل "خطرا أمنيا" ابتداءا من عام 1985 مع إنشاء فرانسوا ميتران لـ "المجلس الأعلى للسكان والعائلة" Haut conseil de la population et de la famille، ورغم إعلان وزير التعليم جان بيار شوفنمان نهاية السنة عن إدماج أكثر من مليون تلميذ من أبناء المهاجرين في التعليم، إلا أن تغيرات جذرية برزت مع قانون باسكوا وزير الداخلية عام 1986 رغم اعتماد قانون جنسية في عهد الوزير الأول جاك شيراك عام 1988 والذي سمح للمهاجرين البالغين ما بين 16 و21 سنة من اكتساب الجنسية الفرنسية إذا كان

أولياؤهم مقيمين منذ خمس سنوات، وتبع قانون باسكوا مايسمى بـ "ميثاق المئة وواحد مالي" والذي تبعه أيضا نقاش حاد حول تعديل قانون الجنسية.

وفي ماي 1985 دعت سكرتارية الدولة الفرنسية للشؤون الأوروبية في بروكسل إلى ضرورة التوافق على تشريعات تتعلق بمكافحة الإتجار بالمخدرات، الإرهاب، والهجرة السرية، قبل أي تخفيف في مراقبة الحدود بين دول المنطقة الإقتصادية الأوروبية CEE، وفي أوكتوبر 1986 انعقد مؤتمر في لندن لوزراء داخلية دول هذه المنطقة والذي درس أساسا مسألة مكافحة الهجرة السرية.

في 7 جانفي 1988 تحول المكتب الوطني للهجرة (ONI) Office National d'Immigration إلى مكتب الهجرات الدولية (OMI) Office des migrations internationales ولكن اختصاصه بقي دائما نفسه وخصوصا فيما يتعلق بالإبعاد، وفي عام 2005 أصبحت مهامه تتكفل بها "الوكالة الوطنية لاستقبال الأجانب والهجرة" Agence nationale d'accueil des étrangers et des migrations ANAEM، وهي هيئة تابعة لوزارتي العمل والهجرة، ومخصص لها حوالي 80 مليون يورو كميزانية.

في نهاية عهد فرانسوا ميتران عمد الإشتراكيون إلى تشديد إجراءات إقامة المهاجرين مع التخلي عن بعض تعليمات قانون باسكوا ودخول قوانين بيار جوكس Loi Joxe 1989 حيز التنفيذ، وبرر ميتران ذلك بأن "الحد المطاق قد تم تجاوزه!".

في عام 1989 حكمت المحكمة الفرنسية العليا بأن فرض حظر في المدارس على الإشارات الدينية أمر "غير قانوني"، وهو الحكم الذي ظل ساريا حتى صدور مرسوم قانوني بخلاف ذلك رغم أن المحكمة نفسها أقرت بإمكان طرد طالب أو طالبة لارتداء علامة دينية تصل إلى حد الدعوة إلى دين معين أو التبشير به.

وفي 19 ديسمبر 1989 تم تأسيس "المجلس الأعلى للإدماج" Haut conseil à l'intégration الذي أوكلت له مهمة إبداء المشورة والإقتراحات المفيدة بطلب من الوزير الأول أو لجنة ما بين الوزارات للإدماج حول مجموع الإشكاليات المتعلقة بإدماج المقيمين الأجانب أوالذين أصولهم أجنبية، كما يلتزم برفع تقرير سنوي إلى الوزير الأول[48].

مع بداية الثمانينات استبدلت السلطات الفرنسية مصطلح "التماثل" Assimilation بمصطلح "الإندماج" Integration في محاولة منها لتأكيد أن وضع

المهاجرين في قلب الحياة الإجتماعية الفرنسية هو أهم من المطالب الثقافية، وبعد 10 سنوات أي في عام 2003 وفي تقرير المجلس الأعلى لإدماج المهاجرين برعاية الوزير الأول الفرنسي تم الإعلان جهرا بأنه لا يطلب من المهاجرين إندماج ثقافي وإنما فقط "إندماج سياسي"، أي أنه عليهم "احترام قوانين البلد الذي احتضنهم!" [49].

الإشتراكي فرانسوا ميتران الذي أصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية في ماي 1981 عمد إلى حل مسائل الهجرة عبر الإتفاقيات الثنائية مع البلدان الأصلية للمهاجرين، وهذا من أجل الحد من أعداد المهاجرين الجدد، وفي نفس الوقت تم إلغاء الإجراءات الردعية التي أثارت ردود أفعال سلبية في الأوساط السياسية للمجتمع والنقابات الفرنسية، وكانت أولى قراراته منع طرد الأجانب المولودين بفرنسا، كما قال أنه لا يعارض منح حق التصويت للأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية وغير المتحصلين على الجنسية الفرنسية في الإنتخابات المحلية بحكم أنهم يدفعون الضرائب فيحق لهم اختيار ممثليهم المحليين (مازالت هذه القضية محل مد وجزر بين اليسار المؤيد لها واليمين المعارض أو بعبارة أخرى ورقة انتخابية يتجاذبانها بالرغم من أن دراسات باحثين اجتماعيين اعتبرت أن منح حق الإنتخاب للأجانب يمكن أن يكون خطوة عملاقة نحو إدماجهم)، ولكن أهم ما ميز فترة حكم ميتران وخصوصا عهدته الثانية هي ملف الهجرة التي أصبحت "هجرة غير شرعية"، وهكذا ظهر المصطلح الذي لطالما أقلق العواصم الأوروبية إجمالا وباريس بصفة خاصة ألا وهو مصطلح "المهاجرين بلا وثائق"، ولهذا فقط طالب ميتران بتبني سياسة صارمة ضد الهجرة غير الشرعية وأخرى لأجل دمج المهاجرين في المجتمع الفرنسي، وهذا يشهد عليه موافقته لحق الأجانب غير الحاصلين على الجنسية الفرنسية في التصويت في الإنتخابات المحلية من دون تمرير هذه المسألة على استفتاء على أساس أن هؤلاء الناس يدفعون الضرائب [50].

في عام 1990 أي بعد عام واحد من تشديد بعض من مواد قانون باسكوا صرح الوزير الأول من الحزب الإشتراكي ميشال روكار Michel Rocard وفي كل عنصرية قائلا "ما يجعلني أظن أنه لا يمكن لفرنسا أن تستقبل كل حثالة العالم، أنه يجب عليها أن تبقى أرض لجوء سياسي.. لا أكثر!".

وفي الوقت الذي بدأ فيه روكار يتطرق إلى "حق الإندماج في الأحياء" فإن السلطات الفرنسية اعتمدت منذ أفريل 1991 قوانين جائرة في حق المهاجرين مثل "تدابير العقوبة المزدوجة" "double peine" أي السجن والطرد، وبدأ تيار اليمين المتطرف بزعامة جان ماري لوبان يعرف نشاطا متصاعدا وهو ما تم الكشف عنه في تقرير "اللجنة الوطنية الإستشارية لحقوق الإنسان حول مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب" عام 1991، بينما أشار تقرير المجلس الأعلى للإدماج إلى الإستقرار في عدد السكان الأجانب في فرنسا، وشرعت فرنسا عام 1992 في رفض كل الخصائص التي تتعارض مع مبدأ العلمانية، وفي عام 1994 قال وزير التعليم الفرنسي أن الرموز "البارزة التي تحمل علامة التفاخر" يمكن حظرها وترك الأمر لتفسير مديري المدارس.

آنذاك، كانت فرنسا قد وقّعت في 31 ديسمبر 1992 على الإتفاق القاضي بإقامة "سوق أوروبية مشتركة كبرى"، وابتداءا من عام 1993 بدأ الإعتماد على جلب عدد من المهاجرين من الهجرات الداخلية (من إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان).

ولاحظ التقرير السنوي لعام 1996 للجنة الوطنية الإستشارية لحقوق الإنسان CNCDH برئاسة بول بوشي Paul Bouchet أن "المواقف المعلنة المرتبطة بكراهية الأجانب" عادية ومتداولة، فضلا عن تضاعف أعمال التهديد والإعتداءات العنصرية، وقد دعمت حكومة آلان جوبي Alain Juppé قوانين الترحيل وضاعفت قوانين باسكوا 1993 ودوبري 1997 "lois Pasqua-Debré" التدابير العقابية ضد المهاجرين، وإن ساهمت قوانين شوفنمان في اكتساب الرعايا الجزائريين والأجانب مزايا حق اللجوء السياسي عام 1998 مع تعديل قانون الجنسية وتمكين الأطفال البالغين 13 سنة من طلب الجنسية الفرنسية إلا أن المهاجرين وجدوا أنفسهم أمام معضلتي التمييز في فرص التشغيل والحصول على سكن، فإذا كانت نسبة التسرب المدرسي معتبرة بنسب ما بين 20 و30 بالمئة فإن فرص الحصول على سكن أضحى من أصعب المهام كما كشفه تقرير تجمع الصالح العام في فرنسا بعنوان "التمييز العنصري والإثني للوصول إلى السكن الإجتماعي" إذ يشير إلى تسجيل حالات التمييز

بحق المهاجرين والتخلي عن قانون "بوسون" المؤرخ في 31 ماي 1990 الذي كان يجبر تنويع تركيبة السكان في الأحياء.

وقد اعتبر الباحث الفرنسي من أصل جزائري عزوز بقاق من "المركز الوطني للدراسات العلمية" في تقريره لوزير الداخلية الفرنسي بعنوان "الجمهورية في الهواء الطلق" أن أعداد المهاجرين في الشرطة الفرنسية تعد على الأصابع، فهناك 300 ضابط و10 محافظين محذرا من التوظيف الإنتقائي والظرفي والتمييز بين الحقائق الإجتماعية للمهاجرين والخطاب الرسمي.

في هذا الوقت كانت المؤتمرات تعقد على مستوى الإتحاد الأوروبي (في النمسا وفنلندا)، وكان همها الأكبر توحيد السياسات فيما يخص الهجرة ومنح حق اللجوء وأيضا مكافحة الهجرة غير الشرعية [51].

عموما لما أصبح جاك شيراك رئيسا لفرنسا، ازدادت أحداث العنف والتحريض ضد الأجانب خصوصا المنحدرين من المغرب العربي، وفي نفس الوقت تم تنظيم مسيرات في باريس وفي العديد من المدن الأخرى والتي طالبت بالنظر في وضعية الناس عديمي الوثائق، وفي عام 1999 ظهرت أولى نتائج عملية إعادة الإدماج طبقا لتعليمات جوان 1997 وتشير إلى تسوية وضعية 80 ألف مهاجر غير شرعي ورفض 63 ألف طلب (نفس السياسة جرت في بلدان أوروبية أخرى كما في إيطاليا التي قامت عام 1998 بتسوية وضعية مهاجريها غير الشرعيين).

في عام 1999 تم الإتفاق مبدئيا وعلى مستوى الإتحاد الأوروبي برفض فكرة إيقاف الهجرة كليا، كما رفضت أيضا فكرة فتح الأبواب كاملة للأجانب، ومن جهة أخرى فقد تم الإتفاق على ضرورة التعاون مع الدول مصدر الهجرة. وأما فرنسا فقد دعاها تقرير صادر عن اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية واللاتسامح وهي مؤسسة تابعة للمجلس الأوروبي، دعاها إلى ضرورة مراجعة "النموذج الجمهوري المساواتي" "modèle républicain égalitaire" نظرا للعنصرية المتزايدة وخصوصا ضد الشباب من أصل مهاجر (فيما يتعلق بالحصول على منصب شغل، الحق في السكن وارتياد الأماكن العمومية، وأيضا سلوكات قوى الأمن اتجاه هؤلاء).

في شهر مارس 2005 سلم الوزير الأول الأسبق جون بيار رافاران تقريره حول "التحكم في تسرب المهاجرين" للرئيس شيراك، وتبقى مسألة عديمي الوثائق مطروحة إلى اليوم [52].

السياسات الفرنسية التي اعتمدتها الحكومات الفرنسية المتوالية لضمان إدماج المهاجرين في المجتمع الفرنسي ولا سيما الجيل الثالث الذي يتمتع نظريا بكامل حقوق المواطنة كشفت عن فشلها في كل الميادين.

إن على النظام الفرنسي اليوم مراجعة سياساته هذه فالغالبية العظمى من الفرنسيين المنحدرين من الهجرة يشعرون بإحباط كبير لعدم الإعتراف بهم من قبل المجتمع الفرنسي، هذا في الحقيقة ما يدفع العديد منهم إلى التمرد على النظام العام وعلى القوانين التي لم تعطهم أدنى حقوقهم.

وفي الربع الأخير من القرن الماضي، كان تبني القوانين والإجراءات الخاصة بالهجرة والمهاجرين متعلق أساسا بالوضعية الإقتصادية وبالوضعية السياسية للبلاد، فمع وصول الأحزاب اليمينية إلى السلطة تصبح الوضعية القانونية فيما يخص مسألة الهجرة والمهاجرين صارمة جدا، ثم سرعان ما تتحرر بمجيء أحزاب اليسار، وهكذا كان الأمر مع فوز الإشتراكيين في الإنتخابات البرلمانية لعام 1997 إذ تم فتح أبواب الهجرة أكثر أمام الأجانب لتبدأ أعدادهم مجددا بالإرتفاع، وفي عام 2000 حصل 127 ألف أجنبي على بطاقة الإقامة الدائمة (لعام وأكثر)، وفي عام 2001 141 ألف، وفي عام 2002 156 ألف، وفي عام 2003 173 ألف شخص [53]. فرنسا وبحكم موقعها الجغرافي وبحكم أنها دولة استعمارية سابقة وبحكم أيضا اقتصادها الهائل ومستواها المعيشي المرتفع فقد كانت ومنذ مدة طويلة مقصدا للمهاجرين ومن كل أنحاء العالم، ولكنها ومنذ التسعينات من القرن الماضي أصبحت تحتل مراتب متدنية بمرتين ونصف في استقبالها للمهاجرين مقارنة بباقي الدول الأوروبية [54].

في 26 نوفمبر 2003 وتحت سياسة وزير الداخلية نيكولا ساركوزي عدّل من جديد "القانون المتعلق بالتحكم في الهجرة وإقامة الأجانب في فرنسا والجنسية" loi du 26 novembre 2003 relative à la maîtrise de l'immigration عدّل من وضعية الأجانب، وهذا بإخضاع منح بطاقات الإقامة لمعيار الإندماج، كما قوى هذا القانون

أيضا مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتطبيق نظام "العقوبة المزدوجة"، وفي هذا الوقت تمت معالجة مسألة الهجرة أيضا على مستوى الإتحاد الأوروبي، ففي عام 2003 تم تبني قرار حول التجمع العائلي وجرت أيضا محاولة التوفيق بين سياسات الهجرة للدول الأعضاء، والقرار 2003/9/CE للمجلس في 27 جانفي 2003 وضع عدد محدد يجب لطالبي اللجوء السياسي الذين يجب استقبالهم في الدول الأعضاء ولكن مع ترك مساحات حرية لكل دولة.

وفي 24 نوفمبر 2004 تم إصدار قانون CESEDA (القانون الخاص بدخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile) من خلال مرسوم ordonnance n° 2004-1248، وهذا المرسوم الذي أصدره آنذاك وزير الداخلية دومينيك دو فيلبان مع الوزير الأول جان بيير رافاران يتعلق أساسا بحقوق الأجانب، حيث استرجع على الأخص بنود مرسوم 2 نوفمبر 1945 المتعلق بشروط دخول وإقامة الأجانب في فرنسا، وقد تم تنظيمه عام 2006.

في 10 جوان 2005 تم تأسيس "لجنة ما بين وزارية لمراقبة الهجرة" Comité interministériel de contrôle de l'immigration.

وفي 24 جويلية 2006 صدر عبر وزير الداخلية نيكولا ساركوزي القانون المتعلق بالهجرة والإدماج loi du 24 juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration رغم احتجاجات واسعة من الحزب الشيوعي ورابطة حقوق الإنسان وغيرهما حيث اعتبروه كـ "نفي قطعي للحقوق الأساسية للأجانب"، وقد جعل الهجرة في إطار قدرة الإستقبال لفرنسا وأيضا حسب حاجاتها الإقتصادية، وكل هذا في إطار الإنتقال من "هجرة فوق الطاقة" immigration subie إلى "هجرة انتقائية" immigration choisie.[55]

هذا القانون الجديد لساركوزي أتى بعد عامين من قانونه الأول الصادر في 26 نوفمبر 2003 والمتعلق بالتحكم في الهجرة وإقامة الأجانب في فرنسا والجنسية غير أنه أكثر "عنصرية" في جوهره، وقد برر ساركوزي سياسته في مجال الهجرة بأنها تلبية لمطالب الفرنسيين المتخوفين من الهجرة، ووصفها بأنها وسط بين تيارين "متطرفين"

أحدهما من اليمين يسعى إلى توقيف الهجرة نهائيا l'immigration Zero وطرد الأجانب والآخر من اليسار لا يفعل شيئا للوقوف في وجهها.

وبقيت فرنسا تعقد وتحضر المؤتمرات المتعلقة بالهجرة في أوروبا، وكان همها الأكبر وكما كل أوروبا مكافحة الهجرة غير الشرعية، وفي ماي 2007 انتخب نيكولا ساركوزي رئيسا للجمهورية الفرنسية، وبمجيئه استحدث منصب جديد تحت إرادته وإدارته سماه هو "وزير للهجرة والهوية الوطنية"، وهكذا صار رسميا ينظر إلى الهجرة في فرنسا على أنها تهديد لهوية الشعب الفرنسي.

اليوم وفيما يتعلق بالهجرة والإدماج فإن المهام موزعة بين وزارة الداخلية وبين وزارة الشؤون الإجتماعية.

"المرقب الإحصائي للهجرة والإدماج" L'Observatoire Statistique de l'Immigration et de l'Intégration OSII تأسس من طرف المجلس الأعلى للإدماج عام 2004، ومن مهامه تقديم معطيات كاملة وشاملة وغير قابلة للجدل حول تدفق الهجرة، وأيضا جعل النقاشات حول الهجرة والإدماج تحصل في "هدوء".

أما اللجنة المابين وزارية للهجرة Comité Interministeriel a l'Intégration CII التي تأسست عام 1989 والتي أعيد نشاطها عام 2002 فهي من تحدد توجهات سياسة الإدماج، وهذه اللجنة التي يرأس سكرتاريتها مدير السكان والهجرات DPM التابع لوزارة الشؤون الإجتماعية تضمن سير ومتابعة وتقييم السياسات المحددة، وهي متميزة عن المجلس الأعلى للإدماج في أن هذا الأخير يقدم اقتراحات للوزير الأول الذي يعطي أراءا وتوصيات.

وفيما يخص تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع فإن الأمر هنا منوط بوزارتين هما - وزارة العمل ووزارة التضامن الإجتماعي والسكن، وتتولى هذه المهمة بدرجة أولى "الوكالة الوطنية لاستقبال الأجانب والهجرات" l'agence nationale de l'acceuil des étrangers et des migrations ANAEM والتي تتولى استقبال المهاجرين الجدد في فرنسا مقدمة لهم تكوينات مدنية ولسانية عبر "عقد الإستقبال والإندماج" Le contrat d'accueil et d'integration CAI المؤسس عام 2004 والذي أصبح إجباريا عام 2006، وبدرجة ثانية عبر "الوكالة الوطنية للتضامن الإجتماعي وتكافؤ الفرص"

l'agence nationale pour la cohesion sociale et l'égalite des chances ACSE والتي لها أيضا وظيفة إدماج المقيمين الأجانب ولكن في إطار سياسة المدينة.

وأما الدوائر الإدارية وبالخصوص البلديات والأقسام فتلعب بدورها دورا حاسما في عملية إدماج الأجانب اجتماعيا وثقافيا.

في عام 2005 تم تأسيس "الدائرة العليا لمكافحة العنصرية ولأجل المساواة" autorité de lute contre les discriminations et pour l'égalité (HALDE) وكلفت بالعمل على مكافحة العنصرية وخصوصا المتعلقة بالعرق، وفي نفس الفترة تم تأسيس "المدينة الوطنية لتاريخ الهجرة" Cité nationale de l'histoire de l'immigration (CNHI).

وفيما يخص الإعلام فقد قام المجلس الأعلى للسمعي البصري Conseil Superieur de l'Audio-visuel (CSA) وبالتعاون مع المجلس الأعلى للإدماج بمبادرة عام 2004 لتمثيل "التنوع الثقافي"، وانتهت بضرورة أن يقوم CSA بتمثيل "التنوع الثقافي"، وهكذا تأسست أرضية لأجل التنوع عام 2006.

وأما على الصعيد التشريعي ففقط من عام 2002 إلى عام 2006 تم تبني ستة نصوص تشريعية حول الهجرة والإدماج.

في ماي 2005 تم تأسيس "اللجنة المابين وزارية لمراقبة الهجرة" Comité interminesteriel de contrôle de l'immigration (CICI) لمكافحة الهجرة السرية [56].

ورغم كل هذه الجهود تبقى التشريعات الفرنسية المتوالية وتحركات السلطات الفرنسية الإدماجية بعيدة كل البعد عن واقع الجاليات المهاجرة في الضواحي وخصوصا المغاربية منها.

حسب كتاب "الهجرة" L'immigration لمؤلفته ليتيسيا فان إشكوت Laetitia Van Eeckhout فإن الشخص "المهاجر" Immigré هو كل "شخص مولود من أبوان أجنبيان في الخارج ويقيم في فرنسا بشكل دائم، وبعض المهاجرين يصبحون فرنسيين بعدما يتجنسون بالجنسية الفرنسية والآخرون يبقون أجانب"، وعلى حسب INSEE فإنه "ليس كل مهاجر هو بالضرورة أجنبي Étranger والعكس". و"يبقى الشخص المولود في الخارج يعتبر مهاجرا وحتى ولو حصل فيما بعد على الجنسية الفرنسية"، و"يقال

مهاجرين من الجيل الثاني والثالث وهذا حتى يميز الأطفال الذين آباؤهم مهاجرين" و"هؤلاء هم كثر وقد يعتبرون أجانب في حالة ما إذا اختاروا الحفاظ على جنسيات آبائهم".

في عام 2004 كان تعداد المهاجرين والأجانب في فرنسا كما يلي [57]:

	المهاجرين: 4 930 000	
الأجانب المولودون في فرنسا: 550 000	الأجانب المولودون بالخارج: 2 960 000	فرنسيون حاصلون على الجنسية الفرنسية مولودون بالخارج: 1 970 000
الأجانب: 3 510 000		

المصدر: INSEE, enquêtes annuelles de recensement 2004 et 2005

في عام 2004 كان هناك في فرنسا 4,9 مليون شخص مولود خارج حدود فرنسا، وهو ما مثل 8,1٪ من إجمالي عدد سكان البلاد.

حوالي 2 مليون (3,4٪) من إجمالي مواطني فرنسا ولدوا خارج البلاد.

في عام 2004 حوالي 40٪ من كل الأشخاص المولودين خارج فرنسا حصلوا على الجنسية الفرنسية.

بين عامي 1999 و2005 أكثر من مليون شخص مولود خارج حدود فرنسا تحصلوا على الجنسية الفرنسية، أي بمعدل سنوي يقارب 100 ألف مواطن جديد ابتداءا من عام 1996 [58].

تركز المهاجرون منذ القديم ومازالوا يتركزون في المناطق العمرانية –المدن الكبيرة - أو عند الحدود أو في المناطق الصناعية، وفي فرنسا - المناطق الغربية والوسطى تحوي أقل عدد من المهاجرين مقارنة بالشرقية أو تلك المطلة على البحر المتوسط.

في فرنسا الحالية، حوالي 60٪ من المهاجرين -غير الحاصلين على الجنسية الفرنسية- يعيشون في واحدة من هذه النواحي الثلاث (regions): Ile-de-France، Rhône Alpes، وناحية Cote d'Azur [59].

بالنسبة لـ Ile-de-France فقد استقبلت ثلث كل الأجانب، وتركز هكذا جنسيات مختلفة في مناطق محددة خلق عدة مشاكل بين القوميات، وفي عام 1982 كان البرتغاليون الأكثر عددا في الضاحية الباريسية بـ 333680 شخص (25٪ من مجموع الأجانب في الضاحية الباريسية) يتبعهم الجزائريون بـ 293980 شخص (22٪)، فالمغاربة بـ 121960 (9,1٪)، فالإسبان بـ 85680 شخص (6,4٪) والذين تناقصوا بـ 41 ألف عما كانوا عليه عام 1975، وبينما تناقص الإسبان وخصوصا الإيطاليين في Ile-de-France ازداد الجزائريون بـ 47760 والمغاربة بـ 40105 والبرتغاليون بـ 15145 شخص، وفي الفترة ما بين 1975 و1982 تميز هؤلاء الأجانب بالشباب وبوجود العنصر النسوي (باستثناء الإيطاليين الذين كان معظمهم من كبار السن)، حيث أن 30٪ منهم كانوا أقل من 19 سنة (25٪ أقل من 15 سنة) و43٪ منهم نساء.

أما بالنسبة لـ Rhône Alpes فهي ثاني المناطق جذبا للأجانب، ولها تقاليد في هذا المجال منذ إقامة الصناعات الأولى في مدينة ليون والتي جذبت أعدادا كبيرة من الإيطاليين كيد عاملة، وبعد الحرب العالمية الثانية كان عدد الأجانب فيها 150 ألف، ثم تضاعف عددهم ثلاث مرات خلال ثلاثين سنة ليصبح منذ العام 1975 ما بين 450 ألف و460 ألف (9,3٪ من سكان المنطقة ككل).

أما بالنسبة لناحية Cote d'Azur وهي المنطقة التي كانت أرض جذب للأجانب منذ أواسط القرن 19م كما تدل عليه الوثائق، فقد بلغ عدد الأجانب فيها 400 ألف عام 1926 (19٪ من عدد سكانها)، وفي عام 1982 كان تعدادهم 330 ألف (8,3٪)، وبهذا فقد حلت آنذاك في المركز الرابع على المستوى الوطني الفرنسي مباشرة بعد Rhône Alpes (9,2٪)، جزيرة كورسيكا Corse (10,8٪)، و Ile-de-France (13,3٪)، والأجانب في هذه المقاطعة يتميزون بأهم ثلاث خصائص هي- أن 55٪ منهم مغاربيين (تفوقوا في تعدادهم على اللاتينيين) وهم يعيشون أساسا في المدن التي على الساحل، ثم إنهم شباب (واحد من بين إثنين هو أقل من 35 سنة) ولكن غير مؤهلين، وأخيرا كونهم يشتغلون في البناء وفي وظائف على قد مؤهلاتهم. وثلثي هؤلاء الذين يقطنون في ناحية Cote d'Azur يقطنون أساسا في ست مدن كبرى هي – كان

غـراس أونتـيب Cannes-Grasse-Antibes، نـيس Nice، إكـسن بـروفانس Aix-en-Provence، مرسيليا Marseille، تولون Toulon، وأفينيون Avignon[60].

كـل شـخص مـن أصـل ثمانـية أشـخاص يعيـشون في Ile-de-France (الناحـية الباريسية) لا يملك جنسية فرنسية.

في عام 2000 بلغ تعداد المهاجرين (من الذين عزموا البقاء لأكثر من عام واحد) والقادمين من خارج المنطقة الإقتصادية الأوروبية 91,875، وفي عام 2005 ارتفع هذا العدد إلى 135,890 شخص (أنظر الجدول 1):

أكبر جزء من هذه الهجرة تمثلها الهجرة العائلية (أنظر الرسم 1):

المعطيات الأخيرة (من عـام 2005) تظهر أن هـناك انخفاضـا في الهجـرة العائلية رغـم أن 7 مـن أصـل كـل 10 مهاجـرين دائمـين يأتـون إلى فرنـسا بغـرض لم شمـل العائلات، وأغلب العائلات المهاجرة تتكون من مواطن فرنسي واحد وحوله عائلته - الزوج، الآباء أو الأولاد -.

الجدول1:

الهجرة الدائمة من دول خارج المجموعة الإقتصادية الأوروبية في الفترة 2005/2000

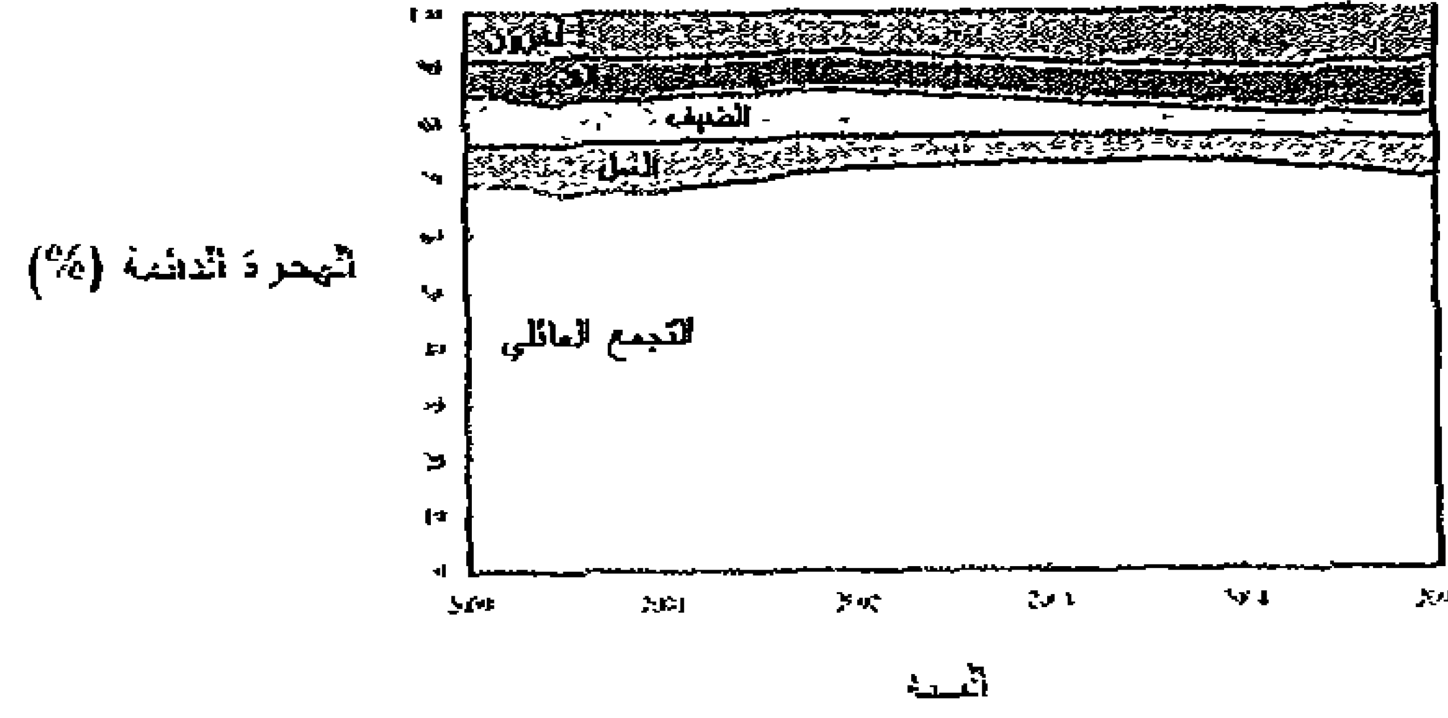
	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العائلة	63,629	72,634	88,860	100,149	102,662	95,389
العمل	6,403	9,244	7,979	6,906	7,041	8,920
ضيف❖	8,424	8,968	9,985	7,616	5,731	4,825
لاجيء	5,570	7,587	8,700	9,916	11,420	13,770
غيره❖❖	7,849	8,430	8,728	11,807	14,707	12,986
المجموع	91,875	106,863	124,252	136,394	141,561	135,890

❖ الضيف هو ذاك الشخص الذي لا يعتبر مواطنا فرنسيا، والذي لا يشارك في أي نشاط مهني مرخص في فرنسا، والذي يملك بطاقة إقامة ليس لأقل من عام واحد.

❖❖ بقية المهاجرين من غير الداخلين في الهجرة العائلية أو اللجوء السياسي.

الشكل 1:

نسب الهجرة الدائمة حسب الفئات والآتية من منطقة خارج المجموعة الإقتصادية الأوروبية في الفترة 2000 /2005:

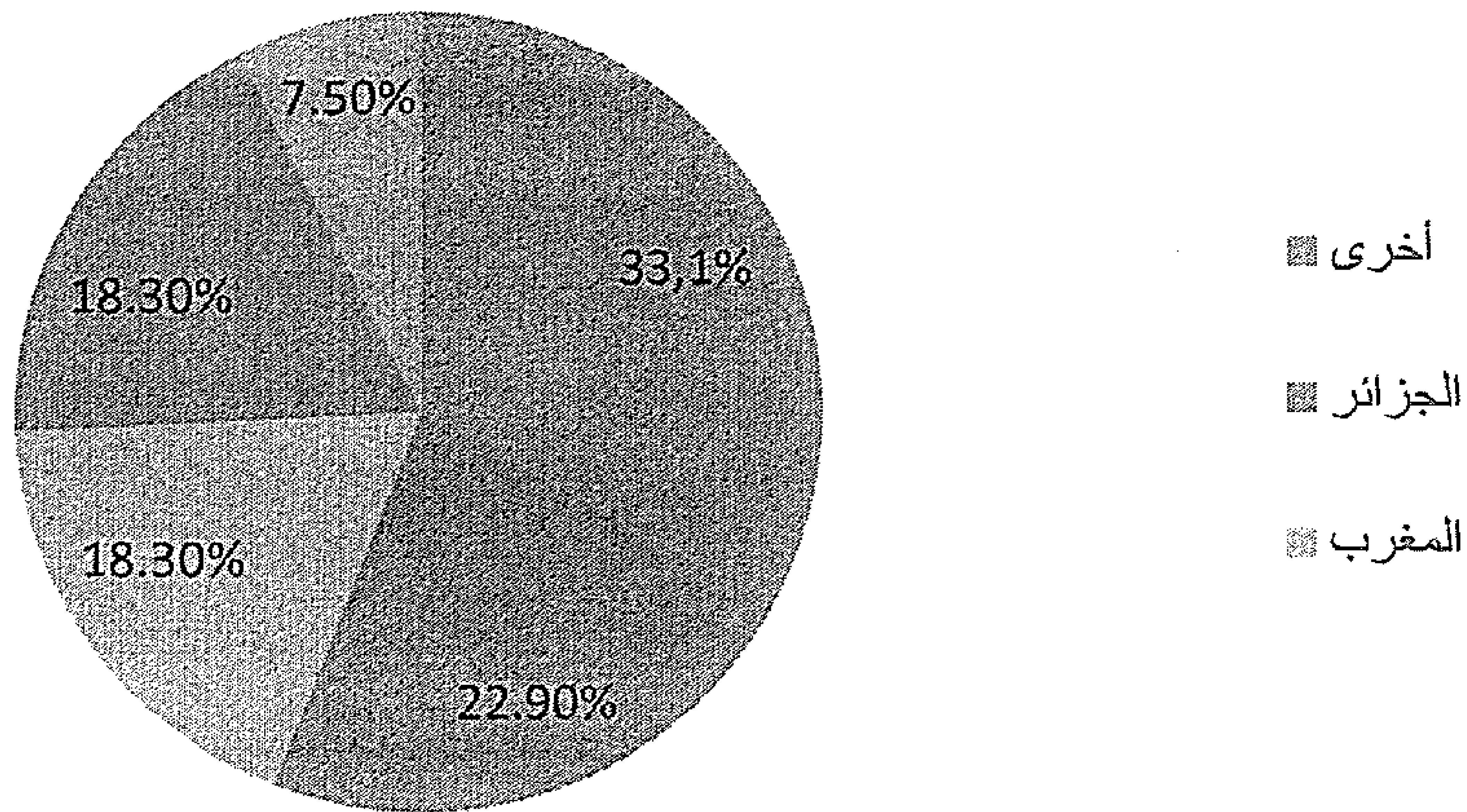


المصدر: ANAEM، OFPRA، وزارة العمل، وزارة الشؤون الداخلية

الإرتفاع في الهجرة العائلية حدث بشكل متقطع بسبب القانون المنظم لعام 1997 والذي رخص قانونيا لـ 68 ألف أجنبي، وقانون RESEDA حول دخول وتواجد الأجانب على التراب الفرنسي وحول منح اللجوء السياسي (11 ماي 1998) والذي أسس لتنظيم مؤقت يمنح ترخيص يسمى VPF، حوالي 3,300 مهاجر تم تسجيلهم عبر هذا الترخيص عام 1999 ولكن أعدادهم ارتفعت إلى 14,200 عام 2005. بالإضافة إلى هذا ارتفعت الهجرة العائلية من 13,900 عام 1996 إلى 27,000 عام 2002 ولكنها انخفضت بعد ذلك إلى 23,000 عام 2005.

في عام 2005، أكثر من 70٪ من العائلات المهاجرة قدمت من إفريقيا، وفقط المهاجرون من دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) مثلوا 48,6٪ من الحجم الكلي لهذه الهجرة (أنظر الرسم 2):

نسبة الهجرة العائلية في عام 2005



في عام 2005 مثل المهاجرون العمال والمهاجرون صنف ضيوف 6,6٪ و3,6٪ فقط من الهجرة الدائمة، وفي نفس الوقت مثلت الهجرة في صنفها اللجوء السياسي 10,1٪.

في عام 2005 مثل الأفارقة 63,0٪ من حجم الهجرة الدائمة، وأكثر من نصف المهاجرين كانوا من الجزائر (28,9٪) أو من المغرب (23,4٪).

وفيما يتعلق بالهجرة المؤقتة ففي إطارها يدخل كل المهاجرين القادمين إلى فرنسا والعازمين على البقاء لمدة لا تتجاوز عاما واحدا (أنظر الجدول 2): ومثلت هجرة الطلاب وهجرة اللاجئين السياسيين الجزء الأكبر من هذه الهجرة فقد مثلتا معا 75٪ منها عام 2005.

الجدول2:

الهجرة المؤقتة من دول خارج المجموعة الإقتصادية الأوروبية في الفترة 2005/2000

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الحاصلين على ترخيص مؤقت للعمل	7,502	9,628	9,822	10,138	9,950	10,405
عامل موسمي	7,929	10,794	13,543	14,566	15,743	16,242
طالب داخلي	875	915	993	1,008	535	422
طلب اللجوء عند	36,140	39,983	55,498	52,062	55,008	46,186
l´OFPRA	38,747	47,291	51,087	52,204	50,547	42,578
طلب اللجوء عند وزارة الشؤون الداخلية	-	28,952	28,362	27,751	-	-
المجموع	91,193	137,563	159,305	157,729	131,783	115,833

❖ في عام 2004 أصبحت l´OFPRA (l´office Français de protection des refugiés et apatrides) الهيئة الوحيدة المخول لها منح اللجوء في فرنسا (استقبال طالبي اللجوء يقوم به مركز الإستقبال لطالبي اللجوء CADA (Centre d'accueil pour demandeurs d'asile)، كما أن هناك مراكز مؤقتة للإيواء مخصصة لاستقبال اللاجئين CPH (Centres provisoires d'hébergement destines à accueillir les réfugiés en vue de leur insertion).

وفي الوقت الذي ارتفع فيه عدد اللاجئين إلى فرنسا في الفترة من 2000 إلى 2005 (أنظر الجدول 1) انخفضت طلبات تقديم اللجوء السياسي منذ عام 2003، والسبب في هذا التناقض يرجع إلى أن الحكومة الفرنسية أرادت حل هذه المشكلة على حساب الحد من إصدار بطاقات طلبات اللجوء السياسي.

في الفترة ما بين 1982-2002 ارتفعت سنويا أعداد الطالبين للجوء السياسي من 20 إلى 51 ألف شخص، أغلبهم ينحدرون من الكونغو الديمقراطية – الزائير

سابقا -، موريتانيا، الجزائر، مالي، الكونغو، وأيضا من دول آسيا، رغم أنه فقط من 22٪ إلى 25٪ منهم من توافق وضعهم مع شروط اللجوء الذي حصلوا عليه.

في الوقت الذي ارتفع فيه عدد الناس الداخلين إلى فرنسا، نقصت أعداد الطالبين للجوء السياسي إبتداءا من عام 2003.

حسب القوانين الفرنسية – صادقت فرنسا على اتفاقية جنيف حول اللاجئين لعام 1951 ثم تبنت عام 1952 قانونا يتعلق باللاجئين خاص بها - فإن طالبي اللجوء لا يحق لهم العمل، رغم أن معالجة ملفاتهم قد تستغرق عدة شهور، وحسب اتفاقية شنغن (1993) فإن الحاصل على اللجوء السياسي لا يحق له التنقل بين البلدان الأوروبية.

على العموم، يعيش في فرنسا 102 ألف شخص بوضعية لاجيء ومعهم أيضا 30 ألف من غير البالغين من الأطفال.

مع بداية ثمانينات القرن الماضي كان هناك في فرنسا أكثر من 100 ألف عامل موسمي، ولكن بحلول عام 2000 انخفض هذا العدد بـ 8,000 والسبب الأول في هذا يرجع إلى الإستعمال الحالي للآلة.

في عام 2005، بلغ تعداد العمال الموسميين 16 ألف، حوالي النصف منهم (50,4٪) كانوا من بولونيا، و42,7٪ من المغرب، وأغلبيتهم يأتون في إطار الإتفاقيات الثنائية المتعلقة بجلب اليد العاملة، وأغلبية هؤلاء العمال يشتغلون في الفلاحة، وهم يتحصلون على عمل تعاقدي لا يتجاوز عادة مدة الستة أشهر. الوكالة الوطنية لاستقبال الأجانب والهجرة (ANAEM) هي مسئولة عن دفع تكاليف الرحلات والأجور، وتنظيم رحلات العودة للعمال الموسميين القادمين من الدول التي عقدت معها فرنسا اتفاقيات ثنائية.

في الأخير، عدد الطلاب القادمين من دول خارج المجموعة الإقتصادية الأوروبية ارتفع في العشرية الأخيرة (هناك مراكز متخصصة في جلب الطلبة الأجانب للدراسة في فرنسا (Centres pour les études en France (CEF) يدخل نشاطها في إطار الأجندة السياسية والثقافية والإقتصادية التي تتبعها الحكومات الفرنسية المتوالية، وهذه

المراكز متواجدة في عديد البلدان عبر العالم، ومهمتها تنظيم قدوم الطلبة للدراسة في فرنسا).

ومنذ عام 1998 أتاحت الحكومة الفرنسية إجراءات عديدة كتسهيل الدخول إلى سوق العمل للطلاب الأجانب في فرنسا.

أعداد الطلاب الأجانب القادمين إلى فرنسا ارتفع من 15,000 عام 1995 إلى 55 ألف عام 2004، ولكن أعدادهم هذه انخفضت بـ 16٪ في عام 2005.

هؤلاء الطلاب الذين يدرجون في إطار الهجرة المؤقتة هم في أغلبهم مغاربة، جزائريين، تونسيين، سينغاليين، كامرونيين، وكونغوليين –من الكونغو الديمقراطية -، وهناك أيضا من آسيا وهم في أغلبهم صينيين ويابانيين وكوريين جنوبيين، كما تعرف أعداد الطلبة القادمين من الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا أيضا، بالإضافة إلى أولئك القادمين من بولونيا ودول مجموعة الدول المستقلة (دول الإتحاد السوفياتي سابقا)، وعلى العكس، انخفضت أعداد الطلبة القادمين من دول عضوة في الإتحاد الأوروبي، ففي الفترة 1999-2002 انخفضت أعدادهم من 18 إلى 10 آلاف طالب.

ومنذ عام 2002 سهل للطلبة الأجانب الوصول إلى سوق العمل (عمل مؤقت)، ومن جهة أخرى، ورغم أنه ملزوم على الطلبة الأجانب مغادرة البلاد مباشرة بعد تلقيهم الدبلوم إلا أن ثلثيهم لا يعودون إلى أوطانهم.

وفيما يخص النشاط الإقتصادي فإن حوالي 1,5 مليون شخص غير فرنسيين (يدخل فيهم أولئك القادمين من المجموعة الإقتصادية الأوروبية) قد مثلوا 5,3٪ من مجموع اليد العاملة في فرنسا لعام 2005، وحوالي نصف اليد العاملة غير الفرنسية مثّلها البرتغاليون (20,8٪) فالجزائريون (12,7٪) فالمغاربة (12,4٪).

ولكن البطالة هي أعلى بكثير عند الأجانب مما هي عليه عند الفرنسيين الأصليين وحتى ولو حصلوا على الجنسية الفرنسية.

من عام 2003 إلى عام 2005 بلغت نسبة البطالة لدى الفرنسيين الأصليين 9,1٪، بينما بلغت لدى المواطنين الفرنسيين المولودين خارج فرنسا 15,6٪، أما لدى الأجانب غير الحاصلين على الجنسية الفرنسية فقد بلغت 26,2٪ [61]. وبالمقارنة مع دول

أوروبا الكبرى الأخرى فإن فرنسا متخلفة عن أغلبها - ففي عام 2009 بلغت نسبة البطالة في فرنسا بين الفرنسيين 8,4٪ بينما بلغت لدى الأجانب 17,4٪، أما ألمانيا فقد بلغت فيها نسبة البطالة في نفس العام 7,1٪ بالنسبة للألمان و15,1٪ بالنسبة للأجانب، وبالنسبة لإيطاليا 7,2٪ بالنسبة للإيطاليين و10,7٪ بالنسبة للأجانب، وإذا نظرنا إلى بريطانيا فنجد أنها قد بلغت في نفس العام بين البريطانيين 7,5٪ بينما لم تتعدى لدى الأجانب 8,8٪، وفقط إسبانيا جاءت متأخرة عن فرنسا بحيث بلغت نسبة البطالة لدى الإسبان 15,8٪ بينما بلغت لدى الأجانب 28٪.

وأما بالنسبة لاستقبال الطلبة الأجانب فقد استقبلت فرنسا عام 2007 612 246 طالب أجنبي معظمهم من إفريقيا ثم من أوروبا وآسيا، ورغم أنها استقبلت أكثر من ألمانيا (875 206 طالب معظمهم من أوروبا ثم من آسيا) وأيضا إيطاليا (271 57 طالب أجنبي) إلا أن بريطانيا استقبلت أكثر منها (470 351 طالب أجنبي معظمهم آسيويين ثم أوروبيين).

وكذلك الأمر بالنسبة للجوء السياسي الذي بلغت طلباته عام 2009 377 ألف طلب مقدم، فقد ارتفت نسبته خصوصا في دول الشمال الأوروبي بـ 13٪ (100 51 طلب جديد) بينما انخفض بـ 33٪ في دول جنوب أوروبا (100 50 طلب جديد) [62].

ورغم ذلك تبقى فرنسا رائدة في هذا المجال، فهي ما زالت تعد ثاني بلد في العالم من حيث استقبال اللاجئين (بعد الولايات المتحدة الأمريكية) والأولى في أوروبا (قبل ألمانيا، السويد، والمملكة المتحدة).

الديناميكية الديموغرافية لفرنسا مع بداية القرن 21م ظهر أنها في أحسن أحوالها مقارنة بما هي عليه في أغلبية دول الإتحاد الأوروبي "فمنذ عام 1999 أصبحت فرنسا مع إيرلندا بطلة المواليد في أوروبا" يقول عالم الإجتماع جيرار ميرم [63].

وفي ربع القرن الأخير (1980-2005) زيادة السكان بفرنسا كانت بـ 200 و250 ألف شخص في العام منهم ما بين 35 و50 ألف من المهاجرين بدون حساب المهاجرين غير الشرعيين، كما أن ديناميكيتهم هي أعلى بكثير مما هي عليه عند الفرنسيين الأصليين.

في عام 2001، من بين 434 ألف طفل مولود لزواج شرعي، كان لـ 352,1 ألف طفل منهم أبوان فرنسيا الجنسية (بغض النظر عن أصولهما)، بينما كان لـ 42,7 ألف طفل أبوان أجنبيان، ولـ 39 ألف طفل إما أب أجنبي أو أم أجنبية، ويضاف إلى هؤلاء 20,6 ألف طفل مولودون لأمهات أجنبيات بدون زواج.

وإلى نهاية التسعينات، وحسب إحصائيات علماء الديموغرافيا، فإن مجموع سكان فرنسا من ذوي الأصول الأجنبية أي أولئك الذين ولدوا في الخارج أو المولودين لآباء أحدهما قادم في الجيل الأول أوالثاني من الخارج بلغ 12 مليون (20٪ من إجمالي سكان فرنسا)، 7 ملايين منهم يدخلون بصفة عضوية ضمن المركب السكاني الفرنسي.

ولكن فرنسا ورغم ذلك مازالت في حاجة للمهاجرين، والحل الوحيد ليس لها فقط وإنما لأوروبا ككل يتمثل وفقط في رفع أعداد المهاجرين القادمين من بلدان "العالم الثالث" والذين بلغ تعدادهم مع بداية القرن الواحد والعشرين في الـ 25 دولة عضوة في الإتحاد الأوروبي 17 مليون.

وعلى ضوء ما يقول المختصون فإنه للحفاظ على التعداد الحالي للسكان لخمسين سنة أخرى فإنه يتوجب على الإتحاد الأوروبي ككل استقبال ما لا يقل عن 115 مليون مهاجر [64].

إن الهجرة إلى فرنسا يمثلها أساسا وكما أسلفنا التجمع العائلي، وهذا ما لم يتقبله الفرنسيون، إذا أن العائلة في الغالب تتكون من الأولاد والزوجة أو الوالدين، وبالتالي فإن هذه الفئات غير المنتجة هي التي تشكل إذا جل المهاجرين، وهذا ما جعل حجج المدافعين عن الهجرة تسقط في أنظار هؤلاء.

في الأول من ماي من عام 2009 وفي 13 جوان من نفس العام تظاهر آلاف الفرنسيين للضغط على سياسة الحكومة فيما يخص مواجهتها للأزمة الإقتصادية العالمية، وفي عام 2010 تظاهر آلاف آخرون احتجاجا على تعديل قانون التقاعد برفعه إلى 62 سنة، ومعروف أن فرنسا صارت تعيش أوضاعا اقتصادية سيئة من بطالة ومديونية وضعف للقدرة الشرائية حتى قبل انطلاق الأزمة. وفي عز هذه الأزمة الإقتصادية الإجتماعية التي تعيشها البلاد لربما القطاع الصحي هو القطاع الوحيد

الذي مازال الفرنسيون راضون عنه، غير أن الأسوء في كل هذا أن أغلبهم وتحت تأثير النشاط السياسي لليمين وإعلامه الموجه من قبل اللوبيات المالية والسياسية صار يلقي اللوم على المهاجرين بأنهم السبب الوحيد في كل المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها البلاد.

في 20 جوان 2008 كشف بريس هورتفو الوزير الفرنسي للهجرة والهوية الوطنية أن عدد المهاجرين غير الشرعيين المطرودين لبلدانهم الأصلية ارتفع بنسبة 80٪ خلال السداسي الأول لنفس العام مقارنة بما كان عليه في السداسي الأول للعام الماضي، حيث وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين أجبروا على مغادرة الأراضي الفرنسية في الفترة ما بين شهر جانفي وشهر ماي 2008 إلى ما يقارب 15 ألف مهاجر، وهي نتائج وصفها الوزير عينه بالإيجابية وبأنها الأولى من نوعها خلال الجمهورية الخامسة، وأضاف أن عمليات الطرد من التراب الفرنسي في الفترة ما بين جوان 2007 وماي 2008 وهي الفترة التي قضاها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في قصر الإليزي، ارتفعت بدورها بنسبة 31٪ حيث تم طرد ما يقارب 30 ألف مهاجر غير شرعي، في وقت يبلغ عدد المهاجرين المتواجدين فوق التراب الفرنسي بطريقة غير شرعية ما بين 200 و400 ألف حسب الوزير هورتفو، وقد سجل انخفاضا بنسبة 8٪ مقارنة بما كان عليه عام 2007 [65].

الجزائري الأصل عزوز بقاق الوزير الفرنسي السابق لتكافؤ الفرص في حكومة الوزير الأول الأسبق دومينيك دو فيلبان (من 02 جوان 2005 إلى 05 أفريل 2007) أكد أنه منذ تولي نيكولا ساركوزي للشؤون السياسية الحساسة في فرنسا أخذ يؤسس لخطاب معادي للمهاجرين العرب والمسلمين في البلاد، فمنذ توليه حقيبة وزارة الداخلية –يقول بقاق - صار يفرض مثلا على قطاع الأمن التخلص سنويا وبأي طريقة كانت من 25 ألف مهاجر غير شرعي متواجد على الأراضي الفرنسية[66].

هذا الطرد المتواصل إلى يومنا هذا جاء كنتيجة للقوانين التي تدخل مباشرة في إطار سياسة "الهجرة المنتقاة" immigration choisie، وهي تعطي الأولوية "للأجانب الذين لهم كفاءات كبيرة" من خلال منحهم بطاقة إقامة جديدة صالحة لثلاث سنوات وقابلة للتجديد إضافة إلى "أفضل الطلبة الأجانب"، وهو أيضا يؤكد على اللغة

الفرنسية، كما يشدد ظروف الإقامة بالنسبة للعمال غير المؤهلين والتجمع العائلي، أي أنه وعدا خفض التجمع العائلي برفع الشروط الواجب توفرها للمهاجر الراغب في ضم أفراد أسرته إليه كالسكن والأجر وغيرها من الشروط فإن السياسة الفرنسية هذه تعمد في المقابل على الرفع من أعداد المهاجرين من أصحاب الكفاءات للحاجة الإقتصادية المباشرة لتصل على الأقل إلى النصف من الحجم الكلي للمهاجرين بينما كانت قبل هذا لا تتجاوز السبعة في المئة، وسميت بطاقات إقاماتهم "بطاقة الكفاءة والمهنة" "la carte"compétences et talents"، وهي قابلة للتجديد مرة واحدة، أما العمال الموسميين فقد تم التشديد عليهم أيضا وخصوصا عبر "الطرد" بموجب فقدان منصب العمل، وأيضا عبر تفضيل الأوروبيين عليهم، فللأوروبيين المنضمين حديثا إلى الإتحاد الأوروبي فقط قائمة بـ 150 مهنة متاحة، بينما لم يحض المهاجرون من باقي مناطق العالم بمن فيهم الأفارقة والمغاربيين إلا بـ 30 مهنة [67]، وأكثر من هذا أنه تم تقليصها في جويلية 2011 إلى 15 مهنة فقط [68]. لتقتصر أخيراً ومع نهاية العالم في ثلاث مهن هي البناء والمحاسبة وصناعة الخشب.

ساركوزي في الحقيقة يمثل جزءا من عقلية بدأت تسود في المجتمعات الأوروبية قاطبة وخصوصا الغربية منها، فقد أعلنت عام 2010 أنجيلا ميركل أن استقدام اليد العاملة الأجنبية لا مفر منه، ولكنها لم ترحب إطلاقا بهجرة "تثقل" نظام بلادها الإجتماعي، في إشارة منها إلى ضرورة استحداث هجرة انتقائية على شكل الهجرة التي ابتدعها ساركوزي، أما في بريطانيا فهناك برامج خاصة تتعلق بجلب العمالة العالية الكفاءة ولعل من أهمها "برنامج المهاجر العالي الكفاءة" Highly Skilled Migrant Programme الذي يتوجه أساسا للأجانب ذوي الكفاءات العالية من خارج الإتحاد الأوروبي والمجموعة الإقتصادية الأوروبية.

اليسار الفرنسي وكالعادة اتهم ساركوزي بفشل حكومته في المجالين الإقتصادي والإجتماعي طالبا إخراج موضوع الهجرة من المناورات السياسية (يقصد هنا إلقاء اللوم في الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المتدنية على المهاجرين والأجانب واستغلال الهجرة سياسيا لأجل جذب أصوات اليمين وجذب عطف باقي الفرنسين وبالتالي أصواتهم)، أما جان ماري لوبان فلم يرض عنه في كل الأحوال وانتقده بأنه

يحجب موضوع الحديث عن الهجرة الآتية من أوروبا الوسطى والشرقية والتي وصفها بأنها تضع بدورها تحديات للمجتمع الفرنسي.

إن الهجرة ورغم ماتحمله من سلبيات هي بالنسبة لفرنسا وكما لأوروبا عنصر إخصاب، وقد جاءت توصيات لجنة جاك أتالي (المستشار السابق للرئيس فرانسوا ميتران) التي أحدثها ساركوزي في جويلية 2008 حول تحرير النمو الإقتصادي لتؤكد الشك باليقين، ولتكرس القطيعة مع فلسفة ساركوزي نفسه ووزير الهجرة لديه بريس هورتفو والمتعلقة بـ "الهجرة الإنتقائية"، إذ تؤكد هذه اللجنة التي ترأسها أتالي وضمت أربعين خبيرا بالأرقام أن الهجرة كوسيلة للنهوض بالنمو الإقتصادي الفرنسي أصبحت أولوية ملحة، وجاء في إطار توصيات هذه اللجنة مقارنة ببعض الدول الأوروبية التي ترى في الهجرة عاملا أساسيا في التنمية البشرية، على غرار إنجلترا والسويد وإيرلندا [69].

إن تعداد الأجانب في فرنسا مقارنة بعدد السكان وكما تدل عليه الإحصائيات ليس بهذه الكثرة إذا ما قارناه بدول أوروبية أخرى، فقد جاء في تقرير فرنسي دولي صدر في 24 نوفمبر 2010 أن عدد الأجانب في فرنسا (ولدوا كأجانب خارج الأراضي الفرنسية) لا يتجاوزون 6,7 مليون مهاجر، وبهذا فقد احتلت فرنسا المرتبة السادسة عالميا وراء كل من أمريكا وروسيا وألمانيا والسعودية وأيضا كندا.

هذا العدد لا يمثل إلا 11٪ من العدد الإجمالي للسكان، وبهذا فإن فرنسا تأتي في مراتب متأخرة في القارة العجوز مقارنة بدول أخرى كإمارة موناكو مثلا التي تصل نسبة الأجانب بها من عدد السكان إلى 72٪ والنمسا إلى 16٪ والسويد إلى 14٪ وإسبانيا إلى 14٪ أيضا[70].

ثم إن هؤلاء المهاجرين ينحدرون في أغلبهم وأولا من دول الإتحاد الأوروبي 34٪، ثم من بلاد المغرب 30٪، ثم من آسيا 14٪ (ثلثهم من تركيا)، وأخيرا من إفريقيا جنوب الساحل 11٪ [71].

فرنسا في السنوات الأخيرة أيضا، بدأت في عقد اتفاقيات للحد من موجات الهجرة وخاصة عبر تقديم المساعدات من "أجل التنمية" لـ "حكومات" دول الجنوب "حتى تضبط مهاجريها"، وكان أول اتفاق من هذا الشكل مع دولة الغابون في جويلية 2007 والذي أصبح ساري المفعول بدءا من سبتمبر 2008، وتم انتقاد هذا الإتفاق الأول من

طرف المعارضة الإشتراكية وخصوصا من طرف النائبان سيرج بليسكو وجان بيار برار اللذان أوضحا أنه "من بين 5000 و6000 غابوني مستقبلين في فرنسا فقط أقل من 200 هم في وضعية غير قانونية، بينما من بين 10 آلاف فرنسي متواجدون في الغابون ما بين 1000 و2000 هم بدون وثائق!".

اتفاقيات أخرى تم توقيعها مع جزر الرأس الأخضر وجزر موريس وبوركينا فاسو ولكن لم يصادق عليها بعد.

جمعيات الدفاع عن حقوق المهاجرين كـ ParisAct-Up، Association des réfugiés sans frontières (ARSF - Cameroun)، Association des travailleurs maghrébins de France (ATMF)، Cimadela، Collectif Haïti France، Fédération des Tunisiens pour une citoyenneté des deux rives (FTCR)، Gisti، Mrap(Mouvement contre le racism et pour l'amitié entre les peuples)، Plateforme d'associations franco-haïtiennes، Union des associations latino-américaines en France، Un monde Avenir (Cameroun) وقفت كلها ضد هكذا اتفاقيات لأنها على رأيها "غير متوازنة"، و"تشكل مخاطر قد تصل إلى تعديات على حقوق المهاجرين".

اتفاقيات أخرى مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبينين، والسنغال وتونس تم المصادقة عليها في 25 ماي 2009، واتفاقية من هذا النوع مع المغرب ينتظر تجسيدها أيضا [72].

اليوم اتفاقيات الهجرة التي يتم توقيعها مع الدول الإفريقية (باستثناء الجزائر التي مازال النقاش جاريا معها حول تعديل اتفاقية 27 ديسمبر 1968) تنص صراحة على "كوطة" محددة واختيار للمهن التي تعاني فيها فرنسا نقصا، وأيضا قدرة فرنسا على إدماج هؤلاء المهاجرين، هكذا صرح وزير الهوية والإدماج والهوية الوطنية الفرنسي إيريك بيسون لجريدة لوفيغارو في أوت من عام 2010، والذي أضاف قائلا أن "فرنسا ومن أجل وقف تدفق المهاجرين إليها قد اختارت سياسة الهجرة الإنتقائية والتي أصبحت أيضا سياسة للإتحاد الأوروبي"، وأردف بيسون يؤكد أن "الإندماج في فرنسا يرتكز

على أربع دعامات هي - إتقان اللغة الفرنسية، واحترام القيم الفرنسية، والشغل والسكن" [73].

من جانب آخر ترى بعض الإتجاهات الفكرية أن الغرب ينظر لقضية هجرة العقول من زاوية أنها "إعادة لإنتاج التخلف في العالم الثالث أو النامي"، ولكن وفي الوقت الذي تمارس فيه أوروبا "هجرة منتقاة" محصورة على هذه العقول والكفاءات يبقى العالم الإسلامي وخصوصا البلدان العربية متفرجة حيال "إهدار العقول" هذا كما تسميه "منظمة التعاون والتنمية الدولية"، وكأنه لا يعنيها، وحتى بدون هجرة الكفاءات هذه التي انتقدتها الدول مصدر الهجرة (ليس لأنها مقصورة على العقول بل لأنها تستثني الباقين وهم الأغلبية ما يمكنه أن يؤدي إلى اضطرابات داخلية يمكنها أيضا أن تطيح بهذه الأنظمة التسلطية!) فقد هاجر من البلدان العربية في السنوات الخمسين الأخيرة ووفقا لبعض التقديرات ما بين 35 إلى 40٪ من حجم الكفاءات العربية (استقطبت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا أكثر من 75٪ من المهاجرين العرب ومنحتهم جنسياتها!)، فـ 50٪ من الأطباء و23٪ من المهندسين و15٪ من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة في السنوات الخمسين الأخيرة هاجروا إلى أوروبا وأمريكا وكندا، و54٪ من الطلاب العرب الذين درسوا في الخارج لا يعودون إلى أوطانهم (يعود أغلب الباقين كسفراء للفكر الحياتي الغربي!)، وقد وصلت خسائر الدول العربية جراء هجرة العقول العربية إلى حوالي 200 مليار دولار وفق تقرير منظمة العمل العربية لعام 2006 [74].

في 6 ماي 2007 تم انتخاب نيكولا ساركوزي رئيسا لفرنسا، والذي عين في الـ 17 من نفس الشهر فرانسوا فيون وزيرا للداخلية، بينما عين بريس هورتفو Brice Hortefeux وزيرا للهجرة والإدماج والهوية الوطنية Ministère associant la question de l'Immigration et de l'Identité Nationale (هذه الوزارة التي استحدثها ساركوزي كانت الأولى من نوعها في تاريخ فرنسا) وهو ما أثار حفيظة ثمانية من أصل إثنا عشر مؤرخا عضوا فيما يسمى لجنة تاريخ المستقبل في "المدينة الوطنية لتاريخ الهجرة" Cité nationale de l'histoire de l'immigration (CNHI) (هو متحف فرنسي على شاكلة إليس آيلند الأمريكي، فتح أبوابه للجماهير الفرنسية في 10

أوكتوبر 2007، ومن أهدافه الظاهرة إبراز إسهامات المهاجرين في تاريخ فرنسا، ولكنه يبرز أيضا ماضيها الكولونيالي "المجيد")، وقد قدموا استقالتهم يوما بعد ذلك موضحين أن "الدولة الديمقراطية ليس لها أبدا دور تحديد الهوية" وأنه "ليس على الدولة الفرنسية أن تتنكر هكذا للمهاجرين في أوقات الأزمات" [75].

في عام 2009 قامت فرنسا بطرد 29 ألف و300 مهاجر غير شرعي من أراضيها كما كشف عنه إيريك بيسون وزير الهجرة والهوية الوطنية الفرنسي (خلف بريس هورتفو)، وهو رقم يتجاوز بحوالي 2000 مهاجر مقارنة بالهدف الذي سطره الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي مع بداية العام، وقد ضمت قائمة المبعدين من فرنسا في الستة أشهر الأولى من عام 2009، 1552 مهاجر جزائري غير شرعي، ليحتل بذلك الجزائريون المرتبة الثانية بعد الرومانيين الذين قدر عددهم بـ 14844 خلال نفس الفترة (أغلبهم غجر)، والمرتبة الثالثة عادت للمغاربة حيث تم إبعاد 1550 مغربي.

وذكر بيسون (المتزوج من تونسية!) أن عدد الحالات التي تم فيها الترحيل بشكل قسري فاق الـ 21 ألف مهاجر، فيما عاد طوعيا قرابة الثمانية آلاف مهاجر نحو بلدانهم الأصلية، غير أن مصادر جزائرية قدرت عدد الجزائريين المرحلين من فرنسا بعشرة آلاف تقريبا، وقال بيسون أن باريس حققت هذه النتائج بسبب "إبطاء وصول الأقارب، أي التجمعات العائلية، فضلا عن تعزيز مراقبة الزواج خارج فرنسا، وعامل آخر هو التقلبات الإقتصادية والأزمة المالية العالمية".

وبسبب وجود الجزائريين للعام الثاني على التوالي في صدارة الجنسيات المرحلة نحو بلدانها الأصلية، كانت زيارة إيريك بيسون للجزائر تتعطل في كل مرة، وقد كانت مرتبطة بمدى نجاح اللجنة المشتركة التي تدرس مراجعة اتفاقية 1968 ❖❖❖❖❖❖❖❖، كما أن "نقاش الهوية" المتفشي في فرنسا كان مازال يؤثر سلبا على الوصول إلى أرضية توافق بحكم أن الجالية الجزائرية على رأي البعض هي "الرقم واحد في فرنسا من مجموع الجاليات المسلمة" [76].

في 11 ماي 2011 صادق البرلمان الفرنسي بغرفتيه على مشروع قانون حول الهجرة الذي أقر بأن المهاجرين يشكلون "عبئا على المنظومة الإجتماعية الفرنسية"، وشدد مشروع القانون الساركوزي هذا من إجراءات طرد الأجانب المقيمين بطريقة غير

شرعية، ومن تعديلاته البارزة تنظيم إقامة المهاجرين غير الشرعيين المصابين بأمراض خطيرة (تعطى الإقامة فقط للأجانب المرضى الذين لا يتوفر في بلادهم العلاج المناسب لمرضهم مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف الإنسانية الإستثنائية)، وأيضا تحسين فعالية ترحيل أولئك الموضوعين قيد الإحتجاز (تم إقرار صيغة تنص على أن قاضي الحريات والإحتجاز لايمكنه التدخل في القضية لتقرير ما إذا كان يجب تمديد فترة الإحتجاز أو إطلاق سراح المقيم غير الشرعي إلا بعد مضي خمسة أيام على اعتقاله بينما كانت المدة يومين قبل هذا)، كما نص القانون أيضا على أن "عقد القران الرمادي" بين أجنبي ومواطنة من جنسية فرنسية سيخضع لعقوبة خمس سنوات سجنا وغرامة بـ 15 ألف أورو (في 14 نوفمبر 2006 صدر القانون الخاص بمراقبة زواج المصلحة — الزواج من أجل الوثائق، وتاريخيا في عام 1955 فإن 1٪ فقط من الأوروبيين تزوجوا من مسلمات، ولكن في عام 1990 20٪ من المسلمين القادمين إلى فرنسا تزوجوا من فرنسيات، من اللواتي ولدن في فرنسا ولآباء ولدوا في فرنسا أيضا، و50٪ من المسلمين المولودين في فرنسا تزوجوا من فرنسيات)، ولكن وتحت ضغط اليسار فقد تم حذف البند البارز والمتعلق بإسقاط الجنسية من المهاجرين في حال تورطوا في جرائم.

وللمفارقة فقد تم إقرار هذا القانون في الوقت الذي تداولت فيه الصحف الفرنسية تقريرا فرنسيا ميدانيا أعده برلمانيون من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والبرلمان الأوروبي ومن مختلف التوجهات السياسية حيث أقر 35 خبيرا في الجغرافيا وعلم الإجتماع والإقتصاد بأن الهجرة "لا تمثل خطرا على فرنسا" وهو ماعد مناقضا تماما لمبررات سياسة ساركوزي في مجال الهجرة [77].

الحقيقة أن طرد المهاجرين غير الشرعيين من البلاد ورغم بعض عنصريته (يستهدف دائما الفئات "المنبوذة" في فرنسا وعلى رأسها المغاربيين والغجر والسود) فيه كثير من المنطقية، خصوصا وأن هؤلاء يزدادون كل عام، وحاجة فرنسا لليد العاملة ليست مبررا إطلاقا لاحتفاظها بهم، فلو كانت منهم فائدة لاحتفظت هي بهم عوض أن تطردهم أو أن تجلب آخرين غيرهم شرعيين ويلبون حاجاتها، ثم إن هؤلاء يعيشون خارج القانون، كما أن طردهم في الأخير لا ينافي في مجمله حقوق الإنسان، وفي كل دول العالم هناك مثل هكذا سياسات تطبق للتخلص من هكذا أناس ترى الحكومات

وبغض النظر عن الأيديولوجيات الحاكمة أنها لا تحتاج إليهم، وأنها في غنى عنهم وعن مشاكلهم، ففي أمريكا مثلا صوت اللاتينوس عام 2008 وبكثافة على مرشح الديمقراطيين باراك أوباما، ولكن هذا الأخير وعدا أنه لم يحقق أيا مما وعد به هؤلاء وأهمه تسوية وضعية حوالي 11 مليون منهم يقيمون بطريقة غير شرعية، فإنه طرد عام 2010 400 ألف منهم، ونفس العدد تقريبا في العام الذي قبله، أي أكثر مما طردت إدارة بوش نفسها [78].

اليوم وضعية الأجانب في فرنسا هي مسألة معقدة جدا نظرا للتعديلات الكبرى التي مست طوال فترة من الزمان مرسوم 2 نوفمبر 1945 - حول شروط الدخول إلى فرنسا والتواجد فيها بالنسبة للأجانب -، ولكن ومنذ عام 2004 أساس هذا الأمر متواجد في القانون حول دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء Code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile (CESEDA) (أصبح يمنح للقاصرين وبدلا عن بطاقة إقامة "بطاقة سير لأجنبي قاصر" Document de circulation pour étranger mineur)، وللمفارقة فإنه حتى سكان أقاليم ما وراء البحار يخضعون أيضا للقانون حول دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء CESEDA وإن في مواد خاصة بهم.

إن فرنسا لم تصادق إلى اليوم على "الإتفاقية الدولية حول حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم" Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille التي تبنتها الأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1990، وسياسة الحكومة الفرنسية في التعامل بحزم مع المهاجرين – الشرعيين منهم وغير الشرعيين sans-papiers – صارت ممارسة على جميع الأصعدة ولو كانت ضد الأعراف الإنسانية والدولية، وهذا ما لاحظناه مثلا لما قامت قبل مدة بطرد اللاجئين الأفغان وبرفض اللجوء السياسي الذي طالب به الحراقة الأكراد السوريون في كورسيكا، وليست العنصرية السبب الوحيد في هذا وإنما الهجرة في حد ذاتها صارت ورقة سياسية يستثمر فيها الجميع باليسار واليمين وخصوصا في فترات الإنتخابات.

في فرنسا هناك التباس كبير بين ما هو سياسي وما هو قانوني، وسياسة البلاد القائمة على الحد من الهجرة منذ عام 1974 عرفت تعديات واضحة على "تقاليد"

فرنسا الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تتغنى بها البلاد ويتغنى بها الساسة على اختلاف توجهاتهم.

مواقف اليسار لا فائد منها في العادة، وباستثناء بعض منظمات المجتمع المدني كـ Cimade (Comité Inter Mouvements Auprès Des Évacués) وGISTI (Groupe d'information et de soutien des immigrés) وCCIF (Collectif contre l'Islamophobie en France) وRESF (Réseau Education Sans Frontières) و LDH (la Ligue des droits de l'homme) وSOS Racisme وUNEF وSNESup و MRAP وغيرها من المنظمات التي تكرس جل اهتمامها لمحاربة العنصرية ومعالجة قضايا الأجانب وبشكل خاص مشاكلهم الإجتماعية والإقتصادية وكذا الثقافية والأمنية فإن هؤلاء معرضون وبشدة لسوط الحكومات اليمينية رغم أن الأجانب لهم في كل الأحوال قانون ينظمهم (Droit des étrangers) معقد ومتشابك.

الهوامش

(1) Faleh Ali, Bokbot Mohamed, Alaoui Mokhlis Derkaoui: Les Subsahariens entre transite au Maroc et immigration clandectine en Espagne. Papeles de Geografia, Num. 49-50, 2009, pp. 27-40. Uneversidad de Murcia. España. P 39.
redalyc.uaemex.mx/pdf/407/40712345004.pdf

(2) See:
- E. Audrin, M. et L. Dechappe: Notre France : Son Histoire. Cours moyen et supérieur des écoles primaires, classes de 8e et 7e des lycées et collèges. Charles-Lavauzelle&Cie. Paris. 1955.
- Claude Augé & Maxime Petit: Histoire de France. Cours Moyens. Librairie Larousse. Paris. sans date.
- Mark Kurlansky : 1968: The Year That Rocked the World. Editeur : Jonathan Cape Ltd; Édition: illustrated edition. 2004.

(3) See:
Pierre Gaudibert: Action culturelle, integration et/ou subversion. Mutations.Orientations. Casterman/Poche. Paris. 1972.

(4) Marcel Martin: Le cinéma français depuis la guerre. Cinégraphiques. Paris. 1984. PP. 93. 109.

(5) See :
Lequin Y. (sous la direction de), La Mosaique France, Larousse, Paris, 1988.

(6) See :
Écrit par Lisa. Les degrès de parenté
http://fan-genealogie.org/index.php?option=com_content&view=article&id=122%3Ales-degres-de-parente&catid=95%3Ala-parente&Itemid=217&lang=fr

(7) Ezzedine Mestiri : L'Immigration, Ibid, P 7-8-9-10.

(8) See :
- Gérard Noiriel: Le Creuset français : Histoire de l'immigration XIXe-XXe siècle. Seuil. 2006. p 115.
- Christian Nguyen Van Yen, Droit de l'immigration, PUF, 1987, p.25.
- Mots de l'intégration
http://www.hci.gouv.fr/rubrique.php3?id_rubrique=19#I

(9) See:
Noiriel G. A l'instar des États-Unis, l'Europe est devenue unn terre d'immigration//Le Monde. 2003. 4 novembre.

(10) See :
- Gevrey Michel. Les défis de l'immigration future. Ibid.
- Франция: в поисках новых путей, Под Ред: Ю.И.Рубинского. издательство Вес Мир. Москва.2007.с 34.

❖ من هذه المقاطعة -مقاطعة بييمون - أتى والد ميشال بلاتيني مهاجرا.

❖❖ اللفظ "بولاك" Polak، ومعناه "الشخص البولوني" في اللغة البولونية وباقي اللغات السلافية، وهو في الوعي العام الفرنسي وللعوامل التاريخية الآنفة الذكر يحمل كثيرا من التحقير (تاريخيا أيضا لطالما اعتُبر السلاف أناسا أقل درجة من غيرهم من الشعوب الأوروبية، وقديما كان استعباد هته الشعوب لهم معروفا، ولهذا فقد حملوا إسمهم الحالي "السلاف" ومعناه في اليونانية "العبيد")، ومازال البولونيون إلى اليوم يشكلون إحدى أهم الأيادي العاملة الآتية إلى أوروبا الغربية، غير أنهم مازالوا أيضا يعانون من الكزينوفوبيا والإعتداءات ضدهم وخصوصا في بلدان كإيطاليا وألمانيا، ولكن قضاياهم لا تضخم عادة إعلاميا ولا حتى سياسيا، كما أن وارسو لا تفعل شيئا للدفاع عنهم.

(11) Ezzedine Mestiri : L´Immigration. Ibid. P 10-11-12-16.

(12) See : Gustave Le Bon, Lois psychologiques de l'évolution des peuples (1895), éd. Félix Alcan, 1907, chap. III, P. 124.

(13) – See : Louis Bertrand, Mes années d'apprentissage, Paris, Fayard, 1938, PP. 236-237.

(14) See : Philippe Ariès, Histoire des populations françaises (1948), éd. Seuil, 1971, PP. 110-111.

(15) See :
- Ralph Schor, Français et immigrés en temps de crise (1930-1980), L'Harmattan, 2004, P. 97 .
- Claude Liauzu, Histoire des migrations en Méditerranée occidentale, Complexe, 1996, P. 91 .

(16) See : Serge Berstein, Histoire de la France au XX^{e} siècle, Pierre Milza, Éditions Complexe, 1999, t1, P.111.

(17) See: Philippe Bernard, Immigration : le défi mondial, Gallimard, 2002, PP. 72-73.

(18) See : Patrick Weil : Etre français, les quatre piliers de la nationalité. Editions de l'Aube. Paris. 2011.

(19) - Ralph Schor, Français et immigrés en temps de crise (1930-1980), éd. Harmattan, 2004, P. 5.

(20) Франция: в поисках новых путей, Ibid. с-с. 15. 16. 17.

(21) Livret d'accueil. Vivre en France. Pour les Ressortissants étrangers arrivant en France. ANAEM. Paris. 2008.

(22) See :

Immigrés, étrangers ? Approche sociologique. Conférence de la sociologue Aude Rabaud de l'ULTS, 19 mars 2010. http://www.canal-u.tv/producteurs/universite_de_tous_les_savoirs_au_lycee/dossier_programmes/utls_au_lycee_2010/immigres_etrangers_approche_sociologique_aude_rabaud

- Migrations et citoyenneté. Conférence de François Héran, démographe à l'INED, 13/11/2007. http://www.canal-u.tv/producteurs/universite_de_tous_les_savoirs_au_lycee/dossier_programmes/utls_au_lycee_2007/migrations_et_citoyennete_francois_heran

(23) See: Ezzedine Mestiri: L'Immigration. Ibid. P. 26 -33 -36.

(24) - See:

- Ezzedine Mestiri: L'Immigration. Ibid. PP 28-29.
- L'accès à la nationalité française http://www.vie-publique.fr/chronologie/chronos-thematiques/acces-nationalite-francaise.html

(25) أنظر: - ع. ق: القضاء يقول أن الأمر تضاعف منذ 15 سنة الماضية: فرنسا تتهم جزائريين بتزوير أصولهم للحصول على الجنسية. جريدة الخبر، العدد 6211. 20 ديسمبر 2010. ص 5.

See too:

- Ezzedine Mestiri: L'Immigration. Ibid. P 100.
- Les quatre piliers de la nationalité, par Patrick Weil. 23-08-2010. Le Monde. Fr

- ع. ب: الإنتخابات القادمة تذكي حرب اليمين الفرنسي على مزدوجي الجنسية. جريدة الشروق الجزائرية. العدد 3321. 11 جوان 2011. ص 7.

❖❖❖ اشتدت الأعمال "الإرهابية" في فرنسا منذ السبعينيات، وخصوصا في كورسيكا وبريتونيا، وفي كورسيكا (جزيرة في البحر المتوسط) توجد العديد من المنظمات التي تعتبرها فرنسا "إرهابية"، أهمها "جبهة التحرير الوطني لكورسيكا" Front de Liberation National de La Corse (FLNC)، و"حركة كورسيكا الفرنسية" Action Pour La Corse Française، و"حركة بعث كورسيكا" Action Pour La Renaissance de La Corse (ARC)، و"حركة

كورسيكا الإقليمية" Action Regionalist Corse (ARC)، و"جيش التحرير الوطني لكورسيكا" National Liberation Army of Corsica، و"اتحاد كورسيكا" Union Corse (UC)، وعلى الرغم من إعلان ست جماعات انفصالية في كورسيكا عن موافقتها على وقف إطلاق النار في أواخر عام 1999 إلا أن العمليات "الإرهابية" غير المنتظمة استمرت ضد المنشآت الحكومية. كما يوجد في إقليم بريتونيا (شمال غرب) العديد من المنظمات التي تعتبرها فرنسا "إرهابية" أيضا، أهمها "جيش بريتون الجمهوري" Breton Republican Army، و"مجموعة العمل الثوري الدولي" Revolutionary on International Action Group، و"الحزب الجمهوري البريتوني" Breton Republican Party، و"حركة الاستقلال الذاتي" Action Autonomy (AA).

(26) Франция:в поисках новых путей, Под Ред: Ю.И.Рубинского. ibid. 2007. P 50. 51.
See too:
- Grand Larousse: En 5 Vol. Paris, 1987. Vol. 4. P 2142.
- Fulchiron H. La Nationalité française. Paris. 2000. P 4.

(27) Франция: в поисках новых путей, Под Ред: Ю.И.Рубинского. ibid. 2007. P-P. 17. 18. 19. 20.

See too:
- Mendras H., Dubois-Freney L. Français, comme vous avez changé. Histoire des français depuis 1945. Paris, 2004. P. 13.
- Pison G. La population de la France en 2001//Population et Sociétés. JNED. 2003. No 392. Juillet-août. P. 1-8.

(28) Франция: в поисках новых путей, Под Ред: Ю.И.Рубинского. ibid. 2007. P-P. 17. 18. 19. 20. 31.

See too:
- Cohen. J. Intégration: théories, politiques et logiques d'État// L'immigration et l'integration. L'état des savoirs/Dans Philippe Dewitte. Paris. 1999. P 32-44.

(29) See:
- Франция: в поисках новых путей, Под Ред: Ю.И.Рубинского. ibid. P-P. 36. 37. 39.
- Le Moine G., Lebon A. L'immigration en France. Paris. 2002. P-P. 6. 7.

❖❖❖❖ مبدأ الحصص أو الكوتا حسب الجنسية كان مرفوضا مبدئيا في فرنسا في القرن العشرين، وهو مبدأ أنجلوساكسوني في الأساس، وقد عرف مع "ميثاق حصة جونسن" Johnson Quota Act عام 1921، و"قانون الهجرة جونسون ريد" Johnson-Reed Loi d'immigration عام 1924، ولكنه طبق رغم هذا في المؤسسات الصناعية الفرنسية.

❖❖❖❖❖ في ظل حكومة دلادييه تم في ماي 1933 تبني "قانون أرمبروستر" loi Armbruster الذي ضيق على الأجانب ممارسة الطب، وفي جوان 1934 وفي ظل حكومة دومارڤ تم تبني قانون يمنع على الفرنسيين المتجنسين ممارسة المحاماة إلا بعد مرور 10 سنوات.

(30) م. إيوانوغان: الهجرة إلى فرنسا: من الحاجة إلى اليد العاملة إلى"عديمي الوثائق". جريدة الخبر الجزائرية. 8 نوفمبر 2005. العدد 4546. ص 13.

(31) Франция:в поисках новых путей.Ibid.c.37.38.

See too:

- Statut organique de l'Algérie Loi n°47-1853 du 20 septembre 1947.
- Gérard Noiriel, Immigration, antisémitisme et racisme en France, Fayard, 2007, p. 517.
- Jérôme Valluy, Didier Bigo, Daniel Hermant, Xénophobie de gouvernement, nationalisme d'État, L'Harmattan, 2008, p. 36.

(32) see:

- Daniel Lefeuvre : Pour en finir avec la Repentance coloniale. Flammarion. 2006 .
- Gérard Noiriel : Le Creuset français. éditions du Seuil. 1988. édition mise à jour en mars 2006, p. 312 ; Georges Mauco, Les Étrangers en France et le Problème du racisme, La Pensée universelle, 1977.

(33) See :

- Ligue des droits de l'homme. rapatriés d'Indochine : plus de cinquante ans d'oubli. jeudi 26 juin 2008 :
- 1956-2006 : rapatriés d'Indochine, 50 ans d'oubli. Par Gilles Manceron, Hommes et Libertés N° 135, juillet-septembre 2006.
- Les cinquante ans de Noyant et de Sainte-Livrade célébrés cet été. Par Léon Nguyen, président de la CEP (Coordination des Eurasiens de Paris). http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article1500

(34) م. إيوانوغان: الهجرة إلى فرنسا: من الحاجة إلى اليد العاملة إلى"عديمي الوثائق".
م.س.ذ. نفس المكان.

(35) See :
- René Gallissot, Les Accords d'Évian: en conjoncture et en longue durée, Khartala Editions, 1997, p.188.
- أ. م: جزائريون يقدمون أي وثيقة لها علاقة بفرنسا لطلب الجنسية. جريدة النهار الجزائرية. العدد 1170. 14 أوت 2011. ص 3.

(36) See : Accord franco algérien du 27 décembre 1968 relatif à la circulation, à l'emploi et au séjour des ressortissants algériens et de leurs familles. Le GISTI propose une version consolidée de l'accord. (2001). http://www.gisti.org/doc/actions/2001/algeriens/accord.html

(37) See:
- LES HARKIS http://www.harkis.info/portail/encapsulation.php?page=qui_sont_les_Harkis_?
- - République Française. Avis et Rapports du Conseil Economique et Social. La Situation Sociale des enfants de Harkis. 2007. Étude prisentée par Mme Hafida Chabi au nom de la section des affaires siciales. P 22.
- JORF n°136 du 14 juin 1994: LOI no 94-488 du 11 juin 1994 relative aux rapatriés anciens membres des formations supplétives et assimilés ou victimes de la captivité en Algérie http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do;jsessionid=16B957FD47AA246127921CE70EC19A78.tpdjo14v_2?cidTexte=JORFTEXT000000184000&categorieLien=id
- Discors de M. Jaques CHIRAC, Président de la République, à l'occasion de la journée d'hommage national aux Harkis. http://clan-r.org/portail/IMG/pdf/Discours_J._Chirac-250901.pdf
- Discours du 31 mars de N. Sarkozy. Allocution de Monsieur Nicolas SARKOZY. Candidat à la Présidence de la République. Palais de l'Élisée, le mardi 25 septembre 2001.
  http://www.harkis.com/article.php3?id_article=286

(38) See: Ezzedine Mestiri : L'Immigration. Ibid.

(39) See : Immigrés, assimilation, intégration, insertion: quelques définitions.
http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/immigration/definition.shtml

(40) See: Ezzedine Mestiri: L´Immigration. Ibid. P 21.
(41) Франция: в поисках новых путей.Ibid. c. 38. 39.
See too :

- Ezzedine Mestiri : L´Immigration. Ibid. P 38.
- Politiques publiques > La politique d'immigration (1974 – 2005) > Chronologie : histoire de l'immigration en dates. www.vie-publique.fr/politiques-publiques/politique-immigration/chronologie-immigration/http://www.vie-publique.fr/politiques-publiques/politique-immigration/chronologie-immigration/ Direction de l'information légale et administrative © 2010 – Tous droits réservés

(42) محمد اسماعيل: فتوى لنجدة ساركوزي. جريدة الخبر الجزائرية. العدد 4546. 8 نوفمبر 2005. نفس المكان.

(43) – م. إيوانوغان: الهجرة إلى فرنسا: من الحاجة إلى اليد العاملة إلى "عديمي الوثائق". م.س.ذ. نفس المكان.

(44) – نفس المكان.

See too : Ezzedine Mestiri: L´Immigration. Ibid.
(45) Marcel Martin: Le cinéma français depuis la guerre. Ibid. P. 94.
(46)See : Politiques publiques > La politique d'immigration (1974 – 2005)> Chronologie : histoire de l'immigration en dates. Ibid.

❖❖❖❖❖❖ الـ FAS أو Le Fonds d´action sociale pour les travailleurs immigrés et leurs familles تأسس طبقا لمرسوم 29 ديسمبر 1958 وكان يسمى آنذاك Fonds d´action sociale pour les travailleurs musulmans en métropole et pour leurs familles وكان مخصصا أساسا للمهاجرين الجزائريين العاملين على التراب الفرنسي، وبعد استقلال الجزائر وطبقا للأمر 24 أفريل 1964 تم توسعة هذه الهيئة لتشمل كل العمال الأجانب المهاجرين بصفة دائمة في فرنسا وقد أعيد تسميتها بـ Fonds d´action sociale pour les travailleurs étrangers، وفي 14 سبتمبر 1966 ووفقا لتعليمة أخرى فقد تم توسعة الهيئة إلى جميع المهاجرين الأجانب المشتغلين بصفة مؤقتة وغيرهم (لاجئون، مسافرون في رحلات، وعمال آتون من أراضي ما وراء البحار DOM-TOM). وفي عام 1973 دخل مجلس إدارتها مساهمون اجتماعيون، وفي عام 1983 توسع هذا المجلس بانضمام إداريين أجانب، ومهمة الـ FAS الأساسية هي السكن (نصف ميزانيتها مخصصة له)، وأيضا

التكوين والنشاط الإجتماعو ثقافي، وهي تسير نفسها من خلال المساهمات والمساعدات، وهي تعمل على مكافحة ثقافة الڤيتوهات، ولكن البلديات الفرنسية ترفض منح التراخيص لها، كما أن السلطات العمومية الفرنسية تشكك دائما في جدوى أهميتها، ومن الـ FAS خرجت هيئة إنسانية مهمة هي "صندوق دعم إدماج المهاجرين ومحاربة التمييز" (FASILD) Fonds d'Action et de Soutien pour l'Intégration et la Lutte contre les. وبالإضافة إلى الـ FAS هناك SONACOTRA Société nationale de construction de logements pour les travailleurs algériens et leurs familles والتي تأسست قبلها عام 1956، وقد تأسست خصيصا لـ "تحسين" إقامة المهاجرين الجزائريين المزرية، وقد أقامت أول مجمع سكني لها عام 1959 في أرجنتيي Argenteuil، ولكن إضرابا قام ضدها نهاية السبعينيات ما أدى إلى طرد ثمانية عشرة مهاجرا، فـ "SONACOTRA" إذا مسؤولة كـ "FAS" عن تسيير مناطق المهاجرين، ولكنها وعلى عكسها عملت دائما على ترسيخ ثقافة الڤيطوهات.

(See: Ezzedine Mestiri: L´Immigration. Ibid. P-34). Direction de l'information légale et administrative © 2010 – Tous droits كفاي229 ا

(47) م. إيوانوغان: الهجرة إلى فرنسا: من الحاجة إلى اليد العاملة إلى "عديمي الوثائق". م.س.ذ. نفس المكان.

See too: Ezzedine Mestiri: L´Immigration. Ibid.

(48) أنظر: م. إيوانوغان: الهجرة إلى فرنسا: من الحاجة إلى اليد العاملة إلى "عديمي الوثائق". م.س.ذ. نفس المكان.

See too :

- Politiques publiques > La politique d'immigration (1974 – 2005) > Chronologie : histoire de l'immigration en dates. Ibid.
- Ezzedine Mestiri: L´Immigration. Ibid.

(49) Понкин.И.В. Ислам во Франции. Институт государственно-конфессиональных отношений и права, Издательство Учебнонаучного центра довузовского образования , Москва. 2005. С.6-11.

(50) م. إيوانوغان: الهجرة إلى فرنسا: من الحاجة إلى اليد العاملة إلى "عديمي الوثائق". م.س.ذ. نفس المكان.

(51) See:
- Politiques publiques > La politique d'immigration (1974 – 2005) > Chronologie : histoire de l'immigration en dates. Ibid.

أنظر أيضا:

- محمد اسماعيل: فتوى لنجدة ساركوزي. جريدة الخبر الجزائرية. م.س.ذ. نفس المكان.

(52) See:
- Politiques publiques > La politique d'immigration (1974 – 2005) > Chronologie : histoire de l'immigration en dates. Ibid.

أنظر أيضا: - م. إيوانوغان: الهجرة إلى فرنسا: من الحاجة إلى اليد العاملة إلى "عديمي الوثائق". م.س.ذ. نفس المكان.

(53) Франция:в поисках новых путей.Ibid.P-P. 39. 40.

(54) See: http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/eurostat/home/
- Cinq idées reçues sur l'immigration. mercredi 31 mai 2006, par François Héran- directeur de l'Institut National d'Etudes Démographiques. http://www.dossiersdunet.com/spip.php?article762

(55) See :
- Quelle politique de l'immigration? Les lois de 2003 et 2006 : maîtrise des flux migratoires et sélection de la main-d'oeuvre étrangère. http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/immigration/politique-immigration.shtml
- directive 2003/9/CE du Conseil de 27 janvier 2003. relative à des normes minimales pour l'acceuil des demandeurs d'asile dans les États membres. Journal officiel de l'Union Européenne.
- Loi n°2003-1119 du 26 novembre 2003 relative à la maîtrise de l'immigration, au séjour des étrangers en France et à la nationalité. www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000795635&dateTexte.

(56) Haut Conseil de l'Integration: Analyse comparative de differents modeles d'integration en Europe. Avis à Monsieur le Premier ministre. Décembre 2006. Analyse comparative des politiques europeénnes d'integration. P- P. 46 – 51. www.hci.gouv.fr/IMG/pdf/AVIS_Comp_pol_integ_europ.pdf

(57) See: Immigrés, assimilation, intégration, insertion : quelques définitions. Ibid.

(58) Immigration and the 2007 French Presidential Elections. Migration Policy Institute. Washington.DC.May 2007. №3.P. 1.

(59) Immigration and the 2007 French Presidential Elections. Ibid. P.5.

(60) See: Ezzedine Mestiri: L'Immigration. Ibid. PP. 19-20-21.

(61) See:

- Immigration and the 2007 French Presidential Elections. Ibid. P.5. See too:
- Франция: в поисках новых путей.Ibid.c.44. 45.
- Secrétariat Général du Comité interministériel dr contrôle de l'immigration. Rapport au parlement. Les orientations de la politique de l'immigration. Troisième rapport établi en application de l'article L. 111-10 du code de l'entrée et du séjour des étrangés et du droit d'asile. La Documentation Française. Paris. 2007. P 42. www.ladocumentationfrancaise.fr

(62) See : Organisation International pour les Migrations (OIM) : Etat de la Migration dans le Monde 2010, l'Avenir des Migrations. Renforcer les Capacités face aux Changements. ibid. P-P. 169. 171. 119.

(63) Франция:в поисках новых путей.Ibid.P. 23.

(64) Франция:в поисках новых путей. Ibid.P. 26.

(65) ع.ط: الوزير أورتوفو يكشف أن سياسة الهجرة في فرنسا أعطت ثمارها: إرتفاع عملية طرد المهاجرين غير الشرعيين في عهد ساركوزي بنسبة 80٪. جريدة الخبر الجزائرية. 21 جوان 2008. ص 22.

(66) س.خ: عزوز بقاق للخبر: ساركوزي لن يعترف بالجرائم الإستعمارية في الجزائر. جريدة الخبر الجزائرية. 28 أوكتوبر 2009. العدد 5801. ص 23.

(67) أنظر: - و. أ. ج. نيكولا ساركوزي يعرضه اليوم: جمعيات فرنسية ضد مشروع القانون الخاص بالهجرة. جريدة الخبر الجزائرية. 9 فيفري 2006. العدد 4623. ص 2.

- La loi du 20 novembre 2007 relative à la maîtrise de l'immigration, à l'intégration et à l'asile.
- http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/immigration/politique-immigration.shtml

(68) أنظر: ح. س: وزير الداخلية الفرنسي يضع تهديداته ضد العمالة المهاجرة حيز التنفيذ: باريس تقلص مجالات تشغيل الجزائريين من 30 مهنة إلى 15 فقط. جريدة الخبر الجزائرية. العدد 6427. 26 جويلية 2011. ص 5.

(69) Les deux bombes du rapport Attali. Marie-Christine Tabet. 10/01/2008.
http://www.lefigaro.fr/politique/2008/01/10/01002-20080110ARTFIG00004-la-commission-attali-veut-relancer-l-immigration.php

(70) أنظر: ح. س: في تقرير فرنسي حول المهاجرين لسنة 2010: قرابة 7 بالمئة من سكان الجزائر مهاجرون بالخارج. جريدة الخبر. 25 نوفمبر 2010. ص 6.

(71) Statistiques des flux d'immigration permanente. Insee. 2004/2005. Flux d'immigration permanente par motif
http://www.insee.fr/fr/themes/tableau.asp?reg_id=0&ref_id=natcci02141&id=498&souspop=4

(72) See :
-Pierre Eric Mbog Batassi, La France et le Gabon confirment leur accord sur la gestion des flux migratoires, Afrik, 19 septembre 2008.
-Xavier Monnier, France-Gabon, l'accord bidon , Bakchich, 22 avril 2008.
-Act-Up Paris, Association des réfugiés sans frontières (ARSF - Cameroun), Association des travailleurs maghrébins de France (ATMF), la Cimade, Collectif Haïti France, Fédération des Tunisiens pour une citoyenneté des deux rives (FTCR), Gisti, Mrap, Plateforme d'associations franco-haïtiennes, Union des associations latino-américaines en France, Un monde Avenir (Cameroun), Une gestion « concertée » de flux migratoires au détriment des droits des migrants, 12 mai 2009.
-LOI n° 2009-580 du 25 mai 2009 autorisant l'approbation de l'accord entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République du Congo relatif à la gestion concertée des flux migratoires et au codéveloppement , Légifrance.
-LOI n° 2009-581 du 25 mai 2009 autorisant l'approbation de l'accord entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République du Bénin relatif à la gestion concertée des flux migratoires et au codéveloppement , Légifrance.
-LOI n° 2009-585 du 25 mai 2009 autorisant l'approbation de l'accord relatif à la gestion concertée des flux migratoires entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République du Sénégal et de son avenant, Légifrance.

-LOI n° 2009-586 du 25 mai 2009 autorisant l'approbation de l'accord-cadre relatif à la gestion concertée des migrations et au développement solidaire, du protocole relatif à la gestion concertée des migrations et du protocole en matière de développement solidaire entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République tunisienne, Légifrance.

(73) ج. ب: تختبيء خلف الإتحاد الأوروبي لتبرير تعديل اتفاقية 68. باريس تعترف بصعوبة المفاوضات مع الجزائر. جريدة الخبر الجزائرية. 9 أوت 2010. ص 6.

(74) أنظر: ر. س. ق: قرار الهجرة الإنتقائية يهدد أوروبا بالشلل الإقتصادي. م. س. ذ. نفس المكان.

(75) See : Loi n°2003-1119 du 26 novembre 2003 relative à la maîtrise de l'immigration, au séjour des étrangers en France et à la nationalité. Ibid.
See too :

- Identité nationale : 8 universitaires démissionnent », Le Nouvel Observateur, 18 mai 2007
- « Ministère de l'immigration : première crise, premières démissions », Libération, 18 mai 2007
- Muslims in Europe : Integration Policies in Selected Countries, Ibid , P. 5.

❖❖❖❖❖❖❖ لا يخضع الجزائريون وعائلاتهم في التنقل والعمل والإقامة في فرنسا إلى القوانين العامة التي تنظم الهجرة هناك بما فيها التحولات الجذرية التي أحدثها ساركوزي، لأنهم يخضعون إلى الإتفاقية الثنائية لعام 1968 القائمة في أساسها على "اتفاقيات إيفيان" التاريخية والتي منحتهم حق الإستفادة من بعض الإمتيازات أهمها حق الإستفادة من بطاقات إقامة –تسمى كلها certificat de résidence - صالحة لمدة 10 سنوات، إلى جانب أن الجزائريين بدون وثائق هم الوحيدون الذين تسوي فرنسا أوضاعهم في غضون 10 سنوات بعد الإقامة المتتالية على الإقليم الفرنسي، زيادة على أن الجزائريين يستفيدون من بطاقة الإقامة المؤقتة بغرض تمكنهم من تلقي العلاج أو القيام بنشاط تجاري، ومنح الطلبة الجزائريين حق العمل بنصف الوقت خلال الدراسة، وأيضا السماح بنظام كفالة يمنح الحق القانوني في تبني جزائريين ونقلهم إلى العيش مع أوليائهم الجدد في فرنسا. وترغب السلطات الفرنسية في إلغاء أو تعديل اتفاقية عام 1968 مرة أخرى بعد ثلاثة

تعديلات، الأول في 22 ديسمبر 1985، والثاني في 28 سبتمبر 1994، وآخرها ذاك الذي مسها في 11 جويلية 2001، والذي جرى في أعقاب قانون الهجرة الفرنسي الجديد الذي أقره آنذاك وزير الداخلية الإشتراكي جون بيار شوفنمان في ماي 1998، والذي أهم ما جاء فيه - إلغاء بطاقات الإقامة لمدة 10 سنوات التي كان يستفيد منها الجزائريون المتزوجون من أشخاص يحملون الجنسية الفرنسية (ترغب وزارة الداخلية الفرنسية خصوصا في محاربة "زواج المصلحة" أو "الزواج الأبيض" كما صار يسمى في فرنسا، والذي يعرض الفرنسيات لما تسميه هي "الإهانة")، وإلغاء حق الإستفادة من الإقامة بموجب حق التجمع العائلي (هذا الأمر أثار حفيظة السلطات في الجزائر فادعت بأنها قامت بتقييد التواجد الكاسح الإقتصادي والثقافي الفرنسي في الجزائر)، ولم تكتف فرنسا بهذا التعديل وها هي اليوم في مفاوضاتها الجديدة تريد مكان هذه الإتفاقية المعدلة عام 2001 اتفاقا آخر قائما على سياسة "الكوطة" تماما كما هو الحال مع عدد من الدول الإفريقية.

(76) أنظر: ع. ج: فرنسا طردت 1552 جزائري خلال ستة أشهر. جريدة الخبر الجزائرية. 09 جانفي 2010. العدد 5871. ص 24.

أنظر أيضا:

ع. ق: وزير الهجرة إيريك بيسون يعلن عن ترحيل 29 ألف أجنبي: فرنسا طردت عشرة آلاف جزائري في سنة 2009. جريدة الخبر الجزائرية. 20 جانفي 2010. العدد 5882. ص 5.

(77) أنظر: ح. ي: عنصرية باريس تتأكد: البرلمان الفرنسي يصادق على قانون يضيق على المهاجرين. جريدة الخبر الجزائرية. 13 ماي 2011. العدد 6353. ص 4.

أنظر أيضا:

ح. ي: الهجرة لا تمثل خطرا على فرنسا حسب 35 خبيرا: تقرير برلماني ميداني يضرب مصداقية سياسة ساركوزي. نفس المكان.

(78) Jean-Éric Boulin: États-Unis, Les latinos lâchent Obama. Jeune Afrique. N 2632. Paris. Du 19 au 25 juin 2011. P 59.

الفصل الرابع

المسلمون في فرنسا.. إلى متى الإختلاف؟

الفصل الرابع

المسلمون في فرنسا.. إلى متى الإختلاف؟

".. إن الأفكار الحاكمة ليست سوى تعبير مثالي عن العلاقات المادية المسيطرة"

كارل ماركس [1]

في فيفري 2007 صدر في باريس الكتاب الموسوعي الضخم "تاريخ الإسلام والمسلمين في فرنسا: من العصور الوسطى إلى اليوم" Histoire de L'islam et des Musulmans en France: du Moyen Âge à nos jours والذي أشرف عليه المفكر الجزائري الراحل محمد أركون وكتب مقدمته جاك لو غوف Jacques Le Goff أبرز مؤرخي فرنسا في العصر الحديث.

هذا الكتاب الذي حمل مجموعة أبحاث تاريخية من تأليف سبعين باحثا ومؤرخا، وكما عبر عنه محمد أركون في المقدمة العامة التي تصدرته قدّم ولأول مرة صورة شاملة للجمهور الفرنسي عن وجود الإسلام والمسلمين في فرنسا منذ العصور الوسطى وإلى اليوم، والهدف كما قال أركون هو "تبديد الجهل المتبادل بين العالم الإسلامي وفرنسا، وكذلك الكره المتبادل الناتج عن صراعات التاريخ الممتدة منذ الفتح الإسلامي الذي اكتسح اسبانيا ووصل الى جنوب فرنسا حيث جرت معركة بواتييه عام 732م مرورا بالحروب الصليبية وانتهاءا بالفتوحات الإستعمارية لبلدان المغرب والمشرق على حد سواء ووصولا إلى اليوم والصدام الجاري حاليا بين "المتشددين" من كلا الطرفين، كل ذلك أدى الى تشويه صورة الآخر، وتشكيل صورة شيطانية عن الغرب في العالم الاسلامي، وعن الإسلام والمسلمين في العالم الغربي"، ومنه -يقول أركون - فإن هدف الكتاب هو "تصحيح لهذه الصورة عن طريق تقديم أبحاث موضوعية تلتزم بالمنهجيات الحديثة في البحث، أي منهجيات العلوم الإنسانية والإجتماعية، وهي وحدها القادرة على تقديم صورة موضوعية عن حقيقة الغرب وحقيقة الإسلام والمسلمين في آن واحد بعيدا عن أيديولوجيات الحقد ورفض الآخر".

أما المؤرخ الفرنسي جاك لو غوف فقد أعتبر أن أحد أهداف هذا المجهود الفكري هو "إنجاح انصهار المكون الإسلامي في فرنسا الحاضرة"، وفي هذا يقول لو غوف أن "هدف هذا الكتاب هو الإعانة على النجاح، إذ يخيل للبعض أننا هنا نتحدث عن الماضي البعيد أو القريب، الإيجابي منه والأليم، ولكن هذا الكتاب في الحقيقة يتحدث عن حاضرنا الآن، في حاضرنا يعيش التاريخ المعقد للأجيال الماضية كما يعيش مستقبلنا الذي أصبح مشتركا" [2].

يقسم الفرنسيون عادة تاريخ الهجرة الإسلامية إلى بلادهم في تاريخين اثنين أولهما يبدأ من محاولات "الإحتلال" التي طالت المدن الفرنسية بعد فتح القائد البربري طارق ابن زياد لإسبانيا (من القرن الثامن إلى القرن الخامس عشر ميلادي)، والثانية تبدأ من الحرب العالمية الأولى وهي مستمرة إلى اليوم.

في 19 جويلية 711 فتح طارق بن زياد إسبانيا بعد أن هزم ملك الويسيغوت (القوط الغربيين) رودريڤ (لذريق)، وفي ظرف عشر سنوات فقط كان المسلمون قد عبروا جبال البرانس في طريقهم إلى مملكة الفرنجة (الفرنكيين)، وفي عام 720 احتُلّت ناربونNarbonne، وبعد عام من ذاك كان المور على أبواب تولوز، وتواصل بعدها زحفهم فاحتلوا كل سبتمانيا ثم إقليم الرون حتى صاروا على أبواب ليون. معركة بواتييه Poitiers عام 732 والتي تمكن فيها الملك شارل مارتال من وقف الزحف الإسلامي داخل الأراضي الفرنسية هي دون شك "الحدث المؤسس" للعلاقة التي تجمع إلى اليوم بين فرنسا والعالم الإسلامي.

بعد هزيمة بواتييه تراجع المسلمون إلى ناربون، فأوقفوا زحفهم على الفرنكيين، ثم حل على المكان مهاجرون جدد من الأندلس، وعاشوا الجميع فيها لأكثر من عشرين سنة في كل أمان، عمروها وأسسوا فيها الجوامع وأعطيت لسكانها الأصليين من مسيحيين ويهود حرياتهم الدينية تماما كما في الأندلس، ولكن مجاعة حلت بالمكان، وبعدها بقليل استرجع الفرنكيون المدينة عام 759.

بين سنتي 797 -807 كان أول تبادل واعتراف متبادل بين الخلافة الإسلامية وفرنسا حينما تبادل الخليفة العباسي هارون الرشيد رسله ورسائله مع الملك شارلمان

– حفيد شارل مارتال –، وبعدها بحوالي خمسين سنة أي في عام 863 بدأ عهد التبادل الديبلوماسي بين فرنسا وقرطبة الإسلامية [3].

ومن تاريخ هذه العلاقات أيضا الحروب الصليبية، فبغض النظر عن المصالح الإقتصادية وسياسة الهروب من الأزمات الداخلية (ظلم الكنيسة، الإستعباد، المجاعات، الحروب البينية..)، وبغض النظر أيضا عن ادعاءات الصليبيين حول ما سموه "استرداد المنطقة من الأتراك"، فقد دعى البابا "أوريان الثاني" المولود في فرنسا عام 421 في مجمع "كليرمونت" في فرنسا سنة 951 في خطابه إلى التوجه نحو المشرق، وقال مخاطبا النصارى "إنهضوا وأديروا أسلحتكم التي كنتم تستعملونها ضد إخوانكم ووجهوها ضد أعدائكم، أعداء المسيحية، إنكم تظلمون الأيتام والأرامل وأنتم تتورطون في القتل والإغتصاب وتنهبون الشعب في الطرقات العامة وتقبلون الرشاوى لقتل إخوانكم المسيحيين وتريقون دماءهم دونما خوف أو وجل، فأنتم كالطيور الجوارح، آكلة اللحوم الجيف التي تتجذب لروائح الجيف الإنسانية النتنة، ضحايا جشعكم، إنهضوا إذا ولا تقاتلوا إخوانكم المسيحيين بل قاتلوا أعداءكم الذين استولوا على مدينة القدس، حاربوا تحت راية المسيح قائدكم الوحيد، افتدوا أنفسكم أنتم المذنبين المقترفين أحط أنواع الآثام" [4].. وقتها ارتكبت الجيوش الأوروبية المسيحية الهمجية أبشع الجرائم بحق مسلمي الشام، والتاريخ يقول أن هؤلاء الصليبيين قد أكلوا لحوم الرجال والنساء والأطفال في بدائية لم يشهد التاريخ مثلها من قبل ❖.

لطالما استند الغربيون في وجودهم على تلك الأرض على المسيحيين الشرقيين، والجهاد ضد الصليبيين يعود الفضل فيه بالتأكيد إلى التركي عماد الدين زنكي الذي غرسه في نفوس الناس الخانعة، ليواصله وينهيه كل من الكردي صلاح الدين الأيوبي والتركيان الآخران الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون.

"موقعة حطين سنة 1187 كانت حاسمة في تاريخ الحروب الصليبية، إذ عاد الصليبيون إلى أوروبا حاملين معهم ذكريات مرة ودروسا صعبة من الشرق الإسلامي لأبناء جلدتهم وإخوانهم الأوروبيين، وخصوصا الفرنسيين منهم"، وقد أشار سعيد عبد الفتاح عاشور إلى ذلك قائلا "وهكذا دالت دولة الصليبيين في الشرق الأدنى، وظلت ذكريات الشام ومصر ولويس التاسع عالقة في أذهان الفرنسيين دون غيرهم، أو على

الأقل أكثر من غيرهم من الشعوب الغربية التي أسهمت في الحركة الصليبية، ومن ذلك الوقت والفرنسيون يحرصون على بقاء صلاتهم قوية بالشرق الأدنى والبلدان العربية، وبخاصة بلاد الشام، وينظرون إلى هذه المنطقة على أنها منطقة نفوذ لهم، على الأقل في المجال الحضاري، وذلك حتى كانت حملة نابليون على مصر والشام، فرأى الفرنسيون فيها إحياءا لنفوذهم القديم في الشرق الأدنى على عصر الحروب الصليبية"[5]

ولكن العلاقة بين الطرفين لم تكن دائما سيئة، ففي عهد الخلافة العثمانية وبحكم العلاقة التي كانت تربط سليمان القانوني بفرانسوا الأول فقد تم عقد معاهدة بين الدولتين -وإن كانت ظرفية - بعد استعادة الفرنسيين لميناء نيس عام 1543 وغيرها من الموانيء بمساعدة العثمانيين والتي كان يتهددها الإسبان والإمارات الإيطالية، فتنازلت فيها فرنسا عن ميناء طولون للإدارة العثمانية، وهكذا ارتفع الآذان في المدينة، وظل العثمانيون بها ثمانية أشهر بقيادة خير الدين شن خلالها هجمات ناجحة على إسبانيا وإيطاليا، ولكن هذا لم ينف أبدا حالة الصراع الدائم بين الجانبين -أوروبا والأتراك - ورغم تزمت كلا الطرفين إلا أن الأتراك وبشهادة الأوروبيين أنفسهم كانوا دائما الأكثر تسامحا [6].

"ولد الإسلام في منطقة من أكثر مناطق العالم القديم بدائية وتخلفا" [7] هكذا رأى المستشرق الإيطالي الشهير فرانسيسكو غابرييلي Francesco Gabrieli، وهي نظرة لطالما آمن بها الغربيون وغيرهم، فقد رأوا دائما أن عرب ما قبل الإسلام لم يكونوا سوى مجرد قبائل صحراوية لم تكن لها أي علاقة بالحضارة، وهي في الحقيقة نظرة أمدها الفكر الغربي على العرب حتى بعد ظهور الإسلام.

السراسنة أو Les Sarrazins كلمة آتية من الكلمة اللاتينية Saracenus نقلا عن اليونانية Sarakenos، وقد ظهر هذا المصطلح للمرة الأولى في مؤلفات كتّاب القرن الأول الميلادي، وقصدوا به البدو الذين كانوا يعيشون منذ أزمان طويلة على أطراف المزارع ما بين النهرين، ويهددون طرق التجارة أو يحمونها بتكليف من القوتين العظميتين في المنطقة آنذاك الروم والفرس، ويدخل في التسمية الأنباط وأهل الحيرة وتدمر، والكلمة في اليونانية تعني "ساكني الخيام"، وهم على رأي الأوروبيين في القرون الوسطى شعب من الشرق الأدنى، هائج بربري عرف فقط بالسلب والنهب،

تماما كما المسلمين آنذاك الذين أرادوا غزوهم، ويقال أن إسمهم مأخوذ من اسم "سارة" زوجة النبي إبراهيم، ولما قام الإسلام وأخذ في التوسع تم نعت المسلمين أيضا بهذا الاسم، وخصوصا مسلمي بلاد المغرب الذين كانوا أكبر خطر عليهم بعد أن تمكنوا من احتلال إسبانيا وكادوا أن يقضوا على فرنسا، ورغم أنهم في أغلبهم كانوا من البربر إلا أنهم نعتوا بهذا الإسم في إشارة إلى ذلك العدو القديم، وطبعا كانوا ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم وارثو الحضارة اليونانية وأيضا الإمبراطورية الرومانية التي جاءت بعدها[8].

وفي كتاب "أوروبا والإسلام: خمسة عشر قرنا من التاريخ" L'Europe et l'islam: Quinze siècles d'histoire الذي ألفه مشاركة كل من هنري لورنس Henry Laurens، وجون تولن John Tolan، وجيل فينشتاين Gilles Veinstein، جاء أن "الأوروبيين قد نادوا المسلمين بـ "الهاجريين" Agarènes (نسبة إلى هاجر أم إسماعيل التي جاء في الإنجيل أنه منها خرج العرب)، وبالعرب، وبالمور، ثم بالأتراك، أو أنهم سموهم بصفة جامعة السراسنة، وأن بداية استعمال مفردتي "الإسلام" و"المسلم" لم يكن إلا مع بداية القرن السابع عشر" [9].

اليمين في فرنسا وإلى اليوم يتخذ من معركة بواتييه الدليل الأوحد على خطورة الإسلام وكونه عدو فرنسا الأكبر، ولكن ومن جهة أخرى فإن علاقة أوروبا بالإسلام اتضحت أساسا وخلال كل العصر الوسيط وإلى غاية انهيار الإمبراطورية العثمانية من خلال علاقتها بالأتراك، فكلمة "تركي" كانت مرادفة لكلمة "مسلم"، وكما في ألمانيا والنمسا التي نسب فيهما الإسلام دائما إلى الأتراك فقد كتب في فرنسا ميشال بودييه Michel Baudier مؤلفه "التاريخ العام لديانة الأتراك" Histoire générale de la religion des Turcs عام 1625، وأما في المملكة البريطانية فقد وصف مؤرخ الأتراك في عصر الملكة إليزابيث ريتشارد نولز Richard Knolles وصف الإمبراطورية التركية بأنها "الرعب الحالي للعالم"، وكان يعبر في ذلك عن الشعور العام في أوروبا، وحتى الإنسان الذي كان يعتنق الإسلام كان يقال عنه أنه "تحوّل إلى تركي" turned Turk[10].

في القرون الوسطى (تبدأ هذه الفترة حسب أغلب المؤرخين الغربيين من عام 476 وهو تاريخ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية وتنتهي في القرن الخامس عشر) ساء وصف الإسلام ونبيه بالتزامن مع الرغبة الشديدة في معرفة الإسلام لدى شعوب أوروبا، وقد "قام الكتاب اللاتينيون الذين أخذوا على عاتقهم بين عامي 1100 و1140 إشباع حاجة الإنسان العامي، أخذوا يوجهون اهتمامهم نحو حياة محمد دون أي اعتبار للدقة، فأطلقوا العنان -لجهل الخيال المنتصر - كما جاء في كلمات ر. و. ساوثرن R. W. Southern، فكان محمد في عرفهم "ساحرا هدم الكنيسة في إفريقيا وفي الشرق عن طريق السحر والخديعة وضمن نجاحه بأن أباح الإتصالات الجنسية"، واستعملت أساطير من الفولكلور العالمي ومن الأدب الكلاسيكي ومن القصص البيزنطية عن الإسلام وحتى من المصادر الإسلامية بعد تشويه باطل من قبل المسيحيين الشرقيين"[11].

أما حركة الإستشراق (في جزئها العربي تسمى "الإستعراب" Arabisation) فقد بدأت في فرنسا باكرا، وإن جاءت متأخرة مقارنة بما كانت عليه في إسبانيا المورسكية، ومن بعدها في روما التي كانت مهتمة جدا بجعل الكنائس الشرقية تحت رايتها، وأيضا من خلال الحركة الإنسانية Humanism، وقد ظهرت كلمة Orientaliste في فرنسا عام 1799، وكانت قد ظهرت في إنجلترا Orientalist أولا عام 1779، أما كلمة الإستشراق Orientalisme فقد أدرجت في قاموس الأكاديمية الفرنسية عام 1838.

وقد بدأ الإستشراق في فرنسا منذ "غيوم بوستال" Guillaume Postel 1580 - 1581 الذي كان جل همه دراسة لغات الشرق وشعوبه، وفي فرنسا أيضا تأسس أول كرسي للعربية عام 1539 في "الكوليج دو فرانس" وترأسه بوستيل نفسه، فقد أصبحت باريس مركز الإستشراق الأهم، كما كان "أنطوان جالان" (1646 - 1715) أول من ترجم كتاب "ألف ليلة وليلة" في أوروبا وكان ذلك في باريس في الفترة الواقعة بين عامي 1704 و1717، والذي أصبح له فيما بعد تأثير بالغ فيما يخص العقلية الأوروبية اتجاه العرب، وأيضا اتجاه المسلمين وإن لم يكن بنفس الدرجة، وفي فرنسا أيضا ظهر "سلفستر دو ساسي" Silvester de Sacy الذي صار فيما بعد أستاذ جميع المستشرقين الأوروبيين، وأصبحت باريس الكعبة التي يؤمها جميع الذين يرغبون

في التخصص بدراسة الشرق الأدنى، وقد بقي أسلوبه في العمل الأسلوب نفسه الذي اتبعه عدد كبير من المستشرقين فيما بعد، وفي مارس 1795 وفي عز الثورة الفرنسية تأسست في باريس وبطلب من "في لانجليز" مدرسة اللغات الشرقية الحية من طرف حكومة المؤتمر الثورية (الكونفونسيون)، والتي كانت في عهد دو ساسي كما يقول بعض المستشرقين الأوروبيين النموذج الأول والأمثل للإستشراق "العلمي العلماني"، بينما كانت بقيت المدارس في أوروبا تحت سيطرة علماء اللاهوت [12].

لم يكن الإستشراق كله شر كما أوحى بذلك إدوارد سعيد، ولكن آثاره السلبية ما كان بالإمكان أبدا إنكارها، وقد جاء على لسان نورمان دانيال Norman Daniel قوله "سكان أوروبا المعاصرون ورثوا عن أسلافهم من القرون الوسطى مجموعة كبيرة وراسخة حول الإسلام، التي كانت تتغير تدريجيا مظاهرها الخارجية فقط، تبعا لتغير الظروف في أوروبا ذاتها، وتبعا لطبيعة علاقاتها وظروفها المستجدة نسبيا مع البلدان الإسلامية وثقافاتها الحديثة" [13].

في كل الأحوال، أصبح الإسلام يتمتع نوعا ما بقدر واحترام لدى الأوروبيين، ولكنه سرعان ما عاد يشار إليه بازدراء منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبالخصوص إبان الفترة الاستعمارية، فقد صار الأوروبيون الطرف الأقوى، ولم يكن في استطاعتهم إلا أن ينظروا باحتقار للشعوب المسلمة (العربية أساسا) التي كانوا يستعبدونها، فلا عَجب أننا نجدهم يدعونها بـ "الماشية الإنسانية" كما قال غي دو بوشير في كتابه "تشريح جثة الإستعمار"، وازدادت تلك العقلية إبان الحرب العالمية الثانية التي قادتها ألمانيا ومن ورائها فلسفة "العرق الأبيض" التي لا يمكن إنكار ما كان لها من دور في تفكير الأوروبيين أنفسهم وحتى في فترة ما بعد الاستعمار التي نعيشها اليوم، خصوصا وأن الشعوب المسلمة نفسها صارت تنظر إلى الغرب وبغض النظر عن الدين على أنه القدوة في التحضر، وبالتالي فهو الأكبر والأرفع، وهذا أمر ما كان ليجعل الغرب ليشعر إلا بمزيد من الفوقية.

ويتحمل العرب دائما قسما من احتقار الأوروبيين لهم وتسلطهم عليهم إلى اليوم، ففي عام 1798 مثلا ومباشرة بعد الثورة الفرنسية هاجم نابليون مصر مدفوعا بما حققته الثورة من مكاسب على أرض الواقع، وتحت شعارات الثورة "الإنسانية" ادّعى

نابليون أنه في مهمة لـ "تحضير" هذا البلد، وقتها رأى ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville أن الهجوم "علامة إضافية عن هيمنة الغرب على دول الشرق" [14]، وبغض النظر عن كل تلك المصالح الإستعمارية التي أرادها الفرنسيون وسط ذاك التنافس مع البريطانيين، وبغض النظر عن أن هجومهم ذاك كان إستعمارا صريحا إلا أن بعض العرب المسلمين بسذاجتهم اعتبروا ذلك التاريخ بمثابة نقطة "انطلاقهم نحو الحداثة"!

بعد سقوط إسبانيا الأندلسية، تم حوالي العالم 1610 "طرد حوالي 150 ألف من مسلميها نحو الشمال، وخصوصا إلى لونكدوك - روسيون-Languedoc Roussillon وبلاد الباسك" (ضحايا محاكم التفتيش Inquisition قدرت أعدادهم بحوالي الثلاثة ملايين شخص)، وإن كان بعض الفرنسيين الآخرين يحصر عددهم في الـ 45 ألف إلا أنهم ذابوا في الأخير في المجتمع الفرنسي، وإن تنصروا، وهذا ما جعل برونو إيتيان Bruno Étienne يكتب قائلا "أسلافنا هم السراسنة!" [15].

في زمن الحرب العالمية الأولى قدم 132 ألف شخص من أصول شمال إفريقية إلى فرنسا للعمل، دخل أغلبهم البلاد عام 1918، ومباشرة بعد هذه الحرب عرفت فرنسا أول موجة هجرة كبرى من شمال إفريقيا في الفترة 1920 -1924، آنذاك اعتبرت فرنسا من أكبر الدول المستقبلة للمهاجرين في العالم.

في العشرينات من القرن الماضي قدرت المصادر الفرنسية تعداد المسلمين بحوالي 120 ألف منهم مئة ألف جزائري، عشرة آلاف مغربي وعشرة آلاف تونسي (0,3٪ من عدد السكان)، وكانت عملية جلب اليد العاملة المسلمة تتم وفقا لطبيعة الإحتلال (الجزائر كانت مستعمرة، أما تونس والمغرب فكانتا محميتين)، وفي عام 1936 ارتفع تعداد الجالية المغاربية إلى 200 ألف.

أما ثاني أكبر موجة هجرة من شمال إفريقيا فقد عرفتها فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وبالضبط في الخمسينات من القرن الماضي أين كانت فرنسا المحطمة جراء الحرب بحاجة لليد العاملة لأجل إعادة بنائها.

وقد تقوت هذه الهجرة في الستينات وخصوصا بعد نهاية "حرب الجزائر"، وقد كانت في أغلبها من المغرب العربي كما كانت ذكورية بالأساس رغم أن هجرة أخرى نسوية تبعتها في إطار التجمع العائلي، وإضافة إلى هذه الهجرة الإقتصادية فقد

قصد فرنسا حوالي 91 ألف في الفترة 1961 -1962 أغلبهم من "الحركى" بالإضافة إلى كثير من الجزائريين من الذين كانوا في الجيش الفرنسي و"فضلوا" بعد الإستقلال البقاء فرنسيين[16].

إذا بعد استقلال الجزائر هاجر أغلبية "الحركى" مع المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين إلى فرنسا، وقد تحصلوا على الجنسسية الفرنسية مباشرة بعد خروجهم من الجزائر عام 1962 أو بعد فترة قصيرة من ذلك فقد كان أغلبهم بدون جنسية (رغم أنهم كانوا مفضلين لدى أسيادهم الفرنسيين إلا أنهم كانوا وكباقي الجزائريين يدخلون واقعيا ضمن فئة "الأهالي" Les Indigènes المستعبدة والمنبوذة) وأمام انحرامهم من موطنهم الأم الجزائر وجحود المجتمع الفرنسي لهم لم يجدوا إلا الإسلام كرمز لهويتهم، فانكبوا على تأسيس المساجد والمدارس الخاصة بهم وخصوصا في الثمانينات، كما التف الكثير منهم حول "عباس بن الشيخ الحسين" Abbas Ben CHEIKH EL HOCINE عميد مسجد باريس آنذاك (1982 -1989)، والذي حاول كل جهده التوفيق بينهم وبين الجالية الجزائرية المهاجرة وحتى رجاء السلطات الجزائرية بالعفو عنهم وهو ما فتح لهم ولأبنائهم الأبواب واسعة لزيارة الجزائر فيما بعد أو حتى العيش فيها إن أرادوا، ورغم أن أعدادهم يقدرها البعض حاليا بحوالي 600 ألف شخص ورغم أن القانون الجزائري لم يسقط عنهم يوما الجنسية الجزائرية إلا أنهم في أغلبهم لا يريدون البقاء إلا فرنسيين.

اليوم كثير من الفرنسيين صار يحذر مما يسمونه "احتلال الإسلام لأوروبا"، وعلى خطى جون كلود بارو وكريستيان جيلن فإن غيوم فايه Guillaume Faye في كتابه "استعمار أوروبا" La Colonisation De l'Europe يؤكد أن هذه الأخيرة تتعرض لـ "استعمار إثني" من دول الجنوب (الإسلام) أو "استعمار من الخلف" كما سماه هو للتفريق بينه وبين الإستعمار الأوروبي القديم للعالم، ويعتقد فايه أن فرنسا على أعتاب "حرب أهلية إثنية"، كما يذهب أيضا إلى أن "دول أوروبا الأخرى ورغم أنها متخلفة بحوالي عشر سنوات عن فرنسا –يقصد حالة الهجرة لديها - إلا أنها وكفرنسا تعيش تراجيديا ديمغرافية وإثنو ثقافية متخفية الآن وراء الستار الضعيف للوهم الإقتصادي"، ورغم أنه لا ينكر إطلاقا "أن الإنتحار الثقافي ethno-suiside الذي

تعيشه أوروبا سببه أوروبا نفسها"، إلا أنه لا يتوانى أيضا في اتهام أمريكا بلعب ورقة الإسلام لإضعاف أوروبا! [17].

حسب تقرير نشر من طرف منظمة International Religious Freedom عام 2007 فإنه من بين "63,71 مليون شخص هو تعداد سكان فرنسا" فإن "51٪ من الفرنسيين صرحوا بأنهم كاثوليك، و31٪ صرحوا بأنهم بدون ديانة، وما بين 8 و10٪ صرحوا بأنهم مسلمون، و3٪ صرحوا بأنهم بروتستانت، و1٪ صرحوا بأنهم يهود، و1٪ صرحوا بأنهم بوذيين، و4٪ صرحوا بأنهم من ديانات أخرى كالسيخية والمسيحية الأورثودوكسية وأيضا من معتقدات دينية مسيحية أخرى Sectes كالساينتولوجي وشهود يهوه وغيرها".

وحسب التقرير أيضا فإنه من بين 10 أعياد وطنية في البلاد فإن 5 منها هي أعياد مسيحية (لا وجود لأعياد رسمية تمثل الديانات الأخرى) [18].

يقول المؤرخ فرناند برودیل Fernand Braudel "بدون الزواج المختلط ليس هناك اندماج".

في عام 1985 وبينما انخفضت نسبة الزواج المختلط الفرانكو إيطالي من 1637 لتبلغ 1565 عام 1986، والفرانكو إسباني من 1665 عام 1985 إلى 1489 عام 1986، والفرانكو برتغالي من 3388 عام 1985 إلى 3376 عام 1986، فإن الزواج المختلط الفرانكو جزائري ارتفع من 2406 عام 1985 إلى 2671 عام 1986، والفرانكو تونسي من 844 عام 1985 إلى 1012 عام 1986، وفقط الفرانكو مغربي انخفض من 1939 عام 1985 إلى 1655 عام 1986.

والزواج المختلط بين الفرنسيين والمسلمين لديه خصائص أولها أن الكاثوليكية تسمح به ولكن في حال ما إذا كان سيربى الأولاد وفقا للديانة الكاثوليكية، أما في الإسلام فإنه لا يسمح بزواج المسلمة من غير المسلم، رغم أنه في الواقع هناك عدة أشكال من هذا النوع كما تدل عليه إحصائيات INSEE، ولكن الزواج المختلط أتى بمشكلة الأطفال المزدوجي الثقافة، وقد قامت هيئات مركزية مختصة لأجل الإلمام بها، كما عقدت اتفاقيات في هذا المجال بين فرنسا والدول المغاربية خصوصا (مع

المغرب عام 1981، ومع تونس عام 1982، ومع الجزائر عام 1988) ولكنها لم تخرج بنتائج طيبة.

من عام 1968 إلى عام 1988 كان هناك 160 نص قانوني حول أطفال الأجانب في المدارس، ولكن الإختلاف كان مازال قائما حول إدماجهم التام في الثقافة الفرنسية أو تبني حق الإختلاف droit à la difference، جاك بيرك Jacques Berque في دراسته L´Immigration dans l´école de la république اقترح ثلاث ساعات أسبوعيا لتعليم هؤلاء ثقافتهم الأصلية[19].

في عام 2008 بلغ تعداد الأطفال المنحدرين من أجانب –سواء كان أحد الآباء أجنبيا أو كلاهما - 6,5 مليون شخص، أي ما نسبته 11٪ من عدد السكان [20].

ويعتبر التشويه الذي يمس الإسلام في كتب التاريخ وما يسببه من معاناة لأطفال المسلمين، وأيضا تدريس التاريخ من وجهة نظر فرنسية أوروبية بحتة من أكبر الإشكاليات التي تواجه هؤلاء الأطفال، وهكذا وإلى اليوم يبقى تعليم أطفال الأجانب في المدارس العمومية محل نقاش متواصل ومحل صراع بين مناصري "الحق في الاختلاف" ومناصري "الإدماج عبر المدرسة".

وعدا الثقافة ووسائل الإعلام والمحيط العام فإن "السياسات الفرنسية للإدماج" تقوم أيضا على دعم الهيئات المسيحية التبشيرية، سواء الوطنية الفرنسية منها، أو تلك التي لها نشاط دولي محترف والمدعومة أيضا من قبل الفاتيكان كـ "كوفر دو نوتردام دو سالارات" التي ظهرت لأول مرة عام 1957، وهي تستهدف أساسا أطفال المهاجرين، وخصوصا من خلال دور الحضانة والمدارس.

قانون الإعلام والحريات في فرنسا يمنع تعداد المواطنين حسب انتمائهم العرقي أو الديني أو الفلسفي أو السياسي، ولهذا فإن الإحصائيات التي تخص المسلمين لا تعدوا كونها مجرد استقراءات أو استطلاعات، ما جعل فرنسا تغرق في "فوضى الأرقام" فيما يخص تعداد المسلمين لديها.

في عام 2003 أعلن نيكولا ساركوزي الذي كان آنذاك وزيرا للداخلية أن أعداد المسلمين تتراوح ما بين 5 و6 ملايين (رفضت هذه النسبة من أغلبية الباحثين الفرنسيين لكونها جد متدنية، ورغم ذلك إلا أنه صار هناك إجماع في فرنسا على أن

أعداد المسلمين هي في حوالي الخمسة ملايين)، أما الجبهة الوطنية فقد قدرت أعدادهم بثمانية ملايين[21].

وتقول المصادر أن أكثر من 43٪ منهم من أصول جزائرية، و27,5٪ من أصول مغربية، في حين أن 11,4٪ من أصول تونسية، و9,3٪ من إفريقيا السوداء، و8,6٪ من تركيا، وما بين 30 و70 ألف فرنسي معتنق للإسلام[22].

في فرنسا هناك شخصيات مرموقة اعتنقت الدين الإسلامي كالرسام الشهير إتيان دينيه والفيلسوف المعروف روجي غارودي والمختصة في الصوفية إيفا دو فيتري ميبيروفيتش والفنان موريس بيجات والمدير العام الأسبق لمنشورات "سوي" ميشال شودكيوتس ولاعبو كرة القدم فرانك ريبيري ونيكولا أنيلكا وإيريك أبيدال والمدرب برونو ميتسو، والمغنية ديامس❖❖ وغيرهم، ولكن في فرنسا لا ينظر أبدا إلى هؤلاء الفرنسيين المسلمين الأصليين كما ينظر إلى أغلبية الفرنسيين المسلمين الذين هم من أصل مهاجر فشتان بين الفئتين.

ينحدر المسلمون في فرنسا من أكثر من 50 بلدا، وهم يتكلمون حوالي 20 لغة، ولكن غالبيتهم المطلقة تنحدر من بلاد المغرب.

وعادة ما تتميز كل جالية بمهن معينة، وعدا هذا فإن لها في كثير منها شوارع خاصة بها أو لنقل أحياء تفرض فيها ثقافتها الأصلية والتي تنعكس أكثر شيء في اللغة وطريقة اللباس والمحلات ومراكز العبادة والمطاعم وغيرها من محددات الهوية الثقافية، ولكن هذه الأحياء وكما في كل أوروبا عادة ما تكون الأكثر تخلفا بين جميع أحياء البلاد، والمقصود هنا خصوصا العربية منها والهندية الباكستانية، وهذا سواء من ناحية المستوى المعيشي (الفقر، اللانظام، قلة النظافة..)، أو من ناحية البطالة، أو حتى من ناحية الجريمة المتفشية، وعدا هذا فالفوضى لا حصر لها والمسلمون بالكاد ينتظمون، ولربما تجارة لحوم الحلال دليل على بعض الفساد الذي يعشش لدى الجالية المسلمة (تزوير شهادات الحيوانات المصعوقة بالكهرباء على أنها لحوم حلال، أئمة مزيفون يمارسون هذه التجارة..).

في فرنسا وكما في أوروبا يصنف بعض المسلمين أنفسهم تبعا للبلاد التي ينتمون إليها (جزائريين، تونسيين، مغاربة، أتراك، فرنسيون أصليون مسلمون.. وهكذا)،

وبعضهم الآخر يصنف نفسه حسب إثنيته أو لغته (عرب، أفارقة سود، أتراك، مسلمون من أصل فرنسي.. وهكذا).

وفيما يخص المغاربيين في فرنسا وحتى من دون حساب ذوي الأصل التركي منهم (آلاف من المغاربيين وربما ملايين في كل من الجزائر وتونس وليبيا هم من أصول إثنية تركية) فإن نسبة مهمة منهم هم من البربر، فبالنسبة للجزائريين فإن بعض الإحصائيات تشير إلى أنهم في حوالي 30٪ من الجالية الجزائرية ككل، وهم آتون أساسا من بلاد القبائل ثم من الأوراس، وبالنسبة للمغاربة فإن البربر من جاليتهم يشكلون من 40 إلى 45٪، وهم آتون أساسا من منطقة أغادير والريف ومن الناحية الشرقية للمملكة، وقد عمدت فرنسا الإستعمارية منذ بدايات الهجرة المغاربية إليها إلى جلب البربر لسوق العمل بدلا من العرب، فالقبائل تواجدوا في فرنسا منذ بدايات القرن العشرين، أما شلوح السوس (منطقة أغادير) فقد تواجدوا منذ العام 1945، ولكن العرب سرعان ما تفوقوا عليهم لما أخذت هجراتهم في الإرتفاع، كما أن أعدادهم في البلدان المغاربية أكبر بكثير من أعداد البربر.

وينظر المثقفون الفرنسيون تقليديا ومنذ الفترة الإستعمارية إلى البربر على أنهم مستقلون ثقافيا عن العرب، ولكن الفرنسيين ككل دائما ما يعتبرونهم عربا وحتى بوجود منظمات ترعاهم كـ "الأكاديمية البربرية" في باريس التي أسستها فرنسا (فرنسا أيضا تستضيف المنشق القبائلي "فرحات مهني" الذي يطالب بانفصال "منطقة القبائل" عن الجزائر، كما أنها مازالت تسعى لإقامة "دولة" للطوارق في منطقة الساحل) أو "الجمعية الفرنسية للثقافة الأمازيغية"، إذ لا تواجد تقريبا لثقافة بربرية في فرنسا وأوروبا عموما، وهذا يدل عليه أيضا خروج البربر أحيانا في مظاهرات هوياتية تطالب الفرنسيين بضرورة الإعتراف بهم كهوية وبإلزامية تفريقهم عن العرب.

والرؤية إلى الآخر تختلف حقيقة تبعا لطبيعة ذلك الآخر، فالمسلمون مثلا لا ينظر إليهم بنفس الطريقة التي ينظر بها إلى السود (غير المسلمين) أو إلى الهنود (الهندوس)، وحتى إلى المسلمين أنفسهم تختلف هذه النظرة، فالتركي مثلا غير العربي، والعربي غير الباكستاني، والباكستاني غير الإفريقي، والإفريقي غير الأندونيسي، والأندونيسي غير الأوروبي المعتنق للإسلام، بل وحتى إلى العرب أنفسهم تختلف هذه

النظـرة، فالمغاربـي غـير الـشامي، والـشامي غـير المـصري، والمـصري غـير الـصومالي وهكذا، فما يراه البريطاني من أصل جمايكي أسود ستوارت هول Stuart Hall عن مشاكل السود الكاريبيين في بريطانيا، لا ينطبق في كثير من رؤاه عما تراه شوبها داص Shobha Das فيما يخص عنصرية البريطانيين اتجاه الهنود كهنود وهندوس، وإن كان الأوروبيون في نظرتهم الفوقية قد جمعوا ذلك الآخر في مجموعة واحدة وإن اختلفت أصولها وألوانها ودياناتها ومشاكلها. غير أن الأوروبيين المتحولين إلى الإسلام لا ينظر إليهم إطلاقا وكما أسلفنا بهذه الطريقة، فهم أوروبيون دائما وإن أسلموا، كما أنهم قد انكبوا على أنفسهم وراحوا يؤسسون منظمات خاصة بهم في بلدانهم الأصلية، والتي ليس لها أحيانا أي علاقة بتلك المشاكل المعقدة للجاليات المهاجرة، والتي نذكر منها مثلا "رابطة المسلم الألماني" Deutsche Muslim-Liga e.V. في هامبورغ التي تأسست عام 1952، وفي إيطاليا "هيئة المسلم الإيطالي" AMI، وفي فرنسا "الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا" FNMF، وأما في إسبانيا فنجد "الفدرالية الإسبانية للشؤون الدينية الإسلامية" (FEERI).

الإسلام الصوفي ولربما منذ استسلام عبد القادر الجزائري –قائد مقاومة جزائرية ضد الإحتلال الفرنسي عمت غرب البلاد - وتواجده بمنفاه في فرنسا منذ العام 1852، حاضر بدوره وبقوة، والأندلسي محي الدين ابن عربي هو من دون جدال أشهر آباء الصوفية هناك.

الفرنسي روني جينون R. Guénon (1886 -1951) اعتنق الإسلام الصوفي ومات مسلما، وتأتي الطريقة العلوية لمؤسسها الجزائري أحمد العلوي على رأس الإسلام الصوفي في فرنسا، وهي متواجدة هناك منذ عشرينات القرن الماضي، ولكن وابتداءا من السبعينات بدأ توافد الطرق الصوفية الأخرى على أوروبا عموما وفرنسا خصوصا بازدياد الجاليات المهاجرة من تلك المناطق وأيضا من مناطق أخرى، وأيضا لازدياد العلاقات مع بلدانها، وكان على رأسها القادرية والتيجانية ونوعا ما النقشبندية والسليمانسي والشاذلية.

والإسلام الصوفي في فرنسا يغلب عليه عموما الطابع المغاربي، بحكم الإستعمار الطويل الذي عمّر في بلاد المغرب، وبحكم العلاقات التاريخية والثقافية التي تربط بين

فرنسا ومستعمراتها "السابقة"، ويحكم أيضا تعداد الجاليات المغاربية وهو الأكبر، وقد انتقل مع المهاجرين، وواكبهم خلال كل مراحل هجراتهم، وما يميزه في فرنسا أنه قوي وذو تأثير -وإن كان بسيطا - مقارنة بما هو عليه في بلدان غربية أوروبية أخرى كألمانيا مثلا أو بريطانيا، خصوصا وأن الدول المغاربية وعلى رأسها المغرب تدعم بشكل كبير حركاتها الصوفية، داخل الوطن وخارجه، لأنها باختصار تثبط بروز الإسلام السني الحقيقي (رغم أنه في كل الأحوال لا يمكن أبدا إنكار ما للصوفية من دور في نشر الإسلام والحفاظ عليه) وبالتأكيد لأنها مؤسسة مهمة للسيطرة السياسية العابرة للبلدان والتحكم الأيديولوجي عبر الدين.

أغلب المسلمين اليوم يسكنون المدن الكبرى كباريس وستراسبورغ ومرسيليا وليون، وهم عادة يقطنون تجمعات خاصة بهم يسودها إهمال السلطات الفرنسية، والدليل على هذا نسب البطالة المرتفعة فيها، وهو لدى علماء الإجتماع أكبر عامل في بروز الآفات الإجتماعية، ومنطقة كسان سن دوني Seine Saint-Denis في الناحية الباريسية التي ثلث سكانها هم من المسلمين تبلغ نسبة البطالة فيها حوالي 30٪، وعلى الرغم من وجود هكذا أحياء خاصة بالمهاجرين في كل أوروبا تقريبا (الأتراك في كرويتسبيرغ البرليني في ألمانيا، الكشميريين في برادفورد في بريطانيا، أحياء الأكراد في أوسلو..) إلا أن أحياء المغاربيين "البور" في فرنسا هي الأكثر سوءا.

فرنسا اليوم تحولت إلى "أمريكا أوروبا" كما وصفها المؤرخ الفرنسي جيرار نواريل Gérard Noiriel، ولكن المسلمين والمغاربيين منهم على وجه الخصوص هم حتما الأبرز بين كل المهاجرين، اليوم إسم "محمد" هو أكثر الأسماء تداولا بين مواليد سان سن دوني ومرسيليا.

المنظمات الإسلامية الفرنسية تأسست أولاها من الأخويات في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، فـ"نجم شمال إفريقيا" تأسس في باريس من العمال المهاجرين التونسيين والجزائريين والمغاربة عام 1927، وكان هدفه الدفاع عن المصالح الإجتماعية لهؤلاء العمال في فرنسا، ولكن أهدافه تطورت فيما بعد حيث أصبح ينادي باستقلال تلك الأقطار عن فرنسا، وأما "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" فقد فتحت فرعا لها هناك عام 1936، ورغم أنه توقف خلال الحرب

العالمية الثانية إلا أنه عاود النشاط بعدها، وبعد هذه الحرب أيضا انضم الى الجمعيات الإسلامية الكثير من الطلبة، فظهر نتيجة لذلك "اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين" و"جمعية الطلبة المسلمين لفرنسا"، وإلى نهاية ستينات القرن الماضي، ومع نهاية الإستعمار، وبمبادرة من اليد العاملة المهاجرة بدأت الجمعيات الدينية في البروز والتي كانت أولاها الجمعية الإسلامية الدينية، وعرفت السبعينات والثمانينات بدورها ظهور عدة جمعيات دينية أخرى[23].

اليوم، وبالإضافة إلى المساجد والمصليات ومختلف الجمعيات والمنظمات ذات الطابع الديني، تتواجد في فرنسا أيضا عديد المعاهد والمؤسسات الفكرية بل وحتى المراكز الثقافية والتي باتت تزاحم هذه الأخيرة في تمثيل المسلمين هناك بل ورسم اتجاهات تفكيرهم على غرار –بالنسبة للعرب - معهد العالم العربي في باريس، الأكاديمية العربية الأوروبية، الفضاء الفرانكو -جزائري وغيرها.

المنظمات الدينية بشكل عام "لا تحتاج" لأن تسجل نفسها في الولاية المحلية، ولكنه في كل الأحوال يجب عليها أن تقوم بذلك –حسب قانون عام 1905 - ليُعترف رسميا بها كجمعية دينية ولديها وضعية عدم الخضوع للضريبة، وتحدد الحكومة نوعين يمكن أن تسجل على أساسهما الجماعات الدينية نفسها وهي:

الجمعيات الدينية (العبادة): ونشاطها يتمحور فقط حول ممارسة وتعليم الديانة لا غير، وهي غير خاضعة للضريبة ولا حتى على التبرعات المالية التي تعطى لها ولكن فقط إذا كانت بسيطة، لأنه في حالة العكس فإن وضعيتها ستتغير وفقا لقانون عام 1905 لتدفع حوالي 60٪ من التبرعات الحالية والسابقة.

الجمعيات الثقافية: وهي خاضعة للضريبة ولكن بإمكانها على عكس الأولى أن تمارس نشاطا ربحيا، كما بإمكانها أن تتلقى إعانات حكومية لنشاطاتها الثقافية والتعليمية مثل المدارس.

ويمكن أن تحوي أيضا جمعية دينية ما مسجلة هيئة ثقافية كما للمورمون مثلا الذين وبالإضافة إلى ممارستهم لعقيدتهم فإن لهم مدرسة في إطار هيئتهم الثقافية.

وهناك استثناءات في هذه العلاقة بين الدولة والدين، فلأسباب دينية مثلا فإن اليهود واللوثريين والإصلاحيين والروم الكاثوليك في ثلاثة مناطق من الألزاس واللورين

لديهم وضع خاص فيما يخص دفع الضريبة على التبرعات، أما في الألزاس والموزال فإن هناك قوانين خاصة تسمح للحكومات المحلية بدعم إنشاء صروح العبادة الضخمة، والحكومة المركزية نفسها بإمكانها فعل ذلك فقد مولت جزئيا فيما سبق تأسيس "المسجد الكبير" في باريس عام 1926، وأخيرا هناك فرق بين الدين Relegion والطائفة Secte بحيث أن هذه الأخيرة غير معترف بها "واقعيا" في فرنسا (يفضل بعض علماء الإجتماع في فرنسا وصف معتقدات الطوائف بـ "الحركات الإسلامية الجديدة" "Nouveaux Mouvements Religieux" (NMR) وهي تسمية في نظر البعض أقل عدائية!).

وتبقى كل هذه الجمعيات مراقبة من طرف وزارة الداخلية الفرنسية وبالضبط من مكتبها للشؤون الدينية، وخصوصا من طرف "اللجنة المابين وزارية للسهر ومكافحة الإنحرافات الطائفية" Mission interministérielle de vigilance et de (MIVILUDES) lutte contre les dérives sectaires[24].

وحسب وزارة الداخلية الفرنسية فإنه من أصل كثير من المنظمات الكاثوليكية فإنه 100 منها فقط هي غير خاضعة للضريبة tax-free status، وحسب نفس الوزارة دائما فإنه 109 من أصل 1138 منظمة بروتستانتية، و15 من أصل 147 منظمة يهودية، وحوالي 30 من أصل 1050 منظمة إسلامية لديها حالة عدم الخضوع للضريبة[25].

اليوم، تتواجد في فرنسا العديد من المنظمات الإسلامية التي تلعب دورا بارزا في توجيه الجاليات الإسلامية، وربما في مساعدتها على الإندماج أو في مواجهة التحديات التي تلاقيها في المجتمع الفرنسي، ورغم أن بعض الجهات من خارج وزارة الداخلية تقدرها في حوالي الألفي جمعية ومنظمة إلا أن هناك ثلاث منظمات إسلامية في فرنسا هي الأكبر على الإطلاق وهي "المسجد الكبير لباريس"، "الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا"، و"اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا"، وكلها تدخل في إطار المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية.

- المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية (CFCM):

في الفترة 2002 -2003 أسست الحكومة الفرنسية "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" Conseil Français du Culte Musulman (CFCM) وهو الجهة الرسمية التي تمثل الإسلام في فرنسا، ولكنه في واقع الأمر يمثل جزءا من مسلمي فرنسا وليس كلهم، وهذا لأنه منظمة سياسية قبل كل شيء.

تاريخيا فإن بيير جوكس Pierre Joxe كان أول من أسس في الفترة 1989 - 1992 "مجلس نظر حول الإسلام في فرنسا" Conseil de Réflexion sur l'Islam en CORIFFrance، ثم تبعه أول "مجلس إستشاري لمسلمي فرنسا" (CCMF) Conseil consultatif des musulmans de France وقد تأسس في سبتمبر 1993، كما تم في 10 ديسمبر 1994 إصدار "ميثاق الديانة الإسلامية في فرنسا" charte du culte musulman، وفي هذا الوقت أعلن "مسجد باريس" عن تأسيس "المجلس التمثيلي لمسلمي فرنسا" Conseil représentatif des musulmans de France وهي التسمية الجديدة التي أعطيت للمجلس الإستشاري لمسلمي فرنسا (CCMF)، وفي عام 2002 أعلن ساركوزي وزير الداخلية عن تأسيس "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" (CFCM) ليعوض بذلك في الأخير "المجلس التمثيلي لمسلمي فرنسا".

هذه المنظمة التي أسسها ساركوزي (CFCM) والتي تسيّر وفق قانون 1 جويلية 1901 هي أيضا ملتقى أين يمكن التناقش والتحاور حول مسائل بناء المساجد، المواد الغذائية الحلال، تكوين الأئمة، إصدار الفتاوى، الأعياد الإسلامية، التواجد الإسلامي في السجون والجيش الفرنسي.. إلخ، غير أنه لا يتطرق إلى مسائل هامة كالمناهج التعليمية مثلا، وتنظر الحكومة الفرنسية إليه كأداة لدمج مسلمي فرنسا في المجتمع الفرنسي، أو لنقل مركزا لإعادة إنتاج إسلام جديد "تابع" islam gallican أي "إسلام فرنسي أوروبي الهوية".

إن السيطرة الجزائرية عليه كانت واضحة منذ البداية (رئيس المجلس يلزمه حتميا موافقة الدولة الفرنسية لشغل منصبه)، فقد تم اختيار الجزائري دليل بوبكر عميد مسجد باريس رئيسا له عام تأسيسه في 2003، وحتى أنه أعيد اختياره ثانية عام 2005 رغم هزيمة "مسجد باريس الكبير" (GMP) أمام "الفدرالية الوطنية لمسلمي

فرنسا"، ولكن الأمور تغيرت بعد ذلك فصارت السيطرة مغربية، وخصوصا من خلال المنظمة الشابة "تجمع مسلمي فرنسا" التي ترأس زعيمها محمد موسوي هذا المجلس منذ العام 2008 (صارت عهدة الرئيس تمتد لثلاث سنوات)، وعلى رأي عميد مسجد باريس دليل بوبكر فإن المعيار المعتمد في انتخابات تجديد هيئات هذا المجلس وبالتالي المكتب التنفيذي ومجلس الإدارة ومنصب الرئيس يبنى على أساس الأمتار المربعة التي تحتلها المساجد (وزارة الداخلية الفرنسية هي التي حددت هذا المعيار في الإنتخاب) وأكبر المساجد مساحة في فرنسا تؤول لجمعيات مغربية"، ويبرر دليل بوبكر سبب هذه السيطرة فيقول أنه "بعد عام 1980 سحبت فرنسا شرط الحصول على الجنسية الفرنسية لرئاسة جمعية محلية فاستغل المغاربة من الجيل الثاني هذا الوضع فأسسوا مساجد واسعة في الضواحي"، وكان هذا تبرير شخصي من دليل بوبكر على انهزامه في انتخابات المجلس لجوان 2011 أمام المغربي محمد الموسوي الذي أعيد انتخابه مرة ثانية.

وبعيدا عن صراع السيطرة الحالي الذي جعل من هذا المجلس مؤسسة شبه معطلة فقد دعى فيما سبق وزير الشؤون الداخلية الأسبق نيكولا ساركوزي إلى مشاركة المرأة فيه وسماه بـ "ملتقى الحوار السياسي".

المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية Conseil Français du Culte Musulman (CFCM) لا يمثل جميع الإتجاهات الدينية السائدة في فرنسا، ولكنه في كل الحالات يعتبر الجهاز الأكبر الذي يمثل أغلبية الإتجاهات الإسلامية أمام الحكومة الفرنسية. الكثيرون يرون أن المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية هو جهاز واضح ومهم للحوار الذي بموجبه يمكن تحقيق إندماج أكبر للمسلمين مستقبلا في الحياة الفرنسية [26].

المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية يضم في إطاره كم كبير من المنظمات الإسلامية ومنها كما أسلفنا "فيدرالية المعهد الإسلامي للمسجد الكبير لباريس"، "الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا" (FNMF)، "اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا" (UOIF)، و"تجمع مسلمي فرنسا" (RMF).

- فيدرالية المعهد الإسلامي للمسجد الكبير لباريس:

مسجد باريس La Grande Mosquée de Paris (GMP) هو أول مسجد في فرنسا، وقد تم فتحه عام 1926 من طرف الرئيس غاستون دوميرڨ والسلطان المغربي مولاي يوسف تكريما لأكثر من 100 ألف من المسلمين المغاربيين والأفارقة ماتوا في سبيل فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى (خصوصا في فردون Verdun عام 1916)، ونظرا لأولويته ونظرا أيضا لعلاقاته التقليدية بالدولة الجزائرية تعتبر فيدرالية المعهد الإسلامي للمسجد الكبير لباريس مكانا مهما لنشر الثقافة الإسلامية، ومن جهة أخرى هي مكان لانسجام المسلمين في فرنسا، هذه الفيدرالية يرتبط بها نشاط 150 إماما و5 مفتين إقليميين وهي تراقب حوالي 250 مركزا إقليميا (محليا).

الفرنسي المغربي من أصل جزائري سي قدور بن غبريت Si Kaddour Ben Ghabrit 1868 -1954 كان أول من اقترح بناء مسجد باريس، وفي عام 1920 صوت البرلمان الفرنسي على بنائه مخصصا له ميزانية، ولما تم تدشينه سيره بن غبريت في الفترة 1922 -1954، وقد كان رجلا قريبا جدا من سلطان المغرب (كان قبل هذا رجل دولة يخدم في الحكومة المغربية)، كما كان رجل دين وسياسة، فقد أنقذ حياة كثير من اليهود إبان الحرب العالمية الثانية ومنهم جدته اليهودية الأصل التي هرّبها إلى المغرب.

والمسجد ككل –على قول آني بنفونيست Annie Benveniste في مؤلفها Le Bosphore à la Roquette - لعب دورا بارزا في مقاومة النازية من خلال حماية مئات من اليهود وتهريبهم إلى دول المغرب التي كانت آنذاك مستعمرات فرنسية، وأيضا في محاربتها من خلال الجالية الجزائرية ممثلة في قوات Francs-tireurs-partisans- FTP algériens، وهذه التضحيات التي يتناساها الفرنسيون واليهود اليوم وثقها أيضا المخرج دري بركاني Derri Berkani في فيلمه الوثائقي لعام 1991 المعنون بـ "مسجد باريس، مقاومة منسية"La Mosquée de Paris, une résistance oubliée تماما كما وثقتها شهادات ألبير أسولين Albert Assouline التي جاءت في الفيلم.

في أفريل 1993 أنشأت فيدرالية المعهد الإسلامي للمسجد الكبير لباريس بإرادة حكومية فرنسية "المجلس الإستشاري لمسلمي فرنسا" كما أسست "معهد

الغزالي" الذي صار يتكفل مجانا وبدعم من الدولة الجزائرية بتكوين الأئمة ولكن للمقيمين في فرنسا فقط، وفي ديسمبر 1994 أسست أيضا وبإرادة حكومية فرنسية "المجلس التمثيلي لمسلمي فرنسا"، وفي جانفي 1995 شاركت هذه الفيدرالية في تبني "ميثاق الديانة الإسلامية" في فرنسا، هذا وتقيم الفيدرالية علاقات تعاون مع جامعات من بلدان مختلفة بل وحتى مع معاهد كاثوليكية.

إن الزعامة التي كانت تتمتع بها هذه الفدرالية تتقهقر يوما بعد يوم، وكلما يزداد معها تدهور سيطرة الجزائر على جاليتها في هذه البلاد، حتى لا أقول تزعم جاليتها هذه للإسلام في فرنسا، واليوم صارت الخلافات واضحة حتى داخل الفدرالية نفسها، وليست خفية أبدا مثلا الإنتقادات الدائمة التي صار يوجهها عبد الله زكري رئيس الفرع الجنوب غربي لهذه الفدرالية لدليل بوبكر، غير أن زوال الهيمنة التي كانت تميز فيدرالية المعهد الإسلامي للمسجد الكبير لباريس في تنظيم الطقوس الدينية، والإنشقاقات الداخلية الحادة في الفترة 1995 -1996 لم يعيقوا بقاءها كمركز إسلامي مؤثر في فرنسا.

- الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا (FNMF):

الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا تأسست عام 1985 (برعاية "رابطة العالم الإسلامي" الكائن مقرها في جدة) بواسطة شخصيات إسلامية منشقة عن فيدرالية المعهد الإسلامي للمسجد الكبير لباريس لتستقل فيما بعد عن الرابطة وتأخذ طابعا مغربيا خالصا.

في عام 1997 قامت "الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا" بتأسيس المجلس الوطني للأئمة والقيادة الدينية.

المبادر الأول لتأسيس "الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا" وقائدها كان دانيال يوسف لكلارك Daniel Youssouf Leclerc (جنبا إلى جنب مع يعقوب روتي Yacoub Roty) وهو مثقف فرنسي اعتنق الديانة الإسلامية، وقبل تنصيبه على رأس هذه الهيئة ترأس دانيال يوسف لاكلارك جمعية "طيبات" التي احتكرت لنفسها من رابطة العالم الإسلامي حق تسمية اللحوم الحلال الموجهة للإستهلاك في الدول الإسلامية.

- **إتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا (UOIF) :**

اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا L'Union des Organisations Islamiques de France (UOIF) هي واحدة من أكبر المنظمات الإسلامية في فرنسا تأثيرا والأكثر تسييسا (مسيّسة) ولذلك فهي إحدى المنظمات الأقل خضوعا لرقابة السلطات الفرنسية.

رئيس اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا حاليا هو التونسي أحمد جاب لله، وقد خلف المغربي فؤاد علاوي عام 2011، وهذا الأخير كان قد خلف المغربي الآخر الحاج التهامي أبريز عام 2009.

إتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا (أسسه عام 1983 الطالب التونسي آنذاك عبد الله بن منصور) يقدم نفسه على أنه القسم الفرنسي لاتحاد المنظمات الإسلامية لأوروبا (UOIE)، وهذه المنظمة المتعددة الجنسيات (مقرها لندن ويسيرها شكيب بن مخلوف) تحرر جريدة "الأوروبية"، وقد أقامت "المجلس الأوروبي للفتوى" المتكون من أكبر المسلمين "حضورا" ويرأسه يوسف القرضاوي.

إتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا قريب جدا من منظمة الإخوان المسلمين المصرية ولكنه عادة ما يتلقى مساعدات مالية من المؤسسات والجمعيات الدينية لدول الخليج، وبالأخص السعودية منها.

إتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا يضم مؤسسات دينية عديدة فهو يجمع أكثر من 200 جمعية ("جمعية الشباب الإسلامي لفرنسا" JMF، "الرابطة الفرنسية للنساء المسلمات" LFFM، منظمات الطلاب EMF.. وغيرها)، كما أنه يقيم ما بات يعرف منذ العام 1988 بـ "اللقاء السنوي لمسلمي فرنسا" Rencontre annuelle des musulmans de France (RAMF) أو "مؤتمر بورجي" congrès du Bourget.

إتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا يجمع الناس من ذوي الرؤى "المحافظة" في المقام الأول، وفي عام 1999 جمع الكونغرس السنوي لهذا الإتحاد في بورجي حوالي 5000 شخص.

لما سئل فؤاد علاوي عن علاقاته بجماعة الإخوان المسلمين نفى كليا وجود أي نوع من هذه العلاقات.

في الحقيقة منذ عام 1991 صرحت قيادة إتحاد المنظمات الإسلامية لأوروبا والذي يدخل فيه إتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا أنها عازمة على عدم الدخول في أي علاقات مالية أو غيرها مع منظمة الإخوان المسلمين المصرية، ولكن ورغم ذلك العلاقات بين اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا ومنظمة الإخوان المسلمين موجودة حقيقة رغم أنه رسميا يُدعى غير ذلك.

وبالإضافة إلى هذا فإن إتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا يطمح إلى استقلالية تامة وتحرر ديني وأيديولوجي عن الإخوان المسلمين.

إن العلاقات مع منظمة الإخوان المسلمين ضاقت أكثر خصوصا بعد أن ساءت علاقات هذه المنظمة في العالم الإسلامي بالسلطات السعودية.

في 18 ديسمبر 2002 أعلن وزير الشئون الداخلية للمملكة العربية السعودية الأمير نايف صحة هذا الإتجاه لما اتهم جماعة الإخوان المسلمين بـ "تسييس الإسلام".

فؤاد علاوي ينفي أي علاقة له والمنظمة التي يرأسها بالراديكالية والإسلام المتشدد كما تتهمه بها وسائل الإعلام، بل ويقول أن منظمته هي أفضل حاجز ضد انتشار التوجهات الراديكالية.

رغم أن اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا لا يستطيع بأي حال من الأحوال التدخل مباشرة وبكل سهولة في الشؤون السياسية، إلا أنه يؤثر وبشدة في الحياة الإجتماعية. في فرنسا، قسّم إتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا (UOIF) الأراضي الفرنسي لثمانية أقاليم إدارية تمثله في كل إقليم ممثليات.

إتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا يقيم علاقات مع 250 مؤسسة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات هي: مؤسسات نشطة تمثل هذا الإتحاد على مستوى الأقاليم، مؤسسات متعاونة لا تسير أماكن عبادة، ومؤسسات تتعاون كشريك لا علاقة لها رسميا باتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا.

الناشطون الشباب هم في الغالب تابعون لمنظمة "الشباب الإسلامي لفرنسا" JMF أو لمنظمة "الطلاب المسلمين لفرنسا" EMF، أما النساء فهن محسوبات على منظمتهن الخاصة "الرابطة الفرنسية للنساء المسلمات" LFFM.

وفي العمل الإنساني، هناك القسم الفرنسي لمنظمة "الغوث الإسلامي"، ورابطة العمل الخيري وغوث فلسطين CBSP، وهما منظمتان تدخلان أيضا في اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا، وأما "مؤسسة إبن سينا" فتجمع الأطباء، في حين أن الإطارات الدينية يدخلون كلهم ضمن مؤسسة "أئمة فرنسا".

إتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا يسير "المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية" Institut européen des sciences humaines سان ليجي دو فوجري (St-Léger de Fougeret) في نييفر (Niévre) الذي افتتح في جانفي عام 1992، والذي يضم حوالي 100 بين طالب وطالبة، هذا المعهد هو ليس بمؤسسة خاصة للتعليم العالي وإنما وضعيته هي في إطار قانون 01 جوان 1901 الذي يعطيه هدف التعليم الديني (يسيّر حاليا كفرع لاتحاد المنظمات الإسلامية لأوروبا UOIE).

المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية سان ليجي دو فوجري هو واحد من أهم الفروع في نظام اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا، لأنه يحضر الإطارات الدينية المستقبلية، هذه الإطارات تحضر للعمل مستقبلا في المساجد والمؤسسات المرتبطة بطريقة أو بأخرى باتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا.

مركز سان ليجي دو فوجري يمول أكثر شيء عبر ملوك وأمراء الخليج، وبالأخص من الجمعيات السعودية، وفؤاد علاوي لا ينف هذا الأمر.

القانون حول منع ارتداء الحجاب في المدارس الفرنسية زاد من الأزمة الداخلية لاتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا(UOIF) فمنظمة الشباب الإسلامي لفرنسا JMF ومنظمة الطلاب المسلمين لفرنسا EMF كانتا أكثر قربا من منظمة "جمعية مسلمي فرنسا" (CMF) ذات العلاقة بطارق رمضان، هاتين المنظمتين وحدتا جهودهما ودعتا لمظاهرة 14 فيفري 2004 رغم معارضة اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا(UOIF) الذي لم يسعى للضغط عليهما ولكنه عمل كل جهده لمنع المظاهرة، وهذا المشهد مازالت آثاره بادية إلى اليوم.

الحقيقة أن هذا الإتحاد لا يخرج في أوقات الصدام بين المسلمين والسلطات الفرنسية عن خط هذه الأخيرة، ففي أحداث الشغب التي اجتاحت باريس وبقية المدن

الفرنسية والأوربية الكبرى نهاية عام 2005 أصدر هذا الإتحاد فتوى بتحريم الإحتجاجات مستدلا بآيات من القرآن الكريم وأحاديث من السنة النبوية.

- تجمع مسلمي فرنسا (RMF):

تجمع مسلمي فرنسا Rassemblement des musulmans de France تأسس في 13 جانفي 2006، وهو يضم منشقين عن الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا، ومما يروج عنه أنه يدعو لإسلام معتدل ويحترم قوانين الجمهورية الفرنسية، وهي منظمة مغربية خالصة إذ تتحرك وفق توجيهات وزارة الأوقاف المغربية، وهي أيضا قريبة من حزب العدالة والتنمية المغربي، كما أنها عادة ما تقيم ملتقياتها في المغرب.

في جوان 2011 فاز هذا التجمع بانتخابات تجديد هيئات المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، وأعيد هكذا انتخاب زعيمه المغربي محمد الموسوي على رأسه مكرسا السيطرة المغربية المتزايدة على الإسلام في فرنسا [27].

وما هو واضح اليوم أن هدف "الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا" وكما أيضا "تجمع مسلمي فرنسا" بل وحتى "اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا" هو التغلغل قصد السيطرة ومعاداة النفوذ الجزائري هناك، وإقامة هيمنة مغربية سياسية ودينية على إسلام هذه البلاد بالتعاون مع السلطات المغربية وبمحاباة من الحكومة الفرنسية، وهذا في الحقيقة جزء بسيط من الصراع السياسي والدبلوماسي الطويل بين المغرب والجزائر والذي امتد إلى فرنسا وحتى دول غربية أخرى.

"اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا" مثلا لا يجد حرجا حتى في الإعتماد على دعم شبكة الإخوان المسلمين المصرية ومال السلفيين السعوديين، ورغم أنه لا قاعدة سكانية لهما إلا أن كلاهما يسعى بدوره لبسط فكره وبالتالي نفوذه على مسلمي فرنسا وقبل كل شيء من خلال المنظمات المسيرة من قبل المغاربة.

وإذا كان الجزائريون في منظماتهم بالكاد يقفون في وجه المغاربة في فرنسا، لكثرتهم العددية بالتأكيد ولعلاقاتهم التاريخية بهذا البلد ولكونهم أيضا أكثر بروزا منهم وفي جميع المجالات، فإن أحوالهم في أغلب دول أوروبا الغربية الأخرى أصعب بكثير وخصوصا في دول كإسبانيا وبلجيكا وهولندا ونوعا ما إيطاليا وهذا لأن

المغاربة أكثر عددا بكثير، كما أنهم أكثر تنظيما، وأخيرا لأنهم عادة ما ينظرون للجزائريين نظرة "عداوة" وهذا بسبب قضية الحدود المنتهية وبالتأكيد قضية الصحراء الغربية، وهي "عداوة" تتجاوز عادة المنظمات الإسلامية التابعة لجزائريين لتصل إلى الدولة الجزائرية.

وتعمل السلطات الفرنسية على تعقيد الصراع الخفي الظاهر، لأجل أربعة أهداف رئيسية، أولها يتمثل في أنها لا تريد من المسلمين أن يتوحدوا ليشكلوا قوة عليها، بل أن يبقوا دائما في صراعاتهم الداخلية التي تكفل لها خطر توحدهم عليها، تماما كما في بلدانهم الأصلية، وثانيا لتظهر صورة الإسلام في شكله السلبي المعتاد، أي في أنه ديانة مريبة لا يصدر عنها إلا الإختلاف والصدام، وفي أن المسلمين لا يمكنهم أبدا أن يتفقوا على شيء، ومنه فهم لا يصلحون لفرنسا بدليل أن لا هم لهم إلا مشاكلهم الدينية التي لا تذكر الفرنسيين إلا بالقرون الوسطى، وثالثا لأن فرنسا تدرك سياسيا الخلافات بين أقطار المغرب العربي، والتي هي أساسا من صنعها، وأيضا سياسات هذه الأقطار ناحيتها، وهكذا فهي تكافئ المغرب على ولائه لها في سياساته الخارجية والداخلية من خلال التمكين للجمعيات التي يسيطر عليها مغاربة بالتحرك والسيطرة، وتعاقب الجزائر التي تعمل إلى حد ما على تعطيل مشاريعها، وأخيرا لأن فرنسا تريد حصر النشاط والتواجد الإسلامي على أراضيها في جاليات مستعمراتها "السابقة"، فزيادة على أنها الأكثر عددا فهي تقوم بدور مهم ولو بطريقة غير مباشرة في تقوية الهيمنة الفرنسية الثقافية والإقتصادية والسياسية على دولها الأصلية، مانعة بذلك بروز إسلام آخر –تركي مثلا – ليس لها منه فائدة، بل هي في غنى عما يمكن أن يسببه من مشاكل محتملة لها.

وإلى "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" (CFCM) تنظم أيضا:

- حركة التبليغ:

حركة "التبليغ" هي القسم الفرنسي لمنظمة "جماعة التبليغ"، الحركة الإسلامية ذات الأصول الباكستانية الني تأسست في الهند –آنذاك – عام 1927، وهي تقوم بالتبشير والدعوة بشكل نشط جدا وخصوصا في الضواحي الفقيرة، و"التبليغ" مقسمة

اليوم إلى حركتين هما: "تبليغ الدعوة إلى الله" وجمعية "عقيدة وممارسة". وحسب مصالح الإستعلامات العامة الفرنسية التي تقول أن هناك في فرنسا 1534 مركز عبادة للمسلمين بين مساجد ومصليات فإن جماعة "التبليغ" لوحدها تسيطر على حوالي 163 مركز عبادة ما يجعلها ثاني أهم حركة دينية إسلامية في فرنسا بعد "اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا"، وتقول هذه المصالح أيضا أنه ومنذ منتصف التسعينات تعتبر هذه المنظمة المسئولة الوحيدة عن "تخريج معظم المسؤولين عن -الإسلام الراديكالي - في فرنسا".

في عام 2011 نشرت جريدة "لوموند" الفرنسية تحقيقا تحت عنوان "ضواحي الجمهورية" للباحث السياسي الفرنسي جيل كيبل (ست سنوات بعد أحداث الضواحي 2005) ومما جاء في هذا التحقيق ثناؤه الغريب على "حركة التبليغ الإسلامية" حيث وصفها بأنها لعبت "دورا كبيرا في تشجيع شباب الضواحي على الإبتعاد عن تناول المخدرات الصلبة، وهو الأمر الذي فشلت فيه الشرطة الفرنسية!" [28].

- لجنة التنسيق لأتراك فرنسا:

"لجنة التنسيق لأتراك فرنسا" Comité de coordination des musulmans turcs de France (CCMTF) وهي مرتبطة بـ "اتحاد الشئون اللاهوتية التركو - إسلامي" DİTİB التابع بدوره لهيئة ديانات DİYANET (مكتب الدولة التركي لشؤون المعتقدات)، ورغم أنها لا تمثل في واقع الأمر إلا جزءا من أتراك فرنسا، إلا أنها اليوم ممثلة جيدا في "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" (في مجلس الإدارة طبقا لانتخابات جوان 2011 التي قاطعها كل من GMP وUOIF)، وهي تجمع اليوم تحت سقفها حوالي 270 مسجدا تركيا، فهي إذا أكبر منظمة تركية في فرنسا رغم المنافسة الشديدة التي تلقاها من "ملّي ڤريوش" Milli Görüş المنظمة المعادية للحكومة التركية والتي تتحكم في فرنسا في حوالي 70 مسجدا تركيا.

- الفاياكا:

جمعية "الفاياكا" Fédération française des associations islamiques d'Afrique, des Comores et des Antilles (FFAIACA) تضم المساجد والمصليات

التي يديرها أفارقة وقمريين وغيرهم من المنحدرين من جزر الأنتيل. - فدرالية "دعوة وواجب لأجل الإيمان والممارسة" Fédération « Invitation et mission pour la foi et la pratique »، وهي الأقل حضورا. وخارج "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" (CFCM) هناك مئات المنظمات الإسلامية الأخرى، ولكنها ليست بذاك التأثير الذي تحوزه منظمات المجلس، غير أن المساجد الكبرى للمدن الفرنسية الكبرى كالمسجد الكبير لـ ليون والمسجد الكبير لـ إيفري والمسجد الكبير لـ ليل تحاول وبدفع من عمدائها أن تجد لها مكانا في الساحة.

في فرنسا وكما في أوروبا هناك صراع كبير بين الجاليات الإسلامية المختلفة وبالخصوص المغاربية منها مدعومة بحكوماتها الأصلية في سبيل الإستحواذ على المنظمات والجمعيات الإسلامية وبالتالي إيجاد مراكز النفوذ والسيطرة، وهذا الواقع الذي تدعمه سياسات الحكومات الفرنسية المتوالية التفريقية أدى إلى تشتت تمثيل المسلمين في البلاد ما أصبح العقبة الأبرز أمام توحد أكبر جالية في أوروبا، وبالتالي الدفاع عن نفسها ومصالحها.

مسجد باريس هو دون شك قلب النشاط الإسلامي النابض في فرنسا قاطبة، وقد ساهم تاريخيا في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمسلمين وللجالية الجزائرية على وجه الخصوص، سواء في فرنسا أو في أوروبا، ولكن الجالية المغربية ومن ورائها المغرب مازالت تطالب بأحقيتها عليه على اعتبار أن المملكة هي من وضعت حجره الأساس في وقت كانت الجزائر مستعمرة، ولكن الجزائريين يردون على ذلك بكون أجدادهم هم وحدهم من بنوه دون سواهم.

مسجد باريس اليوم تنظر إليه الجزائر على أنه من أكبر مراكز نفوذها في فرنسا، ولهذا فهو محل عناية منها ورعاية، إذ لا تدخر الجزائر جهدا في سبيل الحفاظ على "سنية ومالكية وجزائرية" هذا الصرح الإسلامي الكبير، خاصة وأن الجاليات الإسلامية الأخرى وعلى الخصوص المغربية منها المدعومة من طرف السعوديين❖❖❖ وتنظيم الإخوان المسلمين المصري تخرج في كل مرة في سبيل الإطاحة بالسيطرة الجزائرية عليه (قام المغاربة بمساعدة السعوديين ببناء مسجد إيفري Évry الخاص بهم كمقابل لمسجد باريس الجزائري)، إذ أنها تستغل كل ما يمكنها في سبيل ذلك،

وآخر حملة دعائية هدفت إلى انتزاع عمادة المسجد من الجزائر كانت بعد تصريحات نسبت لعميده الجزائري دليل بوبكر تم توظيفها بدقة من طرف "اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا" الذي يسيطر عليه وكما أسلفنا نشطاء إسلاميون من المغرب، لدرجة أنها زعزعت بحق المصالح الجزائرية بفرنسا.

يتواجد في فرنسا على الأقل 2100 مسجد (للمقارنة فقط هناك 38 ألف كنيسة كاثوليكية في فرنسا و1200 معبد بروتستانتي)، ولكن أغلبها مقامة في قاعات ضيقة وصالات، وهي تمثل كثيرا من التقاليد والإتجاهات الإسلامية، وفي عام 1985 كان عددها حوالي 922، بينما لم يتجاوز 5 عام 1965 [29] (في المدن الكبرى هناك المساجد الضخمة التي تتميز بجمالها وكبر حجمها وأيضا ديكورها العمراني الذي يعكس ثقافة من يسيطرون عليها)، وللمقارنة فقط، فإنه الآن في ألمانيا هناك ما بين 2000 و2500 بين مساجد ومصليات، أما إيطاليا فتحوي أكثر من 700 مركز إسلامي.

قانون الفصل لعام 1905 يقول بأن المدارس العمومية لا يمكن أن تكون مذهبية، وهو ما يعني أن من يريد أخذ تعليم ديني فإن عليه التوجه للمدارس الخاصة. مؤسسة النجاح التعليمية في مدينة أوبرفيييه Aubervilliers شمال العاصمة باريس والتي تضم إعدادية وثانوية تعد أقدم مدرسة أهلية في فرنسا.

في عام 2003 أنشئت ثانوية ابن رشد في مدينة ليل التي صنفتها مجلة "لكسبرس" الفرنسية كثاني أحسن ثانوية في شمال فرنسا، وفي العام 2006 رأت مؤسسة الكندي النور بمدينة ليون وسط البلاد، تلتها إعدادية ابن خلدون التي فتحت أبوابها في سبتمبر 2009 في مرسيليا جنوبي البلاد.

الحقيقة أن تنوع المذاهب الإسلامية وانقساماتها حسب أيديولوجيات أصحابها وتبعيتهم لمذاهبهم وأوطانهم أوجد نوعا من الخلل في علاقة السلطات الفرنسية بالإسلام سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الجهوي، فاليهود مثلا (يقدر عددهم في فرنسا بحوالي 650 ألف شخص، وهم أكبر جالية يهودية في أوروبا) لديهم مجلس وطني واحد يمثلهم هو "المجلس المركزي ليهود فرنسا" الذي تأسس عام 1808 وهو يضم المنظمات اليهودية من مختلف أنحاء فرنسا، وفي عام 1943 أسس جماعة من

يهود المقاومة آنذاك "المجلس التنفيذي للمؤسسات اليهودية في فرنسا" (CRIF) ومهمته إلى اليوم محاربة معاداة السامية، الحفاظ على ذاكرة المحرقة، التضامن مع إسرائيل، وبعث أرائها فيما يخص مشكلة الصراع "الفلسطيني الإسرائيلي"، وهو لا يتعارض أبدا والمجلس المذكور أعلاه، وأما الكاثوليك فهم ممثلون بـ "مجلس الأساقفة"، وأما البروتستانت فتمثلهم "فدرالية البروتستانت لفرنسا" المؤسسة عام 1905 والتي تضم 16 كنيسة و60 مؤسسة، ودورها الأساسي العمل على دمج البروتستانت في المجتمع الفرنسي[30]، وهكذا فإن الجاليات الإسلامية هي وحدها فقط تقريبا من بقيت تتخبط في صراعاتها الداخلية.

ولكي نوضح أكثر الإنشقاق الحاصل في الجالية الإسلامية في فرنسا يمكننا أخذ الإسلام لدى الجالية التركية كمثال، وهي بحسب بعض الإحصائيات سادس أكبر جالية أجنبية مقيمة في فرنسا (بعد الجزائرية والمغربية والبرتغالية والإيطالية والإسبانية) إذ أن تعدادها هو ما بين 500 ألف و600 ألف شخص، والجالية التركية يميزها تعلقها الكبير بالوطن الأم، وتعلق الأتراك بتركيا وباللغة والثقافة التركية هو أمر عادي يميزهم في واقع الأمر عن غيرهم من المهاجرين، مسلمين وغيرهم، سواء في فرنسا أو في ألمانيا أو في أي مكان عبر العالم، وهذا راجع أيضا لتوفر وسائل إتصال وإعلام خارجي قوية في تركيا حيث الدولة تولي أهمية كبرى لجالياتها المهاجرة عبر العالم، ولكن هذا الأمر جعل من هذه الجالية واحدة من أقل الجاليات اندماجا في المجتمع الفرنسي.

ومعروف أن المسلمين في الغرب هم في أغلبهم منحدرون من الهجرة، وبهذا فقد حملوا معهم خلافاتهم وانقساماتهم التي كانت عليها شعوبهم ومازالت، وخصوصا الدينية منها وبالتأكيد العرقية، وبما أن علاقاتهم مع شعوبهم وبلدانهم الأصلية لم تنقطع يوما وهذا لعدة أسباب أهمها الخوف من الضياع الأكيد في اللاهوية الدينية واللاإنتماء الإثني، فإن هذا في الحقيقة هو أهم سبب في الفرقة وحالة الصراع التي هم عليها اليوم رغم أنهم كلهم هدف موحد مباشر للقومية الأوروبية الدينية والعرقية والجغرافية.

في تركيا كما نعلم هناك صراع كبير على السلطة قائم بين الدولة – التي تنتهج المذهب العلماني منذ إعلان الجمهورية في 29 أكتوبر 1923 – ومؤسساتها المختلفة (الجيش، الأحزاب العلمانية، التوسياد، الإعلام، الكتاب والفنانين..) من جهة، والمنظمات الإسلامية التي تتحرك في كل مكان وعلى جميع المستويات (حزب العدالة والتنمية، منظمة موسياد، حركة فتح الله جولن، الإعلام، الكتاب..) من جهة أخرى، وهذا الصراع انعكس بدوره في فرنسا بين المنظمات الإسلامية خصوصا فيما يتعلق بالسيطرة على المساجد الناطقة بالتركية، إذ نجد اتحاد الشئون اللاهوتية التركو -إسلامي "هيئة الاتحاد التركي الإسلامي" (DİTİB) التابع للسفارة التركية يعادي في نشاطه كلا من المنظمات القريبة من أحزاب أربكان الإسلامية، كما يعادي أيضا اتحاد المؤسسات والتجمعات الإسلامية (حركة كابلان) الذي يتبع لإسلاميين "أكثر تشددا".

وحتى نفهم تواجد الأتراك في فرنسا علينا أن نفهم تواجدهم أولا في ألمانيا، لأن نشاط هذه الجالية في فرنسا يشبه كثيرا نشاطها في ألمانيا، فهو انعكاس له، خصوصا وأنهم خضعوا ومازالوا يخضعون لنفس العوامل التاريخية والسياسية.

وكما أن الإسلام المغاربي هو الإسلام المسيطر في فرنسا، وكما أن الإسلام الهندي هو الطاغي في بريطانيا، فإن الإسلام التركي هو الإسلام السائد في ألمانيا، بمعنى أن الإسلام هناك مطبوع بثقافة الأتراك وبسياسات الجالية والدولة التركية، وهذا "التشرذم الإثني" الذي هو عليه الإسلام اليوم في كل أوروبا وفي الغرب عموما جعل بعض المثقفين المسلمين هناك ينادون بضرورة وجود "إسلام أوروبي" خالص يقوده مسلمون أوروبيون، فهكذا فقط على رأيهم سوف لن يصبح "دينا أجنبيا"، وهكذا فقط سيتخلص الإسلام من عقدة الإثنية، وهكذا أيضا سيكون الإسلام في ألمانيا –على قول عبد الله بوريك Abdulla Borek - بمعزل عن الثقافة والسياسة التركية[31] ولكن يبقى هذا الرأي بعيدا عن الواقع نظرا لكونه يفرق بين المسلمين المتفرقين أصلا، ثم وهو الأهم أن الإسلام وقبل كل شيء لن يصير أوروبيا في نظر الأوروبيين إلا بوجود عدد كبير من المسلمين من أصل أوروبي غربي بحت يشكلون قسما كبيرا من سكان البلد الذي هو فيه يعيشون أو يوازون في تعدادهم على الأقل تعداد المسلمين من

المهاجرين ما سيمكنهم من قيادة الإسلام وطبعه بثقافتهم الأوروبية، وهذا أمر مستحيل أن يتحقق، ومنه فمستحيل أن تقر أوروبا بإسلام أوروبي، على الأقل حاليا. وليس من يقود هذا "الإسلام الأوروبي" هو المشكلة الوحيدة فقط وإنما الأهم من هذا ماهية هذا الإسلام، خصوصا وأن بعض المثقفين في أوروبا من أمثال السوري بسام طيبي صاروا يدعون لإسلام مبتدع لا يمت للإسلام بصلة.

على حسب ورنر شيفوير Warner Schiffauer بروفسور الأنتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية في جامعة فرانكفورت -أودر فإن "المفردة المفتاح حتى نفهم تدين الجيل الأول من المهاجرين الأتراك هي gurbet أو أجنبي، فالأتراك شعروا بداية أنهم في خطر فقدان الذات، ثم ثانيا تساءلوا عن مغزى وجودهم في ذاك العالم الغريب، والعامل الثالث وهو الأهم وكمن في أن هؤلاء قد بدأوا في تأسيس عائلات منذ بداية السبعينات ومما عنى هذا أن هؤلاء قد قرروا الإستقرار في ألمانيا، كما أدى إلى بروز مشكلة كيفية تربية الأبناء في ذاك المحيط الغريب وهذا ما جعلهم يتقوقعون على الذات والقيم والعادات الأصليّة، وهذا ما أدى بهم في النهاية إلى تأسيس المساجد، ولكن تأسيس المساجد احتاج أيضا إلى جمعيات لتمويلها وتنظيمها وهكذا ظهرت أولى المنظمات الإسلامية التركية في ألمانيا والتي هي في الأصل ولدت في تركيا، ومنها نذكر "سليمانسي" Süleymanci و"النورسي" Nurcu (جماعة النور) وقد ظهرتا مباشرة بعد الثورة الكمالية ولكنهما منعتا في تركيا (لهما توجهات ثورية)، وملّي ڤريوش Milli Görüş التي تأسست في الستينات بهدف "أسلمة تركيا" تحت شعار "النظام العادل" adil düzen (لها أيضا توجه ثوري)، وهي ذات صلة بالأحزاب التركية "الإسلامية المحافظة" (حزب النظام الوطني، حزب الإنقاذ الوطني، حزب الرفاه، حزب الفضيلة، حزب السعادة)، وكانت تمنع دائما ليعاد تأسيسها تحت أسماء أخرى.

وبالإضافة إلى هته المنظمات الثلاث هناك أيضا المنظمات "المثالية" ممثلة قبل كل شيء في "الذئاب الرمادية" وأيضا الفرع الأوروبي لـ "حزب الحركة القومية" National Movement Party (MHP) اليميني (فكرها يجمع بين العصبية العرقية التركية والعصبية الدينية الإسلامية).

وأما ديانات DİYANET وهي مكتب الدولة التركي لشؤون المعتقدات منذ العهد الكمالي فلم يكن لها تقريبا أي دور في تركيا في السنوات الأولى ولا حتى في بناء المساجد، ولكنها تغيرت منذ بداية الثمانينات لما انتقلت تركيا من مرحلة لم تكن تولي فيها أي اهتمام بمهاجريها إلى سياسة ثقافية محافظة والتي كان الهدف منها توسيع الصلات مع الأتراك خارج الدولة التركية، وهكذا فإن "ديتيب" DİTİB أو "الإتحاد التركي الإسلامي لمكتب الدولة لشئون المعتقدات" (Diyanet İsleri Türk Islam Birliği) قد تم تأسيسه على أنه الفرع الأوروبي لـ "ديانات" DİYANET، وهو ينادي بإسلام في إطار "الدولة اللائكية"، وفي ألمانيا هو مسجل تحت إسم Türkisch Islamische Union der Anstalt für Relegion e. V، ورئيسه الحالي هو رضوان شاكر، وهو يعتبر الأكبر بين أهم ست منظمات إسلامية في ألمانيا وهي بالترتيب "المجلس المركزي لمسلمي ألمانيا" Zentralrat der Muslime in Deutschland (ZMD) الذي تأسس عام 1994 ويرأسه الألماني المعتنق للإسلام أيوب آكسل كوهلر Ayyub Axel Köhler، وهو يعتبر أهم منافس لمنظمة DİTİB (يتلقى تمويله من "رابطة العالم الإسلامي" السعودية، كما أنه خاضع إلى حد ما إلى فكر تنظيم "الإخوان المسلمين" المصري)، "إتحاد المراكز الإسلامية الثقافية" Verband der Islamischen Kulturzentren (VIKZ) وقد تأسس عام 1973، وهو مرتبط بصوفية حركة السليمانسي، الجماعة الإسلامية "ملّي غريوش" Islamische Gemeinschaft Milli Görüs (IGMG)، وقد تأسست عام 1985، وهي أكبر غريم لمنظمة DİTİB، ولأجل تحقيق الأهداف الإجتماعية والسياسية تم تأسيس منظمات جامعة وهي "مجلس الإسلام" Islamrat (IR)، وقد تأسس عام 1986، وهو في الأساس تابع للجماعة الإسلامية "ملّي غريوش" (IGMG)، وأيضا "مجلس التنسيق للمسلمين" Koordinationsrat der Muslime (KRM)، الذي تأسس حديثا عام 2007 من طرف ثلاث منظمات كبرى هي (DITIB, VIKZ, ZMD) وIR، وهذا لأجل أن تصبح ذات نفوذ يوازي نفوذ التمثيليات الكاثوليكية والبروتستانتية.

إن "ديتيب" DİTİB هي في كل الأحوال المنظمة المفضلة لدى الألمان وكل الغربيين لأنها تابعة للحكومة التركية، وهذه الأخيرة كما نعلم تطبق في تركيا

علمانية "صارمة" لا جدال فيها، وإسلامها ليس له أي علاقة بأي نوع من التطرف، غير أن السلطات الألمانية عادة ما تقف ضدها رافضة منحها صلاحيات دينية موسعة على مسلمي البلاد ومساجدها، وهذا لأنها على رأيها تمثل سلطة دولة أخرى، وإسلام دولة أخرى، إذ لا علاقة لها لا بألمانيا ولا بإسلامها، أو بعبارة أخرى فإن الألمان يرفضون كليا تواجد دولة أخرى على أراضيهم، وخصوصا ما يمكن أن يسمى "نشاطا سياسيا باسم الدين" يمكن أن تمارسه تركيا داخل بلادهم.

وبالعودة إلى المنظمات التركية فإن هناك في الأخير المنظمة الإسلامية "الراديكالية" المسماة على إسم مؤسسها كمال الدين كابلان Camaleddin Kaplan ("دولة الخلافة" فيما بعد) والتي انشقت عام 1983 عن ملّي فْريوش، وهي منظمة "ثورية متطرفة" إذ تنادي بوجوب قيام ثورة إسلامية في تركيا على الطريقة الإيرانية ومن بعدها إقامة "خلافة إسلامية" تشمل كل العالم الإسلامي، فهي إذا –على رأي الكاتب - كـ "حزب التحرير" الذي ينشط أيضا في ألمانيا رغم أن نشاطه الأساسي هو في المملكة المتحدة.

في عام 2001 تم حظر منظمة كابلان في ألمانيا (حكم على زعيمها كابلان بأربع سنوات سجنا بتهمة التحريض العلني على قتل خصم له)، ولكنها بقيت نشطة على أرض الواقع، إذ في نفس العام تم إعادة تسمية جريدتها الناطقة بالتركية "أمة محمد" إلى "عصر السعادة"، وفي الفترة 2001 -2003 أصدرت المنظمة أيضا المجلة الشهرية "البديل الإسلامي" Der Islam als Alternative (D.I.A) الناطقة بالألمانية رغم أنها توقفت فيما بعد تحت ضغط الشرطة الألمانية.

في الفترة 1980 -1983 ولما ترك كثير من اللاجئين الإسلاميين بمن فيهم أتباع "دولة الخلافة" تركيا التي كانت في حالة طوارىء آنذاك سموا لجوءهم ذاك بـ "الهجرة"، نسبة إلى هجرة الرسول الكريم وأصحابه من مكة إلى المدينة في العام 622 ثم عودتهم إليها بعد عشر سنوات، وفي التسعينات ولما تم إدخال الشريعة في تركيا كانت "دولة الخلافة" المنظمة الوحيدة التي رحبت بهذا الأمر.

مع منتصف الثمانينات –يقول ورنر شيفوير - كانت كل المساجد في ألمانيا تقريبا قد وقعت تحت سيطرة إحدى المنظمات، وهكذا اختلفت المساجد نفسها من

حيث أي نوع من الإسلام يجب أن يكون في ألمانيا ما جعل ضعفها واضحا في خدمة الإسلام فيها (في إرساء التعليم الديني في المدارس الألمانية مثلا).

وعلى عكس تركيا التي كانت السيطرة فيها لمنظمة DİYANET فإن هذه القاعدة تم كسرها في ألمانيا رغم أن أغلب الأتراك هناك كانوا أوفياء لها، وهكذا فقد كانت "سليمانسي" Süleymanci أكثر جذبا وأيضا "ملّي غريوش" Milli Görüş ، وأما "دولة الخلافة" فلم توجد لها أي منظمة في تركيا، وكل هذا لم يعن أبدا أن المهاجرين الأتراك وجدوا حرية في ألمانيا لاتباع ما يشاؤون، بل إن الأتراك في تركيا نظروا دائما وباندهال إلى الصراع الموجود بين المنظمات الإسلامية التركية المتعددة في ألمانيا بل وإلى "الإسلام المتجزيء" في أوروبا ككل.

في ألمانيا، كانت كل المساجد تمرر مواضيع حب الوطن الأصلي "تركيا"، ولكن DİTİB كانت دائما أكثرها اهتماما بهكذا مواضيع.

ملّي غريوش المتعلقة بحزب الفضيلة التركي فتحت فرعها في أوروبا منذ العام 1973 ومركزها الرئيسي في كولونيا.

منذ منتصف التسعينات -يقول شيفوير - انتقلت الزعامة في "ملّي غريوش" إلى الأتراك من الجيل الثاني ممن ولدوا وتربوا في أوروبا، وهم وعلى عكس الأوائل الذين أرادوا -على رأي شيفوير - زرع "جالية إسلام راديكالية" وربطوا دائما أزمات تركيا بهم ما فرق جالياتهم، فقد انتهجوا سياسة جديدة (خصوصا في فترة رئاسة محمت صبري إريكان 1999 -2002 وحتى في فترة رئاسة يافوز سليك كرهان الذي أتى بعده)، وهم اليوم بعيدا عن تدخل الحزب الأب للمنظمة "حزب سعادات" -حزب السعادة - يعملون على إقامة مكان للإسلام في الحياة العامة لأوربا، وهكذا بدأت الجالية التركية في وضع إسم لها، وخصوصا عبر تشجيع الإندماج في التعليم بتبني اللغة الألمانية، وهكذا أيضا انتقلت هوية الأتراك في ألمانيا -كما يعبر عنه شيفوير - من "إسلام في المنفى" إلى "جالية إسلام" diaspora لها ما يربطها مع دولة ألمانيا.

وأما في منظمة "سليمانسي" Süleymanci التي يصفها شيفوير ولقوتها "بالمتعددة الجنسيات" فقد حدث تغيير إيجابي في الفترة 1998 -2000 ولكنه سرعان ما توقف

لما تغيرت القيادة المركزية في تركيا عام 2000، رغم أن القيادة الحالية تدعو إلى الحوار الداخلي في ألمانيا وعدم الإنغلاق على المجتمع [32].

في تركيا، "لم يسمح بالتعدد الحزبي" إلا في الخمسينات من القرن الماضي، ولكن النشاط الإسلامي "للعثمانيين الجدد" لم يعرف قوته إلا في التسعينات (خصوصا "حزب الرفاه") رغم أن قوة الأحزاب القومية مازالت جاثمة، فتركيا كما هو واضح من توجهات أحزابها يحكمها توجهين أساسيين هما القومية العرقية التركية والقومية الدينية الإسلامية، وعلى رأي الباحث التركي يفوز هاكان Yavuz Hakan فإن "العلاقة التكافلية بين الإسلام والقومية التركية هو السبب الذي جعل الدولة أنها لم تتمكن أبدا من إخراج الإسلام من النقاشات حول السياسة والهوية" [33].

وفي دراسة جرت عام 2000 وتعلقت بالدين والمجتمع والسياسة أعدها كل من علي كركوغلو وبناز طبراق وقاما خلالها بفحص دور الإسلام في الحياة العامة وأكثر تحديدا درجة إضفاء المجتمع التركي لصبغة ذاتية على مشروع العصرنة للجمهورية، ومما جاء فيها أن الشعب التركي لا ينظر إلى نفسه على أنه متدين، رغم أن أغلب المستجوبين أكدوا أنهم مؤمنون (86٪)، حتى وأنهم ليس كلهم يؤدون واجباتهم الدينية (46٪ منهم يؤدون صلاوتهم الخمس في اليوم، و84٪ يؤدون دوريا صلاة الجمعة)، وهم يرون بأن الدين لا يجب أن يلعب دورا في الحياة العامة، وأغلبهم يؤيد أيضا دولة علمانية أين الدولة لا يجب أن تتصادم مع الحياة الدينية، ومما جاءت به الدراسة أيضا أن أغلب المدروسين يضعون هوية لأنفسهم كأتراك (من ناحية الجنسية) أكثر منه كمسلمين (من ناحية التدين)، وأما بالنسبة للنساء فجاء أن أغلب التركيات يغطين رؤوسهم وفقط 27,3٪ منهن قلن أنهن لا يفعلن ذلك [34].

لطالما كان معادو العلمانية الأتاتوركية في تركيا يبرزون، ليقمعوا فيما بعد ولتخمد أصواتهم عقب كل ظهور لهم، وليس أدل على هذا من "الإسلامي" علي بولاتش Ali Bulaç التي وصف في كلام شهير له "العلمانية بالشيطان المتخفي في صورة الرب(" [35].

ولكن في المدة الأخيرة ومع الخمود النوعي للقمع العلماني في البلاد أخذ التدين يتزايد في المجتمع التركي (99٪ من الأتراك مسلمون، وأغلبهم يتبع المذهب الحنفي)،

وأخذت الدولة معها تعمل على الحد منه، وذلك بالحد من الممارسة الدينية في الحياة العامة وأيضا بالسيطرة على المؤسسات الدينية، ومنذ العام 2005 فإن الحكم هناك "إسلامي" ويقوده "حزب العدالة والتنمية" AKP (Adalet ve Kalkinma Partisi) بزعامة رجب طيب أوردوغان، ففي ديسمبر 1997 تم تأسيس "حزب الفضيلة" بعد منع "حزب الرفاه"، ولكن تم منعه أيضا في جوان من عام 2001 عبر قرار من المحكمة الدستورية، ليتم على إثرها تأسيس "حزب العدالة والتنمية" بزعامة أوردوغان الذي كان زعيم "حزب الرفاه" في مدينة اسطمبول، وقد صار هذا الحزب وفي فترة وجيزة القدوة لجميع أنظمة الحكم في العالم الإسلامي لما حققه من نجاحات اقتصادية باهرة لم تحققها العلمانية العسكرية "المفروضة" من قبل الزعيم التاريخي أتاتورك منذ العشرينات على الشعب التركي والتي مازالت تحكم قبضتها على البلاد، وإن جزئيا، ورغم تخوف الأوروبيين من هذا "الإسلام السياسي" -كما يحبون تسميته - المتصاعد إلا أن أتباعه ما فتئوا يوضحون أنهم بصدد "إسلام معتدل" أو على الأقل لا يختلفون في شيء عن نظرائهم "المسيحيين الديمقراطيين" في أوروبا.

غير أن الأتراك في حد ذاتهم يقسمون إلى صنفين، فإثنيا هناك الأتراك وهم الأغلبية، ولكننا نجد أيضا أقليات مسلمة على غرار الأقلية الكردية وهي الأكبر، وهناك أيضا الأذريين والبوسنيين والشركس والعرب والأويغور وغيرهم، ومذهبيا هناك السنة وهم أغلب سكان البلاد، وهناك أقلية شيعية من "العلوية" و"الصوفية البكتاشية" (أتراك إثنيا)، ففي عام 2004 مثلا وتحت الرغبة الألمانية لبث مزيد من التفرقة في صفوف الجالية التركية فقد أعطي لجماعة علوية محلية في برلين حق النشاط كمجموعة دينية، وفقط مع نهاية عام 2004 أعطت أربعة أقاليم ألمانية حق النشاط لأربع جماعات علوية أخرى معتبرة إياها كمجموعة دينية مختلفة تماما عن السنة [36]، ولم تقف السلطات الألمانية عند هذا الحد في استغلال هذه الأقليات الصغيرة بل وسمحت حتى لبعض الأكراد المتطرفين بالنشاط العلني ضد مصالح الشعب التركي وضد مصلحة الإسلام ككل.

وهكذا وبالعودة إلى فرنسا فإن الجالية التركية في أغلبها تركية -إثنيا - وهي هجرة يد عاملة بالأساس، إذ في 8 ماي 1965 ونظرا لعد كفاية العمالة الآتية من

إيطاليا إسبانيا والبرتغال فقد وقعت فرنسا اتفاقية ثنائية مع تركيا من أجل توظيف اليد العاملة التركية في فرنسا، ولكن التوظيف لم يتجسد حقيقة إلا في السبعينات، ولكن فرنسا أوقفت جلب اليد العاملة التركية في 3 جويلية 1974، ورغم ذلك فإن الهجرة لم تتوقف أبدا إذ أن هجرة نخبة مثلا أعقبت انقلاب عام 1980❖❖❖❖ (سياسيين، مثقفين ومناضلين يساريين)، ولكن إثنيا هناك جالية كردية معتبرة أيضا – ما بين 20 -30٪ من الجالية التركية - وقد هاجرت خصوصا عام 1984 بعد أن أعلن التنظيم الإرهابي اليساري "حزب العمال الكردستاني" PKK نيته الإنفصالية.

وكما ألمانيا التي أوقفت ظاهريا فقط نشاط "حزب العمال الكردستاني" منذ العام 1993 تسمح النمسا ومنذ العام 1995 بالنشاط السياسي لحزب العمال الكردستاني الإرهابي المسئول عن قتل مئات من الأتراك والأجانب داخل تركيا وخارجها وخصوصا في أوروبا (تفجيرات أعوام 1993 و1995)، وعدا عن آلاف متعاطفين معه لا تجد هذه الدويلة الأوروبية وكما ألمانيا حرجا حتى في تواجد مئات من أبرز متشددي هذه المنظمة الإجرامية على أراضيها، وعدا هذا أيضا ترفض الحكومتان الألمانية والنمساوية وكأغلب الحكومات الأوروبية تسليم الإرهابيين الأكراد من حزب العمال الكردستاني أو حتى إرهابي "جبهة تحرير الشعب الثورية" اليسارية المتطرفة –كانت معروفة بديف سول - بحجة أن تركيا وراءها دوافع سياسية أو بحجة أنها تطبق عقوبة الإعدام.

ورغم نشاط عدد من الجماعات الإرهابية في تركيا –حزب العمال الكردستاني، جبهة تحرير الشعب الثورية، الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني، جماعة حزب الله (التركية وليست اللبنانية)، محاربو القدس.. - إلا أنه ليس لها نشاط تقريبا في الغرب أين الجاليات التركية كبيرة (ألمانيا، النمسا، فرنسا، هولندا، بلجيكا..)، ربما لنجاح الدولة التركية المعروف عالميا في مجال مكافحة الإرهاب الداخلي والدولي، وربما أيضا لفشل تغلغل إيران داخل تركيا وهي الداعم الأكبر –تحت غطاء الدين - لأكثر المنظمات الإرهابية إجراما في منطقة الشرق الأوسط وحتى في شمال إفريقيا.

أظهرت إحدى الإحصاءات أن الأتراك في ألمانيا (بينما كانوا فيما سبق يدعون بـ "العمال الضيوف" Gastarbeiter أي الذين إقامتهم غير دائمة فقد صاروا اليوم يدعون بـ "الأتراك الألمان" German Turks فقد استقروا وصاروا جزءا من الشعب الألماني) أنهم في أغلبهم (61٪) غير منضمين إلى أي منظمة دينية أو إثنية، أما من هم منضمون فإن أغلبهم منضم إلى جمعيات دينية (45٪)، وأظهرت بعض الإحصاءات أيضا أن 21٪ من الأتراك الألمان و11٪ من الأتراك في فرنسا يرون أن الإتحاد الأوروبي هو نادي مسيحي، وأما من ناحية التدين فقد ظهر أن الأتراك في ألمانيا أكثر تدينا من أشقائهم في فرنسا، إذ أجاب أقل من 1٪ من المستجوبين في ألمانيا أنهم غير مؤمنين، بينما بلغت هذه النسبة في فرنسا 6٪، وفي إحصاء آخر جاء أن معظم الأتراك الألمان يرون أن ألمانيا أفضل من تركيا في احترام الثقافات والديانات، بينما أجاب معظم الأتراك في فرنسا أن الدولتان متساويتان في هذا الشأن [37]، وهذا مما يعنيه أيضا أن ألمانيا بالنسبة لهذه الجالية الإسلامية الكبرى في أوروبا هي أكثر احتراما للثقافات والديانات من فرنسا.

الأتراك في فرنسا وكما هم في ألمانيا – أين يشكلون أكبر جالية تركية وأكبر جالية أجنبية - آتون أساسا من مناطق مدن وأرياف الأناضول (قونيا وسبادوس في الوسط، طرابزون وسمسون وطوكات وسيفاس على ساحل البحر الأسود وما خلفه، إرزروم وقارص في الشرق، وكردستان في الجنوب الشرقي) وعدد قليل منهم فقط آت من اسطمبول أو الجهة الغربية الساحلية ككل (بورصة وإزمير على البحر الإيوني) وهي الجهة المتطورة والعصرية في تركيا.

وفي فرنسا يتواجد الأتراك في إل دو فرانس Île-de-France بدرجة أولى وأيضا في الألزاس Alsace، وهم بصفة عامة يتوزعون بصفة جيدة في كل باقي مناطق فرنسا ما عدا نو با دو كاليه Nord-Pas-de-Calais وأيضا الجنوب أين الجالية المغاربية قوية.

الجالية التركية وعلى عكس المغاربية "منغلقة" على نفسها، وهذا لأنها سيكولوجيا متمسكة جدا بهويتها (حضارة الأتراك وتاريخهم العريق، اللغة التركية وهي من أقدم وأكبر اللغات في العالم، الأدب والسينما والإعلام التركي، العادات والتقاليد التركية، الموسيقى التركية الذائعة الصيت، المطبخ التركي وهو مع المطبخين الصيني وربما الفرنسي الأشهى والأكثر تنوعا في العالم..)، ولكونها

"منغلقة" فإن هذا سببا في أنها وعلى عكس المغاربية لا تتصادم إطلاقا بمجتمعها الفرنسي.

في المساجد التركية، تلقى الخطب أكثر شيء باللغة التركية (رغم إلزامية استعمال اللغة الفرنسية)، وأحيانا بالتركية والفرنسية معا، ولما يولد الأولاد يتكلمون فقط بالتركية ثم يتعلمون الفرنسية، ومن جهة أخرى فإن أغلب النساء الماكثات في البيوت لا يتكلمن غير التركية، وحسب بعض الإحصائيات فإن أكثر من 90٪ من عقود الزواج لدى هذه الجالية هي عقود بينية endogamie[38].

الإختلافات الإثنية ليست بالأمر الكبير لأن الأتراك الأتراك يسيطرون على كل شيء تقريبا، كما أن الأقليات السالفة الذكر لا ينظر إلى أفرادها إلا كأتراك، خصوصا وأن ثقافاتهم هي أساسا تركية، ولكن أيديولوجيّا تختلف التنظيمات الإسلامية فيما بينها تبعا لتبعيتها للحكومة التركية أو معاداتها لها، وكما أسلفنا فإننا نجد أن اتحاد الشؤون اللاهوتية التركو -إسلامي "هيئة الاتحاد التركي الإسلامي" (DİTİB) هو اتحاد تابع لسكرتارية الدولة التركية للشئون الدينية "ديانات"، ومن جهة أخرى نجد أن "ملّي غريوش" المعادية تعتبر كالقسم الأوروبي للحزب الإسلامي للعمل الخيري المحظور عام 1998 والذي ظهر من جديد تحت إسم "حزب الفضيلة" Parti de la Vertu، وفي "ملّي غريوش" نفسها حصل انقسام كبير بتأسيس "الحركة السليمانية" (سليمانسي) رسميا عام 1974 وحركة "كابلان" التي يقال أيضا أنها تسير في خط السنة الإيرانيين!

أما العلوية الشيعية التي يتبع لها قسم صغير من السكان في تركيا فهي غير منتشرة في فرنسا (هي إلى اليوم لم يعترف بها من طرف الحكومة التركية، إلا أن تقنينها جار على قدم وساق)، كما أن الصوفية التركية غير منتشرة أيضا وبقوة رغم شعبية الصوفية ككل في فرنسا (في تركيا ورغم الرفق المؤقت بها سنوات الثورة الكمالية إلا أنه تم التضييق عليها بعد ذلك سنوات الأربعينات والخمسينات، ولكنها اليوم تجد بعض الحرية)، وهي على صغرها ممثلة أساسا وكما في ألمانيا في النقشبندية (تسمى أيضا "الصديقية")، ويعتبر كثيرون أن الراحل نجم الدين أربكان كان ينتمي إليها، ونوعا ما "جماعة النور" (النورسي) التي تنسب للعلامة الشهير بديع

الزمان النورسي (فتح الله جولن ينتمي إليها)، و"السليمانسي" أو "الجماعة السليمانية" لمؤسسها سليمان حلمي تونهان، وهي الأكثر تنظيما ونشاطا ثقافيا وقوة اقتصادية، ونوعا ما المولوية التي تعتبر تكاياها القليلة وطقوسها وخصوصا رقصات الدراويش من الفولكلور التركي، والبكتاشية (هي أقرب إلى التصوف الشيعي منه إلى التصوف السني، كما أنها اليوم في العالم منتشرة أكثر شيء في ألبانيا وليس في تركيا).. وربما أيضا القادرية والرفاعية والجراحية وغيرها.

في فرنسا تنشط حوالي 400 بين مؤسسات وجمعيات تتبع للأتراك، وهي بتوجهاتها الأيديولوجية نفسها تقريبا التي تنشط بألمانيا، ونفسها أيضا من حيث تمركزها وهيمنتها السياسية، وتتنوع نشاطاتها وكما كل منظمات المهاجرين بين الدين والسياسة، ولكن المنظمات المصرح بها لدى القنصليات التركية في فرنسا لا يتجاوز 250 هيئة.

ومؤخرا برز بشكل لافت نشاط منظمات تتبع لأقصى اليسار في المجال الإجتماعو ثقافي وأيضا الهجرة، ومن أهمها نجد "مؤسسة العمال الأتراك في فرنسا" Assossiation des Travailleurs Turcs de France (ATTF)، و"مؤسسة عمال تركيا في فرنسا" Assossiation des Travailleurs de Turquie en France (ATT)، بالإضافة إلى هيئات أخرى كـ "البيت الثقافي لمهاجري تركيا" Maison Culturelle des Immigrés de Turquie (MCIT) في ميتز، و"مؤسسة التضامن مع العمال الأتراك" Assossiation de Solidarité avec les Travailleurs turcs (ASTTU) في ستراسبورغ، كما برز أيضا صعود مهم لأقصى اليمين ممثلا أساسا في "الحركة الوطنية التركية" Action Nationale Turque، ولكن يبقى كل من أقصى اليسار وأقصى اليمين أقل تأثيرا من باقي المنظمات.

ولا يفوت هنا ذكر النشاط العلوي رغم محدوديته مقارنة بما هو عليه في ألمانيا، ولعل من أوائل وأهم منظماته نجد منظمة "باكبير" التي تأسست في باريس، وبالإضافة إلى نشاطهم الثقافي (إبراز الهوية العلوية، النقاش الداخلي، إقامة الحفلات، إقامة الطقوس الدينية، الإستعراضات الثقافية الكبرى) يقوم العلويون حاليا بالعمل على تأسيس فدرالية لهم ليربطوا نشاطها فيما بعد مع فدرالية العلويين الذين في ألمانيا.

وأخيرا يجب ذكر المنظمات التركية التي لا علاقة لها بالأيديولوجيات، والتي وظيفتها الرئيسية الدفاع عن حقوق المهاجرين وعائلاتهم، والعمل على إدماجهم من خلال تدخلاتها الإجتماعية والثقافية، ومن أهمها نجد ELELE، A Ta Turquie، Horizons Turcs وغيرها، وأيضا عشرات من الجمعيات الثقافية المحلية الموزعة عبر مناطق فرنسا التي يقطنها الأتراك كـ "دار المرأة وشباب تركيا" La Maison de la femme et de la jeunesse de Turquie في غرينيي، ومؤسسة "مركز الأناضول" Centre Anatolie في باريس، و"مؤسسة الصداقة الفرنسية التركية في الأكيتان" Assossiation France-turquie Amitié en Aquitaine في بوردو، وهناك أيضا منظمات شبابية أخرى بينية تعمل على حفظ التلاحم ودوامه بين الأتراك ومنها "أزرق، أبيض، تركي" Bleu, Blanc, Turc في ماسّون، ومؤسسة "بوسفور" Bosphore في كليشي سو بوا مونفرماي، بالإضافة إلى "اتحادات مدرسة -عائلة" Unions école-famille[39].

في فرنسا يصور البعض الأتراك كمثال يجب على المغاربيين الإقتداء به فيما يتعلق بالإندماج في المجتمع الفرنسي، ولكن الواقع مختلف تماما لما يصور هناك، خصوصا من الناحية العددية، فالمغاربيون يشكلون لوحدهم أكثر من 70٪ من مسلمي فرنسا، وأيضا من الناحية التاريخية، لأن ما يربط فرنسا بالدول المغاربية – مستعمرات "سابقة" - ليس هو إطلاقا ما يربط فرنسا كدولة عظمى بتركيا كدولة عظمى منافسة، ولهذا تبقى الجالية التركية على قوتها ووزنها (تمتهن خصوصا التشييد والأشغال العمومية وصناعة السيارات ومؤخرا خدمات المطاعم السريعة) نادرا ما تشغل الرأي العام.

العلاقة بالإسلام لا يمكن أن تنقطع في كل الأحوال فهو ومنذ سقوط الشيوعية الموضوع الأكثر أهمية على الإطلاق، ولكن التذبذب بدا واضحا في كل مرة تبرز فيه حكومة فرنسية جديدة، ففي عام 1989 أسس بيير جوكس وزير الداخلية آنذاك مجلسا استشاريا CORIF ضم خمسة عشر عضوا من مديري المساجد الكبرى والشخصيات الإسلامية المعروفة، غير أن خليفته شارل باسكوا تخلى عن هذا المجلس الإستشاري واعتمد كليا على "فيدرالية المعهد الإسلامي للمسجد الكبير لباريس"

كممثل وحيد للإسلام في فرنسا "الإسلام المعتدل"، والتي أعادت تسمية "المجلس الإستشاري لمسلمي فرنسا" Conseil consultatif des musulmans de France (CCMF) الذي تأسس في سبتمبر 1993 بـ "المجلس التمثيلي لمسلمي فرنسا" Conseil représentatif des musulmans de France، كما تم تبني ميثاق الديانة الإسلامية charte du culte musulman en France في ديسمبر 1994، ولكن وبمجيء جان لويس دوبري تغير الأمر لما فضل استدعاء عشرة من الشخصيات المتعددة الإتجاهات، ليتغير الأمر كليا بمجيء جان بيير شوفنمان الذي تأسس في عهده وبدفع من الوزير ساركوزي "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية".

بالمقارنة مع تعدادهم بالنسبة إلى سكان فرنسا، المسلمون ممثلون بدرجة أقل في الأوساط السياسية (الأحزاب، الموظفين الكبار في الدولة..)، وفي الإعلام (التلفزيون بدرجة أولى)، وأيضا في السينما، وبالمقابل أعداد كبيرة منهم تقبع في السجون (إحدى الدراسات كما أسلفنا خرجت بنتيجة أن ما بين 60 و70٪ من المحبوسين في السجون الفرنسية هم من المسلمين وأشارت إلى أن الأسباب إقتصادية وليست دينية!)، كما خرجت دراسة أخرى بنتيجة أن أكثر من ثلث العائلات المهاجرة في فرنسا تعيش تحت خط الفقر.

المسلمون في اختياراتهم الإنتخابية يختلفون عن باقي الفرنسيين، وحسب تحقيق Ifop-La Croix لعام 2008 فإن المسلمين يدعمون الحزب الإشتراكي بنسبة 51,8٪ مقابل 26,8٪ بالنسبة لباقي السكان، وهم يشعرون بأنهم أقرب حتى إلى أقصى اليسار منهم إلى الإتحاد من أجل الحركة الشعبية الحاكم [40]، وتقدر بعض الجهات أعداد الفرنسيين من أصول إسلامية والتي لها حق التصويت بعدة ملايين، ففي الحالة الجزائرية يقدرها البعض على أقل تقدير بمليون ونصف مليون منتخب، ونفس العدد تقريبا بالنسبة للمغاربة، وأيضا آلاف آخرين من تركيا وتونس وإفريقيا جنوب الصحراء.

الهوامش

(1) نظرية الثقافة: تأليف مجموعة من الكتاب. ترجمة: د. علي سيد الصاوي. مراجعة وتقديم: أ. د. الفاروق علي زكي يونس. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. 1997. ص 256. عن المصدر: Marx and Engels. German Ideology. P 172

(2) See : Mohammed Arkoun, Histoire de l'islam et des musulmans en France du Moyen Âge à nos jours, Albin Michel, 2006, Collectif, préface de Jacques Le Goff.

(3) See :

- Jean-Paul Roux.Un choc de religions: La longue guerre de l'islam et de la chrétienté 622-2007. Fayard. 2007. p. 73.
- Philippe Sénac, « Présence musulmane en Languedoc » in Islam et chrétiens du Midi, Cahier de Fanjeaux, n°18, 2000, p.50-51.
- Mohammed Arkoun, Histoire de l'islam et des musulmans en France du Moyen Âge à nos jours, Albin Michel, P. 20- 21.

(4) أنظر: خالد إبراهيم عبد اللطيف: الإرهاب الدولي. الإرهاب الصليبي. ص 8.

❖ يغطي الأوروبيون دائما على تاريخهم مشينا كان أو مخجلا، وعدا مثلا حادثة أكل أسلافهم للحوم الشاميين إبان الحروب الصليبية التي وثقها المؤرخون المسلمون إلى اليوم، فإنه في حكاية أخرى يقول بروفسور التاريخ في جامعة أوهايو الوطنية الأمريكية روبرت ديفس Robert Davis في كتابه المعنون بـ "عبيد مسيحيون، أمراء مسلمون: عبودية البيض في البحر الأبيض المتوسط، الساحل البربري وإيطاليا، 1500-1800" (Christian Slaves, Muslim Masters: White Slavery in the Mediterranean, the Barbary Coast, and Italy, 1500-1800) أنه في الفترة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر فإن أكثر من مليون أوروبي مسيحي استعبدهم المسلمون في شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، ليبيا والمغرب)، أي لما كان الأتراك يحكمون المنطقة، ويقول روبرت ديفس أنه يمكن مقارنة تلك العبودية بعبودية السود عبر الأطلنطي خاصة وأنهما قد تقاطعا زمنيا في فترة معينة، ففي الوقت الذي كان فيه الأوروبيون يستعبدون سود إفريقيا وينقلوهم إلى الأمريكيتين كان الأتراك ومن ورائهم الجزائريون والمغاربيون عموما يحاربون الأوروبيين من بلدان الساحل الشمالي كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وحتى من دول كإسلندا وإنجلترا والولايات المتحدة، يحاربونهم في المتوسط وحتى في

الأطلسي ويبيعونهم كرقيق في أسواق النخاسة، ويضيف روبرت ديفس قائلا أن كتّاب أوروبا تجاهلوا تماما أو قلصوا من حجم هذه "الفضيحة الكبيرة" كما سماها هو، وهذا لعدة أسباب، يعرفها هو ونعرفها نحن، ولكنه يقول رغم ذلك أن "العبودية عبودية سواء كانت ضد البيض أو ضد السود".

(5) د. محمود المقداد: تاريخ الدراسات العربية في فرنسا. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. نوفمبر 1992. ص 17.

(6)جوزيف شاخت. كليفورد بوزورث: تراث الإسلام. ج1. ترجمة: د. محمد زهير السمهوري. د. حسين مؤنس. د. غحسان صدقي العمد. تعليق وتحقيق: د. شاكر مصطفى. مراجعة: د. فؤاد زكرياء. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. 1985. عن ماكسيم رودنسون. ص 34.

(7) نفس المرجع. ص 85.

(8) نفس المرجع. ص 80.

(9) Henry Laurens, John Tolan, Gilles Veinstein, L'Europe et l'islam: Quinze siècles d'histoire. Odile Jacob. 2009. P. 11.

(10) جوزيف شاخت. كليفورد بوزورث: تراث الإسلام. ج1. م.س.ذ. عن ماكسيم رودنسون. ص 227.

أنظر أيضا:

- Bernard Lewis: Europe and Islam. 2007 Irving Kristol Lecture. American Enterprise Institute for Public Policy Research. The AEI Press. Publisher for the American Enterprise Institute. Washington, D.C. U.S.A. 2007. P 82.

(11) جوزيف شاخت. كليفورد بوزورث: تراث الإسلام. ج1. م.س.ذ. عن ماكسيم رودنسون. ص 34.

(12) جوزيف شاخت. كليفورد بوزورث: تراث الإسلام. ج1. م.س.ذ. عن ماكسيم رودنسون. ص 52 -79.

أنظر أيضا:

- د. حسن نافعة. كليفورد بوزورث: تراث الإسلام. ج 2. ترجمة: د. حسين مؤنس. د. إحسان صدقي العمد. مراجعة: د. فؤاد زكرياء. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. 1978. عن فرانز روزنتال. ص 30، 31.

(13) Norman Daniel: Islam Europe and Empire. Edinbourgh. 1966. P 13.

(14) أنظر: - جي دي بوشير : تشريح جثة الاستعمار، ترجمة: إدوار خراط دراسة اجتماعية. بيروت، 1968.

See too:

- Mohammed Arkoun, Histoire de l'islam et des musulmans en France du Moyen Âge à nos jours, Albin Michel, P. 490.

(15) See :

- Provence historique : revue trimestrielle, Volume 46, numéros 183-186, La Pensée universitaire, 1996, P.334.
- Annales du Midi : revue archéologique, historique, et philologique de la France méridionale, Volume 83, Issues 101-105, E. Privat, 1971, P. 279.
- Bruno Etienne, L'Islam en France : islam, État et société, Éditions du Centre national de la recherche scientifique, 1990, P.95.
- Bruno Etienne, « Nos ancêtres les Sarrasins » in : hors série n° 54 du Nouvel Observateur, « Les nouveaux penseurs de l'islam », avril mai 2004, P. 22-23.

(16) See : Gérard Noiriel, Immigration, antisémitisme et racisme en France, Fayard, 2009, P.293. 287 et 313.

(17) See : Guillaume Faye : La Colonisation de l'Europe. Discours vrai sur l'immigration et l'Islam. Éditions Æncre. Paris. 2000. P-P. 7. 11. 12. 39.

(18) See: International Religious Freedom Report 2007. Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor.
http://www.state.gov/g/drl/rls/irf/2007/

(19) Ezzedine Mestiri : L'Immigration, Éditions La Découverte, Paris, 1990, P 25.

See too:

- J. Berque : L'Immigration dans l'école de la république. Rapport au ministère de l'Éducation National. La documentation française. Paris. 1985.

(20) See : Flux d'immigration permanente par motif http://www.insee.fr/fr/

(21) See : Jonathan Laurence et Justin Vaïsse, Intégrer l'Islam, Odile Jacob, 2007. P. 35. 38.

(22) Michèle Tribalat, « Le nombre de musulmans en France : qu'en sait-on ? », L'islam en France, p. 28.

❖❖ في عام 2007 أعلنت المغنية الفرنسية اليونانية الأصل "دیامس" معارضتها لليمين المتطرف، ودعت الشباب إلى مقاطعة حزب "الجبهة الوطنية" وعدم التصويت له أو لرئيسه جان ماري لوبان، وأكدت هذه القناعة عبر أغنية "مارين" الموجهة مباشرة لابنته مارين لوبان. و"ديامس" التي أسلمت وتزوجت من جزائري معروفة حتى بمعارضتها لسياسة ساركوزي اتجاه المهاجرين، وبتعاطفها مع الأقليات وخصوصا المغاربية منها.

(23) See :
- Amadou Moustapha Diop: Le Mouvement associatif islamique en France. Croire aujourd'hui. N 98. Octobre 2000.
- أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي: الجزء الثاني 1940 -1952. دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى. بيروت. 1997. ص 25.

(24) See: International Religious Freedom Report 2007. Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor. Ibid.

(25) See: International Religious Freedom Report 2007. Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor. Ibid.

(26) Muslims in Europe: Integration Policies in Selected Countries, November 18, 2005. CRS Report for Congress. The Library of Congress. USA, P. 31-32.

أنظر أيضا:

- ع. ف: الدكتور جلول صديقي مدير معهد الغزالي بمسجد باريس للخبر: المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية معطل والتمثيل فيه مجحف في حق الجالية الجزائرية. جريدة الخبر الجزائرية. العدد 6490. 29 سبتمبر 2011. ص 19.

(27) See:
- Понкин.И.В. Ислам во Франции. Институт государственно-конфессиональных отношений и права, Издательство Учебнонаучного центра довузовского образования , Москва. 2005. с с. 6-11.
- Aurélie Champagne: http://www.rue89.com/2011/09/27/les-hommes-libres-lhistoire-oubliee-des-arabes-occupes-22366527/09/2011
- http://mosquee-de-

geispolsheim.over-blog.org/article-la-mosquee-de-paris-une-resistance-oubliee-1940-44-54521608.html 27 juillet 2010

- Biographie de Si Kaddour Ben Ghabrit : http://www.mosquee-de-paris.org/

أنظر أيضا : - محمد اسماعيل: فتوى لنجدة ساركوزي. جريدة الخبر الجزائرية. العدد 4546. 8 نوفمبر 2005. ص 15.

- Migration Policy Institute: Integrating Islam: A New Chapter in Church-State Relations. Jonathan Laurence. Boston College. USA. October 2007. P 4.

(28) See:

- Понкин.И.В. Ислам во Франции. Институт государственно-конфессиональных отношений и права, Ibid. с с. 6-11.
- Christophe Deloire et Christophe Dubois, Les Islamists sont déjà là. Enquête sur une guerre secrète. Albin Michel. 2004. PP 40- 43- 314.

أنظر أيضا : - ر. ش: في تحقيق أعده الباحث السياسي الفرنسي جيل كيبل: الإسلام عوض قيم الجمهورية الفرنسية لدى سكان الضواحي. جريدة الخبر الجزائرية. العدد 6497. أكتوبر 2011. ص 24.

❖❖❖ مساعدة السعوديين للناشطين المغاربة راجعة أساسا لفقر هؤلاء المالي وهذا لعدم وجود الدعم من السلطات المغربية، خاصة وأن السلطات المغربية نفسها تتلقى سنويا مساعدات مالية من السعودية ودول الخليج، نظرا لفقر المغرب من الثروات الطبيعية، ونظرا أيضا "للقرابة الملكية" التي تجمع هذه الدول.

(29) See:

- Recompositions du paysage religieux et islam de France http://www.annuaire-musulman.com/

(30) See: International Religious Freedom Report 2007. Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor. Ibid.

(31) أنظر: مراد هوفمان: الطريق إلى مكة. م.س.ذ. ص 126.

(32) – See:

- Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Cambridge University Press. 2007. Ibid. PP- 71. 76. 91. 92. 130.
- See: Maruta Herding: Muslims in European Politics http://www.euro-islam.info/key-issues/political-representation/

(33) See: Yavuz Hakan: Is there a Turkish Islam, Journal of Muslim Minority affairs, Vol. 24, no. 2, 2004, P 221.

(34) See: Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Valérie Amiraux: Breaching the Infernal cycle? Turkey, the European Union and religion. Cambridge University Press. 2007. Ibid. P. 199. 202.

(35) See: John Keane. Secularism?. The Political Quarterly Publishing Co. Ltd. 2000. P 17.

(36) See: Kristina kehl-Bodrogi: Alevis in Germany. On the way to public recognition?, ISIM Newsletter, no. 8. 2001, P 9. http://www.isim.nl/files/newsl_8.pdf

❖❖❖❖ في عام 1980 أنهى العسكر حالة اللاإستقرار في الجامعات التركية، وخلفت الصدامات بين اليسار واليمين أكثر من 10 آلاف قتيل، وتم إعلان حالة الطوارئ، كما تم منع نشاط كل الأحزاب السياسية، وتم آنذاك سجن كثير من اليساريين واليمينيين وأيضا الإسلاميين، كما فر الكثيرون منهم إلى أوروبا.

(37) See: Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Valérie Amiraux: Breaching the Infernal cycle? Turkey, the European Union and religion. Cambridge University Press. 2007. Ibid. P. 199. 200.

(38) See: Contribution de Pierre Kerleroux (agrégé d'histoire, ancien professeur), automne 2008 http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/immigration/index.shtml

(39) Hansu Yalaz: La mouvance associative turque en France. Ecarts d'identité. №83. Decembre 1997. ELELE. Paris.

(40) See :

See too : Enquête « La Croix »-Ifop sur l'orientation politique des Français musulmans. 31-08-2008.

www.la-croix.com/documents/doc.jsp ?docId=2348110&rubId=46750

الفصل الخامس

المغاربيون وفرنسا.. من الإستعمار وإليه

الفصل الخامس

المغاربيون وفرنسا.. من الإستعمار وإليه

"فرنسا.. تحترم كل المعتقدات الدينية"

المادة الأولى من دستور الجمهورية الفرنسية لـ 4 أوكتوبر 1958 [1]

يقول كثير من المؤرخين الفرنسيين أن مفهوم "المواطنية" concitoyenneté ظهر مع مرسوم نانت Edit de Nantes الملكي الذي أصدره هنري الرابع عام 1598، والذي أسس آنذاك لتعايش سلمي بين الكاثوليك والبروتستانت (رغم أنه تم إلغاؤه في عام 1685 أي في عهد لويس الرابع عشر)[2].

ويتفق اليوم أغلب المثقفين الفرنسيين ومنهم حتى المؤرخ والصحفي الفرنسي بيير غاكسوت Pierre Gaxote -وقد عرف بتطرفه الفكري ونشاطه العنصري منذ النصف الأول من القرن الماضي - على أنه "ليس هناك عرق فرنسي.. وإنما هناك أمة فرنسية!"، وهكذا فإنه وبالنسبة للمؤرخ والسياسي الفرنسي المختص بالهجرة باتريك ويل Patrick Weil في كتابه الجديد "لتكون فرنسيا: الدعائم الأربع للجنسية" Etre français – Les quatre piliers de la nationalité فإنه هناك حاليا أربع ركائز أساسية لـ "المواطنية الفرنسية" تشكل إحساسا مشتركا بالإنتماء إلى "الأمة الفرنسية" لكل المواطنين وهي: مبدأ المساواة، ذاكرة الثورة الفرنسية، اللغة الفرنسية، واللائكية[3].

ولكن "المواطنية" لم تكن يوما حاجزا في وجه العنصرية والتمييز وهذا أكده مثلا ما لاقاه المواطنون الفرنسيون غير الأوروبيين الآتون من أقاليم ما وراء البحار (مستعمرات فرنسا) إلى فرنسا القارية نهاية خمسينات القرن الماضي، والذين اكتشفوا أيضا أن تاريخهم غير معروف لدى الفرنسيين الأوروبيين لأنه لا يُدرّس أصلا، بل وأكثر من هذا أن الإستعباد ضدهم اعتبر جريمة ضد الإنسانية فقط في عام 2001 من خلال قانون توبيرا [4].

إن الثورة التي اشتعلت في فرنسا عام 1789 واستمرت عشرية كاملة قد خرجت بـ "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" Déclaration française des droits de l'homme et du citoyen والذي عليه تقوم اليوم وإن ظاهريا المبادىء الأساسية للجمهورية الفرنسية.

إن هذه الثورة قد جعلت من فرنسا دولة علمانية تحت شعار "حرية Liberté – مساواة Égalité – إخاء Fraternité".

إن هذه الثورة قد ضمنت للمواطنين الحرية الدينية، ولكنها بنت جدارا أبديا بين الدولة والدين.

"العلمانية" **Secularism** في فرنسا (بدأ تداول هذا المصطلح في فرنسا حسب معجم روبير منذ العام 1889) أو "اللائكية" Laïcité (وبدأ تداول هذا المصطلح حسب نفس المعجم منذ العام 1871 أي أنه أقدم استعمالا في فرنسا من مصطلح العلمانية) تعرف اصطلاحا على أنها "مفهوم سياسي يفرق بين المجتمع المدني والمجتمع الديني"، أي أنها "التنظيم السياسي للمجتمع الذي لا تمارس فيه الدولة أي سلطة دينية، ولا تمارس فيه المؤسسات الدينية أي سلطة سياسية" – هذا ما جاء في معجم روبير الفرنسي.

إن الثورة الفرنسية إذا هي ما جعل اللائكية أمرا واقعا، وعلى أساس هذا الواقع تم فيما بعد تطبيق هذا المبدأ، فمثلا فإن قانون 28 مارس 1882 –على قول جاك بونديو دو فابر Jacques Bonnedieu De Vabres – هو أول قانون نص على أن التعليم العمومي في فرنسا هو تعليم لائكي، ثم أكد الدستور هذا الأمر فيما بعد[5].

ومازالت فرنسا والغرب عموما وإلى اليوم يعتبرون أن "اللائكية" أو "العلمانية" مبدأ حضاري لا يمكن الحياد عنه، بل ويعملون على ترسيخه في العالم ويصفون من يعرض عنه بالرجعية والتخلف والبربرية، رغم أن بعض مفكريهم قد عدلوا عنه تماما، وحتى غير الدينيين منهم، ولعل أبرزهم البريطاني جون كين John Keane الذي يرى أن "العلمانية" وطوال تاريخها لم تحسن أبدا من إنسانية البشر سواء في الغرب أو في العالم "المتخلف"، ولهذا فقد أخذ يروج لمرحلة جديدة ليس للعلمانية فيها أي مكان، وهذا عبر مفهوم جديد قديم هو "مابعد العلمانية" Post-Secularism.

"اللائكية" هي من دون شك الموضوع الأكثر طرحا لدى الفرنسيين، ومن ركائزها في تلك البلاد رجل الدولة الفرنسي جول فيري Jules Ferry (1893.1832) الذي لم يصلح التعليم الأساسي في بلاده فقط (يوصف بأنه أب المدرسة الفرنسية) وإنما كان من أكبر رجالات الفكر الإستعماري.. في 10 نوفمبر 1881 صرح قائلا "إن الإستعمار عمل مشروع، وهو بمثابة انتصار للحضارة على الهمجية، وإنه حق مشروع لنا على الشعوب المتوحشة!"[6].

جول فيري الذي لا يسعني أن أصفه إلا بالوحش تماما كما وصف المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي وزير المستعمرات البريطاني السابق ونستن تشرشل الذي دعا لمحو الأكراد والأفغان بالغاز السام فقط لأنهم على رأيه "قبائل غير متحضرة" [7] لم يكن استعماريا وعنصريا فقط اتجاه الشعوب المستعمرة عبر العالم، وإنما كان عنصريا حتى اتجاه ثقافات فرنسا الفرعية الداخلية، وفي عام 1905 أصدر قانونا يجعل اللغة الفرنسية لغة التدريس الوحيدة في فرنسا ممثلة قبل كل شيء في لهجة أهل باريس، مانعا بذلك استعمال أي لغة أخرى خاصة بعرق أو ثقافة معينة (في فرنسا الحالية هناك تقريبا 75 لغة أقليات منها 7 في فرنسا القارية métropole و69 في "مستعمرات" فرنسا لما وراء البحار outre-mer)، وقد عبر مرة عن عنصريته اتجاه البريتون racisme antibreton بنعته لهم قائلا ".. أولئك البريتون بخنازيرهم!".

تاريخيا فإن فرانسوا الأول هو أول من جعل الفرنسية لغة للقانون والإدارة وهذا عبر مرسوم "فيي كوتوري" Villers-Cotterêts لعام 1539، وقبل هذا كانت اللاتينية هي اللغة السائدة، ومنذ عصر النهضة أصبحت الفرنسية لغة الطبقة المثقفة والمتعلمة في البلاد، ولكن "الأكاديمية الفرنسية" Académie française المؤسسة عام 1635 هي التي جعلتها لغة قائمة بحد ذاتها، وفيما بعد الثورة الفرنسية التي لعبت أكبر الدور في جعلها لغة لكل الشعب الفرنسي رغم أن فرنسا مرت من خلالها بما يسميه بعض المؤرخين الفرنسيين بـ "الإرهاب اللغوي" terreur linguistique حيث تم إلغاء كلي لاستعمال لغات الإثنيات الأخرى وحتى لأهلها، وعدا هذه المرحلة فإن فرنسا منعت مباشرة استعمال اللغات المحلية وعملت دائما على عزلها وتقزيمها (إلى اليوم ليس لها وضعية رسمية)، فمع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قام جول فيري

بتبني سياسات لإضعافها ولتعميم اللغة الفرنسية كلغة وحيدة لكل الفرنسيين، وقد وافق هذا انتشار التعليم وبروز نهضة ثقافية، وفقط في الخمسينات "اعترفت" فرنسا بحق هذه اللغات في التواجد وسمح قانونا بتدريسها في المدارس والثانويات (قانون دَيْكسون 1951) واستعمالها في وسائل الإعلام، وتجسد هذا خصوصا منذ السبعينات عبر قانون آبي 1975 (من بين مدارس تعليم اللغات الجهوية اليوم نجد "ديوان" في بريتونيا، و"إيكاستولا" في بلاد الباسك، و"كالاندريتا" في أوكسيتانيا و"بريصّولا" في شمال كاتالونيا)، كما تبنت إجراءات حمائية من اللغات الأخرى وخصوصا اللغة الإنجليزية وسيرورة "الأنجلزة" Anglicisation (مثلا عبر قانونا با لوريول 1975 وتوبون 1994، وأيضا عبر مؤسسات كالأكاديمية الفرنسية ومنظمة الفرانكفونية).

اليوم يوجد في فرنسا القارية لغات كثيرة جهوية (لغات الأقاليم) ولكن معظمها معرض للإندثار، ولعل أهم هذه اللغات التي تتكلم بها إثنيات كبيرة نجد الكاتالانية والكورسيكية والأوكسيتانية وغيرها وهي لغات رومانسية –لاتينية -، والألزاسية والهولندية وغيرها وهي لغات جرمانية، والبريتونية الكلتية، وأيضا الباسكية، كما توجد لغات جماعات لا تنتمي للأرض مثل الإسبانية والإيطالية، وحتى التركية والعربية والغجرية واللهجات البربرية وغيرها، غير أن فرنسا هي من بين دول أوروبية قليلة لم تصادق على "الميثاق الأوروبي للغات الأقاليم والأقليات" لعام 1992، وفي حال صادقت عليه فإن الدولة الفرنسية لن تعترف لربما إلا بحوالي 75 لغة، وهي التي أقرتها "اللجنة العامة للغات فرنسا" La Délégation générale aux langues de France، ولربما 7 منها فقط في فرنسا القارية، ومنذ العام 1992 وهو تاريخ تعديل المادة الثانية من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية لعام 1958 فإن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة في فرنسا [8]، وبهذا فإن فرنسا في سياستها اللغوية هي دولة "أحادية اللغة" Monolinguisme.

منذ ثمانينات القرن الماضي أخذ انفتاح نسبي على الإذاعات وخصوصا في عهد فرانسوا ميتران، واليوم هناك إذاعات خاصة بالمغاربيين وغيرهم من المسلمين، وهناك إذاعات خاصة حتى بغير المسلمين ناطقة بالبرتغالية والأرمنية والإسبانية وغيرها، ولكن الإنفتاح على التلفزيون لم يأخذ حقه ولو نسبيا كما في الإذاعة، وهذا راجع بالأساس

إلى سياسة تتبعها باريس تعمل على تعميم كلي للغة الفرنسية بين المهاجرين ومحاربة أي بروز للغات فرعية، وتسري هذه السياسة حتى على الفرنسيين من سكان أقاليم وأراضي ما وراء البحار.

وأكثر من هذا ففي إطار العولمة التي نحن نعيش والتي تتصارع فيها الثقافات والأعراق وخوفا أيضا من غزو الثقافات الأجنبية وبالأخص الأمريكية منها فقد قام الفرنسيون باختراع مبدأ "الإستثناء الثقافي" L'exception culturelle عام 1993، وهكذا وتحت غطاء "التعدد الثقافي" فقد جمعوا إلى صفهم مجموعة كبيرة من الدول، وهي اليوم تعمل معا على جعل الثقافة استثناءا في العلاقات والتحالفات الدولية الإقتصادية بما فيها تلك المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة، وخصوصا بعد أن تم تبني "اتفاقية اليونسكو حول حماية وترقية تعدد التعابير الثقافية" UNESCO's Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions عام 2005، وفي هذا الإطار تقوم فرنسا اليوم بالدعم المباشر وبأموال طائلة لمجالها الثقافي القاري ولا تسمح بالتدخل الأجنبي فيه، بينما ثقافتها مازالت تستوطن كثيرا من بلدان إفريقيا المتخلفة التي مازالت وللعجب تفتخر بكونها تتكلم الفرنسية! ولكن ورغم ذلك فقد فقد أجمع كثير من المثقفين من أمثال رئيس الوزراء الإسباني الأسبق خوسي ماريا أثنار والفيلسوف ريموند روبير بأن هذا الإنغلاق ما هو إلا دليل على التقهقر الذي تعيشه الثقافة الفرنسية.

وبالعودة إلى اللائكية فعن أي لائكية في فرنسا اليوم يتحدثون؟ عن اللائكية التي تمنع ممارسة المؤمنين لدياناتهم، أم اللائكية التي تعترف للمؤمنين بحقهم في ممارستهم لدياناتهم، أم اللائكية التي تتدخل في الأمور الدينية؟!

"هناك نوعين من العلمانية عرفتهما أوروبا وفرنسا خاصة، نوع فكري اعتقادي يفرض فكرته اللادينية على المجتمع ويتخذ موقفا عدائيا من الدين ويعتبر العلمانية دعوة اجتماعية -فلسفية ذات مضمون قابل للحلول محل المضمون الديني حتى على الصعيد العقيدي الخالص، أما النوع الثاني فهو العلمانية بمعناها المحايد أو القانوني الشكلي وهو الذي يفصل بين الدين والحكومة، لا بين الدين والمجتمع ولا بين الدين والفرد، تاركا للدين حرية كاملة في مجالاته الروحية والتعبدية والأخلاقية

الإجتماعية، متجها فقط بتنظيم الجانب الرسمي بقوانين وأنظمة تعامل المواطنين سواسية في المجالات الحقوقية بغض النظر عن دياناتهم"[9].

في عام 1905 أصدر البرلمان الفرنسي "الميثاق العلماني" الذي وضع حدا "فاصلا" لكل التباس في علاقة الدولة الفرنسية بالكنيسة، وبالدين عموما، ونصت مادته الأولى التي منحت هامشا كبيرا لحرية التدين والتي لاقت استحسانا كبيرا من الطوائف الدينية في فرنسا بما فيها المسلمة على أن "الجمهورية تضمن حرية الضمير كما تضمن حرية ممارسة العبادات"، غير أن القانون الفرنسي لعام 1907 عاد ليضع حدودا لمّا أقر بإمكانية تمويل وزير ديانات في حالة ما إذا كان بصدد إقامة خدمة عمومية وحتى ولو كانت متعلقة بالدين[10].

هذا الأمر الأخير جعل بعض اليمينيين في فرنسا اليوم يطالبون بتعديل قانون 1905 لأنه على رأيهم لم يستطع إجبار المسلمين على احترام مبدأ اللائكية، أو بعبارة أخرى فإن نشاطات هؤلاء كما ترى مارين لوبان زعيمة "الجبهة الوطنية" المتطرفة تعد خرقا واضحا لهذا القانون، ولكن "مجلس الدولة" الفرنسي سرعان ما أكد على أن "هذا القانون مازال صالحا لفض النزاعات المطروحة حول حرية ممارسة المعتقد" رغم مرور كل هذا الوقت، وهذا لما أصدر في 19 جويلية 2011 خمسة قرارات تخص العلاقة بين الجماعات المحلية والجاليات الدينية ككل بما فيها الإسلامية، وقد أشارت إلى أنه "لا يوجد مساس بقانون 1905 حول اللائكية بخصوص مطالب قدمتها الجاليات الإسلامية المقيمة في فرنسا للحصول على مساعدات من البلديات لبناء مساجد أو لاستعمال محلات كدور عبادة أو لإقامة مذابح الأضاحي بمناسبة عيد الأضحى"، وأكثر من هذا فقد أشار نائب رئيس مجلس الدولة إلى أن "450 كنيسة في فرنسا قد تم بناؤها وفقا لنفس النظام منذ العام 1905"، أي أنها بنيت بمساعدة الجماعات المحلية[11].

جاء في الدستور الفرنسي لـ 4 أوكتوبر 1958 في مادته الأولى أن "فرنسا جمهورية غير قابلة للتجزئة لائكية ديمقراطية واجتماعية.."[12].

كل دولة عليها إقامة توازن بين أربعة مبادىء جوهرية في اللائكية وهي المساواة المعنوية للأشخاص، حرية الضمير والديانة، الفصل بين الكنيسة والدولة، وحيادية الدولة في علاقتها بالأديان وبالإعتقادات الراسخة العلمانية [13].

فرنسا اليوم تعتبر نفسها دولة -أمة Etat-Nation، ووفقا للفلسفة السياسية الفرنسية القائمة على تراث كبار فلاسفة البلاد من أمثال رينان والذي عرف "الأمة" عام 1882 بأنها "تضامن كبير قائم على روح التضحية التي نقوم بها والتي سنقوم بها، هي تستوجب ماض يتجسد في الحاضر بأفعال محسوسة: الموافقة والرغبة الواضحة جدا في العيش المشترك، وجود أمة هو اختبار لكل الأيام" ووفقا لهذه الفلسفة فإن "كل شخص بإمكانه أن يصبح فرنسيا بغض النظر عن إثنيته"، أي على عكس ألمانيا التي تنظر إلى الأمة إثنيا، وهذا ما نادى به كبار فلاسفتها كهيجل الذي قال غداة تفوق نابليون في "إيينا" بأنه "ليس هناك دولة ألمانية!" وفيشته في خطاباته حول "الأمة الألمانية" عام 1806 والتي لُخصت في "الألماني وفقط، لأنه عرق حي، لديه وطن حقيقي، وهو الوحيد القادر على حب عقلاني وشخصي نحو أمته!"، أي أن الأمة بمفهومها الألماني قائمة على أساس "الدم الألماني"، فالدولة هي المتركزة على الشعب وليس الشعب هو المتركز عليها، أي أنها قائمة على "واقعية ثقافية" أو ما يسمى بالألمانية Kulturstaat.

إذا ووفق المنظور الفرنسي فإن الفرد هو المهم والأولوي بالإندماج وليس الجماعة، وهؤلاء الأفراد يشكلون شعبا واحدا هو "الشعب الفرنسي"، وهذا مثلا ما جعل المجلس الدستوري يرفض مفهوم "الشعب الكورسيكي" الذي جاء به قانون جوكس حول وضعية كورسيكا.

ولكن الوضع الحاصل اليوم هو أن هناك تعارضا بين تركيبة فرنسا السياسية العتيقة وبين موجات الهجرة التي حلت بسبب تباطؤ النمو السكاني الأصلي والتي ما عاد ينطبق عليها هذا الفهم [14].

"في سبتمبر 1989، أي ستة أشهر بعد قضية سلمان رشدي، انتقل الإسلام ولأول مرة في فرنسا في التلفزيون من وضعه كموضوع جانبي غير مهم إلى موضوع محوري في قلب المجتمع الفرنسي" - يقول الصحفي الفرنسي توماس دلتامب

Thomas Deltombe في كتابه "الإسلام المتخيل: البناء الإعلامي للإسلاموفوبيا في فرنسا 1975 - 2005" L'Islam imaginaire. La construction médiatique de l'islamophobie en France, 1975–2005. الصادر عام 2005.

كتاب سلمان رشدي الذي أثار ضجة حول العالم بما فيه فرنسا فتح النقاش واسعا في وسائل الإعلام على مواضيع "الجمهورية" و"اللائكية".

الجالية الإسلامية تشكلت صورتها على الشاشة لأول مرة لما استُقبل محللون مسلمون ناقشوا مؤلف سلمان رشدي، هؤلاء انقسموا إلى اتجاهين أحدهما لا يرى ضررا مما كتب رشدي باعتباره حرية تعبير والآخر وقف ضد ما كتبه هذا الأخير، وكان هدف التلفزيون من كل هذا توضيح أن هناك نوعين من الإسلام، لتدخل وسائل الإعلام الكبرى النقاش بوقوفها إلى جانب الإتجاه الأول وتدلو بدلوها في الموضوع فصورت أن الخمار أوالحجاب الذي ترتديه بعض المسلمات يؤكد على أن هناك فرق شاسع بين الإسلامَيْن، وتأكدت هذه الأفكار بخروج مسلمي فرنسا في تظاهرات في الشارع منددة برواية سلمان رشدي، وقد اختلفت معالجة الإعلام الفرنسي لتلك التظاهرات فبعضهم اعتبرها "تظاهرة إسلامية" وبعضهم وصفها بـ "التظاهرة المتطرفة" والبعض وصفها حتى بـ "الإرهابية"، كما اختلفت طريقة تغطية صور التظاهرات من قناة لأخرى، حيث ركز بعضها على مشاهد النساء والفتيات اللواتي تضعن الحجاب، بينما ركز بعضها الآخر على جلابيب الرجال ولحاهم، دون النفاذ إلى عمق المشكلة. وكنتيجة لهذا النقاش قام مدير ثانوية كراي Creil (على اللواز) في 18 سبتمبر بمنع ثلاث مسلمات يرتدين الخمار من الدراسة وهو ما عرف فيما بعد بقضية "التشادور" (التشادور هو الخمار أو الحجاب الإيراني – لا يغطي الوجه - الذي غلب على نساء إيران بعد نجاح الثورة الإيرانية).

إن الثورة الإيرانية كانت فاصلا عما قبلها في تصور الفرنسيين للإسلام، إذ كان الإسلام قبل هذا مرتبطا بمجموعة من "الكليشيهات" أو التصورات الجاهزة التي كرسها المستشرقون عن عالم شرقي "غارق في التخلف والجهل ومطبوع بالحريم وتعدد الزوجات والجهاد ضد المسيحيين الكفار وغرائب كتاب ألف ليلة وليلة"، لتبدأ صورة أخرى جديدة أقرب إلى الواقع.

الإعلام الفرنسي الذي كان يقوم بالتعليق على الثورة الإيرانية والدين الإسلامي لم يكن يفهم جيدا حقيقة الإسلام، وبسبب تزامن ثورة الخميني مع انتخاب البابا يوحنا بولس الثاني في سبتمبر 1978 فقد أطلق هذا الإعلام لقب "بابا الإسلام" على الخميني، إذ حاول أن يعكس ما يحصل في المسيحية على ما حصل في إيران، وزاد من ذلك أن عودة الخميني إلى إيران واستقباله بالهتافات تزامنت مع زيارة البابا في نفس العام إلى المكسيك واستقباله بالهتافات من طرف الجماهير الميكسيكية مما كرس تلك الصورة.

وقد دفع حادث السفارة الأمريكية في طهران المحللين الفرنسيين إلى ربط الإسلام بالحرب ضد الغربيين، حيث خصصت مجلة " لونوفيل أوبسرفاتور" Le Nouvel Observateur عددا خاصا في تلك السنة للحادث عنونته بـ "الإسلام: أمريكا محاصرة"، أما "لكسبريس" L'Express فقد خصصت غلافها للموضوع بعنوان "الإسلام: الحرب"، ويعلق دلتامب على ذلك قائلا "من دون أن يأخذوا بعين الاعتبار أن الإسلام ليس سوى ما يريدون تصويره وما يراد إبرازه، كان هؤلاء المحللون والمعلقون يبدون وكأنهم مقتنعون بأنه يمكنهم معرفة حقيقة الإسلام".

لقد تزامنت هذه المرحلة في فرنسا مع بروز ظاهرة الهجرة من بلدان المغرب، ومع ظهور موضوع الإسلام كواحد من القضايا المهمة في الإعلام، صارت قضية الهجرة لا تنفصل في أذهان الفرنسيين عنه، وسرعان ما أصبح التركيز يجري على المهاجرين القادمين من المنطقة المغاربية فقط وليس على المهاجرين الآخرين القادمين من إسبانيا وإيطاليا وبولونيا وغيرها من البلدان الأوروبية، وبات يُنظر إليهم كتهديد للمجتمع الفرنسي بسبب "ديانتهم الإسلامية"، وقد احتل الجزائريون الصدارة بسبب هذا الاهتمام نظرا للارتباط الطويل بين فرنسا والجزائر طيلة مرحلة الاستعمار الذي دام أزيد من قرن، ومنه فقد انبعث موضوع "حرب الجزائر" الذي كان حتى ذلك الوقت موضوعا منسيا أو مسكوتا عنه، وأنشأ الإعلام الفرنسي نوعا من الترابط بين موضوع الهجرة و"حرب الجزائر".

إن الفرنسيين اكتشفوا هويتهم الخاصة والمتميزة ليس بالنظر إلى تاريخهم بل بالنظر إلى المهاجرين الآخرين القادمين من بلدان المغرب، فقضية الهجرة جعلت الجميع

يفتح نقاشا عموميا حول "الهوية" الفرنسية والطابع المسيحي لها، خاصة بعدما ظهرت قضية "إدماج" المهاجرين في المجتمع الفرنسي، حيث بدأ البعض يدق ناقوس الخطر من خطورة ذوبان الهوية الفرنسية في هويات المهاجرين الأجانب، وتساءل أحد الكتاب عما إن كان الفرنسيون سيظلون فرنسيين خلال الثلاثين عاما المقبلة.

وركز الإعلام الفرنسي في هذه المرحلة على عدة قضايا تتعلق بالإسلام والمسلمين والغرب، خصوصا تلك التي تشكل بالنسبة للفرنسيين الفارق الواضح بين الثقافتين (قضايا الإستبداد، حرية المرأة..).

هذا الإنفتاح النسبي على الإسلام ورواج الحديث عنه في الإعلام والأوساط الأكاديمية والشعبية قاد عددا من الشخصيات الفرنسية المرموقة إلى الدخول في الإسلام خلال مرحلة الثمانينات وكان على رأسهم الفيلسوف المعروف روجي غارودي، وهذا أمر لم يكن ليمر هكذا من دون توجس خصوصا وأن أزيد من مئة ألف فرنسي من جميع الأوساط والفئات الإجتماعية كانوا قد اعتنقوا الإسلام حتى العام 1986 بينما ضاعفت القناة التلفزية الفرنسية الثانية هذا الرقم عام 1988، وعلى إثر ذلك أخذ الإعلام الفرنسي يثير المخاوف من "غزو" فرنسا من طرف المسلمين الوافدين وأولئك الجدد المعتنقين للإسلام [15].

في هذا الوقت برز مستشرقون فرنسيون معروفون في الوسط الأكاديمي إلى العامة أو مؤلفاتهم وكان على رأسهم مكسيم رودنسون Maxime Rodinson صاحب كتاب "ماحومت" -محمد- (Mahomet, 1961) ❖❖❖❖❖ بالإضافة إلى جاك بيرك Jacques Berque، جان كلود بارو Jean-Claude Barreau، وجان بيير برونسيل أوغوز Jean-Pierre Péroncel-Hugoz، بالإضافة إلى آخرين كالأنتروبولوجي الشهير كلود ليفي ستروس Claude Levy-Strauss، وكلهم تقريبا كانوا من اليهود، وكلهم تقريبا حطوا من الإسلام بطريقة أو بأخرى.

الأب الكاثوليكي ميشال لولونغ Michel Lelong وصف هذا الجو السائد في الثمانينات بأنه "ريح جديدة لحملة صليبية تضرب الغرب" وبأن "قادتها وكما في القرون الوسطى هائجون، ولكنهم اليوم متنوعون، إذ تقودها الأحزاب المختلفة، ورجال السياسة في السلطة والمعارضة، والصحفيون من المكتوب والمسموع، والمثقفون من

اليسار واليمين، وحتى مسيحيين.. وكل هؤلاء اتفقوا على إدانة ما سموه -خطر الإسلام -"[16].

ومنذ نهاية الثمانينات صار ينظر جماهيريا إلى الإسلام على أنه أكبر عائق يقف في وجه اندماج المهاجرين المغاربيين في المجتمع الفرنسي باعتباره دينا يعادي في جوهره اللائكية والديمقراطية، يقول كلود أمبير Claude Imbert مدير مجلة "بوان" Point فيما يسميه هو "حدود التسامح" "الفرنسيون لم يخافوا أبدا من الهجرة، لأنهم نجحوا دائما في إدماج المهاجرين، ولكن مع وجود أكثر من ثلاثة ملايين مسلم فإنهم صاروا ينظرون إلى أن روعة القالب الوطني لم تعد كما كانت مع البولونيين والإيطاليين والإسبان وبرتغاليين آخرين، العائق الجديد ليس أبدا إثنيا وإنما ثقافيا ودينيا ومتعلقا بالإسلام" [17].

وليس كلود أمبير ومجلته "بوان" Point أول ولا آخر الداعين للإسلاموفوبيا وإلى اعتبار الإسلام كحاجز "أبدي"، فشارل ديغول Charles de Gaulle مثلا وفي محادثة جمعته مع آلان بيريفيت Alain Peyrefitte عام 1959 صرح مناديا بالجذور المسيحية لفرنسا (في خطابه للمنادين بـ "الجزائر فرنسية" نادى هو باستحالة إدماج الجزائر بفرنسا وحذر من عواقب نمو الإسلام في الوطن الأم في حالة ما إذا أدمجت الجزائر من دون قيود) وصرح قائلا "إذا ما تم جعل كل بربر وعرب الجزائر فرنسيين فكيف سنحول في وجه قدومهم إلى البلاد؟ قريتي سوف لن تسمى عندئذ "كولومبي الكنيستين" Colombey-les-Deux-Eglises وإنما "كولومبي المسجدين" Colombey-les-Deux-Mosquées ![18]

قضية الخمار أو الحجاب يمكن تأريخها إلى 5 أوكتوبر 1989 لما قامت كل من قناة "أنتين 2" Antenne 2 وأسبوعية "لونوفيل أوبسرفاتور" Le Nouvel Observateur بإصدار ملف مشترك، فبينما قامت الأسبوعية بإبراز صورة لفتاة صغيرة بقبضة يد مرفوعة وشعر مغطى بخمار أسود كانت مصاحبة لعنوان « Fanatisme. La menace religieuse: la grande enquête Nouvel Observateur/Antenne 2. » (التعصب، التهديد الديني: التحقيق الكبير لـ Antenne 2 /Nouvel Observateur) قامت القناة العمومية بالموازاة مع الأسبوعية ببث برنامج ضخم حول (التاريخ الراهن)

وجاء تحت عنوان (هل يجب الخوف من المؤمنين؟) Faut-il avoir peur des croyants? وحتى تواصل برنامجها قامت القناة خمسة عشر يوما بعد حادثة كراي بإيفاد صحفية إلى عين المكان لرصد الحادثة عن قرب.

بعد هذا تطورت مثل حوادث الطرد المشابهة فاستغل الإعلام الفرنسي الأوضاع فأصبح الخمار شغله الشاغل، وبعدها رمت الأحزاب بثقلها في الموضوع على اختلاف آرائها، وهكذا صارت قضية الخمار أو الحجاب قضية وطنية.

اليسار الذي وضع دائما محاربة العنصرية، واللائكية، في جوهر مبادئه وجد نفسه منزعجا من كون هذه اللائكية تقف ضد المسلمين، وزير التعليم ليونيل جوسبان أعلن تعلقه باللائكية ولكنه دعى إلى حل المشكلة بشكل ودي وقال مصرحا "المدرسة وضعت لاستقبال الأطفال وليس لطردهم!"، كما أعلن امتعاضه من وسائل الإعلام التي كبرت من الموضوع كثيرا وجعلته وطنيا، ليونيل جوسبان وجد المساندة من شخص دانيال ميتران الذي صرح أمام الكاميرات قائلا "إذا كان اليوم، بعد مئتي سنة من الثورة، لم تستطع اللائكية تقبل كل الديانات وكل الأفكار في فرنسا فهذا يعني أن هناك تقهقرا!".

أما اليمين فقد انتقد كعادته المهاجرين، فنيكولا ساركوزي الذي كان آنذاك رئيس دائرة نويي ونائبا عنها قال مصرحا ".. أنا مع الإندماج ولكن من دون أي شرط، وبما أننا في فرنسا فيجب علينا احترام تقاليد فرنسا!"، غير أن أصواتا مخالفة كانت تظهر في كل مرة كتلك التي أتت من نائب رئيس الوسط للديمقراطيين الإجتماعيين برنار ستازي والذي وقف بجانب ليونيل جوسبان.

وفي إطار الإشتعال الإعلامي والسياسي القائم، قامت المنظمات الإسلامية بتحري مكان لها، فقام العميد الجديد لمسجد باريس تدجيني هدام Tedjini Haddam بإدانة عمليات الطرد واعتبرها عنصرية مصرحا أن الخمار أوالحجاب توصية دينية ولا يجب ممارسة أي ضغط في هذا الجانب.

وبعيدا عن الكاميرات قامت المنظمات الغريمة لمسجد باريس بالنشاط سرا في كراي بعد طرد التلميذات المسلمات "المحجبات"، ومعتبرة أن وضع الخمار أو الحجاب

واجب ديني استطاعت هذه المنظمات من إفشال اتفاق تسوية تم عقده مع مدير المؤسسة التربوية.

غير أن "الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا" التي تأسست عام 1985 والمسيرة آنذاك أساسا من قبل فرنسيين معتنقين للدين الإسلامي واتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا ذو الخطاب الدعائي للإخوان المسلمين بقيتا غير ظاهرتين في المشهد التلفزيوني، هاتين المنظمتين لم تدعيا أتباعهما للمشاركة في المسيرة الوطنية "صوت الإسلام" التي جرت في باريس 22 أوكتوبر 1989 والتي جاءت بعد أشهر من ذلك ضد "الآيات الشيطانية" لرشدي.

قضية الخمار تم طرحها في فرنسا ولأول مرة في روبووتاج تلفزيوني حول الهجرة عام 1960 لما تم إجراء حوار مع سيدة مسلمة جزائرية الأصل، ولكنها لم تصور آنذاك كإشكالية، وبقي الوضع هكذا حتى منتصف الثمانينات، وبعد الثورة الإيرانية التي توافقت وظهور الجيل الثاني من المهاجرين ازداد الإهتمام بهذا الموضوع، وهنا تغيرت النظرة إلى الخمار سلبيا تماما كما إلى الهجرة [19].

في الفترة 1990 -2000 تراجعت صورة إيران كممثل للإسلام لتحل محلها عراق صدام حسين أثناء غزو العراق للكويت وصورة الجزائر التي ظهرت فيها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" FIS – يقول توماس دلتامب، وأصبح الإسلام يجسد في الذهنية الفرنسية ووسائل الإعلام "العدو" المضاد للغرب.

لقد كانت الحالة الجزائرية أكثر تأثيرا في فرنسا من إيران التي لم تكن العلاقات معها قوية بما يكفي، ذلك أن الجزائر ذات ارتباط كبير بماضي فرنسا الاستعماري في شمال إفريقيا، كما أن هناك علاقات سياسية واقتصادية ولغوية متشابكة معها، جعلت التركيز يتم بشكل أكبر عليها، وقد حاول الإعلام الفرنسي أن يصور ما حصل في الكويت وفي الجزائر بأنه انعطاف تاريخي كبير في العالم العربي، وبداية بروز الإسلام على المسرح الدولي، على الرغم من أن صدام حسين كان دائما في نظر الفرنسيين يمثل الحاكم العربي العلماني المعادي للإسلاميين و"صديق فرنسا" الدائم. في تلك الفترة كان التناول الإعلامي للإسلام تناولا قاصرا ومتحيزا، ويصفها دلتامب بأنها مرحلة "التوظيف الإعلامي والخلط المتعمد على جميع المستويات".

يقول دلتامب أن الإعلام الفرنسي ومن أجل محاولة تفسير "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" للفرنسيين رجع إلى التصورات الاستشراقية الأولى عن الإسلام والنبي محمد –صلى الله عليه وسلم - وقضية المرأة "المحجبة" و"المقموعة" و"المضطهدة " في العالم الإسلامي، وفي هذه المرحلة عادت بعض الأسماء المهتمة بالإسلام في الغرب للظهور على الواجهة الإعلامية وكان أبرزها الأمريكي برنارد لويس، إذ تم بعث بعض كتاباته الخاصة بالموضوع خصوصا ما كتبه عام 1964 عندما وضع مصطلح "صدام الحضارات" لأول مرة، وراج في الإعلام الفرنسي أن الفجوة بين الغرب والإسلام ماضية في الإتساع أكثر فأكثر بشكل لم يسبق له مثيل من قبل.

وفي بداية التسعينيات أيضا عادت قضية الهجرة لتحتل الواجهة الإعلامية، لكن بشكل مختلف عن المرحلة السابقة، حيث ظهرت عبارة "انتفاضة الضواحي" لوصف حالة المهاجرين القادمين من شمال إفريقيا الذين يقيمون في أحياء شعبية تنعدم فيها شروط الحياة الكريمة، وصار الإعلام الفرنسي يسلط الضوء أكثر على هذه الأحياء واصفا إياها بـ "الڤيتوهات" ❖❖ و"المناطق الخارجة عن القانون"، وصار يطلق على ساكنيها كلمات مثل "المسلمين"، "الأجانب"، "المؤمنين"، "المغاربيين" و"البور" ❖❖❖، وقد تعبأت وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة لمتابعة هذه القضية، ونظمت في القنوات التلفزية جلسات حوارية بعضها كان موضوعه: هل ينبغي على المسلمين الفرنسيين التخلي عن الإسلام من أجل اندماج أفضل وضبط أحسن للإسلام في فرنسا؟ ويقول دلتامب أن المسلمين في فرنسا وجدوا أنفسهم مضيقا عليهم الخناق بسبب هذه المعالجة الإعلامية التي حاصرتهم.

لكن "القضية الجزائرية" تطورت بشكل مثير خلال العام 1992 بعدما انقلب الجيش الجزائري على فوز "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في البلديات، حيث أصبح هناك تخوف من الانعكاسات السلبية لذلك التحول على فرنسا والمهاجرين المسلمين فيها، ويرى دلتامب هنا أن ما تحكم في الصحافيين والإعلاميين الفرنسيين هو تلك الصور النمطية القديمة الموروثة عن الاستعمار الفرنسي لشمال إفريقيا، بعيدا عن الموضوعية والعقلانية، حيث في الغالب كان يتم التركيز على بعض الحوادث العرضية والصور والمشاهد المعزولة لتقديمها وكأنها تمثل الإسلام أو المسلمين، مثل العراك بين

جزائريين في الشارع، أو ارتداء سيدة جزائرية للحجاب، أو مشهد شخص ملتح يحمل بندقية، ولكي تكتمل الصورة في الذهنية الفرنسية أطلق الإعلاميون والصحافيون على ما يحصل في الجزائر اسم "حرب الجزائر الثانية"، لمقارنتها بـ "الحرب الجزائرية الأولى" في الخمسينات من القرن الماضي ضد الوجود الفرنسي.

وقد شهد شهر أوت من العام 1994 حدثا بارزا تمثل في اغتيال ثلاثة دركيين واثنين من مستخدمي القنصلية الفرنسية في الجزائر، ونُسب الحادث إلى عناصر من "الجيش الإسلامي للإنقاذ"، لكن فرنسا لم تتحرك لإجراء تحقيق في القضية، إذ حسب كاتبين فرنسيين في كتاب مشترك لهما عن العلاقات الجزائرية– الفرنسية فإن تلك الجريمة قام بها الجيش الجزائري بهدف توريط فرنسا مباشرة في الحرب ضد الجبهة الإسلامية وضمان مساندتها، لكن إثر ذلك الحادث شرع وزير الداخلية آنذاك شارل باسكوا في شن حرب على الجمعيات الإسلامية التي يشرف عليها الجزائريون بالخصوص، بدعوى أنها تعتبر "طابورا خامسا" "للإسلاميين الجزائريين الراديكاليين"، وفتح الإعلام صفحاته وبرامجه لباسكوا وأصحاب هذا الرأي، وصار هناك تطابق تام بين الإسلام كدين والإسلاميين "الراديكاليين"، فكل مسلم أصبح مشكوكا في ولائه" للإسلاميين الحركيين".

لكن تفجيرات صيف 1995 في باريس (اتهم فيها الجزائري خالد خلخال بأنه الرأس المدبر، وقد وصف بأنه "إسلامي" من أفراد "الجماعة الإسلامية المسلحة" GIA) واختطاف طائرة "الإيرباص" (في مطار الجزائر الدولي) أحدثت تحولا جديدا في التصورات عن الإسلام والمسلمين والجزائر خاصة، وبعدها بأسبوعين تم اغتيال "الإسلامي" الآخر الشيخ صحراوي الجزائري في قلب باريس، أحد الوجوه البارزة في تلك الفترة في "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" FIS (اتهم فيها خالد خلخال بأنه وراء عملية الإغتيال)، ويقول دلتامب أن اغتيال صحراوي شكل موضوعا رئيسيا لوسائل الإعلام الفرنسية التي اكتشفت فجأة أن هناك تيارين داخل الإسلاميين، التيار المعتدل والتيار المتشدد، ونتيجة لذلك أخذت وسائل الإعلام تميز بين الجبهة الإسلامية وبين الجيش الإسلامي للإنقاذ بعد سنوات من الخلط بينهما.

وبعد وصول حركة طالبان إلى الحكم في أفغانستان عام 1996، وبروز الإسلاميين في تركيا، بدأ الإعلام الفرنسي يتجه بعيدا عن المسلمين الفرنسيين ليركز على قضايا أخرى مرتبطة بالإسلام بعيدا عن الجزائر ومنطقة المغرب العربي، ليخف الضغط الإعلامي عليهم لفترة معينة، غير أن هذه المرحلة شهدت نوعا من الاتجاه نحو الموضوعية والصراحة في انتقاد طريقة تناول الإعلام الفرنسي للإسلام وقضايا المسلمين، فبدأ بعض الصحافيين والباحثين يستعملون عبارات "شيطنة الإسلام" و"المتخيل المعادي للمسلمين"، ووصل البعض إلى حد استعمال عبارة "الإسلاموفوبيا" أو "نزعة معاداة الإسلام".

في الفترة 2000 -2005 كانت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر الحدث الفاصل - كما يقول دلتامب في تعاطي الفرنسيين مع الإسلام "لقد دخلنا بعد الحادي عشر من سبتمبر في عصر جديد وغير مسبوق، أصبح الغرب فيها مستهدفا في كيانه"، وبعد ظهور أسماء زكريا الموساوي المغربي الأصل، والفرنسي جيروم كورتايلي الذي اعتقل في هولندا بتهمة علاقته بتنظيم القاعدة، والبريطاني رتشارد ريد، أصبح الحديث الرائج في فرنسا هو عن "المؤامرة" التي تستهدف الجاليات المسلمة في فرنسا، وخاصة أبناء الضواحي، من أجل تجنيدهم وإرسالهم إلى الحرب في أفغانستان مع تنظيم القاعدة، وهذا أدى إلى سيطرة "العقلية الأمنية" داخل الدولة في التعاطي مع المسلمين، فأصبحت المساجد والخطب ولقاءات المسلمين وجمعياتهم تخضع للرقابة الشديدة من طرف وزارة الداخلية ورجال المخابرات.

ويقول دلتامب أن هذه المرحلة كانت أخطر المراحل في المعاجلة الإعلامية للإسلام وشئون المسلمين في فرنسا، فأصبح الشك هو الأصل في المسلمين، ويُطلق على تلك المعالجة تسمية "المعالجة الإفتراضية" التي تنحرف عن الواقع باسم تدارك الخطر قبل وقوعه، مما أدى إلى حصول "انزلاقات" كما حصل في حادث انفجار أحد المعامل في مدينة تولوز بعد أسابيع من تفجيرات نيويورك وواشنطن، حيث اتجهت أصابع الاتهام مباشرة إلى "إسلاميين"، وكانت أول قصاصة إخبارية لوكالة الأنباء الفرنسية فور الحادث تشير إلى وجود متطرفين إسلاميين وراء الحادث، قبل أن تلحق بها كافة وسائل الإعلام والصحف الأخرى، ليتأكد في الأخير أن ذلك كان مجرد شائعات لا

أساس لها من الصحة، وتكررت نفس العملية مع حادث مطار رواسي عام 2003، غير أن أهم ما طبع هذه المرحلة -حسب دلتامب- هو انتشار تحقيقات وروبورتاجات "ملفقة" في وسائل الإعلام الفرنسية والتي كانت تقدمها البرامج الأكثر مشاهدة على القنوات، وقد برز اسم صحفي جزائري يدعى "محمد سيفاوي" والذي كان مرتبطا بالجنرال خالد نزار وتيار في الجيش الجزائري (هذا الرأي يؤكده العسكري الجزائري السابق المنشق "هشام عبود" في كتابه لعام 2002 "مافيا الجنرالات") جاء إلى فرنسا قبل سنوات للعمل مع مجلة فرنسية هي "ماريان"، وبعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر بدأ يقدم نفسه كمتخصص في الإسلام مما جعل وسائل الإعلام تفتح له أبوابها، ثم أخذ يعد تحقيقات مصورة ملفقة يصور فيها نفسه وكأنه نجح في اختراق بعض الإسلاميين المتشددين، وتمكن من تصويرهم بكاميرا خفية والتقاط بعض تصريحاتهم المثيرة، مثل ذلك الشاب الذي صرح له أن فرنسا ستكون الهدف التالي بعد أمريكا!؟، وعلى الرغم من كل تلك التلفيقات - يقول دلتامب- فقد أكل الصحافيون والإعلاميون الفرنسيون الطعم، لأن سيفاوي كان يهدف إلى تشويه صورة الإسلاميين الجزائريين ودفع الفرنسيين إلى الحقد عليهم لتقديم خدمة للتيار الاستئصالي في المؤسسة العسكرية الجزائرية [20].

في 19 أفريل 2003 وبمناسبة المؤتمر الذي عقده اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا في بورجي، أعلن وزير الداخلية الفرنسي نيكولا ساركوزي عن عزمه على تبني قانون حول إلزامية أن يكون الرأس عاريا عند أخذ صور الهوية. ومباشرة بعد هذا التصريح أدارت وسائل الإعلام الفرنسية وجهها إلى موضوع ارتداء الخمار (الحجاب) من جديد خصوصا في المدارس وبضرورة تبني قانون في هذا الشأن كان قد تحمس له كثيرون وعلى رأسهم رئيس غرفة النواب جان لويس دوبري. الرئيس الفرنسي جاك شيراك المتردد أصلا في هذا الشأن قام في 3 جويلية بتشكيل لجنة نظر بخصوص تطبيق مبدأ اللائكية في الجمهورية الفرنسية والتي عرفت بـ "لجنة ستازي" تبعا لاسم رئيسها برنار ستازي. هذه اللجنة خرجت بتوصيات أهمها منع العلامات الدينية "الواضحة" ostensibles تشريعا والتي من بينها الخمار في المدارس

والثانويات والمؤسسات التعليمية العمومية الفرنسية، وهكذا وفي 15 مارس 2004 صدر هذا القانون الجديد Loi 2004-228 حول "اللائكية".

هذا الأمر أخلط الوضعية من جديد حيث تداخل وفي كل مكان مبدأين أساسين في الجمهورية الفرنسية وهما مبدأ لائكية المؤسسات والتي تلزم عدم التمييز بين الديانات، ومبدأ "حرية الإعتقاد" الذي نُص عليه في نفس قانون 5 ديسمبر 1905 وأيضا في "حرية الديانة" المنصوص عليها في الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، غير أن المشرعين الفرنسيين برروا الأمر على أنه لا يخص في الأخير سوى المدارس والثانويات والمؤسسات التعليمية العمومية الفرنسية وبأنه سوف لن ينتقل إلى مصالح أخرى، كما أن القانون على رأيهم ليس موجها لأولئك الحاملين للعلامات الدينية البارزة من المسلمين فقط وإنما أيضا لأولئك الحاملين لها من الديانات الأخرى على غرار اليهودية والمسيحية والهندوسية.

هذا الأمر لم يكن هكذا في الواقع فقد منع الخمار على المتزوجة في الحالة المدنية، كما منع على المساعدات في دور الحضانة والمربيات في البيوت، أما في الجامعات التي تدخل ضمن المصالح العمومية فقد تعددت حالات الطرد فيها.

في 29 جانفي 2006 استؤنف ثانية "ميثاق اللائكية" من طرف "المجلس الأعلى للإدماج" HCI والذي تعلق أساسا بضرورة أن يكون الأعوان العموميون في المصالح العمومية "حياديين جدا" أمام المواطنين الذين لهم حق التعبير عن اعتقاداتهم الدينية في إطار "حدود معينة تحترم حيادية المصلحة العمومية" [21]، ومعروف أن أعلى درجات النشاط الإسلاموفوبي ضد الأفراد متمركزة بنسبة كبيرة في المصالح العمومية وهذا ما تؤكده منظمة "التجمع ضد الإسلاموفوبيا في فرنسا" CCIF (62,90٪ عام 2008) [22].

وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك قد أعلن في ديسمبر 2003 في خطاب له عن اللائكية عن تأسيس مرقب للائكية، يكون في إطار مهام الوزير الأول، ويكون مفتوحا على جميع السلطات الدينية.

وفي مارس 2007 تأسس هذا المرقب بمرسوم من الرئيس شيراك نفسه، وانحسرت مهامه في الإعلام وإسداء المشورة فقط، ورغم أنه كان لم ينطلق بعد، إلا

أن أهم أهدافه حددت في إعادة استدعاء مبادىء اللائكية لتترسخ في عقول الفرنسيين وخصوصا المسلمين منهم وتفسير كل ما يظهر بالعودة إلى قانون 1905.

القانون الجديد لم يرض في الحقيقة حتى أولئك المعادين للثقافة الإسلامية في أساسها ، ففي 23 سبتمبر 2008 رفع النائب جاك ميار Jacques Myard مشروع قانون يتعلق بما سماه هو "الكفاح ضد ما يهين كرامة المرأة" (كان أندري جيري النائب الشيوعي في مدينة ليون أول من بدأ بإثارة قضية البرقع) والذي من بين ما نص عليه ما جاء في بنده الأول "أي تعليمة ثقافية أو دينية لا ترخص لأي شخص بتغطية وجهه في الطريق العام.. كل شخص ذاهب أوعائد إلى أراضي الجمهورية يجب عليه إبقاء وجهه مكشوفا حتى يمكن التعرف بسهولة على هويته" [23]. وحسب سبر آراء أجري عام 2009 فقط "8٪ من النساء الأقل من 35 سنة صرحن أنهن يرتدين غالبا الخمار" [24].

في عام 2009 عاد الحديث عن الموضوع مرة أخرى ولكن هذه المرة عن النقاب (يغطي كل الوجه عدا العينين) voile intégral وبالأخص التشادري –البرقع - (اللباس الأفغاني البشتوني الأزرق اللون الذي يغطي المرأة عن أكملها – يقابله في الدول العربية السّتار) الذي قالت عنه مصالح الـ DCRI أنه "يلقى رواجا كبيرا في الأحياء الفرنسية ذات الغالبية المسلمة وبأن بضع مئات من النساء يرتدينه"، وبينما عبر ساركوزي عن انزعاجه للأمر، اعتبر عميد مسجد باريس دليل بوبكر أن الرواج الذي يلقاه يعد كـ "دليل على نمو بعض الاتجاهات الراديكالية!"، في حين أن الوزيرة من أصل جزائري فضيلة عمارة دعت مباشرة إلى منعه، أما في البرلمان فقد أمضى 58 نائبا في 18 جوان 2009 على اقتراح قرار لإنشاء لجنة لـ "دراسة المسألة والتحاور فيها".

في 19 جوان 2009 انتقل الموضوع إلى الصحافة فصار حديث الجمهورية الأول، وفي 22 جوان من نفس العام أعلن الرئيس نيكولا ساركوزي في خضم خطاب له في فرساي بأن "لجنة التحقيق" أو بالأحرى "مهمة إعلام" ستقام في الجمعية الوطنية في 1 جويلية 2009، وستبدأ في الثامن جويلية من نفس الشهر أعمالها والتي ستمتد لستة أشهر، وصرح ساركوزي آنذاك قائلا "البرقع غير مرحب به على أرض الجمهورية!".

الحقيقة أن إحصاء مرتديات البرقع كان عاملا مهما لاستصدار قانون أو أي إجراء يخصه، إذ حصل نقاش برلماني كبير فيما إذا كان يجب فعلا استصدار قانون

حول هكذا مجموعة صغيرة من الفرنسيين! (أقل من 400 شخص من أصل 60 مليون فرنسي)، وكانت خدمة مديرية الإعلام العام service de direction de l'information générale (SDIG) التابعة لوزارة الداخلية الفرنسية قد صرحت بأن هناك 367 امرأة مرتدية للبرقع في فرنسا، رغم أن تقرير آخر صدر عن المديرية الفرعية للإعلام العام لدى وزارة الداخلية جاء ليؤكد بأن أعدادهن الحقيقية هي في حوالي الـ 2000 امرأة.

هذا التحرك الجديد ضد المسلمين استهجنته عديد المنظمات والمؤسسات والشخصيات الإسلامية وغير الإسلامية في فرنسا والتي كان على رأسها "التجمع النسوي لأجل المساواة" Collectif des Féministes pour l'Égalité و"اللجنة الوطنية الإستشارية لحقوق الإنسان" Commission nationale consultative des droits de l'homme.

في 29 جانفي 2010 طالب رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون مجلس الدولة الفرنسي بدراسة الحلول القانونية لحظر البرقع أو النقاب، ومنذ ماي بدأ التوجه نحو حظر النقاب رغم أنه في 30 مارس 2010 كان مجلس الدولة الفرنسي قد أعلن أن فرض حظر للنقاب بشكل كامل لا يبرره القانون، وفي 11 ماي 2010 صوتت الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) بالإجماع لصالح قرار بحظر ارتداء النقاب في فرنسا، ولكن القرار وإن لم تكن له صفة ملزمة إلا أنه اعتبر كخطوة أولى نحو طريق حظر النقاب على كامل التراب الفرنسي، وأخيرا وفي سبتمبر 2010 وافق البرلمان الفرنسي بصورة نهائية على مشروع قانون يحضر ارتداء النقاب في الأماكن العامة باستثناء دور العبادة المفتوحة على الجميع، وهكذا خرج ساركوزي ورئيس وزرائه بانتصار جديد، وتم نشر القانون في الجريدة الرسمية ابتداءا من 13 أوكتوبر 2010 ليصبح ابتداءا من 11 أفريل 2011 ساري المفعول، وهكذا فإن مرتدياته ستعاقبن بغرامة قدرها 150 يورو وربما ستخضعن لـ "دورة في المواطنية" stage de citoyenneté في حين قد يتعرض كل من يجبر امرأة على ارتدائه إلى السجن أو إلى دفع غرامة قدرها 30 ألف يورو، وتتضاعف العقوبة إذا ما كانت المرأة قاصرا.

وكانت بلجيكا ثاني دولة أوروبية تحظر ارتداء النقاب أو البرقع قانونا في الأماكن العامة بما فيها الشوارع والحدائق العامة وكذا الملاعب الرياضية بحيث دخل قانونها بهذا الشأن حيز التنفيذ في جويلية 2011، إذ جرى استصدار قانون يلزم دفع غرامة مالية لكل امرأة مخالفة أو السجن لمدة سبعة أيام.

وفي إيطاليا تقدم فيها في أكتوبر 2010 مجموعة من النواب من حزب برلسكوني بمشروع صريح يخص الحظر، ورغم أن بها القانون 152 لعام 1975 الصادر أساسا ضد المافيا (الإرهاب الداخلي) والذي يقضي بمعاقبة أي شخص يضبط بغطاء الوجه بالسجن من سنة إلى سنتين أو بغرامة مالية من ألف إلى ألفي يورو، إلا أن كثيرين من حزب "شعب الحريات" الحاكم رأوا أنه لا ينص صراحة على النقاب، وهكذا فقد عمدت لجنة برلمانية بها إلى اعتماد مسودة قانون تمنع ارتداء النقاب، بحيث تغرم المخالفات، كما يغرم ويعاقب بالسجن الذي قد تصل مدته إلى 12 شهر كل من يجبر امرأة على تغطية وجهها، وقد أجازت مسودة القانون هذه لجنة الشؤون الدستورية في أوت 2011 [25].

وكانت هولندا ثالث دولة تمنع ارتداء النقاب، حيث وافقت الحكومة الهولندية على قرار حظره في 16 سبتمبر 2011 بدفع من حزب غيرت فيلدرز اليميني المتطرف، لتتبعها سويسرا التي صوت نوابها نهاية الشهر نفسه على مشروع قانون اقترحه نائب من أقصى اليمين حيث منع البرقع في بعض الأماكن العمومية بما فيها وسائل النقل، وهكذا تتتابع الدول الأوروبية في منع النقاب، بل وحتى إسرائيل تفكر في حظره على نحو ما فعلت فرنسا، وأما في إسبانيا فلم يحدث جدل حول هذا الأمر ولكن برلمان كاتالونيا كان قد امتنع عن التصويت على قانون بمنع ارتداء النقاب في الأماكن العامة رغم أن بلدة "ليريدا" في هذا الإقليم قد منعت ارتداءه، وإلى حد الآن هناك 13 بلدية إسبانية منعت النقاب، والأمور تسير إلى منعه مستقبلا، وهكذا فإنه يمكن القول أن بريطانيا هي لربما الدولة الأوروبية الوحيدة التي تمشي فيها المنقبات في الأماكن العمومية بكل حرية، وهذ الأمر صار يثير كثيرا حفيظة فرنسا "مهد" حقوق الإنسان كما تحب أن تلقب نفسها، والتي صارت تُعتبر مقارنة ببريطانيا أقل احتراما

منها ويكثير لهذه الحقوق، حتى أن جاك ميار وهو النائب الذي قاد فرنسا لهذا الحظر صار لا يترك منتدى أو حوارا إلا ويهاجم فيه بريطانيا لعدم إقرارها تشريعا مماثلا!

هكذا مواضيع "عقيمة" صارت تثار دوريا خصوصا مع اقتراب المواسم الإنتخابية، ولكنها تعبر في نفس الوقت عن حملة عنصرية شرسة تستهدف المسلمين في كل وقت وحين، وفي كل مكان، وفي شتى مناحي حياتهم.

ومن وجهة نظر موضوعية فإن للفرنسيين عقدة كبيرة من الإسلام مقارنة بباقي الأوروبيين، وهي راجعة بالأساس إلى حوادث التاريخ بدءا بمعركة بواتييه والملك شارل مارتال، ومن بعدها إلى علاقاتهم الإستعمارية وما بعد الإستعمارية بدول المغرب العربي وبالجزائر على وجه الخصوص، بحيث تبلورت في شكلها الحالي بعد استقلال هذه الأخيرة مباشرة.

الثورة الجزائرية هي من دون شك إحدى أكبر ثورات إفريقيا، فقد قهرت فرنسا وقضت على امبراطوريتها التي امتدت كالسرطان عبر كل القارة.. الفرنسيون لحد اليوم لم ينسوا هذا الأمر وربما لن ينسوه أبدا، وهكذا فإن فرنسا اليوم لا تجد حرجا في إهانة المغاربيين عند كل فرصة، وإبان "ثورة" الكاريكاتور التي أحدثتها اسكندنافيا لم تجد فرنسا وكغيرها من دول الثقل الأوروبي حرجا في إعادة نشر تلك الصور إهانة لمسلميها ولمسلمي العالم، حتى أن صحيفة "فرانس سوار" لم تتردد في وضع عنوان كبير يقول "نعم، يمكننا رسم الله كاريكاتوريا!"

منذ قانون باسكوا 1993 صار ممنوعا في إطار قانون عام 1945 حول دخول الأجانب الذي تم تعديله منح بطاقات الإقامة للأشخاص المتعددي الزوجات، بل وتم أيضا منح بعضهم "إشعارات بمغادرة فرنسا" Invitations à Quitter la France (IQF)، كما منع التجمع العائلي بالنسبة للعائلات التي تعيش حالة تعدد الزوجات، والزوجان صارا مخيران بين أمرين، فإما الطلاق الذي يصحبه "الإمتناع عن المعاشرة" décohabitation وإما العيش في وضعية غير قانونية، كما أن حالة التعدد صار من شأنها في بعض الحالات أن تنزع من صاحبها جنسيته الفرنسية. اليوم وحسب القانون الجزائي في مادته art 433-20 فإن تعدد الزوجات بالنسبة لفرنسيي الجنسية يستوجب عليهم عقوبة عام حبسا وغرامة مالية قدرها 45 ألف يورو.

ومعروف أن أغلب حالات تعدد الزوجات في فرنسا -القارية - سائدة بين المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء أولا (مالي، تشاد، السينغال، ساحل العاج..) ثم بين المهاجرين من أصول مغاربية (موريتانيا بالخصوص)، وقد تقوت حالات التعدد في فرنسا منذ سبعينات القرن الماضي حيث صاحبت الهجرة الإفريقية ككل وخصوصا من خلال arrêt Montcho لـ 11 جويلية 1980 الذي سمح لمتعددي الزوجات بالتجمع العائلي (توقفت كما أسلفنا مع بداية التسعينات مع قانون باسكوا).

وإلى اليوم أُتبع قانون باسكوا بعدة بنود قانونية تضيق في مجملها وبشدة على متعددي الزوجات المخالفين بمن فيهم أولئك الذين دخلوا فرنسا قبل العام 1993، أي لما كان التعدد مسموحا، فإذا كان بند 8 فيفري 1994 قد منع على النساء اللاتي لديهن أطفال فرنسيون أو اللائي يقمن في فرنسا منذ أكثر من 15 سنة قد منع عليهن الطرد، فإن بندي أفريل 2000 وجوان 2001 قد سمح بتجديد بطاقات الإقامة فقط إذا "امتُنع عن المعاشرة" décohabitation.

اليوم وحسب أرقام اللجنة الوطنية الإستشارية لحقوق الإنسان فإن في فرنسا هناك ما بين 8000 و10000 علاقة تجمع بين رجل وامرأة ménages هي في حالة تعدد الزوجات [26].

وتعدد الزوجات هو موضوع من بين المواضيع التي يركز عليها الغرب فيما يخص "حقوق المرأة في الإسلام" ليرسموا هذا الأخير بالسوء والإنحطاط تحت غطاء أن التعدد تحقير للمرأة وأنه لا مساواة في الإسلام بين الرجل والمرأة، هذا عدا مسألة "رجم النساء" التي مازالت سائدة في بعض الدول الإسلامية، وعدم تقبل الغربيين لارتدائهن للباسهن الديني، وأيضا تحريم ارتباط المسلمة بغير المسلم وفي هذا يقول فيليب ديريبارن Philippe d'Iribarne أن "من بين ما لا يقبله الغرب ناحية الإسلام أنه لا يقبل تزويج المسلمة لغير المسلم في حين أنه لا يعارض زواج المسلم بغير المسلمة"، ومستدلا بما قاله الأنتروبولوجي كلود لفي ستروس من أن "النساء هن أساس التحالف بين الجماعات الإنسانية على أسس مساواتية فإنهن في الإسلام أصبحن وسيلة ضمان هيمنة جماعة على أخرى"، وأضاف أن "هذا يشكل ضغطا أيضا على النساء في الأحياء الحسّاسة!"[27]

في جوان 2010 خرجت قصة الجزائري أو الفرنسي من أصل جزائري الياس حباج الذي قيل أنه متزوج بأكثر من امرأة، هذا الأخير الذي ظهر عليه أنه متدين (له لحية طويلة ويرتدي لباسا إسلاميا شرعيا وشالا مشرقيا وسروالا بنصف الساق) رفضت زوجته دفع غرامة للشرطة بسبب قيادتها للسيارة بالبرقع في وقت تزامن والنقاش حول منعه في فرنسا، وأكثر من هذا أنه تبين أن له عشيقة -أو ربما زوجة ثانية - تابعته بعد ذلك في المحاكم بتهمة الإغتصاب والضرب والإهانة.!

دينيا الياس حباج متعدد الزوجات ولكنه مدنيا وقانونيا ليس كذلك ما جعل تعدده في فرنسا غير ممنوع، فعلاقته أو علاقاته هي تماما كعلاقات كثير من الفرنسيين والتي يقيمونها خارج الزواج مع عشيقاتهم في الصباح والمساء، فالفرق فقط يكمن في أن الفرنسيين لا يحبون الأطفال بينما أنجب هو ما لا يتحملونه هم.

الياس حباج لم يدرك بتعصبه وهو في فرنسا أنه سيكون ضحية لوسائل الإعلام أكثر من كونه مخالفا أو جانحا أو ربما محبا للشهرة، حيث صار موضوع الحال في أوروبا والغرب والعالم ككل، في الصحافة والتلفزيون والراديو والأنترنيت، وهكذا فقد زاد بعصبيته وجهله من وصم المسلمين في أوروبا وجعلهم هدفا لليمين، وزاد من تخويف الناس منهم أكثر وأكثر.

واضح هو في فرنسا الإندماج السيء للمسلمين في المجتمع الفرنسي، وهو ما تؤكده نسبة التعليم الهابطة بين المسلمين، والتمييز المفروض عليهم خصوصا في الحصول على مناصب شغل.

يعيش في فرنسا 6 ملايين مسلم، من بينهم 2 مليون مسلم هم مواطنون في الجمهورية الفرنسية، وحوالي 35٪ منهم هم مسلمون مؤمنون (يمارسون ديانتهم).

بعض الدراسات خرجت بنتيجة أن الشمال إفريقيين وغيرهم من المسلمين يعانون من العنصرية في الحصول على وظائف في فرنسا، وآخرون هم متمركزون في أعلى مواقع السياسة، وسائل الإعلام، القضاء والمحاماة، التجارة، وغيرها من قطاعات الحياة، غير أنه لا يوجد ولا مسلم واحد في البرلمان الفرنسي.

أعداد المسلمين الذين لا يستطيعون إكمال دراستهم الثانوية هي أعلى بكثير من أعداد غير المسلمين، وإحدى الدراسات وجدت ان 30٪ من الشباب الجزائري (بين 18 و30 سنة) يعانون من البطالة ونفس الشيء لحوالي 28٪ من الشباب المغربي.

العنف ذو الدوافع العنصرية ارتفع بدوره في فرنسا، ففي عام 2003 تم تسجيل 232 أعمال عنف ضد المسلمين، وهذا العدد ارتفع إلى 595 عام 2004، واتهم الحزب اليميني المتطرف "الجبهة الوطنية الفرنسية" بالمسئولية عن ذلك.

وفي نهاية أوكتوبر 2005 انطلقت أعمال العنف التي أطلقها الشمال إفريقيون في فرنسا في ضواحي مدن باريس، ليون، تولوز، ليل وفي العديد من المدن الأخرى أين نسبة البطالة مرتفعة جدا ومستوى التعليم منخفض.

هذه الضواحي تقدم نفسها على أنها مجتمع معزول، سكانه لا تُقدم لهم نفس تلك الحظوظ التي تقدمها فرنسا للشباب غير المسلمين.

العديد من المسلمين انتقدوا فرنسا لأن ردة فعلها كانت سلبية اتجاه هذه الأحداث، ولأن سياساتها في الإدماج تقوم أساسا على إقصاء الخصائص الإسلامية، أي أن فرنسا لا تعامل الشمال إفريقي كأي فرنسي آخر إلا إذا ترك ديانته، أي أن هذا الشمال إفريقي إذا أراد أن يكون فرنسيا بحقوقه الكاملة وإذا أراد المشاركة الكاملة في الحياة الفرنسية فإن عليه الإعراض عن بعض عناصر ثقافته وحياته الإسلامية [28].

مصطلح "الأزمة" هو مصطلح غير محسوم فيه – يقول لوسيان ميه Lucien Millet – إنه يستدعي التغيير بأكبر وبأقل سرعة في كائن ما أو في حالة ما، ويمكن أن يحدث تعديلا داخليا، أو أن يحدث تغييرا مفاجئا في اتجاه الموضوع، يرافقه أو لا يرافقه ظروف مأساوية، ومن الناحية اللغوية فإن لفظ Crise أتى من الأصل اللاتيني Crisis والذي بدوره ينحدر من لفظ Crinein ومعناه فرق أو حاكم أو قرر [29]. أما ويليام كوانت William Kuant فيعرف الأزمة على أنها تلك "النقطة الحرجة واللحظة المناسبة التي يتحدد عندها مصير تطور ما"، في حين أن جونثان روبرت Jonathan Robert يعرفها بأنها "مرحلة الذروة في توتر العلاقات في بنية استراتيجية وطنية أو إقليمية أو محلية" [30].

ومـن الواضـح أن هـناك أزمـة في فرنـسا، وهـي خطـيرة بالقـدر الـذي قـد يهـدد استقرار البلاد وأمنها مستقبلا، وحل هذه الأزمة ليس إطلاقا بين أيدي المهاجرين، وإنما هو بين أيدي الحكومات الفرنسية وإعلامها ونخبها، إذ كل شيء يعتمد على درجة وعيهم العقلاني للمشكل، وبالتالي طريقة التحرك لحله.

ولربما تعريف الأزمة في اللغة الصينية صار أكثر حكمة وشعبية منذ أن تمثل به الرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي في خطبته الشهيرة لعام 1959، إذ تتكون الكلمة ورغم اختلاف اللسانيين عليها من شطرين "الخطر" و"الفرصة أو الأمل"، فالمهاجرون بأوضاعهم الحالية هم خطر كبير على مستقبل البلاد، اجتماعيا وثقافيا، وبما أن التخلص منهم أو حتى الحد من هجراتهم أمر مستحيل فإن على فرنسا أن تدرك أنه مازال أمامها الفرصة لإصلاح بعض الأوضاع قبل فوات الأوان. ولكن وفي إطار هذه الأزمة التي تعيشها فرنسا، هل يمكن القول أن هناك صراعا إثنيا بالبلاد؟

علماء الإجتماع والسياسة والمتخصصين بالطبائع السلالية (الإثنولوجيين) يعرفون الصراع الإثني كـ "نزاع حقيقي بين مجموعات كصدام لتوجهاتهم غير المتطابقة"، مثلا يمكن إعطاء تعريف للصراع الإثني على أنه "أي شكل من العداء المدني أو السياسي أو المسلح، أين تتعبأ أو تتحرك أو تعاني الأطراف أو إحدى هذه الأطراف بسبب الإختلافات الإثنية".

ومن وجهة نظر عالم النفس الروسي ت. ڤ. ستيفانينكو فإن "الصراع الإثني هو أي منافسة بين مجموعات ناجمة عن عداء واقعي لأجل الحصول على موارد محدودة قصد تلبية الحاجات، وفي كل تلك الأحوال يكون الصراع إثنيا لمّا ينظر على الأقل إلى أعضاء إحدى المجموعات المضادة بمنظور الإنتماء الإثني".

وإذا ما كان التصنيف بحسب الأهداف التي يضعها نصب أعينهم المتصارعون على هذه الموارد المحدودة فيمكن تصنيفها إلى:

- **اجتماعو-اقتصادية**: والتي تتعلق بالمطالب المدنية كالحق في المساواة سواء ما تعلق بالحصول على الجنسية أو المساواة في الوضعية الإقتصادية.

- **ثقافية لغوية**: والتي تتعلق بمطالب الحفاظ أو بعث لغة وثقافة مجموعة إثنية.

- سياسية: إذا ما جاءت المطالب من أقليات عرقية تطالب بالحقوق السياسية (من استقلالية أعضاء السلطة المحلية إلى الإستقلال الذاتي).

- ترابية: والتي تتعلق بتغيير الحدود، الإنضمام إلى دولة أخرى أو تأسيس دولة مستقلة جديدة [31].

يبدو واضحا وجود صراع في فرنسا، وهو متمثل أساسا في جانبه الإجتماعي الإقتصادي، وهذا لأن مسلمي فرنسا المواطنين منهم وغير المواطنين والقاطنين في الضواحي المعزولة للمدن الكبرى لفرنسا والذين يعانون من البطالة والعنصرية والفقر يطالبون في المقام الأول بوضعية اقتصادية مساوية لما هي عليه عند باقي الفرنسيين، ولهذا فقد صار واضحا أن أحداث العنف لعام 2005 التي اشتعلت في ضواحي باريس وضواحي بقية المدن الفرنسية الكبرى نجمت أساسا لغياب الإندماج، ولأن المهاجرين يشعرون بأنهم محتقرون فقط لانتماءاتهم الدينية والعرقية (وجود صراع إثني) فإنهم يلجؤون عادة في عصيانهم إلى تبني المظاهر الثقافية كتعبير عن سخطهم واختلافهم مع ذاك المجتمع الكلي الذي احتقرهم، ولأنها الطريقة الوحيدة التي يظنون أنها تثير غضبه.

وهكذا فقد برز في فرنسا صراع ثقافي، وهذا لأن مسلميها صاروا يطالبون أيضا بحقوق دينية ثقافية (غياب المطالب اللغوية تقريبا)، كما يودون من السلطات الفرنسية أن تدرك مفهوم "التعدد الثقافي" وأن تتقبل مسلميها كثقافة أخرى مغايرة، وأن تتقبلهم كما هم بثقافتهم، وأن تسمح لهم بالحصول على العديد من الحقوق السياسية التي يضمنها دستور الجمهورية لهم كما يضمنها لكل مواطني فرنسا، ولكن الفرنسيين لا يرون في هذا الجزء من الصراع إلا على أنه الخطر الداهم الذي يتهدد وجود فرنسا في حد ذاته، لأنه على رأيهم لا يسعى فقط إلى منع إدماج هؤلاء في مجتمعهم الفرنسي وإنما يهدف قبل كل شيء إلى أسلمة البلاد.

وفيما يتعلق بأحداث الضواحي، فقد وصفت صحيفة الخبر الجزائرية في عددها 4543 هذه الأحداث عبر صفحاتها، وفي المقال المنشور بعد عشرة أيام من اندلاعها قال صاحبه أن "موت الشابين زياد وبانو كان فقط شرارة انطلاق هذه الأحداث ولكن السبب المباشر والرئيسي في هذا هو فشل فرنسا في إدماج المهاجرين من الجيل الثاني

والثالث"، وجاء في الجريدة أيضا أن "التصريحات العنصرية لوزير الداخلية الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي ضد المتظاهرين والتي كانت لغايات انتخابية وبالإضافة إلى إطلاق الغازات المسيلة للدموع في واحد من مساجد كليشي سوبوا (الجريدة هنا لمحت إلى أن نيكولا ساركوزي لم يندد أبدا بهذا الأمر رغم أنه كان دائما أول من يندد ويهدد لما يكون أي اعتداء ضد المعابد اليهودية) كل هذه الأمور هي التي أدت إلى ارتفاع في أعمال العنف"، واعتبرت الجريدة كذلك أن "المحللين الفرنسيين لا يريدون النظر إلى هذه الأحداث نظرة تاريخية وهذا لأن فرنسا مارست ولمدة طويلة سياسة عزل المهاجرين في الضواحي، ومع الوقت أصبحت هذه الأخيرة ملجأ للمهاجرين من الجيل الثاني والثالث الناقمين على الفرنسيين الذين لم يمنحوهم فرصة الإندماج في الحياة الإجتماعية رغم أنهم فرنسيون"[32].

ورغم أن فرنسا كانت دائما أولى الدول التي تهرع لحماية حقوق الإنسان في العالم، ورغم أنها هي من اخترع مبدأ التدخل لأجل حماية حقوق الأقليات، إلا أن أحداث العنف التي اشتعلت على أراضيها أثبتت أنها ليست أبدا ببلد "حقوق الإنسان" كما يُدّعى، وأن طريقتها في معالجة أزمات أقلياتها ليست بالمثالية على الإطلاق. ولكن الصحافة الفرنسية ما كانت لتلقي اللوم إلا على شباب الضواحي، فأسبوعية "لونوفيل أبوسرفاتور" Le Nouvel Observateur المحسوبة على يسار الوسط (الديمقراطيين الإشتراكيين) والتي لها تأثير كبير في الأوساط والنخب السياسية الفرنسية نشرت في نوفمبر من عام 2006 – أي بعد عام واحد من تلك الأحداث - تقريرا مطولا أعده الباحث الإجتماعي تيري جيربر Thierry Gerber، وعوض أن يخوض هذا الباحث في الأسباب الحقيقة التي أدت إلى تمرد هؤلاء الشباب على المجتمع الفرنسي الذي يحتضنهم راح هو يتحدث وفقط عما يرتكبه الشباب هناك من جنح، متهما إياهم بأنهم السبب في عدم اندماجهم وليس سياسات الدولة الفرنسية ومألبا هكذا الفرنسيين ضدهم، ومما جاء في تقريره المطول قوله "في الضواحي تحدث كل عام حوالي الأربعين اعتداءا جسديا على رجال الخدمات وأعوان آخرين، ولكنه في الواقع تحدث مئات من هكذا حوادث ولكنها لا تسجل"[33]، وهذه في الحقيقة صور نمطية تصم بها وسائل الإعلام في دول الغرب أحياء المهاجرين عبر كل عواصمها، ففي

ألمانيا مثلا نجد نفس السمعة السيئة لأحياء برلينية يقطنها أجانب كنويكولن وكريتسبيرغ.

والتقارير "الإثنية" التي تتحدث عن الجنح المرتكبة من قبل شباب الضواحي يكاد لا ينتهي الكلام عنها في الصحافة الفرنسية، فقبل هذا التاريخ وفي 25 فيفري 2006 نشرت جريدة "لو موند" Le Monde الواسعة الإنتشار تقريرا أعدته مصالح الإستعلامات العامة Les Renseignements Généraux وجاء فيه أن "أغلبية الجانحين المنتظمين في "عصابات" يقومون باعتداءاتهم في الأحياء أين أغلبية السكان هم من الأجانب"، وحسب هذا التقرير فإن مصالح الإستعلامات العامة قد أعدت دراسة ذات خصائص حول الجانحين من خلال دراسة 436 قاصرا تم إحصاؤهم في 24 حي "حساس" وخلصت إلى أن "87٪ منهم لديهم الجنسية الفرنسية و67٪ منهم مغاربيين و17٪ من أصل إفريقي، وأما الفرنسيين من أصل غير أجنبي فلم يمثلوا إلا 9٪ من هؤلاء القاصرين" [34].

هذه التقارير تسعى في أغلبها إلى وصم المهاجرين وخصوصا المغاربيين منهم بالجريمة، وبأن المشكل فيهم وفي ثقافتهم لا في فرنسا "الإنسانية" التي استقبلتهم و"أحسنت إليهم".

إن هذه التقارير لا تكاد تذكر تواجد الأوروبيين في السجون الفرنسية، وقد جاء في دراسة لـ INSEE عام 2000 أكدت أن 40٪ من الجانحين لديهم أب أجنبي و25٪ منهم لديهم أب ولد في المغرب العربي، جاء فيها أيضا أن الرجال المولودين في رومانيا وفي يوغسلافيا السابقة هم ممثلين بـ 3,3 مرة أكثر من باقي الجنسيات، ثم يتبعهم المغاربيون وأولئك المنحدرين من إفريقيا جنوب الساحل بـ 3 و2,7 مرة، وأخيرا مواطني الإتحاد الأوروبي بـ 1,4 مرة [35].

ولكن وحتى ولو سلمنا أن أغلب الجانحين في فرنسا هم من المهاجرين فإنه وعوض أن تساهم هذه الإصدارات في معالجة أوضاع المهاجرين المزرية ومن جميع النواحي حتى تحد على الأقل من هذه الجرائم التي سوف لن تعود في الأخير إلا على فرنسا والمجتمع الفرنسي وسمعته في العالم تقوم هي في هكذا تقارير بتأجيج نار العداوة المتبادلة بين المهاجرين والمجتمع الفرنسي.

غير أنه لا يجب في كل الأحوال تعميم الحكم على الجميع، ففي فرنسا كثير من الباحثين ممن لم ينجروا وراء أطروحات عنصرية بحتة، رغم أن آراءهم بالكاد تلقى صدى.

في عام 1995 نشر كل من مارتين أوبري Martine Aubry رئيسة بلدية اشتراكية آنذاك وأوليفيي دوهامل Olivier Duhamel حقوقي ونائب آنذاك في البرلمان الأوروبي كتابهما "قاموس صغير حول مكافحة أقصى اليمين" Petit Dictionnaire pour lutter contre l'extrême-droite تضمن شروحاتهما حول إحصائيات حول الجنح والجرائم تعود لعام 1993 – وهو الموضوع الذي كثيرا ما يركز عليه اليمين في فرنسا أمام المجتمع الفرنسي والعالمي ليبرر حججه في معاداة الأجانب - حيث كانت نسبة الأجانب ضعف النسبة لدى السكان ككل، أي أن السجون مملوءة خصوصا بأولئك القادمين من أحياء الأجانب الفقيرة، وقد أرجعا هذا الأمر سوسيولوجيا إلى عدة أسباب أهمها أن هؤلاء يندرجون ضمن أسفل السلم الإجتماعي، كما أنهم الأكثر تأثرا بالأزمة الإقتصادية طارحين هكذا السؤال التالي "كيف يمكن مع هكذا ظروف أن لا يكونوا أكثر الجانحين؟"

وفي نفس الإتجاه ذهب الباحث السياسي الفرنسي جيل كيبل الذي أكد في تحقيقه "ضواحي الجمهورية" الذي نشرته جريدة "لوموند" الفرنسية عام 2011 (ست سنوات بعد أحداث الضواحي 2005) أن التهميش الذي يعاني منه سكان الأحياء الفقيرة في ضواحي باريس هو فقط ما جعل "الإسلام" أو "الممارسات الدينية" (لم يستثني ما يسميه الفرنسيون والغرب "التطرف الإسلامي") تطغى على "قيم الجمهورية الفرنسية" وأن تعوضها في تنظيم حياة سكان الضواحي وتصبح أكثر حضورا [36].

إن الزيادة السكانية (الخصوبة) في ضواحي المهاجرين عالية جدا مقارنة بما هي عليه عند باقي الشعب الفرنسي وهذا أمر تؤكده الدراسات الدورية الفرنسية، والتي يرمي من خلالها أصحابها إلى إفزاع الفرنسيين من أنهم يوما ما سيصبحون أقلية في بلادهم، غير أن هذه الدراسات تؤكد أيضا على أن هذه الأحياء "الحساسة" –هكذا تسمى أحياء المهاجرين في فرنسا - هي أحياء مليئة بالشباب، والشباب كما يقول أ. جيرار "هم أكبر مستهلك لعتاد الترفيه والثقافة الذي منه يتواجدون ومنه يصبحون" [37]،

وهكذا فإن باحثي فرنسا وعوض أن يقوموا بدراسات سوسيولوجية ونفسية جادة لفهم هذه الفئة الحساسة من مجتمع المهاجرين فإننا نجد أنهم قد تنازلوا للسياسيين وأعطوهم حق احتكار شئون كل هذا المجتمع المنبوذ لأنفسهم، والسياسيين كما يقول رجل السياسة السوفياتي "نيكيتا خروتشوف" "هم أنفسهم في كل مكان، يعدون ببناء جسر وحتى ولو لم يكن هناك نهر"، وهكذا فقد رد هؤلاء السياسيون وببساطة على أحداث الضواحي التي هي انفجار لتراكمات امتدت على عشرات السنين بقانون ظرفي حول "تكافؤ الفرص"، والذي وبحسب المهاجرين أنفسهم لم يزد إلا الفوارق واللاإستقرار ولم يعمق إلا الشرخ بينهم وبين بقية الفرنسيين، ثم آخر حول "الهجرة المنتقاة" كله عنصرية.

"سياسة تكافؤ الفرص" égalité des chances أو "التمييز الإيجابي" Positive Discrimination، ويسمى هكذا أيضا في بريطانيا Positive Discrimination رغم أنه ممنوع هناك حسب قانون عام 1976 ما عدا في استثناءات (يسمى بطرق مختلفة في كل بلد)، ظهر أولا في الولايات المتحدة الأمريكية تحت إسم "الفعل الإيجابي" أو "الحركة الإيجابية" Affirmative action، ويعني هذا المفهوم جملة السياسات التي تأخذ عوامل كالعرق واللون والدين والجنس أو الإنتماء الوطني في الإعتبار في مساعدتها لجماعة ما غير ممثلة بشكل جيد في المجتمع، وسبب ذلك يرجع عادة إلى تاريخ طويل من التمييز كان ممارسا ضدها، وعلى رأي الإقتصادي والسياسي الأمريكي توماس صوول Thomas Sowell فإن "الحركة الإيجابية" هي "محاولة لترقية الفرص المتساوية، وتقاد عادة من طرف الحكومة أو المحيط التعليمي لتأكيد أن جماعات الأقليات داخل المجتمع هي مشتملة في كل البرامج، والتبرير الذي تحضى به "الحركة الإيجابية" يتمثل في كونها تعوض عن الماضي التمييزي والإضطهادي أو الإستغلال الذي كانت تقوم به الطبقة الثقافية المسيطرة [38]، أو أنها تكافح التمييز الحالي"[39].

وظهر هذا المفهوم في بداية الستينات مع الرئيس الأمريكي جون كيندي ولكنه تقوى في السبعينات بعد مرحلة من الإنتفاضات العرقية التي شهدتها أمريكا، وهدف أساسا إلى مساعدة السود واللاتينوس، وخصوصا عبر نظام الكوطا

(الحصص) أو الأماكن المخصصة، وأما في فرنسا والتي تجلى فيها هذا المفهوم ولربما لأول مرة في قانون 10 جويلية 1981 لفائدة المعوقين، فإن العوامل المأخوذة في عين الإعتبار في "سياسة تكافؤ الفرص" أو "التمييز الإيجابي" لا تتعلق بالإنتماء الديني أو الإثني وإنما فقط بالإنتماء الإقليمي الجغرافي أو الوضع الإقتصادي الإجتماعي، أي أنه بالنسبة للمهاجرين فإن فرنسا لا تعترف ولا تأخذ بعين الإعتبار وجود أقليات إثنية أو ثقافية مضطهدة وتحتاج للمساعدة، كما أن الجميع في فرنسا مقصود بهذه السياسات إن وجدت وليس المهاجرون فقط، وعلى رأي مناصري هذا المفهوم أو هذه السياسات في العالم (هي متعلقة أساسا بالشغل والتعليم والصحة والقطاع العسكري وأيضا بوضعية المرأة) فإن البطالة وعدم الإستقرار لجزء من المجتمع منحدر من الأقليات البارزة هي أهم سبب في تهدم مجتمع "الجماعاتية" communautarisme، ولكنه يبقى في كل الأحوال مفهوما جدليا وتشوبه النقائص وغير موثوق فيه، كما أنه واقعيا غير فعال، وخصوصا في بلد كفرنسا لا يعترف أصلا بـ "الجماعاتية".

فقط في باريس هناك حوالي 20 ضاحية للمدينة يعيش فيها حوالي 5 ملايين شخص، والبطالة هناك تبلغ 20٪ وهي أكبر بمرتين من المعدل الوطني في فرنسا، وقد بدأت أعمال الشغب لأول مرة في ضاحية مدينة ليون عام 1981 [40]، وهي مستمرة إلى اليوم، إذ في كل مرة تنفجر عند حادثة ما غالبا ما تكون وفاة شاب ينحدر من أصول إفريقية مهاجرة، مغاربية أو سوداء، وهو ما شهدناه مثلا عام 2005، وعام 2007، وأيضا في أكتوبر من عام 2009، وستكون بالتأكيد أخرى غيرها في المستقبل.

ليس الإقصاء الإجتماعي في حقيقة الأمر هو فقط ما يعاني منه سكان الضواحي وغيرهم من المهاجرين، ولكن هناك كره دفين لوجودهم أصلا في فرنسا. "اليمين المتطرف القومي" في فرنسا ممثلا قبل كل شيء في "الجبهة الوطنية" لمارين لوبان (خلفت والدها جان ماري لوبان) و"الحركة من أجل فرنسا" لفيليب دو فيلييه و"الحركة الوطنية الجمهورية" لبرونو ميغري و"حزب فرنسا" لكارل لانغ بالإضافة إلى "اليمين الشعبي الجديد" هو المسؤول الأول عن تنامي مثل هذه المشاعر غير الطبيعية.

تاريخيا يعتبر المجتمع الفرنسي مجتمعا رائدا في استعباد الجنس الإفريقي الأسود، و"القانون الأسود" Code noir أسس للعنصرية من خلال تشريع استعباد

الأفارقة، والذي لم يمنع نهائيا إلا عام 1848 [41]، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر أخذ "العلم" يوظف خدمة للعنصرية من خلال أعمال الكونت دو غوبينو comte de Gobineau في عمله المعروف "أطروحة حول التفاضل بين الأجناس البشرية" Essai sur l'inégalité des races humaines لعام 1855 والذي كان له تأثير عظيم، وأيضا من جاءوا بعده وعلى رأسهم جورج فاشر دو لا بوج Georges Vacher de Lapouge نهاية ذلك القرن، وجول سوري Jules Soury، وأيضا جورج مونتندون George Montandon ، وخصوصا رونيه مارسيال René Martial في مؤلفه "سمات الهجرة واختلاط الأعراق" Traits de l'immigration et de la greffe inter-raciale لعام 1931 والذي مازال إلى اليوم مرجعا للأحزاب اليمينية المتطرفة في فرنسا وخصوصا "الجبهة الوطنية" [42].

يُؤرخ عادة للقومية الفرنسية بأنها بدأت أولا مع أفكار الفلاسفة التنويريين، ثم ظهرت مع قيام "الجمهورية الثالثة" عام 1870 أين تم اعتبار فرنسا كأمة تجمع كل "الغاليين" وليس كمملكة "يحكم فيها الفرنكيون الغاليين".

عالم السياسة بيير أندري تاغييف Pierre-André Taguieff كتب قائلا "إذا وفقط مع نهاية القرن التاسع عشر بدأت نظرية سياسية جديدة تترسخ في عالم الأيديولوجيا، وكانت طبعا تحت إسم "القومية" nationalisme ولكنها كانت تخفي وراءها محاولة غريبة لاصطناع رؤية تقليدية للنظام الإجتماعي ومعها مفهوم علمي لـ "نظرية الأعراق" وأيضا تصور تواطئي حول العدو (اليهودي والفرنكي الماسوني -البناؤون الأحرار - Francs-maçons) والتي انشقت منها روح الكزينوفوبيا (معاداة الأجانب) من أجل حماية الأمة الفرنسية المهددة، "فرنسا القديمة" كما سماها دريمون Drumont، "فرنسا الفرنسيين" كما سماها سوري Soury.." [43].

ولكن هذا الفكر في الحقيقة كان سائدا في كل أوروبا وخصوصا في ألمانيا، وفي فرنسا وبالإضافة إلى إدوارد دريمون وجول سوري كان هناك أيضا موريس بريس Maurice Barrès وإيميل جانفيون Émile Janvion وجورج صوريل Georges Sorel وجورج فالوا Georges Valois وبيير غيلبرت Pierre Gilbert وإدوارد بيرث Edouard Berth وهنري لاغرانج Henri Lagrange وجورج بول Georges Paul، وبالتأكيد عالمي الأنتروبولوجيا المذكورين آنفا آرثر دو غوبينو Arthur de Gobineau وجورج

فاشر دو لا بوج Georges Vacher de Lapouge، كل هؤلاء أسسوا لما يمكن تسميته "الفاشية الفرنسية".

ومن المعروف أن "القومية" في فرنسا أطلقها اليسار الجمهوري ضد "العدو" البروسي الألماني في الفترة 1870 -1871، وكان أول من نظّر لها هو موريس بارّيس Maurice Barrès منذ العام 1892 [44] ولكنها تحولت إلى أقصى اليمين مع "قضية درايفوس" 'affaire Dreyfusl وانقسام الجمهوريين اليساريين بين درايفوسيين ومعادين لهم (كان هناك آنذاك تغلغل يهودي معتبر في أحزاب اليسار)، ومع هذه القضية ظهر اليمين واليمين المتطرف كما هو موجود اليوم رغم أن همه الأول لما انطلق كان معاداة اليهود، والإشكيناز منهم على وجه الخصوص (كان السافارد بثقافتهم اللاتينية ❖❖❖❖ وعلى قلتهم يقطنون في الجنوب، وكانوا في اندماجهم النسبي يعيشون حياة خنوع حتى لا يتعرضوا لسوط العنصرية الفرنسية، ولهذا فلم يكن لهم وكما في كل أوروبا أي دور تقريبا في الحراك اليهودي، ولا حتى في التطور التاريخي للجماعات اليهودية، بينما استقر الإشكيناز، ذوو الثقافة الجرمانية، وهم الأغلبية الساحقة، أساسا في الشمال، وخصوصا في الألزاس واللورين، وقد استمروا رغم الإضطهاد في المطالبة بحقوقهم وفرض حضورهم)، وهذا لا يعني أن اليسار صار إنسانيا، فعدا أنه أصل "القومية الفرنسية" العنصرية فالتاريخ يحكي أن أكثر الفترات دموية في تاريخ المستعمرات الفرنسية بما فيها الجزائر هي تلك الفترات التي حكم فيها اليسار.

"قضية درايفوس" هي أزمة سياسية واجتماعية كبرى مست الجمهورية الفرنسية الثالثة في نهاية القرن التاسع عشر، وقد اتهم فيها النقيب في الجيش الفرنسي ألفرد درايفوس —من أصل يهودي ألزاسي - بالخيانة (تعتبر إلى اليوم من أشهر حالات معاداة السامية في التاريخ الفرنسي، وهي أكثر شهرة بكثير من "فضيحة قناة بنما")، وتهمته "إرسال وثائق فرنسية سرية إلى الإمبراطورية الألمانية"، وقد هزت القضية فرنسا لمدة سنوات 1895 -1906 حيث انقسم الفرنسيون بين مؤيد لدرايفوس ومعارض له، رغم أنهم في أغلبهم كانوا معارضين له خصوصا لما حُكم عليه في أول الأمر بالسجن المؤبد والنفي إلى جزيرة الشيطان île du Diable، وأيضا بسبب خسارة فرنسا قبل هذا للألزاس وجزء من اللورين أمام الإمبراطورية الألمانية عام 1871 ثم أخيرا لأنها جاءت

ملائمة لروح العداوة التي كانت سائدة آنذاك ضد اليهود، ورغم أن عددهم لم يتجاوز وقتذاك حسب بعض الدراسات الثمانين ألفا (أربعون ألفا منهم في باريس) إلا أن العنصرية اتجاههم كانت أيديولوجية ممارسة ليس في فرنسا فقط وإنما في كل أوروبا، ما أدى إلى صعود "القومية" و"معاداة السامية" التي استمرت بعد ذلك في فرنسا وفي أوروبا ككل لتنفجر في الحرب العالمية الثانية في شكل إبادة بحق اليهود. ومازالت تأثيرات هذه القضية سارية إلى اليوم، رغم أن درايفوس كان قد بُرّئ مما اتهم به عام 1906، فالقومية العنصرية التي أصبحت ممارسة فعليا من طرف الدولة الفرنسية بعد هزيمة فرنسا أمام بروسيا زادت حدتها بعد هذه القضية اتجاه مواطنيها المختلفي الأعراق والثقافات (من خلال قوانين جول فيري التعليمية مثلا) وأكثر اتجاه سكان مستعمراتها (وافق توجه هذا اليمين "المؤيد للملكية" توجه الدولة الفرنسية في سياساتها الإستعمارية على خلاف اليسار "الجمهوري" الذي كان يزعم أنه يعاديها، رغم أن كلاهما كان وطنيا في محاربة الألمان البروسيين)، وظهرت منظمة اليمين المتطرف المعادية للدرايفوسيين "الحركة الفرنسية" L'Action française بزعامة شارل موراس Charles Maurras عام 1898، وقد اعتبرها روبير باكستون Robert Paxton كـ "أول منظمة فاشية حقيقية"، وقد استمرت في نشاطاتها العنصرية المتطرفة حتى زالت نهاية الحرب العالمية الثانية وحكم على زعيمها موراس بالعزل الأبدي بعد اتهامه بالتعاون مع العدو النازي.

وبعيدا عن النشاط اليميني المتطرف وليس خارجا عنه فقد لخص أرنست رينان رؤيته للمواطنة في تعبيره "الإحساس بكون الشخص فرنسيا" sentiment d'être français وهو ما سماه المؤرخ بندكت أندرسون بـ "الأمة المتخيَّلة"[45].

في عام 1892 صدرت La Libre Parole "الكلام الحر" التي وزعت 200 ألف نسخة وكان على رأسها إدوارد دريمون Edouard Drumont صاحب كتاب "فرنسا اليهودية" La France juive الذي نشره عام 1886 وبيع منه في العام الأول فقط 150 ألف نسخة (بين فيه نظريته في معاداة اليهود ووصف فساد الحياة الفرنسية بوجودهم)، وكانت هذه الصحيفة أول من أظهر التهمة بحق درايفوس، كما أنها من قاد كل الحملة ضده حتى قبض عليه عام 1894، وكانت قبل هذا قد قادت حملة أخرى

لإخراج الضباط اليهود من الجيش الفرنسي وكان عددهم خمسمائة، وكان من ضحايا مقالاتها النارية ضابط يهودي يسمى إرمان ماير، وبالموازاة مع هذا الإصدار المعادي لليهود صدر أيضا L'Éclair وLe Petit Journal وLa Patrie وL'Intransigeant وLa Croix [46].

ومع بداية القرن العشرين تم نشر عدة جرائد محسوبة على اليمين المتطرف في فرنسا ونذكر منها Le Nouveau Siècle وLe Franciste وLes Cahiers وLa Revue française وCombat وPlans وCandide وJe suis partout.

وإبان حكم فيشي الفاشي خلال الحرب العالمية الثانية سمح أيضا بنشر عدة جرائد من هذا النوع ونذكر منها Au Pilori وLe Petit Marseillais، وتواصل ظهور هذه الجرائد اليمينية المتطرفة حتى بعد نهاية حكم فيشي، وهي مستمرة إلى اليوم، ونذكر منها Paroles françaises عام 1946، وVerbe عام 1949 وRivarol عام 1951 وFraternité française عام 1954، وDéfense de l'Occident و Jeune Nation عام 1959، وMinute عام 1962، وEurope-Action عام 1963، وMilitant وInitiative nationale عام 1975، وPour une force nouvelle عام 1982، و Présent وNational-Hebdo وAlliance populaire عام 1994، وLe Choc du mois عام 1987.

وبالموازاة مع هذه الإصدارات كانت هناك أيضا تنظيمات يمينية متطرفة، قومية في الغالب، ففي الفترة 1924 -1936 ظهرت مثلا منظمة Jeunesses patriotes وهم من أنصار البونبارتية، ولكن هذه المنظمات تقوت خصوصا بعد "حرب الجزائر"، أي في الستينات والسبعينات، ونذكر منها Occident (1964 -1968)، Œuvre française (1968)، Groupe union défense (1968 -2002)، Ordre nouveau (1969 -1973)، وأخرى مسلحة كـ Delta Commando (1961 -1978)، Comité d'action fasciste (1977)، Parti fasciste d'action révolutionnaire (1978 -1980)، وبالتأكيد المنظمة الوطنية السرية (OAS) Organisation armée secrète.

والملاحظ أن هذه المنظمات المتطرفة وكما في كل أوروبا عادت اليهود أساسا في بداياتها، ولكنها في فرنسا عادت أيضا الأجانب بمن فيهم الأوروبيين، ثم تقوت عداوتها لليهود وكما في كل أوروبا وخصوصا في فترة الحرب العالمية الثانية وما قبلها، أي في الثلاثينات والأربعينات (بروز نظريات "العرق الأبيض")، حتى أن الكثير من هذه المنظمات تعاونت مع النازية الألمانية ضد بلادها، ولكنها خفت بعد هذه الحرب، وبعد استقلال الجزائر عام 1962 صار المسلمون (المغاربيون بالخصوص ونوعا ما السود) وأيضا الشيوعيين هدفا لها على حد سواء، وبدرجة أقل اليهود، وفقط بعد التسعينات (سقوط الشيوعية) صار المسلمون (المغاربيون أساسا) هدفها الأكبر.

"الجبهة الوطنية" Front national (FN) هو حزب سياسي فرنسي قومي من اليمين المتطرف، تأسس في 5 أوكتوبر 1972 (تأسس تحت تسمية "الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية" (Front national pour l'unité française وترأسه منذ ذلك الوقت جان ماري لوبان Jean-Marie Le Pen (كان جلادا في فرق المظليين في الجزائر)، ومنذ عهد منظر القومية شارل موراس Charles Maurras وككل الأحزاب اليمينية المتطرفة تدخل الجبهة الوطنية في إطار المعارضة، وقد أخذ هذا الحزب مكانه المهم في الساحة السياسية الفرنسية ابتداءا من تسعينات القرن الماضي، وفي عام 2002 تجاوز لوبان الدور الأول من الإنتخابات الرئاسية في مفاجأة لم يتوقعها كثيرون، ولكنه خرج خائبا من الدور الثاني بعد أن عظمت المطالبات بالتصويت لجاك شيراك خصوصا من جانب الأحزاب الفرنسية الأخرى باستثناء أحزاب أقصى اليسار.

غير أنه ابتداءا من عام 2007 بدأت أهمية الحزب الإنتخابية تتهاوى حيث حصل في انتخابات الرئاسة لعام 2007 على 10٪ من الأصوات فقط، ومع نهاية عام 2008 بدأت الإنشقاقات الداخلية تأكل الحزب وكان على رأس المنشقين جان كلود مارتينيز، فرنان لو غاشينيل وكارل لانغ، غير أن الحزب سرعان ما عاد وبقوة من خلال الإنتخابات الإقليمية التي جرت على دورتين في 14 و21 مارس 2010 حيث حصل في الدور الأول على 11٪ من الأصوات، وعلى 9٪ في الدور الثاني.

يجب أن نوضح هنا أنه في عام 1988 أصبح برونو ميغري النائب العام للجبهة، آنذاك كان خصما عنيدا لجان بيير ستيربوا، هذا الأخير لما مات في نفس العام أتت

علـى أنقاضـه رؤوس جديدة تمركـزت حـول بـرونو ميغـري وكـان أهمهـا كـارل لانـغ وبرونو غولنيش.

في عـام 2001 صرح جان ماري لوبان أن غولنيش هو خليفته المفضل، غير أنه في عـام 2003 أصبحت إبنته مارين لوبان في قلب سلطة الحزب، ولما أعلن لوبان عن رغبته في اعتـزال السياسة في عام 2010 أو في عام 2011 على الأكثر أبقى الغموض كبيرا فيمن سيكون خليفته المستقبلي على رأس الحزب – إبنته مارين لوبان أو صديقه برونو غولنيش - ولكـن الكرسي آل في النهاية إلى مـارين، وهـي الآن مرشـحة فوق العـادة للإنتخابات الرئاسية الفرنسية لعام 2012.

"الجبهة الوطنية" تدعـو في جـزء مـن مطالـبها الدولـية إلى الحفـاظ علـى سـيادة الدولـة الفرنـسية أمـام الـولايات المتحدة الأمـريكية وأمـام مـنظمات أوروبـية كالـناتو والإتحـاد الأوروبي، أمـا داخليا فتدعو إلى الحـد الكبير للهجرة (إلغاء التجمع العائلي، وإلغاء جلب المهاجرين العمال باستثناء طالبي اللجوء السياسـي، وأيضا وقف المساعدات غير المشروطة للمهاجرين غير الشرعيين)، وإلى الحفـاظ علـى أنمـاط الحياة التقليدية الفرنسية (وخصوصا الديانة الكاثوليكية التي لطالما أثنى عليها شارل موراس)، وإلى إيقـاف كلـي لبـناء المساجد، وإلى تشريع عقـوبة الإعـدام خصوصا في حق الإرهـابيين والقتلة ومجرمي الجنس، وأيضا إلغاء الجنسية المزدوجة.

وعلـى عكـس "الحزب الشيوعي الفرنسي" PCF الذي يعرف الهجرة بأنها "فرصة خيالية للبلد المستقبل، فهـي الدليل علـى أنه مازال يحلم، وبأنه مازال يستطيع استهواء الآخـرين!"، والحـركة الديمقـراطية" MoDem مـن الوسط والتي يرأسها فرانسوا بايرو والـتي أوضـحت أن "مـسؤولية رجـال الدولـة تتمـثل في الـتحكم في الهجـرة مـن حـيث الكمية ومـن حيث سيرانها حتـى يتجنب أي مـا يمكـن أن يؤدي إلى العنصرية!"، فإنه ووفقـا للبرنامج الرسمي للإنتخابات الرئاسية لعام 2007 الذي تبنته الجبهة الوطنية FN فإن الهجـرة إلى فرنسا قد تم تعريفها بأنها تدخل ضمن "التنقل العالمي للسكان الفقراء من جنوب الكوكب نحو شماله!".

للجبهة الوطنية موقع إلكتروني مهم إسمه "ناسيونال براس" (صحافة وطنية)، والذي يديره لويس إليوت الأمين العام السابق للجبهة، وهو أيضا صديق مقرب لمارين لوبان، ويعتبر الموقع أحد دعائم الحزب الإنتخابية وأيضا التحريضية.

"الحركة من أجل فرنسا" Mouvement pour la France (MPF) التي يتزعمها فيليب دو فيلييه Philippe de Villiers وزير الإتصالات السابق في عهد جاك شيراك ومرشح الرئاسيات الفرنسية لأعوام 1995 و2007 (مجد في أكثر من مرة التاريخ الإستعماري لبلاده) هو حزب سياسي فرنسي محافظ تأسس في 20 نوفمبر 1994.

هذا الحزب المنتمي للأغلبية الرئاسية لنيكولا ساركوزي الذي يجمع الأحزاب المتحالفة مع الحزب القائد في فرنسا "الإتحاد من أجل حركة شعبية" UMP له توجهات حتى معادية للإتحاد "الكامل" بين الدول الأوروبية (يدعو للإستقلال الوطني لفرنسا في إطار أوروبا الشراكة بين الدول والشعوب)، وهو في نفس الوقت من أكبر المعارضين لانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي ولما يسميه هو بـ "أسلمة فرنسا". ونظرا لمواقفه العدائية اتجاه الإسلام والمهاجرين المسلمين (ينادي مثلا بإيقاف الهجرة أو قصرها فقط على اليد العاملة المهنية والطلبة ذوي المستوى العالي، وبمنع ارتداء الحجاب في الأماكن العامة والشوارع، وبإيقاف بناء المساجد في فرنسا، وبإلغاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية..) فقد صنفته العديد من وسائل الإعلام الغربية حتى لا أقول المغاربية ضمن اليمين المتطرف.

ورغم النقاط المشتركة التي تجمع بين الحزبين في العديد من الأمور إلا أن حزب "الحركة من أجل فرنسا" رفض في كل مرة التحالف مع "الجبهة الوطنية"، ومعروف عن الحركة أنها وظفت عديد المناضلين من الجبهة الوطنية، وفي انتخابات الرئاسة لعام 2007 التي فاز بها ساركوزي حل جان ماري لوبان رابعا في حين حل دو فيلييه سادسا.

في ديسمبر من عام 1998 ترك برونو ميغري Bruno Mégret الرجل الثاني في "الجبهة الوطنية" الحزب، وفي 2 أوكتوبر 1999 أسس ما بات يعرف اليوم بـ "الحركة الوطنية الجمهورية" Mouvement national républicain (MNR). ورغم

ابتعاده عن حزبه الأصلي وخلافاته القائمة مع زعيمه جان ماري لوبان إلا أن ميغري ساند لوبان في إطار "الأهداف القومية المشتركة" أو ما عرف بـ "اتحاد الوطنيين" سواء في انتخابات الدور الثاني من رئاسيات عام 2002 أو في انتخابات عام 2007، كما أقام تحالفا مع "حزب فرنسا" Parti de la France (PDF) عام 2009 في الإنتخابات الأوروبية.

أهداف هذه الحركة لا تخرج عن أهداف اليمين المتطرف المعهودة والتي على رأسها محاربة ما يدعونه بـ "أسلمة فرنسا"، حماية الهوية الوطنية والثقافة ونمط الحياة الفرنسي والتي لا تتأتى على رأيها إلا بكبح جماح الهجرة وأيضا بعدم التسامح مع المهاجرين، وأيضا بطرد الأجانب الذين هم في وضعيات غير قانونية، وبتبني سياسات جديدة لتشجيع النسل.

وبالإضافة إلى هذه الأحزاب القومية العنصرية المتطرفة هناك أيضا "حزب فرنسا" Parti de la France (PdF) لكارل لانغ، وقد تأسس في 23 فيفري 2009 من طرف كارل لانغ وعديد الأعضاء السابقين في الجبهة الوطنية، وهم في معظمهم من المعادين لمارين لو بان أو لسياستها الحالية في "الجبهة الوطنية" (لطالما فضل كارل لانغ صديقه السابق برونو غولنيش على مارين لوبان)، ولهذا فإنه لما تأسس فقد رحبت به منظمات يمينية أخرى كـ "الحركة الوطنية الجمهورية" Mouvement national républicain و"اليمين الشعبي الجديد" Nouvelle droite populaire وهي أيضا على اختلاف مع "الجبهة الوطنية"، وهكذا فإن الجميع يساهم في ما يسمى "تجمع القوميين" Comité de liaison de la Résistance nationale باستثناء "الجبهة الوطنية"، وقد أعلنوا أنهم بصدد مساندة مرشح واحد لرئاسيات عام 2012 سيختارونه فيما بعد.

وضمن القومية الجديدة لليمين المتطرف نجد Égalité et Réconciliation و Rassemblement étudiant de droite، والحركة الفرنسية الطلابية Action l' française étudiante (AFE) التي تستمد مبادئها من أفكار شارل موراس والتي تدخل في إطارها حركة "المركز الملكي للحركة الفرنسية" (CRAF) Centre royaliste d'Action française المتطرفة والمنادية بالملكية، وضمن الإتجاه الوطني

الكاثوليكي نجد Renouveau français، وضمن الإتجاه الهوياتي نجد Bloc identitaire و"اليمين الشعبي الجديد" Nouvelle droite populaire و"رابطة الجنوب" Ligue du Sud وFront Comtois، وضمن النازية الجديدة نجد Parti nationaliste français et européen، بالإضافة إلى عشرات التنظيمات المسلحة ذات التوجهات المختلفة على غرار Ordre et justice nouvelle وGroupe Charles-Martel و Justice Pieds-noirs وغيرها.

واكب نهاية عهد الإستعمار الذي ارتكبت فيه فرنسا جرائم لا يمكن وصفها بحق المستعمَرين ظهور اليمين المتواجد بشكله الحالي، أي منذ الستينات من القرن الماضي، حيث بدأ بإرهاب منظمة الجيش السري Organisation de L'armée Secréte (OAS) التي ارتكبت عظيم الجرائم بحق المدنيين الجزائريين وأيضا بحق شخصيات فرنسية، وقد تأثر هذا اليمين بزوال الإمبراطورية الفرنسية فاتسم بالكراهية الشديدة للأجانب وخصوصا المتواجدين على التراب الفرنسي والمنحدرين من دول المستعمرات، فمنظمة "اتحاد العمل القومي الأوروبي" Federation d' action nationale Europeene لم تعادي المسلمين فقط وإنما امتد نشاطها الإرهابي الميداني إلى اليهود، ومع نهاية الستينات وبالموازاة مع ظهورها في العديد من دول أوروبا برزت المنظمات الإرهابية اليسارية التي عادت الحركة الإستعمارية ووقفت في وجه المصالح الأمريكية والإسرائيلية حتى أنها نفذت عمليات إرهابية ضد مصالح حكومية فرنسية ولعل أشهرها منظمة "العمل المباشر" Action Direct (AD)، وأيضا الحركة م 10- 10 M-10 Movement، حركة 22 مارس Movement 22 Mars، والمحطمون Breakers .

إن اليمين وبغض النظر عن عنصريته يتبنى أفكارا تخص الهجرة هي في مجملها "غير معقولة"، فهو يطالب مثلا وببساطة بإيقاف الهجرة، ولكن كيف ستستمر فرنسا من دونها؟ هل سيتم بين ليلة وضحاها جعل المجتمع الفرنسي الفرنسي يتبنى ثقافة النسل، أم أن اليمين يفضل رؤية فرنسا تنهار اقتصاديا على رؤيتها تستقبل الأجانب؟ يقول الديمغرافي الفرنسي ألفرد صوفي Alfred Sauvy "إن الهجرة ذات فائدة لديمغرافيتنا، وليست فقط فرنسا من تعاني تناقصا للأطفال وإنما إسبانيا أيضا وكذلك إيطاليا فكلاهما تعانيان من انخفاض في الإنجاب.. إن مسألة وجود هجرة

مهمة من شمال إفريقيا إلى الدول الأوروبية التي تعرف انخفاضا في السكان أمر منطقي جدا"، وعدا هذا فإن عالم الديمغرافيا ج. تابينوس G. Tapinos يقول "الهجرة غير المنتظمة هي ظاهرة مستمرة وديناميكية ولا تتوقف بحجة أننا ننظمها"، وهكذا فإنه يمكننا أن أن نجد جزءا من الحل فيما يقوله كثير من المثقفين والصحفيين والسياسيين سواء كانوا إدماجيين كباسكوا وشوفنمان أو جماعاتيين من اليمين ومن اليسار، ويرى هؤلاء وفي كل "قدرية" أنه "لا يمكن طرد ملايين المهاجرين أو أبناء المهاجرين الآتين من القارات الأخرى من فرنسا وأوروبا، والحل الوحيد يكمن في مجتمع متعدد إثنيا ومتعدد ثقافيا ولكن بالحفاظ على هويتنا الأوروبية" [47].

ترنسين كزافيي Ternisien Xavier في كتابه "فرنسا المساجد" La France des Mosquées يستحضر عديد الوقائع التي تؤكد على وجود الإسلاموفوبيا وعدم تحمل الإسلام في فرنسا انطلاقا من حوادث الإعتداءات المتكررة على المساجد والقبور وكذا مراكز الدين والثقافة الإسلامية.

في جويلية 2003 أطلقت وسائل الإعلام خبرا مفاده أن أكثر من ثلاثين موقع أنترنيت فرنسي تعمل كلها تحت سرفر يدعى "ليبرتي ويب" تدعو من خلال نشاطها إلى بغض وعداوة الإسلام والمسلمين، وقام أحد هذه المواقع قبل غلقه في فيفري من عام 2003 إلى دعوة " ناشطي فرنسا ضد المصالح الإسلامية" بالقيام بـ "عمليات مسلحة في المناطق الآهلة بالمسلمين!" [48].

وقبل هذا وبالضبط في عام 2001 أصدر مشيل ولبك Michel Houellebecq روايته "الرصيف" Platforme والتي بسببها اتهم هذا الكاتب من قبل "الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا" بالعداء الديني والبغض الإثني، كما أن مدير المسجد الكبير لباريس الدكتور دليل بوبكر قال أن ميشيل ولبك "يدعو صراحة للقتل!"، غير أن الغضب الإسلامي لم يكن في الأساس من رواية "الرصيف" وإنما من الحوار الذي أدلى به المؤلف للمجلة الأدبية " لير" والذي حط فيه من الإسلام ومن القرآن مادحا في نفس الوقت اليهود [49]، وهذا في الحقيقة ما جعله فيما بعد يحصل على جائزة الغونكورد الفرنسية لعام 2010.

قد لا يمكن عد أسباب صعود اليمين المتطرف في فرنسا، فهي متعددة ومتشعبة، ولكن الهجرات الجماعية التي عرفتها فرنسا منذ عشريات عديدة وخصوصا تلك التي مصدرها العالم الإسلامي ما كان بإمكانها أن تمر من دون أن يتصدى لها المجتمع الفرنسي المضيف، وما بروز اليمين المتطرف إلى انعكاس لهذا التصدي، وفي هذا تقول الديمغرافية ميشال تخيبالا Michèle Tribalat من "المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية" Ined (Institut national d'études démographiques) في كتابها "العيون المغلوقة بإحكام" Les yeux grand fermées أن "عدم التطرق إلى المشاكل الواقعية في المجتمع الفرنسي مثل الهجرة هي التي أدت إلى صعود اليمين المتطرف، وهي مشاكل يجب أن يتطرق إليها لأن الأمر إلزامي" [50].

إن مقاومة الفرنسيين لموجات الهجرة الإسلامية الزاحفة نحو بلادهم مفهومة، ولكن مسح السكين في الإسلام والمغاربيين هو الذي لا يمكن الموافقة عليه. يقول إمانويل برنير Emmanuel Brenner في كتابه "الأراضي الضائعة للجمهورية" Les Territoires perdus de la République الذي صدر عام 2002 والذي لقي رواجا كبيرا عبر كل البلاد أن "استحضار صراع القيم هو اليوم بمثابة مجازفة توصم صاحبها بأنه من مناصري أطروحة هنتنغتون حول صدام الحضارات، ولكن تجنب رؤية وتسمية خطر سوف لن يبعده أبدا، بل سوف يزيده شدة وعنفا" [51]، وهكذا فإن الأمور في فرنسا لا تمسك أبدا من الوسط، سواء من جانب الفرنسيين أو من جانب المسلمين.

ومن الفرنسيين من ذهب إلى أبعد مما قد يتخيله أي إنسان مسلم، داخل فرنسا وخارجها، فهذا روبير ريديكير Robert Redeker كتب يقول "بينما نجد أن اليهودية والمسيحية هما ديانتان ترفض طقوسهما وشعائرهما العنف، نجد الإسلام من جهة أخرى بأنه ديانة في نصها المقدس وكما في طقوسها العادية تحمس على العنف والكراهية"، وأضاف في تهجمه يقول "التحريض على العنف: قائد حرب عديم الشفقة، نهّاب، ذباح اليهود ومتعدد الزوجات هذا هو محمد عبر القرآن.. الكراهية والعنف يسكنان الكتاب (القرآن) الذي منه يتعلم كل المسلمين" [52].

إن هـذا "الكاتـب" مـتوحش وبراغماتـي إلى أبعـد حـد ، والـتاريخ يقـول أن أدب القـرنين الـثامن والتاسـع عشر يعـج بالأدبـاء الـذين كتبوا ضـد الـيهود ، وقـد صـوروهم بأبشع الصـور، علـى غـرار الروسـيين "غـوغل" و"دوستويفسكي" والإنجليزيين "شـارل ديكنـز" خاصـة في عملـه الـشهير "مغامـرات أوليفـر تويـست" وبالتأكـيد الـشاعر المسرحي "شكسبير" في "تاجر البندقية".

وأمـا في فرنـسا بالـذات، فمعـروف للجميع مـثلا التنكيل الـرهيب الـذي كالـه لـويس التاسـع عشر لليهود ، ولـيس أشـهر هنـا مـن عبارته التي تمثل بها نابليون نفسه لما قال "أفضل ما يمكن أن تفعله مع اليهودي أن تغرز خنجرك في معدته!".

وفي فرنسا دائما وفي عام 1886 نشر إدوارد دريمون Edouard Drumont كتابه الـشهير "فرنـسا الـيهودية" La France juive، آنذاك كانت "معاداة السامية" أمرا جليلا وكـان الـيهودي يوصـف بالمتشرد Juif errant، وهـي في الحقـيقة الأحـسن بـين جمـيع الصفات التي أطلقت على اليهود في فرنسا آنذاك وكل أوروبا.

في مـارس مـن عـام 1908 جـاء في مقـال "للحـركة الفرنـسية" الداعـية للملكـية قولها "فقط أصحاب المصالح والأغبياء والفقراء السذج الجاهلين من لا يدركون بديهية أن الجمهورية شـر.. جمهـورية وحكومة اليهود ، اليهود الخونة كإلمو ودرايفوس، اليهود اللـصوص مـثل البـارون جـاك دو رايـناخ، الـيهود المفـسدين للـشعب والمـضطهدين للديانـة الكاثوليكية مثل المخترع اليهودي لقانـون الطلاق واليهودي المخترع لقانون الفصل! — يقصد قانون عام 1905 - "[53].

وحتـى نهايـة الـشيوعية كـان الـيهودي لا يـزال هـدفا مباشـرا لـليمين المتطـرف الفرنـسي، ومنظمـات عـسكرية مـن مثل Ligue internationale contre le racisme juif الـتي نـشطت نهاية السبعينات كان هدفها المباشر قتل اليهود ، فهل نسي ريديكير كل هذا أم أنه يتناسى؟!

إن اليمين المتطرف الفرنسي قد انطلق في بداياته كمعاد لليهود ، وبالضبط مع قـضية درايفـوس، وقـد وصـف الفيلـسوف الـيهودي الفرنـسي الأشـهر حالـيا في الدوائـر الـسياسية الفرنـسية بـرنار هنـري ليفـي Bernard-Henri Lévy فرنـسا في كـتابه لعـام 1981 "الأيديولوجية الفرنـسية" L'Idéologie française بأنهـا تاريخـيا كانـت "مخـبر

الفاشية في أوروبا" [54] فهل نسي ريديكير أيضا هذا التاريخ أم أنه أيضا يتناسى؟!
إن استعطاف اليهود والتودد إليهم بهذا الشكل المخزي هي موضة كثير من السياسيين والكتاب والفنانين في الغرب، وهي في الحقيقة تثير الشفقة لأنها تشبه تودد الكلب لصاحبه حتى يربت عليه أو يعطيه عظمة، ولكنه في الأخير وبالنسبة لصاحبه يبقى دائما كلبا، وهكذا هي حال ريديكير وأشباهه مع اليهود.

نستطيع أن نقول أيضا بأن ريديكير وغيره صاروا اليوم يتسابقون للعب دور سلمان رشدي فرنسا في إطار فضاء معاداة الإسلام الذي تعشش فيه الدولة الفرنسية، وبعبارة أخرى ليس هناك من طريق أفضل من شتم الإسلام ورسوله وقرآنه لبلوغ الشهرة العالمية ولكسب الأموال، إذ لا تعادلها كاستراتيجية في وقتنا الحالي إلا استراتيجية التذلل لليهود.

وهذا لربما ما جعل السياسي الفرنسي المعروف بنزاهته العلمية باسكال بونيفاس Pascal Boniface مؤسس ومسيّر "معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية" (IRIS) Institut de relations internationales et stratégiques بباريس يصف أمثال هؤلاء الكتاب (برنار هنري ليفي BHL على رأسهم، وأيضا فرانسوا هايسبورغ، فريديريك أنسيل، ألكسندر أدلر، كارولين فورست، تيريز دلبيش، فيليب فال، محمد سيفاوي..) بـ "محترفي الكذب والخداع" و"المثقفين المزيفين" الذين "يؤسس الإعلام الفرنسي بنجاح لافتراءاتهم" في كتابه لعام 2011 الذي حمل نفس الوصف "المثقفون المزيفون: النجاح الإعلامي لمحترفي الكذب" "Les intellectuels faussaires: Le triomphe médiatique des experts en mensonge"، حتى أنه اعتبرهم "خطرا على الإعلام والديمقراطية" [55].

ولكن وفي مقابل هؤلاء الذين هم في الحقيقة قلة – وإن كانت مؤثرة – نجد كثيرا من الفرنسيين ممن لا يمثلون حضارة الغرب في جزئها القذر.

وليس أمثال هؤلاء من الفرنسيين فقط من يتهجم على الإسلام، وإنما حتى مثقفون من أصول مسلمة صاروا يحسبون أنفسهم فرنسيين أكثر من الفرنسيين، وهم في أغلبهم ينحدرون من بلاد المغرب، بعضهم يتنكر كلية لدينه فينعته أكثر مما نعته به فرنسيون متطرفون، وبعضهم الآخر يدعو إلى فهم جديد له ليس له أي أساس، وفي

هـذا يقـول الروائـي باسـكال بـروكني Pascal Bruckner (هـو ممـن يدعـون لانـتقاد الـديانات، وكـل الـديانات، ودون أي حـرج) أن "مـصطلح الإسـلاموفوبيا هـو أداة حـربية خطيرة تخـدم أهـداف خاصـة أهمهـا التشهير بأولـئك الـذين يمـثلون الأنتلجنـسيا ورجـال الـدين والـصحفيين والفلاسـفة ممـن ينحـدرون مـن المغـرب العـربي (دليـل بوبكـر، صهيب بـن الـشيخ، مالـك بوطـيح، رشـيد قاسـي، لطـيفة بـن منـصور، محمـد سيفاوي، عـبد الـوهاب مـداب وغيرهـم كـثيرون)، والـذين يقومـون دائمـا بانـتقاد مـبادىء ديانـتهم الإسـلامية ويدعـون إلى فهـم القـرآن من جـديد ويتكلمـون في صـالح فصـل الأمـور الدنيوية عن الأمور الروحية"[56].

وهـذا الأمـر وبعـض النظـر عـن الأشـخاص واقـع حقيقة، بـل وأكـثر مـن هـذا أنـه امتد لأشـخاص مـسيحيين أصـولهم من الشرق الأوسط ولا علاقة لهم إطلاقا لا بالإسـلام ولا بحـضارته، ولكـنهم صـاروا ينظّـرون للمسلمين ويرسـمون لهم طرق عيشهم، وهـم في كل هذا يتسللون وكما في الماضي من خلال "العروبة".

ومـن هـؤلاء في فرنـسا اللبنانـي المارونـي أنطـوان صـفير الـذي لا يـترك مناسـبة إلا ويـتهم فـيها الإسـلام (يـسميه هـو وكمـا كـثيرين في الغـرب بالإسـلاموية) بالإرهـاب والبربـرية، ولا يـترك مجـالا إلا ويدعـو الغـرب والفاتـيكان للتحـرك في سـبيل إنقـاذ مـسيحيي منطقته الأصلية الـذين هـم على رأيه في طـريق الإنقـراض مـن المنطقة بسبب تـصاعد "الإسـلام الـسياسي" [57]، وأيـضا اللبنانـي المـسيحي الآخـر الروائـي أمـين معلـوف (منحته فرنسا مؤخـرا كرسيا في أكاديميتها!) الـذي لا يـتهجم عـلى الإسـلام مباشرة ولكـنه يلعـب عـلى وتـر القومـية المـزعومة (في لبـنان يعـيش الآرمـن المـسيحيون كالملـوك بينما يعيش الفلسطينيون المسلمون العرب كالعبيد أو أقل!) كما في روايته "سمرقند" الـتي تعـادي الأتـراك المـسلمين وتجعـل مـن العـرب كقومـية –مـسلمين ومسيحيين - أمة واحـدة! محـاولا فـصل العـرب المـسلمين عـن أمـتهم الإسـلامية الأصـلية [58]، رغـم أنـه لا حـضارة ديـنا وتاريخـا وانـتماءا بالنـسبة للمـسلم إلا حـضارة الإسـلام، ولا أمـة إلا أمـة محمد، ونفس الطريق اتخذها أيضا اللبناني المسيحي طارق متري من "مجمع الكنائس العالمي" في جنيف الذي وعدا تعدياته المتواصلة بحق الإسلام فإنه دائما ما يذكـر العالم بما يظن هو أن الأتراك ارتكبوه مع نهاية الإمبراطورية العثمانية بحق الأقليات المسيحية

[59] في الوقت الذي كان يجب عليه أيضا أن يذكرهم بالصليبيين المسيحيين الذين طبخوا وأكلوا لحوم الشاميين المسلمين إبان الحروب الصليبية، أو بالأرمني فيروز الذي تواطأ مع الصليبيين وكان السبب المباشر في موت آلاف وربما ملايين من مسلمي تركيا وبلاد الشام إبان تلك الحروب.. أو باليونانيين الذين أبادوا آلافا من المقدونيين منتصف القرن التاسع عشر وطردوهم بلا رجعة من أراضيهم التاريخية، أو بجماعة الصرب الذين لا يعرف العالم عنهم سوى مجازرهم الرهيبة بحق البوسنيين والألبان، أو بالأوروبيين المسيحيين الذين أبادوا ملايين لا تحصى من السكان الأصليين في كل قارة أمريكا، أو بالفرنسيين الذين أفنوا قسما طويلا من تاريخهم في محو الجزائريين والأفارقة من على وجه القارة.. أو حتى بالصهاينة الذين استوطنوا فلسطين وأبادوا ملايين من أهلها وجعلوا من بقوا منهم تائهين في هذا العالم.

ليس كل الفرنسيين كما قلنا يعادون الإسلام بتلك الطريقة العنصرية، فهناك كثيرون -على قلتهم - ممن يتعاملون بعقلانية مع هذا الشأن الحساس في المجتمع الفرنسي، بل ويدعون غيرهم إلى التعقل فيه، وفي هذا يقول فنسن غيسي Geisser Vincent في كتابه "الإسلاموفوبيا الجديدة" la Nouvelle Islamophobie "يبدو أن هناك ومنذ سنوات نمو متصاعد لفكر هامشي معادي للأجانب، ولكنه صار إشهارا وطريقا للشهرة كذلك تستعمل كشكل من أشكال "الضغط الإجتماعي": كل مثقف فرنسي وكل إنسان مجتمع أو رجل إعلام عليه أن يلتزم بخطاب "مسئول" حول الإسلام والمسلمين"[60].

هذا الكتاب خلف مشاعر عدائية اتجاه مؤلفه من طرف الإسلاموفوبيين في فرنسا، ممن وصمهم فنسن غيسي في كتابه، وهم في أغلبهم من اليهود، وهذا ما أدى مثلا إلى إصدار بيان سمي بـ "بيان من أجل فكر حر" Manifeste pour une pensée libre، وقعه كل من ألان فينكلكرو Alain Finkielkraut، مارسيل ڤوشي Marcel Gauchet، بيير مانون Pierre Manent، فيليب موراي Philipe Muray، بيير أندري تاغييف Pierre-André TAGUIEFF، صامويل تريغانو Shmuel Trigano، وبول يوني Paule Yonnet، ادّعوا فيه إلا أن ما يقومون به يدخل في صميم حرية الفكر التي جاء

بها الغرب، وأن الإسلام لا ضرر في أن ينتقد باعتباره يعادي قيم هذا الأخير، كما ادّعوا أنهم سيتجرؤون حتى على التكلم عن "معاداة السامية" و"معاداة اليهودية"! [61].

إن الطرف المعادي هو المسيطر في كل الأحوال على الوعي الفرنسي العام، وهذا ما يؤكده الكاتب والصحفي الفرنسي توماس ديلتامب Deltombe Thomas في كتابه المذكور آنفا والموسوم "الإسلام المتخيل: التركيب الإعلامي للإسلاموفوبيا في فرنسا 1975 - 2005" L'islam imaginaire. La construction médiatique de l'islamophobie en France, 1975–2005 الصادر عام 2005 والذي رسم فيه صورة الإسلام في وسائل الإعلام الفرنسية، المرئية منها والمسموعة والمكتوبة، والذي عد الأول من نوعه في المكتبة الفرنسية طيلة ثلاثين عاما، وخلاصة ما جاء فيه أن صورة الإسلام مشوهة في وسائل الإعلام الفرنسية وخصوصا التلفزيون، في واقع تتنافس فيه القنوات على كسب الجماهير في ظل أيديولوجية مضرة تعمد على الحط من "الآخر" المسلم، وفي مقدمة الكتاب أشار توماس ديلتامب إلى أن "الصورة التي رسخت في العقل الفرنسي عن الإسلام والمسلمين هي الصورة المزيفة، صورة وسائل الإعلام التي أرادت ترسيخها.. وقد نجحت في هذا" [62].

إن المناقشات فقط حول الإسلام في التلفزيون وبقية وسائل الإعلام الأخرى تشعر أغلبية السكان في فرنسا وغير فرنسا بأن الإسلام دين خطر، ما يجعل منهم مع الوقت أناسا إسلاموفوبيين، ومن جهة أخرى فإن لا أحد اليوم يستطيع إنكار ما لوسائل الإعلام من تأثير على الجماهير، بل هي الأكثر تأثيرا على الإطلاق بين كل مؤسسات توجيه الفكر، وإن حدث ونشبت يوما حرب إبادة ضد مسلمي أوروبا فستكون وسائل الإعلام السبب الرئيس في إشعالها.

إن وسائل الإعلام في فرنسا هي في كل الأحوال غير حرة في مجملها، وهذا أمر يؤكده فرنسيون أنفسهم، ومنهم مثلا الكاتب والناشط السياسي إدوي بلينال Edwy Plenel الصحفي السابق في جريدة "لو موند" Le Monde ومسير الجريدة الإلكترونية الشهيرة "ميديابارت" Mediapart منذ العام 2007، والذي عادة ما يذكر أن وسائل الإعلام (في فرنسا يقصد) مادامت تحت سلطة السياسيين وقوى المال فإنه لا استقلالية لديها.

لربما الإسلاموفوبيا في فرنسا متجدرة تاريخيا، ولربما كما يقول دومينيك فيدال Dominique VIDAL هي امتداد للعربوفوبيا arabophobie (يقصد عداوة المغاربيين)، وقد جاء مثلا في إصدار L'Aurore عام 1954 أن "العربي –يقصد المغاربي بصفة عامة - هو بشكل دقيق ذلك اللص الذي ينتظر على قارعة الطريق مارّا متأخرا ما لينهال عليه ضربا بالهراوة ثم يسرق ساعته"، وقد زادت عنصرية اليمين بعد ذلك اتجاه الجزائريين خصوصا لينهالوا عليهم قتلا وإبادة في مظاهرات 17 أوكتوبر 1961 في باريس التي مات فيها مئات من الجزائريين وتم رمي كثيرين منهم في نهر السين.

إن الإسلاموفوبيا في فرنسا ظاهرة طبيعية يروج لها من قبل عديد الفرنسيين، وعلى رأسهم اليهود الذين في سيطرتهم هناك السياسية منها والإقتصادية والثقافية والإعلامية لا شك إطلاقا، والذين لا يريدون أي توافق وإن طريف بين الغرب والإسلام، والذين لا يريدون من أحد غيرهم أن يلعب دور الضحية، وهذا مثلا ما ذكره كثير من النقاد في تعليقاتهم على كتاب "اليهودوفوبيا الجديدة" La Nouvelle judéophobie لمؤلفه بيير أندري تاغييف Pierre-André TAGUIEFF والذي اتهم بكونه إسلاموفوبي [63].

في مارس 2006 قام إثنا عشر كاتبا في الغرب أغلبهم أشخاص من أصول مسلمة بإصدار بيان "الإثنا عشر" MANIFESTE DES DOUZE الذي أشرنا إليه سابقا في الفصل الثاني من الكتاب، وقد كان فيليب فال Philippe Val واحدا منهم، وهو في الحقيقة المدير السابق لأسبوعية "شارلي إبدو" Charlie Hebdo عندما نشرت هذا البيان، وهذه الأسبوعية معروفة في فرنسا بخطها العدائي الشديد ناحية الإسلام، وقد كانت من أوائل الإصدارات التي نشرت الكاريكاتورات المسيئة بحق الرسول الكريم في فرنسا.

وفي سبتمبر 2007 تم إطلاق موقع الأنترنيت Riposte Laïque (الجواب اللائكي) من طرف أعضاء قدامى في الجريدة الأولاينية (على الخط) ReSPUBLICA والذي من أهدافه الرئيسية "النهوض باللائكية"، غير أن أهم ما يميز هذا الموقع كونه يرى في أن الثقافة الإسلامية تتناغم بـ "صعوبة" مع القيم الجمهورية، كما يرى وكما المجلة التي انبثق عنها بأن الإزدياد الكبير في موجات المهاجرين من

ثقافة جد مختلفة يضع مشاكل جمة فيا يخص الإندماج والتماثل مع قيم الجمهورية، ولهذا فهو يدعو لـ "التثاقف الجمهوري" acculturation républicaine للمهاجرين، أي اعتماد سياسة "تثاقف" ❖❖❖❖❖ acculturation شاملة ومخطط لها تعمل على غرس الثقافة الجمهورية الفرنسية المهيمنة والمستقبلة مكان الثقافة الإسلامية الصغيرة والوافدة، ويدافع بعض الباحثين الأوروبيين اليمينيين عن مفهوم "التثاقف" المتخالف عليه (يصفه كثير من المثقفين من الأقليات بأنه لا يختلف إطلاقا عن مفهوم "الإبادة الإثنية" ethnocide)، خصوصا وأنهم يرون أنه يختلف عن مفهوم "التماثل" assimilation، والإختلاف عندهم يكمن في أن هذا الأخير (التثاقف) ليس إلا حالة متطرفة لمفهوم "التماثل".

موقع Riposte Laïque يرى في أن "العنصرية ليست في انتقاد الإسلام كديانة، وإنما العنصرية هي ما يتعرض له اليهود أو حتى ما يتعرض له البيض من غير البيض!"[64] وهذا الإعتقاد الذي يعمل Riposte Laïque على الترويج له جعله محل اتهام بالتعصب الوطني، العنصرية، والإسلاموفوبيا.

وعلى الأنترنيت دائما ما نجد عديد المواقع التابعة لليمين المتطرف كـ Novopress وAltermedia، وعدا التنظيمات اليمينية المتطرفة والإصدارات المشابهة لها وكذا وسائل الإعلام الإلكترونية نجد أيضا فرقا موسيقية من مثل rock identitaire français (RIF) والتي تتبع لها عديد الفرق الصغيرة الأخرى (In Memoriam، Vae Victis، Elendil، وأيضا Légion 88).

لربما اليهود هم أكبر المستفيدين من العداء للإسلام، وما أريد قوله هنا أن عداء المسلمين يجنب اليهود شر اليمين المتطرف الفرنسي إلى درجة ما، ورغم ذلك إلا أن الإعتداءات ضد اليهود ما زالت قائمة حتى رغم وجود قوانين تعاقب من يوصفون بمعاديي السامية (قانون غايسوت Loi Gayssot لعام 1990، وقوانين 2003 و2004) ورغم أنها -أي هذه الإعتداءات - لا تقارن مع ما يتعرض له المسلمون، وبالأخص المغاربيون والأفارقة، ليس من طرف اليمين المتطرف فقط وإنما من كثير من الفرنسيين العاديين من العامة.

في عام 2004 أصدرت الحكومة الفرنسية "تقرير روفن" Rufin Report حول العنصرية و"معاداة السامية"، حيث وصف هذه الأخيرة بأنها "خطر يتهدد الديمقراطية"، كما أكد التقرير على أن "معاديي السامية هم ليسوا فقط من اليمين المتطرف والمسلمين الشباب من شمال إفريقيا (المغاربيين) وإنما أيضا من أشخاص ساخطين متمردين ومسكونين بكره اليهود"، كما حذر التقرير أيضا من "معاداة الصهيونية" الراديكالية التي تحاجج في "شرعية وحق وجود إسرائيل"، وأشار التقرير بأن قانونا سيصدر لمنع هكذا تداول للأفكار وأيضا لمعاقبة كل شخص يجرؤ على تشبيه أو مساواة إسرائيل بالنازية أو بالأبارتيد (الميز العنصري الذي كان سائدا في جنوب إفريقيا)، ويذهب هذا القانون أبعد من هذا لأنه سيعدل من قانون الإعلام لعام 1881 وذلك بإنزال بعض الفقرات التي تمنع العنصرية بشكل عام ومنها "معاداة السامية" لجعلها في قانون خاص ومنفرد يتعلق فقط بمعاداة السامية، وأيضا بتأسيس نظام رقابة على مواقع الأنترنيت المعادية لليهود وذلك بالتعاون مع السلطات لمحاكمة المذنبين[65].

وتشير بعض الإحصائيات الرسمية الفرنسية إلى أن واحد من ثلاثة من الاعتداءات ضد اليهود يرتكبها عربي أو إفريقي بينما ثلثي هذه الأعمال يقوم بها فرنسيون، والإرتفاع في الأعمال المعادية لليهود من جانب المسلمين راجع بالأساس إلى "الحساسية الدينية" و"الصراع في الشرق الأوسط".

في كتاب "نحن والضواحي والشرق الأدنى" Les Banlieues, le Proche-Orient et nous الذي ألفه مشاركة كل من الصحافي الإسرائيلي ميشيل ورسشاوسكي Michel Warschawski والصحفي والمؤرخ الفرنسي دومينيك فيدال Dominique Vidal وسفيرة فلسطين السابقة في فرنسا وسفيرتها الحالية لدى الإتحاد الأوروبي ليلى شهيد Leila Shahid تم تحليل ظاهرة ما وصف بالشغب في بعض الأحياء "الحساسة" في فرنسا والاعتداءات ضد اليهود [66].

الكتاب ورغم أنه خرج بنتيجة أنه لا علاقة مباشرة بين "الصراع العربي الإسرائيلي" وبين عنف الضواحي – الربط بينها من الأطروحات التي يروج لها في الإعلام الفرنسي - إلا أنه وصل في كل الأحوال بين الأمرين، وكأنه روج للإسلام

وبطريقة غير مباشرة على أنه عائق في وجه الإندماج، وهذا في الحقيقة هو الفكر السائد والمروج له في فرنسا والغرب عموما، أي أن أحداث الضواحي ما هي في النهاية إلا شكل من أشكال "صدام الحضارات" الذي يسيطر على العالم، أو الصدام بين الحضارة الغربية ذات الروح اليهودية المسيحية و"بربرية" الإسلام.

إن لا أحد يستطيع إنكار ما للعلاقات بين الدول الغربية والعالم الإسلامي من تأثير على المسلمين في تلك الدول، وقد أثبت التاريخ أن أزمة سويسرا مع نظام القذافي والتي أشعرت السويسريين بالمهانة قد كان لها التأثير الأهم في تصويت هؤلاء ضد بناء المآذن في بلادهم.

فرانسوا فيون الوزير الأول الفرنسي وفي حوار أجراه يوم 1 سبتمبر 2008 في Europe 1 صرح بكل بساطة قائلا فيما يخص نزاع أفغانستان "هذا النزاع سيصعب أكثر لأن أسبابه أكثر عمقا.. إنه التعارض بين العالم الإسلامي وبين جزء كبير من الكوكب.. إنه النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.. إنها عدم التوازنات الإقتصادية والإجتماعية التي تسود العالم"[67].

وإذا ما عدنا إلى موضوع الإرهاب الذي صار يوصم به المسلمون في فرنسا وكما في كل العالم فإننا نجد أن التشريع الفرنسي لعام 1986 يعرفه بأنه "خرق للقانون، يقدم عليه فرد من الأفراد، أو تنظيم جماعي بهدف إثارة إضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب" [68]، وهذا مما يعنيه أن شباب الضواحي المغاربيين والأفارقة الذين يثورون في كل مرة في وجه النظام العام الفرنسي هم وبطريقة ما إرهابيين.

إن الفرنسيين وحتى يبرروا فشلهم الذريع في حل أزمات مهاجريهم المسلمين يقومون عمدا بالخلط بين صراعات الشرق الأوسط ومشاكلهم الداخلية مع هؤلاء، أو بين الإسلام أينما كان وبين مسلميهم، صحيح أن كل المسلمين في العالم ديانتهم هي الإسلام ولكن كل وفهمه لهذا الإسلام، فثقافاته الفرعية مختلفة، ومسلمو فرنسا ليسوا في كل الأحوال كمسلمي أفغانستان، بل وحتى داخل أفغانستان نفسها يختلف فهم هذه الديانة من عرقية لأخرى، وقد جاء في سبر آراء أجري في فرنسا عام 2006 أن "73٪ من المسلمين يؤيدون التفريق بين الأديان والدولة، و91٪ منهم يؤيدون المساواة

بين الرجال والنساء"، وجاء فيه أيضا أن "69٪ من المسلمين لا يجدون حرجا في زواج المسلمة بغير المسلم، وأن 46٪ منهم يجدون في التحول إلى المسيحية أمرا مقبولا" رغم أن "12٪ منهم يوافقون على رجم المرأة الزانية، و15٪ يؤيدون تعدد الزوجات" [69]، ورغم نسبية هذه الإحصائيات، أوحتى صحتها من عدمها، إلا أن ما هو مؤكد أن مسلمي فرنسا لهم خصوصياتهم التي تميزهم عن المسلمين في كل مكان، والتي صارت تحمل اليوم من بصمات الغرب لربما أكثر حتى مما هو مقبول.

ينظر للإسلام في فرنسا وفي الغرب عموما على أنه ظاهرة اجتماعية جديدة، على أنه ديانة ضد اللائكية، وضد الحداثة، وضد القيم الجمهورية، وضد الديمقراطية، وهذا لأنه على رأيهم لا يقيم أي فصل بين الروحانية وبين السياسة، على عكس الغرب الذي يسير وفقا لما نادى به القديس أوغسطين – البربري الأصل والروماني الثقافة - والذي قال أن "السياسة هي مدينة الإنسان والدين هو مدينة الرب"، يقول أوليفيي روي Olivier Roy في هذا الصدد "الإسلام لا يميز الدين من السياسة، إذا المسلمون لا يستطيعون تقبل الديمقراطية والعلمانية" [70]، وأما الأمريكي اليهودي الأصل برنار لويس الذي تلقى أطروحاته ومنذ عشريات صدى كبيرا في فرنسا وأوروبا عامة فيقول أنه "لا توجد في الإسلام مصطلحات تميز بين المقدس والدنيوي، بين الروحي والزمني، لأنه لا يقبل ولا حتى بعرف الإنفصام dichotomy الذي تعبر عنه هذه السلسلة من المتضادات - أي الإنشقاق والصدام بين الكنيسة والدولة، بين البابا والإمبراطور، بين الله والقيصر" [71].

إن هذه الآراء وعدا كونها سخيفة ومملة فهي أيضا مظللة ومعادية إلى حد بعيد، وهذا لأن الكنيسة نفسها لم تكن يوما بعيدة عن صنع الأحداث والتواريخ في العالم، فمثلا وعلى رأي الصحافي الأمريكي المعروف كارل بيرنشتاين Carl Bernstein في مقاله الشهير "التحالف المقدس" The Holy Alliance في مجلة "التايم" عام 1992 فإن "أخطر تحالف حصل في القرن العشرين، ولربما في التاريخ كله، هو ذاك التحالف الذي حصل بين الكنيسة (ممثلة في البابا البولوني يوحنا بولس الثاني والفاتيكان) ودولة عظمى (هي أمريكا ورئيسها رونالد ريغان)، والذي كان، أي هذا التحالف، عاملا أساسيا في سقوط العالم الشيوعي [72]، ومن جهة أخرى وإذا ما رجعنا إلى أوروبا

نفسها وهي "مهد الديمقراطية والعلمانية" كما يحلو للأوروبيين تسميتها، فإننا نجد مثلا أنه في بلد كهولندا هناك اليوم حزب صغير ديني (بروتستانتي كالفني) مشارك في التحالف الرئاسي يدعى SGP (Staatkundig Gereformeerde Partij)، وله نواب في مجلس الشيوخ والنواب وحتى في البرلمان الأوروبي، ولكن ما هو مهم في مبادىء هذا الحزب أنه ضد تصويت النساء في الإنتخابات، وهو لا يضم أي عضو في صفوفه من الجنس اللطيف، وهو يحارب "الداروينية" وبشدة، كما أنه يدعو لإيقاف جميع النشاطات يوم الأحد باعتباره "يوم للرب"، وهو أيضا يرافع لصالح منع النساء من ارتداء السراويل في مؤسسات التعليم التي يسيرها.. وإلخ من المباديء التي "لا تقبل بعرف الإنفصام"! [73].

صورة المسلمين في الأدب الفرنسي الحديث، وبغض النظر عن ذاك الكليشيه cliché القديم الذي ترسخ في الوعي العام والذي ليس في الإمكان أبدا محوه، مازال كما كان أو ربما أسوء، إذ يجرى تشويههم اليوم دوريا بصور نمطية يرسمونهم بها، كأن يوصموا بالإرهاب مثلا، أو أن يوصفوا بالزنوج أو الملونين، أو بالأفارقة المتخلفين، أو باللصوص، أو بحبهم للمظاهرات في سبيل أمور "تافهة" كبناء مسجد مثلا، أو حتى بمعايرتهم بكثرة إنجابهم للأولاد، ولنأخذ مثلا واحدة من المؤلفات الأكثر تطرفا منها، وهي رواية ميشال ولبك ما قبل الأخيرة "الرصيف" Plateforme، وفيها يحرض ولبك وبدون أي عقدة على النيل من الفلسطينيين باعتبارهم إرهابيين!، وكمكافأة على توجهاته الشديدة التطرف منح هذا الكاتب والسينمائي نظير روايته الأخيرة "الخريطة والأرض" La Carte et le Territoire جائز الغونكورد العريقة لعام 2010 [74].

وبما أن فرنسا مركز ثقافي كبير في أوروبا لا ينكر قيمته أحد، فلنأخذ أيضا مؤلفا لكاتب أجنبي يعيش بالبلاد، ولنأخذ مثلا رواية "الخلود" L'immoralité للروائي التشيكي المعروف ميلان كونديرا ".. عند ذلك دخل زنجي القاعة حاملا سلة ورد، أشارت له لورا بيدها، أظهر الزنجي أسنانا بيضاء رائعة.." [75]، كونديرا هنا يظهر عنصرية أوروبية كلاسيكية اتجاه "الزنوج" وهذا واضح، ويواصل في جزء آخر من روايته يقول ".. وبما أن وجوههم جميعا كانت سمراء ظن البروفسور آفناريوس أن

العرب يحتجون ضد العنصرية... فهم أخيرا من خلال الكتابات المسجلة على اللافتات بأن المتظاهرين ليسوا عربا، بل أتراكا، وأنهم لا يحتجون ضد العنصرية الفرنسية، بل ضد بلغرة أقلية تركية تعيش في بلغاريا.." [76]، وهنا يرسم كونديرا صورة نمطية للمسلمين في كونهم مولعين بالمظاهرات، وهو يصف كلا من العرب والأتراك بالزنوج، فالسمرة هنا يقصد بها الزنوجة، لأنها جاءت في إطار المقارنة بـ"الأنا البيضاء"، أي البيض من الفرنسيين و"البلغار"، وفي واقع الأمر فإن أغلب الأتراك فاتحي البشرة وليسوا سمرا، وعدا هذا فإن البلغار شعب توركي الأصل كما أسلفنا في الفصل الأول من الكتاب، ثم إن بعض الأوروبيين هم أكثر "زنوجة" من العرب أنفسهم كالبرتغاليين مثلا الذين يملأون فرنسا، وأما الإسبان والإيطاليين واليونانيين وفرنسيو الجنوب فهم للعرب مشابهون وإلى أبعد حد.

الكتاب الأوروبيون الأجانب الفرانكوفونيون براغماتيون رغم أنهم يكتبون في واقع الأمر طبقا للفكر السائد في الحقل الأدبي الفرنسي، فهم عادة ما يستغلون موضوع الإسلام وكما كل الفرنسيين ليحققوا الشهرة من ورائه، خصوصا أن وسائل الإعلام هي التي تروج "لإبداعاتهم" تلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنهم وخصوصا القادمين من أوروبا الشرقية على غرار كونديرا، يعمدون في كتاباتهم إلى استمالة الفرنسيين الذين عادوا في غالبيتهم لا يتحملون الأجانب -أفارقة كانوا أم أوروبيين شرقيين - بالنيل منهم أولا، وأيضا عبر العزف على وتر أوروبا الواحدة والعرق الأبيض المشترك، وهناك عامل آخر مهم والكل يأخذه في عين الإعتبار، وهو الدفاع الضمني أو المباشر عن إسرائيل وذكر اليهود بالخير، فالكل يعلم هناك أنهم يسيطرون على دور النشر ووسائل الإعلام، وهذا الأمر يقود حتميا وفي غالب الأحيان إلى النيل من العرب والمسلمين.

صار الإهتمام متزايدا ومنذ الثمانينات بالكتاب الإسلامي -أي الكتاب الذي يتحدث عن الإسلام - وهو اليوم ظاهرة في حد ذاتها جلبت انتباه عديد الباحثين، وحسب أوليفيي روي دائما فإن "السبب الذي جعل من الأوروبيين يناقشون الإسلام بشكل خشن هو واقع أن المسلمين اختاروا مغادرة الشرق الأوسط!!!" [77].

ونظرا لكون الإسلام الموضوع الأكثر جدلا في فرنسا وفي الغرب عموما فقد ظهرت مصطلحات ومفاهيم عديدة تخصه، بعضها يستعمل على نطاق واسع في الإعلام دعاية لأفكار معينة، وبالنسبة للمؤرخ جاستن فيسي Justin Vaïsse فإن تعبير "إسلام فرنسا" islam de France هو الأكثر توافقا اليوم [78].

اليوم نجد في قاموس هذه المصطلحات وبالإضافة إلى الإسلام Islam (الإسلام، الإسلام السياسي، الإسلام الراديكالي، الإسلام المعتدل) مفردات كـ الإسلاموية Islamism (الإسلاموية السياسية، الإسلاموية المعتدلة، الإسلاموية الراديكالية) والأسلمة Islamisation والراديكالية Radicalism والأصولية Fondamentalism والسلفية Salafism والوهابية Wahabism والجهادية Jihadism ومعاداة المغاربة Anti-Maghrébin.. وطبعا الإسلاموفوبيا Islamophobia.

الإسلاموفوبيا (الخوف من الإسلام) وكما أسلفنا مصطلح شائع اليوم في فرنسا والغرب عموما، ليس فقط بين السياسيين والصحفيين والمثقفين وإنما حتى لدى رجالات الأدب وغيرهم، وقد عرف شهرته بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية التي أُججت من خلالها عداوة رهيبة ضد المسلمين حول العالم والتي فتحت بحق فصلا جديدا في التاريخ.

تاريخيا ليس هناك تاريخ محدد لظهور هذا المصطلح في فرنسا، وجاء في دراسة قامت على أساس يومية Le Monde أن هذه الصحيفة استعملت مرتين هذا المفهوم بين الأول من جانفي 1987 والعاشر من سبتمبر 2001، كانت الأولى عام 1994 أما الثانية ففي فيفري 2001، كما استعملت مرتين Le Monde diplomatique هذا المفهوم في الفترة لما قبل 11 سبتمبر، الأولى في جويلية 1997 في روبورتاج عن مرسيليا أخذ فيه اقتباسات عن صهيب بن شيخ (يقدم في فرنسا على أنه الناطق باسم "الإسلام المتحرر")، والثانية في أفريل 1998 لما أخذت اقتباسات عن طارق رمضان الذي استشهد بدراسة جرت في بريطانيا العظمى عام 1997 لحساب Runnymede Trust أقامها البروفيسور Gordon Conway وجاءت بعنوان: " Islamophobia : Fact Not Fiction, octobre 1997" [79].

وأما على المستوى الرسمي فقد صرح الوزير الأول الفرنسي جان بيير رافران لدى استقباله في مسجد باريس في 17 أوكتوبر 2003 أن "هناك إسلاموفوبيا متنامية في فرنسا!"[80].

وحسب منظمة "التجمع ضد الإسلاموفوبيا في فرنسا" Collectif Contre L'Islamophobie en France (CCIF) فإنه في عام 2008 فقط كان هناك 80 نشاط إسلاموفوبي، منها 59 موجهة ضد الأفراد و21 موجهة ضد المؤسسات. وأغلب النشاطات الإسلاموفوبية التي استهدفت أفرادا (76,54٪ من مجموعها الكلي) وقعت في المصالح العمومية (62,90٪)، ثم في أماكن العمل (18,64٪)، وتبقى المرأة الضحية الأولى لهذه النشاطات وبنسبة كبيرة.

وحسب نفس المنظمة دائما فإن ناحية إل دو فرانس Ile-de-France مثلت لوحدها 67٪ من حجم النشاطات الإسلاموفوبية ضد الأفراد (بدرجة أولى في سان سن دوني وباريس اللتان مثلتا لوحدهما 40,68٪ من كل النشاطات الإسلاموفوبية التي استهدفت أفرادا في فرنسا)، فيما مثلت مدي بيرينيه Midi Pyrenee 12٪، بينما مثلت رون -ألب Rhone Alpes 8٪، وهي المناطق التي تجمع أكبر عدد من المسلمين في فرنسا، من مواطنين ومهاجرين.

وترتفع هذه النشاطات وتنخفض تبعا للظروف الوطنية والسياق الجيوسياسي، فبينما انخفضت في الفترة من 2004 إلى 2006 من 118 إلى 36 نشاط إسلاموفوبي ارتفعت من 2006 إلى 2008 من 36 إلى 62 نشاط إسلاموفوبي.

وفيما يخص النشاطات الإرهابية التي استهدفت مؤسساتا، فقد كانت المساجد أولى ضحاياها بنسبة 57,15٪، ثم المقابر والمؤسسات والإعلام بنسبة 14,29٪ لكل منها، ومثلت ناحية إل دو فرانس Ile-de-France لوحدها 28٪ من حجم النشاطات الإسلاموفوبية ضد المؤسسات، وترتفع هذه النشاطات وتنخفض وكما تلك الموجهة ضد الأفراد تبعا للظروف الوطنية والسياق الجيوسياسي، فبينما انخفضت في الفترة من 2003 إلى 2006 من 64 إلى 13 نشاط إسلاموفوبي ارتفعت من 2006 إلى 2008 من 13 إلى 21 نشاط إسلاموفوبي.

وعلى حسب تقديرات مصالح الإستعلامات الفرنسية RG لعام 2004 فإنه يتواجد في فرنسا ما بين 2500 و3500 مناضل أو مؤيد منضوي تحت عصابات اليمين المتطرف المختلفة، هذا من دون إدراج مناضلي "الجبهة الوطنية" ومناضلي "الحركة الوطنية الجمهورية" [81].

في 23 فيفري 2005 تبنت فرنسا قانونها العنصري الممجد للإستعمار، هذا الأخير لم يثر حفيظة الجزائر فقط وإنما كل الدول التي كانت راضخة للإستعمار الفرنسي الغاشم وأخرى مازالت كالمارتينيك وغوادالوب، ورغم "إصرار" نواب الحزب الإشتراكي على إلغائه إلا أن نيكولا ساركوزي وزير الداخلية ورئيس حزب الأغلبية اليمينية آنذاك رفض ذلك، ورغم أيضا أن هذا القانون جاء لغايات عنصرية وأخرى انتخابية إلا أن المثير فيه أنه أتى في الوقت الذي كانت فيه السلطات الفرنسية تدعي رغبتها بإقامة علاقات صداقة مع الجزائر - أهم مستعمراتها "السابقة" سياسيا اقتصاديا وثقافيا.

هذا القانون وبتعبير برنار ستازي رئيس جمعية فرنسا - الجزائر كان " تقهقرا فكريا ودبلوماسيا"، بحيث أنه "جاء في الوقت الذي أعربا فيه كل من شيراك وبوتفليقة وفي مناسبات مختلفة عن إرادتهما في توقيع معاهدة صداقة تطمح إلى إقامة شراكة مميزة بين فرنسا والجزائر" وهو ما عده ستازي "تقدما تاريخيا"، ويواصل ستازي في مقاله الذي نشرته يومية "ليبيراسيون" تأسفه على توقيعه بقوله أن "هذه المعاهدة التي تعد أكثر من مجرد مصالحة بعد أربعين سنة من نهاية حرب الجزائر لطي صفحة المواجهات الدامية والسنوات الطويلة من التوتر وسوء الفهم والأحقاد التي تلتها، كان من المنتظر أن تساهم خاصة في ربط الصلة بين البلدين بنفس قوة الصلات التي تربط فرنسا بألمانيا"[82].

فرنسا في الواقع مازالت تعتبر نفسها وصية على الجزائر حتى بعد مرور خمسين سنة على استقلالها، ولهذا فهي لم تراعها إطلاقا كما لم تراعي يوما أبناءها الذين مازالوا يموتون بقنابلها المزروعة على طول حدود البلاد الشرقية والغربية وبإشعاعات قنابلها النووية، أما الرئيس الفرنسي جاك شيراك فلم يتحرك ليمنع هذا القانون من النزول إلى الجمعية العامة الفرنسية لينقض سمعة بلاده على الأقل وهو الذي كان دائما

يهين الجزائر كأن يطلب منها الإعتراف "بحقوق الأقدام السوداء"، أي بحقوق المستعمر، والعفو عن الحركى رسميا رغم أنه قد عفي عنهم على أرض الواقع.

في فرنسا وكما في أوروبا، تعتمد الحكومات فيما يخص علاقتها بالهجرة والهجرة غير الشرعية سياسة الكيل بمكيالين في تعاملها مع الدول الأوروبية الشرقية والدول الإفريقية بما فيها المغاربية، ورغم أن المغاربيين أقرب إلى أوروبا جغرافيا وتاريخيا وحتى ثقافيا ورغم أيضا تشابك المصالح وخصوصا مع دول استعمارية سابقة كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا إلا أن دول أوروبا الغربية تعطي الأولوية للأوروبيين الشرقيين، وفي كل شيء.

الأوروبيون من شرق أوروبا هم المفضلون دون شك، وقانون "الهجرة الإنتقائية" لساركوزي يركز على هذه النقطة بشكل كبير، خصوصا في إطار ما يسمى بـ "الهجرة الإقتصادية"، وباستثناء الغجر فإن التسهيلات التي يتلقاها هؤلاء تختلف وفي كل شيء عن تلك التي يتلقاها أولئك القادمون من إفريقيا.

هذا أمر في الحقيقة لا يدعو للإستغراب، على الأقل من الناحية المنطقية، وهذا لأنه يدخل في إطار مكافحة الهجرة الإسلامية الحالية التي أصبح يرى الأوروبيون فيها خطرا يتهددهم سواء ديمغرافيا، أو من ناحية "التطرف الإسلامي" الذي يرون أن هذه الهجرة هي من تحمله إلى بلدانهم، كما أن هؤلاء الشرقيين هم أقرب للفرنسيين عرقيا ودينيا وربما جغرافيا، ولكن ما يدعو للإشمئزاز هو أن أوروبا الغربية وعلى رأسها فرنسا تستفيد من المغرب العربي وإفريقيا ككل ومن جميع النواحي، بل وتستغلها أبشع استغلال، ولكنها ترفض استفادة الطرف الآخر، أي أنها وكما في الماضي تحب أن تأخذ كل شيء ولا تريد أن تعطي أي شيء.

إن التخوف الفرنسي من الأجانب لم يمس فقط المسلمين من المغاربيين والأفارقة، وإنما أيضا الآسيويين، ولكن هؤلاء ولقلة أعدادهم ربما لم يشكلوا يوما أزمات مع المجتمع الفرنسي ككل، ولكن في المدة الأخيرة برز إسم الصحفي الجزائري محمد سيفاوي المعروف بآرائه التي شوهت الإسلام والمغاربيين ووصمتهم بالإرهاب، والذي أثار الجدل من خلال تحقيقه المزعوم المسمى "لقد تسللت إلى المحيط

الآسيوي" J'ai infiltré le milieu asiatique الذي شوه الجاليات الآسيوية عموما والصينية خصوصا، واتهمها بأنها في مجملها "غير قابلة للإندماج!".

ورغم أنه لا علاقة له إطلاقا بهذا الأمر فهو غير فرنسي، والفرنسيون عموما لم يشتكوا يوما من وجود الجاليات الصينية على أراضيهم، ورغم أنه لا يفقه شيئا عن ثقافة الصينيين وحضارتهم الأعرق في العالم (هو وككل الفرانكوفيليين في إفريقيا لم يسمع من يوم ولد إلا بفرنسا!) إلا أن هذا الصحفي يريد أن يجعل من كل جاليات الأجانب "حثالات" في نظر الفرنسيين وليس المغاربيين فقط كما يسميهم ساركوزي وقسم كبير من الفرنسيين.

من بين كل الأوروبيين الشرقيين يعاني الغجر (Romani people, Roma, gitanozigan, Gypsy,) تمييزا كبيرا وعنصرية لا لشيء سوى لأنهم غجر، "هم في واقع الأمر لا يعتبرون أوروبيين وإنما إشكالية في حد ذاتهم" يقول هنري براون وهو محام فرنسي يعمل لصالح المنظمة الفرنسية غير الحكومية "لجنة حقوق الإنسان". ويعيش اليوم ما بين ثمانية إلى عشرة ملايين من الغجر في الاتحاد الأوروبي، أغلبيتهم في أوروبا الشرقية ولا سيما في بلغاريا ورومانيا حيث أن مواطن من كل عشرة هو من أصل غجري.

وفيما سبق كان من الصعب على الغجر القادمين من رومانيا الاستقرار والعمل بصورة قانونية في فرنسا وأوروبا الغربية عامة طالما لا يملكون بطاقة إقامة ورخصة عمل، ولكن ومنذ جانفي 2007 صار الرومانيون والبلغار مواطنين أوروبيين وصار بإمكانهم بالتالي التنقل بكل حرية في أوروبا، غير أن حق الإستقرار والعمل ما زال صعب المنال كما كان قبل الإنضمام.

في 16 سبتمبر 2008 عقد الإتحاد الأوروبي في بروكسل قمة هي الأولى حول التمييز الذي يمارس ضد الغجر وذلك بعد أسبوعين من الموافقة على القرار الإيطالي الذي أثار الجدل والقاضي برفع بصمات أبناء هذه الجالية.

وكان المجلس الأوروبي الذي وقع عبر دوله الأعضاء عام 1995 "اتفاقية إطار لأجل حماية الأقليات الوطنية" Framework Convention for the Protection of National Minorities قد وافق قبل أسبوعين من تاريخ القمة على سياسة إيطالية

جديدة في مجال الهجرة أثارت الجدل، حيث قضت برفع بصمات الغجر الذين يعيشون في البؤس الشديد في مخيمات حقيرة، وهو ما أثار حفيظة المدافعين عن حقوق الأقليات وحقوق الإنسان داخل الإتحاد الأوروبي.

ورغم أن هذه القمة هدفت حسب المفوضية الأوروبية إلى توحيد مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتعمل معا على مكافحة التمييز ضد الغجر إلى أنها لم تكن في الحقيقة سوى حملة علاقات عامة موجهة للإستهلاك العام، وهذا ما أكدته مثلا اتهامات الأمم المتحدة عام 2010 للحكومة الفرنسية بممارسة العنصرية اتجاههم، من خلال عمليات الطرد، والتي وصفتها باللاإنسانية.

وحسب استفتاء صادر عن "أورو باروميتر" التي ترصد اتجاهات الرأي العام في دول الاتحاد الأوروبي، فإن "ثمانية مواطنين من عشرة مقتنعون أن الأصل الغجري اليوم هو عقبة تعسر الاندماج في المجتمع والحصول على عمل ومتابعة التعليم"، وهي المسائل الرئيسية التي تناولتها المحادثات.

وفي ألمانيا، تم في التسعينات من القرن الماضي طرد عشرات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية في أوروبا الشرقية، واحتل الغجر نسبة كبيرة منهم، وبعد عام 2005 طردت ألمانيا أيضا خمسون ألفا منهم، وأما في فرنسا، أين يسكن الكثير من الغجر دور الصفيح، فتقدم الدولة لهؤلاء مبالغ مالية تعويضية تساعدهم على الرجوع، كما تُنظم رحلات جوية لترحيل الغجر البلغاريين والرومانيين على الرغم من أنه يمكنهم العودة من جديد كونهم سكانا في الإتحاد الأوروبي، رغم أن وزارة الهجرة الفرنسية تؤكد دائما أن عدد البلغاريين والرومانيين الذين تشجعهم فرنسا على الرحيل عبر رحلات مدعومة أقل من ذي قبل، ووفقا لمتحدث باسم الوزارة فقد غادر في عام 2007 نحو 2000 روماني وبلغاري فرنسا عبر هذه الرحلات [83].

في فرنسا (يقدر عدد الغجر فيها بحوالي 500 ألف) وكما في أوروبا فإن هؤلاء لطالما كانوا ضحية لعنصرية "البيض"، وعدا الإنتهاكات اللاإنسانية والمسكوت عنها والتي يتعرض لها هؤلاء عبر كل أوروبا وخصوصا في جزء القارة الشرقي (تهتم منظمة العفو الدولية "أمنيستي أنترناسيونال" بما يتعرض له الغجر من عنصرية Antiziganism وخصوصا في دول كبلغاريا، إيطاليا، اليونان، رومانيا، صربيا، سلوفاكيا، المجر،

سلوفينيا وكوسوفو) فإن الإتحاد الأوروبي وإلى اليوم لا يعترف بشكل واضح بالإبادة التي تعرض لها الغجر على يد النازية الألمانية في الحرب العالمية الثانية والتي راح ضحيتها على الأقل 220 ألف غجري، رغم أن بعض الإحصائيات تقدر أعدادهم بحوالي المليون ونصف المليون، ورغم أنه بالمقابل يقدس الهولوكوست.

وتاريخيا فقد تعرض الغجر للتمييز منذ بدايات حلولهم بأوروبا والتي يرجح الأوروبيون أنها كانت في القرن الخامس عشر، حيث سرعان ما تحول الفضول نحوهم إلى كره فتم استعبادهم، كما أجبروا على الأعمال الشاقة كبارا وصغارا، وإبان الفترة الشيوعية في أوروبا الشرقية عملت حكوماتها على سياسة تماثل assimilation قائمة على قمع ثقافة الغجر فتم إجبارهم عل تبني كلي لثقافة القوميات الكبرى لدولهم التي فيها يعيشون، وعدا هذا فقد ألزمتهم بالحد من الإنجاب وهي سياسات مازالت ممارسة إلى اليوم وخصوصا في دول أوروبا الشرقية، بل وزادت حدتها، إذ يمنع الغجر علنا من التعليم والسكن والحصول على مناصب شغل محترمة ما جعل بعض نشطاء حقوق الإنسان يصفون هذه العداوة المتفشية بـ "رهاب الغجر" أو "الرّومافوبيا" "Roma-phobia".

قد يظن البعض أن الغجر مجرد شعب متجول ينشد الحرية ولا يعرف إلا الرقص والغناء ولا يحترف إلا اللصوصية، وهذه في الحقيقة هي وجهة النظر السلبية السائدة عنهم وفي كل مكان، تماما كما هو سائد أيضا من أن العرب هم مجرد إرهابيين مطبوعين بالحريم أو أنهم شعب لا يسكن إلا في الخيام ولا يركب إلا الجمال، والغرب بالتأكيد هو المسئول في بث هكذا صور نمطية محقرة.

إن الغجر شعب ككل الشعوب، لديهم ما يميزهم في كل بلد هم متواجدون فيه، ويكفي أن نقول أن الموسيقى الشعبية في عديد الدول الأوروبية الشرقية كما في التشيك ورومانيا مرتبطة كليا تقريبا بموسيقى الغجر، ثم إن الشخصيات الغجرية التي خلفت أثرا في الثقافة الأوروبية كثيرة، وهي متواجدة في الفن والثقافة والسياسة والعلوم وأيضا في ميادين الرياضة المختلفة، ومهما يكن فإن الغجر في الأخير هم شعب أصيل في أوروبا، ومن العائلة الهندو أوروبية التي يرجح أن أغب الأوروبيين ينتمون إليها، وعلى الأوروبيين "المتحضرين" استيعاب تواجده على تلك الأرض، وتعلم كيفية احترامه.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو - إذا كان عدم اندماج المهاجرين المسلمين يرجع إلى ثقافتهم الإسلامية كما يقول الفاتيكان وأغلب الأوروبيين فلماذا لم يندمج الغجر وأغلبهم مسيحيين؟

لسنا هنا طبعا لنجيب عن هذا التساؤل، وإن كانت إجابته واضحة، ولكن المؤكد أن الإسلام ما كان أبدا السبب الوحيد في عدم اندماج الأقليات المسلمة في مجتمعاتها الأوروبية، وهذا لأن العرق والجغرافيا مازالا يلعبان دورا عظيما في وعي الأوروبيين وبالتالي سلوكاتهم نحو الآخرين، وكلاهما سبب رئيس أيضا في معاداة هؤلاء للمسلمين، والواقع أن كون أغلب المهاجرين من المسلمين هو فقط ما جعل أوروبا تنظر إليهم جميعا كمسلمين قبل كل شيء.

يقول ستيوارت هول أن "الخطاب الغربي" يصور الإثنية ethnicity —والتي هي على رأيه - كل جماعة تختلف عن الجماعة الأصلية البيضاء المستقبلة سواء عرقيا أو دينيا أو ثقافيا، يصورها على أنها نمط من الهوية تعتبر "دخيلة"، ولهذا فهي تعزل عن الجماعة الأم، وهذه الأخيرة تمارس عليها الهيمنة (بمفهوم الماركسي غرامتشي)، ويصل الأمر إلى حد أن تقصى كليا منها، وبسبب تمايزها عن الجماعة الأم فهي تتموقع في ذات الآخر الذي يجب دائما التخوف منه [84].

إن الدراسات الثقافية لها تأثير كبير في مجال العمل لسياسي، وأهم شيء هنا هو في تحديد الهويات، أي هوية الجماعات المهاجرة، وما تعكسه بدورها من تحديد لهويات المجتمعات الأوروبية المستقبلة، وبالنسبة لهول ولكثيرين غيره فإن الخطاب في أوروبا هو خطاب يتحكم فيه اليمين المؤمن بمركزية العرق الأبيض، هذا اليمين الذي يسمي ذاك الآخر بالملون color، يعمل كل جهده للحد من حرية الآخر، وتهميشه، صانعا حاجزا بين "الإنتماء" belongingness وبين "الغيرية" otherness، ما يجعله يحتكر المواطنة لنفسه، ويجعل ذاك الآخر يعيش على قمة حنينه لوطنه الأصلي.

إن الدراسات الثقافية الأوروبية وعلى ضعف أغلبها الأكاديمي وحتى الأخلاقي هي دراسات متحيزة في كثير منها وعنصرية، وهكذا فهي وعوض أن تعمل على إيجاد حلول لمشاكل الأقليات نجدها تُنظّر للإختلاف العنصري، وعدا هذا فإن منهجها إجمالا أو بؤرتها المركزية في البحث تقوم أساسا —على رأي جماعة من منظري الثقافة

الغربيين - على الربط بين الثقافة والأمم، أي على الإختلافات بين الأمم وليس على الإختلافات داخل الأمة الواحدة، وهذا أمر أفقد مفهوم الثقافة قدرته على الصمود لتفسير الصراع داخل المجتمعات أو حتى الجماعات العرقية، وهكذا بقي الصراع داخل الأمم غير مفسر، إن لم يكن غير قابل للتفسير [85].

في واقع الأمر تختلف أحيانا نظرة المجتمع الفرنسي للإسلام عن تلك النظرة التي يروج لها السياسيون عادة وأيضا كثير من وسائل الإعلام، ففي عملية سبر آراء أجراها معهد "سي. آس. أ" CSA الفرنسي المختص في عمليات سبر الآراء والذي نشرت نتائجه جريدة "لوباريزيان" جاء فيه أن 14٪ من شريحة المصوتين قالوا أن الإسلام "جد متناغم" مع الحياة الفرنسية اليومية، بينما ذكر 40٪ منهم أن الإسلام "متناغم" مع المجتمع الفرنسي، في حين قال 21٪ منهم أن الإسلام "لا يتناغم" مع قيم المجتمع الفرنسي، ومنه فإن 54٪ من مجموع المصوتين الفرنسيين يعتقدون في إمكانية تعايش المجتمع الفرنسي والإسلام، ومن مجمل ما يؤكده سبر الآراء هذا أن الفرنسيين يعتقدون في أغلبهم بإمكانية التعايش بين قيم مجتمعهم والإسلام [86]، ولكن ورغم ذلك تتغير سُبُر الآراء هذه في كل مرة وخصوصا عند أي تصادم يحدث، أي حسب الأوضاع الأمنية والجيوسياسية فينقلب المجتمع كلية نتيجة لما تبثه وسائل الإعلام.

إن التخوف من الأجانب أمر مشروع، بل هو رد فعل منطقي وصحي يميز أي مجتمع في هذا العالم، فكيف إذا كان مصدر هؤلاء الأجانب بلدانا يعشش فيها الإرهاب أو دولا تصدر المخدرات، وبالإضافة إلى الكزينوفوبيا والعنصرية التي تعشش فيها (ضد الأفارقة السود مثلا ❖❖❖❖❖❖) فإن الدول مصدر الهجرة إلى فرنسا هي أسوء بكثير في قوانينها المتعلقة بالهجرة ووضعية الأجانب الموجودين على أراضيها رغم أن أعدادهم لا تقارن بتلك الموجودة في الدول الغربية، ومشروع قانون الأجانب الجزائري لـ25 جوان 2008 لم يكن أبدا وتطلعات هؤلاء!

إن أوروبا من حقها أن تخاف على حضارتها التي هي بالنسبة لها الأهم في العالم من هؤلاء الآتين من قارة مختلفة، ومن ثقافة تراها هي متخلفة، ومن حضارة تراها أيضا عدوة لها، تماما كما نراها نحن عدوة لنا، وهذا لأن كل الشعوب في العالم قد فطرت على استحداث عدو، وفي هذا يقول موراي إيدلمان Murray Edelman

"بصناعتهم لأعداء أو أمور يمكن صفها في مكان عدو فإن الناس عبر التاريخ يصنعون مفاهيم لأنفسهم ولمكانتهم في هذا التاريخ، مساندة حرب ضد معتد أجنبي يهدد الأمن الوطني ولا يقبل بالمعايير الأخلاقية العامة معناه أن نصنع لأنفسنا صورة أشخاص من أمة الأبطال، وإذا كان هؤلاء يجلبون هكذا الضرر أو الشر فإنهم أنفسهم يعتبرون أخيارا، هذه المفاهيم المبررة عاطفيا موجودة عبر كل التاريخ" [87].

وبالعودة إلى فرنسا فإنه في ديسمبر 2009 وباقتراح من وزير "الهجرة والإدماج والهوية الوطنية" إيريك بيسون وتحت رعاية رئيس الجمهورية نيكولا ساركوزي فقد تم فتح نقاش حول "الهوية الوطنية"، وبغض النظر عن دوافع هذا الإجراء الخفية الظاهرة إلا أنه أثار ردود أفعال سلبية ليس من قبل المسلمين فقط وإنما حتى من قبل اليهود والفرنسيين أنفسهم، نظرا لما أججته من مشاعر عنصرية واستعداء للآخر، وقد طالب الحزب الشيوعي الفرنسي بحل وزارة الهجرة والإدماج وغلق النقاش نهائيا حول الهوية الوطنية، وأما الحزب الإشتراكي فقد استنكر عملية الخلط القائمة في فرنسا بين المهاجرين والإسلام والهوية الوطنية.

وتزامن النقاش مع خروج المئات من الشباب الجزائريين إلى شوارع باريس والمدن الفرنسية الكبرى احتفالا بتأهل المنتخب الجزائري لكرة القدم إلى نهائيات كأس العالم في مشاهد أذهلت الفرنسيين أنفسهم، حتى أن أحد لاعبي الفريق الوطني الجزائري أصاب اليمين في فرنسا بالذهول وهو يصرح لقناة كنال بلوس الفرنسية Cannal+ بمناسبة تأهل منتخب الجزائر إلى مونديال جنوب إفريقيا بأنه يهدي فوز الجزائر هذا إلى شهداء الثورة التحريرية، ويأتي تصريحه الصادم هذا وهو الجزائري الذي ولد وتربى في فرنسا.

اليمين في فرنسا أجج هذا النقاش بعد أن فتح له ساركوزي الطريق وهذا على إثر نتائج الإستفتاء الذي تم خوضه في سويسرا والذي بموجبه تم حظر بناء المآذن، ولكن مشكلة البرقع المضخمة إعلاميا وسياسيا هي التي فتحت في واقع الأمر الباب واسعا أمام هذا الحوار.

ورغم أن أندري جيري النائب الشيوعي في مدينة ليون كان أول من بدأ بإثارة قضية البرقع وهو ليس من اتحاد الأغلبية الشعبية الذي يقوده ساركوزي، إلا أن

القضية على حسب الجزائري الأصل عبد الله زكري – رئيس الفدرالية الجهوية لمسجد باريس في الجنوب الغربي وعضو المكتب التنفيذي للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية – تتجاوز الصراع الأيديولوجي الفرنسي الداخلي يمين يسار، على اعتبار أن المتاجرة السياسوية هي واحدة عند اليسار واليمين، وسبق – يضيف زكري – أن بينت ضجة الرسومات الكاريكاتورية الدانماركية ودعمها في فرنسا صحة ذلك، ويؤكد زكري رأيه لما يقول أن قضية البرقع في حد ذاتها ترأستها اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة سبل منع ارتداء البرقع (وزيرة العدل الفرنسية السابقة في عهد حكومة جوسبان الإشتراكية إليزابيت غيغو قالت أن قانونا حول البرقع لا يوقف انتشاره بفرنسا، واعتبرت الجدل القائم في البلاد حول الموضوع بأنه من أسوء السبل في استئصاله) وهذا في وجود اقتراحات من اتحاد الأغلبية الشعبية بمنع ارتداء البرقع في الفضاءات العمومية، كما أن جيري نفسه كان من عديد الشخصيات التي اعترفت بالإنزلاقات التي وقع فيها أنصاره من اليسار أو اليمين، لأن المستفيد الأكبر من تضخيم قضية البرقع وتضخيمها سياسويا – يضيف زكري – هي "الجبهة الوطنية" المتطرفة التي يعاديها الشيوعيون واليمينيون على الصعيد الداخلي [88].

ساركوزي وفي إطار هذا النقاش وفي مقال نشرته "لوموند" الفرنسية دعا إلى "احترام كل الأديان على قدم المساواة"، وطالب المسلمين بـ "التعبير عن تدينهم بشكل محتشم ومتحفظ" مشيرا إلى المآذن (التي كان قد حظر بناؤها في سويسرا) والبرقع (الذي جعلوا منه مادة دسمة في وسائل الإعلام الفرنسية رغم أن من يرتدينه هناك يعدون على الأصابع) وأيضا كل أشكال التعبير الديني المرادف –على رأيه – لأيديولوجية التعصب والإنعزال وعدم المساواة! [89].

في 12 جانفي 2010 أعلن رئيس الحكومة الفرنسية فرانسوا فيون أن فرنسا مصممة على حظر ارتداء النقاب (حسب الأرقام الرسمية آنذاك فإن هناك ألفي امرأة يرتدين النقاب في فرنسا) وتتجه نحو استصدار عدة قرارات وقوانين في هذا الصدد بينها قرار عن الجمعية الوطنية، وأوضح فيون أن حضر البرقع أو النقاب يجب أن يمر أولا بقرار يكون عبارة عن إعلان مبادىء تصدره الجمعية الوطنية، وبعد صدور هذا القرار غير الملزم، يتم العمل على نصوص أخرى تتيح تطبيق هذه المبادىء، وقانون من

هذا النوع كان من الممكن أن يلقى اعتراضا من اليسار – عادة ما يلعب دور المعارضة الرقيقة - لأنه مس بالحريات الفردية ما كان قد يدفع بالمجلس الدستوري إلى إلغائه، كما كان من الممكن أن تقوم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان برده، وأما ساركوزي فقد زايد كثيرا في هذا الأمر لما قام بالخلط المتعمد بين الإسلام والمهاجرين إذ أشار إلى أن هناك إسلاما جديدا يأتي به المهاجرون وصار يهدد فرنسا، وهو ما جعل الحوار الدائر يصب في مجرى اليمين المتطرف.

الحقيقة أن موضوع مناقشة الهوية في فرنسا قد يحمل نوعا من المصوغات الذاتية، ففرنسا التي بها أكثر من ستة ملايين مسلم، ويدخلها كل عام حسب تصريحات وزير الهجرة والهوية الوطنية إيريك بيسون حوالي 200 ألف أجنبي، والتي يحصل فيها كل عام 110 آلاف أجنبي على الجنسية الفرنسية، والتي يولد بها كل عام أيضا 100 ألف مولود من زواج مختلط [90]، هي في واقع الأمر تحتاج لهكذا مواضيع، غير أن طريقة ووقت وأهداف طرحها هي التي سببت جل اللغط.

"إن النقاش حول الإسلام فيه الكثير من الإنفعالية، والنقاش كما هو جار اليوم مشوش ولا يستطيع تحقيق شيء" هكذا وصفت كارولين فورست الكاتبة والمحاضرة الفرنسية ما هو حاصل في فرنسا، ولكنها وضحت تبرر الأمور "لكننا مجبرون على هذا النوع من النقاش بسبب الضغط الذي فرضته الأعمال الإرهابية الراهنة" مضيفة "إن لم يتحول كل الأوروبيين اليوم إلى مناهضين للإسلام فهذه معجزة" [91].

وحتى آلان جوبي Alain Juppé عمدة بوردو والوزير الأول الأسبق وفي حوار له مع "Echos" أشار إلى أن النقاش حول الهوية في فرنسا لم يخرج بجديد في كل الأحوال، وقال أن الإشكال الذي يجب طرحه حقيقة هو الإسلاموفوبيا، وأن كل ما يتوجه إلى طائفة دون غيرها هو أمر مقيت! [92].

إن مثل هذه الأمور التي تخص المهاجرين المسلمين وإشكالية اندماجهم في المجتمع الفرنسي وبغض النظر عن دوافعها العدائية صارت تثار دوريا من قبل اليمين عند كل حدث انتخابي قادم، ويقول كثير من المحللين الفرنسيين وخصوصا المحسوبين على اليسار أن حزب "الإتحاد من أجل حركة شعبية" - أو "الديغوليون

الجدد" كما ينعتون أنفسهم - (رغم وجود معارضين فيه لهذا الحوار على غرار المحافظ الوطني للتنوع العرقي الجزائري الأصل يزيد صباغ) كان وراء هذه المبادرة وهذا تحضيرا للإنتخابات المحلية (الجهوية) التي تم خوضها في مارس من عام 2010، غير أن الأمور جاءت على عكس ما خُطط له، فقد تلقى اليمين الحاكم ممثلا في حزب ساركوزي (الإتحاد من أجل حركة شعبية) وحلفاؤه شر هزيمة أمام المعارضة اليسارية التي حصدت جل الأصوات وفازت هكذا في غالبية المناطق الفرنسية، وليس هذا فقط، وإنما برزت كنتيجة للهزيمة ملامح انشقاقات موجودة أصلا داخل الإتحاد أين يتصارع تياران كبيران أولهما يترأسه ساركوزي ويوصف بالتيار الديغولي الذي هو في سياساته أقرب إلى "المحافظين الجدد" رغم أن موضتهم في أمريكا قد انتهت!، والثاني يوصف بالتيار الديغولي الإجتماعي ويترأسه غريم ساركوزي الأكبر دومينيك دو فيليبان، حيث راج أن هذا الأخير هو بصدد التحضير لتأسيس حزب جديد تحت إسم "الجمهورية المتضامنة" قد يدخل به الإنتخابات الرئاسية المقبلة عام 2012 مغتنما التراجع الكبير في شعبية ساركوزي، والدعم الذي قد يحضى به من الديغوليين التقليديين، وحتى في التيار المحسوب على ساركوزي قد تتقوى شوكة رئيس وزرائه الذي كان فرانسوا فيون على حساب ساركوزي نفسه، وتبقى ورقة الإسلام والمهاجرين في يد ساركوزي، وها هو اليوم وقد أطلق عبر حزبه نقاشا جديدا حول الإسلام وإن سماه هو "نقاشا حول العلمانية" تحضيرا للإنتخابات الرئاسية لعام 2012.

الكل داخل فرنسا وخارجها، من العارفين بشئونها السياسية وحتى من غير العارفين يعلم أن ساركوزي دائما ما يستغل ورقة الإسلام والمهاجرين لتحقيق مآربه الإنتخابية، ليس هذا فقط وإنما أيضا وهو الأهم للتغطية على الفشل الذريع لسياساته التنموية والإجتماعية، وحتى للتستر على فضائحه الشخصية (تسلم إبنه الصغير جان ساركوزي –25 سنة - لمناصب حساسة، تمويل نظام القذافي لحملته الإنتخابية.. وغيرها).

وفي إطار التحضير لانتخابات مارس 2010 التي أكدت فيها "الجبهة الوطنية" عودتها إلى الساحة السياسية، ذهبت هذه الأخيرة بزعامة جان ماري لوبان إلى أكثر مما ذهب إليه ساركوزي نفسه لما أقدمت وفي كل بساطة على نشر ملصق في أماكن

عمومية في منطقة بروفانس ألب كوت دازور يحمل شعارات منددة بـ "الإسلاموية" وعليه صورة لامرأة منقبة وعلم الجزائر مرسوم في خريطة فرنسا تنتصب فوقها منارات على شكل صواريخ في إشارات وتلميحات عديدة أهمها أن الإسلام دين إرهاب، والجزائر هي مصدره، ومهاجريها إرهابيين أيضا.

هذا الملصق الذي استعاره اليمين المتطرف الفرنسي من اليمين المتطرف السويسري حيث استعمله هذا الأخير في حملته الناجحة التي قادها ضد بناء المنارات، نددت به عديد الجمعيات الحقوقية الفرنسية كـ "الحركة المناهضة للعنصرية" و"من أجل الصداقة بين الشعوب" و"المجلس التمثيلي لجمعيات السود في فرنسا" و"واجب الذاكرة"، وهذا الأمر الذي أثار أيضا غضب الجالية الجزائرية والمسلمة ككل أعطى انطباعا بأن اليمين المتطرف في فرنسا قد تجاوز فعلا كل الحدود، فالعملية برمتها شكلت تهديدا مباشرا للإستقرار والأمن في فرنسا.

الإشكال قائم حول تعريف الهوية الوطنية كما قالت سيغولين روايال، وإن الإدماج كمفهوم وسياسة يتجاوز في الحقيقة ما هو حاصل في الواقع، وهذا لأن كل من المهاجرين المسلمين والحكومات الفرنسية المتوالية كان ولا يزال يفهم هذه السيرورة بطريقته الخاصة، ولهذا فإن الإشكالية التي كان يجب على الفرنسيين تناولها هي التعريف أولا بالإدماج وما المقصود به، وأيضا كيف يتم التقريب بين وجهات النظر في هذا الأمر، ثم أخيرا ممارسة هذا الإدماج لا الثرثرة فيه فقط.

وبالإضافة إلى السياسة (المواعيد الإنتخابية أساسا) يبقى الإقتصاد أيضا من أهم ما يحرك العلاقة بين الجانبين، ففي فترات الرخاء تتحسن العلاقة بينهما ويجري تناولها بنوع من العقلانية، ولكن ما إن تسوء الأوضاع الإقتصادية وينخفض المستوى المعيشي للفرنسيين حتى تعود لتتشنج ومن جميع النواحي، فيتم خلط التاريخ بالجغرافيا، والواقع بالماضي والمستقبل، والدين والثقافة بالإقتصاد، وإسرائيل بفرنسا، حتى ينتهي الأمر بالإتفاق على أن هناك "صدام حضارت"، ويصبح المهاجرون في خانة الإتهام المباشر، ولسوء حظ هؤلاء فإن الإقتصاد الفرنسي الذي مازال ثالث أكبر اقتصاد في أوروبا بعد الإقتصادين الألماني والبريطاني هو كلما يزداد سوءا.

في نوفمبر 2010 استقالت الحكومة الفرنسية بسبب الوضع الإقتصادي المتأزم، وكان للهجرة نصيب من ذلك إذ كان وزيرها من بين المستقيلين، ولكن فرنسا التي أعلنت أنها بصدد الخروج من هذه الأزمة مازالت على أرض الواقع تعاني، إذ تدل الإحصاءات على أن نسبة البطالة وحدها قد جاوزت الـ 8٪ من الفئة النشيطة من السكان نهاية عام 2010 حيث بلغت 4 ملايين و700 ألف عاطل عن العمل، بينما بلغت في ألمانيا في نفس الفترة 7,5٪، وفي هولندا 4,5٪، وارتفع عدد العاطلين عن العمل بـ 740 ألف عاطل في الفترة ما بين مارس 2008 وديسمبر 2010، وهذا الإرتفاع الكبير في البطالة في فرنسا مقارنة بالمستوى الأوروبي متواجد هو في الحقيقة من زمن ما قبل الأزمة، ولكنه كلما يزداد سوءا، وإذا بقيت الأمور كما هي فإن نسبة البطالة ستتجاوز الـ 10٪ عام 2011 [93].

فرنسا في حقيقة الأمر تعيش التناقض الكبير، فهناك اختلاف إثني وثقافي واضح في المجتمع الفرنسي، غير أن سياسة الإدماج التي تتبعها الدولة الفرنسية وبغض النظر عن حكوماتها المتغيرة تعمد دائما إلى إيجاد فضاء ثقافي واحد بعيد عن التعددية Pluralism وبعيد عن التعدد الثقافي multiculturalism، وبعبارة أخرى فرنسا ساركوزي وغير ساركوزي ترفض تماما "التنوع" ولا ترضى إلا بـ"الذوبان"، ولو كان هذا على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبادىء الجمهورية.

في عام 1756 كتب فولتير يقول "لما سقط حكم المسلمين نهائيا في إسبانيا فر أغلب المور الإسبان إلى إفريقيا بلادهم الأصلية، ولكن بعضهم مر إلى فرنسا، في عهد حكم ماري الميديتشي، ومن لم يرتد عن دينه فقد تم إرساله انطلاقا من فرنسا إلى تونس، أما بعض العائلات التي اعتنقت المسيحية فقد استقرت في مقاطعة لونكدوك وبعضها ذهب إلى باريس نفسها وقد كانوا معروفين ولكن هؤلاء الفارين ذابوا في النهاية في الأمة الفرنسية.." [94].

لقد ذاب هؤلاء في "الأمة الفرنسية" لأنهم تخلوا عن ذواتهم كلية فقد صاروا مسيحيين وصارت أسماؤهم فرنسية ولغتهم أيضا صارت فرنسية، وربما السبب في هذا يرجع إلى كونهم أقلية انقطعت صلاتها تماما بثقافتها الإسلامية الأصلية، والأهم من

هذا أن أوروبا ذلك الوقت كان يحكمها التعصب الديني في حين لم يكن هناك من دور لعصبية العرق.

آنذاك أيضا كان من الممكن تفهم هكذا رفض كامل للمسلمين وحضارتهم، ولكننا اليوم ونحن نعيش العولمة بكل ما لها وما عليها، وأين الهجرة الدولية علامة مميزة وخصوصا في اقتصادات الدول الكبرى وظاهرة لا مفر منها فإن الأمر صار غير معقول بتاتا.

منذ تعريف إدوارد تايلور للثقافة عام 1871 والإشكالية قائمة في التفريق بينها وبين الحضارة، خصوصا لدى علماء الأنتروبولوجيا، و"في القرن 18 كانت هناك إشكالية تتمثل في أن الفكر الفرنسي لم يكن يفرق بينهما، فالثقافة عنده كانت تساوي الحضارة في حد ذاتها، في حين أن الفكر الألماني كان يعتبر الثقافة الجزء الروحي والفكري والفني والعلمي أما الحضارة فهي الجزء المادي والتقني" [95]. إن الفرنسيين هم أكبر من يلعب على وتر الثقافة في أوروبا وربما في العالم، فهم إذا أكبر من يعرف معناها، ولهذا فليس من الغريب أن نراهم يحاربون ثقافات الآخرين وإن كانت تبدو صغيرة وفرعية كثقافات المهاجرين، وكلما ضعفت هذه الثقافات وقل دورها كلما ازدادت فرص تغلغل ثقافتهم.

إن "الثقافة" كما عبر عنها الفيلسوف الفرنسي إدوارد هيريو Édouard Herriot في تعريفه الشهير هي "كل ما يبقى لنا بعد أن ننسى كل شيء" [96]، ولكن التطورات الحالية جعلت البعض يعيدون صياغة هذا المفهوم بأن الثقافة هي "كل ما يبقى لنا بعد أن نفقد كل شيء"، والمغاربيين في فرنسا فقدوا الأرض، وفقدوا الوطن، وفقدوا اللغة، وفقدوا التاريخ، ولم يبق لهم إلا الدين وظل العرق وبعض الطقوس، فكيف لهم أن لا يتشبثوا بآخر ما بقي لهم!

إن الثقافة مرتبطة بالهوية، إذ لا يمكننا الفصل بينهما، فهي التمتين الرمزي لها كما يؤكده كثير من الأنتروبولوجيين، وأنا لا أعرف نفسي إلا من خلال مقارنتها بالآخر، ذاك المختلف عني والذي تربطني به علاقة جدلية، فهو الذي يؤكد هويتي لما أعرف كيف ينظر إلي، وإذا لم يعترف بي هو فستكون هناك بشكل ما أزمة هوية، ولكل شعب أزمة هوية، ولكنها أزمات تختلف حدتها من شعب لآخر.

إن المسلمين وخصوصا المغاربيين منهم حملوا معهم إلى فرنسا أزمة هوية، شعوبهم الأصلية كانت ومازالت غارقة فيها، وشكلوا هناك ما يمكن أن نطلق عليه هوية مشتركة خاصة قائمة أساسا على الإختلاف مع ذاك الآخر الفرنسي الأصلي، وهناك في فرنسا كان للفرنسيين أيضا مشكل هوية، إثني بالأساس، ولكنه لم يكن متأزما، نظرا لقوة الثقافة الفرنسية الجامعة، ونظرا لقوة الدولة الفرنسية، ونظرا أيضا لعوامل أخرى، غير أنهم سرعان ما تناسوا مشكل هويتهم الذاتي وصار لهم مشكل هوية أكبر وأخطر يتجاوز من هو الغالي ومن هو الفرنكي، ومن هو اللاتيني ومن هو الجرماني، وصار الإنسان الفرنسي الأوروبي –الأبيض - المسيحي نفسه تحت التهديد المباشر للهجرة الإسلامية، إنها في الحقيقة أكبر بكثير من أزمة هوية، بل إنها لبعض الفرنسيين أزمة وجود.

يعرف أندريه مالرو André Malraux وهو أول وزير فرنسي لأول وزارة للثقافة ببلاده -عام 1959 في ظل حكم شارل ديغول - يعرف "الثقافة" بأنها "من تجيب الإنسان عندما يسأل نفسه ماذا يفعل في هذا الكون"[97]، فكيف سيعرف المهاجرون أنفسهم إذا ذابوا في ثقافة الفرنسيين!

من خلال البحوث الإجتماعية ظهر مفهوم الثقافات الفرعية subcultures سواء كانت دينية أو عرقية أو غيرها، والمهاجرون المسلمون في فرنسا، والمغاربيين منهم على وجه الخصوص باعتبارهم الأبرز، لهم في كل الأحوال ثقافتهم الخاصة بهم، فهم إذا ثقافة فرعية في فرنسا، ومتميزة عن عديد الثقافات الفرعية الأخرى، والتي ورغم أنها تصب في النهاية وعلى ما يبدو عليها في قالب الثقافة الفرنسية إلا أنه يجب دراستها من خلال جوانب مختلفة كالثقافة وعلم النفس والأبحاث الإعلامية حتى تفهم جيدا، وتعرف مشاكلها، وتحلل إشكاليات علاقاتها بالثقافات الفرعية الأخرى وبالثقافة الجامعة التي تحويها.

إن الجالية وكيفما كانت فهي تحمل دائما خصائص مشتركة تفرقها عن المجتمع الذي يحويها، وفي هذا يقول بول غيلروي Paul Gilroy "الجالية، إذا، لا تعني فقط أيديولوجيا سياسية متفردة ولكن نظام مميز من القيم والمعايير في كل يوم من الحياة - المشاركة، التعاون، محددات الهوية والتكافل.."[98]، وإن قصد هو هنا

"مجتمع السود في بريطانيا" Black Britain، إلا أن الصفة وعلى رأي الألماني ورنر شيفوير Werner Schiffauer بروفيسور الأنتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية تشمل أيضا الجاليات الإسلامية في الغرب [99].

اليوم، هناك ثقافة خاصة بالمهاجرين المغاربيين في فرنسا (مجتمع الڤيتوهات، سينما المهجر، أدب المهجر، موسيقى المهجر، إعلام المهجر.. ولربما فقه المهجر)، وهي ثقافة شبه فرنسية ممغربة، وكما ينظر إليها المهاجرون أنفسهم في فرنسا فإنها ثقافة لا تشعر بالإعتزاز، ربما لأنها مرتبطة بثقافة أصلية مغاربية مفرنسة.

إن الهوية هي لما نسأل أنفسنا "من نحن؟" فنجد العرق ليجيب واللغة والدين والإنتماء الحضاري وكل ما يمكن أن نتشبث به ليميزنا عن الآخرين، وهنا السؤال الأهم "من هم هؤلاء الآخرون؟" إنهم أيضا من يسألون أنفسهم "من نحن؟" فيجدون الإجابة بدورهم في العرق واللغة والدين والإنتماء الحضاري وكل ما يمكن أن يتشبثوا به ليميزهم عن الآخرين، أي نحن، فكيف إذا يتساوى نحن مع هم أو هم مع نحن.

والهوية قد تكون شيئا متحولا ولكنه غير منقطع، فقد يولد المرء إفريقيا أسود أو عربيا أو تركيا ثم يصبح فرنسيا، ولكن هويته سوف لن تنقطع عن هويته الأولى، لأن الفرد هنا سيرضى بتكاملها في الهوية الجديدة لا أكثر، وفي الغالب مكرها، كما قد يولد المرء بولونيا أو برتغاليا، وهويته سوف لن تنقطع بدورها ولو أنه راض في الغالب بتكاملها مع الهوية الفرنسية، فالعرق الأعم واحد، وكذلك الدين، وهذا كاف لأن ترضى الهوية الفرنسية الجامعة بها فيرضوا هم بها، وهكذا فإن المسلم الفرنسي سيتعلم التعايش في ظل الصراع ولكنه سيعلم دائما أنه أبدا لن يكون كالفرنسي الفرنسي ولا حتى كالبولوني الفرنسي أو البرتغالي الفرنسي.

في أميركا اللاتينية، من الميكسيك والبرازيل وإلى التشيلي والأرجنتين، يعيش اليوم حوالي عشرة ملايين شخص من "التوركو" turco، أي أصحاب الأصل المسيحي المشرقي، وهم يدعون وإلى اليوم توركو أي أتراك بالإسبانية والبرتغالية لأنهم هاجروا منذ نهاية القرن التاسع عشر بأوراق ثبوتية تركية عثمانية، والأتراك آنذاك كانوا أصحاب أكبر امبراطورية في العالم، لكن بعضهم تحرر مع الوقت وصار اليوم يصرح بأصله العربي، وكما في أوروبا وأمريكا الشمالية فإنهم لم يُعتبروا بيضا وإنما

"ملونين" ينتمون للمجموعة "الآفرو آسيوية"، وقد وصفوا تحقيرا بـ "الماسكاته" أي "البائعين المتجولين"، لأنهم يوم وصلوا إلى تلك الأرض احترفوا البيع بالتجوال، وهي مهنة كانت في الحقيقة سائدة بينهم في بلدانهم الأصلية، وخصوصا في سوريا ولبنان، ونظرا لتلك العنصرية التي لقوها من البيض الأوروبيين وغيرهم فقد تخلوا عن لهجاتهم العربية فيما بعد كما قام كثير منهم بتغيير أسمائهم وألقابهم العربية إلى البرازيلية، وكلهم أيضا تزاوجوا مع البرازيليين، وهكذا فإنهم اليوم ورغم عنصرية البيض ورغم أيضا حساسيات العرق ولون البشرة التي تميز هذه البلدان وخصوصا البرازيل ورغم حتى العمليات الإرهابية التي نفذها لبنانيون هناك من حزب الله الشيعي (الهجوم على السفارة الإسرائيلية في الأرجنتين عام 1992، وربما أيضا تفجير المركز الإسرائيلي في بيونس آيرس عام 1994) رغم كل هذا فإنهم مندمجون بشكل كبير في مجتمعاتهم "شبه البيضاء" التي استقبلتهم، وهذا لأنهم مسيحيون أولا، ما سهل تبنيهم لثقافات البلدان المستقبلة، وأيضا لأن البلدان التي هاجروا إليها – وعلى عكس أوروبا – تنتمي لما أطلق عليه الغربيون في قاموس الجغرافيا العالمي "العالم الجديد" أين لا وجود تقريبا للسكان الأصليين فالكل هناك من أصل مهاجر.

إن أوروبا تكره المهاجرين لأعراقهم، ولأن أغلبهم لديها هم من المسلمين فقد جمعتهم كلهم في قالب الإسلام فصاروا بهذا كتلة واحدة تسهل عداوتها، أي أنها قد جمعتهم في عدو واحد يوحده الدين، وهذا أمر يؤكده كون أوروبا الحالية تنظر إلى نفسها من منظور عرقي فهي إذا ترى الآخرين بنفس المنظور، ولكن هذا لا ينف نظرتها الأخرى الدينية وهذا لأن العالم الإسلامي وعلى عكسها ينظر إليها من منظور ديني ما شكل عاملا آخر في كون الإسلام كثقافة يعتبر التهديد الأكبر الذي تواجهه الحضارة الغربية، وبعبارة أخرى فإن العنصرية الأوروبية اتجاه الآخرين بمن فيهم المسلمين قائمة على العرق وأيضا على الدين والجغرافيا، ولكنها قائمة أكثر شيء على الدين لما تكون العلاقة اتجاه شعوب العالم الإسلامي، وأكثر شيء على العرق لما تكون العلاقة اتجاه الآخرين من غير المسلمين ومن غير "البيض" الأوروبيين، وأخيرا على الجغرافيا لما تكون العلاقة اتجاه الأوروبيين المسيحيين ولكن الشرقيين منهم، وبما أن شعوب أوروبا الغربية صارت الأقوى والأحسن والأفضل حضاريا فقد

قدست كل هذه الأمور التي تميزها عن الآخرين، وهكذا فإن الأوروبي أبيض بينما الآخر ملون، وهو مسيحي بينما الآخر مسلم أو هندوسي أو حتى يهودي، وهو أيضا أوروبي غربي بينما الآخر إفريقي أو آسيوي أو حتى أوروبي شرقي.

من الواضح أن التواجد الإسلامي في أوروبا وتزايد دور المسلمين وتصادمهم بمجتمعهم المضيف وخصوصا في العشريات الأخيرة قد أثر كثيرا في الأوروبيين أنفسهم، اليوم عدد كبير منهم عادوا إلى تدينهم المسيحي وصاروا يعلنون صراحة هذا الأمر بعدما كانوا يخجلون منه، ففي روسيا مثلا الدولة التي قمعت الدين طوال تاريخها السوفياتي الطويل وفي سبر آراء نشرته "نيوز ويك" الطبعة الروسية حول دور يمكن أن تلعبه الديانة الأورثودوكسية في المجتمع الروسي، فقد أجاب 58,5٪ من المستجوبين بأنهم موافقون على تعليم أولادهم أسس الثقافة الأورثودوكسية، فيما أجاب 28,4٪ بالرفض، و13,1٪ أجابوا بأنهم مشوشين حيال الأمر [100]، وبالتزامن مع تزايد المد الرافض للعلامات الدينية الإسلامية واليهودية فقد تزايد المد المطالب بالعلامات الدينية المسيحية، إذ في الدراسة الإسبانية السالفة الذكر في الفصل الثاني من الكتاب والتي نقلتها وكالة الأنباء الفرنسية والتي أجريت في نوفمبر وديسمبر 2009 في 12 بلدا أوروبيا باستثناء تركيا وسويسرا أعلن 54,4٪ من الأوروبيين موافقتهم على وجود الصليب في المدارس، وجاءت الدانمارك في المقدمة بـ 78,8٪ فبريطانيا بـ 77٪ فإيطاليا بـ 69,6٪ فإسبانيا بـ 49,3٪ [101].

وبالعودة إلى فرنسا فإنه في عام 2004 وقبل أن يتولى ساركوزي رئاسة الجمهورية –أي لما كان وزيرا للداخلية - قام هذا الأخير بإصدار كتاب تحت عنوان "الجمهورية، الأديان، الأمل" La République, les religions, l'espérance دعا فيه إلى "دور أكبر للدين في الحياة العامة باعتباره هوية وثقافة"، ولم يتوقف ساركوزي في إظهار انجذابه للدين عند هذا الحد ففي سبتمبر 2008 –أي لما أصبح رئيسا - وفي لقاء جمعه مع البابا بندكت السادس عشر في الإيليزيه شجع ساركوزي على دور أكبر للدين في المسائل التي تهم المجتمع كالهجرة والتعليم وغيرها ما جعل البعض يصفونه بأنه يروج لما سموه هم "لائكية إيجابية" laïcité positive على الطريقة الفرنسية أو حتى "ديانة مدنية" religion civile نسبة لوضعية الدين الموجودة في

الولايات المتحدة الأمريكية أين الدستور يفصل تماما الدين عن الدولة ولكنه لا يمانع أبدا في تواجده في قلب الحياة العامة.

لطالما كان ساركوزي معجبا بنابليون وقد كانت لنابليون دائما نظرة إيجابية نحو الدين، ولطالما كان مبهورا بأمريكا فلا عجب أن نجده يقلد مثلا بعضا من سياساتها اتجاه الدين -رغم أنه كان يمدح في كل مرة اللائكية الفرنسية التي تفصل الدولة عن ممارسة الأديان وتضمن بصفة مطلقة حرية المعتقد -، ولطالما كان قوميا يذكر بالأصول المسيحية لفرنسا -رغم دفاعه المستميت عن اليهود - تماما كما كان يفعل شارل موراس، ولكن يبقى الإسلام الدافع الأكبر في كل تحرك من هذا النوع لساركوزي وللمجتمع الفرنسي والغربي ككل.

إن الدين في أوروبا وكما في الغرب عموما ليس له دور في حركية مجتمعاتها، وأوروبا إذا أرادت أن تصمد في وجه الإسلام كما يقول بعض منظريها فإن لها طريقا واحدة لا غير، وهي أن تنقذ نفسها من المادية التي هي غارقة فيها، وأن تعود إلى الدين، وإلى الروحانية التي ستشعرها في الأخير بأنها ليست سوى حضارة بشرية، لديها تاريخ ولادة وسيكون لها تاريخ وفاة.

إن المهاجرين من أصل مغاربي يكبرون كلهم في إطار تنشئة اجتماعية مريضة، وهي متعلقة بطريقة ما بشعوبهم الأصلية في الضفة الجنوبية للمتوسط، فالمغاربيين أنفسهم في بلدانهم في شمال إفريقيا ينظرون إلى ثقافة الفرنسيين على أنها أكبر منهم، وهدفهم الأول أن يتشبهوا بهم وأن يتكلموا بلغتهم، ولا يهمهم في ذلك إن اعتبر الأمر أمام العالم حطا من كرامتهم، ولما يقصدهم المغتربون في العطل والأعياد ينظرون إليهم بإجلال، فكيف إذا ما جاءهم الفرنسيون.

نعم، لقد كان محقا ألبير ميمّي Albert Memmi لما قال أن المستعمِر كان يهدف أساسا إلى أن يفرض على من استعمرهم "قبول صورة الإنسان الأدنى" و"معايشتها بدرجة ما" [102]، لقد نجحت فرنسا في هذا، وبالأخص في إفريقيا.

إن هذا الأمر ولّد الإزدراء الذاتي لدى المهاجرين، وبأنهم دائما وشعوبهم الأصلية "أصغر" من الفرنسيين، ولهذا السبب فإنهم ذاتيا دائما ما يتشبثون بأي شيء يمكن أن يكون هوية لهم في وجه الثقافة الفرنسية التي لا ترى فيهم وفي شعوبهم الأصلية إلا

ثقافات هامشية متخلفة يجب أن تظل تحت مظلتها، فهي في نظرها استقلت عنها ولكنها لم تتحرّر ولا تريدها أن تتحرر.

إن ثقافة المهاجرين المغاربيين، ثقافة خاصة بكل المعاني، لا هي فرنسية، ولا هي من ثقافاتهم الأصلية التي لولا الدين لكانوا انقطعوا عنها من زمان، بل هي وسط تتجاذبها الثقافتان، وهذا ما جعلها غير مستقرة، إذ عليها أن تختار، وإلا بقيت معزولة تماما، ولكنها لا تستطيع أن تختار، فهم مهمشون في فرنسا، ولما يقصدون أوطانهم لا يعتبرون إلا فرنسيين وإن من الدرجة الثانية أو الثالثة أو الرابعة.

على المهاجرين أن يحلوا مشاكلهم problems بأنفسهم، في إطار ثقافتهم الخاصة والثقافة الفرنسية التي تحويهم، وأن يجدوا ذاك الرابط المفقود الذي يجعل من حاجاتهم needs مشاكل، وأن لا ينتظروا من الآخرين في بلدانهم الأصلية أن يحلّوها لهم لأنهم غير قادرين حتى على حل مشاكل أنفسهم.

أوروبا اليوم تتراجع حضاريا، والأسباب في هذا داخلية وخارجية، ولكن نتائج هذا التراجع بما تتضمنه من تقهقر في المستوى المعيشي وبطالة وفقر وغيرها صارت تُمسح في المهاجرين، ولا يمكننا في كل الأحوال أن نرجع كل هذه الأمور إلى اليمين المتطرف، فهو في الحقيقة جزء مما يحدث وليس كل ما يحدث، والأنظمة الغربية في عداوتها للمسلمين هي في الأخير انعكاس لمجتمعاتها.

إن أوروبا كأصل للحضارة الغربية تتقدم نحو البربرية Advance to Barbaris، وهي تدرك ذلك، والعالم يدرك ذلك، وأسباب ذلك تمسح بدورها في الإسلام، ولهذا فالفكرة في أوروبا اليوم تدرو أساسا حول ذاك الإنسان الإسلامي Homo Islamicus العدو، وما يشكله وحضارته الإسلامية من خطر على الإنسان الغربي Homo Occidentalis "الفريد" sui generis وحضارته، وهذا يشمل الجميع، العربي والتركي والإفريقي والبربري وغيرهم من شعوب حضارة الإسلام.

كثيرون هم اليوم الباحثون والمهتمون بشؤون الهجرة إلى أوروبا وفرنسا وخصوصا من خارج المغرب العربي من يتطرق لهذه المسألة من دون أن يكون له إدراك لا بخصوصياتها ولا بخلفياتها التاريخية، فهم إلى حد ما يشبهون اليمين الذي لا يعود

قصدا للتاريخ فيحلل الأمور من منطلق الحاضر وبشكل أقل ما يقال عنه أنه غير موضوعي.

إن التاريخ الإستعماري مازال يلعب الدور الأبرز في العلاقة المتبادلة بين أوروبا ومهاجريها، وخصوصا أولئك القادمين من دول المستعمرات.

تاريخ فرنسا الإستعماري هو حتما عار كبير، ولكن فرنسا اليوم، فرنسا "العظيمة" التي ابتدعت حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية ترفض تذكر الماضي المشين، و"الإعتذار" عن ذاك العار الذي لا يريد فراقها، ولن يفارقها أبدا، وحتى ولو اعتذرت، لأن الإعتذار في كل الأحوال لن يغير من شيء، لقد لطخت فرنسا يديها بدماء ملايين من الجزائريين، هو وزر ستعيشه إلى الأبد، فدائما سيكون هناك من سيذكرها به.

فرنسا اليوم تجني ما اقترفته البارحة من عظيم الجرائم، وما تسلط المهاجرين عليها لربما إلى البداية، يقول الشاعر المارتينيكي الشهير إيمي سيزار AimeeCesaire "بعد تدمير العالم الإسلامي، وتدنيس الحضارة الصينية، وتهميش العالم الزنجي، نتوقع أن لا يكون لذلك ثمن، الحقيقة هي أن السياسات الإستعمارية تحمل بذور فناء أوروبا!" [103].

إننا نعيش ما تم تسميته بمرحلة "ما بعد المستعمرات"، وفي فرنسا تتوضح هذه العلاقة بصورة جلية، فالفرنسيين من المهاجرين ومهما علت مناصبهم وابيضت وجوههم وتغيرت لغاتهم وأسماؤهم أو حتى دياناتهم لن يصبحوا أبدا فرنسيين، وإن أصبحوا في نظر البعض فلن يكونوا سوى جماعات من الدرجة الأدنى sous-français.

هم مرفوضون من أهل البلاد، الفرنسيين الأصليين، البيض، الأوروبيين الغربيين، المسيحيين، أو كما يسمون أنفسهم Les Français de souche، بل وأكثر من هذا أنهم "غرباء" كما سمتهم العالمة اللغوية الفرنسية المعروفة جوليا كريستيفا - رغم أنها لم تستثن هنا حتى أولئك القادمين من أوروبا الشرقية [104].

في عام 1991 هزت فرنسا قضية مقتل الأرملة غيسلان مارشال التي وجدت مقتولة في بيتها مع كتابة بالدم تقول "عمر هو من قتلني!"، في إشارة إلى الخادم البستاني المغربي عمر ردّاد الذي تم اعتقاله فيما بعد وسجن ثم أطلق سراحه في

الأخير، ومازالت قضيته تثير الجدل إلى اليوم حيث مازالت تعتبرها الجالية المغاربية كدليل واضح على التمييز العنصري الممارس ضدها في فرنسا ولاعدالة المحكمة الفرنسية فيما يخص قضاياها.

في فرنسا تصدر دوريا التصريحات المتعصبة المحقرة التي لا يمكن وصفها حتى وهذا لأن معاداة المسلمين والمغاربة منهم على وجه الخصوص صارت مبررة واقعا.

الوزير الأول الأسبق ميشال روكار صرح بما أشرنا إليه سابقا "لا يمكن لفرنسا أن تتحمل لوحدها بؤس العالم!"، هذا عدا ما قصده جاك شيراك بخصوص "روائح المهاجرين!"، وأما بريس هورتفو فقبل بدء حوار الهوية بأيام خاطب أحد الشبان – ملامحه كانت توحي بأنه من أصل شمال إفريقي - من أعضاء حزب اليمين الحاكم "الاتحاد من أجل حركة شعبية" قائلا "عندما يكون هناك واحد منهم فقط فلا بأس، لكن عندما يكونون كثيرين، تبدأ المشاكل!"، وفي أوج ذاك الحوار وصفت نادين مورانو كاتبة الدولة لشؤون الأسرة الشباب المسلم بـ "العاطل والسلبي"، ودعته إلى "التوقف عن التحدث باللهجة الدارجة، وأن لا يضع قبعة الرأس مقلوبة!"، وأما عمدة مارسيليا وعضو الحزب الحاكم جون كلود غودن فقد هاجم الشباب المهاجر من أصل جزائري لأنهم يرفعون علم الجزائر بمناسبة مباريات كرة القدم، وأما مارين لوبان فقد وصفت المصلين في الشوارع بالمحتلين النازيين!، وأما بالنسبة للصحفي إريك زمور وهو يهودي فرنسي من أصل جزائري –يتميز بمعاداته الشديدة للهجرة وخصوصا المغاربية منها - فقد صرح قائلا أن "الجانحين في فرنسا لا يتشكلون تقريبا إلا من السود والعرب!".. وغيرها من تصريحات محقرة لا تعكس إلا احتقارا لا حدود له للجالية المغاربية وبلدانها الأصلية.

وعلى أرض الواقع فإنه وبحسب إحصاءات "مؤسسة التقاعد لعمال البيوت" (Institution de retraite des employés de maison) IRCEM فإن أغلب عمال البيوت employés de maison بمن فيهم الخدم –وهم في مجملهم نساء - هم من الأجانب! وأما تنظيف الشوارع والطرقات وغيرها éboueurs وهي من المهن التي لا يشتغلها الفرنسيون تعففا فهي مخصصة للرجال منهم!.. وهكذا فإن كثيرا من المغاربيين والأفارقة يعيشون وبطريقة ما "حياة عبودية".

كرد على أحداث الشغب التي شهدتها العاصمة باريس ومدن فرنسية أخرى أعلنت السلطات الفرنسية حالة الطوارىء بالرغم من أنها لم تعلنها حتى في أحداث ماي 1968 وهي الأخطر بشهادة الفرنسيين أنفسهم، وهكذا وبتفعيل قانون 3 أفريل 1955 أعلنت فرنسا وكما العادة حنينها للجزائر الفرنسية ونظرتها الإستعلائية نحو الجزائريين، وليس هذه هي المرة الأولى ولا الأخيرة التي تعبر فيها الدولة الفرنسية عن احتقارها لمهاجريها المغاربيين والجزائريين منهم على وجه الخصوص، فقد تبنى برلمانها فيما سبق قانونا -وإن لم يصادق عليه حتى الآن مجلس النواب - يعاقب كل من يجرؤ على إنكار ما سماه هو "جرائم الإبادة" بحق شعب صغير لا يعرف الفرنسيون عنه شيئا يسمى الأرمن[105] (استغلت فرنسا مشكلة هؤلاء المزعومة مع الدولة التركية ❖❖❖❖❖❖❖ لتضع حاجزا في وجه تركيا حتى لا تنضم للإتحاد الأوروبي ولتعيق تحركاتها على المستوى الدولي) رغم أن جرائم إبادة رهيبة ومؤكدة حصلت في أوروبا نفسها ومنها الإبادة التي نفذها اليونانيون بحق المقدونيين في منتصف القرن التاسع عشر، والصرب والكروات بحق مسلمي البوسنة في تسعينات القرن الماضي، وروسيا في القرن الثامن عشر بحق مسلميها وخصوصا منهم الشركس، والألمان النازيون بحق اليهود والغجر والسلافيين، وأكثر من هذا أن جرائم فرنسا نفسها بحق الجزائريين طيلة قرن واثنان وثلاثين سنة لا يمكن وصفها حتى وكلمة "إبادة" قليلة جدا عليها.

أوروبا اليوم تعيش تنامي ظاهرة التمييز بشكل كبير، وفي فرنسا بالذات، صار هذا التمييز يذكر المهاجرين أكثر شيء بفترة السبعينات، وفي إطار هذه العنصرية المحقّرة، وفي عام 2007، جاء مشروع القانون الخاص بفرض فحص الحمض النووي على فئات من الأجانب الوافدين الى فرنسا في إطار لم الشمل العائلي، هذا المشروع دفع وزيرة الشؤون المدنية فضيلة عمارة التي هي من أصول جزائرية الى اعتبار إخضاع المهاجرين لفحص الحمض النووي "أمرا مثيرا للاشمئزاز"، ونددت هذه الوزيرة آنذاك وهي من صفوف اليسار وقد كانت سابقا "مناضلة في سبيل حقوق المرأة المسلمة" — خصوصا في إطار منظمة "لا عاهرات لا خاضعات" Ni putes ni soumises — بـ"التسخير المهين" لمسألة الهجرة لدوافع سياسية "رخيصة" بدون أن تحددها بدقة في

اشارة الى اليمين المتطرف الذي جعل من مسألة الهجرة رأسماله الانتخابي والسياسي الأول.

وفي الرياضة مثلا ورغم أن المنتخب الفرنسي كان قد حاز كأس العالم عام 1998 بفضل نصف تعداده الذي كان من المهاجرين (مسلمين وأفارقة)، إلا أن مسؤولي هذه اللعبة (ومنهم حتى لوران بلان الحائز على كأس العالم!) ما كان بإمكانهم أن يبقوا خارج ريح العنصرية التي تجتاح البلاد، وهكذا فقد عبروا عن رغبتهم في فرض "كوطة" على المنتخب الوطني الفرنسي حتى يبقى "نظيفا" ولا يمثله إلا الفرنسيون "الحقيقيون".

وعدا هذا، فبإمكاننا إضافة ما يسمى بـ "الفكاهة العرقية" Ethnic Humor وهي منتشرة بحدة في فرنسا، ومعروف ما تسببه من تعصب وما تؤججه من مشاعر العداء اتجاه المهاجرين، والمغاربيين منهم على وجه الخصوص، أو كما يسمونهم هناك تحقيرا "لي بيكو" (bicot-arbicot)، أو "لي راتن" (Ratons)، أو "البور" Les Beurs (Arabe-Rebeu-Beur) حتى أنهم أدخلوا هذه المصطلحات موسوعة "روبير" Robert، لنصل في الأخير إلى الشتم العنصري المباشر وغير المباشر في الطرقات والحدائق وأماكن العمل من شاكلة "فرنسا للفرنسيين!" "La France aux Français!"، "قوة العرق الأبيض!" "White Power!"، "عربي قذر!" Sale arabe!.. وغيرها من عبارات لم يعد كثير من الفرنسيين يخجلون من إطلاقها.

يبدو أن عتبة التسامح Seuil de tolérance التي تحدث عنها ذات ديسمبر من عام 1989 فرانسوا ميتران ثم اعتذر عنها قد بدأت تبلغ مراحلها الأخيرة، والواقع المعاش وحتى سُبر الآراء الدورية تؤكد لنا في كل مرة هذا الأمر.

في فرنسا، وفي الوعي العام لشعبها، ليس هناك أي مشاعر مساواة اتجاه الآخر، جزائريا كان أو عربيا أو إفريقيا، ولو كان فرنسي الجنسية، العلاقة ببساطة هي اليوم وكما الأمس علاقة الغالب والمغلوب، السيد والتابع، الغني والفقير، المثقف والجاهل، الأبيض والملون، الأوروبي وغير الأوروبي، المسيحي والمسلم.. وما يؤرق هنا أن الكثير من الأفارقة في بلدانهم – من أنظمة حكم ونخب وأفراد - لا يلقون للأمر بالا، يتكلمون لغتها ويتبخترون بها، يفقهون ثقافتها ولا يرضون المساس بها، هم

يحبونها وسيظلوا يحبونها، ولكن فرنسا لا ترضى عنهم في كل الأحوال، ويبقون في نظرها أفارقة ومن العالم الثالث، متخلفين وسليلو متخلفين، ولكنهم صالحين لأن يكونوا أتباعا لها، تحقق من خلالهم مصالحها، وتتبختر بهيمنتها عليهم أمام الشعوب التي تحترم نفسها، الشعوب التي لديها هيبة، الشعوب التي لديها ثقافة، الشعوب التي لديها شخصية، الشعوب التي لديها هوية، الشعوب التي لا ترض باستعمار الآخرين لها ولا بهيمنتهم عليها.

السينما الفرنسية وكغيرها من مؤسسات الدولة الفرنسية كانت ومنذ نشأتها في خدمة النظام العنصري الفرنسي، ودوليا وإلى بداية الحرب العالمية الأولى كانت السينما الفرنسية والإيطالية الأهم في العالم ونوعا ما البريطانية، وبعد هذه الحرب كانت السينما الفرنسية لا تزال قوية رغم ريادة السينما الأمريكية وأيضا بروز السينما الألمانية، ولم تفقد هذه السينما هيبتها نهائيا إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث صارت هوليود الصناعة السينمائية الأهم في العالم.

في عام 1929 قام المخرج الفرنسي المعروف جان رونوار Jean Renoir بإخراج فيلمه "البلاد" Le Bled والذي جاء في خدمة النظام الإستعماري آنذاك، وقد حط كثيرا من كرامة وإنسانية شعوب شمال إفريقيا، كما رسم الفرنسيين بكونهم "حاملوا حضارة" للأفارقة "المتخلفين"، وهذا كان أقل ما يوصف به هؤلاء في فرنسا وكل أوروبا، ولم يكن رونوار الذي أصبح في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي من رواد "الواقعية الشعرية" في فرنسا وحده من حمل هكذا أيديولوجيات عنصرية براغماتية مقيتة، إذ في عام 1937 قام جوليان ديفيفييه Julien Duvivier بإخراج فيلمه Pépé le moko، وفي عام 1939 قام الفرنسي الآخر جاك دوبارونسيلي Jacques de Baroncelli بإخراج فيلمه "رجل النيجر" L'Homme du Niger وكلاهما بررا استعمار فرنسا "الحضارية" لإفريقيا "الملونة الهمجية"، وفي بريطانيا المجاورة قام عام 1935 المخرج البريطاني المعروف من أصل يهودي مجري ألكسندر كوردا Alexandre Korda بإخراج فيلمه الإمبريالي "مصنفروا النهر" Sanders of the River والذي برر فيه أيضا الإستعمار البريطاني والأوروبي لإفريقيا بكونه "يحضر" شعوبها، وأما في ألمانيا النازية فكان هناك فيلمين أخرجهما الألماني هربرت زلبين Herbert

أولهما فيلم "المسافر من ألمانيا إلى شرق إفريقيا" Die Reiter von Deutsch-Selpin Ostafrika لعام 1934، والثاني "كارل بيترز" Carl Peters لعام 1941، ورغم أن كل هذه الأفلام كانت رديئة وضعيفة وبشهادة نقاد السينما الأوروبيين أنفسهم وعلى رأسهم بيير بولنجر Pierre Boulanger، إلا أنها دائما ما أكدت على أن السينما الأوروبية لم تكن إلا مؤسسة من مؤسسات النظام الإستعماري الإمبريالي الأوروبي في هيمنته على العالم وإفريقيا على وجه التحديد.

ولم تفقد السينما الفرنسية بالخصوص يوما طابعها العنصري، ففي حقبة "سينما الحقيقة" Cinéma-viérité التي اصطلح على أن بدايتها كانت العام 1961 مع الفيلم الوثائقي "وقائع صيف" Chronique d'une été للمخرج جان روش Jean Rouch والذي كان رائدا بأسلوبه اللاإنساني ولعشرية كاملة في إخراج وإنتاج "أفلامه الوثائقية الإثنوغرافية" حول شعوب إفريقيا السوداء خلال حقبة "الموجة الجديدة الفرنسية" Nouvelle Vague 1959 -1962- وما قبلها وما بعدها، وفي هذه الحقبة التي لم توافق إسمها "الحقيقة" لم يتم التطرق إلا نادرا إلى مشاكل المهاجرين في المجتمع الفرنسي (لم يبرز لربما إلا فيلمين هما Élise ou la vraie vie لـ ميشال دراش Michel Drach والذي تطرق فيه وبسطحية إلى العنصرية المتداولة عاديا والممارسة من طرف النظام والمجتمع على حد سواء وخصوصا ضد المهاجرين الجزائريين، وفيلم O salto لـ كريستيان دو شالونج Christian de Chalonge والذي تطرق فيه إلى العنصرية الممارسة ضد المهاجرين البرتغاليين)، أو إلى الإرهاب الذي كان ممارسا من قبل المنظمة العسكرية السرية الإجرامية "أو. أ. أس" OAS (برز هنا فقط إسم المخرج ألان كافالييه Alain Cavalier في فيلمه Le combat dans l'île)، وأما "حرب الجزائر" فقد كان أغلب السينمائيين معها، وحتى جان لوك غودار Jean Luc Godard الذي اعتبر رائدا في علاقته السينمائية بهذه الحرب ترك دائما الغموض في أفلامه بدءا بـ Le petit soldat، ولم تأتي الأفلام المناهضة لهذه الحرب إلا بعد "ثورة الطلاب الفرنسيين" عام 1968 وتدهور "الديغولية" Gaullisme حيث برزت "السينما السياسية" Cinéma politique في ظل الصراع الثقافي المحتدم بين اليسار واليمين والذي خلفته هذه "الثورة" أو "الحركة الثقافية"، ومن هذه الأفلام نذكر Avoir vingt ans dans

La Question و ،Renè Vautier لـ رونيه فوتييه La Folle de Toujane و les Aurès لـ لوران هاينمان Laurent Heynemann، ولكن التطرق إلى مشاكل المهاجرين كان لازال متجاهلا (تم فقط إخراج فيلم Dupont Lajoie لـ إيف بواسي Ives Boisset والذي تناول فيه العنصرية الموجهة ضد العمال المهاجرين وبالأخص الجزائريين)[106].

وفي الثمانينات والتسعينات، وهي الأعوام التي صارت فيها الهجرة أكبر إشكالية سياسية واجتماعية تؤرق المجتمع والدولة الفرنسية على حد سواء، ظهر تيار جديد في السينما الفرنسية يعالج هذه الإشكالية وقد قاده مخرجون بيض (فرنسيون) ومغاربيون، وهي التي سميت فيما بعد بسينما "أفلام البور"، ومن أهمها نذكر فيلم مهدي شارف Le Thé au harem d'Archimède لعام 1985، ولكن فيلم Hexagone لـ مليك شيبان عام 1994 هو الفيلم المثالي حسب الصحافة الفرنسية الذي أمكن وصفه بأنه فيلم "من بور وإلى البور"، وقد ركزت هذه السينما على العموم على العنصرية التي يواجهها هؤلاء "البور" وعلى البطالة التي هم فيها يعيشون، وفي أعوام التسعينات ظهر جيل جديد من المخرجين ومنهم كريم دريدي في فيلمه لعام 1995 Bye-Bye والذي مثل فيه سامي ناصري وهو واحد من الممثلين المغاربيين (البور) القلائل الذين قُبلوا في السينما الفرنسية البيضاء، وإلى نهاية التسعينات كان برتراند تافرنييه Bertrand Tavernier من أهم مخرجي الأفلام المتعلقة بالواقع الإجتماعي وخصوصا تلك المتعلقة بالضواحي والتي كان تعرض دائما على شاشات التلفزة الفرنسية، والتي أيضا ورغم أنها جاءت متحيزة غالبا للنظرة الفرنسية النمطية إلا أنه لا يمكن أبدا إنكار بعض قيمها الإنسانية[107].

سينمائيا أيضا، كان الفيلم الفرنسي La Haine "الكراهية" الحائز على عديد جوائز الأوسكار لمخرجه "ماتيو كاسوفيتز" Mathieu Kassovitz (1995) قد صوّر بحق أولئك "البور" وغيرهم من مهاجرين، فقد رسمهم كـ "حثالة" كما سماهم ساركوزي، وهذا الفيلم العالمي المتأثر بالسينما الأمريكية والذي صار ممثلا لتيار سينمائي جديد – يدخل في إطار "السينما الشابة" Le jeune cinéma - سماه بعض الفرنسيين بـ"سينما الضواحي" cinéma de banlieue هو لربما من أوائل الأفلام التي تناولت أوضاع المهاجرين في غيتوهاتهم المقيتة ورسمتها كسرطان ينخر في جسد "الأمة

الفرنسية"، وأما الفيلم التجاري الآخر B-13 "الضاحية الثالثة عشر" (2004) لمخرجه بيير موورال Pierre Morel –جاء متأثرا بفيلم ماتيو كاسوفيتز - والذي شاهدته كل المعمورة فبين بوضوح وإن بسخرية حالة المهاجرين المغاربيين البائسة (عنف، مخدرات، الجريمة المنظمة..) في ڤيتوهاتهم المعزولة، وكيف ستؤول هذه الڤيتوهات المنحطة بعد عشرات السنين إلى مايشبه مراكز إجرامية لهؤلاء لا تستطيع الدولة نفسها اقتحامها.

في كل دول الغرب هناك مثل هذه الأفلام التي تخص الجاليات المسلمة، ولو أنها نادرة مقارنة بما هي عليه في فرنسا، ونذكر منها في ألمانيا مثلا فيلم Children of Wax "أطفال الشمع" لمخرجه البلغاري إيفان نتشييف Ivan Nitchev الذي يصور واقع الجالية التركية في حي كرويتسبورغ البرليني، ولكنها غير متحيزة إلى ذاك الحد الذي هي عليه في فرنسا، فهذا الأخير مثلا يصور إحدى العصابات التركية الصغيرة ولكنه بالمقابل يصور أيضا إحدى عصابات حليقي الرؤوس الألمانية الغريمة، وأكثر من هذا بطل الفيلم وهو شخص نازي مهووس يخطف أطفال الأتراك ويقوم بتشويههم بأن يجعل من وجوههم شبيهة بوجوه أطفال الألمان.

وتبقى الأفلام الجادة في فرنسا والتي من المفروض أن تتناول مشاكل المهاجرين بواقعية والتي من المفروض أيضا أن تساعد في علاجها تبقى شبه غائبة عن هذا الحقل الثقافي الهام.

وأما أوروبيا فيقول الناقد السينمائي توماس إلسايسر Thomas Elsaesser من جامعة أمستردام أنه "وعلى عكس الجيل الأول من المهاجرين الذين تركوا أوطانهم التي اضطهدتهم قاصدين أوروبا الثرية والذين كان جل همهم منصبا على العمل من أجل العيش فإن أغلب أبنائهم من الجيل الثاني من المهاجرين قد أخذوا الأمور الثقافية والرمزية والجمالية على محمل الجد لإبراز هويتهم ولكن حرمانهم من هذه الحقوق وتهميشهم جعلهم يلجأون إلى اللغة الرمزية للعنف والتدمير والتدمير الذاتي"، ولكنه يؤكد أيضا على أن "آخرين قد لجأوا للفنون لإبراز هويتهم في إطار الاختلاف فكان منهم الموسيقيون والكتاب والفنانون ومنهم كان أيضا صناع السينما، ففي دول مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا عرفت صناعة السينما نهضة حقيقة بفضل مخرجين من الجيل الثاني والثالث خرجوا من الأقليات العرقية (كريم دريدي وعبد اللطيف كشيش،

أوديان براساد وغريندر تشادها، فاتيح أكين وتوماس أرسلان)، وكان لهم أيضا دور مهم في إدماج الأقليات التي ينتمون إليها من خلال إرساء ثقافة التعايش" [108].

مرة قال مونتسكيو "أنا رجل بالطبيعة وفرنسي بالصدفة!"، وساركوزي الذي لا يريد أبدا أن يرى نفسه فرنسيا بالصدفة ولما نعت "الفرنسيين بالصدفة" في الضواحي بـ "الحثالة" أيام انتفاضتهم فإنه وبغض النظر عن أهدافه الإنتخابية عكس في واقع الأمر الشعور السائد هناك، فالفرنسيون مازالوا إلى اليوم ينظرون إلى هؤلاء المهاجرين على أنهم سليلو أولئك "الهمج" الذين لا يجب معهم إلا الحزم والقوة لتطويرهم وتحديثهم ليصلوا لربما إلى مرتبة الفرنسيين، هم ببساطة "الأهالي" الجدد، "أهالي الجمهورية الخامسة" Les Indigènes de La Republique.

فرنسا في الحقيقة مازالت تعيش مرحلة ما بعد المستعمرات، وهذا لأن العنصرية التي يتعرض لها أبناء المهاجرين تضرب أطنابها في نظام اجتماعي وسياسي ومؤسساتي وأيديولوجي نابع من الإستعمار، إنه نظام يحرص كل الحرص على ديمومة التمييز العنصري بحق أبناء المهاجرين.

ولكن المهاجرين ليس في إمكانهم نسيان الماضي الأليم وما فعلته فرنسا بأوطانهم الأصلية وشعوبهم، كيف أن أجدادهم دفعوا أرواحهم لقاء حرية فرنسا، كيف أن آباءهم تواجدوا فيها لربما رغما عنهم، كيف بنوا فرنسا وعمروها، وكيف صاروا اليوم بلا هوية ولا انتماء، كيف أن كل هذا لم يشفع لهم. وحتى أولئك الذين ولدوا وتربوا هناك ليس في إمكانهم نسيان هذا الأمر لأنه وببساطة تاريخ ينقل من الآباء إلى الأبناء وواقع يعيشونه في الضواحي، إنه في الحقيقة جرح عميق ولن يندمل أبدا.

الإندماج في فرنسا وأوروبا أبدا لن يكون لأن الأمر نفسي بالدرجة الأولى، حددته أمور أخرى كالعرق والثقافة والدين وكذا التاريخ.

الأوروبيون أيضا ولاعتبارات عدة ليس في إمكانهم أبدا اعتبار المهاجرين غير الأوروبيين كجزء منهم فكيف إذا كان الإسلام هو هويتهم، يقول الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي Antonio Gramci في ديانة قارته المنسية أن "العالم المتحضر عاش لألفي سنة تحت نير المسيحية" [109]، وهذا لربما رأي أوروبا العلمانية

اليوم في المسيحية (مفهوم "الحيادية العلمانية" secular neutrality المتعلق بمكانة الدين في الفضاء العمومي الأوروبي أعيد تأكيده وتطويره مجددا وبالخصوص من خلال الأبحاث المروج لها لخوسي كازانوفا ويورغن هابرماس وفرانسيس فوكوياما [110])، فهل سنعتقد أن رأيها في الإسلام سيكون أفضل!.

ومن جهة أخرى فإن المهاجرين بدورهم ليس في إمكانهم أبدا التخلي عن ذواتهم ليكونوا أوروبيين، والإسلام في نهاية الأمر هوية، وكما يقول راسل كيرك Russel Kirk "كل ثقافة تظهر من الدين، ولما تضعف العقيدة تسقط الثقافة.." [111].

إن التاريخ هو وحده ما سيحدد فيما إذا ستكون أسلمة فرنسا أو فرنسة الإسلام، أو فيما إذا ستكون أسلمة أوروبا أو أوربة الإسلام، ولكن واقع المسلمين في أوروبا يشبه كثيرا واقع اليهود فيها الذي كان، فقد كان هؤلاء هدفا مباشرا لعنصرية الأوروبيين ومن زمن العصور الوسطى وبقيت الكراهية ضدهم تتصاعد إلى أن انفجرت في الحرب العالمية الثانية في شكل إبادات قل مثيلها في التاريخ.

تاريخ الهجرة الجزائرية إلى أوروبا هو تاريخ طويل ومعقد، وقد ارتبط بعوامل تاريخية عدة تم ذكر أهمها آنفا، ولكن الهجرات التي عرفها المجتمع الجزائري في العقدين الأخيرين كان سببها الأكبر "العشرية السوداء" التي عاشتها البلاد والتي خلفت حوالي 200 ألف قتيل ونفسيات جزائرية جديدة ما عاد بالإمكان فهمها، وهكذا لم تتوقف هذه الهجرة حتى بعد تحسن الحالة الأمنية، بل وتعدتها إلى طرق أخرى مقيتة كالهجرة غير الشرعية في القوارب التي لم تحدث حتى في عز الأزمة التي أتت على الأخضر واليابس في الجزائر، وأكثر من هذا أن أغلب طبقات المجتمع اليوم لديها استعدادات "فطرية" للهجرة بمجرد توفر أولى شروط الرحيل، وتبقى "الحرقة" وصمة عار في جبين الجزائر.

غير أن الجالية الجزائرية تعتبر رغم كل شيء الجالية الأبرز في فرنسا دون شك، ليس فقط لتعدادها الكبير وعلاقاتها التاريخية بفرنسا وإنما أيضا لتأثيراتها الواضحة والبارزة في الحياة الفرنسية، وجزائريون أمثال إيزابيل عجاني وزين الدين زيدان وآسيا جبار وغيرهم كثر من ساسة ووزراء وعلماء وأدباء وفنانين وأطباء ورياضيين لم يساهموا فقط في بناء فرنسا المعاصرة وإنما صنعوا شهرتها في هذا العالم.

ولكن تواجد هذه الجالية يحمل تعقيدات لا حصر لها أيضا، وهي مرتبطة أساسا بالماضي الإستعماري الطويل لفرنسا في الجزائر، وعدا قضايا بارزة كقضية ما يسمى بـ"الإعتذار" ومشاكل "الهجرة" و"الحركى" و"الأقدام السوداء" و"مزدوجي الجنسية" فإن أمورا عديدة أخرى مازالت وستبقى تؤزم العلاقات بين فرنسا وبين هذه الجالية ومن ورائها الجزائر.

ومن جهة أخرى فإن كثيرا من الجزائريين صاروا لا يتوانون عن إهانة الجزائر بلادهم الأصلية، فقط في سبيل جلب الإهتمام الإعلامي الفرنسي، وهذا ما نلاحظه مثلا مع الروائي محمد مولسهول المدعو ياسمينة خضرة رئيس "المجلس الثقافي الجزائري" في باريس والذي دائما ما يقول في تصريحاته فيما معناه أنه نفسه أكبر من الجزائر، أو المسرحي محمد فلاڤ الذي يضحك الفرنسيين بمسرحياته الساخرة من الجزائريين، والتي تصف حياتهم "بالبائسة" وتاريخهم "بغير المشرف".

وتاريخيا معروف أن كثيرا من الجزائريين قد حصلوا على الجنسية الفرنسية خلال الفترة الإستعمارية (1830 -1962) وفقا للقانون المدني ووفقا لقانون الأهالي، وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية جندتهم فرنسا في معاركها تماما كما جندتهم في حربها الخاسرة في الفييتنام، وهؤلاء الذين جندتهم فرنسا وآلاف آخرين غيرهم من كل مستعمراتها عبر العالم كانوا سندا كبيرا للفرنسيين، وقد مات منهم الآلاف، وفي فرنسا القارية التي لم تندمل جراحها بعد من النازية، كان الفيلق 151 مثلا والذي كان مشكلا في أغلبه من جزائريين قد لعب الدور الأبرز في تحرير مرسيليا عام 1944 وفي تحرير عديد المدن الفرنسية الأخرى.

الجزائريون اليوم متواجدون في كل المجالات، العلمية منها والفكرية والسياسية والفنية والرياضية، وهم مع الأتراك في ألمانيا أهم جاليتين مهاجرتين في أوروبا على الإطلاق، ويتفوقون في بروزهم هذا على عديد الأجناس الأخرى.

غير أن تواجد الجزائريين الكبير صاحبته عديد النقائص السلبية، ففرنسا مثلا تستغلهم إلى أبعد حد في بسط مزيد من سيطرتها على الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية في الجزائر، ثم إنه ورغم كل هذا التواجد إلا أنهم لم يستطيعوا وإلى اليوم من تشكيل لوبي قوي في فرنسا كاللوبي اليهودي المتنفذ (يهود فرنسا وهم في أغلبهم

أشـكيناز يشـكلون بلا شك أقوى لوبي متنفذ في فرنسا وثاني أقوى جالية يهودية تأثيرا في العالم بعد يهود أمريكا) أو حتى الأرمني الذي ترعاه الدولة الفرنسية.

"الجزائـريون والمغاربـيون عمـوما فاشـلون سياسـيا في فرنـسا" –علـى رأي الوزيـر الأسبق عزوز بقاق– "فبدل رسم مخطط عمل وفرض حضور من الداخل ينتظرون هم أن تغير السلطة الحاكمة من مواقفها وقراراتها بشكل طارئ"، ويضيف بقاق قوله أن "هؤلاء يعيشون حالة التيه السياسي، فالشباب المهاجر هناك لا يمارس حق الإنتخاب (يعيش في انعزالية) وينتظر أن تتغير الأمور إلى الأحسن"، ويؤكد على هذا بالإشارة إلى أن مـن قـام بالتـصويت علـى قانـون 23 فيفـري 2005 لـيس الـرئيس ولا أي شخـصية سياسـية نافـذة وإنمـا مجمـوع الـنواب الخاضـعين لـضغوط الناخـبين، وهيـئة الجمعـية الوطنية في فرنسا تتشكل من 577 نائب ولا يوجد منهم واحد من أصول جزائرية ولا حتى مغاربية مقابل عدد من النواب المحسوبين على الفئة الضاغطة السائرة في فلك لوبي الأقدام السوداء في فرنسا، ولأجل فرض قرار أو تمرير توجه سياسي معين في فرنسا –يقـول بقـاق– لا بـد مـن التوفـر علـى ورقـة ضـاغطة مـن الـداخل والمتمـثلة خـصوصا في مجموعة من النواب وبالتالي مجموعة مهمة من الناخبين"[112].

عـزوز بقـاق محـق تمامـا فيمـا ذهـب إليه، وهـذا في الحقيقة وضـع سـائد في كـل أوروبـا، ففـي ألمانـيا المجـاورة أيـن يـتواجد أكـثر مـن ثلاثـة مـلايـين مـن المـسلمين وأيـن النشاط الإسـلامي لا يستهان به وخصوصا في ميونخ وفي جنوب ألمانيا ككل (تأسيس مدارس إبتدائية ودور حضانة ومراكز للخدمة العامة والمنظمات على اختلاف مهامها والمجلات وإقامـة "لقـاءات المسلمين الناطقين بالألمانية" TDM وحتى تشكيل كشافة إسـلامية) لا يتمتع بحق الإنتخاب إلا بضعة آلاف فقط ما جعل محاولة تأسيس حزب إسـلامي مـن طـرف محيـي الـدين لـودن عـام 1989 علـى مـستوى ألمانيا كلها تموت في مهدها [113]، ورغم تواجد بعض الأتراك في البرلمان الألماني Bundestag إلا أنه لم يسجل لحد الآن أي تواجد إسلامي بما فيه التركي في أي حكومة ألمانية، وهذا لأن تواجد المسلمين في الأحزاب السياسية الألمانية قليل جدا، وأكثر من هذا أن مبادرة تأسيس "الأكاديمـية الإسـلامية" Muslimische Akademie الـتي أشـرف علـيها "المكـتب الفدرالـي للتربية السياسية" Bundeszentrale für politische Bildung لم يكتب لها

النجاح، وقد تعرضت للإنتقاد لأنها استبعدت المنظمات الإسلامية، وأما في السويد فهناك حتى حزب سياسي للمسلمين وهو حزب "الإتحاد الإسلامي السياسي" Politisk Islamisk Samling (PIS) وقد تأسس عام 1999 بأهداف سياسية بحتة ولكن مستقبله غامض تماما، وأما في بريطانيا التي يرجع التواجد الإسلامي فيها كما أكده مؤخرا علماء آثار بريطانيون إلى أكثر من 1000 سنة، والتي عرفت أيضا بناء أول مسجد عام 1889 (أي بعد ألمانيا 1732، ولكن قبل فرنسا 1926)، فهناك عدة منتخبين مسلمين في كل من مجلسي العموم واللوردات، بل وحتى سفير، ولكن ليس هناك وكما في ألمانيا أي عضو في الحكومة من أصل مسلم[114].

في فرنسا وكما في ألمانيا وبريطانيا وكل أوروبا لا يلقى اللوم فقط على هؤلاء المسلمين من أصل مهاجر من جزائريين وغيرهم، وهذا لأن النظام المؤسساتي فيها هو المسؤول الأهم عن هذا، لأنه يمنع الأجانب من حق التصويت، كما يتعمد أصلا عدم وصول من له منهم الجنسية الفرنسية إلى البرلمان ويرضى ببعضهم في "مجلس الشيوخ" Sénat الذي صلاحياته محدودة (هؤلاء الذين في "مجلس الشيوخ" يخجلون في أغلبهم من الإشارة إلى ديانتهم الإسلامية، كما أنهم يعلنون صراحة أنهم فرنسيون ولا يمثلون مغاربيي فرنسا!) أو في مناصب وزارية كحالته هو -أي بقاق - حتى يقال خارجيا وحتى داخليا بأن فرنسا "المساواة" أدت واجبها اتجاه مسلميها والدليل أن ثلاث أو أربع وزراء في الحكومة الفرنسية هم من أصول جزائرية أو مغاربية.

في واقع الأمر هناك نائب مسلم في "الجمعية الوطنية" الفرنسية وهو عبد اللطيفو علي، ولكنه من جزيرة "مايوت" المسلمة في المحيط الهندي، والتي تحتلها فرنسا وتطالب بها جزر القمر، فهو إذا لا يمثل المهاجرين وإنما منطقة فرنسية من مناطق ما وراء البحار، وهذا هو الواقع في فرنسا رغم أنها تاريخيا سباقة في هذا المجال، حيث عرفت في 20 ديسمبر من عام 1896 اختيار فيليب غرونييه Philippe Grenier كأول نائب مسلم في تاريخ البلاد، ولكنه وفي كل الأحوال أتى في فترة الإستعمار (مثّل مسلمي مستعمرات فرنسا)، كما أنه ورغم أنه مسلم (أسلم في الجزائر عام 1894) إلا أنه ما تم اختياره إلا رمزيا، وأيضا لكونه أوروبي الأصل.

وهكذا فإن هؤلاء المنتخبين المنحدرين من "البور" أو حتى من الأفارقة السود (نذكر مثلا راما يادي Rama Yade سفيرة فرنسا ساركوزي السابقة لدى اليونسكو) ما هم في الحقيقة إلا أناس مستغَلين من طرف النظام السياسي في فرنسا، أي أنهم لا يمثلون في واقع الأمر إلا واقع "بور الخدمة" beur de service أو "أسود الخدمة" black de service.

وبالنسبة للمغاربيين دائما فإن هناك بحسب بعض التخمينات أكثر من ثلاثة ملايين فرنسي من أصل مغاربي لديه حق الإنتخاب، وكما أشرنا سابقا فإن هذا العدد مازال إلى اليوم غير مؤثر، ولم يتمكن من تمثيل نفسه في البرلمان، ولكن برلمان 2012 سيعرف انتخاب 12 عضوا من طرف "مجلس فرنسيي الخارج" Assemblée des Français de l'étranger (AFE) الذي يترأسه شخصيا وزير الشئون الخارجية والأوروبية، وسيمثلون الجالية الفرنسية في الخارج Français établis hors de France، وفي المغرب العربي هناك أكثر من 100 ألف فرنسي غالبيتهم الكبرى من مزدوجي الجنسية (فرنسيون من أصول مغاربية)، ولربما هذا الأمر سيمنحهم في الأخير مقعدا في البرلمان رغم أن فرنسا ستعمل على ضم المغرب العربي في عموم إفريقيا للإشتراك في مقعد واحد [115]، ولكن يبقى تغير البنية السوسيولوجية للمجتمع الفرنسي الذي هو لصالح المغاربيين والأفارقة والمهاجرين عموما في فائدة هؤلاء، وبالتالي فإن تطور مشاركتهم السياسية هي في كل الأحوال في تقدم وليست أبدا في تراجع.

يعيش خارج فرنسا اليوم أكثر من مليوني فرنسي [116]، ولكن فرنسا لا تهتم إلا بمصالح فرنسييها الأصليين، ولا تصون في الغالب إلا كرامتهم هم، وأما غير الأوروبيين منهم فليسوا في عرفها سوى ممثلين جغرافيين لثقافتها وهويتها في الخارج، تماما كما كانوا في عهد الإستعمار.

وبعيدا عن السياسة وإذا ما نظرنا مثلا إلى السينما الفرنسية فسنجد أنها مشابهة تماما، وحتى من دون المقارنة بالسينما الأمريكية فإنها مقصورة على عدد قليل من الممثلين المنحدرين من المهاجرين، وحتى بالنسبة لغير المسلمين منهم (ستيف تران الفييتنامي الأصل، إريك بلان البينيني الأصل، تشي مياس الكمبودي الأصل.. حتى لا

أذكر ديودوني الكاميروني الأصل)، وهؤلاء لا يخفون أبدا آراءهم بشأن التمييز الممارس ضدهم في هذا المجال الثقافي المهم.

إن الوضع في الحقيقة أشبه بالمهزلة، ففرنسا "الديمقراطية" و"الحريات" و"حقوق الإنسان" والتي بها جالية مسلمة تجاوز الخمسة ملايين مسلم لا يوجد في برلمانها (جمعيتها الوطنية) ولا منتخب واحد من هؤلاء، ولو نظرنا إلى البرلمان البلجيكي مثلا فسنجد أن به عضوة مسلمة من أصل تركي وأكثر من هذا أنها ترتدي الخمار، ومنه فإن الوضع وقبل أن يكون قصورا من هته الجالية هو أولا وقبل كل شيء فضيحة كبيرة تلازم الجمهورية الفرنسية.

في مارس 2010 تحولت حركة أهالي الجمهورية بفرنسا إلى حزب سياسي يحمل إسم "حزب الأهالي الأصليين للجمهورية"، وعينت على رأسه الجزائرية الأصل حورية بوثلجة التي تعتبر من بين أقدم المناضلين في الحزب – الحركة سابقا - منذ عام 2005، ويسعى الحزب الجديد والوحيد الذي يمثل المغاربيين والمسلمين عموما إلى مكافحة كافة أشكال الإقصاء الإجتماعي وعدم المساواة، بالإضافة إلى العنصرية التي تمس المغاربة والمسلمين والسود خاصة في الأحياء التي يتواجد بها هؤلاء بكثرة، هذا ويتطلع هذا الحزب لأن يكون حاضرا وبقوة خلال الحملات الإنتخابية القادمة للظفر بمقاعد دائمة في المجالس، والترشح إلى الإنتخابات الرئاسية، التشريعية، والبلدية، من أجل تحقيق استقلال سياسي وتعزيز الديناميكية المناهضة للإستعمار والتوازن بين الطبقات الممثلة للشعب.

"إن فرنسا وعلى عكس جيرانها عرفت الهجرة منذ القديم "يقول عالم الإحصاء السكاني فرانسوا هيرنان [117]، ولهذا فإنها اليوم تبدو وكأنها دولة غير قائمة على العرق، ولعلها متفردة في هذا الأمر على أغلب دول أوروبا.

إنها الأمة التي تحوي اليهودي والتركي، الإسباني والغجري، الإيطالي والبرتغالي، البولوني والروسي، الجزائري والمغربي، الفيتنامي والمالي، السينغالي والإيفواري.. هناك من كل الأجناس في فرنسا، ويقول هرنان أن "ما يقارب فرنسي من بين أربعة لديه على الأقل جد مهاجر إلى أن نصل إلى أن فرنسيا من بين ثلاثة لديه على الأقل جد مهاجر، إذا ما انتقلنا إلى جيل إضافي متقدم" [118].

فرنسيو اليوم إذا أتوا من كل مكان، من أوروبا ومن إفريقيا ومن آسيا ومن أمريكا ومن أوقيانوسيا، وكما في الماضي فقد ظهر منهم أناس صنعوا مجد فرنسا وتاريخها، فـ إيميل دوركهايم وألبير كاموس وجون بول سارتر وميشال فوكو وكلود ليفي ستروس من اليهود، والرئيس نيكولا ساركوزي وفكتور فاسارلي الرسام وكريستين أرنوثي الكاتبة كلهم من المجر، والفيلسوف إيميل ميشال سيوغن أصله من رومانيا، والعالمة اللغوية جوليا كريستيفا أصلها من بلغاريا وكذلك المغنية سلفي فارتان، والرسام مارك شاغال والكاتبة نتالي ساروت كلاهما روسي الأصل، والصحفي الشهير غوكسين سيباي أوغلو والممثلة إيزابيل عجاني من أصل تركي، والمغني إيف منتن ولاعب كرة القدم الشهير ميشال بلاتيني كلاهما من إيطاليا، وزين الدين زيدان وآسيا جبار جزائريا الأصل.. وغيرهم كثيرون، ولكن تبقى فرنسا بثقافتها العريقة ومجتمعها الخلاق صاحبة الفضل الأكبر في بروز هؤلاء وغيرهم، ولو بقوا في بلدانهم الأصلية لما صاروا أبدا لما هم عليه اليوم.

الهوامش

(1) La Constitution du 4 octobre 1958.
http//admi.net/constitution.html

(2) Haut Conseil de l'Integration : Analyse comparative de differents modeles d'integration en Europe. Avis à Monsieur le Premier ministre. Décembre 2006. Analyse comparative des politiques europeénnes d'integration. P- P. 179-180.
www.hci.gouv.fr/IMG/pdf/AVIS_Comp_pol_integ_europ.pdf

(3) See :
- Pierre Gaxotte : Histoire des Français. 2 tomes. Flammarion. 1951 (coll. "L'Histoire")-Grand Robert de la langue française. Version électronique 2.0. Sejer, France. 2005.
- Patrick Weil : Etre français, les quatre piliers de la nationalité. Editions de l'Aube. La Tour-d'Aigue (Vaucluse). 2011.
- http://unventdefolie.wordpress.com/2011/01/21/etre-francais-les-quatre-piliers-de-la-nationalite-patrick-weil/

(4) See :
Les quatre piliers de la nationalité, par Patrick Weil. 23-08-2010. Ibid.

(5) See:
- Secularism, Laïcité: Grand Robert de la langue française. Ibid.
- Jacques Bonnedieu De Vabres: Grand Robert de la langue française. Ibid.
- arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=391

(6) أنظر: أوليفيه لوكور جرانميزن: الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية. ترجمة مسعود حاج مسعود. دار القصبة للنشر. الجزائر. 2009. ص6.

(7) نعوم تشومسكي: محاضرة في ديار بكر - تركيا. مأخوذة من كتاب: العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم. السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل. مجموعة من المؤلفين. ترجمة الدكتور حمزة المزيني. مكتبة مدبولي. القاهرة. 2003. ص 76، 77.

(8) See :
- Les langues de France : un patrimoine méconnu, une réalité vivante. http://www.dglf.culture.gouv.fr/lgfrance/lgfrance_presentation.htm
- la Constitution de la Ve République, modification de 1992, titre I, art. 2 : « La langue de la République est le français. » http ://www.legifrance.gouv.fr/html/constitution/constitution2.htm

(9) see : J. Boulos : La Laicite et le Proche-Orient, en Reflexions sur la Laicite, Kaslik. Liban.date PP 66, 70.

(10) See:

- Loi du 9 décembre 1905 concernant la séparation des Eglises et de l'Etat. Version consolidée au 19 mai 2011 http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=LEGITEXT000006070169&dateTexte=20110628
- La France à la loupe. Le culte musulman en France. Mars 2007. Ministère des Affaires étrangères. Paris.
- LA SEPARATION EGLISE-ETAT : LOI 1905. Conférence du 20 octobre 2005, IUFM Dijon, Pierre LEVÊQUES. cpe.ac-dijon.fr/IMG/doc/LA_SEPARATION_EGLISE.doc
- La_loi_de_1905 www.ien-noisy.ac-creteil.fr/cms/IMG/doc/La_loi_de_1905.doc

(11) أنظر: - ح. س: مجلس الدولة الفرنسي يدير ظهره لحزب ساركوزي ومارين لوبان: شعائر المسلمين في فرنسا لا تتعارض مع مبادىء اللائكية. جريدة الخبر الجزائرية. العدد 6422. 26 جويلية 2011. ص 5.

- ح. س: اتهمت مجلس الدولة الفرنسي بالتحايل على قانون عام 1905: مارين لوبان تدعو لانتخابها رئيسة بفرنسا لتمنع تمويل بناء المساجد. جريدة الخبر الجزائرية. 22 جويلية 2011. العدد 6423. ص 4.

(12) La Constitution du 4 octobre 1958. Ibid.

(13) See : Rapport de la Commission de consultation sur les pratiques d'accommodement reliées aux différences culturelles (CCPARDC) de Gérard Bouchard et Charles Taylor au Quebec.
Collectif Contre L'Islamophobie en France : Rapport sur L'Islamophobie en France. 2008. Entre esquisser une peur et styliser une discrimination. Rédigé par : Ouria Shéhérazade Kahil. 2008. P 67. http://islamophobie.net/art_read.php ?ai=138

(14) Haut Conseil de l'Integration : Analyse comparative de differents modeles d'integration en Europe. Avis à Monsieur le Premier ministre. Décembre 2006. Analyse comparative des politiques europeénnes d'integration. P- P. 180-184. www.hci.gouv.fr/IMG/pdf/AVIS_Comp_pol_integ_europ.pdf

(15) See :
Thomas Deltombe : "L'Islam imaginaire. La construction médiatique de l'islamophobie en France, 1975–2005. La Dicouvert. Paris. Decembre 2005. See too :

Thomas Deltombe : Creil 1989, l'affaire des foulards – 1. Naissance de l'affaire
www.ldh-toulon.net/spip.php ?article3464

❖ لفظ "محمد" في اللغة الفرنسية هو تاريخيا "ماحومت" Mahomet وهو لفظ وكما في أغلب اللغات الأوروبية (Mahoma في الإسبانية، Maomé في البرتغالية، Maometto في الإيطالية، "مافوميت" في الروسية..) محرف عمدا في الشكل والمعنى ومنذ القرون الوسطى، وهناك "المحمدية" Mahommétisme ومعناها "الدين الذي أسسه محمد" (هناك مشتقات أخرى للكلمة مثل Mahometans ومعناها المحمديون، أي أتباع محمد -فقط في القرن 18م تم على نطاق واسع استبدال كلمة Mahometan بكلمة مسلم Musulman -، وMahomeries وكان يقصد بها الجوامع)، والكلمة بهذا الشكل الفرنسي وأشكالها الأخرى الأوروبية وخصوصا اللاتينية منها فيها حسب كثير من المؤرخين وعلماء اللغة وحتى الأوروبيين منهم معاني خفية محقرة منذ اشتقاقها عن اللفظ اللاتيني المحرف "ماحوماتوس" Mahometus (Machometus)، وليس التحقير أساسا في تحريفها الشكلي، فلفظ محمد في اللغة التركية مثلا هو "محمت" Mehmet أو في نطق سكان جنوب الصحراء الكبرى "مامادو" Mamadou، ولكن التحقير في أصل معناها.

(16) See : Le père Michel Lelong, Si Dieu l'avait voulu, éditions Tougui, Paris, 1986.

(17) See : Alain Gresh (rédacteur en chef du Monde diplomatique) : À propos de l'islamophobie, Plaidoyer en faveur d'un concept controversé. Mars 2004.
Lmsi.net/spip.php ?article224

(18) See : Alain Peyrefitte : C'était de Gaulle. Édition : GALLIMARD. Paris. 2002.

(19) Muslims in Europe: Integration Policies in Selected Countries, Ibid, P. 5.

❖❖ "الجيتو" هو حي مقصور على إحدى الأقليات القومية أوالدينية، وكانت تستخدم بشكل خاص للإشارة إلى أحياء اليهود في أوروبا، وقد أقيم أول حي يهودي أطلق عليه كلمة جيتو في البندقية بإيطاليا عام 1516، كما أقام البابا بول الرابع جيتو آخر عام 1555، وأصل الكلمة غير معروف على وجه الدقة، فيقال أن

أصلها من حي اليهود في البندقية الذي نسب إلى "الجيتو" أي مصنع المدافع الذي أقيم بجواره، ويقال أيضا أن الكلمة مشتقة من الكلمة الألمانية "جهكتر" التي تعني مكانا محاطا بالأسوار، أو من الكلمة العبرية "جت" بمعنى الإنفصال أو الطلاق الواردة في التلمود، ولعل أكثر التفسيرات قربا يعود إلى "بورجيتو" الإيطالية التي تعني قسما صغيرا من المدينة، وقد اكتسبت كلمة جيتو في العصور الحديثة معنى قدحيا سلبيا رغم أن إنشاء أحياء اليهود قد تم "طواعية". (أنظر: د. عبد الوهاب محمد الميسري. الأيديولوجية الصهيونية. عالم المعرفة. الكويت. 1982. ص 27).

❖❖❖ "البور" Beurs هو في الأصل وصف عنصري محقر وُصف به أولا المهاجرون المغاربيون من الجيل الثاني المولودون في فرنسا، ثم عمم فيما بعد على كل المغاربيين، ويقابله عند السود الأفارقة "بونيول" Bouniouls أو Bougnouls وهو أيضا وصف عنصري محقر أطلقه المستوطنون الفرنسيون على أفارقة السنغال ثم عممه الفرنسيون في فرنسا فيما بعد على كل الأفارقة السود.

(20) See :

Thomas Deltombe : "L'Islam imaginaire. La construction médiatique de l'islamophobie en France, 1975–2005. La Dicouvert. Paris. Decembre 2005. See too:

- Hichem Aboud, La Mafia des généraux, Paris, éd. J.-C. Lattès, 20 février 2002, p 257.

(21) See :

- Françoise Lorcerie, La politisation du voile : l'affaire en France, en Europe et dans le monde arabe , L'Harmattan, 2005, p. 13
- Valérie Gas, « Arrêter le repli communautaire », 11 décembre 2003, RFI. Consulté le 4 septembre 2009.
- - AFP, « Une loi contre les signes religieux « ostensibles » à l'école », 12 décembre 2003, L'Express. Consulté le 4 septembre 2009
- - Délibération relative au refus d'un hôtelier de louer une chambre à une cliente au motif que celle-ci porte un voile n° 2006-133 du 05/06/2006 – Délibérations de la HALDE.
- -http://www.village-justice.com/articles/IMG/pdfdoc_liberte_conscience.pdf

(22) Collectif Contre L'Islamophobie en France : Rapport sur L'Islamophobie en France. 2008. Entre esquisser une peur et styliser une discrimination. Rédigé par : Ouria Shéhérazade Kahil. Ibid. 2008. P 15.

(23) See:

- http: //www.lefigaro.fr/actualite-france/2009/07/30/01016-20090730ARTFIG00202-la-burqa-un-phenomene-marginal-en-france-.php.
- http://www.andregerin.com/admin/img/eve/00001.1832.prop_resolution_burqa.pdf.
- http://www.leparisien.fr/societe/les-femmes-en-burqa-inquietent-les-parlementaires-17-06-2009-550456.php.
- http://www.france-info.com/spip.php?article306791&theme=9&sous_theme=12.
- http ://www.lepost.fr/article/2009/06/18/1583029_fadela-amara-il-faut-stopper-la-propension-de-la-burqa.html.
- http://www.lefigaro.fr/actualite-france/2009/09/09/01016-20090909ARTFIG00040-deux-mille-femmes-portent-la-burqa-en-france-.php.
- http://www.oumma.com/577-deputes-et-367-burqas-ou-est
- TA de Paris, n°0415268/5-2, 22 février 2007, Mme Latifa B., droit des religions.net

(24) Marie Lemonnier : La France et ses musulmans. Publié le 17-12-09. Le Nouvel Observateur http://tempsreel.nouvelobs.com/article/20091217.OBS1037/la-france-et-ses-musulmans.html

(25) أنظر: - الوكالات: صفحة الإسلامية. جريدة الخبر الجزائرية. 10 أوكتوبر 2010. العدد 6142. ص 19.

- ع. ف: بزعم دعم وتشجيع الإندماج بين الشعوب: مشروع قانون لمنع ارتداء النقاب بإيطاليا. جريدة الخبر الجزائرية. 30 سبتمبر 2010. ص 19.
- أ. ش: إيطاليا تمنع النقاب في الأماكن العامة والحزب المعارض يصوت ضد القانون. 04 أوت 2011. العدد 1162. ص 24.

(26) See: http://www.lefigaro.fr/actualite-france/2010/04/26/01016-20100426ARTFIG00455-la-polygamie-un-phenomene-difficile-a-apprehender-.php

(27) See : Philippe d'Iribarne , Les immigrés de la République : Impasses du multiculturalisme, Seuil, 2010.

(28) Muslims in Europe: Integration Policies in Selected Countries, Ibid, P. 5.

(29) Lucien Millet : La Crise du milieu de la vie. 2e tirage. Masson éditeur. Paris. 1995. P 41.

(30) أديب خضور: الإعلام والأزمات. دار الأيام للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الجزائر. 1999. ص 7.

(31) Т.Г. Стефаненко: Этнопсихология, Аспект Пресс, Москва. 2006, с. 307.308.310.

(32) ب. فاروق: الجيل الثاني والثالث ينتفضون لموت شابين: فرنسا تدفع ثمن فشلها في دمج المهاجرين. جريدة الخبر الجزائرية. 5 نوفمبر 2005. العدد 4543. ص.15.

(33) Le Nounel observateur : Agressés en banlieue. Le S.O.S. des coducteurs de bus, pompiers, médcins, policiers, agents EDF .... 2 – 8 Novembre 2006. Paris. PP 10. 11. 12. 13. 14. 15.

(34) See : Bandes : la spirale de l'ultra-violence. Piotr Smolar, Le Monde, 25 février 2006.

(35) Document Insee Première d'Avril 2000 intitulé L'histoire familiale des hommes détenus, par Francine Cassan et Laurent Toulemon, division des Enquêtes et études démographiques, Insee Annie Kensey, direction de l'Administration pénitentiaire, ministère de la Justice. http://www.insee.fr/fr/ffc/docs_ffc/ip706.pdf

(36) See :
- Martine Aubry et Olivier Duhamel: Petit dictionnaire pour lutter contre l'extrême-droite. Éditions du Seuil. 1995.
- http://www.insee.fr/fr/ffc/docs_ffc/ip706.pdf

أنظر أيضا: - ر. ش: في تحقيق أعده الباحث السياسي الفرنسي جيل كيبل: الإسلام عوض قيم الجمهورية الفرنسية لدى سكان الضواحي. م.س.ذ.

(37) Pierre Gaudibert : Action culturelle, integration et/ou subversion. Ibid. P 127.

(38) Sowell, Thomas: Affirmative Action Around the World: An Empirical Study, Yale University Press, 2004.

(39) "Affirmative Action". Staford Encyclopedia of Philosophy. April 1, 2009. http ://plato.stanford.edu/entries/affirmative-action/

(40) See : M. O. Dans les banlieues en flames. Liberte. N 3993. 7 novembre 2005. P 6.

(41) See : "Annales périodiques de la ville d'Orléans", 6ème année, n°598, samedi 23 septembre 1809, p.212.

(42) See:

"the views on immigration stated by French politician Jean-Marie LePen fit well with Martial's earlier ideas", William H. Schneider, Quality and Quantity. The Quest for Biological Regeneration in Twentieth-Century France, Cambridge University Press, 1990, p. 352.

(43) See : Taguieff, Pierre-André , « L'invention racialiste du juif », article tiré de La couleur et le sang. Doctrines racistes à la française, nouvelle éd. Mille et une nuits. Paris. 2002.

(44) See : Guillaume Faye : La Colonisation de l'Europe. Discours vrai sur l'immigration et l'Islam. Éditions Æncre. Paris. 2000. P-P. 19. 25.

❖❖❖ اليهود السافارد هم يهود من أصل لاتيني إسباني برتغالي، من نسل المارانوس، أي يهود شبه جزيرة إيبيريا المتخفين الذين ارتدوا عن اليهودية في الظاهر، وإن كانوا قد استمروا في ممارسة عقيدتهم في الخفاء، ولغتهم هي اللادينو، وهي لهجة إسبانية دخلت عليها مفردات عبرية وتركية وبرتغالية.

أنظر: د. عبد الوهاب محمد المسيري: الأيديولوجية الصهيونية. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. 1982. ص 48.

(45) See :

- Vincent Duclert, L'Affaire Dreyfus, La Découverte, 2006 (1re éd. 1994). P 93.
- Robert O. Paxton, Le Fascisme en action, Seuil, 2004. P-P. 85-86.
- Général André Bach, L'Armée de Dreyfus. Une histoire politique de l'armée française de Charles X à « L'Affaire », Tallandier, 2004. P 534.

(46) See:

- Vincent Duclert, L'Affaire Dreyfus, Ibid. P 8.

أنظر أيضا: - إيلي ليفي أبو عسل: يقظة العالم اليهودي. ص 68 -73.

(47) See : Ezzedine Mestiri : L'Immigration, Éditions La Découverte, Paris, 1990, P 113.

(48) Ternisien Xavier. La France des Mosquées .Edition actuelisée et augmentée. Paris : Brodard & Taupin. 2004. PP, 9-20.

(49) Michel Houellebecq- entretien - par Didier Sénécal. Lire, septembre 2001 http://archive.wikiwix.com/cache/?url=http://www.lire.fr/entretien.asp/idC=37437/idTC=4/idR=201/idG=&title=lire%20en%20ligne

(50) See : Michèle Tribalat: Les yeux grands fermés (L'immigration en France). DENOEL. Paris. 2010.

(51) Emmanuel Brenner : Les Territoires perdus de la République, Mille et une nuits, 2002, P. 23.
(52) Vincent Geisser: La nouvelle islamophobie. La Découverte. Paris. 2003. P 43. 44.
(53) Hugues Marquis, IUFM Poitou-Charentes. La France en République (de 1880 au début des années vingt).L'Action française, n° 3, 23 mars 1908.
(54) See: Bernard-Henri Lévy: L'Idéologie française. Biblio Essais. Paris. 1998.
(55) See: Pascal Boniface: Les intellectuels faussaires : Le triomphe médiatique des experts en mensonge. JC GAWSEWITCH EDITEUR. Paris. 2011.
(56) See: Pascal Bruckner: Le Figaro, 5 novembre 2003 http://www.juif.org/blogs/14195,le-chantage-a-l-islamophobie-par-pascal-bruckner.php
(57) See: Le Nouvel Observateur. Chrétiens en terre d'islam: il y a danger. Propos recueillis par Marie Lemonnier. P 24.
(58) أنظر: أمين معلوف: سمرقند (رواية). ترجمة: عفيف دمشقية. دار الفارابي. 1997.
(59) Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Cambridge University Press. 2007. Ibid. Tarek Mitri. Christians and Muslims : memory, amity, and enmities. P 20.
(60) Vencent Geisser : la Nouvelle Islamophobie. Ibid. P 64.
(61) See : Alain FINKIELKRAUT, Marcel GAUCHET, Pierre MANENT, Philippe MURAY, Pierre-André TAGUIEFF, Shmuel TRIGANO et Paul YONNET, « Manifeste pour une pensée libre », L'Express, 28 novembre 2002. livres.lexpress.fr/wo/wo_imprimer.asp?idC=5718
(62) See : Thomas Deltombe : "L'Islam imaginaire. La construction médiatique de l'islamophobie en France, 1975–2005.
(63) See :
- Dominique VIDAL, « De l'arabophobie à l'islamophobie », Le Monde diplomatique, novembre 2003.
- www.monde-diplomatique.fr/2003/11/VIDAL/10510
- La Nouvelle judéophobie, Pierre-André TAGUIEFF, Mille et une nuits, 2002.
- Vincent Geisser et la nouvelle islamophobie, par Rudy Reichstadt, étudiant en sciences politiques, mai 2004. http://www.communautarisme.net/Vincent-Geisser-et-la-nouvelle-islamophobie_a211.html

❖❖❖❖❖ "التثاقف" على رأي الأنتروبولوجيين الغربيين ميلفن هيرسكوفيتز ورالف لينتون وروبرت ريدفيلد "يشمل التغير الثقافي في تلك الظواهر التي تنشأ حين تدخل جماعات من الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافتين مختلفتين في اتصال مباشر مستمر معهما، مما يترتب عليه حدوث تغيرات في الأنماط الثقافية الأصلية السائدة في إحدى هاتين الجماعتين أو فيهما معا".

– أنظر: د. حسين فهيم: قصة الأنتروبولوجيا: فصول في تاريخ علم الإنسان. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. 1986. ص 153.

(64) See :
- Qui sommes-nous ?
- http://www.ripostelaique.com/Dejouer-quatre-rhetoriques.html
- Caroline Brancher, ReSPUBLICARiposte laïque : analyse d'une stratégie
- http://www.ripostelaique.com/Pour-sauver-leur-fonds-de-commerce.html [archive]
- http ://www.ripostelaique.com/Les-patriotes-republicains.html [archive]

(65) See: International Religious Freedom Report 2007. Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor. Ibid.

(66) See : Leila Shahid, Michel Warschawski & Dominique Vidal, Les Banlieues, le Proche-Orient et nous, Paris, éd. de L'Atelier, 2 mars 2006.

(67) See : Collectif Contre L'Islamophobie en France : Rapport sur L'Islamophobie en France. 2008. Entre esquisser une peur et styliser une discrimination. Rédigé par : Ouria Shéhérazade Kahil. Ibid. 2008. P 48.

(68) أنظر: خالد إبراهيم عبد اللطيف: الإرهاب الدولي. م.س.ذ. ص 108.

(69) See :
- http://www.scribd.com/doc/57785025/Islamul-in-Franta
- http://www.csa-fr.com/dataset/data2006/opi20060823b.htm

(70) See : Olivier Roy : La Laïcité face à L'islam. Stock. 2005.

(71) B. Lewis. Islam in History. London. 1973. P 235.

(72) CARL BERNSTEIN : Cover Story : The Holy Alliance (article originally appeared in TIME Magazine on Monday, Feb. 24) 1992http ://www.carlbernstein.com/magazine_holy_alliance.php

(73) See: Fouad Laroui. Les intégristes au pouvoir. Jeune Afrique. Du 26 juin au 2 juillet 2011. No 2633. Paris. P 122.

(74) See too : Michel Houellebecq: La Carte et le Territoire, Flammarion, Paris, 2010.

(75) ميلان موندیرا : الخلود. ترجمة : روز مخلوف. ورد للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. الطبعة الأولى. 1999. ص 120.

(76) نفس المرجع. ص 170.

(77) See: Olivier Roy: La Laïcité face à L'islam. Ibid.

(78) Justin Vaïsse, Intégrer l'Islam, chap. Introduction : La France, fille aînée de l'islam d'Europe, éd. Odile Jacob, 2006, p. 17.

(79) Alain Gresh (rédacteur en chef du Monde diplomatique) : À propos de l'islamophobie, Plaidoyer en faveur d'un concept controversé. Mars 2004.
http://lmsi.net/spip.php?article224
See too:
Islamophobia: A Challenge for Us All, Runnymede Trust, 1997, p. 1, cited in Quraishi, Muzammil. Muslims and Crime: A Comparative Study, Ashgate Publishing Ltd., 2005, p. 60.

(80) L'Hebdo; 2003-11-20
L'islamophobie hante la France
http://www.hebdo.ch/lislamophobie_hante_la_france_16806_.html

(81) See :
- Collectif Contre L'Islamophobie en France : Rapport sur L'Islamophobie en France. 2008. Entre esquisser une peur et styliser une discrimination. Rédigé par : Ouria Shéhérazade Kahil. Ibid. 2008. P 33- 50.
- Le M.R.A.P: Une campagne qui tombe à pic! Posté le Samedi 05 février 2005. Article original sur France-Echos. http://www.occidentalis.com/article.php?sid=1855

(82) و. أ. ج: برنار ستازي، رئيس جمعية فرنسا - الجزائر يصرح: "قانون 23 فيفري يعد تقهقرا ثقافيا ودبلوماسيا". صحيفة الخبر الجزائرية. 12 جانفي 2006. ص3.

(83) أنظر: الاتحاد الأوروبي يناقش التمييز ضد الغجر. 16 سبتمبر 2008.
www.france24.com/ar/20080916-roma-people-integration-italy-fingerprint-eu-summit-europe-immigration

(84) Stuart Hall: Critical dialogues in cultural studies. Edited by David Morley and Kuan-Hsing Chen. Stuart Hall: New ethnicities. Ibid. P 442- 450.

(85) نظـرية الـثقافة: تأليف مجمـوعة مـن الـكـتاب. تـرجمة: د. علـي سـيد الـصاوي. مراجعة وتقديم: أ. د. الفاروق علي زكي يونس. م.س.ذ. ص 351. 352. 353.

(86) RELIGION. Sondage CSA : comment les Français perçoivent l'islam. 09.12.2009. LE PARISIEN - AUJOURD' HUI EN FRANCE. http://www.leparisien.fr/societe/sondage-comment-les-francais-percoivent-l-islam-09-12-2009-738854.php

❖❖❖❖❖❖ في 18 جويلـية 2011 صـرح نائـب قنـصل باماكـو في تمنراسـت "عـبد الـرحمان أغ غـالا" لجـريدة "22 سبتمبر" المالية أن "جواز السفر المالي ليست له أي مصداقية في الجزائـر"، مـشيرا أنـه "في الجزائـر لما يقدم جواز السفر المالي يبدأ الـشك وبعـدها يجـب إجـراء عـدة اتـصالات لأجـل حلحلـة الوضـعية"، وهـذه في الحقيقة عينة فقط عن نوعية المعاملات الـتي يلقاهـا عـادة الأفارقـة الـسود علـى اخـتلاف جنـسياتهم في الجزائـر وباقـي دول المغـرب العربـي، وهـي تذكـرنا حـتما بطريقة تعامل الفرنسيين المعتادة مع الرعايا الجزائريين في فرنسا.

(87) See: Edelman Murray: Constructing the Political Spectacle. University Of Chicago Press; 1 edition. 1988. P.76.

(88) ب. ر: رئيس الفدرالية الجهوية لمسجد باريس عبد الله زكري يتحدث عن خطر النقاش حـول الهـوية في فرنـسا لـ الفجـر: المـسلمون كـبش فـداء وهـم بحاجـة إلى حمايـة مـن الإسـلاموفوبيا. جـريدة الفجـر الجزائـرية. 07 جانفـي 2010. العـدد 2813. ص 12.

(89) See : Identité nationale : Sarkozy assume le débat. Charles Jaigu. 08/12/2009 http://www.lefigaro.fr/politique/2009/12/08/01002-20091208ARTFIG00012-identite-nationale-sarkozy-assume-le-debat-.php

(90) عن العربية نت.

(91) أنظـر: م. إ: كـارولين فورسـت (محاضرة في معهد الدراسـات السياسية في باريس) لـ"الخـبر": مـنع المـآذن سـلوك عنـصري والإسـلاموفوبيا توظـيف سياسـي للـدين. جريدة الخبر الجزائرية. العدد 5842. 10 ديسمبر 2009. ص 5.

(92) Alain Juppé refuse la Cour des comptes. Les Echos. 18 /01/10. www.lesechos.fr/info/france/300404261-alain-juppe-refuse-la-cour-des-comptes.htm

(93) See : http://www.contribuables.org/actualite/tribunes/pourquoi-tant-de-chomeurs-en-France/
Article extrait du site libres.org

(94) See : Voltaire dans Essais sur les mœurs (1756) dans Œuvres complètes de Voltaire, Hachette, 1859, t. 8, p. 264.

(95) أنظر: الخطة الشاملة للثقافة العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس. المنظمة 1996. ص 18.

(96) http://www.devoir-de-philosophie.com/dissertation-culture-qui-reste-quand-tout-oublie-edouard-herriot-commentez-cette-citation-112078.html

(97) See : André Malraux, La politique, la culture. Discours, articles, entretiens (1925-1975), présentés par Janine Mossuz-Lavau, éditions Gallimard, 1996. P 323.

(98) Paul Gilroy: Urban social movments, race and community. In Patrick Williams and Laura Chrisman (eds). Colonial discourse and post-colonial theory, A Reader, Hemel Hempstead: Harvester. 1993. P 414.

(99) Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Cambridge University Press. 2007. Ibid. Werner Schiffauer: From exile to diaspora. P 83.

(100) Русский Newsweek: Вопрос веры. 4-10 Февраля 2008. №6 (180). Москва. C 6.

(101) أنظر: ق. د: دراسة تثبت أن 52,6٪ من الأوروبيين ضد الحجاب: كيف تطورت نظرة أوروبا للمسلمين واليهود من وراء الحجاب. م.س.ذ. نفس المكان.

(102) Memmi, Albert: The Colonizer and the Colonized. London. Souvenir Press. 1974. P 87.

(103) عن قناة الجزيرة الوثائقية. فيلم وثائقي عن تاريخ وواقع المغاربيين والأفارقة في فرنسا.

(104) أزراج عمر: أحاديث في الفكر والأدب. دار الأمل. الجزائر. 2007. ص391. 392.

(105) Génocide arménien. (30 janvier 2001). Loi n°2001-70 du 29 janvier 2001 relative à la reconnaissance du génocide arménien de 1915

(J.O. du 30 janvier 2001) [sur le site de Légifrance] http://www.assemblee-nationale.fr/11/dossiers/genocide.asp

❖❖❖❖❖❖❖ إبان الحرب العالمية الأولى كانت الخلافة العثمانية تعيش أيامها الأخيرة، فبعد أن خدع الإنجليز والفرنسيون العرب وأوهموهم بدول قومية لهم (لم يجنو من ورائها في الأخير إلا الإستعمار وقيام دولة إسرائيل) فقد عملت كل الدول الأوروبية على اقتسام تركة ما سموه "الرجل المريض" فتكالبوا عليه وحتى في عقر داره.. لقد استغلت الجيوش الروسية الغازية الوضع فبادرت عدوانها واحتلالها من خلال إعلان وصايتها السياسية على الآرمن باسم الدين المسيحي، وهكذا قام الآرمن يوالون الروس ضد الأتراك ومسلمي المنطقة فاشتعلت حرب داخلية مست أقصى شرق تركيا بما فيها أرمينيا الحالية قضى فيها حوالي 300 ألف أرمني (وليس مليونا كما تدعيه فرنسا) ونفس العدد تقريبا من الأتراك ومسلمين آخرين قضوا نحبهم أيضا.

(106) للنظر في تاريخ السينما العالمية أنظر:

- دافيد. أ. كوك: تاريخ السينما الروائية. ترجمة: أحمد يوسف. الجزء الأول. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. 1999.

وفي تاريخ السينما العربية والإفريقية أنظر:

- ليزبيث مالكموس - روي آرمز: السينما العربية والإفريقية. ترجمة: سهام عبد السلام. مراجعة: هاشم النحاس. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. 2003.

وفي تاريخ السينما الفرنسية أنظر:

- Marcel Martin: Le cinéma français depuis la guerre. Cinégraphiques. Paris. 1984.

(107) Phil Powrie and Keith Reader: French Cinema, A Student's Guide. London. Bookpoint Ltd. 2002. PP 44-45-46.

(108) Thomas Elsaesser: European Cinema. Face to face with Hollywood. Amsterdam University Press. Amsterdam. PP 28. 29. 2005.

(109) Gerald L. Atkinson: What is the Frankfurt School? August 1, 1999. P 2.
http://www.newtotalitarians.com/FrankfurtSchool.html

(110) Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Cambridge University Press. 2007. Ibid. Effie Fokas: Introduction. P 8-9.

(111) Russel Kirk: Eliot and his Age. Random House. New York. 1971. P.324.

(عن كتاب: باتريك. ج. بيوكنن: موت الغرب. دار آست. موسكو. 2004).

(112) س.خ: عزوز بقاق للخبر: ساركوزي لن يعترف بالجرائم الإستعمارية في الجزائر.

جريدة الخبر الجزائرية. 28 أوكتوبر 2009. العدد 5801. ص 23.

(113) أنظر: مراد هوفمان: الطريق إلى مكة. م.س.ذ. ص 130.

(114) See:

- Maruta Herding: Muslims in European Politics http://www.euro-islam.info/key-issues/political-representation/

- مارتن روبر: السفير البريطاني في الجزائر: علماء الآثار أكدوا أن تاريخ المسلمين في بريطانيا يعود إلى 1000 سنة. جريدة الشروق الجزائرية. العدد 3379. 08 أوت 2011. ص 20.

(115) أنظر: ع. ب: الإنتخابات القادمة تذكي حرب اليمين الفرنسي على مزدوجي الجنسية. م. س. ذ. نفس المكان.

أنظر أيضا:

Qui sommes-nous ?
http://www.assemblee-afe.fr/-qui-sommes-nous-.html

(116) Qui sommes-nous ?
http://www.assemblee-afe.fr/-qui-sommes-nous-.html

(117) See : François Hirnan : époque des émigrees. Paris. 2007.

(118) See : François Hirnan. Ibid.

الفصل السادس

العلاقة بين الإرهاب والهجرة.. تضخيم أم حقيقة؟

الفصل السادس

العلاقة بين الإرهاب والهجرة.. تضخيم أم حقيقة؟

".. مع نهاية القرن العشرين برزت ظاهرة جديدة تتمثل في العولمة المتزامنة للجريمة العابرة للحدود الفساد والإرهاب، "الثالوت غير المقدس" الذي يعرض نفسه عبر العالم"

لويز شلي [1]

باري بوزان Barry Bozan الصحفي وبروفسور الدراسات الدولية بجامعة "وورويك" Warwick أكد في مقالة شهيرة بعنوان "السياسة الواقعية في العالم الجديد: عن الأنماط الجديدة للأمن العالمي للقرن الواحد والعشرين" نشرها في مجلة "شؤون دولية" Foreign Affairs الأمريكية بتاريخ 3 جويلية 1991 أكد أن الهجرة وما ينجر عنها من "تصادم بين الهويات الحضارية الغريمة" تشكل خطرا على أمن دول المركز (دول الغرب) إذ تهدد هوياتها الحضارية، ولا سيما تلك الإسلامية منها (من دول جنوب المتوسط) نظرا للتعارض بين القيم العلمانية السائدة في الغرب وبين القيم الإسلامية، ونظرا كذلك للتصادم التاريخي بين المسيحية والإسلام"، ويقول أيضا هذا الكاتب "فإذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز (دول الغرب) وجزء على الأقل من الأطراف، ولاسيما بين الغرب والإسلام" [2].

باتريك. ج. بيوكنن Patrick J. Buchanan سياسي أمريكي محافظ شهير من حكومة ريغان، هو بطلاقة يصرح أن أمريكا ليست ديموقراطية بل بلوتوقراطية.. المال والثراء يحكمان الجميع ❖.

في عام 1999 أصدر هذا السياسي مؤلفه "جمهورية، وليست امبراطورية: يجب أن نمسك بمستقبل أمريكا بين أيدينا" A Republic, Not An Empire، وفيه وقف ضد السياسة الأمريكية الحالية الإمبريالية، كما انتقد وسائل الإعلام لاحتكارها الأخبار، وعلى حسب هذا السياسي الأمريكي فإن "ما يهدد الغرب ليس الإرهاب ولكن الغرب بنفسه ينتحر".

بيوكنن يقول في حواره لمجلة "Nation und Europa" الألمانية لما سأله أحد صحفييها عن سبب تنبئه بموت أوروبا "هذا صحيح، فدراستي القائمة على معطيات إحصائية لسكان العالم طبقا لإحصائيات الأمم المتحدة تقول أنه ولا دولة أوروبية واحدة باستثناء ألبانيا المسلمة لم تسجل انخفاضات مريعة في المواليد، هذه الأخيرة لا يمكن أن تضمن لها الإستمرار كما هي عليه الآن بعد عام 2050" [3].

وفي إصداره الشهير لعام 2002 "موت الغرب" The Death of the West يقول هذا المثقف أنه "وإلى غاية عام 2050 سوف تفقد أوروبا 128 مليون شخص من تعداد سكانها الحالي البالغ 728 مليون نسمة، هذه الخسائر تعادل في مجملها تعداد سكان بلجيكا، هولندا، النرويج، السويد، الدانمارك، وألمانيا مجتمعين.. إيطاليا سوف تفقد 16 مليون من سكانها، ألمانيا 23 مليون، وروسيا 33 مليون، وبغض النظر عن أن تعداد الأوروبيين سوف ينخفض ويشيخ ويموت بقوة، فإنه من بين 47 دولة أوروبية فقط ألبانيا المسلمة في عام 2000 حافظت على مستوى المواليد الذي سوف لن يقلقها أبدا في المستقبل" [4].

بيوكنن يقول أيضا أنه "في أوروبا هناك 18 من بين 20 دولة في العالم هي الأخفض في نسبة المواليد"، وأنه "إلى غاية عام 2050 سيكون ثلث سكان أوروبا من كبار السن فوق 60 سنة، وفي بلدان كبريطانيا العظمى، ألمانيا، إيطاليا وإسبانيا سيكون كل ساكن من عشرة (10/1) فوق الثمانين سنة" [5].

إن أوروبا بنفسها استقبلت هؤلاء الأجانب وآوتهم، فهي بذلك مجبرة على احترامهم واحترام ثقافاتهم كذلك، وهذا لأن المهاجرين يملكون الحق الإنساني بل ويتوجب عليهم الحفاظ على شخصياتهم وهوياتهم الأصلية، وبيوكنن يعترف صراحة بأن المهاجرين ليسوا مذنبين إطلاقا في هذا الذي يحصل للغرب، وفي هذا هو يقول "تقريبا، إلى عام 2050 سيكون نصف السكان الأوروبيين فوق الخمسين سنة من عمرهم، من بينهم 10٪ (60 مليون شخص) سيكونون فوق الثمانين سنة، وعندها ستكون نهاية أوروبا!"، ويضيف بيوكنن قائلا "في أغلبية الدول الأوروبية اليوم، نسبة الوفيات هي أعلى من نسبة المواليد.. المهاجرون غير مذنبون في سقوط أوروبا، ولكن

الأوروبيون أنفسهم ينتحرون إثنيا، وما نحن نعيشه اليوم في أوربا هو غروب للمسيحية وللتقاليد الأوروبية الغربية"[6].

الأوروبيون إذا سيكونون مجبرين على استقبال الملايين من الأفارقة والمسلمين لأجل تغطية النقص في أماكن العمل، دفع منحة التقاعد، المساعدة الإجتماعية، ودعم كبار السن، ولكن اليمين في أوروبا وعوض أن يفكر في طريقة يحل بها عقم مجتمعاته، وهو الحل الوحيد للحد من موجات الهجرة الخارجية، يقوم هو بإلقاء اللوم كله على المهاجرين المسلمين الذين ما كانوا ليحلوا بأوروبا لو لم تستقبلهم هي.

وفي هذا الإطار فإنه وبالنسبة لدكتور الإقتصاد الأمريكي المعروف جوزيف ألفرد غرينبلا Joseph Alfred Grinblat من جامعة "برنستون" الأمريكية والمسئول في "قسم السكان" في هيئة الأمم المتحدة فإن "تحليل موضوعي للهجرة بما فيها غير الشرعية منها يبين أنه لديها نتائج إيجابية على الدول المستقبلة لها، كما يمكنها أن تعوض تناقص السكان وخصوصا في الإتحاد الأوروبي ولكن ليس شيخوختهم" [7].

وهكذا صار واضحا أن الهجرات الجماعية إلى أوروبا قد أصبحت اقتصاديا حاجة ماسة، رغم أنها تؤدي في نفس الوقت إلى مشاكل سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وحتى حضارية على رأي البعض.

إن الكثير من رجال السياسة في أوروبا لا يفهمون هذا أو لا يريدون أن يفهموا، ومنهم السياسي الأمريكي اليهودي المعروف والبروفسور في جامعة "برنستون" الأمريكية برنار لويس Bernard lewis والذي يؤكد في مؤلفه "أوروبا والإسلام" Europe and Islam أن "ظاهرة الهجرة والإرهاب هي بمثابة موجة ثالثة من غزو المسلمين لأوروبا!" [8].

في أوروبا دائما وبينما تشير تقديرات "المفوضية الأوروبية" إلى تواجد حوالي ثمانية ملايين مهاجر غير شرعي في مختلف دول الإتحاد الأوروبي، تقول بعض المصادر الأخرى أن هؤلاء هم في حوالي الأربعة ملايين مهاجر غير شرعي، أغلبهم من المسلمين، وكثيرون منهم منخرطين في شبكات الجريمة المنظمة، من دعارة وعنف ومخدرات وإرهاب، وهو ما تستغله وسائل الإعلام وخصوصا تلك التابعة لليمين لتشويه صورة

المهاجرين في كل مرة، رغم أن أكبر الرهانات الحالية على رأي العديد من المختصين بمسائل الهجرة تتمثل في مسألة إدماج المهاجرين في مجتمعاتهم الأوروبية المستقبلة لهم.

إن الإرهاب كظاهرة إنسانية متجددة يبقى مشكلا واقعيا لا ينكر خطره أحد، واليوم يتهم عديد الباحثين الأوروبيين وخصوصا المحسوبين على اليمين "الهجرة" بأنها السبب الرئيسي في هذه الظاهرة الذي صارت تعاني منها أوروبا، ولا يخف آخرون آراءهم في أن "الهجرة الإسلامية" بالخصوص هي المسئولة الأكبر عن كل تلك الجرائم الإرهابية التي مست القارة العجوز مؤخرا، رغم أن بعضهم الآخر يرى "كونية" في هذا الإرهاب، وبالتالي ليس على الهجرة ولا الإسلام أن يتحملا كل عملية إرهابية تحصل، سواء في أوروبا أو في غيرها.

حسب الفرنسي أوليفيي روي Olivier Roy فإن "الإسلام الذي نمى في فرنسا وفي أوروبا عامة وأخذ جذوره فيها هو ليس بذاك –الإسلام الحضاري - civilisationnel بل هو –ديانة وفقط - pure religion"[9]، وهذا من جملة ما يعنيه أن "الإسلام الحضاري" على رأي روي هو ذاك الآتي مع الهجرة من خارج القارة العجوز، أي من العالم الإسلامي المجاور، والذي يحمل معه "بذور الصراع والإرهاب".

ويذهب الفرنسي الآخر فاليري أميرو Valérie Amiraux من "المركز الوطني للبحث العلمي" في باريس CNRS أبعد من هذا لما أكد أن "الإسلام مازال ليس في إمكانه أن يجد "مكانا شرعيا" له في أوروبا لأنه على رأيه "مرتبط بالنشاط السياسي والعنف والإرهاب"[10].

في أوروبا يعتقد كثير من الأوروبيين أنهم يعرفون الإسلام حق المعرفة، رغم أن أكثرهم لا يجترون إلا ما كتبه المستشرقون الأوائل، ولا يرددون إلا ما تبثه وسائل الإعلام أو ما تركز عليه، والأهم من هذا أن الوعي الجماعي الغربي ليست له معرفة كافية بأسس الإسلام، ولا بمذاهبه وعلومه المتشعبة، ولا حتى بالإنقسامات التي هم عليها مسلمو اليوم في عالمهم الإسلامي، فما يدركه هذا الأخير لا يتجاوز التحريف في معظمه، فهو بهذا لا يتفهم حقيقة الإسلام ولا ماهيته، وهذا ما يجعل تحليلات أفراده خاطئة في معظم الأحيان وبالتالي فهي استمرارية لوجهة النظر القديمة المزيفة والمعادية للإسلام.

في عام 2003 صنف تقرير مؤسسة "راند" مواطني العالم الإسلامي إلى أربع فئات أساسية هي - الأصوليون، التقليديون، الحداثيون والعلمانيون، وفيما يخص "الأصوليين" أي "السلفيين" فقد عرفهم التقرير بأنهم أولئك "الذين يرفضون القيم الديمقراطية والثقافة الغربية المعاصرة، ويريدون قيام -دولة خلافة - تحقق لهم نظرتهم المتطرفة للشريعة والأخلاق الإسلامية"، أي أن السلفية على قول برنار هيغل من جامعة برنستون الأمريكية "لديها رؤية لاهوتية واضحة".

وقد تزايد التخوف من السلفية منذ هجمات 11 سبتمبر -رغم أنه لا علاقة نظريا بين الفكر السلفي وبين الفكر الإرهابي المخرب - ويروج لمعاداتها أيضا بعض الكتاب المسلمين في الغرب كمحمد سيفاوي السابق الذكر الذي يرى على ما جاء عنه في جريدة "لوفيغارو" الفرنسية أن السلفية "تشكل خطرا على التعايش الجماعي لأن نظرتها إلى الإسلام لا تتوافق مع الديمقراطية والعلمانية الفرنسية!"، والكلام هنا غريب بالطبع لأن ما يعيب به هذا "المثقف" على السلفية هو نفسه ما يعيب به الغرب على الإسلام، ويواصل قوله مؤكدا "السلفيين يرفضون الإختلاط، ولا يعترفون بقيم الأخوة خارج نطاق الأمة!"، مستشهدا بنصوص من مؤلفات الشيخين السعوديين ابن عثيمين وصالح بن فوزان يدافعان فيها عن النقاب، حيث اعتبرهما أنهما "يهمشان من دور المرأة في المجتمع لأنهما يريان أن مكان المرأة هو بيتها!"[11].

ويركز الغربيون عادة ومن ورائهم أشباه محمد سيفاوي على شخصيتي إبن تيمية 1268 -1323 وأكثر منه محمد بن عبد الوهاب 1703 -1792 على أنهما منظري ومؤسسي "الأصولية الإسلاموية"، سلفية تم تسميتها أو وهابية.

اليوم وبالنسبة للأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة فإنه وإذا كان اختصار أن "المسلم يساوي الإرهابي" لا يعتقد به أحد فإن "الإسلامي" و"الإرهابي" كلما يتطابقان، يقول الباحث اليميني المعادي للإسلام إريك دينيسي Eric Denécé من "المركز الفرنسي للبحث حول الإستعلام" CF2R في تقرير له من عام 2005، ويضيف هذا الباحث في تقريره قائلا أن "الإسلام ليس هو الإسلاموية (الأصولية الإسلامية)، فهذه الأخيرة مجرد تحريف أيديولوجي وفاشي وظلامي.. كما أنه ليس هناك فرق بين

الإســلام الراديكالــي والفكــر الجهــادي" [12]، أي بمعنــى أن الإســلاموية أوالإســلام الراديكالي هو نفسه الفكر الجهادي وهو نفسه الإرهاب الإسلامي.

وأما أوليفييه روي فيعرف الإسلاميين الأصوليين fundamentalists بقوله "هم أولئك الذين يرون في الإسلام أيديولوجية سياسية بالمفهوم العصري للكلمة، بمعنى نظرية تزعم إمكانية تطبيقها على كل المجتمع!"، أي أنه وبالنسبة إليه فإن كل مسلم في هذا العالم يرى في الإسلام طريقة للحكم كما كان عليه الأمر على عهد الرسول والصحابة والخلافة العثمانية فإنه اليوم إسلاموي، أي أنه ذو فكر جهادي، وبالتالي فهو إرهابي، ويرى روي أيضا في "الإسلام السياسي" على أنه "نهج خائب!" [13].

"واضح جدا أن غالبية الإرهابيين الناشطين اليوم في الغرب هم من المهاجرين" -يقــول الــباحث الروســي الإســلاموفوبي أو. أ. ســكوبيتش - "وبالحــديث عــن الإعتداءات الإرهابية الكبرى الأخيرة يمكننا القول مثلا بأنه من بين 19 إرهابي من منفذي هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية هناك 15 منهم حسب معطيات مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) من جنسية سعودية، وبعضهم عاش لسنوات طويلة في ألمانيا وفي دول أوروبية أخرى، ولكل منهم تأشيرات دخول شرعية..

منفذي تفجيرات 11 مارس 2004 في مدريد كان أغلبهم من المغاربة، وفي قائمة منفذي هذه الهجمات هناك المغاربة من الذين سكنوا مدريد سنين طويلة كما هناك مغاربة من الجيل الثاني والثالث" [14].

حسب جوسلين سيزاري Jocelyne Cesari فإن "الراديكاليين المتطرفين في أوروبا تمثلهم الوهابية السلفية التي أسسها ابن عبد الوهاب 1730 -1792، والتي أصبحت المذهب الرسمي للمملكة السعودية منذ العام 1924 ❖❖، وأيضا جماعة التبليغ الهندوستانية".

وأمــا ورنــر شــيفوير Werner Schiffauer فــيؤكد بــأن لجماعــة التبلــيغ (الهندوستانية) التأثير "الراديكالي" الأكبر على أفراد الجاليات في أوروبا من أصول عربية وجنوب آسيوية وفي كل من فرنسا وبريطانيا، رغم أن مسلمي بريطانيا اليوم من هنود وباكستانيين ظهر فيهم -على رأي سيزاري - جيل جديد من القادة من غير المنعزلين ولا المختبئين وراء إثنياتهم كما كان الشأن مع أوائل المهاجرين الهنود

والباكستانيين من أتباع البارلفية والديوبندية، والذين –أي مسلمي بريطانيا اليوم - أصبح انفتاحهم على الحكومة البريطانية جليا منذ حادثة سلمان رشدي.

وكتبت الإصدار الفرنسي Le Nouvel observateur بأن "جماعة التبليغ في فرنسا قد وجدت منافسا لها منذ تسعينات القرن الماضي، متمثلا في السلفية"، التي وصفها بأنها "متشددة بشكل متطرف ومعادية للقيم والأخلاق الغربية"، وبأنها "مشتقة من الوهابية السعودية التي تعمل على مد نفوذ المملكة السعودية في العالم".

وبالنسبة لألمانيا –يقول شيفوير - فإن لمنظمة Süleymanci التركية تأثير راديكالي، ولكنه يصفها بأنها "راديكالية" ولكن "غير متطرفة" ultra-orthdox (التطرف في نظره هو الإسلام ذو الفكر "الوهابي" الذي يدعو للعودة إلى القرآن والسنة النبوية كأساس لبناء مجتمع نبوي) كما هو الحال مع حركة كابلان "دولة الخلافة". الواقع أن كلا المنظمتين ليس لهما تأثير كبير على الأتراك فعلى عكس المنحدرين من أصول عربية وجنوب آسيوية فإنه لم يحدث يوما في أوروبا على ما يذكر التاريخ أن قام مهاجرون من أصل تركي إثني بأعمال إرهابية.

وأما جماعة "الإخوان المسلمين" فإنه ينظر إليها –حسب سيزاري - على أنها "سلفية" أيضا، أي مثل الوهابية، ولكن ليس كل أتباعها لهم توجهات "ضد العصرنة"❖❖❖، وهذا لأن مؤسسيها أنفسهم لهم توجهات مختلفة (حسن البنا، محمد إقبال، علي شريعاتي وراشد الغنوشي)[15].

بالنسبة لأغلب البلدان الأوروبية فإن "حزب التحرير" هو منظمة إرهابية ولا جدال في هذا، وقد تأسست هذه الجماعة في فلسطين عام 1953 من طرف محمد تقي الدين النبهاني (1909 -1977)، وقد تم منع نشاط هذا الحزب في أغلب الدول الغربية والإسلامية (تم منعه في روسيا، وفي دول آسيا الوسطى أين كان ينشط وبقوة، وفي هولندا وألمانيا، وأيضا في أغلب دول الشرق الأوسط كالأردن وسوريا ولبنان والعربية السعودية ومصر، بل هو ممنوع حتى في باكستان)، ولكنه في المقابل غير ممنوع في بريطانيا، ولا في شمال أمريكا، ولا حتى في أستراليا [16].

وجاء في نفس التقرير "الرهيب" للمركز الفرنسي للبحث حول الإستعلام CF2R للعام 2005 للمتعصب إريك دينيسي أن فرنسا تحصي "أكثر من 5 ملايين مسلم، غير

أن أغلبيتهم –على رأيه - هم مواطنون مسالمون!"، وجاء أيضا أن نسبة "الإسلاميين الراديكاليين" هي ما بين 5 و10٪ من حجم هذه الجالية، أي ما بين 300 ألف و500 ألف شخص (أي ما بين 0,5 و1٪ من عدد السكان الكلي لفرنسا)![17].

وفي تقرير آخر للإدارة المركزية للإستعلامات العامة الفرنسية DCRG قدم في جوان 2004 لوزير الداخلية آنذاك دومينيك دو فيلبان، فقد جاء أن بعض "الأحياء الحساسة" – هكذا تدعى عادة أحياء المهاجرين في فرنسا - تشهد تأثرا كبيرا بـ "الإسلام الراديكالي"[18].

وعلى حسب دراسة حديثة فإنه من بين 800 و900 إمام معترف بهم في فرنسا – ينشط نصفهم في الضاحية الباريسية - فقط أقل من 10٪ لديهم الجنسية الفرنسية [19]، ووفقا للمادة 26 من مرسوم 2 نوفمبر 1945 والذي تم تعديله عام 2003 والذي ينص على الطرد "بسرعة قصوى" للأجانب الذين يشكلون خطرا على الأمن العام أو الأمن القومي فقد تم في فرنسا ووفقا لهذا المرسوم طرد العديد من الأئمة "الراديكاليين" [20].

حاليا وعلى المستوى العالمي وحسب الأمريكية لويز شلي Louise Shelley فإنه "مع نهاية القرن العشرين برزت ظاهرة جديدة تتمثل في العولمة المتزامنة للجريمة العابرة للحدود الفساد والإرهاب، "الثالوت غير المقدس" unholy trinity الذي يعرض نفسه عبر العالم.."[21].

في 8 جانفي 2001 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقيتها لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (عبر الوطنية)، والتي ألقت بالتزامات قانونية للتعاون على كل الدول الأطراف، وحسب المنظمة الأمريكية الحكومية المؤسسة عام 1998 "الإئتلاف من أجل إنهاء الرق والمتاجرة بالبشر" Coalition to Abolish Slavery and Trafficking (CAST) فإن "المتاجرة بالبشر تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث العائدات بعد تهريب المخدرات، وهي في إطار نشاطات الجريمة المنظمة تنافس المتاجرة بالأسلحة"[22].

اليوم، يعتبر الإرهاب والإتجار بالأشخاص وكذا المخدرات من أخطر صور الجريمة المنظمة (الدولية)، وما هو ملاحظ واقعيا أن كل هذه الظواهر لها علاقة مباشرة بالهجرة (الدولية).

لقد حدد الإتحاد الأوروبي تعريفا للإرهاب رغم وجود عشرات التعريفات له في كل بلد عضو، وتم التوافق عليه للمرة الأولى وذلك بعد جولات من المناقشة بين وزارات الداخلية والخارجية والدفاع والعدل، وأقر الإتحاد بأن "الأشخاص والجماعات المتورطين في أعمال إرهاب" هم "أولئك الذين يقومون بهذه الأعمال أو يحاولون القيام بها، أو يسهلونها أو يشاركون فيها"، وأضاف في البند الأول من الفقرة الثالثة أن "العمل الإرهابي" هو "أحد الأعمال المُنفّذة عن سابق تصور وتصميم إستنادا إلى طبيعته أو سياقه والذي يمكن أن يشكل خطرا على وطن أو منظمة دولية، وخصوصا إذا إستهدف إرهاب أو إخافة مجموعة من الناس، أو أدى الى إكراه السلطات أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو النهي عنه، أو أدى الى زعزعة أو تدمير البنى الأساسية السياسية والدستورية والإقتصادية والإجتماعية لبلد أو منظمة دولية، أو التعرض لحياة شخص، أوخطفه، أو التدمير الشامل لمؤسسة حكومية أو عامة، أو لنظام مواصلات أو بنية تحتية ومنها نظام معلوماتي قد تؤدي إلى تشكيل خطر على حياة الناس أو خسارة إقتصادية كبيرة"[23].

هجمات 11 سبتمبر 2001 وصمت المسلمين في أوروبا بالإرهاب، وهذا ما جعل النقاشات حول الهجرة وعلاقتها بالأمن تتزايد في دول كثيرة على غرار النمسا والدانمارك وألمانيا واليونان وإيطاليا والبرتغال.

القانون ضد الإرهاب الذي تبناه جورج بوش في 26 أوكتوبر 2001، أي بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، تم اتباعه كذلك باتخاذ قوانين مشابهة وفي أكبر الدول الأوروبية، ففي بريطانيا مثلا تم تمرير قانون "ضد الإرهاب الجريمة والأمن" في 14 ديسمبر 2001 وهو قانون أعطى الشرطة حق جمع المعلومات ومراقبة المواطنين، وأما في ألمانيا فقد تم تقديم قانونين مشابهين، الأول في 8 ديسمبر 2001 والثاني في 20 ديسمبر 2001، وقد دعم كلاهما الشرطة وأعطياها حق التحقيق والبحث، وخطط هذان القانونان أيضا لوضع عملاء مسلحين لحماية الطائرات الألمانية وأيضا التضييق

على المنظمات الدينية، وفي فرنسا كان هناك قانون 15 نوفمبر 2001 والذي عني بقضايا الأمن في الحياة العادية، وأيضا الإرهاب والجريمة وخصوصا في "الأحياء الحساسة" [24]، وكل هذه القوانين توجهت في واقع الأمر إلى ما يسمونه في أوروبا والغرب "بالإرهاب الإسلامي"، وبالتالي التضييق على الجالية الإسلامية ككل وتدفيعها ثمن كل ما يصيب أوروبا خارج القارة وداخلها من طرف مسلمين، إرهابيين كانوا أو مدافعين عن أنفسهم (مقاومين).

في 21 سبتمبر 2001 وضع الإتحاد الأوروبي ممثلا برؤساء الدول وأعضاء البرلمان خطة أمنية لمكافحة الإرهاب (في عام 1989 كان الأنتربول قد أنشأ فرعا خاصا بالجريمة المنظمة)، ويشير الإتحاد الأوروبي في الفقرة الرابعة من البند الأول إلى أن كل اللوائح بأسماء الأفراد والجماعات والتنظيمات التي يقرها مجلس الأمن يمكن أن تدرج في اللائحة الأوروبية للإرهاب.

وفي 28 فيفري 2002 أسس الإتحاد الأوروبي مؤسسة العدل الأوروبية Eurojust ، وبعد تفجيرات مدريد في 11 مارس 2004، تفاعل الإتحاد الأوروبي بسرعة مع الحدث وأعلن تضامنه مع الشعب الإسباني وأضاف للخطة الأمنية الصادرة ضد الإرهاب في سنة 2001 سبعة عناصر رئيسية، ومع كل هجمة إرهابية جديدة كان الإتحاد الأوروبي يتخذ قرارات جديدة، ولكنها في مجملها متعاونة مع ما تسميه أمريكا "محاربة الإرهاب الدولي" [25].

قدرت دراسة جرت عام 2005 قامت بها مصالح الإدارة المركزية للإستعلامات العامة الفرنسية Les Renseignements Généraux "عدد الإسلاميين المتطرفين الموزعين عبر بعض الدول الأوروبية بحوالي 1100 شخص قد يشكلون خطرا على الأمن العام في هذه الدول"، كما أكدت نفس الدراسة أن حوالي 50 ألفا مواطنا أوروبيا أشهروا إسلامهم خلال الثلاث سنوات الماضية، بعضهم التحق بركب ما أسمته الدراسة بالإسلام الراديكالي (من أشهرهم في فرنسا بيير ريتشارد روبير وولي برجي بريجيت)، وأوضحت الدراسة التي قامت بها مصالح الإدارة المركزية للإستعلامات العامة الفرنسية أن هؤلاء المتطرفين والذين أشهروا إسلامهم موزعين عبر دول فرنسا بالدرجة الأولى تليها ألمانيا، بريطانيا وأخيرا إسبانيا، وأكدت هذه الدراسة أن "بعض

هؤلاء عادة ما يلتحقون بصفوف الجماعات الإسلامية المتطرفة الموزعة بالضواحي أي بالتجمعات التي تقطنها الجاليات الإسلامية بكثرة، حيث تنشط بعض الجماعات الدينية من بينها "جماعة الدعوة والتبليغ" التي شرعت في نشاطها في نهاية الثمانينات بباريس عبر بعض المساجد خاصة بمسجد باريس الذي كان يعرف في السابق باقبال محتشم للمسلمين إليه خاصة من فئة الشباب"، و"تتشكل هذه الجماعة بالخصوص من الجزائريين، ولئن كان معروف عن هذه الجماعة اعتدالها، إلا أن المتدينين الجدد أو المشهرين لإسلامهم غالبا ما يقعون في فخ التطرف الديني والذي يتجلى من خلال بعض الممارسات كتغيير الهندام وارتداء بعض الألبسة التي تدل على تدينهم أو الإجهار بمعاداتهم لبعض الديانات أو السامية واليهود كما يحدث خلال الأيام الأخيرة بفرنسا"، وأما العامل الثاني الذي يؤدي الى تنامي ظاهرة التطرف أو الإقبال على الدين الإسلامي، حسب ما أكدته الدراسة فهو الزواج المختلط، إذ غالبا ما يقبل المسلمون على الزواج بفرنسيات أو العكس، وعادة ما يفرض الطرف المسلم منطقه في هذا الأمر، وحين يقع بعض الشباب في ظاهرة التطرف حسب الدراسة يلتحق هؤلاء بالجماعات الجهادية والسلفية أو ما يعرف بالوهابية التي لها نظرة مختلفة للدين".

غير أن هذه الوضعية حسب سباستيان فريديريك –وهو صحفي فرنسي - "لا تبعث على القلق كما يدعيه بعض الساسة الفرنسيين، وعلى رأيه لا يجب أن يعامل المسلمون في فرنسا على أنهم فرنسيون من الدرجة الثانية أو الثالثة.. وقد أثبتت التجارب على أن فرنسا تخلت عن الدفاع عن مواطنيها الذين اتهموا واشتبه في انتمائهم لحركات جهادية أو لمنظمات إرهابية فهناك عشرات الموقوفين الذين يحملون جنسيات فرنسية لدى السلطات الامريكية، إلا أن السلطات الفرنسية لم تبذل جهودا تذكر للإفراج عن مواطنيها" ❖❖❖❖ [26].

في ديسمبر 2005 قامت الحكومة الفرنسية بتمرير قانون جديد لمكافحة الإرهاب في البرلمان الفرنسي بمجلسيه –مجلس النواب ومجلس الشيوخ - ولم يكتف البرلمان بالتصديق فقط على هذا المشروع الحكومي، بل إنه زاد عليه بعض الفقرات التي تشدد الإجراءات والتدابير الأمنية، وتعطي قوى الأمن والقضاء الغطاء التشريعي والقانوني لضرب وتعطيل ما تعتبرها "خلايا إرهابية" أو "ذات علاقة بمنظمات أو مشاريع

إرهابية" بشكل وقائي، والمشروع الحكومي الذي أعد بصيغته النهائية عبر لجنة مشتركة من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ حشد شبه إجماع فرنسي على ضرورة التشدد في مواجهة كل ما قد يشكل خطرا إرهابيا على البلاد.

ومن بين أهم التدابير التي ينص عليها القانون الجديد - تكثيف اللجوء إلى كاميرات المراقبة والإحتفاظ بصورها في الأماكن العامة، خصوصا في محطات القطارات ومترو الأنفاق، وإلزام شركات الإتصالات الهاتفية بإطالة المدة القانونية للمحافظة على الإتصالات الهاتفية، والطلب من مقاهي الإنترنت الإحتفاظ بالمعطيات الخاصة بإستخدام أجهزتها لفترة طويلة، وكذلك إلزام شركات النقل قانونا بوضع معطياتها وبياناتها بتصرف أجهزة الأمن والقضاء عند الحاجة، وعلى الصعيد التشريعي القضائي، يطيل القانون الجديد مدة التوقيف الإحتياطي لستة أيام بدل أربعة قبل تقديم المشتبه فيه إلى قاضي التحقيق أو إطلاق سراحه، ويجعل الإنتماء إلى مجموعة تحضر أعمالا إرهابية جرما، ويخول القضاء نزع الجنسية الفرنسية عن حامليها لفترة أطول تعقب الحصول على هذه الجنسية، ويطال القانون الجديد القنوات الفضائية التي تبثها مجموعة الإتصالات الفرنسية يوتلسات، وهي تستهدف مباشرة بعض القنوات العربية والشرق أوسطية، وتم تشديد العقوبات الجنائية بتهمة الإرهاب لتصل إلى 20 سنة بدلا من عشر سنوات للمشاركة في جماعات إرهابية و30 سنة بدلا من 20 لزعمائها، ويستطيع المحققون الإطلاع على سجلات الإتصال عبر الإنترنت التي ستحتفظ بها، خصوصا المقاهي الإلكترونية [27].

لقد شكل تنامي ظاهرة التدين في أوساط شباب الضواحي بفرنسا هاجسا للحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ بداية الثمانينات، وقد شكلت هذه الظاهرة فضاءا لمختلف الدراسات الإجتماعية بفرنسا، غير أنه عوض أن تخوض الدراسات في معالجة الأزمة التي يعانيها هؤلاء الشباب في شتى مناحي الحياة من فقر وبطالة وأزمة سكن كما يؤكده عالم الإجتماع الفرنسي برنار لومان، راحت هي تفكر في كيفية حصر الظاهرة والحيلولة دون انتشارها في أوساط شباب الضواحي حتى لا تشكل خطرا على الجمهورية الفرنسية، كما أكد برنار لومان أن القضية أصبحت تعالج على أعلى المستويات بما في ذلك جهاز الإستخبارات الفرنسية الذي خصص قسما خاصا بها

بالرغم من تنوع المذاهب الدينية الفرنسية حيث أنه "كما يوجد إسلام راديكالي نجد أيضا مسلمون متسامحون".

ومع أحداث الشغب التي عرفتها باريس وبقية المدن الفرنسية والأوروبية الكبرى في نوفمبر من عام 2005 قال رئيس جمعية "أس. أو. أس عنصرية" دومينيك سوبو بأنه "لا يجب أن نخلط الأحداث المأساوية التي تعرفها باريس وما يسمى بالأصولية الدينية، أو أن نلصق هذه الأحداث بكل ما هو ديني" في إشارة منه إلى تلميح الكثير من المحللين الفرنسيين إلى أن من يقف وراء هذه الأحداث هي جمعيات إسلامية أصولية [28].

من الناحية العلمية النظرية فإن الخلط بهذه الطريقة غير مقبول تماما، فمن وجهة نظر علم النفس الإجتماعي، "تنمو الدافعية إلى الشغب أو العنف الجمعي على ما يقول العالم النفساني ه. توتش H. Toch من خلال تفاعل العديد من العوامل الإجتماعية والنفسية والإقتصادية والعقائدية، وأن هذه العوامل عادة ما تكون بارزة في أذهان المشتركين في الشغب ويسعون للتعبير عنها، ووجودها سابقة على حدوث الشغب يقدم فرصا ضئيلة أمام التلقائية الفردية، ويعمل على صياغة إدراك الأحداث التي تستثير هذا الشغب أو العنف الجمعي، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الأشخاص الذين يتصفون بالعنف يعملون أيضا بشكل لا مفر منه على تفجير الموقف" [29].

ثم إن هذا الأمر لا يعني فقط أن المشكلة وكل المشكلة كامنة أسبابها في المهاجرين، ولكن دراسة طرف المشكلة الآخر، أي المجتمع الفرنسي المستقبل لهم، وفهم بنيته الإجتماعية والثقافية وأيضا نفسيته وعصبيته وطريقة تفكيره يلعب كذلك دوره فيما يخص التقريب بين الكيانين، وهذا لأن كل طرف يتميز بتصلبه Rigidity في ظنه أنه الطرف الذي لديه كل الحق، وإن كان لا يجب على الطرف الفرنسي أن يتنازل عن شيء لأقلية مهاجرة وهذا أمر غير منطقي فإن عليه إذا وعلى الأقل أن يتفهمها وأن يترك لها مجالا من الحرية لتمارس فيه ذاتها.

ولعل أهم سلوك سلبي يظهره هذا المجتمع المستقبل اتجاه مهاجريه يتمثل في التعصب العرقي أو العنصري Prejudice، ويعرفه كرتش krech بأنه "يقوم في خدمة إشباع حاجات معينة لدى الفرد، مثل دوافع الكراهية المتطرفة، والعدوان الذي

يستثيره الإحباط، والنشاطات والأهداف التي لا يقرها المجتمع، والدوافع المكبوتة، والإحتفاظ بمفهوم ذات مرتفع والدفاع عنه" [30].

وإن تبقى هذه الدراسات السلوكية نسبية من حيث أنها خاضعة للتيارات التي ينتمي إليها أصحابها، إلا أنها في تطور مستمر، وتبقى ذات أهمية كبرى من حيث أنها تساعد جدا في فهم التطرف والعدوان كيفما كان شكلهما ومصدرهما، وبعيدا عن التعصب الأعمى، وبالتالي في علاجهما أو على الأقل محاولة الحد منهما.

بعد كل عملية إرهابية تقريبا كان يقوم بها مسلمون كانت فرنسا تعمل على استصدار قوانين لمكافحة الإرهاب، وهكذا فقد أصدرت قانونيها لعامي 1986 و1996 وأيضا قانون 23 جانفي 2006 مباشرة بعد الهجمات الإرهابية في مدريد ولندن، وقد تضمن إجراءات تتعلق بالأمن والرقابة على الحدود (منها تجميد الأصول المصرفية للأشخاص والهيئات التي ترتكب أو تحاول ارتكاب أعمال إرهابية) وهذا التدبير حسب السلطات الفرنسية "مكمل للوائح الأوروبية والأممية التي تكافح الإرهاب"، وفي عام 2008 تم تأسيس "المديرية المركزية للمخابرات الداخلية" عبر دمج "مديرية أمن الأراضي" DST و"المديرية المركزية للمخابرات العامة" DCRG حيث شكلت مكافحة الإرهاب إحدى الأولويات الأربع الأساسية، وأما التنسيق بين الشرطة ورجال الدرك الوطني فتؤمنه "وحدة التنسيق في مكافحة الإرهاب" (UCLAT)، وللدرك فرقة خاصة لمكافحة الإرهاب (le BLAT)، كما تم إنشاء منصب "المنسق الوطني للإرهاب" والذي يخضع لمسؤولية رئيس الجمهورية، هذا وتتطور "خطة فيجي بيرات" –القرصان اليقظ – بحسب تقويم المرافق المتخصصة لحجم التهديد.

وأما في الجارة ألمانيا فقبل هجمات 11 سبتمبر 2001 فإنه لم يكن للمسلمين أي نشاط إرهابي يذكر أمام الجماعات اليسارية التي مارست الإرهاب وبقوة وأيضا الجماعات اليمينية –لربما أشهر تفجير نسب للمسلمين كان تفجير ملهى "لابيلي" عام 1986 الذي قتل فيه جنديان أمريكيان ومدني تركي واتُّهمت ليبيا بالوقوف وراءه – ولكن بعد هجمات 11 سبتمبر التي شارك فيها مقيمون سابقون بها، فقد قامت السلطات هناك بتأسيس بنك مركزي للمعلومات عن المسلمين بعد موافقة وزراء الداخلية المحليون للولايات الألمانية الستة عشر وبناءا على خطة تقدم بها وزير الداخلية

الألماني في ذلك الوقت، وهذا البنك المعلوماتي يشمل المعلومات والبيانات المبوبة عن جميع "الإسلاميين" الذين تشتبه السلطات الألمانية في ضلوعهم في أنشطة تصنفها بأنشطة إرهابية أو يميلون إلى التطرف الإسلامي، وإتفق الوزراء على تجميع وتبويب كافة المعلومات والبيانات المحلية الألمانية والدولية المتعلقة بالأشخاص والمنظمات المتهمين بالإرهاب في بنك المعلومات الجديد الذي سيوضع في خدمة الإدارات والأجهزة الأمنية المحلية والإتحادية في ألمانيا لتحسين آدائها في الحملة الحالية لمكافحة ما يسمى بـ"الإرهاب الإسلامي"، وفي عام 2006 قرر مجلس الوزراء الألماني إنشاء قاعدة بيانات مكافحة الإرهاب.

ولا يخفي كثير من الألمان تخوفاتهم من هكذا "إرهاب إسلامي"، فخبير الإرهاب رولف توبهوفين من "معهد دراسات الإرهاب" يقول أن "احتمال تعرض ألمانيا لخطر الإرهاب الإسلامي لا يمكن إستبعاده، فأرقام السلطات الأمنية تتحدث عن وجود 3000 متشدد إسلامي على الأراضي الألمانية، منهم قرابة 300 يشكلون نواة العمل المتطرف، ويستطيعون في أي وقت تنفيذ عملية إرهابية"، ويوضح الخبير أن "المنشآت الأمريكية والبريطانية والممتلكات اليهودية هي أهم الأهداف التي يسعى الإرهابيون لضربها في ألمانيا، إضافة إلى الأماكن الحساسة مثل المطارات والبنايات المرتفعة، ومصانع الكيماويات الضخمة!"، كما يحذر الخبير من "إحتمال توجيه المنظمات الإرهابية الإسلامية ضربات غير تقليدية مستخدمة أسلحة بيولوجية أو نووية، فعلى الرغم من صعوبة الحصول على مثل هذه المواد فإن الموارد المالية اللازمة لا تنقصهم!".

إيطاليا بدورها لم تعرف هجمات إرهابية بالشكل الذي يدعو للذعر، ثم إن إرهابها السياسي الداخلي ما زال أفظع بكثير وأكثر إجراما وحضورا، وتشير دراسة إيطالية حديثة أن "ما لا يقل عن 14569 عملا إرهابيا وقع في إيطاليا بين العام 1969 والعام 1986 نتج عنها مقتل 415 شخصا، وبلغت هذه العمليات ذروتها في عام 1979 الذي شهد 2613 حادثة إرهابية"، ورغم ذلك فقد قامت إيطاليا بتعديل قوانينها لمكافحة الإرهاب التي كانت تطبقها على العصابات المنظمة مثل "المافيا" وأعضاء منظمة "الألوية الحمراء" في السبعينات باستصدار قانون في ديسمبر 2001 يعدل قانون

العقوبات ويشرح الإجراءات الضرورية لمكافحة "الإرهاب الدولي"، وينص هذا القانون على السجن لمدة تتراوح ما بين 7 و15 عاما "لكل من يروج أو يؤسس أو ينظم أو يقود أو يمول أي مجموعة تروج أو تقوم بأعمال عنف هدفها الإرهاب أو الإعتداء على النظام الديمقراطي في إيطاليا"، وهكذا فقد نجحت إيطاليا باستغلالها لهجمات 11 سبتمبر في إبعاد الإهتمام الدولي بإرهابها الداخلي الذي لا يوجد مثله حتى في الدول المتخلفة بجعلها للإرهاب الذي يمارسه مسلمون محل الإهتمام الأكبر، داخليا وخارجيا [31].

ومقارنة بألمانيا وإيطاليا التي تندر فيهما الهجمات الإرهابية التي ينفذها مسلمون تعتبر بريطانيا ومنذ تسعينات القرن الماضي من بين أكبر الدول الأوروبية تساهلا في سياساتها مع المهاجرين رغم كل التفجيرات الأخيرة التي طالتها من قبل مسلمين، فقد سمحت لكثير من كبار المتطرفين من الشرق الأوسط وعلى رأسهم عمر بكري بالتواجد على أراضيها وبنشر سمومهم العقائدية (أسّس عمر بكري محمد مع السوري فريد قاسم أول فرع لـ "حزب التحرير" في بريطانيا عام 1986 بعد أن تم طرده من العربية السعودية عام 1985 حيث كان قد أنشأ جماعة "المهاجرون"، وفي عام 1996 انفصل عن الحزب وأعاد تأسيس جماعته الخاصة "المهاجرون")، وهذا ما جعلها اليوم بحق مركزا مهما في أوروبا تعشش فيه الجماعات الإرهابية على أشكالها، وتجول فيها أفكارها المتطرفة وفتاواها الشاذة، ومعروف أن هناك في بريطانيا قانون يجيز لوزير الداخلية نزع الجنسية عن أي مجنس يشكل خطرا على الأمن العام.

وأما على المستوى الأوروبي فقد تم التنسيق في هذا الشأن، وعلى هذا الأساس تأسس "مركز الحالة الراهنة" (le SITCEN) المكلف ببلورة تحليل مشترك للتهديد، كما أقيمت أشغال ضمن مجموعات العمل الثلاث المكلفة بمتابعة مكافحة الإرهاب في الإتحاد الأوروبي وهي مجموعة "كوتر" COTER (مرصودة لمعالجة مسائل الإرهاب خارج حدود الإتحاد الأوروبي، لاسيما عبر إقامة الحوارات الثنائية مع شركاء أوروبا الأساسيين، ومسائل العون التقني للدول الأخرى)، و"تويغ" TWG (وتهتم بالمسائل الخاصة بالأمن الداخلي للإتحاد)، وأيضا "مجموعة العمل المكلفة بمتابعة اللائحة الأوروبية المعادية للإرهاب"، كما استحدث فرع "منسق أوروبي لمكافحة الإرهاب" مكلف بتنسيق النشاطات داخل الإتحاد الأوروبي في ميدان محاربة الإرهاب، وذلك منذ

مارس 2004 أي غداة تفجيرات مدريد، كما أُدخلت تحسينات على التعاون الأمني والقضائي ضمن ركيزة "العدل والشؤون الداخلية" التابعة للإتحاد الأوروبي ووكالتي "أوروبول" Europol و"أوروجوست" Eurojust، كما أقيمت أعمال مساعدة تقنية لصالح دول ثالثة انخرطت فيها المفوضية أو في إطار السياسة المشتركة للخارجية والأمن، وأيضا ضمن مجموعة الثمانية التي تكافح الإرهاب والجريمة المنظمة في إطار مجموعة ليون -روما، وتسمح مجموعة العمل ضد الإرهاب (GACT) التي أنشئت في أثناء قمة إيفيان عام 2003 بمبادرة من الرئاسة الفرنسية لمجموعة الثماني بتنسيق أفضل لتقديم المساعدة لدول ثالثة لجهة تقوية قدراتها لمكافحة الإرهاب، وتضم هذه المجموعة فضلا عن بلدان مجموعة الثماني كلا من أستراليا وإسبانيا وسويسرا والمفوضية الأوروبية ووحدة التقويم المستقل ONUDC والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة.

كما تتم مكافحة الإرهاب ضمن "مجلس أوروبا" الذي له دور معياري خصوصا عن طريق لجنة الخبراء في الإرهاب CODEXTER، ولقد اعتمد "الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب" في جانفي 1977 وبروتوكولا معدلا لها في ماي 2003 وفي 2005 لمنع الإرهاب، واتفاقية أوروبية للوقاية من الإرهاب واتفاقية تتعلق بغسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها وعلى محاربة تمويل الإرهاب.

وأما على مستوى الحلف الأطلسي الذي نال للمرة الأولى عام 1999 اعترافا بدور له في مجال الرد على الإرهاب، فقد تعزز اهتمامه بالإرهاب أكثر وأكثر منذ هجمات 11 سبتمبر (انخرطت المخابرات العسكرية أكثر في تحليل التهديد، وتقوية دور اللجنة الخاصة لتحسين تبادل المعلومات المخابراتية حول الإرهاب بين الحلفاء، وتطوير تبادل المعلومات حول العلاقة بين الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية NRBC).

وأما على مستوى "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" التي أصبحت تمتلك في 2003 وحدة مكافحة للإرهاب، فقد ظهر توافق منذ هجمات 11 سبتمبر ليخدم هذا المحفل مبادرات سياسية خصوصا لحث أعضائه على المصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة، أو على تقوية المساعدة التقنية في هذا المجال بين الدول الأعضاء.

وأما ضمن "مجموعة العمل المالية" GAFI التي أنشأتها "منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي" OCDE لمكافحة تبييض الأموال فقد توسعت مهامها بعد هجمات 11 سبتمبر لكي تشمل محاربة تمويل الإرهاب حيث أقرت لهذا الغرض 9 توصيات خاصة.

وأخيرا في إطار الشراكة الأورو -متوسطية حيث أقرت في نوفمبر 2005 مدونة سلوك ضد الإرهاب، وفي إطار هيئة الأمم المتحدة خصوصا عبر تنفيذ الإستراتيجية العالمية المناهضة للإرهاب التي اعتمدت في سبتمبر 2006، وخاصة من خلال عمل اللجنة التنفيذية المناهضة للإرهاب [32].

يقول الباحث الروسي السابق الذكر أو. أ. سكوبيتش من "معهد دراسات الشرق الأدنى" في موسكو "من بين منفذي تفجيرات 7 جويلية 2005 في لندن، ثلاثة منهم كانوا مواطنين بريطانيين باكستانيي الأصل من الجيل الثاني المندمج "جيدا" في المجتمع البريطاني، وفي تفجيرات 21 جويلية 2005 في لندن تم إدانة منحدرين من إفريقيا الشرقية من الذين كانت لهم جوازات سفر بريطانية أو بطاقة إقامة دائمة وهم إيريتيري وصومالي (قدموا إلى بريطانيا كلاجئين وعاشوا هناك لأكثر من 10 سنوات) وأثيوبي (هو مواطن بريطاني).. وفي نهاية جوان 2005 تم إيقاف سيارتي مرسيدس بهما مواد مشبوهة، وفي اليوم الموالي تم إلقاء القبض على رجلين بتهمة التخطيط لتفجير مطار مدينة غلاسكو الإسكوتلاندية، وتم القبض في إطار هذين الحادثتين على 8 أشخاص مشتبه فيهم منحدرين من أصول شرق أوسطية وجنوب آسيوية (من العراق، الأردن والهند) لم يثبت إن كانت لديهم الجنسية البريطانية أم لا، وأغلبيتهم عاشوا على الأرض البريطانية بطريقة شرعية واشتغلوا في مؤسسات تابعة لمديرية الصحة البريطانية" [33].

في أوت 2006 أعلنت الشرطة البريطانية اسكوتلانديار أنها أحبطت خطة انتحارية كانت تهدف إلى تفجير عدة طائرات في الجو، وقد أعلن الوزير البريطاني آنذاك جون ريد بأنه تم اعتقال اللاعبين الرئيسيين في خطة التفجير وهم 24 شخص من البريطانيين الذين ينحدرون في أغلبهم من أصول باكستانية [34].

"ونظرا للإرتفاع الكبير في التهديدات الإرهابية التي صارت تهدد الدول الغربية –يقول سكوبيتش - فقد تم تبني إجراءات مختلفة لتحقيق الأمن القومي ومنها تلك التي تحد من الهجرة.. دول شمال إفريقيا تعتبر دول عبور للمهاجرين غير الشرعيين –من إفريقيا وآسيا - نحو أوروبا وهي في نفس الوقت دول مصدرة لهم، كل عام في بلدان موريتانيا، المغرب، تونس، الجزائر وليبيا يتواجد من 65 ألف إلى 120 ألف مهاجر غير شرعي هم مواطنون لدول إفريقيا جنوب الساحل، من 70 إلى 80 ألف منهم يهاجرون إلى ليبيا، ومن 20 إلى 30 ألف يهاجرون إلى الجزائر والمغرب، وأما الدول الرئيسية المستقبلة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين فهي إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، البرتغال وهولندا" [35].

الهجرة اليوم هي موضوع النقاشات الكبرى في الدول الغربية سواء السياسية منها أو الإعلامية أو الإجتماعية أو الإقتصادية، والكثير من المختصين صاروا يربطون بينها وبين الإرهاب الذي صار متفشيا في شكله الإسلامي (منفذيه هم من المسلمين) في الكثير من دول أوروبا الغربية.

ولكن ورغم ذلك فإن النقاشات والإختلافات حول درجة التهديد الإرهابي الذي تعاني منه الدول الغربية والمتأتي بدرجة أولى من المهاجرين" -على رأي كثير من المختصين الغربيين - مازال مستمرا.

يقول سكوبيتش أن العلاقة الترابطية بين الهجرة والإرهاب هي اليوم موضوع مهم للدراسة، وواضحة هي الدراسة في هذا الإطار التي قام بها معهد Nixon Centre المتواجد بواشنطن والذي قام بدراسة نشاط الإرهابيين –المنتمين للديانة الإسلامية - في الدول الغربية.

وكأساس لهذه الدراسة فقد تم الإعتماد على قائمة بيانات وضعها روبرت ليكن (Robert Leiken) وستيفن بروك (Steven Brooke) والتي تم فيها إحصاء حوالي 373 "إرهابي" منتمون للديانة الإسلامية من الذين تمت متابعتهم قضائيا، أو حوكموا أو ماتوا في الفترة مابين 1993 و2004 في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية.

وخرجت هذه الدراسة بنتيجة تتمثل في أن "41٪ من الإرهابيين المسجلين كانت لديهم جنسيات دول الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية، الأغلبية الساحقة

منهم هم أبناء مهاجرين أو مهاجرين من الذين يسكنون في هذه الدول الغربية منذ سنوات طويلة، ومن بين هؤلاء الإرهابيين 9٪ كانوا من الذين اعتنقوا الديانة الإسلامية من السكان الأصليين، ومما جاء في هذه الدراسة أيضا أنه في أوروبا أغلبية الإرهابيين (59٪) توضح أنهم ينحدرون من إقليم الجوار دول المغرب العربي وهم في الأساس مهاجرون من الجيل الأول والثاني، وربما مرد هذا الأمر أن مواطني دول شمال إفريقيا هم الأكثر عددا في أوروبا من أي مهاجرين آخرين، وللإجابة على هذا الإستفسار يتوجب علينا النظر في قضايا المهاجرين في أوروبا القادمين من دول الشرق الأدنى والأوسط" [36].

اليوم أغلبية المهاجرين في دول الإتحاد الأوروبي هم أتراك ومغاربة وجزائريين وباكستانيين وتونسيين.

موجات الهجرة إلى أوروبا تتعلق أساسا بالقرب الجغرافي، تاريخ هجرة اليد العاملة، والعلاقات السياسية بين البلدان، بالإضافة إلى المشاكل الإجتماعية والإقتصادية لدول مصدر الهجرة.

أما أهم أسباب الهجرة فنجد: الإلتحاق بالعائلة، الزواج، الدراسة.. وغيرها. وحسب معطيات مختلفة فإنه يعيش في أوروبا ما بين 3,2 و5 مليون شخص منحدر من تركيا (المعطيات حول النسبة التي يمثلها المهاجرون في أي بلد أوروبي يقيمون فيه تتميز عادة بعدم دقتها، وهذا لأن الإحصائيات نادرا ما تدخل في حساباتها المهاجرين الحاصلين على جوازات سفر الدول الأوروبية أو المهاجرين غير الشرعيين)، أغلبيتهم يعيشون في ألمانيا (حوالي 2,6 مليون من أصل إثني تركي - أي ما يمثل 30٪ من إجمالي المهاجرين في ألمانيا)، وفي فرنسا هناك حوالي 380 ألف، وفي هولندا أكثر من 360 ألف، وفي الدانمارك وبحسب إحصائيات عام 2005 فإن هناك 234 ألف تركي وأبناؤهم.

يعيش في دول أوروبا شرعيا أكثر من 2,6 مليون مغربي (وأكثر من هذا العدد إذا أضفنا عديمي الوثائق)، وأغلبيتهم يعيشون في فرنسا (حوالي 1,1 مليون شخص)، وتتبعها إسبانيا بأكثر من 400 ألف شخص، فهولندا بـ 300 ألف شخص، فإيطاليا بـ299 ألف شخص، فبلجيكا بـ 293 ألف شخص وأخيرا ألمانيا بـ 110 ألف شخص.

المهاجرون من الجزائر يقطنون بدورهم دول أوروبا الغربية بدرجة أولى، وهم يقطنون فرنسا بالأساس، وبحسب تصريحات –سابقة - لوزارة الداخلية الجزائرية فإن هناك 1,4 مليون جزائري مواطنين يعيشون خارج الجزائر، في فرنسا هناك أكثر من 1,1 مليون شخص منحدر من الجزائر ❖❖❖❖❖.

في دول أوروبا يعيش حوالي 83٪ من المهاجرين التونسيين، وفي فرنسا لوحدها يعيش 493 ألف تونسي، وفي إيطاليا 101 ألف، وفي ألمانيا 54 ألف، وهناك 53 ألف تونسي آخر يقطنون مختلف الدول الأوروبية.

الجالية الأخرى الأكبر من حيث تعدادها في أوروبا والمنحدرة من "الشرق الأدنى" هي الجالية الباكستانية، وأغلبية المنحدرين من باكستان يقطنون بريطانيا العظمى (أكثر من 750 ألف شخص)، وفي إيطاليا يعيش حوالي 50 ألف باكستاني.

في الجدول أدناه ممثلة أكبر الجاليات المهاجرة في أهم الدول الأوروبية [37].

دراسة Nixon Centre أوضحت أنه في أربع دول أوروبية أغلبية الإرهابيين كانوا من تلك الدولة التي منها قدم أكبر عدد من المهاجرين، ففي فرنسا 33٪ من الإرهابيين كانوا من الجزائر، وفي إسبانيا 38٪ كانوا من المغرب، وفي بلجيكا 50٪ كانوا من المغرب أيضا، وفي بريطانيا العظمى انحدر الإرهابيون في الأساس من أصول جنوب آسيوية، وفقط في دولتين من دول الإتحاد الأوربي لم تتجسد فيهما هذه العلاقة، ففي إيطاليا أغلبية الإرهابيين (65٪) كانوا من تونس رغم أن أعداد التونسيون هناك هي أقل من أعداد المغاربة، وفي ألمانيا لم يتم تسجيل إرهابيين من أصول تركية رغم أن الأتراك هناك يتصدرون الجاليات الإسلامية، وكان أغلبية الإرهابيين المسجلين في ألمانيا من الجزائر وسوريا (تعداد المهاجرين من الجزائر في ألمانيا يبلغ أقل من 20 ألف ومن سوريا لا يتجاوز الـ 55 ألف من المهاجرين المسجلين)[38].

ورغم أن هذه المعطيات التي جمعها باحثو Nixon Centre لا تعطي صورة كاملة بسبب عدم كفاية المعلومات إلا أن الشهادة حول طرق سير "الإرهابيين" في الدول الغربية سمحت بالوصول إلى نتيجة وهي أن الدخول غير الشرعي إلى البلد الأوروبي لا يعتبر دليلا كافيا أو قاعدة أساسية للإشتباه في الشخص في كونه يمارس النشاط الإرهابي.. فقط 6٪ من الإرهابيين دخلوا إلى البلد الأوروبي بطريقة غير شرعية،

ولـ33٪ منهم كانت هناك تأشيرة (وهي عادة سياحية أو دراسية)، و23٪ منهم حصلوا على اللجوء في الدول الغربية، ولـ 38٪ منهم كانت هناك الجنسية الأوروبية [39].

ورغم ما يقال عن حجم التهديد الإرهابي ومهما زادت حدته إلا أن اقتصاد الدول الغربية لا يمكن أبدا أن يقوم بدون المهاجرين، خصوصا وأنه على حسب الإقتصاديين من "منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية" OECD فإن استعمال اليد العاملة الأجنبية لا يؤثر بحدة أو جوهريا في نسب البطالة بين السكان الأصليين للدول المستقبلة للمهاجرين.

إن اليد العاملة المهاجرة تمارس في الأساس نشاطات اقتصادية معينة وهي لا تنافس في سوق العمل مع السكان المحليين، ثم إن بعض الإجراءات التي تعمل على الحد من الهجرة تحمل أصلا الضرر للإقتصاد، وهكذا فإن التقييدات الجديدة مثلا على استعمال اليد العاملة الأجنبية في ألمانيا تؤدي إلى خسائر بالملايين في القطاع الزراعي وهي تجبر الفلاحين على تقليص حجم الإنتاج نظرا لأن اليد العاملة المحلية هي يد عاملة غالية مقارنة باليد العاملة الأجنبية التي هي في الأساس مستعدة لعمل مضني (أقل حضورا ونوعية) وبأجور منخفضة [40].

اليوم أكثر من نصف اليد العاملة المهاجرة في أوروبا هي من تركيا ومن بلدان المغرب العربي، وهي في مجملها على ما يقول الأوروبيون يد عاملة "أقل كفاءة" أو"عديمة الكفاءة على الإطلاق"، ولكن الكلام هكذا غير صحيح كلية، فمقابل هاته اليد العاملة القليلة الكفاءة فإن هناك أخرى غيرها "عالية الكفاءة"، وهي متواجدة في كل المجالات العلمية والصناعية والفكرية، وحتى الفلاحية والرياضية، ثم وإذا ما تكلمنا عن هذه العديمة الكفاءة فإننا سنجد أنها لا تختلف بتاتا عن تلك الأخرى العديمة الكفاءة والآتية من بلدان أوروبا الشرقية المختلفة، ومعروفة للكل نوعية النشاطات التي تقوم بها مثلا العمالة البولونية في أوروبا الغربية.

إن اليد العاملة الإسلامية تشتغل أساسا في البناء، الصناعة، الزراعة وقطاع الخدمات، حتى أنه اليوم في أوروبا هناك قطاعات بأكملها متعلقة أساسا باليد العاملة الأجنبية، ففي إيطاليا مثلا يختص الأتراك بالتشييد والبناء وأما جني المنتوجات

الزراعية والفلاحية فيقوم به المغاربة، إن للهجرة إذا أهمية اقتصادية كبرى بالنسبة لأوروبا.

لما بلغ تعداد سكان العالم 6 ملايير نسمة فقط في أربعين عاما، توقفت الشعوب الأوروبية عن الإزدياد، وصارت الشيخوخة من أهم مميزاتها.

في عام 2000 كان تعداد السكان من أصول أوروبية يمثلون سدس (6/1) سكان العالم، ولكنهم سوف يمثلون عشر(10/1) سكان العالم بحلول عام 2050، وعلى رأي باتريك. ج. بيوكنن فإن هذه الإحصائيات توضح "نفوق هذا الجنس!" [41].

إن المهاجرين هم في أغلبهم أناس شباب جاءوا إلى الدول الأوروبية لتغطية العجز الذي سببته شيخوخة المجتمع ما أدى إلى كبر تعداد الأشخاص الذين سوف يحصلون على منحة التقاعد (في أغلبية الدول الأوروبية تدفع منحة التقاعد على أساس دفع الضرائب المأخوذة من العمال)، ولهذا السبب فإن فكرة غلق الحدود في وجه المهاجرين اليوم هي فكرة غير مفيدة بل هي ضارة اقتصاديا واجتماعيا.

ولكن في نفس الوقت يرى مؤيدو التضييق على الهجرة وزيادة إجراءات الرقابة عليها أن هذه الإجراءات هي في كل الأحوال ضرورية لأجل حماية الدولة من "الإرهابيين" والعصابات المتاجرة في المخدرات وغيرها.

في حقيقة الأمر قليلون هم الأشخاص الذين ينفون كليا النتائج السلبية التي تحملها معها الهجرة غير المراقبة.

في أوروبا، غالبا ما يعيش المسلمون على الهامش في تجمعات سكانية خاصة بهم وهذا راجع قبل كل شيء إلى العنصرية الممارسة ضدهم، وأيضا إلى غياب الإندماج بصفة عامة ما يسهل أحيانا تشكل الخلايا الإرهابية، وفي كل الأحوال فإن في كل مدينة أوروبية كبرى هناك أحياء كبرى خاصة بالمهاجرين، ومن أكبرها نجد كرويتسبيرغ البرليني الذي يمثل الأتراك 30٪ من سكانه، وفي غلاسكو يعيش نصف الباكستانيين المتواجدين في اسكتلندا (15 ألف باكستاني) في الأحياء التي تحيط بمركز المدينة (ماكسويل بارك، كينغستون وغيرها) أين يمثلون 10٪ من سكانها، وفي بلوكشيدس مثلا يمثلون 40٪.

إن هـذه المعطيات مهمـة لتوضيح وتأكيد الفكرة التي تقول بأن القيام بهجمات إرهابية تتحقق عادة عبر نظام العلاقات الإجتماعية مع الناس الذين كانوا قد شاركوا مسبقا في هجمات إرهابية.

إن الإرتفاع الكبير في أعداد الإرهابيين يفسر أساسا بتطور العلاقات الدينية وبتطور علاقات الصداقة والقرابة أيضا، بالإضافة إلى السمعة الكبيرة إن صح التعبير لتنظيم القاعدة، والتي كما تقول جريدة "الشرق الأوسط" تعتمد على المبدأ الإثني أساسا في اختيار المفجرين لأنفسهم، وهذا ما توضحه التفجيرات التي تختار لأي واحدة منها مجموعة من الناس هم عادة من نفس المجموعة الإثنية والتي تجمعهم عادة لغة مشتركة واحدة أو حتى لهجة مشتركة واحدة.

إن الدعاية للعمليات الإرهابية باسم الدين هي فعالة أكثر شيء بين الطبقات الإجتماعية الفقيرة للأجانب، وفي نفس الوقت، فإن المهاجرين الذين يكونون عادة أكثر اندماجا في المجتمع الأوروبي هو الأقل تأثرا بهذه الدعاية والأقل شبهة وهذا لأن لهم حقوقا أكثر وإمكانيات أكبر، فمثلا مواطنو الإتحاد الأوروبي لا يتوجب عليهم تأشيرة للدخول إلى التراب الأمريكي.

وعلى رأي الكثير من رجال السياسة ورجال المجتمع فإن الهجرة الإسلامية إلى أوروبا تحمل في كل الأحوال "دعاية للأفكار الإسلامية".

إن المسلمين الذين يجدون أنفسهم في عالم آخر ذو قيم أخرى وثقافة أخرى وعقائد أخرى يعانون عادة من ضغوطات رهيبة للتعايش مع المعايير الثقافية الغربية غير أن العلاقات الثقافية والدينية مع الوطن الأم عادة ما تبقى قوية.

وفي بلدان كالولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، وبريطانيا العظمى، تم تبني سياسة موجهة ضد الإرهاب تعتمد أساسا على مراقبة جاليات مهاجرة معينة تبعا لدولها الأصلية أو أصولها وتبعا بالأخص لإثنيتها ودينها (على أساس أن أغلبية الإرهابيين هم عرب أو مسلمون)، ولهذا فإن النظام الوطني لتسجيلات الدخول من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار الأمن القومي يعتمد أساسا على أخذ البصمات، الصور الفوتوغرافية، وتسجيل جميع الرجال المواطنين لدول معينة أوالمولودين فيها (هي في الأساس دول عربية وإسلامية)، ونفس الشيء في بريطانيا، فإنه وباعتراف شخصيات

بارزة في الدولة فإن عملية مكافحة الإرهاب تسري أساسا ضد مجموعات عرقية ودينية معينة[42].

ولكن هذه السياسة القائمة على العرق والدين ظهر أنها سياسة غير نافعة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لم تؤدي إلى نتائج إيجابية في مجال مكافحة الإرهاب وإيقاف الإرهابيين المشتبه فيهم وهم في الأساس من دول الشرق الأوسط، خصوصا وأن المختصين يتفقون في أغلبيتهم على أن الإرتفاع المسجل في الهجمات الإرهابية له علاقة وثيقة بالإرتفاع في تعداد المهاجرين القادمين إلى الدول الغربية، ثم إن أجهزة المخابرات في دول كفرنسا وبريطانيا تؤكد أنه واقعيا وفي أي جالية إسلامية هناك نسبة معينة من "الراديكاليين" فيها.

إن بعض الخبراء (من بريطانيا مثلا وفرنسا) يذهبون أكثر من هذا، فهم يقولون أنه "بين الأجانب هناك الخلايا النائمة للإرهابيين وحتى المقاتلين الذين يعيشون لسنوات طويلة في أوروبا وينتظرون عمليات يقومون بها تحت مظلة جماعات هي في أغلبها من الشرق الأوسط".

ورغم كل هذه المعطيات، إلا أن هناك الكثير ممن ينفون أي علاقة بين الإرهاب والهجرة كما يؤكده محامي محكمة باريس باتريك برونو والذي يرى أن "هذا الزعم غير منطقي بتاتا"، وعلى رأيه فإن "النظر في هذه المسألة من طرف مجموعة محددة من المختصين يؤدي إلى ظهور أفكار كاذبة يستعملها رجال السياسة لأجل إحراز نجاحات في الإنتخابات" [43].

ومن وجهة نظر موضوعية، فإن هذا النفي صحيح وواقعي، فروسيا مثلا التي تعرف موجات هجرة واسعة من آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية والقوقاز الجنوبي غير الروسي، لم يحدث أن عرفت تفجيرات إرهابية نفذها أشخاص مهاجرون ينحدرون من هته المناطق – مسلمين كانوا أو غير مسلمين - بل إن جل العمليات التي تسميها روسيا "بالإرهابية" كالحادثة الغامضة في أوسيتيا الشمالية في سبتمبر 2004 والتي راح ضحيتها 320 شخصا، أو التفجيرات التي مست مترو الأنفاق في موسكو نهاية مارس 2010 أو تفجيرات مطار دمدييدفا في 24 جانفي 2011 قد نفذت كلها تقريبا من

طرف قوقازيين روس، وهم طبعا لا يدخلون في إطار المهاجرين لأن روسيا هي بلدهم تماما كما هي بلاد لإثنية الروس أنفسهم.

"إن الإرهابيين أنفسهم وكما يختلفون من حيث أصولهم يختلفون أيضا من ناحية حالتهم المادية ودرجة اندماجهم في مجتمعهم المحيط -يقول سكوبيتش - وتبقى أغلبية المواطنين الأوروبيين أو الأمريكيين من الذين صاروا مقاتلين في الجماعات الإسلامية "الراديكالية" تنتمي أساسا إلى الأقليات العرقية أو الدينية، رغم أن هناك إمكانية لتجنيد المقاتلين حتى من بين الأوروبيين أنفسهم (يحصرهم كثير من الباحثين الأوروبيين المعادين للإسلام في فئات الخارجين عن القانون أو أصحاب العقد النفسية أو المنحدرين من عائلات فقيرة!)، هؤلاء "تسري عليهم الدعاية بسرعة" وقد أثبت التاريخ أن الكثير من هؤلاء المعتنقين للديانة الإسلامية شاركوا وبكثافة في نشاط المنظمات الإسلامية الإرهابية ومنهم جون ووكر لند John Walker Lindh، ريتشارد ريد Richard Reid، وخوسي باديّا Jose Padilla".

ومن خلال كل هذه المعطيات يتوصل هذا الباحث إلى أنه يمكن القول بأنه إلى يومنا هذا هناك علاقة خاصة بين الإرهاب والهجرة، ولهذه العلاقة خصائص واضحة وأخرى خفية، فمن جهة واضحة جدا عدم كفاية الرقابة على الهجرة (الإيريتري مختار سعيد إبراهيم الذي حضّر لهجمات 21 جويلية في لندن تحصّل ومن دون أي صعوبات على الجنسية البريطانية بالرغم من أنه في وطنه إيريتريا دخل السجن لقيامه باعتداءين مسلحين)، وغياب سياسة موحدة في علاج أمور المهاجرين ومنح اللجوء (فرنسا ولمدة 10 سنوات "حاولت" القبض على مشارك في هجمات مترو باريس في تسعينات القرن الماضي ولكن قضيته مازالت لحد الآن حبيسة المحاكم البريطانية) كل هذه الأمور توسع من النشاط الإرهابي، "إن سهولة دخول المهاجرين من البلدان الإسلامية إلى الأراضي الأوروبية تزيد بدورها كثيرا في التهديد الإرهابي"، وهذه هي السمات الواضحة في العلاقة بين الإرهاب -الذي يمارسه مسلمون - والهجرة، وأما السمات الخفية فتتمثل في وجود عدد كبير من الراديكاليين في أوروبا وهم مواطنون أوروبيون ينحدرون من عائلات مهاجرة أتت لأوروبا منذ زمن بعيد، وهم مستعدون اليوم لتنفيذ هجمات إرهابية

وغيرها في "إطار الحرب على هذا الغرب"، وإن هذا الأمر يثير الشك في فعالية الإجراءات الهادفة إلى الحد من موجات المهاجرين".

"ليس كل المهاجرين إرهابيين -يقول سكوبيتش نقلا عن باحثي Nixon Center - ولكن الكثير من الإرهابيين مهاجرين، وبينهم حتى أناس متعلمون وناجحون في حياتهم، والمحللون يوما بعد يوم يؤكدون على فرضية "الخلايا النائمة".. إن الهجرة كما يؤكده كثير من الخبراء الغربيين هي القاعدة الإجتماعية للإرهابيين، فهي على رأيهم تسمح بإقامة شبكات متطورة في دول الغرب، ولكنهم يؤكدون من جهة أخرى على أن الهجرة الجماعية الدولية هي في كل الأحوال جزء كبير من سيرورة العولمة، ولهذا فغالبا ما يربط الباحثون في قضايا الإرهاب المعاصر في أعمالهم بين دراسة الإرهاب والعولمة [44].

تعرف العولمة عموما على أنها "تزايد العلاقات المتبادلة والتبعية المتبادلة بين جميع مؤشرات الإقتصاد الدولي والسياسة الدولية.." [45].

إن العولمة على العموم قادرة على زيادة التهديد الإرهابي (التكنولوجيا الجديدة قادرة على تحقيق اتصالات وعلاقات على مسافات بعيدة، النظام المالي التمويلي العالمي، تبادل المعلومات، الدخول بين البلدان بدون تأشيرات في الأقاليم أين الشركاء الإقتصاديين الكبار، إمكانية الدراسة للآلاف في الخارج، وتوفر مناصب الشغل في كل العالم...)، وهكذا فإن العلاقة بين الإرهاب والهجرة تحمل خاصية معينة في إطار كل هذه المشاكل التي تعمل وبقوة على تدويل الحياة الإجتماعية.

وفي إطار دخول الإرهابيين لسيرورة الهجرة فإن السلطات الأوروبية تواصل بدورها تبني إجراءات تعمل على الأقل على الحد من القاعدة الإجتماعية والقانونية والإقتصادية للتنظيمات الإرهابية في الدول الغربية.

هذا الجدول يعطي نظرة عن أكبر جاليات المهاجرين في بعض الدول الأوروبية، حسب معطيات "المعهد الدولي للهجرة" و"منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية" لعام 2006 [46].

الدولة	أهم جاليات المهاجرين (من الأعلى إلى الأسفل بدءا بالأكبر)
النمسا	الأتراك
بلجيكا	المغاربة الأتراك الجزائريين
بريطانيا العظمى	الباكستانيين
ألمانيا	الأتراك
الدانمارك	الأتراك العراقيين
إسبانيا	المغاربة الجزائريين
إيطاليا	المغاربة التونسيين المصريين الباكستانيين
هولندا	الأتراك المغاربة
النرويج	العراقيين الصوماليين الباكستانيين
فنلندا	الصوماليين العراقيين

فرنسا	الجزائريين المغاربة التونسيين الأتراك
سويسرا	الأتراك
السويد	العراقيين الإيرانيين الأتراك

يقول باتريك. ج. بيوكنن أن "أوروبا وإذا ما بقيت على مستواها الحالي فيما يخص الزيادة السكانية فإنه يتوجب عليها حتى عام 2050 السماح بدخول 169 مليون مهاجر"[47].

في رأيي، يتوجب على أوروبا اتباع سياسة جادة لإدماج المهاجرين المتواجدين على أراضيها وأولئك الذين سيتوجب عليها استقبالهم في كل مرة، وخصوصا المسلمين منهم، لأنهم أول من يعاني من العنصرية والعزلة والإقصاء الإجتماعي والثقافي وهذا ما يجعل بعضهم ينخرط في أعمال إرهابية.

يعود الإرهاب إلى أزمنة غابرة، فهو لربما مصاحب لتاريخ الإنسان، وقد حدثت في التاريخ القديم حوادث يمكن وصفها اليوم بالإرهاب، وإن اختُلف عليها، فمن سومر إلى مصر القديمة، ومن الصين إلى بلاد الترك، ومن اليونان إلى فارس وروما وفلسطين، كلها أماكن عرفت الإرهاب في تاريخها، وحتى أراضي الخلافة الإسلامية عرفت الإرهاب، ولكن الإرهاب بمفهومه الحالي لم يبدأ في التشكل إلا في أوروبا المسيحية، أوروبا القرون الوسطى (قراصنة البحار، جرائم الإقطاعيين والنبلاء بحق عامة الشعب، محاكم التفتيش، الحروب الصليبية، إبادة مسلمي الأندلس..)، كما أنه لم يتجلى عالميا في وحشيته إلا مع الإستعمار الأوروبي لدول العالم وخصوصا في القرنين التاسع عشر والعشرين، وفرنسا بلا شك كانت الأكثر وحشية.

ولقد كانت الحربان العالميتان الأولى والثانية أكثر من مجرد إرهاب، بل إجراما وانحطاطا إنسانيا لم يشهد مثيله الجنس البشري من قبل، وظهرت دول تبوءت قمة هذا الإجرام كألمانيا النازية والولايات المتحدة الأمريكية التي فجرت قنبلتها النووية على ملايين من البشر الأبرياء في اليابان، كما برز مجرمون لم يشهد التاريخ مثلهم من قبل وكان أكثرهم وحشية هتلر وستالين، وحاليا يتجلى الإجرام في كثير من مناطق العالم.

في الوقت الحالي، تحديد مفهوم الإرهاب هو ليس بالأمر السهل، رجال القانون من مختلف دول العالم لم يتمكنوا إلى اليوم من تحديد تعريف مشترك له، بينما اعتبر آخرون أن تحديد الإرهاب مستحيل، وكذلك تحديد الشخص الإرهابي، سواء كان خاضعا لفكر سياسي ما أو فكر عقائدي، ولكننا عادة ما نجد أن الطرف الأقوى هو من يطلق صفة الإرهاب على الطرف الضعيف المعادي له، وهذا لأن هذا الأخير هو الذي يلجأ عادة إلى "العنف الفوضوي" المباشر كآخر حل يجده مناسبا للدفاع عن نفسه أو لتحقيق غاياته، كما أن الطرف الأقوى يكون المجتمع عادة إلى جانبه، وهذا لأنه يتحكم فيه عبر مؤسسات معينة أو عبر فكر ما أو حتى بالقوة، وسواء كان هذا المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد أو مجموعة من الدول، وهكذا، فالإرهاب يبقى مفهوما زئبقيا، وخاضعا قبل كل شيء لمعايير القوة، فأمريكا فيما مضى كانت تعتبر جنود "الكونترا" المناوئين لحكومة نيكاراغوا في أمريكا الوسطى "جنودا للحرية" بينما كانت الحكومة نفسها تعتبرهم "إرهابيين"، أما أمريكا فقد كانت تعامل نيكاراغوا التي كانت مناوئة لها كـ "دولة إرهاب"، ولكن المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي Noam Chomsky اعتبرها هي "دولة الإرهاب" [48].

اليوم وبين عالمي الإسلام والغرب يمكن أن نلاحظ نوعين بارزين من النشاطات الإرهابية، فهي عادة عقائدية عندنا وتأخذ طابع أفراد وجماعات، أي أن أصحابها مصابون بالتطرف الذي يسميه علماء النفس "الهوس العقائدي" Fanaticism، أي أنها تمارس باسم الدين، وقد يكون الضحية مسلما كما قد يكون غير مسلم، وقد تشكلت منذ ستينات القرن الماضي ولكنها لم تبرز للعالم إلا بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وهي فكرية بالأساس عندهم، أي أنها تهدف لتحقيق غايات

سياسية معينة وأيضا ثقافية واقتصادية، وقد تأخذ طابع جماعات وأفراد وحتى دول، والضحية عندهم قد يكون منهم كما قد يكون غريبا عنهم.

وأما إذا ما نظرنا للإرهاب من زاوية "صدام الحضارات" فيمكننا أن نقول أن الغرب يرى أن حضارة الإسلام تمارس "إرهابا"، وهذا ما تروج له في كل العالم، وأن إرهابها هذا قد حل اليوم محل إرهاب الشيوعية الذي كان يتهدده والذي انتهى أمره نهاية الثمانينات.

وهكذا، وكما أن هناك "إرهاب جماعات" (القاعدة في المغرب العربي وأفغانستان وباكستان واليمن، حزب العمال الكردستاني في تركيا، إيتا الباسكية، الماويين في الهند..)، وكما أن هناك أيضا إرهاب أفراد (تيموثي ماكفاي مفجر دالاس عام 1995، إيلتش راميرز سانتشيز الفنزويلي المعروف بكارلوس مفجر مقر منظمة الأوبك في فيينا عام 1975..)، فإن هناك أيضا إرهاب دول (الإتحاد السوفياتي سابقا ضد مسلميه ومسيحييه، إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية، وأما اليوم فهناك إرهاب روسيا ضد الشيشانيين، وإرهاب إسرائيل ضد الفلسطينيين، وإرهاب الصين ضد الأويغور والتيبتيين..).

تاريخيا تغير مفهوم الإرهاب منذ استعماله لأول مرة نهاية القرن الثامن عشر، آنذاك وبعيد الثورة الفرنسية 1793 -1794 تم نعت إجرام ماكسمليان روبسبير ورفاقه بحق آلاف من الفرنسيين بـ "حكم الإرهاب" Règne de Terror، ومن هذه الكلمة اشتق مصطلح الإرهاب باللغة الفرنسية Terrorisme والإرهاب باللغة الإنجليزية Terrorism.

الإرهاب terrorism متصل بمفهوم عام وأشمل ألا وهو "الترهيب" أو "الإرعاب" terror، وفي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي كان هناك اختلاف مصطلحي بينهما، ولهذا فإن هناك نقاشا كبيرا حول العلاقة بين هذين المفهومين، والفرق بينهما على رأي الباحث الروسي أو. ف. بودينتسكي يكمن في أن "الإرهاب هو جريمة، وأما الترهيب فهو طريقة نشاط أي فاعل – دولة أو منظمة أو شخص – باستعمال القوة التهديد وإثارة الرعب"[49].

وتقدم وزارة الخارجية الأمريكية تقريرا سنويا بشأن الإرهاب الدولي، وفي تقريرها لعام 2001 مثلا جاء تعريف الإرهاب بأنه "العنف المتعمد والذي تحركه دوافع سياسية ويجري ارتكابه ضد أطراف غير محاربة بواسطة جماعات شبه قومية أو عملاء سريين، والمقصود بغير المحاربة أنه يتضمن المدنيين والعسكريين الذين يكونون وقت الحادث غير مسلحين أو خارج الخدمة وكذلك المنشآت العسكرية أو العسكريين في حالة عدم وجود أعمال عدائية في تلك المواقع مثل التفجيرات ضد القواعد الأمريكية في أوروبا والفلبين وغيرها"، وطبعا لا يدخل فيه مثلا التنظيمات الإرهابية الأمريكية المحلية ولا إرهاب دول كإسرائيل، وحسب المادة الثانية والعشرون من القانون الأمريكي القسم 2656 إف (دي) فإن مصطلح الإرهاب يعني "عنف متعمد بدوافع سياسية يجري ارتكابه ضد أهداف غير محاربة بواسطة جماعات شبه قومية أو عملاء سريين ويهدف عادة إلى التأثير على الجمهور"، وأما الإرهاب الدولي فيعني "الإرهاب الذي يشمل مواطنين أو أراضي أكثر من دولة" [50].

وفي العالم الإسلامي ساهمت "منظمة التعاون الإسلامي" ("منظمة المؤتمر الإسلامي" سابقا) في وضع تعريف للإرهاب فعرفته بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو إيذائهم أو تعريض حياتهم أو أعراضهم أو حريتهم أو أمنهم أو حقوقهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الإستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو المرافق الدولية للخطر، أو تهديد الإستقرار والأمن والسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدول المستقلة"[51].

وأما هيئة كبار علماء السعودية، وهي وكما ينظر إليها المرجع الديني الأعلى لأغلب "السلفيين" أو "الوهابيين" كما يسمونهم في الغرب " فقد جرّمت الإرهاب وتمويله"، وقد عرفته كما يلي "هو كل عمل يستهدف الإضرار بالموارد العامة، والإفساد، وخطف الطائرات، ونسف المباني"، وقالت الهيئة أن رأيها في الإرهاب "يشمل الدول الإسلامية وغيرها من دول العالم" [52]، ولكن ورغم أهمية هذا الحكم والتعريف، إلا أن الهيئة ذاتها تركت الغموض، فهي لم تدقق فيما إذا كانت عمليات

"المقاومة" ضد إسرائيل في فلسطين وضد الأمريكيين في العراق تدخل في هذا الإطار أم لا، خصوصا وأنه معروف عن الهيئة موالاتها للنظام السعودي.

تاريخ الإرهاب بحسب وجهات نظر بعض المختصين لا يتجاوز المئويتين، بينما يرى آخرون أن الإرهاب كظاهرة قد أتى من أزمنة غابرة.

لأجل إيضاح وجهات النظر هذه لدينا اقتباسات من مصادر مختلفة فإحدى هذه المصادر تقول أن " الإرهاب كظاهرة اجتماعو سياسية ليس بالجديد، تاريخه على الأقل نصف قرن" [53] وجاء في مصدر آخر ".. يجب أن نشير هنا خصوصا إلى أنه لدى أغلبية المفكرين والسياسيين هناك فكرة سائدة عما يسمى بـ"الجذور الثورية للإرهاب" وهم يربطونها غالبا بالثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر وثورة أوكتوبر 1917 في روسيا [54]، وفي الحقيقة جذور الإرهاب وكما أسلفنا تعود إلى أزمنة غابرة ولكن ممارسته بطرق مختلفة حدث عبر فترات تاريخية مختلفة وبواسطة اتجاهات سياسية ودينية عديدة.

وأما ما صار يسمى اليوم بـ "الحرب على الإرهاب" والذي هو لدى البعض إرهاب في حد ذاته، بل وأفضع لأن من تقوم به عادة هي الدولة "تحت منطق قوتها" فقد "تم إعلانه – كما اقتبسه نعوم تشومسكي عن تشارلز هيل في كتاب ستروب تالبوت Strobe Talbott ونايان تشاندا Nayan Chanda "عصر الإرهاب: أمريكا والعالم بعد 11 سبتمبر" The Age of Terror: America and the World after September 11 – فقد تم إعلانه ولأول مرة عام 1981 حين تسلمت إدارة الرئيس ريغان السلطة، وأعلنت أن محور ارتكاز السياسة الخارجية الأمريكية سوف يكون على "الإرهاب الدولي الذي ترعاه الدولة، وهو طاعون العصر الحديث، وقد أعلنت إدارة الرئيس ريغان أنها ستعمل على تخليص العالم من شره"، ويقول هيل أن "أمريكا انتصرت آنذاك، ولكن الوحش الإرهابي لم يذبح بل جرح فقط!".

وكان محور الإهتمام –كما يقول تشومسكي – في هذه الحرب الأولى على الإرهاب على أمريكا الوسطى والشرق الأوسط، وكانت المنطقتان كلاهما مسرحا لإرهاب كاسح في الثمانينات مثلته أساسا –على رأيه – الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الوسطى وإسرائيل في الشرق الأوسط، وهذه الحرب الأولى على الإرهاب

هي نفسها تقريبا الحرب التي تم إعلانها بعد الحادي عشر من سبتمبر [55]، وهناك أيضا ما يسمى بـ "الأمن الداخلي" وهو مصطلح موارب لتسمية إرهاب الدولة الموجه ضد المواطنين -يقول تشومسكي - ولا يزال ذلك مستمرا في عدة دول من هذا العالم (تمارسه مثلا على رأي تشومسكي كولومبيا ودول أخرى غيرها) [56].

بعض الأوروبيين اليوم يؤرخون أيديولوجيا "للإرهاب الدولي" وكما هو معروف حاليا من ذاك الإعتداء الذي مس الرياضيين الإسرائيليين في أولمبياد ميونخ عام 1972 والذي راح ضحيته إحدى عشر رياضيا إسرائيليا، أي أن بداياته عندهم كانت إسلامية، ولكن ما يتفق عليه كل الأوروبيين أن تاريخ 11 سبتمبر 2001 هو التاريخ الفاصل فيما يخص التعامل الدولي مع هذه الظاهرة الكونية، أي الإرهاب الدولي، فقبل هذا التاريخ لم يكن هناك مثلا اهتمام بوضع أرضية قانونية صلبة لتجريمه ولمحاربة منظماته، ولكن بعد هذا التاريخ صار الإرهاب المشكل الأساس لهذا العالم، خاصة وأن أمريكا قد عملت على جعله ركيزتها الأهم في سياساتها الإمبريالية الجديدة عبر العالم.

ورغم أن منطقة الشرق الأوسط حاليا هي أكثر المناطق إرهابا [57]، إلا أن كثير من الأبحاث تقر أنه في الفترة ما بين 1995 -2000 كانت منطقة غرب أوروبا على رأس مناطق العالم تأثرا من حيث النشاط الإرهابي، تليها أمريكا اللاتينية فآسيا ثم إفريقيا ثم الشرق الأوسط ثم شمال أمريكا، وهذا مما عناه آنذاك أن العالم الإسلامي كان وإلى غاية عام 2000 أقل المناطق نشاطا إرهابيا، ولكن ورغم ذلك فإن أغلب المفكرين والباحثين الغربيين يظنون اليوم عن وعي أو عن أيديولوجية أن الإرهاب المعاصر وبعد هجمات 11 سبتمبر يمثله المسلمون قبل غيرهم، وهذا الرأي توطد في كل المجتمعات الغربية ومن ورائها العالمية حتى صار بديهية.

غير أنه في جويلية 2011 حدثت تفجيرات النرويج التي بدلت الأفكار وصدمت الغرب في الصميم، لأن الإرهاب في أبشع صوره كان هذه المرة من صلبه، وحتى قبل التعرف على الفاعل اتجهت جل وسائل الإعلام الغربية إلى اتهام المسلمين، ولكن الفاعل في الأخير كان مسيحيا أصوليا متطرفا ومهووسا بكره المسلمين قتل في كل بساطة عشرات من مواطنيه، وأثار الرعب والدمار في مدينة كانت من الأكثر أمنا في

العالم، وهكذا ما عاد في مقدور الغرب أبدا الضحك على البشر، على الأقل في وصمه المطلق للإسلام بالإرهاب.

وبالعودة إلى أوروبا وما تسميه هي "إرهابها الإسلامي" فإن الباحث ماثيو غيدار Mathieu Guidère في كتابه "الإرهابيون الجدد" Les nouveaux terroristes يقول أن الإرهاب اليوم "ما عاد مشكلة عربية أو إسلامية وإنما غربية بالأساس"، فـ"مسلمي الغرب سواء كانوا أوروبيين تحولوا للإسلام أو مهاجرين أتوا من بلاد إسلامية صاروا هم الجيل الجديد الممثل للإرهاب في العالم، وهو يؤكد على أن دوافع هؤلاء ليست إطلاقا عقائدية وإنما فقط سياسية أججتها "الإعتداءات" المتكررة على المسلمين في العالم، وغذتها معرفتهم للتكنولوجيا الحديثة ونشأتهم في تلك المجتمعات التي رفضتهم واعتبرتهم تهديدا لهويتها ما كوّن لديهم حقدا دفينا" [58].

وأما الباحث الفرنسي الآخر ستيفان لا كروا Stéphane Lacroix صاحب كتاب "يقظة الإسلام: سياسات الإنشقاق الديني في العربية السعودية" "Awakening Islam: The Politics of Religious Dissent in Saudi Arabia" الصادر عام 2011 عن جامعة هارفارد الأمريكية فيؤكد على أن "هناك تباينا هاما في دول الغرب من حيث النظرة للإسلاميين، مشيرا إلا أن مشكلة فرنسا معهم اجتماعية في المقام الأول، في حين أنها سياسية أساسا مع إنجلترا وأمريكا"، وهو يقول أن "جميع الحركات الإسلامية موجودة في فرنسا تماما كما هي موجودة في كل أوروبا وأمريكا، من إخوان وسلفية وتبليغ وحتى جهاديين رغم قلة عددهم، ولكن السلفية والصوفية على رأيه هي الأكثر جذبا للمسلمين في الغرب، رغم أن الصوفية هي التي ينظر إليها عادة باطمئنان [59].

الإرهاب هو جريمة ضد الإنسانية، قتل شرير وبلا معنى لأناس أبرياء، والإسلام بريء منه، فهو أصلا ديانة اشتق اسمها من كلمة "السلام".

في القرآن الكريم يدعو الله سبحانه وتعالى عباده إلى العيش في سلام، وإلى التعايش مع كل البشر في إطار الحب والإحترام والتفاهم المتبادل، والإسلام من الناحية الأخلاقية يمنع كل تعد على الآخر ويشجب كل أعمال العنف حتى تلك التي تضر

بالحيوانات والشجر، فكيف بالإرهاب الذي يقتل البشر ويخرب في كل مكان ومن غير وجه حق.

كل الإرهابيين من المسلمين وللأسف يمارسون إرهابهم تحت غطاء الإسلام وهم يفتخرون بهذا رغم أن أكثرهم يعلمون حجم الكبائر التي هم يرتكبون، وبالعودة إلى الإحصائيات فإن أكبر المتضررين من الإرهاب هم من المسلمين أنفسهم، وقد أكدت دراسة أجراها باحثون بلجيكيون تحت عنوان Évolution du terrorisme en 2005 أن المسلمين هم الضحايا الأوائل للإرهاب، وجاء في دراسة أخرى صادرة عن مركز مكافحة الإرهاب في أكاديمية ويست بوينت العسكرية الاميركية عام 2010 أن 85٪ من المتضررين من الإرهاب هم من المسلمين [60].

إن الإرهاب تطور زمني لغريزة البشر الطبيعية نحو الشر، وإنه لمن غير المعقول محاكمة الإسلام بجرائم ارتكبها أناس ينسبون أنفسهم له، فهناك في الحقيقة مصدر كامل وشامل يبين للناس سماحة الإسلام وعدله وعظمته وهو القرآن الكريم، ذاك الكتاب الذي أنزله الله على نبيه محمد منذ أكثر من أربعة عشر قرنا.

تاريخ الإنسانية عرف أوقاتا مأساوية هي ليست بالقليلة بسبب الإرهاب الذي حل عليها تحت غطاء الحرب في سبيل "قيم" ليأخذ معه حياة أناس أبرياء.

إن الإرهاب عرف فترات تطوره منذ ستينات القرن الماضي لما انتشرت في العالم الكثير من المنظمات الإرهابية بمختلف توجهاتها السياسية والثقافية والدينية.

اليوم هناك في العالم حوالي 500 منظمة إرهابية غير شرعية، ومنذ عام 1968 إلى عام 1980 كان لهذه الأخيرة حوالي 6700 نشاط إرهابي أدت إلى مقتل 3668 شخص وجرح 7474 آخرين [61]، والمسئولية عن هذه الهجمات تحملتها آنذاك المنظمات الشيوعية المسلحة، المجموعات الفاشية، أوساط راديكالية وانفصالية، بل وحتى دول، نعوم تشومسكي مثلا ينظر وكما أسلفنا إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها بنيكاراغوا، بل وأيضا بهاييتي وغواتيمالا في ثمانينات القرن الماضي على أنها إرهاب دولة [62].

"ليس التطرف وقفا على العالم الإسلامي وحده" يقول الكاتب والسياسي الإيراني فريدون هويدا [63].

في الولايات المتحدة الأمريكية نشطت هناك مجموعات إرهابية عنصرية متطرفة وأخرى مازالت تنشط إلى اليوم، ومن بين هذه المنظمات نجد منظمة الكو كلوكس كلان (Ku Klux Klan) الإجرامية، وجماعة مدينة الوهيم (يقال أن تيموثي ماكفاي منفذ تفجيرات أوكلاهوما كان ينتمي إليها)، ومنظمة أبناء الحرية، ومنظمة جيش التحرير الشعبي الآري، وأخرى غيرها وهي بالعشرات، وفي إسرائيل نشطت حركات يهودية إرهابية مارست إجراما لا يمكن مقارنته إلا بما ارتكبه النازيون بحق اليهود كالهاغاناه والآراغون وشتيرن، وأما أوروبا فقط كانت ومازالت ميدانا لنشاط عدد أكبر من المنظمات الإرهابية، ففي فرنسا كانت هناك منظمة "الجيش السري" OAS ، وحاليا هناك "جيش بريتون للمقاومة" ARB والمنظمات الكورسكية وإيتا الباسكية، وفي اليونان كانت هناك "منظمة 17 نوفمبر" و"الخلية الثورية" وعديد المنظمات الفوضوية الأخرى –النجم الأسود، الفصيل الفاشستي.. - التي مازالت ناشطة إلى اليوم، وفي إيطاليا "الفرق الحمراء" وعديد المنظمات الفوضوية اليسارية الأخرى من مثل "الخلية البروليتارية الثورية"، وفي ألمانيا "فصيل الجيش الأحمر" (RAF)، ولم تشذ آسيا عن القاعدة فكان هناك "المولاكيون الجنوبيون" في أندونيسيا، والعصابات الهندوسية والسيخية في الهند، ومنظمتا كاخ وكاهانة خاي في إسرائيل –تم إعلانهما كمنظمتين إرهابيتين عام 1994 من طرف الحكومة الإسرائيلية طبقا لقانون الإرهاب لعام 1948 -، ومنظمة أوم الدينية الإجرامية في اليابان وغيرها.

وحاليا هناك أيضا ميليشيات النازيين الجدد (حليقي الرؤوس skinheads) عبر كامل أوروبا (.. منظمتا "تيرزا بوزيتسيوني" و"فورتزا نوفا" اليمينيتين المتطرفتين في إيطاليا، منظمات "أوبرز" و"ناتسيونالي ستروي" و"دم وشرف" اليمينية المتطرفة في صربيا، وفي بريطانيا "كومبات 18" و"دم وشرف"..)، وفي إيطاليا دائما هناك أيضا جماعة "الفوضويين من حركة البيئة" اليسارية، وفي إسبانيا منظمة "إيتا" الباسكية الإنفصالية، وفي تركيا هناك "حزب العمال الكردستاني" للإرهابي اليساري عبد الله أوجلان، وفي بريطانيا منظمة "إيرا" الإيرلندية، وفي كولومبيا في أمريكا الجنوبية هناك منظمة "فارك"، أما في آسيا فهناك "نمور التاميل" في سيريلانكا، و"الماويين" في

الهند، وفي الجزائر "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وهكذا تواصل ظهور المنظمات الإرهابية حول العالم لأسباب عديدة وبأهداف مختلفة مخلفة مآسي إنسانية لا حد لها، إن التطور الذي يعرفه العالم الحالي لا يمكن أن لا يمس المنظمات الإرهابية أيضا التي أصبحت تستعمل أحدث الوسائل والتكنولوجيات.

المفكر التركي هارون يحيى في كتابه "الإسلام يلعن الإرهاب" Ислам проклинает террор الصادر في الأستانة بكازاخستان عام 2002 يؤكد أن "وسائل الإتصال الجماهيري وشبكة الأنترنيت العالمية توسع وبقوة من مجال عمل الإرهابيين وفاعلية نشاطاتهم الدموية"، وعلى رأيه فإنه "وبالموازاة مع المنظمات الإرهابية الموزعة في أمريكا وأوروبا هناك أيضا عدة منظمات إرهابية من الشرق الأدنى، وهي حاليا تتحمل مسؤولية هجمات إرهابية منفذة في بقاع شتى من العالم"، ولكنه ينبه إلى أن "المجتمع غالبا ما يأخذ تفسيرات خاطئة بل وخاطئة جدا، فالواقع يقول أن منفذي هذه الهجمات الشريرة أو أخرى غيرها يحملون أسماءا مسيحية وإسلامية ويهودية، ولكن هذا لا يعطي الحق للمجتمع بإعطاء تفسيرات خاطئة عن ديانة ما"، ويضيف قائلا "لا يمكن بأي حال من الأحوال تسمية الجرائم التي ينفذها أشخاص مسلمون بالإرهاب الإسلامي -يقول هارون يحيى - تماما كما لا يمكننا تسميتها بالإرهاب المسيحي أو اليهودي في حالة ما إذا قام بها مسيحيون أو يهود" [64].

في القرن العشرين بدأ الإرهاب في البروز بسرعة كبيرة والخروج إلى الساحة الدولية، وحاليا يعيش الإرهاب أوج تطوره.

تاريخيا جرت أول محاولة دولية لتقنين الإرهاب عام 1937 عبر اتفاقية تجريم الإرهاب والعقاب عليه التي عُرض التوقيع عليها من طرف عصبة الأمم، رغم أنه لم تصادق عليها إلا دولة واحدة، ومع الوقت ولأن العمليات الإرهابية صارت "تستهدف بث الرعب في كل الدول" فقد أضافت الأمم المتحدة عام 1972 كلمة "دولي" International إلى كلمة "إرهاب" للتعبير عن هذا "الإجرام العالمي" كما صرنا نعرفه اليوم أي بعد حادثة قتل الرياضيين الإسرائيليين في ميونخ الألمانية التي جرت في نفس العام.

من جهة أخرى واضح جدا النقص الكبير الذي يعاني منه العالم فيما يخص الميكانزمات القانونية اللازمة في مجال مكافحة ومحاربة "الإرهاب الدولي"، وهذا يعني أساسا غياب الترابط اللازم فيما يخص عمل مراكز القوى داخل الدول وعلى المستوى الدولي، والإختلاف بين القوى الإجتماعية السياسية في مختلف الدول حول تقديم تعريف لهذا المفهوم، جذوره، وطرق محاربته.

ومن بين طرق محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب على وجه الخصوص نجد نشاط المنظمات الدولية المتخصصة وفي المقام الأول هيئة الأمم المتحدة التي أعطت إلى اليوم أكثر من 130 تعريفا للإرهاب.

ولكن هذه الهيئة مازالت قاصرة في هذا المجال لكونها خاضعة للقوى الكبرى، فرغم أنها تنص مثلا ومن خلال القرار رقم 2102 والصادر عنها في ديسمبر 1973 على "أن كفاح الشعوب الخاضعة للسيطرة الإستعمارية والأجنبية والنظم العنصرية في سبيل إقرار حقها في تقرير المصير والإستقلال هو كفاح مشروع يتنفق كل الإتفاق مع مبادىء القانون الدولي"[65] إلا أنها مازلت لا تمنح هذه الشرعية إلا لبعض الشعوب وليس كلها، فما هو حق للتيموريين الشرقيين والكوسوفيين والجنوب سودانيين هو إرهاب إذا ما طالب به مثلا الفلسطينيون أو الكورسيكيون، بل وحتى داخل الدولة الواحدة تختلف هذه النظرة فما هو حق للتيبتيين في الصين هو إرهاب إذا ما طالب به الأويغوريون.

مشروع الجرائم ضد السلم والأمن الدوليين لهيئة الأمم المتحدة يعرف الإرهاب الدولي بأنه "القيام وتأسيس والمشاركة لتحقيق أو تمويل أو توسيع عملاء أو ممثلي دولة ما لأعمال ضد دولة أخرى، أو أن تسمح هي بحدوث هذه النشاطات الموجهة ضد أشخاص أو ملكيات، والتي تهدف في أساسها إلى إثارة الرعب ضد شخصيات، مجموعات أو السكان ككل"[66].

ومع بداية تسعينات القرن الماضي أصبحت إشكالية الإرهاب الدولي من أولويات مجلس الأمن، وهكذا فإنه في القرار رقم 536 لـ 14 جوان 1989 تم الإشارة إلى أن النشاطات الإرهابية لها تأثيرات على الأمن الدولي، وفي القرار 731 لـ 21 جانفي 1992 أقر مجلس الأمن أن النشاطات الإرهابية لا تؤثر سلبيا على العلاقات الدولية

فقط وإنما تهدد أمن الدول أيضا ، وبعد هذا جاءت القرارات 1269 لـ 19 أوكتوبر 1999 و1368 لـ 12 سبتمبر 2001 الذي تم تبنيه مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والقرار 1373 لـ 28 سبتمبر 2001 وهو الأهم إذ أقر مجلس الأمن بالإجماع أن نشاطات "الإرهاب الدولي" تشكل واحدة من أكبر التهديدات التي يواجهها السلم والأمن الدوليين في القرن الواحد والعشرين وقام تبعا لذلك بتأسيس "لجنة مكافحة الإرهاب" التابعة له.

النشاطات الإرهابية عبر مختلف دول العالم والتي عرفت توسعا كبيرا تم اعتبارها كعمليات إجرامية تهدد السلم والأمن الدوليين، وهو ما وجد صداه في وثائق مجلس الأمن التي ليس لها علاقة بالأعمال الإرهابية، في القرارات 1390 لـ 2002 و1455 لـ 2003 و1456 لـ 2003 و1535 لـ 2004 و1566 لـ 2004 وفي تصريحات رئيس مجلس الأمن في 19 جويلية 2004 وفي 19 أوكتوبر 2004 وفي 18 جانفي 2005 وفي غيرها أيضا[67].

وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة فقد تم في مختلف دول العالم تنظيم الكثير من المؤتمرات والملتقيات التي تعنى بهذه الإشكالية، كما تم إقرار عديد الإتفاقيات الدولية الهامة في مجال مكافحة الإرهاب، ولعل أهمها الإتفاقيتان اللتان أقرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة: "اتفاقية مكافحة التفجيرات الإرهابية" لعام 1998، و"الإتفاقية الدولية لمحاربة تمويل الإرهاب" لعام 1999، وبالتأكيد بروتوكولات باليرمو (البروتوكول حول المتاجرة بالبشر وخصوصا النساء والأطفال، والبروتوكول حول مكافحة تهريب المهاجرين، والبروتوكول حول مكافحة الإتجار بالأسلحة) لعام 2000، ولكن الإرهاب دائما يبقى ما دام هناك ظلم مسلط، وبغض النظر عما كانوا مرتكبيه حقيقة إرهابيين أم لا، وهو في كل مرة يظهر أكثر تطورا ومعاصرا للوقت والعدو، وما الهجمات الإرهابية للقاعدة عبر الطرود المشبوهة أواخر عام 2010 إلا دليل على ذلك.

وفي ظل هواجس محاربة الإرهاب انتهكت ظلما حقوق الكثير من المسلمين في أوروبا والغرب عموما وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر، فبعضهم أوقف دون مبررات

وحوكم دون إثباتات، وبعضهم الآخر اعتقل ووضع في السجون السرية، وآخرون اختطفوا ولم يعد يعرف لهم من أثر.

تحديد مفهوم الإرهاب ربط كليا بعد هذه الهجمات بالإسلام فصار يركز في الغالب على أعمال العنف التي يقوم بها مسلمون أو جماعات تمارس الإرهاب باسم الإسلام ولكن لا يتطرق إطلاقا إلى إرهاب الدول بحق المسلمين كجرائم النظام الصيني في حق الأويغور أو جرائم إسرائيل الدورية في حق الفلسطينيين.

الحريات الشخصية في أوروبا انتهكت بدورها حتى بالنسبة للأوروبيين أنفسهم، اليوم صار من غير الإمكان التنقل عبر شوارع مدن أوروبا الكبرى من دون أن ترصد كاميرات المراقبة الظاهرة منها والخفية تحركات الناس وتصرفاتهم (مدينة كلندن تحوي أكثر من أربعة ملايين كاميرا تصور تحركات الناس على مدار الثانية)، وبعد محاولة تفجير طائرة ديترويت في 24 ديسمبر 2009 قامت أغلب الدول الأوروبية بتشديد إجراءات التفتيش في المطارات، وكان على رأسها أمريكا التي فرضت تفتيش ورقابة مشددة ومهينة في مطاراتها وطائراتها على المسافرين القادمين من 13 دولة كلها عربية وإسلامية باستثناء كوبا، ونفس الشيء فعلت فرنسا لما أعلنت عن نيتها في فرض هكذا إجراءات على المسافرين القادمين من 30 بلدا أغلبها إسلامية، وبالإضافة إلى هذا فقد تم تبني قوانين عديدة تمكن وكالة الإستخبارات الأمريكية من التجسس بشكل قانوني في أوروبا على الحسابات البنكية للمواطنين وحتى ملفاتهم، وخصوصا المسلمين منهم.

ويبقى الصراع "الفلسطيني الإسرائيلي" من أكبر ما يؤزم العلاقات بين الإسلام والغرب ومن دون حله لا يمكن أبدا تصور مستقبل آمن للمنطقة والعالم ككل.

الهوامش

(1) See: http://usinfo.state.gov/journals/itgic/0206/ijge/shelley.htm

(2) Dr Mohammad Abed Al Jabri: Le dialogue des civilisations... ! Quelle crédibilité ?. Revue l'islam aujourd'hui N° 19-1423H/2002. http://www.isesco.org.ma/francais/publications/islamtoday/19/P3.php

* باتريك. ج. بيوكنن عادة ما يظهر امتعاضه من السيطرة اليهودية على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية (يصف الكونغرس الأمريكي بأنه أرض أمريكية تحتلها إسرائيل)، غير أنه يتحاشى الإزعاج الكبير، فالكل في الكونغرس بمن فيهم بيوكنن يدري بما جرى للسيناتور الأمريكي المخضرم ويليام فولبرايت في سبعينيات القرن الماضي والذي تحدث عن سيطرة اليهود على الكونغرس الأمريكي فطردوه نهائيا منه، وفي الثمانينات لما تم طرد بول فيندلي لقاء كتابه "من يجرؤ على الكلام؟" والذي كذب فيه ادعاءات وجود حرية الكلمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

(3) See:

- Patrick J. Buchanan: A Republic, Not An Empire. Regnery Publishing; 1 edition.September 1, 1999.

See too:

- Газета "Завтра" :Европа совершает самоубийство, 20 август 2002, N 34 (457).

(4) Патрик Дж. Бьюкенен. Смерть Запада Как вымирающее население и инвазия иммигрантов угрожает нашей стране и цивилизации. Аст. Москва. 2004г. с. 25-33.

(5) Ibid. c. 139.

(6) Ibid. c. 140.

(7) Joseph Alfred Grinblat : L'Atlas des migrations. Le Monde. Hors-série. 2008-2009. P.8-9.

(8) Bernard Lewis: Europe and Islam, publisher for the American Enterprise Institute, The AEI Press, Washington. D.C, 2007. P. 86.

(9) Olivier Roy, « L'islam européen n'est pas un islam civilisationnel » in Le monde des religions, n°37, septembre-octobre 2009, P. 49.

(10) See: Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Valérie Amiraux: Breaching the Infernal

cycle? Turkey, the European Union and religion. Cambridge University Press. 2007. Ibid. P. 184.

(11) عن الحلقة النقاشية المنظمة من قبل المركز العربي للدراسات الإنسانية التابع لمجلة البيان السعودية (أنظر: ع.ع: السلفية والغرب.. واقع العلاقة ومآل المستقبل. جريدة صوت الأحرار الجزائرية. العدد 3705. صفحة الثقافة. أفريل 2010. ص 16).

(12) Eric Denécé : Centre Français de Recherche sur le Renseignement : Le développement de l'Islam fondementaliste en France, Aspects sécuritaires, économiques et sociaux. Rapport de Recherche N 1. Paris. Septembre 2005.

(13) See: Olivier Roy: The failure of political Islam. Tauris. 1999.

(14) О. А. Скопич : О связи терроризма и миграционных потоков, институт Ближнего Востока. www.iimes.ru/search.pl.

❖❖ رغم أن فرنسا والغرب عادة ما يصفان الإسلام السعودي بالتطرف وبأنه مصدر "الإرهاب الوهابي" في العالم إلا أن بعض سياسات الرؤساء الفرنسيين مثلا والتي تحركها المصالح تعاكس هذا الأمر تماما، فعلى رأي بعض الباحثين الفرنسيين فإن فرانسوا ميتران فيما مضى لم يبدي معارضته أبدا على تغلغل سعودي في الحياة الدينية الإسلامية في فرنسا (إلى اليوم مازالت اتحادات إسلامية كـ "اتحاد المنظمات الإسلامية لفرنسا" (UOIF) L'Union des Organisations Islamiques de France تمول عبر المنظمات الخليجية، والسعودية منها على وجه الخصوص)، وأما ساركوزي فلم يجد حرجا أمام فرنسا والغرب ككل في وصف الإسلام السعودي بالإعتدال في زيارة له للرياض جرت في جانفي من عام 2011.

❖❖❖ على رأي "جوسلين سيزاري" فإن "كُتاب العصرنة" المسلمين يوجدون أكثر شيء في أمريكا، وليس في أوروبا، ومن أهمهم نجد خالد أبو الفضل في كتابه " And God knows his Soldiers: the authoritative and authoritarian in Islamic discourses الصادر في أمريكا عام 2001، وفريد إسحاق في كتابه Qur'an, liberation and theology: essays on liberative elements in Islam الصادر في الهند عام 1990، وفضل الرحمان في كتابه Islam and modernity:

الصادر في أمريكا عام 1982، transformation of an intellectual tradition

وأمينة ودود في كتابها Qur'an and women الصادر في ماليزيا عام 1992.

See:

- Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Cambridge University Press. 2007. Ibid. P. 64.

(15) see: Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Cambridge University Press. 2007. Ibid. PP-54. 56. 57. 64. 87.

See too :

– Marie Lemonnier : La France et ses musulmans. Publié le 17-12-09. Le Nouvel Observateur. Ibid.

(16) See:

- Adrian Morgan : Mohammed "Cartoon Crisis" Goes Global. 22 Feb, 2008 http://www.islam-watch.org/AdrianMorgan/Mohammad-Cartoon-Crisis-Goes-Global.htm

(17) Eric Denécé : Centre Français de Recherche sur le Renseignement : Le développement de l'Islam fondementaliste en France, Aspects sécuritaires, économiques et sociaux. Ibid.

(18) Piotr Smolar et Philippe Bernard, Le Rapport Alarmant des RG sur les ghettos urbains, le Monde. Mardi 6 Juillet 2004, P 8.

(19) Christophe Deloire et Christophe Dubois, Les Islamists sont déjà là. Enquête sur une guerre secrète. Albin Michel. 2004. P. 87.

(20) See : Xavier Ternisien, L'Ordonnance de 1945, fondement contesté des expulsions d'imams, Le Monde, 21 Août 2004. P 5.

(21) See: Louise Shelley: The Unholy Trinity: Transnational crime, Corruption, and Terrorism. The brown Journal of International Affairs 11. no. 2 (2005): 101.

(22) See:

- A Serious Problem – Around the Globe and in the USA http://www.castla.org/key-stats

- United Nations Convention against Transnational Organized Crime : resolution / adopted by the General Assembly. UN General Assembly. 8 January 2001 http://www.unhcr.org/refworld/docid/3b00f55b0.html

(23) أنظر: خالد إبراهيم عبد اللطيف: الإرهاب الدولي. دار الأنباء للطباعة والنشر والتوزيع الجيزة، 1998.

(24) see:

- Aziz Al-Azmeh and Effie Fokas: Islam in Europe, Diversity. Identity and Influence. Cambridge University Press. 2007. Ibid. P 61.

(25) أنظر: خالد إبراهيم عبد اللطيف: الإرهاب الدولي. م.س.ذ.

❖❖❖❖ الوزير الفرنسي الأسبق من أصل جزائري عزوز بقاق تعرض للإحتجاز المهين في إحدى المطارات الأمريكية رغم كونه وزيرا فرنسيا ويحمل تأشيرة وحصانة ديبلوماسية (كان ومازال من أكبر المدافعين عن المهاجرين العرب والمسلمين، وانتقد كثيرا ساركوزي لوصفه المنتفضين في أحداث الضواحي بالحثالة، وقد استقال باعتلاء ساركوزي سدة الحكم بعد أن أعلن تأييده لفرانسوا بايرو في الإنتخابات الرئاسية ربيع عام 2007)، وفي قضية أخرى وكما جاء في وثائق ويكيلكس المسربة فقد اتهمت وزارة الدفاع الأمريكية –البنتاغون - المسجد الكبير لمدينة ليون بأنه "مركز تجنيد لجهاديين لمصلحة تنظيم القاعدة بأوروبا" ولم يحرك هذا ساكنا في الحكومة الفرنسية على الرغم من أنها هي نفسها لم تصنف يوما هذا المركز الديني والثقافي المعروف في هذا الإطار.

(26) see: Eric Denécé: Centre Français de Recherche sur le Renseignement: Le développement de l'Islam fondementaliste en France, Aspects sécuritaires, économiques et sociaux. Rapport de Recherche N 1. Paris. Septembre 2005.

أنظر أيضا: - م. محامد: التدين في أوساط شباب الضواحي: ضحايا الخوف من التطرف. جريدة الخبر الجزائرية. العدد 4546. 8 نوفمبر 2005. ص 14.

(27) أنظر: خالد إبراهيم عبد اللطيف: الإرهاب الدولي. م.س.ذ.

(28) أنظر: م. محامد: التدين في أوساط شباب الضواحي: ضحايا الخوف من التطرف. م. س. ذ. نفس المكان.

(29) See: H. Toch: Violent men: An inquiry into the psychology of violence. Middlesex, England, Penguin Book Ltd, 1972.

(30) See: krech et al, 1962.

(31) أنظر: فرنسا دبلومات: فرنسا.. واستراتيجية التعامل مع الإرهاب. 24/12/2010.

http://www.assakina.com/news/news1/6072.html

- خالد إبراهيم عبد اللطيف: الإرهاب الدولي. م.س.ذ. ص 100 -115.

(32) فرنسا دبلومات: فرنسا.. واستراتيجية التعامل مع الإرهاب. م. س. ذ.

(33) О.А.Скопич: О связи терроризма и миграционных потоков, институт Ближнего Востока. Там же.

(34) ا.ح: إغلاق مطار هيثرو الدولي: حالة طوارئ في لندن وواشنطن بعد محاولة تفجير طائرات مدنية. جريدة الخبر الجزائرية. 12 أوت 2006. ص 4.

(35) О.А.Скопич: Нелегальная имиграция из стран Северной Африки в Европу: основные маршруты , институт Ближнего Востока. (www.iimes.ru/rus/stat)

(36) О.А.Скопич :О связи терроризма и миграционных потоков, институт Ближнего Востока. Ibid.

❖❖❖❖❖ حسب آخر تصريحات "وزارة التضامن الإجتماعي والجالية الجزائرية بالخارج" فقد بلغ عدد الجزائريين المتواجدين بالمهجر ما بين 5 و7 ملايين جزائري! في حين تتحدث التقارير الرسمية عن مليون و600 ألف مسجل بالقنصليات والسفارات الجزائرية بالخارج أغلبيتهم في فرنسا.

(37) О.А.Скопич :О связи терроризма и миграционных потоков, институт Ближнего Востока. ibid.

(38) ibid.

(39) ibid.

(40) ibid.

(41) Патрик Дж. Бьюкенен : Смерть Запада. Как вымирающее население и инвазия иммигрантов угрожает нашей стране и цивилизации. Ibid. с.25.

(42) О.А.Скопич :О связи терроризма и миграционных потоков, институт Ближнего Востока. ibid.

(43) ibid.

(44) ibid.

(45) Становский.Е.Я. Глобализация Терроризма и ее последствия. Международная Жизнь, N9-10, 2001.с.17.

(46) О.А.Скопич :О связи терроризма и миграционных потоков, институт Ближнего Востока, ibid.

(47) Патрик Дж. Бьюкенен. Смерть Запада.ibid. 2004г. С. 40.

(48) See :

- Chomsky N. Terrorisme, l'arme des puissants // Le Monde diplomatique, decembre 2001, PP. 10-11.

أنظر أيضا: - نعوم تشومسكي: ماذا يريد العم سام؟ تعريب: عادل المعلم. تقديم الأستاذ: محمد حسنين هيكل. دار الشروق. القاهرة. 1998. ص 29. 46.

(49) Будницкий О.В. "Историй терроризма в России в документах, биография исследованиях". Ростов-на-Дону,1999.С.128.

(50) أنظـر: محمـد المراغـي: حـرب الجلباب والصاروخ. وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب. دار الشروق. القاهرة. 2002. ص 51 52، 67.

أنظر أيضا: جيمس موفاك. الإرهاب والدين في الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة الدبلومسي. أكتوبر 1996. ص 15.

(51) أنظر: خالد إبراهيم عبد اللطيف: الإرهاب الدولي. م.س.ذ. ص 103.

(52) ع. ل: الجزائر تشارك في ملتقى "فكر التطرف والإرهاب" بالمدينة المنورة. هيئة كبار علماء السعودية تجرم الإرهاب وتمويله. يومية الخبر الجزائرية. العدد 5966. 14 أفريل 2010. ص 4.

(53) Жаринов. В. Терроризм и террористы. – Минск: Харвест, 1999. – С. 3.

(54) Степанов Е. И. Современный терроризм: состояние и перспективы. – М., 2000. – С. 39.

(55) أنظـر: - نعـوم تشومسكي: محاضـرة في ديـار بكـر - تـركيا. مأخـوذة مـن كتاب: العـولمة والإرهـاب: حـرب أمـريكا علـى العـالم. الـسياسة الخارجـية الأمـريكية وإسـرائيل. مجموعة مـن المؤلفين. تـرجمة الدكـتور حمـزة المـزيني. مكتبة مدبولي. القاهرة. 2003. ص 73، 74.

- Noam Chomsky: The Culture of Terrorism. The Cultural-Historical Context. The Electric Book Company Ltd. Pluto Press Ltd. London. Uk. 1999. P 37-48.

(56) نعوم تشومسكي: عـالم خـال مـن الحـروب. مأخوذة من كتاب: العولمة والإرهاب: حـرب أمـريكا علـى العـالم. الـسياسة الخارجـية الأمـريكية وإسـرائيل. م.س.ذ. ص98.

(57) See : Prof. Dr Rik Coolsaet, Teun Van de Voorde : L'évolution du terrorisme en 2005 : une évaluation statistique. 9 mars 2006. Département de Science Politique. Université de Gand. Belgique. 2005, GRIP - Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité
70 Rue de la Consolation, B-1030 Bruxelles -Internet : www.grip.org
http://www.grip.org/bdg/g4601.html

(58) See : Mathieu Guidère : Les nouveaux terroristes. Editions Autrement. Paris. 2010.

(59) أنظر: ع. ف/الوكالات: الباحث الفرنسي ستيفن لا كروا: السلفية الصوفية الأكثر جذبا للمسلمين في الغرب. جريدة الخبر. العدد 6142. 10 أوكتوبر 2010. ص 19.

(60) See:

- Prof. Dr Rik Coolsaet, Teun Van de Voorde : L'évolution du terrorisme en 2005 : une évaluation statistique. Ibid.
- April 2, 2011. http://www.washingtonmonthly.com/archives/individual/2011_04/028757.php

(61) Лутовинов В., Морозов Ю. Терроризм – угроза обществу и каждому человеку // ОБЖ. 2000. - № 9. С. 42.

(62) See : Chomsky N. Terrorisme, l'arme des puissants // Le Monde diplomatique, ibid.

(63) فريدون هويدا: الإسلام المعطل. ترجمة حسين قبيسي. دار النشر مارينور. 1996. ص. 11.

(64) Яхья Харун.Ислам проклинает террор.Classic-M. Астана. Казахстан. 2002. С.11.

(65) أنظر: صلاح الدين عامر: قانون التنظيم الدولي: النظرية العامة. دار النهضة العربية. ط 3. 1984. ص 273.

(66) Международные акты о провах человека.Сборник документов. М. 1998.

(67) Международный терроризм как международное преступление//вестник МГУ. Серия 11 право.2005/№ 6- с49-50.

خاتمة

في هذه الدراسة المعمقة ذهبنا إلى أبعد من مجرد مقاربة إيجابية جادة لواقع المسلمين الإجتماعي والحضاري في القارة العجوز، حيث اعتمدنا على جدلية تجعل القارىء يفهم حقيقة الهجرة إلى الغرب وواقع المسلمين هناك، وهي ليست دراسة تاريخية وصفية بقدر ما هي توضيح لسيرورة هذه الهجرة وحقيقة ذاك الواقعليمأليمم، وأيضا تبيان لوجهات النظر المختلفة مع الإحتفاظ بوجهة نظرنا في الموضوع، ثم وأخيرا إستشراف للأمور هناك لارتباطنا بها بطريقة أو بأخرى.

تميزت عقود ما بعد الإستعمار بظهور ما سماه الفكر الأنجلو أمريكي في علاقته بـ "مستعمَر الأمس" "ما بعد الكولونيالية" Postcolonialism، أو بما سماه في علاقته بذاته "ما بعد الحداثة" Post-modernism، وتعلق اليهودية أستاذة الدراسات الثقافية في جامعة نيويورك إيلا شوحات Ella Shohat عليهما بالقول أن "المقطع الأول المضاف إليهما Post لا يعني ما يُقصد به أن يعني، أي "ما بعد" Beyond، بل إنه يعني استمرارية وعدم استمرارية في الوقت نفسه، استمرارية في الإستعمار أو الروح الإستعمارية، وعدم استمرارية الأساليب القديمة لهذه الممارسات الإستعمارية" [1]، وهذا الأمر في الحقيقة هو ما يمكن أن نصف به علاقة أوروبا اليوم بالعالم الإسلامي.

وهكذا ومن خلال هذه الدراسة أيضا وجدنا أن العلاقة بين الغرب والإسلام هي علاقة عداء أكثر من كونها علاقة صداقة، وهي علاقة يغلب عليها الرياء أكثر مما تغلب عليها الحقيقة، ومن الواضح اليوم أيضا أن الغرب كقوة حضارية "رائدة" قد ضخم من موضوع الإسلام كعدو ليجعل منه ضحية.

إن الهجرة إلى أوروبا هي نظريا وفي المقام الأول حاجة اقتصادية بالنسبة للأوروبيين، ولكنها دائما ما لقيت رفضا اجتماعيا من الشعوب هناك، واستغلالا سياسيا من السياسيين، وحتى فكريا من الأكاديميين، ولكن ومن جهة أخرى فإن الإستراتيجية السياسية والأمنية المعتمدة من قبل دول الإتحاد الأوروبي قد فشلت في مكافحة الهجرة والهجرة غير الشرعية منها بالخصوص والتي ابتليت بها أكثر شيء من دول إفريقيا المتخلفة والغارقة في مشاكلها السياسية والاقتصادية والأمنية رغم أن

استراتيجياتها هذه قد تعززت بقوانين وممارسات منذ الحادي عشر من سبتمبر، ورغم أن بعض سياسات هذه الإستراتيجيات تتنافى وحقوق الإنسان المثالية إلا أن أوروبا تبقى رغم هذه النقائص وإلى حد ما إنسانية في تعاملها مع هذه المشكلة، وإفريقيا وعوض أن تتهمها باعتقال المهاجرين غير الشرعيين وزجهم في مراكز الحجز في ظروف سيئة أو حتى بإعادتهم إلى أوطانهم بحجة أن بعضهم قد يتعرض للمعاملة غير الإنسانية أو حتى للتعذيب يجب عليها أن تخجل أولا للمستوى الأخلاقي والإنساني الوضيع الذي وصلت هي إليه، فالمشكل يتعلق بها بدرجة أولى وليس بأوروبا، وما هو مشكل أمني لأوروبا هو في الحقيقة قضية كرامة لإفريقيا، فما عليها إذا إلا أن تنهض بأوطانها مما هي عليه من تخلف وانحطاط لأن أوروبا أبدا لن تعمل على تطوير دولها أو حتى مساعدتها بهدف التخلص من مشكلات مهاجريها، ثم إن الهجرة لن تبق إلى الأبد متنفسا لبؤس سكانها.

إن قضية الهجرة وما ارتبط بها من تواجد كبير للإسلام في الغرب هي من بين أهم ما يرسم العلاقة اليوم بين هذا الغرب والإسلام، وإن كان العالم الإسلامي عادة ما ينظر إليها بإيجابية، باعتبارها لربما السيرورة الوحيدة التي تمثل جانبا تفوق فيه إلى حد ما هذا الأخير، فإن أوروبا في سياقها لطالما اعتبرتها غزوا ولا يخرج عن سيرورة الصراع التاريخي القائم والمستمر والذي جمع الحضارتين منذ القدم، ولكن أوروبا تبقى متفرجة ومن دون حل ما لم تجد حلا لنسلها، وبعيدا عن التكهنات فإن أوروبا ستبقى تستقبل المهاجرين، والمسلمين منهم بالخصوص، وستتضافر الهجرة مع عوامل أخرى لتأخذ هذه العلاقة في النهاية حتما طريقا مسدودا.

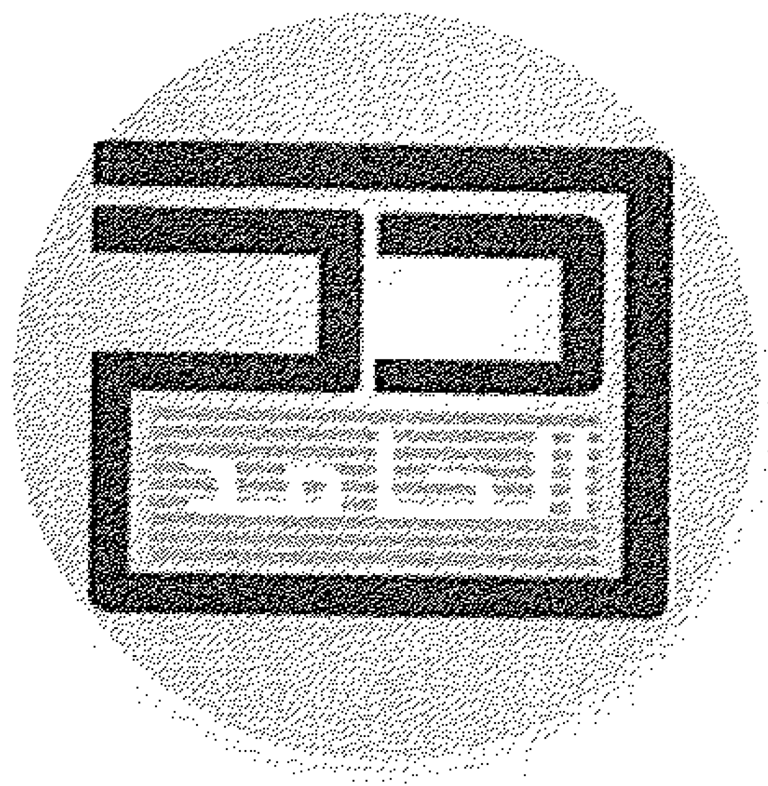
إن حدوث انجذاب بين عالمين جارين أحدهما مادي محض والآخر روحاني هو أمر لا بد منه، ولكن المادية في الأخير هي دائما العطشى للروحانية وليس العكس، وهذا ما يعيشه الإنسان الأوروبي اليوم، إذ أنه دائم التطلع لما يمكن أن يطفئ عطشه الروحي، وهو أمر لم يجده إلا في الإسلام، الديانة القريبة منه والوحيدة القادرة على إرضائه.

الهوامش

(1) See:

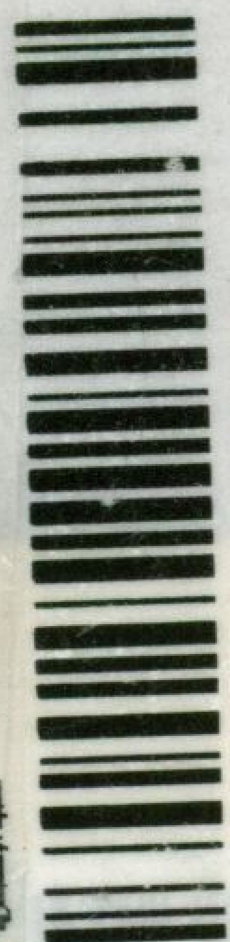
- Ella Shohat. Notes on the "Post-Colonial. Social Text, No 31/32, Third World and Post-Colonial Issuses. 1992. pp 99-113.
http://postcolonial.net/@/DigitalLibrary/_entries/44/file-pdf.pdf
http://racismandnationalconsciousnessresources.files.wordpress.com/2008/11/ella-shohat-notes-on-the-post-colonial.pdf





أوروبا والهجرة

الإسلام في أوروبا



9789957327002



AlphaDoc
Edition, Distribution
ألفا للوثائق
استيراد وتوزيع الكتب
هاتف: 21331625515+ • فاكس: 21331629593+
البريد الالكتروني: alphadocumentation@hotmail.com



دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - ص.ب.: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594
E-mail: dar_alhamed@hotmail.com
daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.net